السودان

صراعات المصالح ورهانات المصير

جون يونغ



ترجمة

أحمد جمال أبو الليل

تصوير

أحمد ياسين



السودان

صراعات المصالح ورهانات المصير



إصدارات سطور الجديدة

رئيس مجلس الإدارة: د. فاطمة نصر

المستشار الفنى: حسين جبيل gopy_art@yahoo.com

السـودان
صراعات المصالح ورهانات المصير

تأليف: جـون يونـغ

ترجمة: أحمد جمال أبو الليـل

هذه هي الترجمة الكاملة لكتاب
The Fate of Sudan
المؤلف : John Young
دار نشر : Zed Books, 2012

طبعة سطور الجديدة ٢٠١٤



ـ الكتاب: السودان

صراعات المصالح ورهانات المصير

– تأليف: چـون يونـغ

ترجمة: أحمـد جمـال أبـو الليـل

– غلاف: حسين جبيل gopy_art@yahoo.com

– المراجعة اللغوية: عمر حسن الشناوى omar_shenawy@yahoo.com

الطبعة ج ٢٠١٤

رقم الإيداع: ٢٠٤٢٢/٢٠١٣

الترقيم الدولى 978-977-5296-07-8

٨ و٣٢ تقسيم الشيشينى بجوار الكوبرى الدائرى

كورنيش المعادى ت: ٢٥٢٤٠٠٢٠ / ٢٥٢٦٣٥٩٩

e.mail address:sutour@linh.net

الموقع الإلكترونى

www.sutour2.com

صفحة فيس بوك

www.sutouralgadida.com



بيانــــات الفهرســـة

چــون يونــغ

السودان

صراعات المصالح ورهانات المصير

ترجمة: أحمــد جمــال أبــو الليــل

ط ١- (القاهرة: مكتب سطور للنشر ٢٠١٤)

مكتب سطور، ٢٠١٤

ص، سم ١٧ / ٢٤

تدمك: ٩٧٨٩٧٧٥٢٩٦٠٧٨

١- السودان

صراعات المصالح ورهانات المصير

أ - جمال ، أحمد (مترجم)

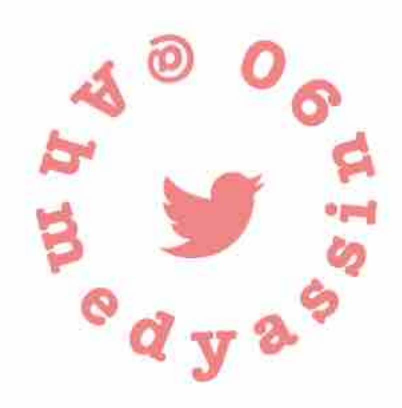
ب- العنوان: ٨ و٣٢ تقسيم الشيشينى بجوار الكوبرى الدائرى

كورنيش المعادى ت: ٠٢٠٠٤٢٥٢/٩٩٥٣٦٢٥٢

e.mail address:sutour@linh.net

الموقع الإلكترونى

www.sutour2.com


@Ahmedyassin90

توطئة

في التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١، أصبح جنوب السودان دولة مستقلة. ومن وجهة نظر الكثيرين مثّل ذلك الحدث تتويجاً لعقد كامل من مفاوضات السلام. بيد أن الأمر لم يكن كذلك قبل ذلك التاريخ، إذ بدا واضحاً أن انفصال جنوب السودان لم يكن ليثمر سلاماً مستداماً مع الجار الشمالي.

كذلك لم يكن لدى كل من حكومتى الخرطوم وجوبا النية للالتزام بتعهداتهما بشأن عملية التحول الديموقراطى. ورغماً عن ابتذال الدبلوماسيين، لم يكن اتفاق السلام الشامل أكثر من هدنة أو وقف لإطلاق النار. فقبل التاسع من تموز/ يوليو، اندلعت الحرب بالفعل فى الولايات الشمالية (جنوب كردفان والنيل الأزرق)، وانتشر المتمردون فى أراضى النوير بجنوب السودان حيث عمت الفوضى أجزاء شاسعة من الجنوب، وامتدت شرارة الحرب سريعاً إلى دارفور، وشاعت المخاوف من تقويض ما تم إحرازه مؤخراً من تهدئة وحسم للنزاعات القائمة، فضلاً عن وجود مصادمات جرت بين الحين والآخر بين القوات السودانية وقوات جنوب السودان، ووقوع العديد من ضربات القصف الجوى على الجنوب. وكما حدث إبان سنوات حرب الشمال/ الجنوب، نزح اللاجئون من السودان ومن جنوب السودان صوب إثيوبيا طلباً للأمن.



أما تابو مبيكى، رئيس جنوب إفريقيا الأسبق، والذى عمل كوسيط رئيسى للاتحاد الإفريقى فى محاولة حسم قضايا ما بعد استفتاء الجنوب ... فقد صرح مراراً أنه فى حال التصويت بانفصال الجنوب، فإن هدفه هو رؤية انبثاق "دولتين فاعلتين قويتين". وحتى اللحظة لم يتحقق ذلك الهدف. فحتى ربيع ٢٠١٢، حين كان الكتاب الذى بين يدى القارئ ماثلاً للطبع، لم يكن قد تم حسم أى من القضايا الاثنتى عشرة المدرجة ضمن قانون الاستفتاء. هذا ولم ينحصر الفشل والإخفاق فى أداء صانعى السلام الدوليين فى السودان، بل امتد ليشمل النسق الذى اختاروه لتأسيس قاعدة سلام ليبرالى هناك.

والكتاب ليس سرداً من قبل ضالع جلس إلى طاولة المفاوضات السودانية كدبلوماسى، إذ لم أقم بدور كهذا ألبتة. كذا، لا أدعى قيامى بتقديم ما تجود به

بصيرة الأنثروبولوجى أو المؤرخ أو الدستورى. وإنما الكتاب دراسة أعدت من قبل شخص عمل فى ربوع السودان لسنوات عديدة كمدرس وصحافى وباحث ومراقب لعملية السلام، وكذا كمحلل سياسى وأمنى، ومؤخراً كمستشار سياسى "لمركز كارتر الدولى للسلام" فيما يخص مهام الانتخابات والاستفتاء والمشورات الشعبية. فالكتاب قد كتبه رجل ضرب بسهم فى مناح عدة أتاحت له رؤية عملية السلام بالسودان من أوجه متباينة، على أننى لا أدعى كونى خبيراً حاذقاً بأى منها. إلا أننى قد تابعت التطورات فى السودان وراقبتها عن كثب منذ عام ١٩٨٦، وأمضيت ثمانية أعوام من حياتى بها، حيث ذرعتها مراراً وجبت ربوعها كثيراً، والتقيت الكثير من سياسييها المبرزين، كما أننى أدرج الكثير من السودانيين، الشماليين والجنوبيين، ضمن زمرة أصدقائى المقربين. وأخيراً، فقد قمت بنشر العديد من المقالات عن القضايا السياسية والأمنية بالسودان.

ولقد سعى أصدقائى السودانيون إلى إثنائى عن الكتابة بشأن الأمور السياسية، وهو الأمر الذى أدى، دونما قصد مسبق، إلى تصوير السودان وجنوب السودان على نحو معيب أحادى وفق الإطار الدولى كبلدين يزخر الأول بإسلاميين متعصبين ومنفلتى العقال، فيما يُشكل الثانى قبائل تتشاجر على الدوام. إن الحاجة لتعن لتصوير السودان وفق منظور حقيقى واقعى، ذلك السودان الآخر الذى كان دائماً لصيق تجربتى هناك : ذلك البلد العصى الوعر ذو المناخ القاسى، الذى عوض بشعب كريم مضياف ودى خفيف الظل ذى اعتداد بالذات وكرامة، شعب استقبلنى دائماً بالترحاب حتى حين كنت أكتب أو أقول ما قد يخالفونه بالكلية. إن الكتاب الذى بين يدى القارئ الكريم يرسم صورة قاتمة كئيبة لإخفاق المجتمع الدولى وزعماء السودان ... أولئك الزعماء الذين لم يحسنوا القيام بمصالح شعبى السودان وجنوب السودان. والكتاب نداء أو صرخة لمواطنى شمال السودان

وجنوبه ليطرحوا ثقتهم بعيداً عن ذلك المجتمع الدولى وأولئك الزعماء غير الجديرين بالولاء، ومن ثم يقوم المواطنون بالإمساك بمقاليد مصائرهم الجمعية.

والكتاب، بصيغته تلك، يقع على خط يمتد ليربط ما بين التاريخ والصحافة، ومن ثم كان اعتماده بالأساس على حوارات أجريت مع هذا الفصيل أو ذاك، ولم يعتمد فى توثيقه للأحداث على مصادر ثانوية. فالغالبية العظمى ممن أجريت معهم الحوارات (المبحوثين) تنتمى إلى مواطنى السودان وجنوب السودان، ولا عجب ... فتلك قصتهم بالأساس وأهل مكة أدرى بشعابها. ولقد قمت بإيراد أسماء من أدلوا بالمعلومات كلما أمكن ذلك، على أن ما اقتطفته من أقوال أو آراء لم يعز لأصحابه حماية لهم. وكان ذلك حتماً علينا عند تحليل عملية صنع السلام، حيث تم الحرص على أن يظل أولئك ممن أدلوا بآرائهم مجهولين.

ويبدأ الكتاب، بعد التوطئة الحالية، بمقدمة تقيم، على نحو موجز، النظرية المتضمنة للمقاربات الدولية فيما يخص عملية السلام، كتلك التى فى السودان، والتأكيد بأن التنظير منبن على مفاهيم متروكة مستقاة من نظرية الحداثة، بما يفضى إلى عملية مقايضة دائمة ما بين الديمقراطية والسلام لصالح الأخير (وسوف نناقش هنا أنها ثنائية مغلوطة، تلك المزعومة بين ديمقراطية وسلام)، وبذا لا يتم التعرف إلى المسببات الحقيقية للصراع. فذلك النهج ينحو، على الدوام، إلى تفضيل المقاربات الإدارية والتقنية، عوضاً عن دعم التغييرات الهيكلية، والتى أتاحت وحدها للسودان إمكانية تحقيق الأهداف المتعاهد بشأنها فى اتفاق السلام الشامل بخصوص الوحدة والتحول الديمقراطى. وبذا، تؤطر المقدمة وتمهد لما سيتبعها.

أما الفصل الأول، فيعرض لتاريخ السودان فى حقبة ما بعد الكولونيالية، مع

تسليط الضوء على حزب المؤتمر الوطنى، والحركة الشعبية لتحرير السودان، واللذين كان لهما وحدهما الحق فى التفاوض بشأن مصير السودان. وإدراكاً من حزب المؤتمر الوطنى باستحالة صعوده كقوة عن طريق الانتخابات الديمقراطية، فقد عمد إلى العمل من خلال تنظيمات مسلحة (ميليشيات) لإعادة بناء الدولة وفرض هوية عربية إسلامية تطبعها، وإحكام الهيمنة على القبائل متعددة الألسن المنتشرة جغرافياً وفق نطاق متململ محتقن تزداد رقعته. ولعدم إيمان الحزب بشن حرب ضد الجنوب وتخوم أخرى، فقد عمد، تحت قيادة حسن الترابى، إلى تصدير أيديولوجيته الإسلامية إلى الإقليم وما جاوره. ونتيجة لما مثله ذلك من تهديد لاحق للنظام، تمت الإطاحة بالترابى، ليخلفه الفريق عمر البشير وفق نظام سلطوى تقليدى دأب، وما يزال، على اعتماد خطابة بلاغية إسلامية وانتهاج مقاربات مؤسساتية إسلامية.

وفى تلك الأثناء وبالتزامن معها، أسس الدكتور/ جون قرنق الجيش الشعبى والحركة الشعبية لتحرير السودان عام ١٩٨٣ بدعم من إثيوبيا ونظامها العسكرى، والذى أعلن هدفه لإنشاء سودان جديد موحد متطور ... ذلك الهدف الذى لم يحظ بكبير دعم فى الجنوب، وإنما أكسب حركة التحرير دعماً دولياً ومناصرين ضمن تخوم التمرد فى الشمال. إلا أن السلطوية المفرطة، وغياب برنامج عملى للإصلاح، وسيادة مناخ العسكرة ... كل ذلك قد أوهن قوة الحركة الشعبية لتحرير السودان وفت فى عضدها، ونجم عنه معارضات كثيرة بما حال دون إمكانية تحقيقها لقوة ذاتية مستقلة. فبعد أن استبعدت بواسطة إثيوبيا من العمل داخل نطاق أراضيها بعد أن تم الإطاحة بـ"الدرج" هناك، قام قرنق، وعلى نحو متزايد، بتوجيه ناظريه شطر الولايات المتحدة الأمريكية، ووافق فى النهاية على عملية سلام إقليمية وإن كانت إدارتها أمريكية ... تلك العملية التى تمخضت فى نهاية المطاف عن اتفاق السلام الشامل.

ويسرد الفصل الثانى الأحداث بعد أن أفضى انقلاب حزب المؤتمر الوطنى عام ١٩٨٩ إلى وأد جهود إرساء السلام داخليا، حيث اضطلعت بتلك الجهود فيما بعد الهيئة الحكومية للتنمية (الإيقاد). إلا أنه فقط وحين ألقت الولايات المتحدة بثقلها لدعم (الإيقاد) أن شرعت تلك الأخيرة فى بروتوكول مشاكوس ٢٠٠٢، والذى ألزم كلاً من حزب المؤتمر الوطنى للتنمية والحركة الشعبية لتحرير السودان بالاتحاد فيما بينهما، كذلك فقد أعطى الجنوب حق تقرير المصير. وقد تضمن اتفاق السلام الشامل بروتوكولات بشأن اقتسام السلطة والثروة، وكذا الترتيبات الأمنية، والسبل المفضية إلى حسم النزاعات الحدودية فى الشمال عند أبيى، وجنوب كردفان والنيل الأزرق، والمعروفة كذلك "بالمناطق الثلاث". وفضلاً عن ذلك، فقد أتاح اتفاق السلام الشامل إقامة حكومة وحدة وطنية يسيطر عليها حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان، وكذا حكومة جنوب السودان التى تسيطر عليها الحركة الشعبية، كذلك فقد أتاح الاتفاق فرصة لإجراء انتخابات عامة واستفتاء بشأن انفصال الجنوب. وقد بدأت مناحى ضعف عملية السلام فى التبدى بسبب الطبيعة الثنائية للعملية، والتى انطوت على استبعاد أحزاب سياسية أخرى، وفعاليات المجتمع المدنى، وممثلى جماعات مسلحة أخرى، بما أكد أنه لا العملية ولا الاتفاق يمكن أن ينعتا بكونهما "شاملين". وحتما، فقد أخفق صانعو السلام فى تناول المشكلات الهيكلية التى أشعلت صراع شمال السودان وجنوبه، وكذا الصراعات الأخرى المنتشرة على امتداد البلاد.

ويتناول الفصل الثالث، بشىء من التفصيل، حقيقة أنه بالرغم من أن الحركة الشعبية لتحرير السودان، وكذا حزب المؤتمر الوطنى لم يرغب كلاهما فى أن تجرى الانتخابات قبل نهاية عملية السلام، إلا أن داعمى العملية على

الجانب الدولى قد أصروا على ذلك. وفى هذا الإطار، فقد تغافل المجتمع الدولى -وبصورة صارخة- عن الانتهاكات الانتخابية واسعة النطاق الممارسة من قبل الأحزاب الحاكمة بما يضمن أن يظل محور عملية السلام - وهو انفصال الجنوب - قائما. ولقد أنجز ذلك الهدف بتخلى اتفاق السلام الشامل عن الالتزام بالتحول الديمقراطى والذى أفضى، بدوره، إلى شعور العديد من السياسيين وداعميهم بالمرارة، إن فى شمال السودان أو فى جنوبه ... وهو إرث امتد لما بعد فعاليات عملية السلام. لقد أدى اقتسام الأسلاب والمغانم إلى استئثار حزب المؤتمر الوطنى بغالبية مقاعد الشمال، فيما سيطرت الحركة الشعبية على معظم مقاعد الجنوب، ومن ثم تكوين ولايات شمالية وأخرى جنوبية منفصلة بالفعل، وبالتالى التمهيد لانفصال جنوب السودان نهائيا.

أما الفصل الرابع فيظهر كيف أضحى الاستفتاء بشأن الجنوب والتصويت المحتوم بخصوص الانفصال محور عملية السلام، الأمر الذى جلب إلى صدارة المشهد التناقضات فى مواقف شركاء السلام. لذا، وعلى حين دعا برنامج الحركة الشعبية الممتد إلى الوحدة، زعمت حكومة الجنوب حيادها أثناء الحملة، فى الوقت الذى كرست خلاله، بالفعل، مواردها البشرية والتمويلية كافة لضمان تصويت ساحق لصالح الانفصال. وفى الوقت ذاته، قاد حزب المؤتمر الوطنى حملة محدودة الأثر هدفها الاتحاد، وهو ما أظهر بجلاء انحياز الحزب لانفصال الجنوب، مع رغبته فى أن يتم دفع مقابل فيما يخص ناتج القضايا المعلقة كإيرادات النفط المشتركة، وقضية أبيى، وترسيم الحدود، وضمان علاقات ثابتة مستقرة مع الجنوب فى مرحلة ما بعد الاستفتاء، والتمتع بمنافع عديدة فى التعامل مع المجتمع الدولى كإعفاءات الديون المستحقة لذلك الأخير وإسقاطها. وبما أن الجنوبيين قد حرموا من خيار الكونفيدرالية، ولعدم إدراكهم أن

التصويت لصالح الاتحاد لن يعيد الجنوب للخنوع للحكم المركزى، بل بالمقابل لترسيخ الترتيبات التلقائية القائمة ... فقد صوتوا لصالح الانفصال بما نسبته ٩٨,٨٣٪.

ويستهل الفصل الخامس بمناقشة بروتوكول أبيى الذى أتاح المجال للاستفتاء حول ما إذا كان قاطنو تلك البقعة الحدودية يرغبون فى أن يتحدوا مع الجنوب أم مع الشمال. بيد أن التصويت لم ير النور، وبذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن وضع بدو "المسيرية" الرحل ممن يعبرون أراضى أبيى، ويقيمون بها فى أحايين أخرى لآماد طوال من العام. وقد وضعت نهاية لذلك فى العشرين من أيار/ مايو ٢٠١١ حين قامت القوات المسلحة السودانية بطرد قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان، وحل الإدارة الإقليمية المهيمن عليها من قبل الحركة، وترحيل أعداد هائلة من السكان نحو الجنوب. وبالرغم من أنه قد تم التوصل إلى اتفاق فى أديس أبابا يقضى بأن تحل فرقة لواء مسلحة إثيوبية محل القوات المسلحة السودانية، والحركة الشعبية لتحرير السودان تحت رعاية مجلس الأمن، إلا أنه ومع بدايات عام ٢٠١٢ كانت القوات المسلحة السودانية ما تزال فى أبيى، كما لم يبرح كثير من المهجرين جنوب السودان، كذلك لم يكن هناك احتمال كبير لإجراء استفتاء.

ولقد دعا اتفاق السلام الشامل المشورات الشعبية فى النيل الأزرق وجنوب كردفان لتعيين ما إذا كان قاطنوهما راضين بشأن تنفيذ الاتفاق وتفعيله، فإذا لم يكونوا كذلك يتم التفاوض مع الحكومة الوطنية بشأن التعديلات المطلوبة. إلا أن حزب المؤتمر الوطنى، وكذلك الحركة الشعبية لتحرير السودان قد تجاهلا أمر المشورة الشعبية فى النيل الأزرق، فى حين تم إرجاء المشورة الشعبية فى جنوب كردفان لما بعد الانتخابات. وتأسيساً على ذلك، رفضت الحركة الشعبية

القبول بنتائج الانتخابات، ونادى حزب المؤتمر الوطنى بنزع سلاح الجيش الشعبى لتحرير السودان فى النيل الأزرق وجنوب كردفان. وقد نجم عن ذلك اقتتال كان ما يزال متواصلا خلال عام ٢٠١٢ .

ويبرز الفصل السادس من الكتاب، بقدر من التفصيل، أنه عقب إتمام الاستفتاء، وجه كل من حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان اهتمامهما نحو إعداد دساتير للبلدين الوليدين اللذين سيخلفان المشهد الراهن، وكذا كيفية تناول إرث عملية السلام. وبالرغم من كثرة مناداة الحركة الشعبية بالفيدرالية، إلا أنها قد أملت دستورا وحدويا، فى معظمه، على الدولة الوليدة، فيما جلبت صلاحيات القوى التى منحتها للرئيس سالفاكير ميارديت إلى صدارة المشهد طابع "السلطوية" الذى كان سمة غالبة للحزب. إلا أن الانتخابات المعيبة والجهود الرامية لإحداث هيكلة دستورية، بالتوازى مع سوء الإدارة والفساد المتفشيين، كل ذلك قد استحث سلسلة من موجات التمرد فى ولاية "الوحدة"، وجونقلى، وولاية أعالى النيل، والتى كان يدعمها حزب المؤتمر الوطنى.

وفى تلك الأثناء، واجه الحزب أزمة "شرعية" فى أوج "خسارة" جنوب السودان، وقد سعى الحزب إلى اعتماد "منحى دستورى" لإضعاف المعارضة بوجه "دور إسلامى" هناك، وكذا تكوين ما زعم أنه سيكون تشكيلا حكوميا ذا صيغة تعددية متنوعة. هذا، ولم يستطع الرئيس عمر البشير تشكيل حكومة يهيمن عليها حزب المؤتمر الوطنى، إلا مع نهاية عام ٢٠١٢ ... تلك الحكومة التى ضمت عناصر من الحزب الاتحادى الديمقراطى وفصائل أخرى. أما غالبية الأحزاب الأخرى، فقد دعت إلى عصيان شعبى مسلح. وفى حين أدى فقدان الجنوب والأزمة الاقتصادية المتنامية إلى تعميق حدة الغضب، إلا أن حزب

المؤتمر الوطنى استطاع أن يمتص الشقاق ويحتوى التذمر، حيث رنا، آملا، إلى صعود نجم الأحزاب الإسلامية بفعل ثورات الربيع العربى، وذلك للتأكيد على استمرارية دوره فى الحياة السياسية.

ولقد كانت انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ المعيبة، وإتمام عملية الاستفتاء بشأن انفصال الجنوب حافزا دفع المتمردين المدعومين من قبل الخرطوم إلى شن هجمات مسلحة ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان فى ولاية أعالى النيل الكبرى. ومما فاقم من حدة المشكلات عدم قدرة الجيش الشعبى لتحرير السودان وقوات الأمم المتحدة على احتواء مشكلة تفشى سرقة الماشية والصراعات القبلية، والتى بلغت مستويات غير مسبوقة فى الإقليم، بما ألقى ظلالا من الشك حول مدى قدرة الحركة الشعبية لتحرير السودان على الحفاظ على وحدة الدولة الوليدة.

وبالرغم من انتهاء عملية السلام، وانفصال جنوب السودان فى التاسع من يوليو٢٠١١، فلم يتم حسم أى من قضايا ما بعد الاستفتاء، بما فيها قضايا الحدود، والاتفاقيات، وقضايا المواطنة، وعائدات النفط، ومصير كل من النيل الأزرق وجنوب كردفان، بل لقد تفاقمت المشاحنات والتوترات فيما بين شركاء السلام بوتائر متصاعدة، وما انطوى على ذلك من تهديد باشتعال الحرب ثانية.

وينتهى الكتاب باستنتاج مفاده أنه ... وفى ظل الحروب، وموجات الجريمة، وغلبة طابع افتقاد الأمن فى جنوب السودان، وكذا الحروب الإقليمية الكبرى فى السودان، والإخفاق فى تحقيق تحول ديمقراطى أو تأسيس ولايات قوية فاعلة فى مرحلة ما بعد انفصال الجنوب، مع إمكانية اندلاع حرب بين شمال البلاد

وجنوبها ... فليس من المبكر التسليم بأن عملية السلام يمكن تقييمها بكونها فشلا محققا. وتوضح الدراسة الحالية، كذلك، أن ما شاب الجهود الدولية لإحلال السلام من شين وعوار قد فاقم من الصراعات داخل البلاد. وفى سياق الدراسة، تم الإشارة إلى مجموعة من الأسس والمعايير التى ينبغى لأية عملية سلام لاحقة أن تسترشد بهديها. كذلك ترد الإشارة إلى أنه ما لم يكن الوسطاء والمقاتلون على استعداد لقبول الوساطة المنبنية على تلك الأسس والمعايير، فمن الأجدى لهم -إذاً- حسم نزاعاتهم وخلافاتهم فى ساحات الوغى.

مقدمة

الإخفاق في إحلال سلام ليبرالي في السودان

"إن السلام ليتجاوز الكف عن العداءات المسلحة، كما أنه يتعدى مجرد الاستقرار السياسي. فالسلام هو انتشار العدالة حيث يستلزم بناء السلام دراسة جميع العناصر والقوى التي تمثل حجر عثرة بوجه ضمان تمتع جميع بني البشر بحقوقهم الإنسانية".

– اليخاندرو بندانا ... مؤسس مركز الدراسات الدولية – ماناغوا/ نيكارغوا

كان محور الصراع فى السودان منذ الحقبة ما قبل الكولونيالية هو الدولة، ولم يتغير الأمر مع استحداث عملية السلام التى أدت إلى التوقيع على "اتفاق السلام الشامل". وتوضح هذه المقدمة مدى مركزية الدولة، وتعزو فشل عملية السلام إلى التنظير الليبرالى بشأن تلك العملية، والذى ينكر، فى النهاية، الحاجة إلى تغييرات هيكلية تطال الدولة، وهى العملية التى بمقدورها، وحدها، تحقيق الأهداف المعلنة فيما يخص السلام المستدام والديمقراطية.

السودان: نظرة تاريخية

يضرب السودان بجذوره عبر مزيج من الممالك – النوبة، كوش، الفونج، الفور – ومظلة الإمبراطورية العثمانية التى أسهمت، بدورها، فى نشأة "المهدية" – وهى الدولة السابقة مباشرة للحقبة الكولونيالية. وكما كان الأمر بشأن البلدان الأوروبية



خلال حقب تاريخية مبكرة من حيث كونها "كائنات" ولدتها حروب، كان السودان خلال "الحكم المهدى" بالأساس كيانا ناجما عن الحرب ضد الأتراك. وفيما قطن المؤرخون سريعا إلى تبنى فرضية تشارلز تيللى بشأن أوروبا، لم يتم النظر إلى الحروب الإفريقية بالإدراك ذاته، رغما عن أن جيشا سودانيا، فى القرن الإفريقى، قد قام بإجلاء جيش تركى محتل غاصب، بينما دحر جيش إثيوبى غير نظامى غزوا إيطاليا. لقد كانت تلك هى الدولة السودانية التى هيمنت عليها بريطانيا عام ١٨٩٨ .

وبعيداً عن كونه اغتصاباً عشوائياً لأراض طالما تميز به الوجود البريطانى فى إفريقيا، أو كونه نتيجة لمحاولة تحرير البلاد بما تلاها من الثأر لمقتل الجنرال "تشارلز جوردون" على أيدى المهديين ... فإن اكتشاف منابع النيل قد تم، وفق نهج

منطقى، نتيجة تطلعات بريطانيا الإمبريالية فى القرن الإفريقى. وقد انصبت تلك التطلعات على مصر وقناة السويس، حيث كانت القناة بوابة العبور صوب شبه القارة الهندية. فوفقا لتتابع دءوب غير متعجل، عمد الجنرال "كيتشنر" إلى إقامة خطوط للسكك الحديدية لنقل قواته من مصر إلى ساحة القتال فى أم درمان لمواجهة جيش الخليفة، وعقب أن منيت قواته بالهزيمة، توجه "كيتشنر" مسرعا كى يضع حدا للمطامع الفرنسية فى فاشودة. ولقد أعقب الاستيلاء على السودان، مباشرة، قيام بريطانيا بإقامة خطوط سكك حديدية من مومباسا إلى بحيرة فكتوريا، وهى إحدى منابع نهر النيل، بحيث تمكنت بريطانيا من فرض هيمنتها وبسط نفوذها على حوض النيل الأبيض بأكمله. أما ما تبقى من أراضى السودان الحديث - دارفور - فقد استولت عليه بريطانيا عام ١٩١٦ بعد أن تحالف سلطان الفور مع الأتراك، حلفاء ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨).

ومع تقويض الدولة المهدية شبه الإقطاعية القائمة على اعتبارات المحسوبية، كانت الدولة المؤسسة من قبل بريطانيا، كسابقتها، قد صممت لإحلال الأمن، وهو ما لم يتغير عقب استقلال السودان. وبهدف إدارة تلك البقاع الشاسعة من الأراضى، تحالفت بريطانيا مع مصر، حيث وقع على الأخيرة نصيب كبير من النفقات، كما تحالفت بريطانيا مع بعض القيادات السودانية من خلال منظومة الحكم غير المباشر. ومع استتباب الأمن شيئا فشيئا، أقامت بريطانيا مجموعة من السدود ومشروعات المياه والرى على نهر النيل، ومنها "مشروع الجزيرة" - (وهى أكبر مزرعة للقطن فى العالم)، بما عمل على تلبية احتياجات مصانع النسيج بلانكشاير. ونتيجة لذلك، أفادت قبائل وسط السودان، وبخاصة قبائل الجعليين والشايقية والدناقلة، التى تعيش على امتداد نهر النيل شمال الخرطوم، من معظم مغانم الاستعمار البريطانى، وحازت أفضل فرص للتعلم، كذا فقد استأثرت بنصيب

الأسد من الوظائف والمناصب الهامة داخل السودان المحتل. وبحق، فإن دعم الدولة وتأييدها لأحزاب سياسية بعينها، والذى سيكون أمرا خلافيا مثيرا للجدل خلال انتخابات ٢٠١٠ واستفتاء ٢٠١١ بشأن انفصال الجنوب، قد تم توظيفه للمرة الأولى خلال الحقبة الاستعمارية. وقد خلقت التنمية، بدورها، طبقة من المستأجرين الزراعيين وعمال النقل والصناعة والخبراء المدنيين، والتى أسهمت فى خلق مجتمع نشط سياسيا يتسم بدرجة من التعقيد متسارع الوتيرة ... ذلك المجتمع الذى شرع فى اكتساب سمات الأمة ومقوماتها.

ولقد تناقض ذلك تناقضا صارخا مع ما كان قائما فى أراض أخرى بالسودان، حيث كانت سياسة بريطانيا، وحتى عشية استقلال السودان، لا تبالى إلا بقضية الأمن هناك. فقد تم إدارة الجنوب، فى حقيقة الأمر، كدولة منفصلة عقب إصدار بريطانيا لمرسوم "المنطقة المقفلة"، والذى حال دون تدفق التجار الشماليين وغيرهم إلى الجنوب، كما أسهم فى تحجيم استخدام اللغة العربية وممارسة الشعائر الإسلامية، وأفسح المجال لكى يلحق جنوب السودان بالمستعمرات البريطانية فى شرق إفريقيا. هذا، ولم يتم تغيير تلك السياسة، وظل الاهتمام الموجه إلى التعليم والتنمية محدودا فى تلك المنطقة ... وذلك حتى عشية استقلال البلاد. ولقد أدى قصر الاهتمام بقضية التنمية فى نطاق محدود نسبيا بوسط السودان، وكذلك تسليم السلطة لزعماء الاستقلال فى ١٩٥٦ إلى موجات عارمة من الاستياء بطول البلاد وعرضها، وعلى الأخص فى الجنوب حيث رأت الصفوة فى تسليم السلطة أن سلطة استعمارية قد حلت محل أخرى.

فالسودان -عشية استقلاله- كان متسماً بتمتع قلة بثروات البلاد فيما ضرب الفقر غالبية الأهالى، كذلك اتسم حينذاك بتنافس شرس على موارد نادرة شحيحة، فى ظل دولة قد احتكرت إنتاج الموارد وتوزيعها، ومن ثم كانت البؤرة الأزلية

للصراع. ولقد كان التحكم فى السلطة فى تلك الظروف أمرا ضروريا لرفاهية أهل البلاد ورعاياها، لكن حق التحكم فى السلطة لم يكن متاحا لكل أهالى السودان، بل لم يكن متاحا على الإطلاق للبعض. وقد أدى ذلك إلى صراعات سياسية ذات جذور إثنية، وحين فشلت تلك الصراعات فى تحقيق أى أثر يذكر، تحولت إلى مصادمات مسلحة. بيد أن الطابع الإثنى لمعارضى حكام البلاد لم ينشأ من أية قبيلة متجذرة، وإنما نشأ كاستجابة وردة فعل ضد سيطرة نخبة "نهرية" على مقدرات الأمور فى البلاد واستغلال تلك المقدرات لمصلحتها الذاتية ولمصلحة عصبتها الإثنية. ولقد استمر الوضع على تلك الشاكلة بغض الطرف عن الطابع الأيديولوجى للحكومات المتعاقبة، وباستثناء فترة بداية حكم جعفر نميرى، حاول الجميع إضفاء الشرعية على احتكارهم للسلطة وإمساكهم بمقدرات البلاد عن طريق ترسيخ هوية عربية إسلامية تصطبغ بها البلاد. ولم تلق تلك الهوية كثير بال للجنوبيين، وكنتيجة، كان هؤلاء أول، وإن لم يكونوا آخر، المتمردين. هذا، ولم تكرس أية حكومة سودانية فى حقبة ما بعد الاستقلال طاقاتها مثلما كرسها الإسلاميون لتحويل الدولة لأداة طيعة لترسيخ الهوية العربية الإسلامية بالبلاد، بما فى ذلك تطبيق الشريعة الإسلامية من وجهة نظرها، وتطوير أساليب القسر والإرغام لترسيخ هيمنتها المستدامة وسيطرتها على "الكتلة النهرية".

الإطار النظرى

لم تكن تجربة السودان بشأن إحلال السلام حدثا فريدا، إذ كانت، من أوجه متعددة، عملية أعدت سلفا قام بها المجتمع الدولى وانبنت على صيغ نظرية جد واهية. فنقطة البدء لعملية السلام الحالية هى تعريف الأمم المتحدة : "العمل على أن تتفق الأحزاب المتصارعة من خلال سبل سلمية بالأساس كتلك الواردة فى المادة السادسة من ميثاق الأمم المتحدة".

إذاً، فالأمر ينطوى على جهود دبلوماسية لتحويل الصراع المسلح إلى حوار سلمى يتم بمقتضاه حسم أوجه الخلاف بواسطة قوى وهيئات سياسية ممثلة. أما إحلال السلام فيتم تعريفه بأنه "جهد يعقب حسم النزاع لدعم الكيانات والهياكل التى ستضطلع بتكريس السلام وترسيخه أملا فى تجنب ردة ثانية نحو الصراع".

ولقد مرت عملية إحلال السلام بمراحل مختلفة عكست التغير فى المناخ السياسى والاقتصادى العالمى. فمع نهاية الحرب الباردة نهجت عملية إحلال السلام "نهج المنتصر" بما يتناسب والمناخ الثقافى فى الغرب والذى أفرز مقولة "نهاية التاريخ" وفقا لفرانسيس فوكوياما (١٩٨٩)، كأنشودة للديمقراطية الليبرالية على وجه التحديد. كذلك فقد اتخذت عملية إحلال السلام، كغيرها من نظريات حداثية مبكرة، العالم المتقدم كنقطة انطلاق لها، ومن ثم عمدت إلى محاولة استنساخ

مخرجات السياسة والاقتصاد الغربيين وآلياتهما.

وقد تزامنت نهاية الحرب الباردة، بدورها، مع إطراد الصراعات الداخلية على مستوى الدولة وهو ما مهد، فى عام ١٩٩٢، لصدور "خطة سلام الأمم المتحدة: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظه". ولقد انبنى ذلك الإعلان والتدخلات التى عمل على تسويغ القيام بها، على تراجع الدور المفترض لسيادة الدولة، كما ذهب مارك دوفيلد، بسبب ثنائية لا أساس لها طرفاها الحروب المشروعة محدودة النطاق المستحثة من قبل فكر سياسى غربى، والحروب الداخلية غير المحدودة المنبنية على عوامل الهوية، وليس على نهج غربى. بيد أن الإخفاقات المتتالية لذلك المنحى قد دفعت الأمم المتحدة إلى إصدار "ملحق" فى عام ١٩٩٥ نادى بأخذ "مسببات الصراع الجوهرية" بعين الاعتبار، وكردة فعل كان هناك تنظيم مغاير،

واقتراحات بشأن آماد أطول لتنفيذ اتفاقيات السلام، وإطار أكثر رحابة للبعثات المشمولة بالرعاية الدولية. بل لقد ذهب مجلس الأمن إلى أبعد من ذلك، فى عام ٢٠٠١، ونادى "بتعزيز التنمية المستدامة، واستئصال شأفة الفقر وعدم المساواة، وإحلال نمط للحكم النزيه والمسئول، والترويج لمبدأ الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة حكم القانون، ونشر ثقافة السلام والتسامح ونبذ العنف".

بيد أن تلك المحاولات وغيرها، والتى رمت إلى توسعة نطاق إحلال السلام إزاء المشاكل التى واجهتها فى عدد متنام من الولايات، لم تستطع إخفاء الملمح السياسى لها، أو حقيقة كونها ما تزال موجهة لخلق ولايات ومجتمعات على النسق الليبرالى الغربى فى أجواء لا تلقى فيها تلك القيم والمؤسسات إلا قليل صدى أو قبول.. وقد ذهب "رولان باريس"، أحد أنصار مفهوم إحلال السلام الليبرالى إلى نعته بأنه، تحقيقا، تجربة عظيمة فى مجال "الهندسة الاجتماعية"، وأنه ترجمة حداثية لمفهوم "المهمة الحضارية" mission civilisatrice. وبالفعل، فحتى فى المقاربات الأكثر راديكالية لتوجه صانعى السلام للتغلب على الجذور الحقيقية للصراعات، كان مفهوما وجود تلك الجذور، ومن ثم مواجهتها، فى سياق محلى وطنى، لا أن تكون نابعة من عدم التكافؤ فى الاقتصاد العالمى أو النظام السياسى الدولى.

ولم تكن تلك المفاهيم الجديدة تعنى إجراء انتخابات واحتواء الأمر خلال عامين أو ثلاثة، بل كانت تعنى مهاما وسعت طائفة كبيرة من الأهداف مثل بذل جهود مكثفة لنزع السلاح، ومنع التهجير وإعادة التكامل إلى صفوف الفصائل المختلفة، وإرساء هياكل قانونية وإدارية فاعلة فى الدولة المعنية (هياكل لازمة لممارسات الحكم الديمقراطى وآليات الاقتصاد السوقى الحر)، إلى جانب تشجيع نشأة جماعات المجتمع المدنى بداخل الدولة بما فيها جمعيات حقوق الإنسان

والأحزاب السياسية. وقد كان اتفاق السلام الشامل الذى امتد لنحو ستة أعوام ونصف العام أطول زمنيا من عمليات السلام التى سبقته، فضلا عن اشتماله على جميع العناصر المذكورة آنفا، بالتوازى مع الالتزام بإنهاء الخلافات ما بين شعبى شمال السودان وجنوبه.

بيد أن التوترات كانت ما تزال قائمة بين ما اعتبر أهدافا منفصلة للسلام والديمقراطية، وفى تلك الحال، كان دائما ما يتم التضحية بالديمقراطية. فوفقا لتعريف Call & Cousens فإن عملية إحلال السلام "هى تلك الجهود والممارسات التى يضطلع بها النشطاء المحليون والدوليون لمأسسة السلام بوصفه يتمثل فى غياب الصراع المسلح (السلام السلبى)، وقليل من السياسة التشاركية (كمكون من مكونات السلام الإيجابى)، والذى يمكن تحقيقه فى ظل غياب عملية سلام دولية. فإذا ما توجب المفاضلة ما بين تلك الأهداف، فسيكون للعمل على سرعة نزع أسباب الخلاف أولوية مقارنة بالسياسة التشاركية".

وبالطبع، فهذه ثنائية مغلوطة، وفى حالة السودان لم يتم اعتبار التحول الديمقراطى مطلقا هدفا رئيسيا، سواء من قبل المجتمع الدولى أو من قبل شركاء السلام.

بل إن الجهود الرامية لتحقيق "سلام سلبى" لم تتحقق بالكلية، وكان "اتفاق السلام الشامل" أقرب ما يكون إلى حرب معلقة اندلعت خلالها الصراعات المحلية بوتائر متلاحقة. وبما أنه لم يتم تحديد الجذور الرئيسية للصراع، فقد انطوت عملية إحلال السلام، فى الممارسة الفعلية، على إدارة الصراعات العديدة التى ضربت السودان، لا على حسمها، كما لم تثبت أنها فاعلة على نحو كبير فيما يخص تحقيق الأهداف المبتغاة. وبالطبع، فإن تفضيل "سلام سلبى" على التزام "اتفاق السلام

الشامل" بالتحول الديمقراطى غالبا ما سيضمن عدم تمتع الشماليين أو الجنوبيين بأيهما !!

ولقد أولت عملية إحلال السلام اهتماما بفشل الدولة، أو "بالدولة الفاشلة"(١) كونها تعد مصدر تهديد للأمن بالبلاد، وقد تجلى ذلك بوضوح فى الأدبيات التى تلت مغامرة الولايات المتحدة الفاشلة فى الصومال خلال تسعينيات القرن العشرين، بما يظهر ثانية الطابع الأيديولوجى للممارسة. ولقد استخدمت الأدبيات المذكورة لتفسير تورط الولايات المتحدة فى المعترك الأفغانى وتبرير ذلك التورط، كذلك فقد استحثت تلك الأدبيات جهود إحلال السلام الأمريكى فى السودان. وبعد أن تم تعريف المشكلة وفق أطروحة عجز الدولة أو فشلها، فقد أُرتُئِى أن الحل يكمن فى "الإصلاح"، وهو ما أعطى الأساس المنطقى والإطار الهيكلى لاعتماد النمط الغربى للحكم والإدارة ذى الطابع الليبرالى والنزعة السوقية.

هذا، وينطوى بناء الدولة على إيلاء كبير اهتمام بأدبيات عملية إحلال السلام وممارساتها، حيث أضحى اهتماما مركزيا من قبل المجتمع الدولى فى جنوب السودان، بيد أنه كان غائبا، بالكلية، فى شمال البلاد ذلك أن "اتفاق السلام الشامل" كان قويا بدرجة كافية لمقاومته. وفى الجنوب، تم تكريس موارد مالية وبشرية ضخمة لإرساء المؤسسات، وتوفير الخدمات، وتجهيز وتدريب قطاع خدمات الأمن بالجنوب، ولكن مع نهاية "اتفاق السلام الشامل" كانت الهياكل الحكومية ضعيفة حيث فشا الفساد وغاب الأمن، واعتبر الكثيرون الجيش الشعبى لتحرير

١- والدولة الفاشلة هى الدولة التى لا يمكنها السيطرة على أراضيها، وعادة ما تلجأ للقوة، وتفشل حكومتها فى اتخاذ قرارات مؤثرة، إضافة إلى عدم قدرتها على توفير الخدمات لأبناء شعبها، كما تشهد معدلات فساد وجريمة مرتفعة. ولا يخفى أن مفهوم "الدولة الفاشلة" لا معنى له، إذ تم اختراعه كمسوغ لفرض مصالح الولايات المتحدة الأمريكية على البلدان الأقل قوة (المترجم).

السودان أضعف مما كان قبل الزخم الدولي. وكنتيجة خلقت عملية السلام دولة جنوبية غير ذات فاعلية تذكر في يد حزب حاكم سيكون تابعا للمجتمع الدولي ومعتمدا عليه في المستقبل المنظور. وفي تلك الأثناء، ظلت دولة الشمال على ما كانت عليه عند بداية المشهد : دولة خائرة خسرت جنوب البلاد، ونظرا لعدم قدرتها على فرض هيمنتها على قطاعات عديدة بالشمال فقد أضحت تحت سيطرة حزب المؤتمر الوطني وصارت مهيأة لتحقيق مصالحه. وقد خلص الدكتور عبد الوهاب الأفندي إلى النتيجة ذاتها : "لقد تمت عملية بناء الدولة في السودان وفقا لتخطيط نشطاء محليين ممن تحكموا بالعملية ونجحوا في استغلال المعطيات الخارجية وتطويعها لخدمة مآربهم على نحو شامل".

وبالرغم من الاهتمام الرسمي بالصيغة المؤسساتية، إلا أن الدعم الدولي غالبا ما كانت نتيجته ترسيخ قوى أفراد حظوا بالقبول والتفضيل، والذين عملوا بدورهم على الحط من قدر "المأسسة" التي كانت جهود بناء الدولة موجهة لتحقيقها. وفي جنوب السودان لم يكن الأمر ليختلف كثيرا، إذ كان الدكتور جون قرنق، قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان قامة مهيبة ورمزا فريدا حيث انبنت عملية السلام برمتها على ذلك الرمز، كما كانت الحال بشأن سياسة الولايات المتحدة في السودان والتي انبنت، في أغلبها، على الرمز ذاته. وحين لقي قرنق مصرعه بعد سبعة أشهر من التوقيع على اتفاق السلام الشامل، اتضحت بجلاء أكذوبة نهج المجتمع الدولي والتي صيغت بمقتضاها اتفاقية السلام.

ولقد تمكن صانعو السلام من التوصل لاتفاقيات بين "حزب المؤتمر الوطني"، و"الحركة الشعبية لتحرير السودان" عن طريق المراوغة والتلاعب، وكذلك من خلال إرجاء حسم قضايا رئيسية تتعلق بموازين القوى، كما قاموا بدعم جهود شركاء السلام لإبعاد قوى المجتمع المدني وأحزاب سياسية أخرى عن المشهد، وسعوا إلى

تحويل عملية سياسية جلية للغاية إلى مجرد "ممارسة تقنية". وفى تلك الأثناء، تم تصميم "فترة انتقالية" كيما يتمكن كل من حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان من القيام بقدر هائل من المهام، فضلا عن تأسيس كيانات وقوى متعددة. ولكن حقيقة الأمر كانت أن قدرا قليلا من المتطلبات التى وردت باتفاق السلام الشامل قد تم الوفاء به، حيث كانت بعض تلك المتطلبات إخفاقات مروعة، فيما لم يتم الشروع فى تحقيق بعض آخر على وجه الإطلاق، بما فى ذلك محاولة لإحداث توافق فيما بين الشماليين والجنوبيين، إذ يعد ذلك أمراً حتمياً إذا كان لغاية اتفاق السلام الشامل فى أن تتحقق وحدة السودان أى أمل فى أن تضحى حقيقة قائمة.

إن النقد الموجه إلى عملية السلام بالسودان، والذى ستناقشه صفحات الكتاب، لا يعزو جميع إخفاقات العملية إلى الداعمين الدوليين، كذا لا ينحى باللائمة على "صانعى السلام" أو الوكالات الضالعة بالأمر لاغتصابهم معطيات القوى المحلية، وعدم إتاحتهم الفرصة لكل من حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان كى يجدوا حلولا لمشكلاتهم، وهى، عادة، التهمة التى يوجهها منتقدو عملية بناء السلام الليبرالى. ولقد كان حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان، وكذلك الوسطاء، والولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها، على نحو جمعى، شركاء فى فشل الاتفاق. إن دور الولايات المتحدة فى دعوة الأطراف للتحلق حول طاولة المفاوضات كان هاما للغاية، كما كان لها دور بارز فى صياغة الاتفاق. بيد أنه لمن الخطأ القول إن الأطراف المتصارعة قد رضخت تماما لمطالب واشنطن. لقد استطاعت عملية السلام أن تمضى قدما، وإن على نحو أعرج، نتيجة تقاسم زعامات حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان رغبة الأمريكيين ذاتها فى تحجيم مدى المشاركة، وتضييق نطاق المفاوضات، ومنح

اعتراف محدود بالتحول الديمقراطى وعمليات التسوية، وضمان عدم تناول الصراعات الأخرى بعين الاعتبار، ومن ثم ضمان ألا يكون "اتفاق السلام الشامل" شاملا !!، وتجنب اعتبارات التحول الهيكلى.

ويذهب رولان باريس إلى أن إخفاقات عمليات السلام لا تعنى إخفاقا لبناء السلام الليبرالى، بل يمكن أن تعزى إلى التنفيذ غير الكفء. بيد أن الحال ليست هكذا فى السودان. إذ لا يقتصر الأمر على مجرد الفشل فى تطبيق متطلبات الديمقراطية وشروطها بكفاءة، بل يتعداه إلى الافتقار الكامل إلى "إرادة جمعية" لضمان تفعيل عملية التحول الديمقراطى، الأمر الذى يستدعى السؤال حول ما إذا كان هناك، بالأساس، أى التزام حقيقى. وبالفعل، وبسبب فرض الانتخابات على الأحزاب المتصارعة، أبدى المجتمع الدولى فتورا ملحوظا تجاهها، وحين الانتخابات كان ذلك المجتمع حريصا على تحجيم تلاعب أحزاب المعارضة وانتهاكاتها، ومن ثم تقسيم البلاد بين الحركة الشعبية للتحرير وحزب المؤتمر الوطنى، على نحو فعلى أفرزته الانتخابات، كل ذلك بغرض ضمان أن تواصل عملية السلام مسيرتها. وبدلا من رؤية التحول الديمقراطى كشرط ضرورى وأساسى للسلام المستدام، ذهب الرعاة الدوليون لعملية السلام، وكذا الأحزاب الحاكمة والمفوضون بالإشراف على الانتخابات، إلى اعتبار الديمقراطية مصدر تهديد، فتم التغاضى عن انتهاكات العملية الانتخابية بالسهولة ذاتها التى تم بها التغافل عن انتهاكات حقوق الإنسان التى تمت على نحو دائم وبوتيرة ممنهجة من قبل الحركة الشعبية وحزب المؤتمر الوطنى على امتداد مسيرة عملية السلام التى بلغت ستة أعوام.

ونظراً للالتزام بتعهدات كبيرة، سياسية ومالية ولوجيستية، فضلا عن كون سمعة العديد من البلدان والمؤسسات والرموز السياسية البارزة مهددة، لم يكن واقعيا توقع قيام المجتمع الدولى بالامتناع عن دعم عملية السلام بسبب عدم وفاء

الحركة الشعبية وحزب المؤتمر الوطنى بتعهداتهما باحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان. فكما أوضح اليخاندرو بندانا، فإن الإدارة العامة والأمور الإدارية التنظيمية قد أضحت الأدوات الرئيسية والمحورية لتحقيق الأهداف فيما تم إهمال عنصرى الديمقراطية والمشاركة. إن تغليب الاعتبارات السياسية الضيقة على حساب عملية التحول الديمقراطى هو سمة اصطبغت بها العملية التى حالت دون منح أهالى السودان أى دور فاعل، كما فشلت فى تلمس الشكاوى والمظالم التى أشعلت فتيل الحرب وأججت نيرانها، فضلاً عن التعامى عن الانتهاكات التى جرت خلال العملية الانتخابية ... تلك العملية التى ستفضى، حتما، إلى عدم استتباب السلام لا فى الشمال، ولا فى الجنوب، ولا بين هذا الشمال وذاك الجنوب. ويخلص بندانا إلى أنه، فى ظل المشاهدات الحالية، "فإن عملية بناء السلام تنزع إلى أن تكون عملية فوقية" ذات مسار رأسى من أعلى إلى أسفل، إلى جانب كونها عملية مفروضة من الخارج تحقيقا لمآربه، كما أنها عملية تصطبغ بصبغة تدخلية وتتسم بكونها ممارسة تنطوى على درجة من المحافظة سعيا لحلول إدارية تنظيمية للصراعات الرئيسية حول الموارد ومقتضيات السيطرة والقوة، وسعيا لإضفاء مسحة حداثية وصبغة شرعية على واقع فعلى بما يعزز من جعله يعكس مناخا محليا ودوليا ينزع إلى اعتناق اقتصاديات السوق".

وبالفعل، فإن المفاهيم الليبرالية لعملية إحلال السلام تتماشى كلية مع التوكيد على إرساء اقتصاد السوق الحرة، إذ ينبنى ذلك الاقتصاد وفقا لأسس تتيح تحقيق التنمية والقضاء على مشكلة الفقر والتى ينظر لها كونها تهديدا لأمن البلاد. بيد أن إحدى أهم المظاهر اللافتة لعملية إحلال السلام أنه فى حين عمد "اتفاق السلام الشامل" إلى محاولة الاستجابة لمشكلة التباينات الإقليمية وغياب التكافؤ ما بين شمال السودان وجنوبه، وكذا المناطق الثلاث (أبيى، وجنوب كردفان، والنيل

الأزرق)، لم يكن هناك إدراك للخيط الذى يربط بين الرفاه الاقتصادى وإرساء دعائم الديمقراطية، كما لم يكن هناك التفات إلى - وذلك يرتبط بمحدودية نطاق عملية إحلال السلام - المظالم التى عانتها تخوم أخرى من الوجهة الاقتصادية. وبالفعل، واتساقا مع الديمقراطية الليبرالية، تتجاهل عملية السلام الليبرالى، على نحو كبير، الأبعاد الاقتصادية المرتبطة بتمكين الأهالى، إذ ينصب اهتمامها، بالأساس، على المحيط السياسى، وفى حالة السودان، فإن التباينات الاقتصادية المتنامية قد تواكبت مع سيرورة عملية السلام المتبدية.

وفى جنوب السودان، فإنه لا يوجد - بحق - اقتصاد رسمى جدير بإطلاق تلك الصفة عليه، فيما عدا صناعة النفط العالمية. فنظرا لارتكان ٩٨٪ من عائدات الحكومة على المداخيل النفطية، وارتهان بقائها السياسى برضاء الولايات المتحدة الأمريكية، لم تكن الحركة الشعبية لتحرير السودان لتتحدى المفاهيم الغربية بشأن اقتصاد السوق الحر. وعلى أية حال، فإن الحركة الشعبية لم تبد مطلقا أى اهتمام بالكولونيالية الجديدة، ما دام أنها ليست كولونيالية عربية جديدة، فعشية انفصال الجنوب، كانت الحكومة تقوم ببيع مساحات هائلة من الأراضى لمنظمات عالمية تعمل بمجال التصنيع الزراعى، كذلك فقد أبدت الحكومة نيتها لبيع عدد من الأصول الحكومية، فيما كانت ترنو نحو أسواق المال الأمريكية بهدف الاقتراض لتمويل مشاريعها التنموية الطموح. إلا أن ضعف دولة الجنوب، والتنظيمات الحليفة لها، وكذا انتشار الفساد وتفشِّى الجريمة، وغياب كيان قانونى فاعل، وعدم الإذعان إلى حكم القانون ... يعنى أنه، وبالرغم من تعضيد الحركة الشعبية الحاكمة للسوق ودعمها لآلياته، كان هناك استثمارات ضئيلة فى الجنوب، والذى تسيطر على اقتصاده شركات النفط العالمية وبعض التجار غير ذوى الشأن من أوغندا وكينيا.

أما حزب المؤتمر الوطنى فقد كان يأمل أن يؤدى مسلكه الحسن فى قبول

انفصال الجنوب، إلى جانب دعمه لآليات السوق، ومعارضته الأيديولوجية للسياسات الاقتصادية الجامدة ... إلى فتح الأبواب أمام الاستثمارات، وإيقاف سريان العقوبات التجارية الأمريكية، وشطب ديونه التى بدأت بـ ٩ مليار دولار أمريكى تراكمت جراء فورة فى مجال الإنشاءات خلال ثمانينيات القرن العشرين إبان حكم الرئيس الأسبق/ جعفر نميرى لتبلغ، مع مدفوعات الفوائد المتراكمة، ٢٩ مليار دولار بنهاية عملية السلام. ولقد مثل ذلك الدين شكلا من أشكال القوة والنفوذ لرعاة العملية. إن حزب المؤتمر الوطنى الحاكم ... ذلك الحزب الذى أدان النظام الدولى المسيطر عليه من قبل الغرب، قد أعرب بجلاء عن رغبة عميقة فى أن يصبح جزءا أساسيا من ذلك النظام. ونظرا للمناصرة الأيديولوجية لرجال الحزب للهدر الكبير الذى تنطوى عليه رأسمالية السوق الحر، وكذا حرص الحركة الشعبية لتحرير السودان على كسب رضاء الولايات المتحدة للإفادة منها، لم يتم مطلقا تحدى "الأرثوذكسية الاقتصادية" وفق التعريف الغربى لها.

إلا أن أبرز ما يلفت الانتباه هو مدى تجاهل صانعى السلام، ومن يبغون نشره، لمركزية الدولة السودانية فيما يخص السلام المستدام، وسعيهم لحسم الصراعات المتنوعة التى طالت السودان كما لو كانت صراعات مستقلة منفصلة لا تنتظمها أصول أو روابط واحدة. لذا، فقد كان الاهتمام الرئيسى للمجتمع الدولى (وكذا لحزب المؤتمر الوطنى، والحركة الشعبية لتحرير السودان) منصبا على صراع الشمال/ الجنوب، حتى لقد عوملت المناطق الشمالية (جنوب النيل الأزرق وجبال النوبة) كملحق لتلك العملية. ولقد جرت عملية سلام منفصلة تحت رعاية إريتريا للتفاوض بشأن النزاعات فى شرق السودان، والتى نتج عنها "اتفاق سلام شرق السودان" عام ٢٠٠٦ . كذلك، فقد أعدت عملية سلام أخرى تحت رعاية "الاتحاد الإفريقى" بشأن دارفور، ونتج عنها "اتفاق سلام دارفور" عام ٢٠٠٦

أيضا، والذى انهار قبل أن يجف المداد الذى كتب به. كما تم التفاوض بشأن اتفاق سلام ثالث فى القاهرة بين حزب المؤتمر الوطنى وعناصر من معارضى الشمال الذين انتظمهم "التحالف الوطنى الديمقراطى".

على أنه ليس مقبولا النظر إلى جميع الصراعات بالسودان كونها أحداثا منفصلة، لا ينتظمها رابط، أو كونها لا تمت بصلة لعدد غير محدود من الأهالى المهمشين على امتداد البلاد فى نضالهم بوجه دولة مركزية قمعية. كذلك، فمن غير المصدق افتراض إمكانية حسم تلك الصراعات على نحو مستدام دونما إحداث إصلاحات هيكلية فيما يخص الدولة. ولكن هذا بالضبط ما قامت به "الإيقاد"، و"الاتحاد الإفريقى"، بل وعلى نحو أكثر أهمية، الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها. وتتبدى الإخفاقات جلية للكافة رغما عن جهود ارتجاعية تزعم إحراز انتصارات فيما يخص انفصال الجنوب، إلى جانب الادعاء بعدم وجود حرب كبيرة بين شمال البلاد وجنوبها.

إن عملية السلام ما بين الشمال والجنوب لم تحقق أى سلام فعلى، كما لم تبلغ هدفها الرئيسى المتمثل فى سودان موحد. أما عملية سلام شرق السودان فقد حققت هدفها غير المعلن فى تسوية النزاع ما بين إريتريا، راعية المتمردين الإقليميين، من جهة، وحزب المؤتمر الوطنى من جهة أخرى، بيد أنها لم تقم بشىء يذكر لمجابهة المشكلات التى أفضت إلى التمرد فى المقام الأول. أما بخصوص اتفاق سلام دارفور، فقد ألحق عنصرا من عناصر التمرد، وهو الفصيل التابع لمينى أركو ميناوى من حركة تحرير السودان، بالحكومة، على حين تأججت نيران الحرب ذاتها، ليتنصل ميناوى من الاتفاق فى النهاية، ويعمد إلى تسليح فصيله. أما عملية سلام "التحالف الوطنى الديمقراطى" فلا ترقى حتى لأن تكون جديرة بالاسم: فقد منحت أعضاءها عددا ضئيلاً من مقاعد البرلمان، وبذا فقد قامت بتجميعهم

وتهميشهم فى الآن ذاته. أما "حزب الأمة" فقد ظل بمنأى عن المشهد برمته، وإن لم يخسر كثيرا جراء موقفه هذا.

بل إن عملية تفاوض "نيفاشا" التى أفضت إلى "اتفاق السلام الشامل" كانت أمرا غير ذى بال من البداية دون مشاركة آخرين ضالعين فى صراعات أخرى على امتداد البلاد، فضلا عن استبعاد عناصر المجتمع المدنى، وكذا الأحزاب السياسية فى شمال البلاد وجنوبها. ولعل الأكثر أهمية استبعادها لقوة دفاع جنوب السودان، وهى جماعة مسلحة لا يقل حجمها عن الجيش الشعبى لتحرير السودان، ونتيجة لذلك ساد الاعتقاد بأن التوقيع على اتفاق السلام الشامل سيمهد المشهد أمام حرب جنوبية - جنوبية. وفى تلك الأثناء لقى جون قرنق، والذى عارض إجراء مفاوضات بناءة مع قوة دفاع جنوب السودان، مصرعه إثر تحطم مروحيته فى الثلاثين من تموز/ يوليو ٢٠٠٥ . أما خليفته، سالفاكير، فقد كان دائم التأييد لإجراء مفاوضات وتسويات معها. ففى ظل غياب أى تأييد عالمى، وقع سالفاكير "اتفاق جوبا حول الوحدة والتكامل" مع قائد قوة دفاع جنوب السودان، باولينو ماتيب، والذى أدى إلى اندماج جنود قوة الدفاع فى الجيش الشعبى لتحرير السودان، فى التاسع من كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٦ ولقد كان هذا الاتفاق مساوياً، إن لم يفق فى أهميته، لاتفاق السلام الشامل فى تحجيم حدة الصراعات فى جنوب السودان. هذا، ونظرا لكونه لم يحظ بتأييد جميع عناصر قوة دفاع جنوب السودان، ولم يتم تطبيقه على نحو صارم، فقد كان السبب الرئيسى فى قلاقل جرت لاحقاً.

إن حزب المؤتمر الوطنى قد جاهد طويلا وبنجاح لتجنب عملية سلام شاملة جامعة، غالبا ما كان سيخضع بمقتضاها لكوكبة من الأعداء والتى أفضت سياساته إلى نشأتها، وقد تم تأييده فى هذا الشأن من قبل المجتمع الدولى الذى

شاطره الإيمان بأن الصراعات فى السودان على درجة عالية من التعقيد من أن تحل بإجراء بسيط، بل يجب أن يتم تناول كل صراع على حدة. ولقد ذهب الدبلوماسيون الغربيون، آنذاك، إلى أن اتفاق السلام الشامل هو خطوة أولى فى مسار تتابعى متوال لإنهاء الصراعات فى البلاد. إلا أن الاتفاق لم ينظر مطلقا إلى سلام الشمال والجنوب على أنه جزء من اتفاق شامل.

ويأخذ حجم الإخفاق فى إحلال السلام فى السودان بعين الاعتبار رغما عن الالتزام الكبير بالعملية من قبل المجتمع الدولى، فإن تجربة السودان تثبت على نحو جلى وتنهض دليلا على صواب الأطروحة الإبداعية للاستراتيجى العسكرى/ إدوارد لوتواك، والذى يذهب إلى أن التدخل الدولى غالبا ما يفضى إلى استطالة المدى الزمنى للحروب وتعقيدها. وقد ذهب محللون آخرون إلى أن ثمة دلائل تشير إلى أن الانتصارات العسكرية ترتبط ارتباطا وثيقا باستتباب السلام. ففى السنوات الماضية، انتهت جميع الحروب فى القرن الإفريقى، إريتريا وإثيوبيا وأوغندا ... انتهت على نحو حاسم وإلى غير رجعة، وذلك من خلال انتصارات عسكرية صريحة فى غياب جهود دولية لإحلال السلام فى هذه البقعة أو تلك.

واستناداً إلى تجربة القرن الإفريقى تلك، جادل "جيرمى فاينشتاين" بشأن أنموذج "التنمية التلقائية" المحقق دون تدخل دولى، وقد استند فى حجته الجدالية إلى كون الحرب تولد مؤسسات حكومية ممثلة تتسم بالثبات وذاتية الإدارة. وقد عزا "فاينشتاين" تقدم أوغندا فى المجال الاقتصادى إلى تكوين "حركة المقاومة الوطنية" لمنابر مقاومة أدت إلى حشد موارد بشرية ومالية محلية خلال الحرب كانت عناصر فارقة فى التنمية والإدارة الحكومية المحلية خلال سنوات ما بعد الحرب. كذلك، فقد لاحظ "فاينشتاين" نسقا مشابها فى إريتريا حيث أنشأت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا مدى منوعا من المؤسسات على المستوى المحلى، كما قامت بتأمين

الخدمات الرئيسية خلال فترة الحرب.

وقد ذهب "فاينشتاين" إلى وجود رابط ما بين قدرات "حركة المقاومة الوطنية" و"الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا"، وجماعات فى أرض (بونت) الصومالية Puntland، وبلاد الصومال على تحقيق "التنمية التلقائية"، وما بين غياب عملية إحلال السلام الليبرالى. على أنه ليس واضحا ما إذا كان "فاينشتاين" يدرك أن ما يذهب إلى نعته "بالتنمية التلقائية" ينبع، فى المقام الأول، من قدرة جميع تلك الجماعات على دحر أعدائها عسكريا، وينبع، ثانيا، من فلسفة تلك الجماعات القائلة إن النصر يتأتى من خلال حشد الجماهير على نحو مؤسساتى. وبالمقابل، فإن الحركة الشعبية لتحرير السودان لم تهزم خصومها عسكريا، ولم تكن تهتدى بفلسفة تحررية مشابهة، ولم تعمد إلى حشد الأهالى، فضلا عن عدم إنشائها لمؤسسات أو تأمينها لخدمات ما. ولقد كانت نقاط الضعف هذه، على وجه التحديد، هى ما مكن المجتمع الدولى من الاضطلاع بدور هام فى عملية إحلال السلام فى السودان، وبخاصة فى الجنوب. كذلك، فقد ساعدت فى تفسير عدم اهتمام الحركة الشعبية لتحرير السودان، على وجه الخصوص، بغياب "التلقائية" فى مقابل الانخراط الوثيق للمجتمع الدولى فى جنوب السودان. وأخيرا، وفى ظل غياب فلسفة تحررية للحركة الشعبية، لم تكن "التنمية التلقائية" مطلقا أمرا ذا بال، بل لقد كانت الحركة تسترشد فى نهجها بنظرة عسكرية ضيقة لم تدع إلا مجالا هزيلا للحكم الرشيد (الحوكمة) والديمقراطية وخدمة البلاد والعباد.

الفصل الأول

المناصرون وشركاء السلام:
"حزب المؤتمر الوطنى" و"الحركة الشعبية لتحرير السودان"

أسهم عاملان وثيقا الصلة بدور رئيسى فى تنمية السودان فى حقبة ما بعد الكولونيالية، وكانا تمهيدا لجهود إحلال السلام بالبلاد، وهو محور اهتمام الفصل الحالى. أما العامل الأول فقد تمثل فى الجهود المبذولة لجعل أهالى السودان، على ما بينهم من تباينات وتفاوتات، يلتقون حول "الإسلام" و"العروبة" بصفتهما هويتين أيديولوجيتين للتمايز، وذلك فى ظل هيمنة الكتلة "النهرية".

وقد تبنت جميع الحكومات الوطنية السياسات الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف، خاصة التحالف بين "الجبهة الإسلامية القومية" و"حزب المؤتمر الوطني" ... ذلك التحالف الذى بلغ المدى فى تكريس جهوده لتحقيق الهدف المذكور ومحاولاته لسحق أية أحزاب إسلامية أخرى، وسعيه لتصدير رؤيته. أما العامل الآخر فقد كان مقاومة التخوم السودانية لذلك الهجوم الذى بلغ ذروته على يد التحالف. ولم يكن الجنوبيون من غير المسلمين الضحايا الوحيدين أو الأكثر عددا لسياسات الخرطوم، بيد أنهم كانوا أول من قاوم مقاومة عنيفة على نحو دءوب مستدام.

وقد شجع هذا الأمر المجتمع الدولى على أن يركز جهوده بشأن إحلال السلام فى البعد الشمالى/ الجنوبى من الصراع ذى الأوجه المتعددة وليقلص المناصرين وشركاء السلام إلى فريقين فحسب: تحالف "الجبهة الإسلامية القومية"، و"حزب



المؤتمر الوطني" من جهة، و"الجيش الشعبي لتحرير السودان" من جهة أخرى. وقد أشارت البروتوكولات المتنوعة لاتفاق السلام الشامل إلى هذين الفريقين فحسب، ورغما عن بلاغة المجتمع الدولي الخطابية بشأن توسعة نطاق عملية إرساء السلام ومداها، فقد تم استبعاد أحزاب المعارضة في الشمال والجنوب نهائيا عن تلك العملية. وبالفعل، فقد تبنى المجتمع الدولي مفهوم حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان القائل بأن الأطراف ذات القدرة على إعلان الحرب هي الوحيدة الجديرة بالتمثيل على طاولة المفاوضات.

حزب المؤتمر الوطني والإسلام السياسي

إن تجربة الدولة المهدية كدولة إسلامية سعت إلى إحياء مفاهيم المجتمع الإسلامي الأول وممارساته إبان حياة النبي محمد وصحابته ... كانت إلهاماً

لأحزاب متعاقبة في الحقبة ما بعد الكولونيالية في شمال السودان بزعامة خلفاء المهدى فى حزب الأمة، وزعامة قيادات الحزب الاتحادى الديمقراطى. ومن بين الأحزاب السياسية البارزة فى شمال البلاد، كان الحزب الشيوعى السودانى الحزب الوحيد الذى لم يؤسس شرعيته على الإسلام.

هذا، وقد قام عدد من السودانيين ممن درسوا فى مصر وعملوا بها، وممن تأثروا بحسن البنا وجماعة الإخوان المسلمين ... بتأسيس جبهة الميثاق الإسلامى، وهو الكيان الذى مهد لنشأة جماعة الإخوان المسلمين فى السودان، وذلك فى أواخر أربعينيات القرن العشرين. ومنذ بداياتها الأولى، صار حسن الترابى زعيما للجماعة بالسودان. ويذكر أن حسن الترابى هو ابن زعيم صوفى، فضلا عن أنه حاصل على دراسات عليا فى القانون من لندن وباريس، إلى جانب كونه عميدا لكلية الحقوق بجامعة الخرطوم. ولقد سعى الترابى لوضع برامجه فى سياق إسلامى ذى صدى تاريخى وقبول من مسلمى السودان. كذلك، فقد صممت هذه البرامج لتحجيم الحزبين الطائفيين البارزين، حزب الأمة والحزب الاتحادى الديمقراطى.

وللترابى أهداف واضحة، ولديه الصبر والمثابرة على تحقيقها، إذ يتصف بالذكاء والدهاء فى استغلال الظروف حين تكون مواتية لتكوين تحالفات وائتلافات تعود بالنفع عليه وعلى حزبه، وهو ما جعله وحزبه بمنأى من قادة الأحزاب الطائفية الخانعين الذين ورثوا ما يحظون به من تأييد والمتسمين بضيق الأفق ومحدودية الرؤية. ولقد كان على رأس قائمة برامج الإسلاميين المطالبة بدستور للبلاد يرتكن بالأساس إلى تعاليم الشريعة الأسلامية، فى ظل تحد وحيد تمثل فى الحزب الشيوعى السودانى، إذ لا تحظى أحزاب الجنوب بأى ثقل سياسى فى البلاد. ولقد كتب الترابى: "لقد كان مجمل التاريخ المبكر للحركة (بما يربو على ربع القرن) منطويا على صراع محتدم مع الشيوعيين". بيد أن الحزب الشيوعى السودانى ذاته

كان مقيداً بعض الشئ فى تناوله للشريعة، وذلك بسبب الحساسية الدينية لدى أهل الشمال.

وفى غمار القرار البريطانى بربط جنوب السودان بشماله، وتهيئة المناخ لاستقلال البلاد، أضحى التعليم والتنمية فى الجنوب على رأس سلم الأولويات، بيد أن الوقت كان متأخرا للغاية لتحجيم الفجوة العميقة بين الشمال والجنوب. فالسيادة البريطانية المصرية المشتركة على السودان قد واصلت استراتيجية "استقطاب النمو"، والتى عمدت إلى تركيز الاستثمارات وجهود التنمية فى الكتلة "النهرية" المفضلة على حساب الجنوب وتخوم أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، حاولت بريطانيا تحجيم السيادة المصرية فى السودان إذ عمدت، فى عام ١٩٢٢، إلى تطبيق مفهوم "المنطقة المقفلة" فى جنوب السودان ومناطق مجاورة، وفقا لقانون الجوازات والرخص لسنة ١٩٢٢ . وقد عمدت "السياسة الجنوبية"، كما أطلق عليها، إلى إقصاء التجار الشماليين عن التعامل فى الإقليم، كما قلّصت حقوق الجنوبيين فى السفر نحو الشمال، إلى جانب حظر البعثات الإسلامية، وتشجيع الجنوبيين على عدم استخدام أسماء أو مأثورات عربية، فى حين تم تخويل بعثات التبشير المسيحية المهام الرئيسية لعملية التعليم، فضلا عن اعتماد الإنجليزية كلغة التعلم فى مدارس جنوب السودان. ولم يقتصر الأمر على ضرورة أن يكون الطلاب ذوى أسماء مسيحية للالتحاق بالمدارس التبشيرية، بل كان الدعم الحكومى المقدم يسلب من أموال المسلمين بالشمال. كذلك، فقد كان لتلك السياسة أثر فى تقليص احتمالية نشأة أية هوية وطنية شمالية جنوبية مشتركة.

وإدراكا منها لقابلية السودانيين للتأثر بالتطرف الإسلامى، ورغبة فى تقليص النفوذ المصرى هناك، قررت بريطانيا فى أربعينيات القرن العشرين أن توحد القسمين الشمالى والجنوبى من السودان وتشجيع ارتباطه بمستعمراتها فى شرق

إفريقيا. وحين اتخذ القرار بالرحيل عن السودان، عقدت بريطانيا مؤتمرا فى جوبا عام ١٩٤٧ لتهدئة مخاوف الجنوبيين من أن يكون تخلفهم النسبى بالمقارنة بالشماليين حجر عثرة. وعلى مضض، وافق الجنوبيون ممن حضروا المؤتمر على القبول بالوحدة والاستقلال، وإرجاء التفكير فى إرساء نظام فيدرالى.

إن عمق الحساسيات قد تجلى فى آب/ أغسطس ١٩٥٥ حين قام بعض الجنود الجنوبيين من مقاطعة توريت بشرق الاستوائية، والذين وجهت إليهم أوامر بالرحيل إلى الشمال، بالتمرد على قادتهم، مما خلف ثلاثمائة قتلى خلال أسبوعين أعقبا التمرد. ولم يتوقف التقاتل إلا حين تعهد البريطانيون بأن يتم معاملة المتمردين على نحو عادل، وأن تجرى تحقيقات للوقوف على أسباب التمرد. وفى تلك الأثناء، تم إعدام بعض المتمردين الذين لم يرتحلوا بعد، وتم تقديم البعض إلى محاكمات غير عادلة. ويذكر أن حركة "أنيانيا" التمردية والتى انبثقت فى ستينيات القرن العشرين تجد جذورها ضمن أولئك الذين قاموا بالتمرد إبان أحداث آب/ أغسطس ١٩٥٥ فى توريت. هذا، وتجدر الإشارة إلى أن لفظة "أنيانيا" تعنى السم الزعاف بلغة المادى.

وبالرغم من أن السياسيين الشماليين قد حظوا بالقبول من جانب الجنوبيين فى مؤتمر جوبا، حيث بدوا متعاطفين مع اهتمامات الجنوب، إلا أن نفاقهم، وفقا لآراء الجنوبيين اللاحقة، قد تبدى فى فشلهم فى تناول "الفيدرالية" على محمل الجد، وكذا فى منحهم الجنوبيين، حين انتهى الحكم الكولونيالى، ستة مناصب إدارية فقط من بين المناصب الثمانمائة المتاحة. واستشعارا بالخوف من التهميش السياسى، عمد بعض الجنوبيين إلى القيام بتمرد محدود النطاق حتى قبل الاستقلال، دونما اتجاه واضح أو زعامة موحدة، لذا لم يكن له أثر ملموس. بيد أن الجنوب لم يكن وحده من استشعر التهميش، وبدا ذلك جليا فى تأسيس مؤتمر

"البجا" عام ١٩٥٨، وكذلك الحزب الوطنى السودانى الذى أسسه الأب/ فيليب عباس غبوش.

إن أول حكومة سودانية بعد انتهاء الحكم الكولونيالى، والتى ترأسها إسماعيل الأزهرى والحزب الوطنى الاتحادى، قد ضمت داخل صفوفها قيادتين فقط من الجنوب تم استبعادهما لاحقا لمعارضتهما للأزهرى لعدم رغبته فى إيلاء "الفيدرالية" الاهتمام المستحق. أما أحزاب الشمال، فقد كان شغلها الشاغل تطبيق الشريعة الإسلامية، وفرض طابع إسلامى عربى على الجنوب. ووحده الحزب الشيوعى السودانى هو من دأب على اقتراح اعتماد "حكم ذاتى إقليمى" لحسم النزاع فى الجنوب. وبانهيار حكومة الأزهرى، فاز حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطى بانتخابات عام ١٩٥٨، بيد أنه نتيجة لفشلهما فى العمل معا كائتلاف، سلمت قيادة حزب الأمة باقتدار مقاليد حكم البلاد إلى الجنرال/ إبراهيم عبود، والذى سرعان ما عمد إلى تهميش الأحزاب السياسية وتعميق مشاعر الاستياء فى الجنوب نتيجة فرض طابع إسلامى عربى عليه. وقد ساعد ذلك فى استقطاب المتمردين الجنوبيين المتفرقين هنا وهناك تحت قيادة الجنرال/ جوزيف لاقو، المنتمى إلى ولاية الاستوائية، وتأسيس الجيش الشعبى لتحرير السودان، والمعروف باسم "أنيانيا". وقد أدت المشكلات الاقتصادية المتجذرة، جنبا إلى جنب مع المشكلات الأخرى للأهالى، إلى تهيئة المناخ لحركة طلابية مناهضة لنظام الحكم سرعان ما امتدت إلى النقابات العمالية والاتحادات المهنية بما أفضى إلى ثورة تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٤ .

وقد كانت النتيجة أن تم تكليف سر الختم الخليفة برئاسة الوزراء، الذى جعل حسم الحرب فى الجنوب على رأس قائمة أولوياته. وفى تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٦٤، وافق الجنرال "لاقو" على وقف لإطلاق النار، ولكن مع دخول المتمردين إلى المدن وتشجيعهم للثورة، زادت حدة التوترات إلى الحد الذى شهدت معه العاصمة

"الخرطوم" أعمال شغب لقى خلالها ١٤ شخصاً مصرعهم. وفى تلك الأثناء، قدر عدد مقاتلى "الأنيانيا" بـ ٥٠٠٠ مقاتل، إلا أن عشرة بالمائة فقط من هذا العدد هم من كان لديهم أسلحة. هذا، وقد علا نجم "الأنيانيا" عقب أن أجبر السودان على الموافقة على دخول أسلحة من مصر والجزائر عبر جنوب البلاد لمتمردى "السيمبا" فى الكونغو عام ١٩٦٥، حيث سقط الكثير من تلك الأسلحة فى أيدى متمردى الجنوب. كذلك، فقد حصلت الأنيانيا على دعم عسكرى كبير من إسرائيل رغما عن تصريح الجنرال "لاقو" بأن إسرائيل لم تدعم جنوب السودان لنيل استقلاله. وقد أعرب "لاقو" عن استيائه وتذمره لإرسال إسرائيل أسلحة من الدرجة الثانية لا ترقى إلى أن تقارن بالإمدادات الروسية المتطورة للجيش السودانى. ونظرا للانتهازية الإسرائيلية فى التدخل فى شئون السودان، توصل الدبلوماسيون السودانيون عام ١٩٨٣ إلى اتفاق مع المسئولين الإسرائيليين بأن يكف الأخيرون عن دعم المنشقين الجنوبيين فى مقابل تعاون السودان فى تسهيل انتقالات يهود الفلاشا من إثيوبيا.

لقد انقسم الجنوبيون إلى هؤلاء الذين ذهبوا إلى أفضلية الاستقلال الجنوبى الصريح وأولئك الذين ناصروا صيغة أو أخرى للفيدرالية ... وهو صراع مورس، بالأساس، داخل جنبات الاتحاد الوطنى الإفريقى السودانى (سانو)، الحزب الجنوبى الرائد، حينذاك. وبقبول "ويليام دينق"، مؤسس الحزب، مبدأ الفيدرالية، رجع وبعض أتباعه إلى الخرطوم فى شباط/ فبراير ١٩٦٥ للتفاوض مع حكومة "سر الختم الخليفة". فى الوقت ذاته، ذهب المستخفون بحزبه إلى أن الانقسامات الإثنية ما بين الشمال والجنوب عصية على التذليل، وأنه فى ضوء الفشل الذى منى به مؤتمر جوبا، فإن الساسة الشماليين لا يمكن الوثوق بهم، وبذا فإن استقلال الجنوب هو الخيار الواقعى الوحيد. بيد أن أولئك المستخفين، أنفسهم، كانوا منقسمين إلى هؤلاء الذين تطلعوا إلى تحقيق الاستقلال عن طريق الجهود الدبلوماسية، وأولئك الذين رغبوا فى

التحالف مع "أنيانيا". وقد كان حزب الجبهة الجنوبية هو الناطق المحلى بلسان الاتحاد الوطنى الإفريقى السودانى (سانو)، وكان من قادة حزب الجبهة أعلام بارزة مثل "كليمنت أمبورو"، و"جوردون مورتات"، و"هيلارى لوغالى" ... الذين انضم إليهم لاحقا أبيل ألير وبونا ملوال. وقد تمثلت قاعدة دعم الحزب فى الموظفين الحكوميين بالجنوب، وكذلك بعض الطلبة من قاطنى الشمال.

أما سر الختم الخليفة وحلفاؤه فقد أيدوا اجتماع الأحزاب الرئيسية والمراقبين الدوليين حول "طاولة مفاوضات مستديرة للتوصل إلى اتفاق من شأنه تحقيق المصلحة الإقليمية لجنوب السودان، وكذلك المصلحة الوطنية للسودان". وفى السادس عشر من آذار/ مارس١٩٦٥ تم عقد أول اجتماع، لتنتهى جولة المفاوضات سريعا فى الثلاثين من آذار/ مارس، حيث تم الموافقة على تعيين "لجنة الاثنى عشر رجلا" (ستة ممثلين عن الشمال، وستة عن الجنوب) ... لتجرى اللجنة اجتماعاتها على امتداد ستة أشهر تلت تعيينها.

إلا أنه، وقبل أن تعقد اللجنة أول اجتماع لها، أجرى فى الحادى والعشرين من نيسان/ أبريل ١٩٦٥ انتخاب أسفر عن تعيين حكومة جديدة تشكلت من "حزب الأمة القومى"، و"حزب الأمة" تحت قيادة محمد أحمد المحجوب، وهى حكومة اتسمت بطابع يمينى بأكثر مما كانت عليه حكومة سر الختم الخليفة، كما كانت أقل منها استجابة لمصالح الجنوبيين ومطالبهم. كذلك، كان من نتائج ثورة تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٤ تشكيل جبهة الميثاق الإسلامى، والتى عملت، بالأساس، كمظلة لعدد من الأحزاب الإسلامية، والتى كان من أبرزها حركة "الإخوان المسلمين" السودانية. وقد استمدت الجبهة دعمها الأساسى من المثقفين والطلبة، حيث أطلق الترابى على الفئة الأخيرة لفظة "مهد الحركة الإسلامية"، وفازت الجبهة بخمسة مقاعد برلمانية فى انتخابات عام ١٩٦٤ لترسى الأساس الذى كان

بمقتضاه للترابى دور بالغ الأهمية فى "لجنة الاثنى عشر رجلا". أما المشاكل السياسية فى الجنوب فقد عزتها جبهة الميثاق الإسلامى إلى الحكم العسكرى، وحين أطيح بذلك الحكم نادت الجبهة بإدارة مركزية وخطوات سريعة نحو إضفاء طابع إسلامى عربى على مجمل البلاد، بما فيه الجنوب. أما الترابى، فقد صرح بأنه يفضل أن ينفصل الجنوب ولا يوافق على مطلبه بتفويض السلطة. وبدوره، جادل الحزب الشيوعى السودانى بشأن تفويض السلطة، إلا أن زعيمه الجنوبى، جوزيف قرنق، كان قد ذهب إلى عدم وجود هوية أو كيان وطنى حقيقى فى الجنوب، ونظرا لذلك السبب وحده فلا يمكن بحال تطبيق مبدأ "الحكم الذاتى".

أما فيليب عباس غبوش ومحمد عبد القادر فقد كان كلاهما متشددا عنيدا فى المناداة بإقليم مستقل لكل من جبال النوبة والبجا، مع التوضيح بأنه بالرغم من عدم لجوء مواطنيهما للتسلح كما فعل الجنوبيون، فإنهم يرغبون فى نظام لامركزى. وقد قدم التقرير النهائى للجنة الاثنى عشر رجلا إلى رئيس الوزراء، آنذاك، محمد أحمد المحجوب، فى السادس والعشرين من حزيران/ يونيو١٩٦٦، ولكنه، مثله فى ذلك مثل توصيات "طاولة المفاوضات المستديرة" لم يعمل به، وتم تجاوزه فى خضم الأحداث السياسية المتواترة فى البلاد.

وفى عام ١٩٦٦، نجح الإخوان المسلمون بقيادة الترابى وبمعاونة الصادق المهدى، رئيس الوزراء أنذاك، فى جعل "الحزب الشيوعى السودانى محظورا بصفته منظمة ذات طابع إلحادى، ونتيجة لذلك تم استبعاد أعضائه الاثنى عشر المنتخبين من عضوية البرلمان. وقد بادر الشيوعيون بإحالة القرار إلى المحكمة للطعن عليه، وأيدتهم المحكمة فى ذلك، إلا أن الصادق المهدى زعم أن قرار المحكمة غير دستورى وغير مقبول. أما الترابى فقد صرح بأن "حظر الحزب قد تم فى مناخ ديمقراطى تام وتجاوبا مع الإرادة الجماهيرية". وقد أخذ الصراع بين الشيوعيين

والإسلاميين جولة جديدة، وذلك حين نجحت حركة "الضباط الأحرار" فى الخامس والعشرين من أيار/ مايو ١٩٦٩ فى الاستيلاء على الحكم، ليصبح القائد "جعفر نميرى" الرجل القوى فى البلاد. وقد قام نميرى بتبرير الانقلاب على أساس أن الساسة المدنيين قد أصابوا عملية صنع القرار بالشلل، إلى جانب إخفاقهم فى إيجاد حلول لمشكلات البلاد الاقتصادية والإقليمية، فضلا عن تركهم السودان بدون دستور دائم. وباتخاذه لصيغة "مجلس قيادة الثورة"، عمد نظام الحكم الجديد إلى تبنى "اشتراكية سودانية مستقلة". هذا، وقد اضطلع اليساريون بدور رائد فى تشكيل السياسات والبرامج الحكومية، بيد أنه، ووفقا لإبراهيم نجود، والذى سيصبح فيما بعد رئيسا للحزب الشيوعى السودانى، فلن يساند الحزب نميرى ما لم يقم بجعل جميع الأحزاب شرعية.

وفى تلك الآونة، كان حزب الأمة، وزعيمه الإمام المهدى يمثلان التهديد الأكبر لنظام حكم نميرى. وبعد تراجعه إلى جزيرة "أبا" الحصينة إلى الجنوب من الخرطوم، قام جعفر نميرى بشن هجوم بواسطة القوات المسلحة والقوات الجوية. وفى المعركة التى نجمت عن ذلك الهجوم، والتى وقعت فى آذار/ مارس ١٩٧٠، قدر عدد القتلى بنحو ثلاثة آلاف شخص، أغلبهم من "الأنصار". أما الصادق المهدى فقد تم نفيه إلى مصر حيث منعه الرئيس جمال عبد الناصر من خلافة عمه فى زعامة حزب الأمة ... ذلك الحزب الذى لم يكن الوحيد ممن اعتزم تخليص السودان من قبضة نميرى، فقد حاول الإخوان المسلمون أيضا القيام بانقلاب ضده. وبعد فشل الانقلاب، فر الإخوان إلى ليبيا حيث أنشأوا تجمعات عسكرية للتحضير لفرصة قادمة للإطاحة بنميرى.

وبعد أن دحر نميرى هذين التمردين، استدار إلى الشيوعيين. ففى آذار/ مارس ١٩٧١، قام نميرى بإخضاع الاتحادات العمالية التى سيطر عليها

الشيوعيون للإشراف والرقابة الحكوميين، كما عمد إلى حظر منظمات الحزب الشقيقة، والإعلان عن تكوين حركة سياسية وطنية، هي "الاتحاد الاشتراكي السوداني". وعقب ذلك، قام نميري بالقبض على أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني، ورغما عن ذلك، وباللجوء إلى العناصر السرية بالحزب، قام الرائد هاشم العطا بانقلاب ضد نميري في التاسع عشر من تموز/ يوليو ١٩٧١ . وفي غضون ثلاثة أيام، قامت وحدات الجيش ذات الولاء بتفجير قصر الرئاسة وإنقاذ نميري، والقبض على هاشم العطا وداعميه. بعدها أمر نميري بالقبض على المئات من الشيوعيين وضباط الجيش المعارضين لحكمه، وأمر بإعدام البعض مثل عبدالخالق محجوب وجوزيف قرنق.

وبعد أن خلص نميري إلى تعذر القضاء عسكريا على تمرد "أنيانيا" في الجنوب، وبعد إقصائه للإسلاميين والأحزاب الطائفية لرفضهم أي تداول للسلطة، تبنى نهج إحلال السلام. فبمساعدة كل من مجلس الكنائس العالمي وهايلي سيلاسي، إمبراطور الحبشة آنذاك، توافقت الأحزاب على اتفاق أديس أبابا، والذي تم التوقيع عليه في السابع والعشرين من آذار/ مارس١٩٧٢، من قبل جوزيف لاقو ممثلا عن جيش تحرير جنوب السودان، والدكتور منصور خالد ممثلا عن الحكومة. وقد رفض الاتفاق انفصال الجنوب الذي نادى به جيش التحرير المؤيد لحكم ذاتي إقليمي، وطالب بانضمام جنود "الأنيانيا" إلى القوات المسلحة السودانية، والذي مثل تراجعا عن تأييده لأن يكون للجنوب جيش مستقل. كذلك، فقد قوبل الاتفاق بالرفض من قبل بعض أعضاء "أنيانيا" نظرا لمعارضته انفصال الجنوب، فيما تحفظ البعض بشأن المطالبة بانضمام جنود "أنيانيا" إلى القوات المسلحة السودانية، من بينهم ضابط قد التحق بالخدمة حديثا، يدعى "جون قرنق". وقد صرح جوزيف لاقو بأن قرنق قد قام بكتابة عدد من الكتيبات ذات طبيعة حساسة،

وأنه قد أمره بوقف نشرها خشية أن تؤدى إلى "انزلاق الجنوب نحو صراع سابق لأوانه".

إن اتفاق أديس أبابا قد ووجه بتحديات عدة. فعلى رأس تلك التحديات برزت مشكلة مقاتلى "الأنيانيا" المسرحين، وتحركات مقاتليها فى ربوع الجنوب وتنقلاتهم من الجنوب إلى الشمال، والفشل فى الوفاء بالتعهد بأن يكون عدد الجنود الشماليين فى الجنوب مساويا لعدد الجنود الجنوبيين هناك، فضلا عن مشاكل ناجمة عن تقاعد بعض جنود "الأنيانيا"، والفشل فى إلحاق الجنوبيين ببرامج تدريب عسكرية. وفيما خضعت الخدمات الشرطية لحكومة الجنوب، كانت وحدات أمن الدولة بالجنوب تأتمر مباشرة من قبل الخرطوم. وقد نجم عن ذلك أن تم القبض، فى بعض الأحيان، على سياسيين من جنوب السودان وفقا لأوامر صادرة عن الخرطوم. ولعل التحدى الأكبر بوجه اتفاق أديس أبابا كان معارضة الإسلاميين والأحزاب الطائفية لمبدأ "اللامركزية" ورفضهم الاعتراف بالأنيانيا.

وفى عام ١٩٧٣، وضع نميرى أول دستور دائم تشهده السودان، والذى نص فى مادته التاسعة على أن الشريعة الإسلامية والأعراف هما المصدر الأساسى للتشريع، وأن الأحوال الشخصية لغير المسلمين ستكون خاضعة لقوانين الأحوال الشخصية الخاصة بغير المسلمين. كذلك اشتملت المادة السادسة عشرة من الدستور على احترام المسيحية و"الأديان السماوية" فى الجنوب، وحماية معتنقيها، وهو تقدم ملحوظ حين الأخذ بعين الاعتبار النظرة السلبية، بل الدونية، عامة نحو الجنوب "الوثنى الكافر"، وبما يتعارض مع نظرة الأحزاب الإسلامية لذلك الجنوب.

وفى خضم تلك التغيرات المتلاحقة، شرع نميرى فى ربط السودان بالغرب، الأمر الذى أثار حفيظة الجار الليبى المناهض للغرب، والداعم لليمينيين الإسلاميين ونشطاء حزب الأمة الذين ارتحلوا إلى ليبيا وحظوا بدعم رئيسها آنذاك، العقيد

معمر القذافي. فبعد عبور الجبهة الإسلامية القومية الصحراء خفية ودخولها "أم درمان" في الثاني من تموز/ يوليو١٩٧٦، حاولت الجبهة المكونة من حزب الأمة وحزب الاتحاد الديمقراطي وجبهة الميثاق الإسلامي، الإطاحة بنظام حكم نميري، ولكن محاولتها باءت بالفشل. وحين أدرك نميري ضعفه، نادى بعد عام بمصالحة وطنية عملت على عودة زعماء المعارضة ثانية إلى السودان. وأسرع الترابي إلى إعادة بناء حزبه في الوقت الذي كان مشاركاً فاعلاً في الاتحاد الاشتراكي السوداني بقيادة نميري، حيث أصبح مسئولا كبيرا به. وكانت استجابة نميري إيجابية إذ قام بتعيين الترابي نائبا عاما للسودان. أما الترابي فلم يكن على شاكلة الإمام الخميني في إيران إذ كان دائما ما يشدد على الطابع التقدمي الليبرالي للإسلام، خاصة في دعمه الدءوب لحقوق المرأة، الأمر الذي أذكى غضب ذوي الاتجاه المحافظ وأثار حنقهم. وحين لم يكن الترابي مشغولا بكتابة تشريعات دستورية إسلامية، أعد مسودة قانون عرضها على الرئيس نميري عام ١٩٨٠ لإعادة ترسيم حدود أعالي النيل على نحو تدخل بمقتضاه الآبار النفطية المكتشفة حديثا ضمن حدود شمال كردفان، وهو ما أجبر على التخلي عنه إزاء المعارضة الشديدة من قبل الجنوبيين. أما الخطط اللاحقة لبناء معمل تكرير للنفط في الشمال، فقد تم تنفيذها في النهاية وهو ما أسهم في إشعال شرارة الحرب التي سرعان ما اندلعت في أعقاب ذلك.

وفي شباط/ فبراير١٩٨١، أعلن جعفر نميري عن خطة لتقسيم الجنوب، الأمر الذي أثار فزعا كبيرا تفاقم حين أعلن أن مقترح التقسيم قد ورد من أهالي "الاستوائية" الغاضبين من الهيمنة الواضحة للدينكا. لذا، ففي الخامس من حزيران/ يونيو١٩٨٢، تم حل التجمع الإقليمي للجنوب، وتم تقسيم الإقليم إلى ثلاثة أقاليم ضعيفة من الوجهة الإدارية، وهي: الاستوائية، وأعالي النيل، وبحر الغزال.

كذلك، فقد توجّب تعيين الحكومات من قبل الخرطوم، فضلاً عن جعل العربية اللغة الرسمية لجنوب البلاد. وقد مثلت تلك الإجراءات، مجتمعة، رفضا لاتفاق أديس أبابا مما أدى إلى فقدان نميرى للتأييد الإقليمى سريعا. وفى الوقت ذاته، فإن تبنى نميرى لصيغة الإسلام قد اتخذت منحى عاما حين تقدم بتشريع فى أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣ يهدف إلى تطبيق الشريعة الإسلامية فى مختلف ربوع السودان. وتلا ذلك تطبيق الحدود وفقا لما جاءت به الشريعة، من خلال محاكم القضاء المستعجل، والتى قضت بأحكام وعقوبات مثل الإعدام وقطع الأيدى.

وبذا فقد أضحى الإسلاميون داخل معترك السياسة، ومن ثم قدرتهم على تمويل أنشطتهم من خلال انخراطهم فى نظام مصرفى إسلامى. فالترابى ذاته كانت له صلات وثيقة ببنكى "فيصل" و"التضامن" الإسلاميين ... واللذين، ضمن أنشطة أخرى، قد منحا تمويلا للجامعة الإسلامية. وباضطلاع الإسلاميين بدور رئيسى فى إضعاف شوكة الحزب الشيوعى السودانى، فقد بادروا بمحاكاة الهياكل التنظيمية وأساليب الإدارة ذات الطابع اللينينى، والمتبناة من قبل الحزب. وبذا فقد أضحى النمط السائد والمتبع، آنذاك، العمل من خلال جبهات وخلايا سرية صغيرة، والنفاذ إلى صفوف الكيانات الشعبية، ورفع الشعارات ذات الملمح "الشعبوى"، والتركيز على التنظيمات الطلابية والوعظ الدينى فى المدارس، وكذا المنظمات المهنية والعسكرية. أما الهدف فقد كان دائما تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية فى البلاد. كذلك، فقد أبدت الأحزاب الطائفية قبولها بالشريعة ودعمها لها، إلا أن الصادق المهدى كان قد خلص إلى أن المرء بحاجة إلى استخدام المنطق واعتماد صوت العقل فى تطبيق قواعد الدين الإسلامى، كذلك، ووفقا له، يجب أن يكون الإسلام أنموذجا يسترشد به حين إعداد دستور للبلاد، لا أن يكون الأساس الأوحد له على النحو الذى يذهب إليه الإسلاميون فى هذا الشأن.

وفى عامى ١٩٥٨ و ١٩٦٨، جعلت الدساتير الإسلامية الشريعة أساسا لجميع التشريعات والممارسات القضائية، بيد أنه فى كلتا الحالتين قامت الانقلابات بوقف تلك الجهود حيث لم يحرز أدنى تقدم إلى أن أدى إلحاح الإخوان المسلمين إلى تأسيس الرئيس نميرى للجنة لجعل القوانين السودانية تتطابق مع مقتضيات الشريعة الإسلامية. وبالرغم من تلك المبادرة، إلا أن اللجنة قد عملت بدأب طيلة خمس سنوات تلت تأسيسها لتتمخض جهودها عن سبعة قوانين، قام نميرى بتنفيذ واحد منها فقط؛ تأسيس نظام مصرفى إسلامى. وفى آب/ أغسطس ١٩٨٣ أعلن نميرى عزمه على تحويل السودان إلى جمهورية إسلامية.

وخلال البقية الباقية من عام ١٩٨٣، ومرورا بالعام التالى، أصدر الرئيس نميرى العديد من "القوانين الإسلامية" والتى عرضت على برلمان عاجز عقيم حيث تم عرضها بسرعة. وحين واجهت نميرى عقبات ومصاعب فى محاولته للتوفيق ما بين تلك القوانين والدستور القائم، كان تركيزه منصبا على تنفيذ تلك القوانين بالقوة الجبرية، ومن ثم قيامه بإعلان حالة الطوارئ بالبلاد وإنشاء محاكم طوارئ أفرزت حجما متزايدا من الأحكام القاضية بقطع الأيدى والجلد بمرأى من الملأ. وتطور الأمر ليصبح نظاما للمحاكم الخاصة، والتى حين يتأملها المرء على نحو ارتجاعى يلفاها وقد صممت خصيصا لإدانة محمود محمد طه، زعيم "الإخوان الجمهوريين"، ذلك الفصيل الدينى الضيق الليبرالى النزعة، والمنتقد بشدة لنميرى وقوانينه "السبتمبرية"، ذلك المصطلح الذى سيكتب له الذيوع على الألسن. وقد كان يتم القبض على محمود طه على نحو متكرر، ففى الخامس من كانون الثانى/ يناير ١٩٨٦، ألقى القبض عليه واتهم بالإلحاد ليحكم عليه بعقوبة الإعدام، ويتم تنفيذ الحكم فى الثامن عشر من الشهر ذاته ... ذلك الحادث الذى أصاب السودانيين، فى مجملهم، بالفزع والرعب.

وقد تلا ذلك دخول نميرى فى منحنى انتكاسى، فلضعف موقفه الناجم عن خسارته لتأييد الجنوبيين، ولى نميرى وجهه شطر الإسلاميين الذين كان لديهم بالفعل أعداء كثر، الأمر الذى أدى إلى تدهور شعبيته. وعقب ذلك، التفت نميرى نحو الإخوان المسلمين ليلقى القبض على حسن الترابى وآلاف آخرين من الإسلاميين على مدار عدة أسابيع لاحقة. وفى الثالث من نيسان/ أبريل ١٩٨٥، اندلعت تظاهرات قادتها التنظيمات المهنية بالبلاد، وتم نفى نميرى بعد ذلك بأربعة أيام إلى مصر. أما الإخوان المسلمون فقد أمضوا ثمانى سنوات فى معارضة نظام حكم جعفر نميرى، ليصبحوا بعد ذلك الفريق الوحيد المساند له قبيل إصطدامهم بذلك النظام قبل أيام من تقوض قوائمه. لذلك، فقد تمكنوا من تقديم أنفسهم للشارع السياسى وكأنهم من قاموا بتحرير البلاد من ذلك النظام. وبالفعل، فقد تحالف الإخوان المسلمون سريعا مع الأحزاب الطائفية، وعلى نحو أكثر حذرا مع اللواء/ عبد الرحمن سوار الذهب، المتعاطف مع الإخوان، والذى أمسك بزمام السلطة فى البلاد ممثلا الجيش السودانى وقام بتكوين المجلس العسكرى الانتقالى.

وقد تواصلت عملية التفاوض ما بين المجلس العسكرى الانتقالى من جهة، والتحالف الوطنى لإنقاذ البلاد من جهة أخرى، إذ مثل الأخير مطالب القائمين بالتظاهر، وحين تعثرت المفاوضات بين الطرفين، استولى المجلس العسكرى الانتقالى على مقاليد السلطة بالبلاد ليعلن أن الانتخابات ستجرى فى غضون عام. أما جون قرنق فقد شبه الحكومة آنذاك "بالنميرية بدون نميرى"، كما أبرز الفرق بين الانتفاضة الشعبية الحقيقية، والتى ذهب إلى دعمها وتأييدها، وبين استيلاء عسكر جعفر نميرى على السلطة، ورفضه قبول منصب قامت بعرضه عليه. وفى تلك الأثناء، شرع المجلس العسكرى الانتقالى فى الإعداد للانتخابات، والتى بدأت فى السادس من نيسان/ أبريل ١٩٨٦ . وقد فاز حزب الأمة بـ٩٩ مقعداً بما نسبته ٣٨,٢٪

من الأصوات، فيما أحرز الحزب الاتحادى الديمقراطى ٦٦ مقعدا بما نسبته ٢٩,٥٪ من الأصوات، أما الجبهة الإسلامية القومية، والتى تبنت ذلك الاسم فى عام ١٩٨٥، فقد استأثرت بـ ٥٢ مقعدا بما نسبته ١٨,٥٪ من الأصوات، وحصل الحزب الشيوعى السودانى على ثلاثة مقاعد فقط فى البرلمان السودانى. أما الأداء الباهر غير المتوقع للجبهة الإسلامية القومية فقد كان، فى جله، نتيجة لمهارتها فى استغلال دوائر انتخابية أتاحت لخريجى المدارس العليا التصويت فى كل من الدوائر الانتخابية الاعتيادية، وكذا فى دوائر انتخابية مقصورة فقط على الخريجين، حيث حصلت على ٢٣ مقعدا من أصل ٢٨، بعضها فى الجنوب. وقد تظاهرت الجبهة بعدم قيامها باحتكار دوائر انتخابية للخريجين، إلا أنه وبعد إجراء مسح عن العمالة المهاجرة إلى البلدان العربية، فإنها طلبت ممن ينتمون إليها فى المهجر إدراج أسمائهم فى أقاليم مختلفة ثم القيام بالتصويت تبعا لذلك. ويبدو هذا جليا فى غرابة الأمر أن يتم التصويت لصالح إسلاميين فى مناطق بالجنوب ذات أغلبية مسيحية.

وبذا، فقد بدأت مرحلة من التشويش والتراجع حيث قام الصادق المهدى بسلسلة من الائتلافات الحكومية الهشة التى عجزت عن إنهاء الحرب فى الجنوب، وفشلت فى إعادة إحياء الاقتصاد السودانى، وكان شاغلها الشاغل وقف العمل بقوانين نميرى "السبتمبرية" (وهو ما أيدته الأحزاب كافة إلا أنها لم تتوافق بشأن بديل لتلك القوانين). وفى شمال البلاد، كانت هناك حريات حقيقية، إلا أن الخدمات الحكومية والإدارية، وكذلك الاقتصاد، كان قد أصابها انهيار مروع.

إن تراجع حزب الأمة والحزب الاتحادى الديمقراطى قد تزامن مع صعود نجم الجبهة الإسلامية القومية والتى شددت على مطلبها بدستور إسلامى متكامل، فى الوقت الذى كانت تدعم قوتها داخل صفوف الطلبة والتجار والجنود، وتتحصل على الموارد التمويلية الضرورية عن طريق تعميق درجة ارتباطها وانخراطها فى القطاع

المصرفى. وبالفعل، فقد شهدت تلك الحقبة انتقال اتحادات الطلاب بالجامعات من سيطرة الشيوعيين باتجاه الجبهة، وكذا استئثار كوادر الجبهة بآليات الوعظ الدينى فى المدارس. وبصفة أساسية، ارتكنت الجبهة إلى ارتباط عموم أهالى الشمال اللصيق بالإسلام الصوفى، حيث لا يجرؤ أى فرد أو منظمة مجتمع مدنى أو حزب سياسى على معارضة قوانين الشريعة الإسلامية علناً.

لقد كانت الحرب فى الجنوب هى التى عادت على الإسلاميين بالضرر. ففى وجه تمرد عجزت الحكومة عن السيطرة عليه، قدم العسكريون مذكرة صريحة إلى الصادق المهدى فى شباط/ فبراير ١٩٨٩ طالبوه فيها إما أن يمدهم بالسلاح اللازم لسحق "الجيش الشعبى لتحرير السودان" وإما السعى نحو السلام. أما الجبهة الإسلامية القومية فقد أدركت أن ذلك يعنى أن حدوث انقلاب يظل احتمالا قائما، الأمر الذى يعد تهديدا للشريعة، ومن ثم قيامها بتنشيط جهودها العسكرية. وفى عام ١٩٨٨، حين كانت الجبهة ممثلة فى الحكومة، وكان الحزب الاتحادى الديمقراطى ضمن صفوف المعارضة، توصل الأخير إلى صيغة إطارية للسلام مع الحركة الشعبية لتحرير السودان فى أديس أبابا (وهو ما سنتناوله فى الفصل التالى). ولتوق الصادق المهدى إلى تفعيل تحالفه مع الجبهة الإسلامية القومية وإغفال منجزات غريمه اللدود، عثمان الميرغنى، عارض المهدى الاتفاق بادئ الأمر، إلا أنه قد أجبر، نتيجة تأييد الشارع السودانى المتنامى للاتفاق، على المصادقة عليه، مما أدى إلى أن حل الحزب الاتحادى الديمقراطى محل الجبهة ضمن صفوف الحكومة.

إن الجبهة الإسلامية القومية كانت تدرك أنه لو تم قبول الاتفاق الإطارى، فسيتم العصف بهدفها فى إحداث إصلاحات بالبلاد، فضلا عن كونها ستواجه إهمالاً وتناسياً فى غياهب السياسة لفترة طويلة ممتدة. كذلك، فقد أدركت قيادة الجبهة أنها قد بلغت أقصى ما يمكن تحقيقه من خلال "ديمقراطية صناديق

الاقتراع"، وفى ظل الاستعدادات المتنامية ضمن صفوف الجيش القيام بانقلاب ما. أما أبرز مخططى الانقلاب فكان على عثمان طه، والذى أصبح فيما بعد النائب الأول لرئيس الجمهورية. وقد قيل إن عدم اتسامه بشخصية كاريزماتية، فضلا عن ملامح وجهه الطفولية وأسلوبه الهادئ ... قد جعل كثيراً من الناس لا يفطنون إلى شخصيته القاسية الانتهازية المخاتلة ونمطه المراوغ. ولذا، فقد تم منح الفريق عمر البشير الضوء الأخضر للقيام بانقلاب فى غضون أسبوع، بعد أن رفض الأمر عسكرى آخر، هو عمر أحمد حسن. إن عمر البشير، والمولود فى الأول من كانون الثانى/ يناير ١٩٤٤ فى قرية حوش بانقا - وهى إحدى ضواحى مدينة شندى، شمال شرق الخرطوم - قد عمل وهو فتى فى إحدى ورش صيانة السيارات، والتحق بالقوات المسلحة السودانية حيث اشترك فى حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ ضد إسرائيل، ليزعم مؤخرا أنه كان إسلاميا منذ شرخ الشباب. وخلال سنى حكمه الأولى، كان البشير صعب المراس للغاية، كما كان أداؤه باهتا ... ولكنه تقدم، على نحو متسارع، إلى صدارة المشهد، وقام بتعلم الإنجليزية ليصبح خطيباً مفوهاً، كما صار له أتباع ومريدون.

إن الانقلاب قد صور، منذ البداية، بأنه تحرك قام به عسكريون وطنيون للدفاع عن السودان وتجنيبه الأثر السلبى لسياسيين غير أكفاء. لذا، لم يقتصر الأمر على القبض على كبار المسئولين الحكوميين، بل تعداه إلى زعامات الجبهة الإسلامية القومية وقياداتها، بما فيها الترابى ذاته والذى تم إيداعه سجن "كوبر" سيئ السمعة لأربعة أشهر (وقد أوضح الترابى لمؤلف الكتاب أن ذلك كان خطأً، فقد كان عليه أن يعمل على الانتقال إلى سجن أفضل معاملة وأقل وطأة). وبعد ستة أشهر، تم إخضاع الترابى للإقامة الجبرية. إن مجمل ما سبق قد خطط له لتضليل الولايات المتحدة الأمريكية، والتى كانت الجبهة واثقة من أنها لن تسمح بأن يعتلى

أى تيار إسلامى سدة الحكم فى البلاد. أما الحكومة المصرية فقد أعلنت تأييدها لاستيلاء العسكر على الحكم، ما عمل على ضمان الاعتراف الإقليمى بالحكومة السودانية الجديدة، فيما كانت حكومة الولايات المتحدة حذرة فى الاعتراف بها ومباركتها. وبمرور الوقت، أدركت البلدان المجاورة للسودان، فضلاً عن الولايات المتحدة أنه قد تم خداعها. أما الجبهة الإسلامية القومية فقد كان لديها متسع من الوقت لتنظيم صفوفها ومواردها، وعمل الترتيبات اللازمة لاختيار زعامة مناسبة، وتبنى برنامج عمل أولى والسعى نحو تحقيقه.

هذا، وقد جاء البلاغ الأول لجبهة الإنقاذ أسفا على الرعونة السياسية لحكومة الصادق المهدى، والتى أدت إلى فشل التجربة الديمقراطية، وتمزق أواصر الوحدة الوطنية نتيجة إثارة العداءات الإثنية والضغائن القبلية إلى الحد الذى حمل فيه أبناء الوطن الواحد السلاح ضد أشقائهم فى دارفور وجنوب كردفان، ناهيك عن المآسى الإنسانية فى جنوب البلاد. كذلك، فقد أشار بلاغ جبهة الإنقاذ إلى فشل الحكومة فى إرساء نوع من الاستقرار السياسى، والتدهور المروع للوضع الاقتصادى بالبلاد، وطبقة المتكسبين بالتملق الذين ازدادوا غنى فى ذلك الحين. ومع نهاية عملية السلام فى التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١، ضربت المشاكل ذاتها البلاد التى صارت منقسمة آنذاك، بما فى ذلك طبقة من محدثى الثراء المتكسبين بالتملق والمنتمين إلى حزب المؤتمر الوطنى.

وفى بادئ الأمر، اعتبر الإسلاميون الانقلاب ممثلا لنقطة فارقة تفصل اللحظة الراهنة عن ماضى السودان، وتضع البلاد فى طليعة قوى التغيير فى العالم الإسلامى. ولإدراك الترابى طبيعة المشهد الدولى ومعطياته، كتب أنه "ما أن يتم تأسيس دولة إسلامية واحدة تتمتع باستقلالية القرار، فسرعان ما سينتشر أنموذجها فى ربوع العالم الإسلامى". وتمثل الدولة، فى ذلك الإطار، قاطرة الثورة

ومحركها . وبالفعل، لم تشهد أية فترة زمنية منذ الدولة المهدية حزبا حاكما يعيد بناء الدولة وفقا لرؤيته الذاتية وعلى نحو متكامل بمثل ما تم بواسطة الجبهة الإسلامية القومية فى السنوات المبكرة التى تلت إمساكها بزمام السلطة. هذا، وقد ذهب بنيتو موسولينى إلى وصف الشمولية بأنها "كل شىء داخل الدولة، لا شىء خارج الدولة، لا شىء ضد الدولة" ... ذلك الوصف الذى ينطبق على الدولة التى سعت الجبهة الإسلامية القومية نحو تأسيسها، وبالفعل قطعت أشواطا كبيرة على طريق تحقيق ذلك الهدف.

وما أن أمسكت الجبهة بزمام السلطة حتى تم القبض على عدد كبير من ضباط الجيش وموظفى الدولة، بل تم قتل البعض فى حالات بعينها، ليحل محلهم موظفو الجبهة. كذلك، فحتى المناصب الأقل شأنا على السلم الوظيفى كانت عرضة لحملات التطهير والتحقيقات وفرض مواثيق الولاء. وفى هذا الصدد، ذهب إبراهيم السنوسى – نائب رئيس حزب المؤتمر الشعبى – إلى أنه "إذا كان البعثيون والشيوعيون هم من أمسك بمقاليد السلطة، لكانوا قد أوسعونا قتلا وتذبيحا، فعمدنا إلى قتلهم بداءة". أما الأنشطة الاستخباراتية فقد تم النهوض بها بتوسعة نطاق فعالياتها، وأمست الاعتقالات التعسفية، و"بيوت الأشباح" وعمليات التعذيب أمرا مألوفا آنذاك، إذ كانت الجبهة تسعى إلى إقصاء أية عناصر فى هيكل الدولة قد تمثل تهديدا لبرنامجها "الإسلاموى". وفى هذا الإطار، تم حظر نقابات العمال والتنظيمات الشعبية والأحزاب السياسية. كذلك، فقد استخدمت المدارس والأعداد المتزايدة من الجامعات والمعاهد الفنية التقنية كأدوات لإحكام قبضة الجبهة وسيطرتها، كما استغلت كتقنية هامة لغرس الأفكار والقيم "الإسلامية" !! وفى حين تم اعتقال بعض القيادات الطائفية والزعامات الصوفية، فقد كان نهج الجبهة تجاههم مزيجا من القمع الوحشى والآليات الأكثر دهاء. لذا، وخلال سنوات قلائل،

استطاعت الجبهة أن تشرذم "حزب الأمة القومى"، و"الحزب الاتحادى الديمقراطى" إلى جماعات عشر عن طريق الرشاوى، ومنح المناصب، وإذكاء الانقسامات الداخلية بمكر ودهاء، واللعب بمهارة على أوتار البعد القبلى.

أما "قوة الدفاع الشعبى"، فقد أنشئت لتكون رقيبا على الجيش غير الموثوق سياسيا، وكأداة لتنفيذ "المشروع الحضارى الإسلامى" للجبهة الإسلامية القومية، ولضمان أن تحل رؤيتها للقيم الإسلامية ونمط الحياة الإسلامى محل المفاهيم الصوفية الانتقائية للإسلام المفضل من قبل معظم مسلمى السودان. وقد أدت النظرة الإسلامية التى تعلى شأن الحرب والشهادة إلى "عسكرة" المجتمع السودانى (وكمثال على ذلك ما يشهده المرء من ارتداء الأطفال السودانيين الزى العسكرى الميدانى المموه، واتخاذه كزى فى المدارس). أما الحرب فى الجنوب فقد استعرت حدتها وأضحت أقرب ما تكون إلى مفهوم "الجهاد".

هذا، ولم يكن اليمينيون الإسلاميون بحاجة إلى تحفيز المجتمع الدولى لهم كيما يقوموا بالإصلاح الاقتصادى فى البلاد. فما أن قبضت الجبهة الإسلامية القومية على مقاليد السلطة حتى شرعت فى تحجيم الخدمات العامة، وتطهير المؤسسات الحكومية، وتخفيف حدة القيود فى المعاملات المالية والبنكية، وخصخصة الهيئات الحكومية، وتحجيم مشروع "الجزيرة" الزراعى شبه الحكومى، وتقويض مؤسسة "الزكاة"، ومقاضاة شركات النفط العالمية، ومنافسة بلدان أخرى فى الإقليم فيما يتعلق بالإيجارات طويلة المدى وعالية القيمة للأراضى. وكان نتيجة ذلك كله أن انخفض مستوى معيشة معظم السودانيين انخفاضاً كبيراً وسريعاً. كذلك فقد شهدت البلاد نهبا موسعا لموارد الدولة المالية حيث سعت الجبهة للإثراء، وقامت بتحجيم المصالح التجارية وصفقات الأعمال المتعلقة بالأحزاب الطائفية وبناء تحالفات تجارية واقتصادية جديدة. وبينما ارتفع معدل الاستهلاك الفردى (ما بين

١.٦٪ و ٢.٨٪)، ازدادت حدة الفوارق بمعدل أكبر (٤.٥٪). ونتيجة التأثير البالغ للفوارق بما يربو على نمو الاستهلاك، فقد زادت حدة الفقر كثيرا خلال تسعينيات القرن العشرين، بالرغم من معدلات النمو المرتفعة نسبيا خلال النصف الثانى من العقد المذكور. وقد تبنت الجبهة ذلك المنحى إذ كانت أولويات تخصيص موارد الدولة تنصب على سباق التسلح، والحاجة إلى ضمان القوة العسكرية الأمنية. وقد ذكر الترابى لمؤلف الكتاب، مراراً، أن إحدى أعظم إنجازات النظام كانت تقويضه "لاشتراكية" الدولة لصالح دولة الاقتصاد السوقى الحر.

إلا أنه، ووفقا لأحد المراقبين، لم تكن سياسات الحكومة ترتكن إلى منطق اقتصادى فحسب، بل كانت معدة، بالأساس، لإضعاف شوكة الخصوم السياسيين وتعضيد قاعدة القوة الاقتصادية والسياسية للجبهة الإسلامية القومية. وبالمثل لم يتسق التراجع الشديد فى إمدادات الخدمات وتوفيرها للمواطنين، وممارسة السياسات التى عملت على تعظيم هوة الفوارق فيما بينهم، وذلك من قبل الجبهة، مع هدف الحد من خطر أن تطل الحرب برأسها ثانية ... ذلك الهدف الذى يتحقق من خلال النمو المتكافئ العادل وتوفير الخدمات الاجتماعية. كذلك، فقد لاحظ مراقب آخر تطابقا ما بين استخدام الجبهة للعنف لإحكام قبضتها على السلطة وفرض رؤيتها "الإسلاموية" على المجتمع، وبين الحكم القاسى الذى مارسته الدولة المهدية إبان الخلافة العثمانية.

وفى غضون سنوات قلائل، قامت الجبهة الإسلامية القومية بتقويض المؤسسات التى كانت همزة الوصل ما بين المواطن والدولة. أما الترابى فقد كان ينظر إلى السودانيين الشماليين على أنهم كسالى وخجولون، بل كان يعتبر كرمهم المعروف دليلا على "دونية" ما. لقد كانت الدولة تستخدم كأداة لتغيير التركيبة الشخصية للأهالى، إلا أن الحكومة قد جوبهت بمقاومة متواصلة فى قطاعين هامين للغاية،

الأول: جنوب البلاد ومناطق متاخمة أخرى حيث واجهت الحكومة مقاومة مسلحة، والثاني: "العائلة" في شمال البلاد، وهي مؤسسة لديها القدرة على مقاومة محاولات الجبهة لتغيير القيم والعادات التقليدية. أما استخدام الشرطة النظامية واللجان الشعبية والعديد من الوكالات والأجهزة للتجسس وكتابة التقارير عن الأهالي بهدف تغيير السلوكيات والقيم السودانية التقليدية، فقد باءت جميعها بالفشل. فحين قامت الشرطة النظامية باقتحام بعض المنازل نتيجة بلاغات بأن بعض النسوة كن يرقصن مرتدين ثيابا غير محتشمة، ثارت ثائرة الأهالي وأجبرت الشرطة على التراجع. وبالمثل، فحين حاولت الأجهزة الأمنية القيام بتفتيش البيوت بيتا بيتا بحثا عن الشباب المتهربين من التجنيد الإلزامي، أجبرت تلك الأجهزة أيضاً على الانسحاب. ففي المحيط الحكومي، وأروقة العمل، والوظائف المدنية، والمستشفيات، والمدارس، والجامعات، وكثير من المؤسسات الحكومية، كان لدولة "الجبهة" اليد العليا، إلا أن البيت الشمالي والأسرة الشمالية قد ظلا معا حصنا لمفاهيم الحرية والمقاومة.

لقد قامت الجبهة الإسلامية القومية، عقب استيلائها على زمام السلطة بأشهر قليلة، بإطلاق سراح زمرة تنتمي إلى جماعة "أبي نضال" الإرهابية، قامت بقتل أفراد عائلة بريطانية في فندق الأكروبول عام ١٩٨٨ . إلا أن النظام قد كان، في بداياته، انتقائيا في دعمه للإرهابيين. فعلى سبيل المثال، وفي عام ١٩٩٣، قدم اليتش راميريز سانشيز، أو (كارلوس ابن آوى) إلى الخرطوم حيث تمت مساندته إلى أن أصبح مصدرا للإرباك، وعندها جرت صفقة مقايضة لتسليمه إلى الاستخبارات الفرنسية عام ١٩٩٤ . أما الترابي فقد أنشأ "المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي" في الخرطوم، والذي قام بحشد العديد من الزعامات الإسلامية من أرجاء العالم المختلفة في اجتماعه العمومي الأول في الفترة ما بين الخامس والعشرين والثامن والعشرين من نيسان/ أبريل ١٩٩١، حيث انتخب الترابي أمينا

عاما للمؤتمر. وكان من بين حضور الاجتماع العمومى الأول، ياسر عرفات، وممثلون عن حركة "حماس" الفلسطينية، وأسامة بن لادن، وأعضاء من جماعة "أبى سياف" الفلبينية، وعماد مغنية من حزب الله، وراشد الغنوشى من تونس، وأنور هدام من الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالجزائر، وآية الله مهدى كروبى - رئيس "جمعية رجال الدين المقاتلين" الإيرانية (جامعة روحانيت مبارز). وعند نشأة المؤتمر الشعبى العربى الإسلامى، بدا وكأنه طليعة الجهاد الإسلامى ورائده، إلا أنه سرعان ما تقوضت أركانه فى سنوات قلائل.

وقد كشفت لجنة "الحادى عشر من أيلول/ سبتمبر" الأمريكية، فى تحليلها للمزاعم بشأن انخراط السودان فى الإرهاب الدولى أنه:

"بحلول خريف عام ١٩٨٩، كان بن لادن يتمتع بمكانة كبيرة لدى المتطرفين الإسلاميين بما جعل الزعيم السياسى السودانى/ حسن الترابى يستحثه على استزراع تنظيمه برمته فى السودان ... وقد وافق بن لادن على مساندة الترابى فى حربه المتواصلة ضد الانفصاليين المسيحيين الأفارقة فى جنوب السودان، فضلا عن قيامه بإنشاء عدة طرق برية بالسودان. وفى المقابل، قام الترابى بالسماح له باستخدام السودان قاعدة لعملياته التجارية ذات البعد العالمى، وكذا للاستعداد للجهاد".

إلا أنه لم يكن واضحا ما إذا كان بن لادن ذا نفع فى محاربة متمردى الجنوب أم لا، على الرغم من قيام شركته الإنشائية ببناء طرق كان لبعضها استخدامات عسكرية. وعلى أية حال، فحين أصبح بن لادن عبئا على النظام السودانى اقترح الأخير أن يسلمه إلى الولايات المتحدة التى رفضت ذلك العرض. وفى أيار/ مايو ١٩٩٦، قام النظام السودانى بطرده من البلاد، حيث ارتحل إلى أفغانستان. وخلال تلك الآونة، قامت الجبهة الإسلامية القومية بمصادرة معداته الإنشائية التى تركها خلفه والتى قدرت قيمتها بنحو ٢٠٠ مليون دولار أمريكى آنذاك. إلا أنه وقبل أن

يرحل بن لادن عن السودان، قام الترابى بإبرام تحالف تدريبى فيما بينه وبين حزب الله اللبنانى. وفى أيلول/ سبتمبر ١٩٩١، أبرم وفد إيرانى حلفا للتعاون العسكرى بين إيران والسودان، أعقبته، بثلاثة أشهر، زيارة قام بها هاشمى رفسنجانى، الرئيس الإيرانى آنذاك، إلى الخرطوم، والتى أعلن خلالها أن الحرب الأهلية فيما بين شمال السودان وجنوبه هى ضرب من "الجهاد" الواجب دعمه بكل قوة.

وكانت جميع تلك الجهود الدولية والحرب المطلة برأسها فى الجنوب ذات وطأة وتكلفة باهظة على عاتق السودان الذى كان يفتقر بشدة إلى التمويل، وكان اعتماده متزايدا على شبكة دولية من المؤسسات الخيرية الإسلامية. وفى عام ١٩٩٣، حصل السودان على أموال ضخمة قدمتها له المؤسسة الإيرانية للمضطهدين وذوى الاحتياجات الخاصة، وكذا من مؤسسات خيرية سعودية، وأخرى فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية. بيد أن ذلك لم يكن كافيا، وبحلول عام ١٩٩٤ كان السودان قد تبنى إصلاحات اقتصادية ليبرالية وتدابير تقشفية قد أوصى بها كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى سعى محموم لاستعادة المصداقية والجدارة لدى المانحين الدوليين وروافدهم التمويلى.

وبمثل ما كان يحلو للترابى أن يكون له دور بارز فى المشهد السياسى الدولى، كان القرن الإفريقى أبرز أولويات اهتمام النظام السودانى. وإدراكا بأن "الدرج" الإثيوبية كانت على شفا الانهيار حين قبضت الجبهة الإسلامية القومية على مقاليد السلطة، شرعت الجبهة فى دعم الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، وهى جبهة ذات اتجاه ماركسى، فضلا عن دعم الجبهة الشعبية لتحرير تيغرى، وبحلول عام ١٩٩١، كانت هاتان هما الجبهتين المدعومتين على رأس الحكومة فى إريتريا وإثيوبيا. وبموجب التزام البلدان الثلاثة بعلاقات حسن الجوار وعدم التدخل فى شئون الغير، بزغ فجر عصر جديد فى أفق القرن الإفريقى. وقد أدرك الإثيوبيون تلك الحقيقة،

فشرعوا من فورهم فى طرد عناصر الجيش الشعبى لتحرير السودان من الأراضى الإثيوبية. أما الإسلاميون تحت قيادة الترابى فكانوا يؤمنون أن إثيوبيا وإريتريا دولتان ذواتا أغلبية مسيحية، وأن اللحظة قد حانت لتصدير الثورة الإسلامية إليهما. لذا، فقد عمد الإسلاميون إلى البدء فى دعم عدد من الجماعات الإسلامية داخل أراضيهما. أما الدعم المقدم إلى جماعات "الجهاد" الإريترية من قواعد شرق السودان، وتسهيل الجبهة الإسلامية القومية لتسلل عناصر تشعل حروب عصابات فى إريتريا وفق نسق "الجهاد الأفغانى"، وذلك فى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ ... فقد أدى كل ذلك إلى قيام الحكومة الإريترية بدعم مجموعة من المتمردين ضد الحكومة السودانية، وتحويل السفارة السودانية فى العاصمة الإريترية، أسمرا، إلى خلية للجماعات المعارضة تحت مظلة "التحالف الوطنى الديمقراطى".

كذلك، فقد عانت إثيوبيا من دعم الجبهة الإسلامية القومية للمنشقين فى سهولها الغربية التى تقطنها أغلبية مسلمة. وقد بلغت التوترات ذروتها حين دعمت الخرطوم محاولة اغتيال الرئيس المصرى حسنى مبارك فى أديس أبابا فى حزيران/ يونيو ١٩٩٥، حيث تسللت إحدى فرق الاغتيالات المنضوية تحت لواء الجماعات الإسلامية، وبقيادة أيمن الظواهرى إلى إثيوبيا على متن طائرة فى رحلة للخطوط الجوية السودانية، مستخدمة فى ذلك جوازات سفر سودانية. هذا، ومن الأرجح أن يكون قد تم دعمها من قبل "الشورى الإسلامية" وجهاز الأمن الخارجى السودانى. وبعد فشل محاولة الاغتيال، هرب أولئك الذين لم يقتلوا على أيدى الإثيوبيين إلى السودان، حيث رفضت السلطات السودانية أو عجزت عن تسليمهم إلى إثيوبيا. إن اشتراك عناصر من الحكومة السودانية فى محاولة الاغتيال الفاشلة، وهو ما بدا جليا، قد أدى إلى مطالبة كل من إثيوبيا ومصر بتدخل من قبل الأمم المتحدة لفرض عقوبات بعينها على السودان، وحظر سفر شخصيات بارزة

في الحكومة السودانية، فضلاً عن تحجيم بعض البعثات الدبلوماسية السودانية.

وفى حين لم تقم الحكومة الإثيوبية بقطع علاقاتها مع السودان على نحو كامل، تحركت تلك الحكومة لدعم بعض الجماعات المسلحة على امتداد حدودها الغربية إلى جانب إرسال وحدات من الجيش إلى السودان للاستيلاء على أراض بها لصالح المتمردين. وكانت بوادر حرب إقليمية قد بدت تتشكل حيث هدفت كل من إريتريا وإثيوبيا وأوغندا إلى الإطاحة بنظام الجبهة الإسلامية القومية، وذلك بالتحالف مع الجيش الشعبى لتحرير السودان، والتحالف الوطنى الديمقراطى. وفى السادس من أيار/ مايو ١٩٩٨، اندلعت حرب حدودية بين إريتريا وإثيوبيا، ما أدى إلى تراجع الدعم المقدم إلى جماعات المعارضة السودانية على نحو سريع، بل ربما إلى توقفه خوفا من أن يؤدى تحالف قد ينشأ بين الخرطوم وأى من أديس أبابا أو أسمرا إلى إعطاء العدو مزية عسكرية غير مستحقة.

أما النظام فقد ظل قائماً، إلا أن المحاولة الفاشلة لاغتيال مبارك، والحرب مع إريتريا وإثيوبيا، وترحيل أسامة بن لادن عن البلاد، والتى يمكن أن تعزى جميعها إلى الترابى، قد أدت إلى تشويه الهالة المحيطة بشخصيته، لدى قيادات الجبهة الإسلامية القومية. أما الترابى فقد كان محبطا مما اعتبره محدودية فى فكر العسكر ونهجهم، فضلا عن افتقارهم إلى "قوة عقائدية". وقد دعا الترابى فى جداله بأن نظام الحكم قد أخفق على امتداد عقد كامل فى السلطة فى كسب تأييد غالبية السودانيين، إلى تبنى الديمقراطية نهجاً، وهو ما اعتبر تهديدا لعمر البشير. وقد أوضح الترابى بجلاء أن استخدام الجبهة الإسلامية القومية للدولة كأداة قسر لإحداث تغييرات بالمجتمع السودانى قد فشل فى ظل القيادات والزعامات القائمة، آنذاك، وبدا راغبا فى إحلالهم بزعامات أخرى. إلا أنه فى الوقت الذى كان يدبر الترابى لإحلال القيادات، قامت تلك القيادات نفسها بإحلاله.

هذا، وقد أخطأ الترابى، على نحو كبير، فى فهم حقائق موازين القوى داخل الجبهة التى قام بإنشائها. فعلى مدار أشهر، راجت الشائعات حول تورط كل من الترابى والبشير فى صراع على احتكار الهيمنة والنفوذ، وبدا ذلك جليا فى البرلمان حين سعى الترابى لإجراء تعديلات على الدستور بغية الحد من النفوذ الرئاسى والمضى قدما نحو نظام برلمانى. وكان متوقعا أن يدعم البرلمان الترابى فى مساعيه ويصوت لصالح التعديلات المقترحة فى الرابع عشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، إلا أنه، وقبل أسبوعين فقط من التصويت، أعلن البشير حالة الطوارئ فى البلاد لمدة ثلاثة أشهر، كما قام بحل البرلمان قائلا إنه اتخذ تدابير صارمة لاستعادة الأمن والنظام. أما الترابى فقد شجب تلك الممارسات باعتبارها انقلابا، وبمقتضى نفوذه عمدت الجبهة الإسلامية القومية إلى استبعاد البشير.

وقد استعرت حدة المواجهة بين البشير والترابى بعد أن قام الأول بالتفاوض بشأن اتفاق السلام، مع رئيس الوزراء السابق الصادق المهدى، كما عمد إلى اعتماد بعض التدابير الأخرى الرامية إلى تلطيف الأجواء مع إثيوبيا وإريتريا وأوغندا. وقد تحركت مصر سريعا لدعم تدابير البشير ضد الترابى، كما أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية بيانا رحبت فيه بأية إجراءات تقود إلى إحداث تغييرات فى سياسة السودان القائمة آنذاك.

وبينما كانت الجبهة الإسلامية القومية مساندة للترابى فى بادئ الأمر، إلا أنه سرعان ما انضم معظم قيادييها إلى صف البشير. فوحدهم مصطفى إسماعيل، بداية، ثم إبراهيم السنوسى وكمال عمر وعلى الحاج هم من ظلوا أوفياء للترابى، زعيمهم الطاعن فى السن، وقد سجنوا جميعا (باستثناء على الحاج المعروف حزبيا "برجل الأموال") مع الترابى فى الثانى عشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ حين شن البشير حملته للإطاحة بأتباع الترابى المقربين. وإلى جانب حالة الطوارئ التى

أعلنت فى البلاد لثلاثة أشهر، قام البشير بحل التجمع الوطنى، وفى السادس من أيار/ مايو ٢٠٠٠ قام باستبعاد الترابى من الجبهة الإسلامية القومية. أما عن عدد من ظل وفيا للترابى، فى الحكومة أو أجهزة الأمن أو ضمن قوة الدفاع الشعبى، أو القوات المسلحة السودانية ... فلم يعرف مطلقا على وجه الدقة، واستمر النظر إلى الأوفياء له باعتبارهم تهديدا قائما للنظام. فالنظام الذى أسس ليدور فى فلك الترابى ويدين بالولاء للإسلام الممثل فى شخصه، قد بلغ نقطة النهاية بالفعل. إلا أنه، ولدهشة الكثيرين، استمر النظام باقيا. فالهجوم على التنظيمات الشعبية الذى دام لسنوات، وكذا الهجوم الممنهج على الأحزاب والمتمردين المحتملين، بالتزامن مع بزوغ جيل أكثر ميلا إلى جانب الدين بالمقارنة بسلفه ... كل ذلك كان يعنى أن النظام لم يتقوض بعد.

وفى نهايات تسعينيات القرن العشرين، ولمساعدة النظام فى التغلب على الأزمات التى حاقت به آنذاك، انهالت استثمارات بالغة الضخامة من قبل شركات صينية وكندية وماليزية على قطاع النفط فى غرب أعالى النيل. إن تنمية صناعة النفط فى بداية ثمانينيات القرن المذكور قد تم إخمادها بواسطة اعتداءات حروب العصابات الدائرة آنذاك، فيما اعتمدت إعادة إحياء تلك الصناعة على تقارب الحكومة من قوة دفاع جنوب السودان والمسيطر عليها من قبل "النوير". إن قوة دفاع جنوب السودان، والتى سنتناولها بمزيد من التفصيل لاحقا، بقيادة باولينو ماتيب المنتمى لغرب أعالى النيل، قد عملت على إرساء الأمن فى تلك الربوع خلال السنوات المبكرة للصناعة النفطية. وقد أعقب ذلك، وعلى نحو متسارع، إنشاء خط أنابيب، ومعمل تكرير، ومحطة حاويات نفطية فى بور سودان. وبحلول عام ١٩٩٩، أضحى السودان مكتفيا ذاتيا فى مجال النفط، ثم توالت الزيادات فى معدلات الإنتاج، ليصبح من البلدان المصدرة للنفط، وإن على نطاق محدود. إن الثروة

المستحدثة تلك لم تخفف فقط من حدة الاختناقات المالية، بل ساعدت فى تدعيم قاعدة التأييد للجبهة الإسلامية القومية، وزيادة إثراء الزعامات الإسلامية، وإطلاق فورة فى قطاع التشييد بالخرطوم. أما الناتج المحلى الإجمالى فقد بلغ فى عام ٢٠٠٨ خمسة أمثال حجمه فى عام ١٩٩٩ (إذ ارتفع من ١٠ مليار دولار أمريكى إلى ٥٥ مليارا خلال تلك الفترة). كذلك، فقد ارتفع النصيب الحقيقى للفرد من الناتج المحلى الإجمالى من أقل من ١٥٠٠ دولار إلى ما يزيد عن ٢٥٠٠ دولار خلال الفترة ذاتها. بيد أن تلك التطورات قد فاقمت التباينات فى مستوى الثروات داخل الإقليم، إذ أضحت الثروة أكثر تركيزا فى أيدى كتلة مركزية، واتسعت الشقة كثيرا بين المركز والأطراف. ووفقا لروبرت أوكلى كولينز فى كتابه "تاريخ السودان الحديث": "فإن الأبراج المتلألئة التى تناطح عنان السماء والفنادق الفاخرة فى "الخرطوم الجديد" هى أقرب إلى أن تكون رمزاً مشئوماً للتباينات الصارخة ما بين "من يملكون" فى المركز، و"من لايملكون" فى الأطراف من أن تكون طائر الفينيق المنبعث لأمة جديدة".

وسرعان ما أصبحت الحقول المنتجة للنفط موضعا رئيسيا لاستهدافات الجيش الشعبى لتحرير السودان، وفى الوقت ذاته مصدرا تمويليا يستطيع النظام من خلاله شراء معدات عسكرية أكثر تعقيدا وتطورا لاستخدامها فى الحرب. وبحلول عام ٢٠٠٢، أورد مسئول الحركة الشعبية لتحرير السودان فى جنوب النيل الأزرق – مالك عقار إير – أنه إذا لم يتمكن الجيش الشعبى لتحرير السودان سريعا من هزيمة القوات المسلحة السودانية، فإن العتاد العسكرى المتزايد للحكومة والمهارة فى استخدامه سيعملان بسرعة على جعلها بمنأى عن إلحاق الهزيمة بها. هذا، وقد تزامن تطوير صناعة النفط مع ترحيل الأهالى من مناطق الإنتاج، والتدمير البيئى الذى لحق بالمراعى وآبار الرعاة المستوطنين تلك المناطق، إلى جانب

فرض نظام أمنى صارم.

وحتى قبل أن يتم إقصاء الترابى، عمد النظام إلى توسعة الفضاء السياسى قليلا عن طريق إعادة بعض ممتلكات الأحزاب التقليدية والسماح لها بحرية أكبر فى ممارسة أعمالها. وانتشرت مزحة دالة على تغير توجهات النظام قالت إنه "بعد أن قادت الجبهة الإسلامية القومية الشعب السودانى إلى المسجد، سارت كوادرها فى اتجاه السوق". وباستبعاد الترابى، تبددت الصورة غائمة الملامح لعمر البشير، والذى أخذت شخصيته فى التبدى بعد أن ظلت تحيا فى الظل، وذلك خلال العامين اللذين سبقا إقصاء الترابى، حيث أضحى البشير، على نحو متسارع، زعيما حقيقيا، وانتشرت صوره لتملأ شوارع شمال السودان. بيد أنه لم يستطع مطلقا أن يدنو من قدرات الترابى الثقافية والدينية. أما النظام، فقد بدا أشبه ما يكون بغيره من الديكتاتوريات الإفريقية، فى سعيه المحموم للإثراء وامتلاك أسباب الهيمنة حتى وإن ظل يعمل على أن ترتكز شرعيته على الإسلام. بيد أن النظام السودانى، وبخلاف الديكتاتوريات الأخرى، كان يواجه خصما، هو الجيش الشعبى لتحرير السودان الذى تنبأ بأيديولوجية "السودان الجديد" ... تلك الأيديولوجية التى انطوت مكوناتها الرئيسية على العلمانية وقبول التعددية الاجتماعية والثقافية، والتى ظل النظام ينظر إليها على أنها تهديد لبقائه. وبعد أن تخلص الجيش الشعبى لتحرير السودان من سطوة "الدرج"، عمل على تلطيف حدة عقيدته الأيديولوجية، وتحسين علاقاته مع الدول المجاورة والمجتمع الدولى عامة، الأمر الذى جعل من الممكن إقامة علاقات طيبة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى الجانب الآخر من العلاقات الوثيقة بين الجيش الشعبى لتحرير السودان والولايات المتحدة الأمريكية، كانت هناك العلاقات المتوترة، بإطراد، بين حزب المؤتمر الوطنى والولايات المتحدة. فرغما عن نجاح الضغط الأمريكى فى طرد

أسامة بن لادن من السودان، إلا أن السودان قد استمر فى احتضان عدد من الجماعات الإسلامية التى اعتبرتها الولايات المتحدة جماعات إرهابية، كما ظلت الولايات المتحدة مستاءة من تأييد السودان لصدام حسين خلال حرب الخليج الأولى. وكانت ردة فعل "بيل كلينتون" - الرئيس الأمريكى حينذاك - قد تمثلت فى إصدار أوامر إدارية فى الرابع من تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٩٧ بحظر استيراد السلع السودانية، وتجميد الأصول والأرصدة السودانية فى الولايات المتحدة، وعدم السماح بإقامة معاملات تجارية أو مالية مع النظام السودانى. إلا أن كلينتون قد توجب عليه استثناء الصمغ العربى السودانى باعتباره مكونا أساسيا فى صناعة مشروب "الكوكاكولا".

وفى الساعة الثامنة من مساء يوم السابع من آب/ أغسطس ١٩٩٨ أمطرت سفينة حربية تابعة للبحرية الأمريكية فى البحر الأحمر مصنع "الشفاء" للصناعات الدوائية فى شمال الخرطوم بناء على تقارير استخباراتية مغلوطة ذهبت إلى أن المصنع ينتج غاز الأعصاب السام. وفى الخرطوم، التقى مؤلف الكتاب مواطنين سودانيين أصابهم الحزن وتملكتهم الدهشة جراء قيام الولايات المتحدة بالهجوم على مصنع أنشئ بهدف إنتاج مضادات للملاريا. وفى هذا السياق، ذكر أحد المواطنين أنه لم يكن ليبدى أدنى اعتراض إذا ما قصفت الولايات المتحدة قصر الرئاسة مقر إقامة الرئيس البشير، وإنما أذهله قيامها بقصف مصنع أدوية. واستجابة لتلك الأحداث، سارعت الجبهة الإسلامية القومية بدعوة الصحافيين الأجانب لمعاينة المصنع المنكوب، وعمدت إلى تنظيم تظاهرات ومسيرات احتجاجية، شهدها المؤلف فى الخرطوم، ذهبت إلى أن ذلك القصف قد تم تدبيره لصرف أنظار جموع الأمريكيين عن مأزق كلينتون جراء فضيحته الشهيرة مع مونيكا لوينسكى، وهى وجهة نظر تحليلية تم تبنيها من قبل الولايات المتحدة آنذاك. إلا أن القصف

المذكور وكذلك ما سبقه من إرسال عشرين ألف جندى أمريكى إلى الصومال المجاورة قد أثارا المخاوف بشأن إمكانية أن يجد النظام السودانى نفسه سريعا فى غمار حرب مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وفى هذا السياق، استطاعت الجبهة الإسلامية القومية أن تستغل هجمات الحادى عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ التى استهدفت كلاً من نيويورك وواشنطن، وذلك لمصلحتها السياسية. فنظرا لحاجة الولايات المتحدة لبيانات استخباراتية حول تنظيم القاعدة وغيره من التنظيمات الإسلامية، أعربت الجبهة، بدهاء، عن استعدادها لمد يد العون، فقامت بتعيين الفريق أول/ صلاح عبد الله قوش رئيسا لجهاز الأمن والاستخبارات الوطنى. (وقد لقب صلاح عبد الله بهذا اللقب "قوش" حين كان يدرس فى إحدى الجامعات بالهند، نسبة إلى عالم رياضيات هندى كان يتسم بالنبوغ ويحمل الاسم "قوش"، علما بأن صلاح عبد الله هو عقل بارع فى علوم الرياضيات). وكانت مهمة الفريق أول/ قوش تتلخص فى توسعة مجال التعاون الاستخباراتى مع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بشأن مكافحة الإرهاب الدولى. ولعل المفارقة الصارخة التى لم يفطن إليها الأمريكيون هى تعاونهم فى مجال مكافحة الإرهاب مع نظام حكم يعتبرونه، نفسه، نظاما إرهابيا. أما صلاح عبد الله قوش، فقد قامت الولايات المتحدة بتوجيه طائرة تابعة لوكالة الاستخبارات المركزية حملته إلى الأراضى الأمريكية لتوجيه الشكر إليه بصفة شخصية لما بذله من جهود فى مجال "الحرب ضد الإرهاب". ولعل تلك الرابطة هى الرابطة الأكثر وضوحاً ضمن شبكة متسعة ربطت الجبهة الإسلامية القومية بعدد من وكالات الاستخبارات الغربية. إلا أنه وبالرغم من كون صلاح قوش فخورا بشأن دوره فى تنمية تلك الروابط، مشيرا بوضوح إلى أن ذلك قد عمل على حماية الجبهة من الانهيار، فقد كان ذلك مصدرا لارتباك العديد من غلاة مؤيدى الجبهة

ومناصريها، والذين نشأوا على كراهية كل ما يمت بصلة للولايات المتحدة الأمريكية.

وخلال تسعينيات القرن العشرين كانت الجبهة الإسلامية القومية تطمح فى القضاء على الجيش الشعبى لتحرير السودان نهائيا، وتطبيق مشروعها الحضارى، وتصدير رؤيتها الإسلامية إلى بلدان الإقليم، بل والعالم بأن تكون إحدى رواد نهضة إسلامية عالمية، بيد أنه ومع نهايات العقد المذكور لم تؤت أى من تلك المحاولات أكلها. إلا أن الجبهة، ورغما عن سلسلة من الإخفاقات، قد اكتسبت مهارات أساسية فى فن الصمود السياسى بما فيها القدرة على الإفادة من الأحداث المتلاحقة سراعا ... تلك الأحداث التى جعلت زعامات الجبهة يفطنون إلى أن أفضل السبل نحو تلطيف حدة الضغوط الدولية، فضلا عن تطبيق مشروعها الإسلامى، ومن ثم الحفاظ على كينونتها وديمومتها يكمن فى الانتقال من حالة التقاتل مع الجيش الشعبى لتحرير السودان إلى إقامة علاقات سلمية معه.

إن حزب المؤتمر الوطنى - وهو الاسم الذى اعتمدته الجبهة الإسلامية القومية لنفسها بعد إقصاء الترابى - قد مثل كلاً من الاستمرارية والتغيير لحكومة الخرطوم. وقد كانت جهود الحزب لفرض هوية عربية إسلامية على البلاد، وانشغاله الدائم بفكرة تطبيق الشريعة الإسلامية، واستئثار قبيلتى "الشايقية" و"الجعليين" من الكتلة النهرية بمعظم الحقائب الوزارية ... متسقة مع النمط الذى اصطبغت به جميع الحكومات السودانية فى حقبة ما بعد الكولونيالية. أما ما ميز الحزب عن الأحزاب الحاكمة الأخرى فكان رفضه الاعتراف بأية مصالح أو توجهات أخرى، إلى الحد الذى كان فيه على استعداد لاعتماد العنف صيغة لتحقيق أهدافه، وعلى رأسها إرساء الدولة الإسلامية، وجهود الحزب لتصدير أيديولوجيته، والتى كادت تفضى إلى تقويضه. وبالرغم من معاناة الحزب بشدة جراء بعض مشاريعه

المشئومة، إلا أنه نجح فى تطوير الصناعة النفطية وتنميتها فى حين فشلت الحكومات السابقة فى ذلك. إلا أنه وفى حين كانت المنافع المتأتية من تلك الصناعة يستأثر بها على نحو شبه تام أولئك المنتمون إلى المركز وذلك فى بادئ الأمر، على حساب المنتمين إلى الأطراف والتخوم، فإنه ومع استقلال الجنوب أضحت أبرز إنجازات الحزب أحد أهم الأصول بحوزة غريمه اللدود - الجيش الشعبى لتحرير السودان. وبالفعل، عملت الصناعة النفطية على جعل استقلال الجنوب أمراً ممكناً.

الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان

كانت البداية مع جون قرنق دى مابيور، والمنحدر من قبيلة الدينكا. ولد قرنق فى مقاطعة تويك الشرقية فى ولاية جونقلى، ودرس الاقتصاد فى إحدى جامعات الولايات المتحدة الأمريكية ثم ارتحل إلى دار السلام بتنزانيا لمواصلة دراسته. وفى عام ١٩٧١، عاد قرنق إلى السودان والتحق بصفوف الأنيانيا برتبة "نقيب". وبعد ذلك بعام، ونتيجة لاتفاق أديس أبابا، تم إلحاق قرنق بصفوف القوات المسلحة السودانية. وبعدها ارتحل قرنق إلى الولايات المتحدة ليحصل على الماجيستير، ثم الدكتوراه فى الاقتصاد الزراعى من جامعة أيوا، وذلك فى عام ١٩٨١، حيث كانت أطروحته لنيل الدكتوراه عن قناة جونقلى، والتى كان يجرى العمل فى إنشائها حينذاك.

وفى العام نفسه، عاد قرنق إلى السودان. وخوفا من وجوده فى الجنوب، عمد جعفر نميرى إلى إلحاقه بمركز البحوث العسكرية التابع للجيش السودانى، فى الخرطوم برتبة "عقيد"، بيد أن ذلك كان موقعا مثاليا للتآمر، وأصبح قرنق قائدا لحركة أنيانيا الثورية، والتى كانت أبرز منظمات التمرد السرية. وفى تلك الأثناء، وعند تلقى الأوامر بالانتشار جهة الشمال، قامت الكتيبة ١٠٥ بحامية القوات المسلحة السودانية فى "بور" بالتمرد تحت قيادة "كاربينو كوانين بول" فى السادس عشر من أيار/ مايو ١٩٨٣، والشروع فى التوجه نحو الحدود الإثيوبية. وعليه،

أرسل نميرى جون قرنق لحسم الأمر هناك، إلا أنه، انضم إلى صفوف المتمردين. وقبل ذلك بأيام قلائل، قام كل من صموئيل قاى توت، وأقوت أتيم ماين، وغوردون كونغ شول، وثلاثتهم من "أنيانيا ٢" بتوجيه قواتهم نحو الحدود الإثيوبية. وسرعان ما تبع الانتفاضة فى "بور" انتفاضات مماثلة فى أيودا، وواط، وبيبور، وفسالا، وأكوبو. كذلك، فقد كانت "جبهة تحرير أبيى" ضالعة فى تلك الانتفاضات، وذلك بقيادة كل من دينق ألور كول، وشول دينق ألاك، واللذين اتجها إلى إثيوبيا. أما الطرف الثالث فقد كانت جماعة الطلاب الثوريين بقيادة باقان أموم، وأوياى دينق أجاك، وأخرين. وأخيرا، فقد كان متمردو الجيش تحت قيادة كاربينو كوانين بول، ووليام نيون بنى واللذين التقيا فى معسكر أدورا فى إقليم غامبيلا بإثيوبيا، حيث تبعهم الكثير من اللاجئين.

ونظراً لوجود العديد من العناصر الثورية فى مكان واحد، فقد عنَّ السؤال عمن ستكون له قيادة تلك العناصر، وسرعان ما بدا جليا قيام قرنق، آنذاك، بمفاوضات سرية مع "الدرج". ولتخوفه من هيمنة إثيوبية محتملة، أعلن أقوت أتيم نفسه قائدا، وعين مجلسا ضم فى عضويته جون قرنق، فضلا عن سعيه للتفاوض مع الجيش الإثيوبى. واستجابة لطلب قدمه قائد القوات الإثيوبية الجنرال/ سيوم مسفن، أصدر أتيم بيانا تعهد خلاله بالالتزام بالمبادئ الاشتراكية والعمل على التحرير الكامل لجنوب السودان. إلا أن الجنرال/ مسفن رفض البيان على الفور، وأوضح جليا مساندة إثيوبيا لوحدة السودان التزاما بمقررات ميثاق الاتحاد الإفريقى. ومن جانبه، تقدم قرنق بمقترح بديل ... ذلك المقترح الذى سيصبح، فيما بعد، ميثاقا ومنهجا لعمل الجيش الشعبى لتحرير السودان. كذلك فقد كان قرنق عازما على الجهاد لخلق سودان اشتراكى علمانى موحد، وانتظام جميع قوى التمرد المتشرذمة، بما فيها أنيانيا ٢"، ضمن مصفوفة موحدة لتحرير البلاد

بأكملها. وقد حظى ذلك المقترح بقبول الإثيوبيين، حيث التقى قرنق منغستو هايلا مريام، الرئيس الإثيوبى آنذاك، للتأكيد على ذلك المقترح والعمل على إنفاذه.

وقد خلص ميثاق الجيش الشعبى لتحرير السودان إلى أن اتفاق أديس أبابا (١٩٧٢) كان "صفقة ما بين عناصر الصفوة البرجوازية البيروقراطية الشمالية والجنوبية ... والتى قامت بتجاهل مصالح الجماهير والتضحية بها مقابل أن تحظى بوظائف ومناصب". كذلك، فقد عزا الميثاق إلغاء الاتفاق إلى عوامل عديدة، من بينها إنشاء قناة جونقلى والخطط الرامية إلى توطين ٢,٥ مليون فلاح مصرى على امتداد ضفاف القناة، وحل التنظيمات الإقليمية الشعبية الجنوبية، ومحاولات إعادة ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب كى تدخل مناطق إنتاج النفط داخل الحدود الشمالية، وكذا قرار إنشاء مصفاة لتكرير النفط فى "كوستى" بدلا من "بانتيو" والتى اكتشفت فيها الحقول النفطية، هذا فضلا عن إهمال تنمية الجنوب، والعمل على التكامل مع مصر، وتقسيم الجنوب بغية إضعاف شوكته والحد من قوته.

كذلك، فقد دان الميثاق حكم نميرى العسكرى لتضمينه ٦٠٠٠ من مقاتلى الأنيانيا فى صفوف الجيش السودانى، تاركا ٢٢٠٠٠ مقاتل ليتم توزيعهم على وظائف مدنية غير منتجة، والإنفاق عليهم بواسطة "صندوق خاص" نفدت موارده بعد عامين فقط ما أدى إلى الاستغناء عنهم جميعا. وخلص الميثاق إلى أن مقاتلى الأنيانيا الستة آلاف قد قاوموا تذويبهم ضمن صفوف الجيش السودانى الأمر الذى أفضى إلى موجات من التمرد. وقد قام أولئك المتمردون، وبعض من المقاتلين الاثنين والثلاثين ألفا بتكوين ما عرف لاحقاً بـ "أنيانيا ٢". لذا، فقد كانت "أنيانيا ٢" كسابقتها، أنيانيا، مكونة من عناصر مرتزقة. أما التخطيط للتصفية النهائية لمقاتلى "الأنيانيا" الستة آلاف فى شمال السودان فقد أدى إلى سلسلة من الانتفاضات التى أفضت إلى تكوين الجيش الشعبى لتحرير السودان.

وقد قام ميثاق العمل المذكور بتحديد الهدف الرئيسى للجيش الشعبى لتحرير السودان بأنه "الجهاد لخلق سودان اشتراكى موحد، وليس جنوب سودانى". وفى نبوءة للميثاق أثبتت الأيام مدى حصافتها، خلص إلى "أنه إذا ما تركت الأمور تجرى فى أعنتها، دونما ضوابط أو أحكام، فإن الحركات الانفصالية فى الجنوب والشرق والغرب، بالتوازى مع نظام حكم تآمرى قمعى فى الخرطوم فى عزمه الذى لا يلين للتشبث بالسلطة فى السودان أيا ما كان الثمن ... سيفضى هذا كله إلى التفسخ الكامل للسودان ... إن الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان يهدفان إلى وقف ذلك كله عن طريق إيجاد حل ديمقراطى ملائم وتطبيقه بشأن الإشكاليات القومية والدينية فى إطار سودان اشتراكى موحد".

وما يجمل التراجيديا السودانية، ومأساة الحركة الشعبية لتحرير السودان هو أنه ومن دون الديمقراطية فسينحو السودان، لا محالة، إلى هاوية التفكك، وبدلا من أن تكون الحركة الشعبية قاطرة السودان نحو الديمقراطية، ستفضى آليات الحركة وممارساتها إلى تدمير السودان وتقويض أركانه.

إن ميثاق الجيش الشعبى لتحرير السودان و"قانون العقوبات" المصاحب له، واللذين نعتا الحركة الشعبية لتحرير السودان بأنها "حركة ماركسية - لينينية"، قد عمدت الحكومة إلى نشرهما والترويج لهما لإرباك الحركة الوليدة وإدانتها أمام الولايات المتحدة بكونها جزءا من الهجمة الشيوعية على إفريقيا. ووفقا "لقانون العقوبات" المذكور فإن الحركة الشعبية لتحرير السودان سيكون لها ذراع مسلحة تعرف بالجيش الشعبى لتحرير السودان والذى سيمارس، خلال المرحلة الأولية، سلطة تنفيذية وقضائية بدعم من "اللجنة التنفيذية للحركة الشعبية لتحرير السودان". وكما أشار لام أكول، فإن هناك عدة أمور غريبة تكتنف تلك الصياغة. الأمر الأول يتعلق بعدم ورود تعريفى "الحركة الشعبية لتحرير السودان"، و"الجيش

الشعبى لتحرير السودان" ضمن مواد الدستور، وإنما ضمن مواد "قانون العقوبات". والأمر الثانى هو قيام "الجيش الشعبى لتحرير السودان"، وليس الحزب، بممارسة سلطات تنفيذية وقضائية. أما الأمر الثالث فينصرف إلى عدم وجود "لجنة تنفيذية للحركة"، كذلك فإن العديد من الهيئات والكيانات التى يشير إليها جون قرنق إما أنه لا وجود لها بالأساس، وإما ألا تكون عقدت اجتماعا، ألبتة، مثلها فى ذلك مثل القيادة العليا.

إن الحاجة إلى الحصول على دعم كل من إثيوبيا والمعسكر الاشتراكى الشرقى لتفسر التشديد على وحدة السودان، والتحليل الماركسى الذى انطوى عليه ميثاق "الجيش الشعبى لتحرير السودان"، ولكن يبقى الأمر غامضا، إذ لماذا يواصل الانفصاليون والسياسيون ذوو التوجه اليمينى الانضمام لحركة كتلك ؟! وتبدو الإجابة فى قيام المنضمين المحتملين "للجيش الشعبى" بعدم الالتفات إلى الميثاق المذكور لإيمانهم بكونه قد صمم بغرض "الاستهلاك الدولى" (وفقا لما صرح به أحد مسئولى "الحركة الشعبية")، إذ كان الميثاق ضروريا درءا لوقوع أية تضاربات محتملة مع ميثاق الاتحاد الإفريقى. هذا، وحين اكتشف البعض لاحقا أن "الحركة الشعبية لتحرير السودان"، وكذلك "الجيش الشعبى"، تحت قيادة جون قرنق، كانا مكرسين لهدفى الوحدة والاشتراكية، قاموا بالانسحاب من عضويتهما.

وخوفاً من أن يتم فرض قرنق جبريا على الحركة، بادر أقوت أتيم ورفاقه لمنع حدوث ذلك ليعقب ذلك اندلاع القتال بين مختلف عناصر التمرد. وفى آب/ أغسطس ١٩٨٣ اجتمع أولئك الموالون لقرنق فى ايتانغ غامبيلا ونصبوه رئيسا للحركة الشعبية لتحرير السودان، وقائدا عاما للجيش الشعبى لتحرير السودان. وتبع ذلك تحديد من المناصب بالقيادة السياسية العسكرية العليا، والتى تكونت من كاربينو كوانين بول نائبا للرئيس ونائبا للقائد العام، ووليام نيون بنى رئيسا

لأركان الحركة الشعبية لتحرير السودان، وسالفاكير ميارديت نائباً لرئيس أركان الأمن والعمليات العسكرية، ونياشيقاق نياشيلوك عضوا مناوبا فى القيادة السياسية العسكرية العليا.

وبتأييد من "الدرج"، قام جون قرنق فى أيار/ مايو ١٩٨٤ باغتيال صموئيل قاى توت، زعيم "أنيانيا ٢". أما باولينو ماتيب، والذى فرض زعامته على القوات المتبقية، فقد تراجع إلى غرب أعالى النيل حيث توصل إلى اتفاق مع حكومة جعفر نميرى وظل يمثل تهديدا للجيش الشعبى لتحرير السودان. أما سالفاكير، فغالبا ما كان يحلو له القول إن الرصاصات الأولى للجيش الشعبى لتحرير السودان كانت قد وجهت لقتل الانفصاليين. أما الأرجح والأقرب إلى التصديق فإنه مع اندلاع الانتفاضات نتيجة تجربة قد أخفقت فى الحكم الذاتى، كان معظم الجنوبيين أكثر ميلاً نحو تفضيل التمسك الواضح بالانفصال عن الشمال، وكانوا، بالتبعية وعلى نحو شبه مؤكد، أقرب فى مشاعرهم وعواطفهم إلى "أنيانيا ٢". وفى حين أن ما زعمه لام أكول من أن حجم القتلى من الجنوبيين خلال الفترة الممتدة من ١٩٨٤ وحتى ١٩٨٩ نتيجة النزاعات ما بين جماعات التمرد على اختلافها أكبر من حجم القتلى فى النزاعات ما بين الجنوبيين والقوات المسلحة السودانية ... قد يكون تهويلا ومبالغة، فإنه ما من شك فى الطابع الدموى لتلك الفترة، وما من شك فى الانقسامات الداخلية ضمن صفوف حركة الجنوب. كذلك، لا يوجد أدنى شك فى شعور مقاتلى "أنيانيا ٢" المخضرمين بالمرارة جراء هزيمتهم العسكرية فى جهادهم وسعيهم الحثيث لانفصال جنوب السودان على يد الجيش الشعبى لتحرير السودان، والذى حارب من أجل الوحدة، ولكنه هجر ذلك الهدف مع مصرع "جون قرنق". وكان أحد مخضرمى "أنيانيا ٢" هؤلاء - غوردون كونغ، والقائل "إننا كنا فى بيبلام (قاعدة أنيانيا ٢ فى إثيوبيا) على امتداد تسع سنوات قبل أن يصل

سالفاكير كملازم أول فى الجيش الشعبى لتحرير السودان".

وبالإضافة إلى الأسلحة والعتاد الحربى، فقد تلقى الجيش الشعبى لتحرير السودان تدريبات عسكرية، وجوازات سفر، ومعلومات استخباراتية، ومحطة "راديو"، ودعما لوجيستيا، ومؤازرة سياسية من المعسكر الاشتراكى الشرقى وليبيا. كذلك فقد تلقى فى بعض الأحايين مساعدات قتالية مباشرة من الجيش الإثيوبى. على أن تلك المزية الظاهرية قد ثبت أخيرا كونها منقصة وضعفا إذ جعلت قيادات حركة/ جيش تحرير السودان تؤمن بالقدرة على دحر القوات المسلحة السودانية سراعا، وفرض الهيمنة على الخرطوم، ونتيجة لذلك تبنت حركة/ جيش تحرير السودان نهجا عسكريا منذ بواكير نشأتها.

إن الحركة الشعبية لتحرير السودان، رغما عن كونها حركة "جنوبية" الأساس والنشأة، قد مثلت عنصر جذب وإغراء للشماليين. أولا، لترحيبها بمساندة السودانيين الشماليين فى نضالهم الممتد ضد الحكومات اليمينية العسكرية المتعاقبة. ثانيا، كونها لا تعبأ بما وقر لدى الخرطوم من إيمان بأن حركة/ جيش تحرير السودان تدار بواسطة انفصاليين يمثلون تهديدا لوحدة العالم العربى والإسلامى. وأخيرا، لأنه كان من المأمول أن يلقى برنامج هدفه خلق سودان ناهض موحد قبول الأغلبية الإفريقية التى يتكون منها السودان ... تلك الأغلبية التى يشكل المسلمون معظمها، وبخاصة أهالى دارفور وجبال النوبة الذين مثلوا العمود الفقرى للجيش الوطنى فى حربه ضد الجنوب خلال سنى الحرب الأهلية الأولى.

وبما أن تأييد إقامة سودان موحد لم يلق قبولا، على الإطلاق، لدى الجنوبيين المنخرطين سياسيا، لذا فقد عمد قرنق وغيره من قيادات حركة/ جيش تحرير السودان إلى تبنى قومية "الجنوب" وإدانة عرب الجنوب، وتأييد قيام وحدة فى

الشمال أو خارج حدود «بلادهم». ولقد أدت النظرة القبلية محدودة الأفق لحركة/ جيش تحرير السودان، فى الممارسة، إلى تشويه سمعة الشماليين، وهو ما أفضى إلى ذيوع التفرقة العنصرية، وبالمثل، ذهب منشور رسمى لحركة/ جيش التحرير إلى صواب القول المأثور لدى الجنوبيين من أن العربى الصالح الوحيد (العربى السودانى) هو الشخص الميت. إن مناهضة ما هو عربى لأمر شائع فى الجنوب، وفى دوائر حركة/ جيش التحرير، وهو ما عزز الإيمان بأن الالتزام بتصعيد المهمشين من أهالى السودان إلى السلطة يدعمه برنامج لإحلال الهيمنة العربية بأخرى إفريقية، الأمر الذى أضعف من جاذبية الحركة الشعبية لتحرير السودان لدى أهل الشمال. أما جون قرنق فقد كان مستعدا لقبول التعبئة على أساس إثنى واستخدام "الورقة الإفريقية" بمهارة، إلا أنه كان، فى الوقت ذاته، حريصا على أن ينحى "الدين" جانبا فى هذا الصدد لخوفه من استغلال حكومات الخرطوم ذات السطوة الإسلام ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان.

الصراع المسلح (١٩٨٣ - ١٩٩١)

فى تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٨٣، قام الجيش الشعبى لتحرير السودان بتدشين أولى عملياته العسكرية الكبرى فى "ناصر" و"ملوال"، وبحلول منتصف عام ١٩٨٤ اتخذت القوات الحكومية موقف الدفاع. ولجذب الأنظار فى اتجاه "الجيش الشعبى"، عمد قرنق إلى تنظيم هجوم تم تنفيذه بواسطة عناصر "أنيانيا ٢" مستهدفا معسكر شركة "شيفرون" للبترول الرئيسى فى رويكونا بغرب أعالى النيل، وذلك فى الثالث من شباط/ فبراير ١٩٨٤ . وقد نجم عن ذلك الهجوم مصرع ثلاثة مستخدمين بالشركة التى قامت بوقف نشاطها وإغلاق أبوابها فى غضون أيام قلائل. وخلال الشهر ذاته، قام قرنق بتنظيم هجوم آخر لإيقاف أعمال تشييد قناة جونقلى، ذلك المشروع العملاق المصمم والمنفذ من قبل "شركة الإنشاءات الدولية"،

وهى شركة فرنسية. وكان الهدف من وراء حفر تلك القناة نقل المياه من المستنقعات الجنوبية ورفدها إلى مجرى نهر النيل فى مصر. وبالرغم من أن العمل الذى تم التخطيط له لحفر قناة طولها ٣٠٠ كيلو مترات كان قد أوشك على الانتهاء، فإن قيام الجيش الشعبى لتحرير السودان باختطاف ست رهائن من العاملين بالشركة واحتجازهم، سرعان ما أدى إلى وقف الشركة للعمل بالقناة ... ذلك العمل الذى توقف نهائيا ولم يتم استكماله ألبتة. ومن خلال ذينك الهجومين، أضحى جون قرنق، وحركة/ جيش تحرير السودان ذائعى الصيت على امتداد السودان بأكمله.

وفى كانون الثانى/ يناير ١٩٨٥، أرسل الجيش الشعبى لتحرير السودان فرقتين تابعتين له إلى "الاستوائية" حيث تم سحقهما بسرعة من قبل القوات المسلحة السودانية، بالتعاون مع ميليشات قبيلة "منداري"، ويعزى ذلك فى جانب منه إلى الاعتقاد الذائع – آنذاك – بأن الجيش الشعبى هو جيش قبيلة الدينكا القادم للسيطرة على قبيلة "منداري". وبالفعل، فقد بدأت الحرب حين قام سياسيو "الاستوائية" بتشجيع جعفر نميرى على تقسيم الجنوب إلى أجزاء ثلاثة، وتم النظر إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان على أنه يقاتل للعودة إلى الوضع الذى ساد فى السابق والذى كان مرفوضاً من قبل كثير من "الاستوائيين" ... أولئك الذين اضطلعوا بدور محدود فى الصراع، فى تناقض صارخ مع كثرة أعدادهم ضمن صفوف "أنيانيا ١".

أما جون قرنق فقد أعرب، حين رفض عرضا من جانب المجلس العسكرى الانتقالى للانضمام إلى صفوف الحكومة، عن أنه "ما لم يتم تقديم حلول ناجعة لمأزق الهوية الوطنة، وما لم يتم نبذ مفهوم وآليات التعصب الدينى، وما لم يتم تحقيق تنمية متوازنة عادلة على امتداد ربوع السودان وأقاليمه قاطبة ... فستظل الحرب هى السبيل الحتمى الأوحد فى السودان". هذا، وقد أدلى التحالف الوطنى

دلوه فى آليات عملية إحلال السلام، ونتيجة لقيامه باجتماعات مع حركة/ جيش تحرير السودان خلال الثلاثة أشهر الأولى من عام ١٩٨٦ فى إثيوبيا، فقد تم المصادقة على إعلان كوكادام: برنامج مقترح للعمل الوطنى، والذى دعا "إلى (سودان جديد) خال من العنصرية والقبلية والطائفية وجميع الأسباب الداعية إلى التفرقة والتباينات". كذلك، تم الموافقة على تشكيل حكومة ائتلاف وطنى انتقالية تمثل فيها جميع الأحزاب، بما فيها حركة/ جيش تحرير السودان. وفى النهاية، لم تسفر تلك المبادرة عن شىء ذى بال. وفى آب/ أغسطس ١٩٨٦ قام الجيش الشعبى لتحرير السودان بقصف إحدى الطائرات المدنية التابعة للخطوط الجوية السودانية خارج حدود "ملكال" مما أدى إلى مصرع ستين راكبا، الأمر الذى دعا الصادق المهدى – رئيس الوزراء حينذاك – إلى وصم حركة/ جيش تحرير السودان كتنظيم إرهابى رافضا أى تقارب نحو مفاوضات سلام معها.

وفى الحادى عشر من تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٨٧، وبدعم من الجيش الإثيوبى، قام الجيش الشعبى لتحرير السودان بالاستيلاء على "الكرمك" بولاية النيل الأزرق الشمالية، والتى لا تبعد كثيرا عن "الدمازين" وسد "الروصيرص" ذى الأهمية البالغة. وقد أدى ذلك إلى إطلاق العنان لحرب شعواء فى الشمال ارتكنت إلى "العامل الطائفى العنصرى" ... تلك الحرب التى استثمرتها حكومة الصادق المهدى لصالحها، لتتمكن القوات المسلحة السودانية من استعادة "الكرمك" بعد ذلك بستة أسابيع. أما جون قرنق، فقد مثل الاعتداء – وفقاً له – محاولة أولية لتصدير مفهوم "الحرب" إلى المهمشين من أهل الشمال. وقد واصلت "الدرج" تقديم الدعم لحركة/ جيش تحرير السودان، والتى أخذت، على نحو مطرد، فى الاستيلاء على المزيد من الأراضى. أما الصادق المهدى، فقد تمثلت ردة فعله إزاء ذلك فى إنشائه لميليشيات "البقارة"، والمعروفة باسم "المرحلين"، بغية محاصرة حركة/ جيش تحرير

السودان وتطويقها فى شمال بحر الغزال وأعالى النيل. وقد كانت ميليشيات "البقارة" تتكون من قبائل "الرزيقات" و"المسيرية" و"الحمر"، حيث يقوم رعاة الماشية هؤلاء من غرب كردفان وجنوب دارفور بأخذ قطعانهم إلى مراعى الدينكا فى بحر الغزال، والنوير فى ولاية الوحدة وفقا لدورة سنوية متكررة. ولقد تضافرت الحرب مع مجاعة عام ١٩٨٤ المروعة مع قرار الصادق المهدى باستخدام ميليشيات "البقارة" فى محاربة الجيش الشعبى لتحرير السودان ... لتضرم نيران الفوضى والدمار فى تلك البقعة من أرض السودان. وقد عمد كثير من الدينكا إلى النزوح نحو الشمال ليلحقوا بأقربائهم وعشيرتهم ممن يقومون بأعمال وضيعة مع "البقارة"، بيد أن الجبهة الإسلامية القومية كانت قد أقنعت البدو الرحل من قبيلة "الرزيقات" بمهاجمة أفراد من الدينكا فى كنيسة فى السابع والعشرين من آذار/ مارس ١٩٨٧، ومهاجمة آخرين، لاحقا، فى قطار أثناء محاولتهم الهروب، وقد قدرت الوفيات بنحو ١٥٠٠ قتيل.

وقد شهد عام ١٩٨٧ أيضا حملة جديدة فى منطقة "تالودى" بجبال النوبة فى شمال السودان بزعامة يوسف كوة. وفيما كان مفهوم "سودان جديد موحد" ذا جاذبية لدى البعض، فقد كان الخلاف متجذرا فى مقاومة القمع الواقع على الثقافات المحلية، وسلب ملكية الأراضى من قبل ذوى المصالح الزراعية الصناعية فى وسط السودان. إن الحرب والجفاف وطاعون الماشية الذى تسبب فى نفوق مليون رأس ماشية فى بحر الغزال أعالى النيل ... قد أدت إلى إحداث مجاعة ونزوح مليونى شخص، على وجه التقريب، إلى المدن الشمالية، فيما ارتحل آخرون صوب إثيوبيا. وفى عام ١٩٨٨، لقى ٢٥٠٠٠٠ شخص مصرعهم، وفقا للتقديرات، جلهم من المدنيين. بيد أن نجاحات القوات المسلحة السودانية كانت فى عمر الزهور، إذ لم يكتب لها البقاء طويلا، وخوفا من حدوث انقلاب ما أو التوصل إلى

اتفاق سلام كنتيجة لاتفاق الحزب الاتحادى الديمقراطى والحركة الشعبية لتحرير السودان فى أديس أبابا، تم تدشين انقلاب من قبل الجبهة الإسلامية القومية.

وبحكم اعتلاء الجبهة للسلطة، فقد شرعت فى التلويح بنذر الحرب، وعمدت إلى التوسع فى حجم الجيش والقوات الجوية، بيد أن تلك التدابير لم تفلح فى تطويق الجيش الشعبى لتحرير السودان. هذا، وقد تم إعداد قوة الدفاع الشعبى وتنظيمها لحماية النظام وترسيخ الطابع الدينى للحرب. ولقد أدى التجنيد الإجبارى إلى رفد قوة الدفاع الشعبى بعشرات الآلاف من المجندين الذين تلقوا تدريبا عسكريا محدودا وهزيلا، فيما تم إعطاؤهم الكثير من العظات والإرشادات الدينية قبل إرسالهم إلى أرض المعركة فى الجنوب حيث غالبا ما كانوا يذبحون على أيدى جنود الجيش الشعبى للتحرير المسلحين والمزودين بالعتاد على نحو أفضل من قبل "الدرج" الإثيوبية.

على أن الجيش الشعبى لتحرير السودان لم يكن يحارب القوات المسلحة السودانية فحسب، ولكن لكونه حليفا للدرج، فقد كان يحارب أعداء الدرج أيضا. لذا، فقد حارب الجيش الشعبى ميليشيات النوير، والجبهة الشعبية لتحرير أنواك غامبيلا، وكذلك جبهة تحرير أورومو، والتى تلقى كل منها بعض الدعم من الخرطوم. وجزاء عن تلك الجهود، فقد كُوفئ الجيش الشعبى لتحرير السودان بما يستحقه من قبل "الدرج" الإثيوبية. أما الجماعات الإثيوبية والإريترية المسلحة فلم تلق إلا دعما محدودا للغاية من حكومات الخرطوم إلى أن هيمنت الجبهة الإسلامية القومية على مقاليد السلطة فارتأت مزايا فى إمداد المتمردين الإثيوبيين بالدعم اللازم لهجمة أخيرة يكون من شأنها الإطاحة بالنظام الحاكم فى أديس أبابا إلا أن انهيار النظام كان مفاجأة كبرى لجيش التحرير الذى حارب جيش "الجبهة الثورية الشعبية الديمقراطية الإثيوبية" المنتصر فى غامبيلا، دونما جدوى. هذا، وقد تم

ملاحقة جيش التحرير وطرده من الأراضى الإثيوبية، كذلك تم الاستيلاء على مقاره الرحيبة ومعسكراته التدريبية، ومعداته، وتم إغلاق محطة الإذاعة الخاصة به، وإخلاء مقاره السياسية فى أديس أبابا، فضلا عن تسليم الملفات الخاصة به والمحتفظ بها لدى "الدرج" إلى الحكومة السودانية. ولعل أسوأ ما فى الأمر ترحيل ما يزيد عن ٤٠٠٠٠ من الجنوبيين الذين كانوا يعيشون فى إثيوبيا من منازلهم وإرسالهم إلى السودان المكشر عن أنيابه. وفى أثناء ترحيل أولئك الجنوبيين، لقى العديد منهم مصرعه، بينما أجبر آخرون على الارتحال لمئات الكيلومترات سعيا وراء الأمن فى تطلبهم السلامة.

أما قرنق فقد تمكن لاحقا من تلقى بعض المساعدات من أصدقاء اكتسبهم خلال رحلاته العديدة فى ربوع إفريقيا، إلا أنه ما من شىء استطاع أن يعوض أو يحل محل المساعدات التى كانت تمنح من قبل الدرج. وقد استطاع قرنق أن يبقى جيشه، متباين العناصر، منتظما عن طريق إمدادات السلاح المستمرة. وحين تم إطاحة الدرج، جفت منابع الإمداد، وطفت الخلافات المكبوتة ضمن صفوف حركة/ جيش تحرير السودان على السطح.

ثـــورة "الدكاتـــرة"

إن الصدع الأكبر الذى شهدته حركة/ جيش تحرير السودان، والذى ما زالت آثاره قائمة إلى الآن، قد بدأ فى الثامن عشر من آب/ أغسطس ١٩٩١ ... ذلك الصدع الذى أحدثه كل من الدكتور/ رياك مشار تينى، من قبيلة النوير، والدكتور/ لام أكول أجاوين، من قبيلة الشلك، وغوردون كونغ شول، أحد مخضرمى الأنيانيا، من النوير. لقد كانت القيادة المبكرة، فى السابق، لحركة/ جيش تحرير السودان فى يد القيادة السياسية العسكرية العليا، ولكن ووفقا للام أكول الذى كان عضوا مناويا

فى تلك القيادة، فإن أول اجتماع لها لم يعقد إلا بحلول أيلول/ سبتمبر ١٩٩١، والذى غالبا ما تمت الدعوة إليه نظرا لتوفر معلومات لدى جون قرنق بشأن الثورة المختمرة. وبالتبعية، رفض لام أكول ورياك مشار حضور الاجتماع خوفا من إلقاء القبض عليهما، حيث مكثا فى "ناصر" وقاما، مع غوردون كونغ، بتحرير كتيب حمل عنوان: "لماذا يجب أن يرحل جون قرنق الآن؟"، والذى سوغ ثلاثتهم، بموجبه، ثورتهم استنادا إلى "القيادة الديكتاتورية" التى ينتهجها قرنق، وفشل الجيش الشعبى لتحرير السودان فى كفاحه من أجل استقلال جنوب السودان. كذلك، فقد أشاروا إلى انتهاكات الحركة لحقوق الإنسان، والقادة الكبار الذين تم اغتيالهم وفقا لأوامر صادرة من قرنق، وكون القيادة السياسية العسكرية العليا لم تعقد اجتماعا لها إلا مرة واحدة على مدار ثمانى سنوات هى مجمل عمرها. لذا، فقد كانت عملية اتخاذ القرار حكرا على جون قرنق. وقد قام الثائرون الثلاثة بإطلاق اسم "فصيل ناصر" على تنظيمهم الوليد، إذ كانت أولى خطوات الإعداد للتنظيم قد تمت فى "ناصر" على الحدود مع إثيوبيا. هذا، وقد لاحت الطموحات جلية فى الثورة، إذ تطلع كل من مشار وأكول لاعتلاء قمة الزعامة فى جنوب السودان. ومنذ البدايات، تلقى الثائرون دعما وتأييدا من الخرطوم، وبمضى الأعوام ونظرا للإخفاقات المتوالية تم التحول، وبقوة، باتجاه الجبهة الإسلامية القومية. إلا أنه ما من شك فى كون إدانتهم ديكتاتورية قرنق وتطلعهم إلى مواجهة منبنية على تصميم وإرادة قد تناغما كثيرا مع مشاعر الجنوبيين وعواطفهم. كذلك، فإن الانقسام الذى أصاب حركة/ جيش تحرير السودان كان له ملمح جلى من انشقاق قبلى، إذ هرع الكثير من النوير إلى رياك مشار، فيما اتخذ "جيش التحرير" طابعا "دينكاويا" مهيمنا.

فى الأيام الأخيرة من أيلول/ سبتمبر ١٩٩١، شرعت القوى المتصارعة فى التقاتل فى وسط جونقلي، وفى أعقاب حملة شرسة للجيش الشعبى لتحرير

السودان، قاد رياك مشار جنوده ومدنييه، وجلهم من النوير، جنوبا وتوغلوا فى أراضى الدينكا حيث قتلوا الآلاف وسرقوا ممتلكاتهم وقطعان ماشيتهم. وحين دخلوا "بور"، موطن جون قرنق، قاموا بقتل المدنيين وتجريد الأراضى بالقضاء على كل دابة عليها قبل أن يتمكن قرنق من الوصول بجيشه وملاحقة المعتدين الذين تقهقروا صوب مواطنهم. لقد حظى رياك مشار، جراء ما قام به من أفعال، بالتأييد كمقاتل عظيم فى دوائر النوير، إلا أنها قد قضت على سمعته، بل من المحتمل أنها قد أدت إلى ترسيخ هيمنة قرنق على "جيش التحرير". وكردة فعل إزاء الخسائر المحققة، شن قرنق هجوما صاعقا على جوبا فى تموز/ يوليو ١٩٩٢ . وبعد أن أوشك أن يتم الاستيلاء على "عاصمة الجنوب"، وعقب توغل قوات "جيش التحرير" إلى القلب، تم دحرهم وطردهم ليمنوا بخسائر فادحة. وخلال الفوضى المتلاحقة التى أعقبت ذلك، قام كل من كاربينو كوانين بول وأروك تون أروك بالفرار من سجن مخيف تابع لجيش التحرير أودعهما جون قرنق فيه، لينضما إلى "فصيل ناصر". وفى السادس والعشرين من آذار/ مارس ١٩٩٣، توافدت الجماعات المختلفة المناهضة لقرنق وشكلت ما عرف بالحركة الشعبية المتحدة لتحرير السودان.

وبالإضافة إلى المعارضة التى قادتها "النوير"، شرعت الجبهة الإسلامية القومية فى دعم "جيش الرب للمقاومة" فى أوغندا كردة فعل تجاه تأييد يورى موسيفينى، رئيس أوغندا آنذاك، لحركة/ جيش تحرير السودان، ودعمه لجون قرنق، إذ كان كلاهما زميلى دراسة بجامعة دار السلام بتنزانيا خلال ستينيات القرن العشرين. أما "جيش الرب للمقاومة"، وهو جماعة وحشية تتسم بالغرابة وتعتنق "الوصايا العشر"، فكان بقيادة "جوزيف كونى" الذى استهل أعمال المقاومة من موطنه فى "الأشولى" بشمال أوغندا قبل القيام بقتل واختطاف وسرقة المدنيين

فى الاستوائية وغيرها. أما "قوة الدفاع الشعبية الأوغندية" فقد أخفقت فى الهيمنة على "جيش الرب للمقاومة" أو القضاء عليه. ولم يكن الجيش الشعبى لتحرير السودان أوفر حظا فى هذا الصدد، ولكن بما أن "جيش الرب للمقاومة" كان يمثل تهديدا للمدنيين بأكثر من تهديده لحركة/ جيش تحرير السودان، لم يكن للقضاء عليه أولوية على الإطلاق.

وكردة فعل إزاء التقاتل العشائرى المتبادل بين أفراد قبيلة النوير، والعلاقة الوثيقة فيما بين لام أكول وبعض القادة الكبار وبين الجبهة الإسلامية القومية، أسس رياك مشار "حركة استقلال جنوب السودان" فى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، والتى كرست جهودها لنيل الاستقلال، فيما أبقى لام أكول على الاسم القديم للحركة الشعبية المتحدة لتحرير السودان. وفى تلك الأثناء، انضم الاستوائيون إلى "قوة الدفاع الاستوائية" والتى كانت، هى الأخرى، مناهضة لجيش التحرير بزعامة جون قرنق. وفى الرابع من نيسان/ أبريل ١٩٩٦، توافدت جميع تلك التنظيمات إلى الخرطوم حيث وقعت فيما بينها ميثاقا سياسيا نادى بدولة فيدرالية وإجراء استفتاء يحدد الجنوبيون بمقتضاه تطلعاتهم السياسية، على أنه لم يتم تحديد موعد للاستفتاء المأمول. وفى ١٩٩٧، وقع كل من حركة استقلال جنوب السودان، وقوة الدفاع الاستوائية، ومجموعة بحر الغزال التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان، وجماعة استقلال جنوب السودان، ومجموعة "البور" ... اتفاق الخرطوم للسلام، فيما وقعت الحركة الشعبية المتحدة لتحرير السودان بقيادة لام أكول اتفاق فاشودة.

قام اتفاق الخرطوم للسلام بتجميع الجماعات المسلحة العديدة تحت مظلة قوة دفاع جنوب السودان، كما أتاح تكوين جناح سياسى هو "جبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة". كذلك، فقد أدى الاتفاق إلى نشأة "مجلس تنسيق جنوب

السودان"، والذى أدير لاحقا بواسطة رياك مشار لإدارة الأراضى المسيطر عليها من قبل الحكومة، وذلك فى جنوب البلاد. لقد كان اتفاق الخرطوم للسلام، وفقا لأعضاء قوة دفاع جنوب السودان، خطوة ضرورية باتجاه تحقيق الحكم الذاتى للجنوب. أما الجبهة الإسلامية القومية فقد نظرت إليه على أنه أداة لإضعاف حركة/ جيش تحرير السودان وآلية لتنمية الصناعة النفطية، إذ كان كثير من جنود مشار ينتمون إلى غرب أعالى النيل الغنى بالنفط.

كانت الاستخبارات العسكرية هى المسئولة عن إدارة "قوة دفاع جنوب السودان" وتوجيهها، وضمان ألا تمتلك "قوة الدفاع" كيانا يؤتمر به أو نفوذا سياسيا ما. ولافتقار كل من "قوة دفاع جنوب السودان"، و"جبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة" لزعامات قوية، لم تتمكنا من إحداث الضغط اللازم لضمان تحقيق كثير من شروط الاتفاق، وبخاصة الالتزام بإجراء استفتاء حول الحكم الذاتى لجنوب البلاد. وقد أدى ذلك إلى قيام رياك مشار بإنهاء تحالفه مع الجبهة الإسلامية القومية فى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، والرحيل إلى كينيا، وتكوين جماعة مسلحة أخرى على الفور، هى "الجبهة الديمقراطية الشعبية"، قبل أن يعاود الانضمام إلى حركة/ جيش تحرير السودان فى بدايات عام ٢٠٠٢ . أما فصيلا الترابى والبشير فقد تجادلا لاحقا حول أيهما المتسبب فى تقويض اتفاق الخرطوم للسلام ... ذلك التقويض الذى دفع حركة/ جيش تحرير السودان إلى الضغط على المجتمع الدولى، والذى قام بدوره بإغفال اتفاق الخرطوم وعملية السلام التى دعا إليها. إلا أن الجنود الذين خلفوا بعد رحيل مشار ظلوا أوفياء لاتفاق الخرطوم للسلام نظرا لانطوائه على منافع مالية، وللخوف من سيطرة الدينكا على حركة/ جيش تحرير السودان، فضلاً عن كراهيتهم لجون قرنق، وإيمانهم بأنهم الوحيدون الملتزمون بإنفاذ الحكم الذاتى للجنوبيين. وبعد رحيل رياك مشار، أصبح اللواء غاتلوك دينق رئيسا لمجلس تنسيق جنوب السودان.

وفى نيسان/ أبريل ٢٠٠١، قام دينق بجمع الأطراف حول اتفاق السلام وكذا الميليشيات المختلفة لاجتماع فى جوبا حيث انضمت إلى قوة دفاع جنوب السودان ليتم تنصيب باولينو ماتيب رئيساً للأركان.

من الحرب إلى السلام

بما أن النظام قد أوضح أنه سيقوم بالتفاوض مع الأحزاب السياسية الشمالية المعارضة فقط فى حالة فرضها تهديداً مسلحاً، فقد قامت تلك الأحزاب بتكوين التحالف الوطنى الديمقراطى فى أسمرا، وذلك بالتعاون مع إريتريا فى الحادى والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩ ولقد قام أحد عشر حزبا وما يربو على ثمانين منظمة مهنية تخصصية واتحاد عمال - جلهم من حلفاء حركة/ جيش تحرير السودان - بالتوقيع على ميثاق سياسى أصبحوا متعهدين بموجبه بالإطاحة بالنظام "الإسلاموى". فمنذ نشأة "التحالف الوطنى الديمقراطى" ناشد زعماؤه جون قرنق بالانضمام إليه، بيد أنه ورغما عن ترحابه بتكوين ذلك الكيان، إلا أنه لم يبد اهتماما يذكر بادئ الأمر. إن العقبة الرئيسية والعائق الأهم للتوصل لاتفاق ما قد تمثلا فى المقاومة التى أبداها أعضاء التحالف الرئيسيون للموافقة على مبدأ الحكم الذاتى للجنوب. إلا أنه وفى النهاية تم التوقيع على إعلان أسمرا، وذلك فى السابع عشر من حزيران/ يونيو ١٩٩٥، بواسطة الحركة الشعبية لتحرير السودان، والحزب الاتحادى الديمقراطى، وحزب الأمة، واتحاد الأحزاب الإفريقية السودانية، والحزب الشيوعى السودانى، وقوات التحالف السودانى، ومؤتمر البجا، واتحادات العمال، وعدد آخر من الكيانات "الكرتونية". وقد نادى إعلان أسمرا بحق تقرير المصير "كحق ديمقراطى لجميع الشعوب"، كما دعا إلى استفتاء حول أبيى وجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق لتقرير ما إذا كانت ستلحق بالجنوب أم لا. أما موقفها من الشريعة فكان يدعو إلى عدم إقحام الدين فى السياسة.

وفيما يخص رئاسة التحالف الوطنى الديمقراطى، فقد منحت إلى جون قرنق، والذى اقترح بذكاء أن يكون الرئيس عثمان الميرغنى، زعيم الحزب الاتحادى الديمقراطى، فيما أصبح هو قائدا للجناح العسكرى. أما الأحزاب الشمالية فقد اتضح كون عناصرها محاربين غير أكفاء، ودائماً ما تشككت زعامات حركة/ جيش تحرير السودان فى أن نية تلك الأحزاب كانت الانقضاض على السلطة بالالتفاف عليها. إلا أن قرنق كان تواقا لاستغلال التحالف الوطنى الديمقراطى وزعيمه الرسمى عثمان الميرغنى لإرسال عدة رسائل: الأولى، قيام قائد سودانى مسلم بمحاربة النظام بالتحالف مع حركة/ جيش تحرير السودان، والتى لا يمكن وصمها بأنها "تنظيم كافر". الثانية، أن الوحدة ما بين مسلمى السودان ومسيحييه تعد أمرا ممكنا. أما الرسالة الثالثة فتذهب إلى كون الشماليين والجنوبيين يحاربون من أجل "الحرية". وتشير الرسالة الرابعة إلى أن ثورة حركة/ جيش تحرير السودان لم تكن تتعاون، مطلقا، مع إسرائيل ضد العرب. وأخيرا، فإن تلك الثورة قد مثلت تقدما على طريق "السودان الجديد".

وبالفعل، فقد كان ذلك هو ما شرع قرنق فى تنفيذه بعد الاستيلاء على الكرمك وأجزاء من جنوب النيل الأزرق فى كانون الثانى/ يناير ١٩٩٧ . هذا، وينظر إلى هذا الاستيلاء، على نطاق واسع، على أنه نصر مؤزر لحركة/ جيش تحرير السودان ... والذى لم يكن ليرى النور إلا من خلال الدعم الكبير المقدم من إثيوبيا بعد المحاولة الفاشلة التى استهدفت اغتيال حسنى مبارك فى حزيران/ يونيو ١٩٩٥ . وبالفعل، فقد قام اللواء الإثيوبى تسفاى جبرى كيدان بإخبار مؤلف الكتاب بأنه قد أصدر أوامره بالهجوم بالمدفعية على الكرمك السودانية، من ثنايا تلال موجودة فى الكرمك الإثيوبية المجاورة، بصحبة جون قرنق، ومالك عقار اير وجيشه، وتلا ذلك التوغل فى أعماق الكثير من المناطق ذات الكثافة السكانية الإفريقية

العالية فى جنوب النيل الأزرق، قبل الانسحاب من تلك الأراضى لصالح الجيش الشعبى لتحرير السودان. وفى هذه الحالة، تمكن الجيش الشعبى من الاحتفاظ بالكرمك وجنوب النيل الأزرق. وبالفعل، فقد أورد كيدان قيام المصريين بمراقبة قواته خلال مسارها المتقدم نحو سد الروصيرص ذى الأهمية البالغة.

أما الإثيوبيون فلم يقفوا عند النيل الأزرق، بل قاموا بالاستيلاء على خور منزا، وهو جزء من ولاية النيل الأزرق، وتسليمه إلى قوات التحالف السودانى التابعة للتحالف الوطنى الديمقراطى، ليتم استرداده من قبل الجيش السودانى قبل أن تتم استعادته ثانية بواسطة قوات التحالف. وقد أعقب ذلك قيام كل من إثيوبيا وإريتريا بالانضمام إلى أوغندا للقيام بهجوم شامل ضد الأهداف الحكومية فى جنوب السودان ... وهو الأمر الذى انطوى على نقل الدبابات والمدفعية وغيرها من إريتريا وإثيوبيا، مرورا بكينيا، إلى أوغندا، ومنها شمالا إلى الاستوائية، وجنوب بحر الغزال. إن جنود البلدان الثلاثة (إثيوبا وإريتريا وأوغندا)، المتلقين أوامر قياداتهم العليا، قد قاموا بالتعاون مع الجيش الشعبى لتحرير السودان بالاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضى، وبذا فقد تغير مسار الحرب الدائرة تغيراً محورياً.

لقد توالت الانتصارات فى شرق السودان، وتحديدا بفعل مؤتمر البجا، وأسود الرشايدة الحرة، واللذين تحالفا – كشركاء متوجسين – فى الجبهة الشرقية، وتلقيهما دعماً كبيراً من إريتريا والجيش الشعبى لتحرير السودان. أما مؤتمر البجا فقد جاهد طويلا دفاعا عن حق تلك القبيلة الإفريقية المسلمة – الكبيرة والفقيرة . وعقب الانضمام إلى التحالف الوطنى الديمقراطى جرت محاولات التحول إلى حركة مسلحة، ولكن دونما طائل. و"الرشايدة" هم تجار عرب ورعاة إبل ارتحلوا من منطقة الخليج العربى صوب السودان فى أربعينيات القرن التاسع عشر. هذا، وقد تم دفع الرشايدة إلى الصراع من خلال التحالف الوطنى

الديمقراطى وتحت رعاية مبروك مبارك سالم، من كبراء القبيلة وعضو البرلمان السابق المنتمى إلى الحزب الاتحادى الديمقراطى، ورجل الأعمال الثرى ذى العلاقات الوطيدة مع الإريتريين، وصاحب القدرة الفائقة على الخداع والمكيدة. أما "الجبهة الشرقية" فقد كانت إحدى ابتكارات الإريتريين ... تلك الجبهة التى وجهت قواتها العسكرية وأمدتها بالمعونة عن طريق قواعد على امتداد الخط الحدودى. وقد منح "لواء السودان الجديد" التابع للجيش الشعبى لتحرير السودان دعما أكبر، والذى كان يحارب – ظاهرياً – بهدف تحرير السودان بأسره، فيما كان يعد، فى الحقيقة، أداة هامة لإحداث انقسامات داخل القوات المسلحة السودانية وجَنْى ثمار الدعم الإقليمى ومنافعه. وقد ارتكن ذلك الهجوم إلى التركيز على عمليات الكر والفر على المنشآت النفطية وخطوط الإنتاج، وكذا التركيز على طريق الخرطوم/ بور سودان الحيوى، الأمر الذى أدى إلى ترحيل أعداد هائلة من الأهالى، فيما استطاعت "الجبهة الشرقية" فقط أن تهيمن على قطاعات صغيرة من الأراضى بالبلاد.

أما مشكلة اعتماد "الجبهة الشرقية" وحركة/ جيش تحرير السودان على بلدان الإقليم فقد تجلت حين اندلعت الحرب الإثيوبية/ الإريترية (١٩٩٨–٢٠٠٠). وبحلول عام ٢٠٠٠، كانت كل من إثيوبيا وإريتريا قد أعادت العلاقات الدبلوماسية مع الخرطوم. وقد أدت الحرب إلى قيام إثيوبيا بوقف كل دعمها للجيش الشعبى لتحرير السودان، والفصائل المتمردة الأخرى، فيما قامت إريتريا بتحجيم دعمها للثوار وسعت إلى استثمار سيطرتها الكاملة على "الجبهة الشرقية" كأداة للمساومة على النفوذ مع الخرطوم. إلا أن إثيوبيا لم تقم بشىء ألبتة لتسهيل محاولات الخرطوم المتكررة والفاشلة لإعادة السيطرة على جنوب النيل الأزرق، فيما ظلت إريتريا ترعى فصائل "التحالف الوطنى الديمقراطى" المختلفة، وحركة/ جيش تحرير السودان، فى أسمرا. وبالرغم من ذلك، عمدت الخرطوم إلى استثمار المناخ السياسى المواتى،

والموارد التى يمكنها استغلالها نتيجة كون السودان قد أضحى يصدر النفط ... لتحديث جيشها وتوسعة نطاقه وتسليحه تسليحا جيدا. إلا أن المعنويات ضمن صفوف القوات المسلحة السودانية قد ظلت متدنية، وتقوض هيكل القيادة بفضل حملات تطهير ارتكنت إلى البعد الأيديولوجى، فضلا عن أن عزلة السودان الدولية كانت تعنى عدم استطاعة قادة الجيش تلقى دورات تدريبية متقدمة بالخارج، على نحو سلس. بيد أن المشكلة الكبرى للقوات المسلحة السودانية كانت تتمثل فى فقدان الثقة فى الجيش الذى أضحى غير موثوق أو مؤتمن، إذ كان يتشكل، على نحو كبير، من الجنوبيين وأهالى جبال النوبة ودارفور، والذين لا يمكن الركون إليهم لمقاتلة أناس ينتمون إليهم بالفعل.

وبذا استمرت الحرب سجالا دون أن تكون هناك معركة حاسمة لطرف ضد الآخر. فعند مطلع عملية سلام "الإيقاد"، كانت الحكومة تسيطر على غالبية المدن بالبلاد، كما تحكمت – تحت رعاية قوة دفاع جنوب السودان، وميليشيات حليفة أخرى – فى جل أعالى النيل الكبرى والمناطق المجاورة للمدن الحصينة، وبخاصة آبار النفط التى لم تكن أبدا مهددة تهديدا بالغا خلال الحرب ... مناطق حيوية من الاستوائية بواسطة "قوات دفاع الاستوائية"، وأراضى المورلى فى جنوب شرق جونقلى من خلال السلطان إسماعيل كونى، وأجزاء من بحر الغزال الغربية بواسطة اللواء التوم النور من "قوة دفاع جنوب السودان". أما الحركة الشعبية لتحرير السودان فسيطرت على أراض كثيرة فى الاستوائية، وجنوب جونقلى موطن دينكا البور، ومعظم ولاية "واراب" التى تقطنها أغلبية "دينكاوية"، وبحر الغزال الشمالية، وولاية البحيرات، فضلاً عن مدينة رمبيك الجنوبية. وخلال المراحل الأخيرة من الحرب، استولى الجيش الشعبى لتحرير السودان على "راجا" فى بحر الغزال الغربية، إلا أن معظم أراضى الجنوب الغربى ذى الكثافة السكانية

المنخفضة لم يتم السيطرة عليها من قبل أى فريق. وبما أن شجاعة جنود الجيش الشعبى لتحرير السودان والتزامهم أمر مؤكد لا يجوز التشكك فيه، إلا أن الحقيقة هى أن أبرز الإنجازات العسكرية لذلك الجيش كانت بفضل دعم إثيوبيا والمعسكر الاشتراكى الشرقى له أثناء السنوات الأولى للحرب، ودعم إريتريا وإثيوبيا وأوغندا له لاحقاً.

حركة/ جيش تحرير السودان

التنظيم/ التوجه/ الزعامة

إذا توخينا الدقة، فإن الصراع الذى نتحدث عنه ليس صراعا مناهضا للإمبريالية، ورغما عن ذلك يمكننا ملاحظة نقاط عديدة للتشابه بين حركة/ جيش تحرير السودان فى حربها الممتدة لنحو ٢٢ عاماً، وبين حركات التحرر الإفريقية المنتمية إلى جيل سابق. إلا أنه، وعلى خلاف العديد من تلك الحركات، فقد سيطر العسكر على حركة/ جيش التحرير منذ نشأتها. وحين أخذ الهدف الذى كانت تسعى إليه، بعين الاعتبار، والمتمثل فى الجهاد للدفاع عن كرامة الأفارقة وصون ثقافاتهم ... يمكننا مقارنتها بحزب المؤتمر الوطنى الإفريقى، إلا أن اهتمامها الأوحد كان بالحرب كوسيلة لتحقيق هدفها المنشود. لذا يمكن مقارنتها، على نحو أدق، "بالحركة الشعبية لتحرير أنجولا"، أو "بجبهة تحرير موزمبيق"، أو "بحركة المقاومة الوطنية/ أوغندا"، أو "بجبهة التحرير الشعبية لإريتريا"، أو "بالجبهة الشعبية لتحرير تيغرى"، وجميعها قد تبنت الصراعات المسلحة كمنهج عمل. وقد واجهت حركة/ جيش تحرير السودان ، مثلها فى ذلك مثل الجماعات المذكورة آنفا، نظاما متجذرا لا يعتزم الرحيل مما جعل الحرب تطول كأن لا نهاية لها. بيد أنه، وعلى خلاف تلك الجماعات، لم تهزم حركة/ جيش تحرير السودان خصومها

عسكريا، بل كانت بحاجة إلى المجتمع الدولى لوضع نهاية للحرب الدائرة آنذاك.

وهناك قاسم مشترك آخر ينتظم تلك الجماعات ألا وهو اعتناق المفهوم الماركسى/ اللينينى بشأن التنظيم الحزبى، والاستراتيجية المتبناة، وأسلوب إدارة المعارك، بل والأهداف المتوخاة. فإذا ما تم النظر، على نحو ارتجاعى، إلى المفهوم الماركس/ اللينينى الذى تبناه قرنق وحركة/ جيش تحرير السودان، لوجدناه ضحلا ساذجا، إذ لم تبذل محاولات جادة لتطويع المفهوم لواقع جنوب السودان ومعطياته، بل كان أسلوبا انتهازيا لتلقى الدعم العسكرى من "الدرج" الإثيوبية، والمعسكر الاشتراكى الشرقى. أما الماركسية فقد أثبتت قابلية ملحوظة لإحداث مواءمات ابتكارية فى عديد من التجارب المختلفة، كذلك ثبت نجاحها فى بلدان "العالم الثالث"، إلا أن النهج العسكرى و"ماركسية الدولة" المنتهجة من قبل "الدرج" الإثيوبية، والمعتنقة تماما بواسطة جون قرنق، فلم يكن لهما أدنى فاعلية، إذ أورد "ريتشارد غيبسون" فى كتابه "حركات التحرير الإفريقية: الصراعات المعاصرة ضد حكم الأقلية البيضاء" (١٩٧٢)، ما يلى:

"فى حين أدرك الكثيرون أن القوة السياسية تنبع من فوهة البنادق، أخفق كثير ممن سيضحى ثوريا، عما قريب، فى الالتفات إلى حكمة ماو تسى تونغ القائلة إن الحرب الثورية هى حرب الجموع والجماهير، تلك الحرب التى لا يمكن إذكاء شعلتها إلا بحشد الجماهير والارتكان إليها".

لقد فطن قرنق تماماً فى "سودانه الجديد" إلى الاختلالات العميقة فى البلاد ما بين كتلة إثنية مغلقة تمثل الدولة وأغلبية مهمشة مسلوبة الحقوق تحيا فى التخوم. إلا أن قرنق وفصيله قد أخفقا فى ترجمة ذلك الحدس الرؤيوى إلى برامج ناجزة. هذا، ولم تكن المشكلة فى بناء قرنق لهيكل حركة/ جيش تحرير السودان ارتكانا إلى مجتمعه الدينكاوى فحسب، بل تبدت جلية لأنه فيما ابتكرت الحركات التحررية

الأخرى برامج استقطبت جماعات شتى مما أسهم فى تخفيف حدة طابعها الإثنى، لم تعمد حركة/ جيش التحرير إلى القيام بذلك مطلقا.

وجدير بالذكر أن حركة/ جيش تحرير السودان قد واجهت مشكلات الحشد والتعبئة فيما لم تواجه الحركات والتنظيمات الأخرى بالإقليم أمثال تلك المشكلات. ولعل أبرز تلك المشكلات قدرة حكومات الخرطوم على صياغة الحرب وفق مصطلحات دينية تعمل على إبراز الأمة الإسلامية كما لو أنها مهددة من قبل حركة/ جيش تحرير السودان التى تسيطر عليها أغلبية مسيحية وكافرة. أما فى إريتريا وإثيوبيا وأوغندا، فلم يكن للدين ذلك الضرب من الدلالة ألبتة، ففى تلك البلدان لم يكن لدى الحركات الثورية أدنى غضاضة فى أن تنشط فى ظل الدين السائد فى أى منها. كذلك، فقد قامت حكومات الخرطوم بالتوظيف الماكر للعنصر العرقى ضد حركة/ جيش تحرير السودان، وهو الأمر الذى لا يمكن حدوثه، بأية حال من الأحوال، فى إريتريا وإثيوبيا حيث انبثقت الجماعات من قطاعات المجتمعات المهيمنة بها. وفى جنوب السودان، فإن معظم الأهالى هناك هم من "الرعاة النيليين" الذين يعلون كثيرا من قدر المهارات الحربية والقتالية، فضلا عن اتسامهم بالاستقلالية الشديدة. إن جبهة التحرير الشعبية لإريتريا، والجبهة الشعبية لتحرير تيغرى، وحركة المقاومة الوطنية/ أوغندا قد تشكلت، فى غالبيتها، من فلاحين ثبت كونهم أكثر استجابة للتنظيم والانضباط. أما الرعاة، فمن الممكن أن يكونوا جنودا ذوى شأن وأهمية، إذا ما تم تحفيزهم وقيادتهم على نحو كفء، ولكن الواقع هو على خلاف ذلك. إن سوء معاملة الاستوائيين من قبل الجيش الشعبى لتحرير السودان ذى الأغلبية الدينكاوية يعنى أنه رغما عن كون الاستوائيين من أشد مؤيدى الانفصال، إلا أنهم لم ينضموا لجيش التحرير بأعداد كبيرة. وفى غياب أيديولوجية ملائمة للجنوبيين، ارتكن الحزب/ الجيش، بشدة، إلى

العنف بحق المدنيين.

كذلك، فمن مسببات الشقاق والالتجاء إلى العنف غلبة النهج "الفصائلى" والذى يعد سمة المناخ السياسى لحركة/ جيش تحرير السودان ... فالطابع الغالب على المجتمع الجنوبى يتسم بالقبلية وبدرجة عالية من اللامركزية، إلى جانب الإعلاء من شأن القيم الحربية والقتالية، وسيادة ثقافة السطو على قطعان الماشية من قبل الرعاة، ومحدودية الأثر الحداثى، والصراعات ما بين الرعاة والمزارعين. وفضلا عن ذلك، ففى ظل غياب أيديولوجية مكينة ومؤسسات ناجزة، يغدو الطابع القبلى ركيزة حركة/ جيش التحرير. وعلى الدوام، عارض جون قرنق مفهوم "المؤسساتية" فى أروقة حركة/ جيش التحرير إذ كان السماح بوجودها يعنى تهديدا لحكمه الفردى المطلق. وبالتبعية، انصبت المعارضة على شخص قرنق، وجرت خارج التنظيم الرسمى لحركة/ جيش التحرير، كذلك فقد انبنت المعارضة على القبلية والعشائرية، واتخذت طابعا اتسم بالعنف. إن إخفاق حركة/ جيش تحرير السودان فى إضعاف الهوية القبلية البدائية والقيم القتالية، بالإضافة إلى عدم استتباب الأمن على نحو مستدام، قد مثلا تربة خصبة لتفشّى "الفصائلية" ... فالذين قادوا الحركة، وحكومة الجنوب لاحقا، كانوا هم أنفسهم نتاج المجتمع بكل ما حوى من متناقضات، وانبنت سلطتهم ونفوذهم على البعد القبلى العشائرى، والوضع الإقليمى، والفصائلية بقدر انبنائها على المناصب الرسمية التى تبوّءوها. وحين كانوا يجابهون بتحد أو يخشون تضعضع سلطاتهم ونفوذهم، غالبا ما كانوا يهرعون لمجتمعاتهم طلبا للعون والغوث.

إن مجتمع جنوب السودان يعد من أكثر المجتمعات "لامركزية" فى العالم. وبينما تتسم بعض القبائل، كالأزاندى، والأنواك، والشلك بقدر نسبى من المركزية تحت إمرة ملوك ذوى سلطة ونفوذ فعليين، إلا أن ذلك يعد استثناء، فالنمط الغالب

هو للنيليين Nilotics الذين يحيون فى جماعات لا مركزية حيث رؤساء القبائل هم المسئولون أمام القبائل، بيد أنهم لا يملكون سوى نفوذ ضئيل. هذا، وينحو بعض علماء الأنثروبولوجيا إلى اعتبار "الدينكا" (الذين يمثلون حوالى ٤٠٪ من تعداد السودانيين الجنوبيين) كشعب، واعتبار عشائرها العديدة، الذين يتقاتلون على نحو متواتر، كقبائل. أما "النوير" (ثانى أكبر قبائل الجنوب) فيعرفون باستيلائهم على أجزاء كبيرة من أراضى من يجاورونهم، على امتداد قرون عديدة، فى حين يتقاتلون فيما بينهم عندما لا يكون الاهتمام منصبا على السطو على قطعان وأراضى الآخرين.

كذلك، فمما يزيد "الفصائلية" احتدام الصراع ما بين القبائل الرعوية وأشباه الرحل كالدينكا والنوير والمورلى وتوبوسا وقبائل أخرى، وبين المزارعين المستقرين، وهو ما أسهم، على نحو كبير، فى انقسام الجنوبيين. وحين تم الإعلان عن اتفاق أديس أبابا عام ١٩٧٢، حظى مزارعو الاستوائية ، لتميزهم التعليمى عن الرعاة، بدور بارز فى سلك الخدمة المدنية (العامة). إلا أن رعاة الدينكا هم من استأثر بالهيمنة السياسية، مما أفضى إلى التصارع ما بين الفصيلين، وهو نمط تكرر فى حقبة ما بعد "اتفاق السلام الشامل".

وبالرغم من أن القبائل فى جنوب السودان لها ثقل كبير، إلا أنه لا يمكن مساواتها بالفصائل السياسية. فالقبائل النيلية ذات النزعة اللامركزية تتسم بالتنوع والتمايز، بل إن القبائل ذات التراتبية الهرمية كالشلك والأنواك والزاندى غالبا ما تنقسم فى تأييدها للزعماء الإقليميين. وفى حين يمكن بسهولة تأجيج التعصب القبلى واستثارته، فإن التزاوج فيما بين القبائل ذائع فى جنوب السودان، لذا فالهويات القبلية دائما ما تكون فى حراك حيث يتم إذابة القبائل الصغيرة واستيعابها من قبل قبائل كبيرة بأسلوب سلمى عادة. أما القبيلتان اللتان يتم

اعتبارهما الأكثر عدائية، وهما الدينكا والنوير، فعادة ما يتآزران فى حالة ما إذا تم تهديد إحداهما. لذا، فإن إحراز الزعامة ينصرف بالضرورة إلى بناء تحالفات قبلية وعشائرية بينية (عبر الأقاليم المختلفة)، الأمر الذى دائما ما يكون عرضة للقلاقل وعدم الاستقرار. إلا أن الأمر الهام، فى هذا الصدد، هو إخفاق حركة/ جيش تحرير السودان على امتداد ٢٢ عاما من الحرب فى إرساء جيش وزعامة سياسية متحدة إثنيا لمجابهة الشمال، فيما استغلت الحكومات الشمالية المتعاقبة ذلك الضعف لتعميق الانقسامات ومفاقمتها، وتأليب الجنوبيين ضد بعضهم البعض.

وبالرغم من تلك النقائص، فإن حركة/ جيش تحرير السودان لها أتباع ومريدون، وذلك بسبب الدعم المقدم من قبل الجنوبيين لأية حركات وتنظيمات تنجح فى تحدى الشمال ومجابهته. ونظرا لدعم الرئيس الإثيوبى الأسبق/ منغستو هايلا مريام لحركة/ جيش تحرير السودان بالعتاد العسكرى واللوجيستى، فقد استطاعت أن تمارس القتال. إلا أن العاقبة تمثلت فى حرب قبلية شاملة أدت إلى طرد العنصر العربى من قلب جنوب السودان. وقد كان ذلك على النقيض تماما مما تشدق به قرنق فى بلاغاته الخطابية، إلا أن ذلك، وليس المفاهيم العنيفة "لسودان جديد"، هو ما حفز الجنوبيين وعناصر من حركة/ جيش تحرير السودان. وبالفعل، فقد كان مألوفا أن يتم إخبار المرء، بواسطة كبار مسئولى الحركة فى الأراضى المحررة، أنه رغما عن التزام قرنق وحركته بخلق "سودان جديد"، إلا أنهم يعدون انفصاليين بحق.

وبالرغم من أن الأيديولوجية والبرامج السياسية التى وضعتها الجبهة الشعبية لتحرير تيغرى، وجبهة التحرير الشعبية لإريتريا، وحركة المقاومة الوطنية/ أوغندا ... قد وسعت دائرة صراعاتها، وعملت على تحجيم "القبلية"، فضلا عن إعطائها رؤية عالمية للتحرر، إلا أن ماركسية حركة/ جيش التحرير المبكرة والتى تم تلفيقها

من قبل جـون قرنق ومنغستـو هايلا مريام لم تكن لـها رؤية فيما يخص مشكلات جنوب السـودان أو الكيفيـة التى تلزم لإعلان "حرب شـعبيـة". وعلى العكس، واتباعا لهايلا مريام، عمد قرنق إلى تدابير سلطوية صارمة لتثبيت أركان قوته فى الحركة. ولقد كان ذلك أمرا ميسورا لأن معظم قادة الحركة الأوائل، وجميع المنتمين إليها كانت لهم خلفيـة عسكرية، فـهم يـحترمـون الكيـان الهرمى، ويطيعون الأوامـر بلا نقاش، فضلا عن قبولهم تشديد قرنق بشأن الانضباط والالتزام. أما الاستثناء، فقد تمثل فى تشكيل جمـاعة "أبناء قرنق"، والذين لم يكن لهم جذور قبلية عميقة، ولم يحظوا بمناصب عسكرية رفيعة، إلا أنه قد تم اعتبارهم، مبكرا، أذكياء وأوفياء، وتم دفعهم للتحليق فى فلك "قرنق"، وأغدقت عليهم امتيازات خاصـة. ومن ضـمن من انتظمتـهم جمـاعة "أبناء قرنق" ... باقان أموم، ودينق ألور كول، ونيال دينق نيال. لقد كان هؤلاء استثناء فى تنظيم كان ينظر لغير العسكريين بارتياب وتشكك. أما قرنق، فـقد عمد إلى بناء جيشـه بجعله يضم شـبابا أكثر قابلية لإطاعـة الأوامر الصادرة إليهم دونما أدنى نقاش حتى لو كان ذلك يعنى أن يساقوا إلى حتوفهم، حيث لقى كثير منهم ذلك المصير بالفعل.

هذا، وقد ذهبت استراتيجية الجيش الشعبى لتحرير السـودان إلى عدم حشد الجماهير وتعبئتها سعيا نحو هدف سياسى، بقدر ما سعت إلى الاستيلاء على مقدرات السلطة، ثم استغلال تلك السلطة لإحداث تحولات جذرية. وقد عكس هذا نهج "اشتراكية الدولة" (أو بعبارة ألطف: "الستالينية الإفريقية" لهايلا مريام). ففى ظل حكم مـريام لإثيوبيا، استـغل الجيش الشـعبى للتـحرير سلطة الدولة الإثيـوبية كجزء من هياكل سيطرتها وتحولاتها.

إن العقيدة العسكرية للجيش الشعبى لتحرير السودان كانت مستقاة، بدورها، من فلسـفة "الدرج" الإثيـوبيـة وممارسـاتهـا، بما فـيـهـا الالتـجـاء للعنف والتـجنيـد

الإجباري. ووفقا للفريق متقاعد/ ألفريد لادو غور، "فقد كان يجب أن تكون الأراضى المحررة نواة "لدولة جديدة"، بيد أنه - وفى المقابل - فقد وقعت تلك الأراضى فى قبضة عدد من القيادات العسكرية فاستخدموها بغية الإثراء الشخصى". أما العاقبة فكانت تتمثل فى رؤية عسكرية قصيرة المدى تتناقض تماما مع مفاهيم الصراع الممتد المنبنى على رؤية طويلة الأمد. ولقد كان الجيش، وليس الشعب، بؤرة اهتمام مشروع جون قرنق. فوفقا لبيتر أدوك نيابا، وهو قائد متقاعد، "فقد أجهضت الآراء المخالفة بالكلية، وتم الشروع - بالفعل - فى حملات لتهميش وإقصاء وتشويه سمعة السياسيين والمثقفين". وبالتوازى، جرت حملة اعتقالات موسعة شملت العديد من الرموز البارزة فى صراع التحرر من أمثال جوزيف أودوهو، ومارتن ماجير، وكواك ماكوى ميار، وكاربينو كوانين بول، وأروك تون أروك، كما تم قتل عديد آخرين. وبالفعل، فقد أنشأ قرنق أرخبيلا من السجون حيث اعتقل الآلاف في ظل أجواء غير آدمية وجرى تعذيبهم ... تلك الممارسة التى استمرت خلال حقبة ما بعد الصدام.

هذا، وقد مارس قرنق سلطاته من خلال الاحتفاظ بسيطرة كاملة على العتاد العسكرى والمؤن، وعن طريق تفتيت السلطة العسكرية والسياسية على المستوى المحلى، وتعيين مؤيديه فى مناصب قيادية هامة، وإصدار أوامره للقيادة العليا للجيش بالتعامل مباشرة مع القادة المنشقين، وقد أسهم ذلك كله فى إضعاف المقدرة العسكرية لمؤسسة الجيش على نحو كبير. أما سالفاكير فقد أخبر مؤلف الكتاب بأنه حين كان يعمل رئيسا لأركان الدفاع، لم تكن لديه سلطة إعطاء أوامر ميدانية للقادة البارزين، والذين كانوا يتبعون قرنق ويأتمرون بأمره. كذلك فإن كبار مسئولى الأمن فى كل من إثيوبيا وإريتريا أبلغوا المؤلف بصياغات شبه متطابقة، كيف قوبلت جهودهم فى التدريب وخلق قوة قتالية متخصصة فى صفوف الجيش

الشعبى للتحرير بالتجاهل والازدراء من قبل جون قرنق. وقد تمثلت العاقبة فى جيش يعتمد "كلية" على زعامة فردية مهيمنة، وكما اتضح بجلاء فى السنوات التى أعقبت اتفاق سلام التاسع من كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٥ ... جيش يسرع فى اللجوء إلى الانتقام والأخذ بالثأر، وسرقة قطعان الماشية، ومتابعى الاهتمامات القبلية.

وبالرغم من أن جبهة التحرير الشعبية لإريتريا، والجبهة الشعبية لتحرير تيغرى كانتا تنشطان فى مجتمعات يغلب عليها الطابع الإقطاعى، إلا أنهما كانتا قد قامتا بتنفيذ مشروعات تنموية تحويلية، كمشروعات استصلاح الأراضى، وإنشاء هيئات الإدارة المحلية، والميليشيات المراقبة مجتمعيا، والعمل للنهوض بحقوق المرأة ... وهلم جرا. أما حركة/ جيش تحرير السودان فلم تتبن مطلقا أية أهداف ثورية. وبالفعل، فحين تم الإطاحة "بالدرج" الإثيوبية، أظهر قادة الحركة أنفسهم على أنهم مسيحيون مخلصون، ومحافظون "اجتماعيا"، لا تتعدى رؤاهم الطرح الرسمى الداعم "لسودان جديد" وهو ما لم يرتضه، فيما عدا قرنق، كثيرون منهم. إن هؤلاء لم يكن حافزهم "رؤية شاملة جامعة"، بل ولا حتى "وطنية سودانية جنوبية جامعة"، وإنما مجرد رغبة فى اقتطاع أراض يمكن للأفارقة العيش عليها بعيدا عما تفرضه "الصفوة النهرية العربية الإسلامية" فى الخرطوم.

فإذا كان لدى كل من جون قرنق، وحركة/ جيش تحرير السودان الرغبة فى إجراء تغييرات تحويلية، لكانا ووجها بعقبات جسام فى جنوب السودان، حيث لا يمكن لمعظم المزارعين الوصول إلى أدوات الإنتاج الرئيسية، وكذا الأرض والعمالة. كذلك، فلا يوجد فى جنوب السودان سوى قدر ضئيل من تراكم الفوائض المستخلصة بواسطة كبار مالكى الأراضى، وطبقة الإقطاعيين، والمزارعين الرأسماليين. وبالرغم من تمضية بعض المنتمين لحركة/ جيش تحرير السودان

لعدة سنوات فى كوبا، إلا أنه لا يوجد دليل، تقريبا، على أنهم قد تأثروا بالكم الضخم من الكتابات الثورية من ماوتسى تونغ إلى بيدرو كابرال. ومرة أخرى، كانت حركة/ جيش تحرير السودان على النقيض تماماً من تنظيمات ثورية أخرى فى القرن الإفريقى حيث تظهر النظرية الثورية بجلاء تام ضمن برامج تلك التنظيمات وجدالاتها. وبالفعل، وبعدما تم الإطاحة "بالدرج" الإثيوبية، أقامت حركة/ جيش تحرير السودان علاقات وثيقة مع منظمات مسيحية دولية، مثل منظمة التضامن المسيحى الدولية ببريطانيا، ومحفظة السامرى بالولايات المتحدة الأمريكية، والأخيرة بقيادة زعيميها المبشرين الإنجيليين البارزين بيلى غراهام وابنه فرانكلين، واللذين كانا قريبين من دوائر الحزب الجمهورى بعلاقاتهما الجيدة مع جورج بوش (الابن). ولكون قرنق ديكتاتورا، فلم يخطر بباله مطلقا أن ضعف "الحركة" كان بسبب علاقاتها الواهية مع الجنوبيين، وفاته أن الجنوبيين هؤلاء، وليس الأجانب، هم السبب الحق لتقوية فاعليات تلك الحركة.

حركة/ جيش تحرير السودان، الإدارة، والعلاقة مع الشعب

إن حركات التحرر فى القرن الإفريقى، عامة، لها دوائر سياسية وعسكرية موحدة ومميزة على امتداد مسيرة الكفاح المسلح، وقد عمدت حركة/ جيش تحرير السودان إلى تطوير ذلك النمط كأداة لضمان وحدة الهدف والقيادة. إلا أنها كانت تحت قيادة قرنق يعوزها التمويل، وتأتى فى مرتبة تالية للجيش، كما لم تكن كيانا فاعلاً على الإطلاق. ويمكن ملاحظة ذلك عند النظر إلى الاهتمام الضئيل الذى أولته الحركة لمبدأ "الحكم الرشيد" داخل الأراضى المحررة. كذلك، فقد احتكر قرنق فاعليات العلاقات الخارجية للحركة بدءا من حلفائه الإثيوبيين ومرورا بعلاقاته الوثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

إن فقدان الحركة لمنطقة قاعدية، وحرمانها من دعم "الدرج" الإثيوبية بعد عام ١٩٩١، وكذا التحديات التى واجهت أيديولوجية الحركة نتيجة لانتهاء الحرب الباردة، بالتوازى مع الانقسامات فى الحركة من قبل رياك مشار ولام أكول وغوردون كونغ وآخرين غيرهم ... أدى ذلك كله إلى تشجيع الكثير ممن كانوا أتباعا سلبيين إلى مطالبة قرنق بأن يكون مسئولا، على نحو أكبر، أمام أعضاء الحركة. وقد تبلور ذلك فى عقد الحركة لأول مؤتمر لها فى "شقدم" بشرق الاستوائية فى الفترة الممتدة ما بين الثانى من نيسان/ أبريل ١٩٩٤ والحادى عشر منه. وقد حضر المؤتمر ٥١٦ مندوبا، تم اختيار معظمهم من قبل قرنق، فيما أُختير الآخرون من قبل سلطات الحركة، أما الحضور، فقد مثل المدنيون ٤٠٪ فقط، وكان قرنق يرغب فى تحجيم إسهاماتهم. هذا، وقد كان أحد أبرز محاور المؤتمر الحاجة إلى تشكيل حكومة محلية مسئولة وناجزة. كذلك، فقد أبرز المؤتمر تأييد أغلب المندوبين لاستقلال الجنوب.

لقد أرسى الاجتماع المذكور مسئوليات قرنق ونائبه سالفاكير، وصلاحياتهما. أما الإصلاحيون، فقد استبشروا خيرا بهذا الاجتماع لإيمانهم ببداية تشكل عهد جديد للعلاقة ما بين حركة/ جيش تحرير السودان وعناصر المجتمع المدنى بجنوب البلاد. بيد أن المؤتمر لم يسفر فى النهاية عن شىء ذى بال، إذ واصل قرنق معارضته لمفهوم "المأسسة"، كما ظل مفهوم "المحاسبية" فاترا ضعيفا، ولم يتم تشكيل حكومات محلية "حقيقية". كذلك، فلم تعقد اجتماعات أخرى فى حياة قرنق، ولم يجتمع "مجلس التحرير الوطنى" المعين إلا أربعة اجتماعات فى الفترة ما بين عام ١٩٩٤ وعام ٢٠٠٠ . وفضلاً عن ذلك، فقد واصل قرنق تسريحه لأغلب قيادات الحركة، والجيش، والسلطات المدنية. ووفقا للدستور التمهيدى، فلا يمكن عزل قرنق إلا إذا صوت على ذلك ما لا يقل عن ٧٥٪ من حضور "اجتماع وطنى غير عادى"

يدعى له بواسطة ٧٥٪ من أعضاء "مجلس التحرير الوطنى"، الأمر الذى أدى ، فى الواقع، إلى استحالة الإطاحة بقرنق. وبعد مرور عامين، ووفقاً للـ African Rights البريطانية، "خلص الجنوبيون إلى أن اجتماع الحركة لم يكن إلا أحجية"، فى حين ذهب أويستين رولاندسن، على نحو أكثر دقة، إلى القول إن "تنفيذ الإصلاحات، على المستوى الوطنى، قد تعثر فى أعقاب ذلك الاجتماع مباشرة". أما التغيير الصارخ للغاية خلال الأعوام الستة التى أعقبت "المؤتمر الوطنى" فكان قيام حركة/ جيش تحرير السودان بتبنى نبرة خطابية جديدة شددت على "الديمقراطية" ... تلك الممارسة التى لم تر النور مطلقا.

إلا أن الإخفاقات المتوالية "للحوكمة" المحلية فى تسعينيات القرن العشرين قد أفضت إلى الحاجة إلى إحداث تغيير ما. وقد تمثل ذلك فى الكتيب الذى ألفته الحركة الشعبية لتحرير السودان ونشرته عام ٢٠٠٠ باسم "السلام من خلال التنمية: وجهات النظر والتوقعات فى السودان"، والذى دعا إلى الديمقراطية التعددية والحوكمة وإنشاء منظمة "الخدمة المدنية فى السودان الجديد". بيد أن المنظمة قد ولدت عشية عملية السلام، ولم تعمل أبدا بمعزل عن حركة/ جيش تحرير السودان، فضلا عن أنه لم يكن لها ثقل سياسى يذكر. لقد كان الغرض من إنشاء تلك المنظمة إضفاء شرعية على حركة/ جيش تحرير السودان بتحويل اهتمامها (أو أن تبدو وكأنها تقوم بذلك) من الشئون السياسية إلى الحوكمة والتنمية، ومن ثم القدرة على استقطاب أموال الجهات المانحة. إلا أن معظم قيادات المنظمة كانوا من العسكريين المنتمين للجيش الشعبى لتحرير السودان ممن تركوا العمل به، وقد أدى ذلك إلى تداخل الدوائر المدنية والعسكرية من خلال الهيمنة والروابط الشخصية، وكانت هناك روح عسكرية سائدة على الدوام. وبالفعل، فقد ارتكنت الإدارة المبكرة لحركة/ جيش تحرير السودان إلى خليط من القوى

العسكرية والتنفيذية والقضائية والتشريعية، فى حين كانت قيادة عجلة الحرب وإدارة المناطق المحررة فى يد قيادة عليا تكونت من خمسة أفراد، بالتعاون مع هيكل هرمى من المسئولين السياسيين، والقادة، والقضاة العسكريين. أما مهمتهم الأساسية فكانت تتمثل فى حشد الموارد وتعبئتها لأغراض الحرب، وقد تضمن ذلك: التجنيد الإلزامى، والإمدادات التموينية، وأعمال الحمولات ... وكلها أعمال قد لاقت استياء من الأهالى، فى حين فشلوا فى إرساء مؤسسات تكون مسئولة أمام الجماهير وتهدف إلى الوفاء باحتياجات المدنيين.

بيد أن الملمح الصارخ فيما يخص الحكومة المحلية فى جنوب السودان الخاضع لحركة/ جيش تحرير السودان كان نقص إمدادات الحكومة للخدمات، والمدى الزمنى الذى أسهمت منظمات المجتمع المدنى خلاله فى ملء هذا الفراغ. فبدون القدرة على توفير الخدمات أو الإدارة الكفء لمن يقومون بتوفيرها، وذلك من قبل حركة/ جيش تحرير السودان، كانت الوكالات العالمية تعمل فى فراغ سياسى، كما كانت عرضة لممارسات قسرية وتدابير تعسفية، أو العمل وفقا لأهداف قيادات الحركة. وتمثلت المحصلة غالبا فى عجز عن توفير الخدمات، وفى ظل غياب رؤية مستقبلية صائبة، فإن المنظمات غير الحكومية عادة ما أضحت مهدرة الطاقات منعدمة الكفاءة. كذلك، فقد تلاعبت عناصر حركة/ جيش التحرير بتلك الوكالات لاستغلالها لصالحها الشخصية وصالح الحركة. وفيما يخص عمليات توجيه الطعام إلى غير وجهته فقد كانت ذائعة، حيث جرت فى كثير من الأحيان بإذعان المانحين الدوليين أو حتى بتخطيطهم كأداة لدعم الحركة. وبدون التوجيه من قبل القيادة (المتمثلة فى شخص جون قرنق)، لم تقم الحركة بالوفاء بالتزاماتها كحكومة، وتطلعت إلى "المجتمع الدولى" لإمدادها بالمؤن والموارد، وكذا بالعاملين المهرة. ونتيجة لذلك، لم تملك الحركة، مطلقا، المهارات اللازمة لتسيير أعمال

الحكومة، كما بدا جليا للغاية فى حقبة ما بعد ٢٠٠٥ .

إن الفساد المتفشى الذى وصم منظمة "الخدمة المدنية فى السودان الجديد"، والذى استمر خلال اعتلاء حكومة جنوب السودان للحكم فى حقبة ما بعد الصراع ... كان إلى حد بعيد نتيجة معارضة قرنق لمبدأ المحاسبية والشفافية والمؤسساتية، وعدم رغبته فى معاقبة من يذنب. ولقد ذكر أحد عناصر حركة/ جيش تحرير جنوب السودان لمؤلف الكتاب أن قرنق، ومن بعده، سالفاكير ارتضيا الفساد كوسيلة لمنع المعارضة والانشقاق". إن الطابع البدائى غير الحداثى، فضلا عن قوة الوشائج التالدة فى جنوب السودان قد تمثلا فى قبول الفساد، إلا أن إخفاق قيادة الحركة فى غرس روح خدمة الأهالى فى المنتمين إليها هو الذى جعل من الصعوبة بمكان تحجيم الفساد ومنع انتشاره. أما الفساد فى الجيش فقد أعزى، تحديدا، إلى الضباط من "البور"، والذين أضحى اهتمامهم بالتجارة مصدراً رئيسياً لشكاوى القبائل الأخرى. هذا، وقد أخبر أحد أعضاء الجيش الشعبى لتحرير السودان مؤلف الكتاب أنه، وفى ظل قيادة قرنق، "أضحت الحركة مشروعا مولدا للثروة". وبالفعل، وبالرغم من مهام قادة الحركة ومسئولياتهم، فإنهم، بل والجنود كذلك، لم يحظر عليهم ممارسة أنشطة تجارية خاصة، حيث قام العديد مُنهم بذلك فى السودان، وكينيا، وأوغندا، فيما ابتاع آخرون عقارات فى بريطانيا وأستراليا وغيرهما حيث أرسلوا عائلاتهم إلى تلك البلدان.

إن اتسام إدارة الحركة الشعبية لتحرير السودان بالضعف وعدم الكفاءة أمر لا يمكن إنكاره، بيد أن التبرير المعتاد لتلك الظاهرة هو أنه كان يعوزها التمويل. وبالفعل، كانت تلك حقيقة قائمة، ولكن مصادر التمويل كانت محدودة هى الأخرى بالنسبة للجماعات والتنظيمات الثورية فى إريتريا وإثيوبيا وأوغندا، على أن تلك الجماعات والتنظيمات قد نجحت فى إرساء نظم بدائية للحكم المحلى، وتوفير الحد

الأدنى من الخدمات اللازمة، وتنفيذ برامج التحول الاجتماعى. أما حركة/ جيش تحرير السودان فكان طابعها السياسى مبنيّاً على فوهة البنادق، ولم تقم - إلا لاحقاً - بمحاكاة كل من جبهة التحرير الشعبية لإريتريا، والجبهة الشعبية لتحرير تيغرى، وحركة المقاومة الوطنية/ أوغندا، فضلاً عن تأسيسها لجناح ذى صبغة إنسانية خيرية هو "لجنة جنوب السودان للإغاثة وإعادة التأهيل" لتوزيع الغذاء الممنوح من قبل الغرب على الأهالى المضارين جراء المجاعات. وبينما نجحت تنظيمات ثورية أخرى فى تحقيق ذلك من خلال طرق أكسبتهم دعما سياسيا، لم يكن ذلك ما حدث فى حالة "الحركة الشعبية"، والتى استطاعت فقط استخدام إعانات الغذاء وإمداداته لإطعام أفراد جيشها فحسب !!

ونتيجة لذلك النهج العسكرى، كانت العلاقات بين حركة/ جيش تحرير السودان والمدنيين فى الأراضى المحررة عادة ما تتسم بالتوتر. وقد أورد ألفريد لادو غور، الفريق المتقاعد بالجيش الشعبى للتحرير أن "إساءة معاملة المدنيين، والإخفاق فى خلق مناخ ديمقراطى فى الأراضى المحررة كانا أبرز نقاط ضعف حركة/ جيش تحرير السودان، وما يزال ذلك الإرث قائما إلى اليوم". ولقد كانت إساءة معاملة المدنيين شائعة فى المناطق التى يسيطر عليها الجيش الشعبى للتحرير، وهو ما أدى - عادة - إلى بزوغ ميليشيات دفاعية محلية، وبخاصة فى الاستوائية، إلى حيث ارتحلت - عادة - عناصر الجيش الشعبى للتحرير ويصحبتهم عائلاتهم وقطعان ماشيتهم. أما الخرطوم فقد بادرت بالإفادة من صعود نجم تلك الجماعات وشرعت فى رفدهم بالمعونات والمدد، فضلا عن مساعدتهم، لاحقا، فى الاندماج فى قوة دفاع جنوب السودان. وقد خلص أليكس دى وال فى كتابه "جرائم المجاعات" الصادر فى عام ١٩٩٧، إلى "أن إدارة حركة/ جيش تحرير السودان قد مثلت، فى أحسن حالاتها، أنموذج "الأبوية الخيرة"، فيما

اتسمت، فى أسوئها، بالعنف والابتزاز". وبتشديدها على الصراع المسلح، كانت كوادر الحركة، ممن انضم أفرادها إلى الحكم المحلى، متدنية المنزلة، ولا تحظى إلا بآفاق عمل محدودة، والقليل من مصادر التمويل التى يمكنها الارتكان إليها، كل ذلك بالمقارنة بنظيرات تلك الكوادر المنتمية إلى "الجيش النظامى". فحتى عام ١٩٩١، كانت الهياكل الإدارية المحلية بدائية للغاية، حيث تبنت حركة/ جيش تحرير السودان، على نطاق واسع أنماطا غير مباشرة للحكم، وارتكنت إلى حفنة صغيرة من القيادات المدنية/ العسكرية، والذين كانوا همزة الوصل بين الضباط المحليين ورؤسائهم.

ونتيجة ارتباطات حركة/ جيش تحرير السودان بإثيوبيا، فقد كانت متشككة، فى البداية، فى الوكالات الغربية والمسيحية، ولكن بعد انهيار "الدرج" فى عام ١٩٨٩، كانت الحركة بحاجة إلى ممولين ورعاة جدد، وبالتالى فقد غيرت من مواقفها السابقة. لذا، فقد أصبحت جمعية المساعدات الشعبية النرويجية حليفا وثيقا. وقد وافقت حكومة الصادق المهدى على تأسيس "عملية شريان الحياة للسودان"، والتى استقطبت غالبية المنظمات الدولية غير الحكومية، وأسهمت – إلى حد ما – فى ملء الفراغ الناجم عن انهيار "الدرج". وبالفعل، كانت "عملية شريان الحياة للسودان" ضرورية للغاية كى يستمر الجيش الشعبى لتحرير السودان على قيد الحياة، حين لم يكن لدى ذلك الجيش القدرة على تعبئة أفراده لأغراض التنقيب عن المعادن واستخراجها أو التحكم فيها، لكون "المعادن" مصدرا للتمويل، كما حدث بالفعل من قبل جماعات ثورية أخرى. وبدورها، فقد احتاجت "عملية شريان الحياة للسودان" محاورين محليين، الأمر الذى كان محركا للحركة الشعبية لتحرير السودان نحو إقامة "مجلس كنائس السودان الجديد" للعمل مع الوكالات الدولية. وبذا، فقد تشكل مجتمع مدنى جنوب سودانى، إلا أن أغلب تمويل ذلك المجتمع

المدنى كان من قبل الغرب، كذلك فقد كان مدينا بالفضل إلى الوكالات الغربية، فضلا عن كونه ذا توجه خدمي، وهو الأمر الذى ظل على حاله حين انتهت عملية السلام.

إن المرجعيات والزعامات التقليدية في جنوب السودان كانت مسئولة، على امتداد التاريخ، عن الإبقاء على علاقات سلمية فيما بين الإثنيات المختلفة، فضلا عن تنظيم آليات الدفاع عن النفس، والتحكيم فى المنازعات التى قد تنشأ، وذلك بموجب شرعية تلك الزعامات وإدراكها للأعراف والممارسات التقليدية، فضلا عن قيامها بتوزيع المنح الغذائية. وبينما تنبنى سلطات شيوخ القبائل وكبرائها على القبول الشعبى - وذلك على المستوى المحلى - فقد كانت شرعية حركة/ جيش تحرير السودان تنبنى على قوة السلاح، ومن ثم كانت العلاقة فيما بين السلطات والمرجعيات التقليدية، وبين الحركة تتسم بالتصادمية، فى أغلب الأحيان. فقد اتبعت حركة/ جيش تحرير السودان، خلال سنى عمرها الأولى، نهجا ماركسيا لينينيا بدائيا حيث كان ينظر إلى شيوخ القبائل، بموجبه، على أنهم طبقة إقطاعية تناصب الآخرين العداء، ومن ثم وجوب تهميشها سياسياً أو تصفيتها بالكامل. كذلك، فقد كان شيوخ القبائل هؤلاء ينظر إليهم على أنهم منافسون للسلطة والشرعية فى المناطق الريفية، ومن ثم تم إحلالهم بإدارات عسكرية لم تكن تفتقر إلى الكفاءة فحسب، ولكنها عمدت إلى إقصاء الأهالى واستبعادهم. كذلك، فقد تم تجنيد شيوخ قبائل آخرين إجباريا فى صفوف الجيش حيث منحوا رتبا دنيا بغرض إذلالهم والحط من قدرهم. أما الإدارات المحلية فكانت تدار، كما جرى العرف، من قبل ضباط "الدينكا"، الأمر الذى كان له أثر مضاعف فى استثارة المشاعر المعادية للدينكا. كذلك، فلم تعمد حركة/ جيش تحرير السودان إلى إقامة علاقات جيدة مع عناصر المجتمع المدنى إلا عقب الإطاحة "بالدرج" الإثيوبية ... تلك العلاقات التى

شملت شيوخ القبائل أيضا. إلا أنه، وقتذاك، كان قد تم إقصاء الكثير من أولئك الشيوخ وعزلهم، حيث أقاموا في مخيمات "للمرحلين" في شمال البلاد، كما قاموا بإرساء علاقات مع عناصر الحكومة السودانية. هذا، وقد قدر حزب المؤتمر الوطني قيمة إقصاء شيوخ القبائل، إذ لم يقتصر الأمر على منح عناصر الحزب رواتب وميزات أخرى، بل كان سببا في تزايد أعدادهم على نحو كبير. أما حركة/ جيش تحرير السودان فقد نظرت إلى شيوخ القبائل هؤلاء على أنهم طابور خامس.

خلاصة

إن حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان على ما بينهما من أيديولوجية على النقيض تماما من الأخرى، وعلى التباين الكبير فيما بين منهاج عمل كل منهما، إلا أنهما لم يعدما عددا من الملامح المشتركة: فكلاهما شديد التشبث بقضيته، وكلاهما يزدري أولئك الذين لا يشاركونه رؤاه، بل ويزدري كل منهما عملية صنع القرار الديمقراطي عامة، فضلا عن اشتراكهما في الاهتمام المنصب فقط على الظفر بمقاليد الهيمنة في البلاد، واشتراكهما في عدم التردد مطلقا في اعتماد العنف وسيلة لتحقيق مآربهما. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن كلا الطرفين كانت تهيمن على إدارتيهما زعامات كاريزماتية شديدة الذكاء والألمعية ... زعامات تم لفظها تماما في نهاية المطاف من قبل كل طرف. فقد أفل نجم الترابي عقب محاولته القيام بما يمكن اعتباره انقلابا ضد حكومته، ونتيجة ذلك تم عزله بواسطة عمر البشير. بيد أن الستار لم يسدل تماما على الترابي، بل ظل يمثل تهديدا لحكومة حزب المؤتمر الوطني، وتنغيصا لأجوائها.

إن المدى الذي كان الترابي مستعدا لبلوغه في تحديه لرفاقه القدامى قد تم تجليته في "مذكرة التفاهم" فيما يخص المبادئ والاتجاهات، تلك المذكرة التي تم التوصل إليها بين حزبه، حزب المؤتمر الوطني، والحركة الشعبية لتحرير السودان،

وذلك فى الحادى والعشرين من شباط/ فبراير ٢٠٠١، فى جنيف بسويسرا. وقد ولّد هذا الاتفاق مزيجا من الغضب والخوف فى صفوف رفاق الترابى القدامى، وسرعان ما تم اعتقاله. هذا، ولقد خشت الحكومة، على الدوام، من التحالفات بين المعارضة الشمالية وحركة/ جيش تحرير السودان، فبمجرد شل الحكومة لحركة "التحالف الوطنى الديمقراطى"، لم تكن راغبة فى أن تشهد تحالفا يكون حزب المؤتمر الشعبى طرفا فيه، ارتكانا إلى الأوفياء للحزب والذين يفترض وجودهم، وذلك فى مجال الخدمات الأمنية والارتباطات بحركة العدل والمساواة، ومقرها دارفور. بل الأكثر من ذلك، قيام الترابى بتوضيح أنه من الممكن التوصل إلى اتفاق مع جون قرنق وذلك عن طريق الإسلاميين المخلصين. لقد كان هذا هو التهديد الحقيقى لحزب المؤتمر الوطنى، ولعله مثل حافزا - كما ذهب حزب المؤتمر الشعبى - للحزب الحاكم للتوصل إلى اتفاق مع الحركة الشعبية لتحرير السودان عقيب ذلك. أما قرنق، فقد كان يبحث، على الدوام، عن سبل لتفرقة صفوف الشماليين، وقد عمد - فى هذا الاتجاه - إلى الجانب الأضعف فى النظام. هذا، وقد اتضح أن المبادرة من قبل حركة/ جيش تحرير السودان قد جاءت من جانب قرنق بمفرده حين قام مؤلف الكتاب بسؤال سالفاكير عن هذا الشأن بعد أربعة أسابيع، وذلك فى مقره فى ياى بالاستوائية. لقد صرح سالفاكير بأنه لم ير الاتفاق مطلقا، وطلب إلى مؤلف الكتاب أن يمده بنسخة منه كان الأخير قد حصل عليها من خلال الإنترنت. وفى النهاية، لم يسفر الاتفاق عن أمر ذى بال، بالرغم من استمرار حزب المؤتمر الشعبى، وحركة/ جيش تحرير السودان فى إجراء مقابلات فيما بينهما. أما الترابى، فقد كان يدعو، باستمرار، إلى انتفاضة شعبية ضد النظام الذى أوجده بنفسه. وبالتواتر ذاته الذى كان الترابى يدعو به، كان يتم إيداعه فى المعتقل أو يتم إخضاعه للإقامة الجبرية.

كذلك، فقد ووجه قرنق بمعارضات ضمن صفوف الحركة التى أوجدها بنفسه، فقبل أقل من عام من مصرعه، كان قرنق أقرب ما يكون إلى رجل قد أطاح به رفاقه. ولقد استهل المشهد حين تواترت الشائعات، فى تشرين الثانى/ نوفمبر ٢٠٠٤، باعتزام قرنق القبض على نائبه سالفاكير وإقصائه. ولم تمر سوى أيام قلائل حتى تنامت تلك الشائعات إلى مسامع جميع قيادات حركة/ جيش تحرير السودان، بينما تجمع كبار قادة الجيش الشعبى للتحرير حول سالفاكير، الذى يشاركونه محل الميلاد فى "واراب" بولاية بحر الغزال، وذلك بغرض حمايته، علما بأن مقر سالفاكير هو ياى بالاستوائية. وأعقب ذلك مأزق لم يحل إلا بعد قيام رياك مشار بجولات دبلوماسية مكوكية أفضت إلى موافقة سالفاكير وقرنق على عقد اجتماع فورى لجميع الأعضاء البارزين بالحركة، وذلك فى رمبيك. وعلى مدار ثلاثة أيام استثنائية ما بين التاسع والعشرين من تشرين الثانى/ نوفمبر ٢٠٠٤، والأول من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، صوتت القيادة بالإيجاب للتعبير عن ضعف ثقتها فى قرنق. أما تفاصيل ما دار بالاجتماع فمعروفة حيث تم تسريب محضر وقائعه على الفور إلى صحيفة "الرأى العام" الموالية للحكومة، وتم نشره عقيب ذلك على الإنترنت بالكامل. ولم يكن قرنق الوحيد الذى تمت مهاجمته لفظيا خلال ذلك الاجتماع (فعلى سبيل المثال، قام جيمس وانى إيقا باتهام دينق ألور بتحويل بعض الأرصدة من نيجيريا)، بيد أن محور الغضب كان موجها ضد قرنق، بل لقد كال أصدقاؤه الخلص المؤتمنون على أسراره الاتهامات لشخصه.

إن قائمة الاتهامات التى وجهت لقرنق وكثير من قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان لتطول وتمتد. من ادعاءات بفساد متفشٍ من قبل قرنق وتلك القيادات إلى غياب لمبدأى الشفافية والمحاسبية، ومن ضعف التماسك فى هيكل زعامة الحركة إلى غياب بنية إصدار الأوامر وتفويض السلطات، ومن الفشل فى

خلق نظام سياسى للحكم المستقبلى فى جنوب السودان إلى غياب حكم القانون والتمثيل الإقليمى المتكافئ. أما آرثر أكوين، وزير مالية حكومة الجنوب، والذى سرعان ما سيتهم بسرقة ٦٠ مليون دولار أمريكى من أرصدة حكومة جنوب السودان ... فقد صرح بأنه لم يكن لديه أموال للتصرف فيها لأن الرئيس كان هو مسئول التمويل، و"أن زعامة قرنق زعامة سيئة لا يمكن تهذيب خللها". وفيما يخص الجنوبيين، فقد كانوا هم والبلاد بأسرها فى حالة صدمة. فوفقا لأحد المراسلين: "إن الرسالة الواضحة الموجهة إلى قرنق هى أن جنوب السودان لن يكون بإمكانه تحمل حكمه الاستبدادى، كما لن يتحمل زعامة منبنية على نمط شخصية مراوغة تحيط نفسها بهالة، وكأنها معصومة لا تقهر".

إلا أن ذلك المراسل كان مخطئاً: فلم يخب نجم قرنق، على الأرجح لأن رفقاءه كانوا شديدى الاعتماد عليه (إلى الحد الذى جعل سالفاكير يقول إن قرنق يحمل الحركة الشعبية لتحرير السودان داخل حافظة أوراقه)، لذا لم يتوافق هؤلاء الرفاق على بديل ما، وخشى الجميع حدوث انشقاقات عشية "اتفاق السلام الشامل". وبذا، فقد وافق قرنق على تشكيل ثلاث لجان برئاسة رياك مشار، وسالفاكير، وجيمس وانى إيقا للخروج بحزمة من الإصلاحات فى دوائر الإدارة والحكم والشأن العسكرى. وقد تم تسويغ تلك المبادرات والسماح بها نظرا للحاجة إلى تفعيل مؤسسات تكون مسئولة، والحد من اتخاذ قرارات تعسفية كما كان يفعل قرنق. بيد أنه وبمجرد انتهاء اجتماع رمبيك، تعمد قرنق إلى تبنى المحسوبية فى انتقاء أعداد غير متكافئة من الدينكا لحضور دورات تدريبية عن الإدارة العليا فى جنوب إفريقيا، وكذا فى انتقاء استشاريى الدولة. أما سالفاكير، فقد تم إحلاله كرئيس للأركان بأوياى دينق أجاك، كما منح رتبة "فريق" ليتقاعد من الجيش، فضلا عن أنه كان قد منح منصب نائب رئيس جمهورية جنوب السودان. كذلك، فقد عمد قرنق

إلى تعطيل "مجلس القيادة الوطنى" وإلغائه. أما منتقدو "رمبيك" فلم يفعلوا شيئا ألبتة لكبح جماحه، على الأرجح خوفا منهم من أن تؤدى ممارساتهم إلى إعاقة بل والقضاء على احتمالات إجراء اتفاق مع الشمال، ومن ثم فإنه يمكن أن نتوقع بأنه فى حالة ما كان قرنق قد استمر على قيد الحياة، فلن يكون الأمر سوى انتظار المواجهة القادمة، أو الثورة الآتية ... أو حتى (مصرعه).

لقد كان قرنق رجلا أعطى الانطباع بأن بإمكانه أن يفى بأكثر مما عاهد أو عهد إليه به، عما كانت عليه الحال فى الواقع، إذ عجز حتى عن القضاء على المتناقضات داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان، ونتيجة لذلك، فقد رحل عن المنظمة، وجنوب السودان مرتهن إلى إرادة المجتمع الدولى ومعتمد عليها. بيد أنه حين لقى مصرعه، رفعه حتى أعداؤه فى حركة/ جيش تحرير السودان إلى مصاف "البطل الإفريقى"، وصرحوا بأعلى الصوت أن رؤيته لن تموت أبدا. ولكن واقع الحال قد أثبت أن دعوة قرنق للديمقراطية قد شوهت للغاية قبل مصرعه، وأن توقه إلى "سودان حداثى موحد" سوف يموت مع حلول كانون الثانى/ يناير ٢٠١١؛ موعد الاستفتاء. إذا، فالشىء الوحيد الذى كتب له الاستمرار كان إرث الرجل من العسكرة والسلطوية وضعف الحكم.

الفصل الثانى

نهج معيب لعملية إحلال السلام

إن الإطاحة بجعفر نميرى واستيلاء حكومة عسكرية انتقالية على مقاليد السلطة، ثم انتخاب حكومة حزب الأمة ... قد جعل الأجواء ملائمة لجهود عملية إحلال السلام، بيد أن أكثر المساعى الواعدة لتحقيق السلام وإرساء دعائمه كان اتفاق كل من الحزب الاتحادى الديمقراطى والحركة الشعبية لتحرير السودان، والذى تم إجهاضه حين أطاحت الجبهة الإسلامية القومية بحكومة الصادق المهدى.

ونظراً لالتزام الجبهة بجعل الحرب ضد الجيش الشعبى لتحرير السودان جهادا إسلاميا، فإن جهود إحلال السلام من قبل الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر، وإبراهيم بابانقيدا - الرئيس النيجيرى الأسبق، ورئيس منظمة الوحدة الإفريقية آنذاك - قد باءت بالفشل. بيد أن إخفاقهما فضلا عن التهديد المتنامى للحرب السودانية للأمن الإقليمى قد أدوا إلى تبنى الهيئة الحكومية للتنمية "الإيقاد" دوراً رائداً فى عملية إحلال السلام.

وبالرغم من عدم وجود دلالات كافية للجزم بأن جهود عملية السلام من قبل "الإيقاد" كانت تسترشد، على نحو بين، بالأدبيات التنظيرية المذكورة آنفاً، إلا أن تلك الجهود كانت، فى الواقع، تتبع تلك الأدبيات. فنظرا لكون "صانعو السلام" قد جوبهوا بالحرب، فلم يعط هؤلاء أية دلائل على تفكيرهم فى التقدم باقتراح تعديلات



هيكلية لسلام إيجابى"، وليس "لسلام سلبى" لا يتجاوز إيقاف الصراع. كذلك فنظرا لمواجهتهم لشركاء سلام "متحفظين" يملؤهم الحرص على حماية مصالحهم الضيقة، توافق صانعو السلام فيما بينهم، وأيدوا نهجا فوقيا أعاق انخراط عناصر المجتمع المدنى والأحزاب الأخرى، فضلا عن أنهم قد اعتبروا أن الممارسة برمتها عملية ذات طابع عسكرى قد استلزم إحاطتها بسياج من السرية. كذلك، ففى مواجهة مع "التمييز المصطنع" ما بين الديمقراطية والسلام، انحاز صانعو السلام بشدة إلى جانب "السلام"، إلا أنهم لم يظفروا بأى منهما. واستجابة لمخاوف حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان، قاموا بالاعتراض على وجود جماعات التمرد من دارفور وشرق السودان، وكذا التحالف الوطنى الديمقراطى على طاولة المفاوضات، ومن ثم التأكيد على أن اتفاقهم للسلام الشامل كان ادعاء أجوف. بل

لعل التضليل الأكبر كان زعمهم بأن جهودهم كانت مكرسة لخلق "سودان موحد"، فى حين كان معظم المفاوضين على هذا الجانب من طاولة المفاوضات أو ذاك من الانفصاليين !!

جهود إحلال السلام "ما قبل الإيقاد"

كان جعفر نميرى يؤمن بأن بإمكانه الجمع بين نقيضين من خلال إنهاء الحرب الأهلية الأولى بالسودان والتبشير بحرب أهلية ثانية عن طريق تسفيه اتفاق أديس أبابا، ومن ثم سعيه إلى حتفه السياسى بصلفه. أما "المجلس العسكرى الانتقالى" الوشيك، فقد ناشد متمردى الجنوب بالتحاور مع الحكومة للعمل على حسم شكاياتهم سلميا، بيد أنه لم يكن مستعدا لقبول حركة/ جيش تحرير السودان كحزب قومى، أو قبول مطالب الحركة بإعادة هيكلة البلاد، وتجميد الشريعة الإسلامية، وإلغاء اتفاقيات الدفاع المشترك مع البلدان العربية، وعقد مؤتمر دستورى. ونتيجة لذلك، انهارت تلك الجهود المبكرة لإحلال السلام. وتجدر ملاحظة نقطتين فى هذا الصدد: الأولى، سيتضح خلال المحاولات اللاحقة والمتعاقبة لحسم النزاع أن "الشريعة الإسلامية" قضية أزلية معقدة. والثانية، أن قضية "حق تقرير المصير" للجنوبيين، وهى قضية بالغة الأهمية فيما يخص حسم النزاع نهائيا، لم يرد ذكرها من قبل أى من الفريقين فى حينه.

أما المحاولة الداخلية التالية لإحلال السلام فتمثلت فى اجتماع بين "جبهة الخلاص الوطنى" من جهة، وحركة/ جيش تحرير السودان من جهة أخرى، وذلك فى أذار/ مارس ١٩٨٦ فى كوكادام بإثيوبيا، حيث تم التوصل إلى اتفاق حول جميع مطالب الحركة ... إلا أن رفض الحزب الاتحادى الديمقراطى والجبهة الإسلامية القومية للمشاركة فى المناقشات قد حجم من شأن الاتفاق. وفى تموز/

يوليو ١٩٨٦، وبعد إجراء الانتخابات، جرت مقابلة بين رئيس حزب الأمة، ورئيس الوزراء حينذاك الصادق المهدى، وبين زعيم حركة/ جيش تحرير السودان، جون قرنق، حيث وافق المهدى على توصيات إعلان كوكادام ومقرراته. وانتهت المقابلة بملمح من أمل منشود ... إلا أن ذلك الأمل لم يكن ليرى النور مطلقاً.

أما عثمان الميرغنى، رئيس الحزب الاتحادى الديمقراطى، فقد أدلى دلوه فى جهود إحلال السلام، حيث وقع فى السادس عشر من تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٨٨ اتفاقا مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، بيد أن ائتلاف حزب الأمة والجبهة الإسلامية القومية، القائم وقتذاك، رفض قبول الاتفاق. إلا أنه، ونتيجة الخسائر فى أرض المعركة، والروح المعنوية المنخفضة للقوات المسلحة السودانية، والمخرج الذى اقترحه اتفاق الحزب الاتحادى الديمقراطى مع حركة/ جيش تحرير السودان ... قام اللواء/ فتحى أحمد على - القائد العام للقوات المسلحة فى العشرين من شباط/ فبراير ١٩٨٩ بتوجيه إنذار للصادق المهدى، قام بتوقيعه ١٥٠ من كبار القادة لمطالبته بتشكيل حكومة ائتلاف وطنى (حيث قصد منها أن يتم تضمين الحزب الاتحادى الديمقراطى بها)، وكذا مطالبته بقبول اتفاق الحزب الاتحادى الديمقراطى مع حركة/ جيش تحرير السودان، أو القيام بتوفير الإمدادات والأسلحة اللازمة لتحقيق النصر فى الحرب، وإيقاف تدهور الاقتصاد الوطنى. وقد أدى ذلك إلى انقلاب الثلاثين من حزيران/ يونيو ١٩٨٩، والذى قادته الجبهة الإسلامية القومية ... ذلك الانقلاب الذى يعد الطور الأكثر عنفا ضمن أطوار الحرب الدائرة آنذاك.

وفى أجواء غير ملائمة كتلك، قامت حركة/ جيش تحرير السودان بعقد جولتى مباحثات مع الحكومة الجديدة، الأولى فى آب/ أغسطس ١٩٨٩ فى أديس أبابا، والثانية فى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩ فى نيروبى، وكلاهما بحضور الرئيس

الأمريكى الأسبق جيمى كارتر، إلا أنهما سرعان ما انهارا. ولا غرو، فقد أمسكت الجبهة الإسلامية القومية بزمام السلطة لتوقف عمليات إحلال السلام، وسرعان ما شرعت فى تخصيص موارد بشرية ومادية متزايدة للحرب. أما الجيش الشعبى لتحرير السودان فقد تلقى ضربتين موجعتين فى عام ١٩٩١: فقدانه لحليفه الرئيسى "الدرج" الإثيوبية، وتمرد قيادات حركة/ جيش التحرير.

واستشعاراً بالخوف من قرب انهيار حركة/ جيش تحرير السودان، قام إبراهيم بابانقيدا، الرئيس النيجيرى الأسبق والأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية آنذاك، بعقد جولة مباحثات للسلام فى أبوجا (آيار/ مايو - حزيران/ يونيو ١٩٩٢). ونظرا لضعف حركة التمرد الممثلة من قبل "الفصائل" بقيادة كل من رياك مشار وجون قرنق، قامت الجبهة الإسلامية القومية، بثقتها المتزايدة بالنفس، باقتراح وجوب أن ينبنى الدستور على تعاليم الشريعة الإسلامية، مع إعفاء جنوب البلاد من تطبيق الحدود كآلية عقابية. أما فصيلا التمرد، فقد ألح كلاهما على ضرورة سيادة نظام ديمقراطى علمانى، وكذا على حق الجنوب فى إجراء استفتاء حول تقرير مصيره. وكانت تلك هى المرة الأولى التى قامت فيها حركة/ جيش التحرير باقتراح حق تقرير المصير، بيد أنه ليس واضحا ما إذا كان ذلك بسبب قدرة قرنق على تبنى ذلك الاقتراح والمصادقة على فحواه بعد أن أضحى غير مدين بالفضل لهايلا مريام ... أم أن مفاوضى الحركة قد أبدوا مبادرتهم الذاتية. إلا أن المباحثات قد انهارت بسبب رفض الخرطوم لاقتراحات المتمردين بشأن وجوب سيادة العلمانية ووجوب إجراء الاستفتاء.

وبعد مضى عام على ذلك، دعا بابانقيدا إلى جولة مباحثات ثانية فى أبوجا، حيث كانت حركة/ جيش تحرير السودان، ساعتها، أكثر ضعفا مما كانت عليه آنفا. وبتبنيها موقفاً مماثلاً لذلك المتخذ فى جولة المباحثات الأولى، قامت الخرطوم

باقتراح تقاسم السلطة والتنمية المتوازنة، كما قامت برفض انفصال الجنوب، واقترحت دستورا لا يشير إلى الإسلام كدين رسمى للدولة، مع إعفاء الجنوب من شروط بعينها مما تمليه الشريعة الإسلامية. إلا أن حركة/ جيش تحرير السودان لم تقبل النهج الفيدرالى للخرطوم، ونادت بنظام حكم كونفدرالى، و"بسودان جديد علمانى ديمقراطى". كذلك، فقد ذهبت الحركة إلى أنه إذا لم تستجب الحكومة السودانية للمطالب المقترحة، فإنه يحق، ساعتها، للجنوب والمناطق المهمشة (جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق)، بالإضافة إلى أبيى ... أن تكون لها كلمتها بالتصويت إما للكونفدرالية أو للانفصال. إن القضايا الشائكة الخاصة بانفصال الجنوب، وكذا الخاصة بالدين وبحق تقرير المصير قد أدت، ثانية، إلى انهيار المفاوضات. ذلك كله كان مشهد الأحداث عشية محاولة "الإيقاد" الأولى لحسم النزاع فى السودان.

مبادرة "الإيقاد" الأولى للسلام فى السودان

إن فشل الجهود النيجيرية فى إحلال السلام قد فتح الباب أمام الإقليم لقبول التحدى، ولكن يجب أولا أن يتم إرساء آلية ملائمة. ولقد جاءت قوة الدفع المطلوبة من خارج الإقليم. فإنشاء "الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية"، التى سبقت "الإيقاد"، قد جاء نتيجة ضغوط من قبل وكالات الغوث والمانحين الدوليين، فى حين اتبع اضطلاعها اللاحق بمسئوليات تتعلق بقضايا الأمن والسلام تفكيرا جديدا بشأن دور "الإقليمية" Regionalism، والتعاون الإقليمى فى حماية الاستقرار الدولى. وفى السابع من أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، أطلقت "الإيقاد" مبادرتها للسلام، وذلك فى قمة أديس أبابا، وأنشأت لجنة للسلام مكونة من رؤساء كل من إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وكينيا، وتم اختيار دانيال آراب موى، الرئيس الكينى حينذاك، رئيسا للجنة. هذا، وقد أسندت عملية الوساطة إلى لجنة دائمة

مكونة من وزراء خارجية الدول المذكورة آنفا، وكانت رئاسة اللجنة لكينيا. وبالإضافة إلى ذلك، تم تكوين "أصدقاء الإيقاد" من قبل البلدان الأوروبية الرائدة حيث تم التعهد بمعاونة "الإيقاد"، ودعم دورها فى حفظ السلام.

ووفقاً لذلك، اقترح الرئيس السودانى، عمر البشير، اضطلاع "الإيقاد" بعملية إحلال السلام. ومن ضمن أسباب قيام البشير بذلك الاقتراح، الرغبة فى استغلال مبادرة الأمم المتحدة والإفادة منها، والخوف من أن تقوم القوات العسكرية الأمريكية الموجودة فى الصومال – فى ظل غياب عملية سلام ناجعة – بالانتشار فى السودان، فضلا عن توقع تعاطف جماعات التمرد الإثيوبية والإريترية التى ساندتها حكومته فيما مضى. أما حزب المؤتمر الوطنى فقد اعتبر حركة/ جيش تحرير السودان وكيلا عن الرئيس الإثيوبى هايلا مريام، والرئيس الأوغندى يورى موسيفينى، بيد أنه وعقب الإطاحة بنظام إثيوبيا العسكرى، كان الحزب يأمل فى أن تسود علاقات أفضل مع الحكومات الجديدة التى ستمسك بزمام السلطة. وبالفعل، فقد أيدت الحكومة الإثيوبية الجديدة علاقات حسن الجوار، وأشرفت على عملية طرد حركة/ جيش تحرير السودان من أراضيها كجانب من تعهداتها. بيد أن البشير، فى حالة ما إذا كان خلص إلى أن زعيمى إثيوبيا وإريتريا سيكونان متعاطفين مع الخرطوم، فسرعان ما كانت ستخيب آماله.

ذهب حزب المؤتمر الوطنى إلى أن أوغندا تقف مناصرة لحركة/ جيش تحرير السودان، على حين كان بإمكان جيبوتى، بصفتها عضوا فى جامعة الدول العربية ومنظمة العالم الإسلامى، دعم الخرطوم، إلا أنها لم تكن عضوا فى لجنة النزاعات. وبذا أضحت كينيا المرشح الإقليمى الأبرز للاضطلاع بتلك المهمة. فوفقا لتحليل أحد مبحوثى حزب المؤتمر الوطنى، لم تكن كينيا ضالعة إلا بالكاد فى إمداد حركة/ جيش التحرير بأسلحة وعتاد، فضلا عن أن علاقاتها بزعامات التمرد كانت

محدودة للغاية. كذلك، فقد كانت كينيا، على الجانب السلبى، الأكثر عرضة للنفوذ الغربى، وبخاصة البريطانى والأمريكى، ومن وجهة نظر الحكومة السودانية، فإن المسئولين بها لا توجد لديهم دراية كافية عن الصراع فى السودان بالمقارنة بنظرائهم الإثيوبيين والإريتريين. ووفقا لأحد مسئولى حزب المؤتمر الوطنى، فبالرغم من أن "الإيقاد" لم تكن المنتدى الأمثل، بل كان ينظر إليها بصفتها "منبرا سياسيا"، إلا أنها كانت الجماعة الوحيدة القادرة على إقناع حركة/ جيش التحرير بقبول السلام. كذلك، لم يكن حزب المؤتمر الوطنى ليرفض "مبادرة إفريقية"، وكان من المفترض أن تمنح "الإيقاد" بعضا من حماية ضد "اللاعب رقم (١)" ... الولايات المتحدة الأمريكية.

وسرعان ما سيتضح أن دول "الإيقاد" كانت تتقاسم اهتماما جمعيا بإخماد نيران الحرب الأهلية السودانية. وباعتلاء أسياسى أفورقى سدة الرئاسة فى إريتريا، عام ١٩٩١، وحلول ملس زيناوى رئيسا للوزراء فى إثيوبيا فى العام ذاته، أضحى لدى "الإيقاد" زعيمان نشيطان على استعداد للاضطلاع بتلك المهمة. كذلك، فقد شكلت "لجنة دائمة للسلام" فى السودان برئاسة "كالونزو موسيوكا" - وزير خارجية كينيا آنذاك. وفى آذار/ مارس ١٩٩٤، تم تدشين مفاوضات السلام رسميا، فى العاصمة الكينية نيروبى. وقد قامت "الإيقاد" نتيجة لجهود سيوم مسفن - وزير خارجية إثيوبيا حينذاك - باقتراح "إعلان مبادئ" أكد على حق الجنوب فى تقرير مصيره، إلا أنه جعل ذلك مشروطا بفشل الجبهة الإسلامية القومية فى إرساء دعائم الديمقراطية والعلمانية. كذلك، فقد اشترط "إعلان المبادئ" ضرورة استجابة السودان لحاجة مواطنيه، على اختلافهم وتنوعهم، للعدالة الاجتماعية والسياسية. وبالرغم من انطوائه ضمنيا على وجود جماعات أخرى، بالإضافة إلى الجنوب، تعانى قمعا واضطهادا، فقد عكس "إعلان المبادئ" القدرة على المساومة من قبل كل

من "التيار الرئيسى للحركة الشعبية لتحرير السودان"، و"الحركة الشعبية المتحدة لتحرير السودان"، خلال جولة المفاوضات الثانية فى أبوجا. أما الخرطوم فقد أصيبت بصدمة: كيف استقام لزعيمى فصيلين، ساعدتهما فى الوصول إلى السلطة، - جبهة التحرير الشعبية لإريتريا والجبهة الشعبية لتحرير تيغرى - التقدم إلى الحكومة بمقترح منفر كهذا. هذا، وقد وافق متمردو الجنوب من "التيار الرئيسى للحركة الشعبية لتحرير السودان"، و"الحركة الشعبية المتحدة لتحرير السودان" على "إعلان المبادئ"، بيد أنه، وفى أعقاب لغط كبير فى أروقة الحكومة، تم رفض الإعلان مما أفضى إلى مأزق استمر أربعة أعوام.

وكردة فعل لهذا الإخفاق، قامت الحكومة السودانية، وحركة/ جيش تحرير السودان بتوجيه طاقاتهما نحو الاقتتال فى معارك سياسية وحربية، والاستعداد لما سيكون، لا محالة، مواجهة أخرى على طاولة المفاوضات. وقد أقامت حركة/ جيش التحرير علاقتها مع "التحالف الوطنى الديمقراطى"، وهو تشكيل غير مترابط لقو ى معارضة "الشمال"، ومقره أسمرا، كوسيلة لمزيد من الضغط على الحكومة، وخلخلة موقف "الشماليين"، وكسب قبول الأحزاب التى يزعم أنها تمثل غالبية الشعب السودانى. وقد تمثل التعبير السياسى عن ذلك فى إعلان أسمرا فى حزيران/ يونيو ١٩٩٥، والذى تضمن قبول حق تقرير المصير للجنوب ولمناطق أخرى متنازع عليها، وكذا تضمنه فصل السياسة عن الدين. إلا أن حق تقرير المصير للجنوب، والمصادق عليه من جانب إعلان أسمرا قد نشأ عن "إعلان مبادئ" الإيقاد. لذا، فقد أعطى إعلان أسمرا الأولوية لتشكيل حكومة ديمقراطية وإزالة جميع آثار الجبهة الإسلامية القومية، وكذا التوافق على دستور جديد للبلاد على أن يتم فى أعقابه التصويت على حق تقرير المصير للجنوب. وقد كانت جميع الأطراف، بمن فيها الحركة الشعبية لتحرير السودان، ملتزمة بمعاضدة الوحدة.

أما "التحالف الوطنى الديمقراطى" فقد حظى بدعم دولى كبير، وبخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية والتى اعتبرته وسيلة لإضعاف شوكة الجبهة الإسلامية القومية، وذلك كحد أدنى، ووسيلة للإطاحة بالحكومة، كغاية قصوى. وفى ردة فعل إزاء ما وقر بأنه تهديد "إسلاموى" لسيادتها، صعدت كل من إثيوبيا وإريتريا وأوغندا من دعمها العسكرى لحركة/ جيش تحرير السودان. وبنهايات عام ١٩٩٥ كانت قواتها المسلحة تتوغل عميقا داخل أراضى السودان. وفى أعقاب المحاولة الفاشلة لاغتيال حسنى مبارك، الرئيس المصرى آنذاك، على أيدى من ذهب الاعتقاد بأنهم عملاء للجبهة الإسلامية القومية، وذلك فى حزيران/ يونيو ١٩٩٥ بأديس أبابا ... شرعت الولايات المتحدة فى دعم دول المواجهة تلك، حيث أمدتها بـ ٢٠ مليون دولار أمريكى لحماية نفسها من الخطر السودانى. وقد بلغت تلك السياسة أوجها حين أقدمت الولايات المتحدة على قصف مصنع "الشفاء" فى الخرطوم فى آب/ أغسطس ١٩٩٨، وكذا عند لقاء مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية الأمريكية وقتذاك، بقيادات "التحالف الوطنى الديمقراطى"، و"حركة/ جيش تحرير السودان"، وذلك فى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨ فى العاصمة الأوغندية كمبالا، حيث أوضحت جليا رغبة الولايات المتحدة فى تغيير نظام الحكم بالسودان. هذا، وقد أثبتت الأيام أن "التحالف الوطنى الديمقراطى" ما هو إلا "نمر من ورق" كمثل الخشب المسندة، إلا أن ذلك لم يكن واضحا حتى أواخر تسعينيات القرن العشرين. ونظرا للدعم الكبير من دول الإقليم، فضلا عن المؤشرات التى أوضحت استعداد إدارة "بيل كلينتون" منح دعم متزايد للتحالف الوطنى الديمقراطى، وحركة/ جيش تحرير السودان، صار لدى الجبهة الإسلامية القومية مسوغات كثيرة للتوجس والارتياب،

وفى تلك الأثناء، واصلت الحكومة السودانية استراتيجية "السلام من الداخل"،

والتى أدت إلى توقيع اتفاق الخرطوم للسلام عام ١٩٩٧ مع كل من "حركة استقلال جنوب السودان" بقيادة رياك مشار، وحفنة من جماعات التحرر الصغيرة، وكذلك إلى توقيع "اتفاق فاشودة" مع لام أكول عن الحركة الشعبية المتحدة لتحرير السودان. إن هذين الاتفاقين قد عملا، حتما، على تأكيد حق تقرير المصير للجنوب، وهو المبدأ الذى تضمنته المادة ١١٣ من دستور ١٩٩٨، وبالرغم من أن اتفاق الخرطوم للسلام قد مثل أنموذجا لاتفاق السلام الشامل، إلا أنه لم يحظ بشرعية إقليمية أو دولية، الأمر الذى نبه الحكومة إلى أن أمثال تلك الجهود لن تكون فاعلة على الإطلاق. وقد أدى الاستنتاج السابق، بالتوازى مع ضعف نظام الحكم نتيجة الانقسامات الحادثة بشأن إقصاء الترابى، إلى عودة الجبهة الإسلامية القومية إلى طاولة مفاوضات "الإيقاد" فى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧ . وفى أيار/ مايو ١٩٩٨ وافقت الجبهة على إعلان المبادئ كأساس للتفاوض. إلا أنه وباندلاع الحرب الإثيوبية/ الإريترية فى الشهر ذاته، وهنت عزيمة الوسطاء وتراجع حافز الجبهة لقبول ممارسة منبنية على "إعلان المبادئ"، وطفقت مبادرة سلام "الإيقاد" فى التداعى.

ووفقاً لتلك المعطيات، قام "منتدى شركاء الإيقاد"، ومؤسسات المجتمع المدنى بإقناع دول "الإيقاد" بالموافقة على إنشاء سكرتارية دائمة وتعيين مبعوث خاص. وبالإضافة إلى ذلك، يممت "الإيقاد" وجهها شطر الدعم المالى والسياسى الغربى، وضمان ألا تتم مصادقة المجتمع الدولى على أية عمليات سلام أخرى. هذا، وقد تم تجديد انتداب ١٩٩١ فى تموز/ يوليو ١٩٩٩ بدعم من أطراف النزاع، وتم تأسيس سكرتارية مقرها نيروبى للاضطلاع بآليات الوساطة. كذلك، فقد تقرر أن يتم تعيين مبعوث خاص يتم تحديده بواسطة الرئيس الكينى، وأن يعين أعضاء كل لجنة فرعية لأوغندا وإثيوبيا وإريتريا مبعوثا متفرغا لفعاليات عملية السلام، بالرغم من أن

سفراءهم فى كينيا يعملون كمبعوثين سلام. وقد تم تعيين السفير دانيال امبويا، وهو دبلوماسى مخضرم، مبعوثا خاصا حيث شرع فى إنشاء السكرتارية وإدارة أعمال الوساطة. إلا أنه، وبالرغم من ذلك النظام المنقح، فإن محادثات تموز/ يوليو ١٩٩٩ فى نيروبى لم تحقق أى تطور جوهرى، مثلها فى ذلك مثل جولتى محادثات لاحقة أجريتا عام ٢٠٠٠ .

وكردة فعل إزاء الضعف البادى لعملية "الإيقاد"، تم تدشين عدد من المساعى الهادفة إلى إحلال السلام. وكانت أشهر تلك المساعى ... "المبادرة الليبية المصرية المشتركة"، والتى توجست من غياب المعارضة الشمالية، والهيمنة الإفريقية على عملية السلام، وعدم وجود دور رسمى لمصر بما لها من اهتمام كبير بالجار الجنوبى. كذلك، فقد عكست المبادرة معارضة كل من ليبيا ومصر لحق الجنوب فى تقرير مصيره، فقد كان ينظر إليه على أنه تهديد لمصر، باعتبارها دولة المصب، وتهديد لحصتها من مياه النيل. وقد وافق كل من الخرطوم وحركة/ جيش تحرير السودان على مبادئ المبادرة، إلا أن حركة التحرير أوضحت رغبتها فى أن تتم مراجعة وثيقة المبادرة كى تتضمن حق تقرير المصير للجنوب، واعتماد النهج العلمانى، فضلا عن تعاون المبادرة مع عملية سلام "الإيقاد"، وبعبارة أخرى، قامت الحركة برفض الوثيقة. هذا، وقد ذوت المبادرة الليبية المصرية المشتركة، إلا أنها قد مثلت برهانا ساطعا على مخاوف المصريين من حق تقرير المصير لجنوب السودان، وكذا غياب قوى المعارضة الشمالية عن طاولة المفاوضات.

أما نيجيريا، وبدافع من الخوف من الانهيار الوشيك لعملية سلام "الإيقاد"، فقد عمدت ثانية إلى محاولة إحلال السلام فى ربوع السودان. ولم تؤت تلك المحاولة ثمارها، بيد أنها قد دفعت إلى صدارة المشهد بقضايا من صميم النزاع القائم – الدين، والعرق، والتباينات الإقليمية ... الأمر الذى كان له أصداء واسعة فيما وراء

الحدود السودانية. كذلك، فقد كانت بؤرة تلك الجهود، وعلى خلاف جهود "الإيقاد"، تتمحور حول عملية أكثر شمولا انطوت على استقطاب القوى السياسية البارزة فى شمال البلاد وجنوبها. أما الملمح الآخر من ملامح ضعف عملية سلام "الإيقاد" فكان يعزى إلى التوترات فيما بين بلدان الإقليم، وقد بلغت تلك التوترات ذروتها عند اندلاع الحرب الإثيوبية/ الإريترية عام ١٩٩٨ .

مبادرة "الإيقاد" الثانية للسلام

أيار/ مايو ٢٠٠٢ - كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٥

عمد مؤيدو "قرنق" الأمريكيون إلى إعادة صياغة صورته من شيوعى متحالف مع "الدرج" الإثيوبية والمعسكر الاشتراكى الشرقى إلى بطل أسطورى لحركة تحرير إفريقية، وكان ذلك بداية تغيير المفاهيم الأمريكية بشأن الحرب الأهلية السودانية. وقد بدا ذلك جليا، ففى تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٩٧ وقع "بيل كلينتون"، الرئيس الأمريكى آنذاك، أمرا تنفيذيا بفرض عقوبات اقتصادية وتجارية شاملة ضد السودان، ثم أتبعها فى التاسع والعشرين من تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٩٩ بإعطاء أوامره للولايات المتحدة بإمداد الجيش الشعبى لتحرير السودان بالغذاء مباشرة، وإن تعارض ذلك مع قوانين سابقة حظرت تمويل المتحاربين فى الصراعات. وقد أعد هذا التدبير بواسطة مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية الأمريكية حينذاك، ومساعدتها سوزان رايس بدعم من شخصيات شهيرة كالنائب دونالد باين، وروجر وينتر من لجنة شئون اللاجئين، والبارونة كارولين كوكس من منظمة التضامن المسيحى الدولية. إلا أن هذا الإجراء قد عورض بشدة من قبل كثيرين، من أمثال الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر، والذى كان يسعى للوساطة بين البشير ويورى موسيفينى، وكان معروفا عنه موقفه المعارض

لسياسات بيل كلينتون، ومن بعده رايس، في السودان. كذلك، فقد وردت معارضة أخرى في افتتاحية النيويورك تايمز خلصت إلى "أن إحدى مآسي الحرب السودانية تكمن في قيام الجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة جون قرنق بحجب التعاطف عن قضيتهم. وبالرغم من زعم عناصر ذلك الجيش بأنهم "مسيحيون" يقاومون أسلمة المجتمع، فإنهم يتصرفون كجيش غاز ديدنه القتل والنهب والاغتصاب". (النيويورك تايمز ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩).

إن قيام الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش (الابن) بتعيين مبعوث خاص للسلام هو السيناتور/ جون دانفورث، قبل خمسة أيام من اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ قد مثل اهتماما أمريكيا متناميا بعملية السلام المتداعية في السودان، ومن ثم التخوف من أن تصبح في عداد الدول الفاشلة . كذلك، فمن الضغوط الأخرى التي أثقلت كاهل السودان تصنيفه كواحد من سبعة بلدان مدرجة في قوائم الخارجية الأمريكية كرعاة للإرهاب. إن الاهتمام بالسودان من قبل عدد من الكيانات البارزة - كتلة النواب السود بالكونجرس الأمريكي، واليمينيون المسيحيون، والليبراليون، وناشطو حقوق الإنسان، والمنظمات الخيرية الأمريكية، واللوبي النفطي (المنزعج جراء عدم السماح له بولوج السوق النفطية السودانية الواعدة نظرا للعقوبات المفروضة من قبل الولايات المتحدة) ... ذلك الاهتمام قد تضافر مع التخوفات المتنامية من مغبات الإرهاب الدولي في أعقاب هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠١١ ليفضي إلى مطالب بتدخل أمريكي متزايد في السودان.

إلا أن مسئولي الحكومة السودانية قد أنكروا المزاعم القائلة إن الضغوط الأمريكية كانت حاسمة في ورودهم إلى طاولة المفاوضات، وتقديم تنازلات بعينها. كذلك فقد أشاروا إلى أن البشير كان واضحا في "أن الدولة قد أجبرت أن تقاتل،

فى حين لم تكن تريد ذلك"، وأن "قرارا استراتيجيا" كان قد اتخذ لتبنى خيار السلام. وبالتأكيد، فعشية المحاولة الأخيرة "للإيقاد" لإحلال السلام، كان الوضع الأمنى للدولة فى تقدم إذ بدت متحكمة فى آبار النفط، كما كانت قادرة على استغلال الإيرادات غير المتوقعة لشراء عتاد عسكرى دائم التطور. وبدلاً عن ذلك، وحتى مع نهاية الحرب الإثيوبية/ الإريترية، استمرت أديس أبابا فى علاقاتها التعاونية مع النظام السودانى. أما داخليا، فبالرغم من كون الصراع الحادث فى نظام الحكم نتيجة لإقصاء الترابى وأتباعه صدمة قاسية، إلا أنه وبحلول عام ٢٠٠٢، تم تجاوز تلك الصدمة. وبالرغم من ذلك، فإن تقدير الحكومة للموقف تمثل فى أنه حتى ولو كان الجيش الشعبى لتحرير السودان قد منى بالهزيمة، إلا أنه ستظل هناك مشكلة كبيرة فى الجنوب يجب مجابهتها، وبالرغم من كون التهديد الموجه من قبل الإقليم قد تضاءلت حدته، إلا أنه من الممكن أن يعاد إحياؤه.

ولم يكن هذا الطرح من دون أسس تدعمه، إلا أنه لا يوضح لماذا عارضت الجبهة الإسلامية القومية جهود إحلال السلام من قبل حكومة الصادق المهدى، ولماذا رفضت تنفيذ شروط اتفاق الخرطوم للسلام. ويبدو أن الجبهة كانت تخشى أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بزيادة دعمها للجيش الشعبى لتحرير السودان وجماعات مسلحة أخرى. ويساعد هذا فى تفسير الهجر السريع للسياسة "الإسلاموية" التوسعية للجبهة فى الإقليم، واستعدادها لتسليم أسامة بن لادن إلى الولايات المتحدة، والتعاون مع الأمريكيين فى مجال الاستخبارات. إلا أن ولوج عملية السلام والمشاركة فيها، وبخاصة عملية قامت بقصر المشاركة على الجبهة الإسلامية القومية وحركة/ جيش تحرير السودان، وعمدت إلى توصيف الصراع فى السودان وفقاً لمصطلحات شمالية/ جنوبية ... كان مغريا، لأنه سيحط من قدر التحالف ما بين حركة/ جيش تحرير السودان وحلفائها الشماليين، وسيجعل بقاء

الاتفاق مرتهنا بالموقعين عليه، ومن ثم ضخ دماء جديدة فى النظام الخائض غمار الحرب. أما التقدم بالدعم والتشجيع فكان رسالة بعث بها جورج بوش (الابن)، الرئيس الأمريكى الوشيك، مفادها أنه وعلى العكس من تركيز الرئاسة الأمريكية تحت زعامة كلينتون على قضية تغيير نظام الحكم، فإن إدارة بوش ستسعى إلى إشراك نظام الحكم على نحو فاعل.

إن نقطة البدء فيما يخص انخراط الولايات المتحدة المتصاعد فى عملية إحلال السلام كانت التقرير الذى أعده السيناتور/ دانفورث ... ذلك التقرير الذى اقترح حزمة من تدابير بناء الثقة، من بينها هدنة فى جبال النوبة، وكذا المناطق والأوقات التى تتسم بالهدوء حيث يمكن بموجبها إعطاء أمصال ولقاحات، وكذا توفير خدمات إنسانية خيرية، بالإضافة إلى لجنة تكون مهمتها إعداد تقارير بشأن قضية "العبودية" أو الاسترقاق، والعمل على إنهاء الهجوم على الأهداف المدنية، وإنشاء منظمة للتأكد من أن المزاعم والادعاءات بشأن أحداث وممارسات بعينها من قبل كل من الجماعتين المسلحتين ... يجرى التحقيق بشأنها بجيدة. وفى تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢، تمت الموافقة على "قانون سلام السودان"، والذى دعا إلى مزيد من العقوبات إذا تم اكتشاف أن السودان لا يشارك بإخلاص فى مفاوضات السلام. وما إذا كانت تلك التدابير قد عملت على زيادة الثقة المتبادلة فيما بين الحكومة وحركة/ جيش تحرير السودان يظل محل شك، لكنها تشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت على استعداد لاستخدام القوة لتحقيق مآربها. أما دانفورث فلم يشر مطلقا إلى الحاجة للتحول الديمقراطى كجزء من عملية السلام. كذلك فمن اللافت أنه وبالرغم من مناشدة جهات عدة للولايات المتحدة أن تصوغ مبادرة السلام الخاصة بها، فإن الإدارة الأمريكية قد أوضحت أنها دعمت الجهود الإقليمية بقيادة "الإيقاد"، مُبينة أنها لن تقود عملية سلام منفصلة.

لذا، فقد كانت إعادة إحياء عملية السلام فى طورها النهائى استجابة لاهتمام أمريكى متنام بالصراع فى السودان، ودعمها لجهود "الإيقاد" فى حسم ذلك الصراع. أما "الإيقاد"، فقد قامت بإحلال الجنرال لازارو سومبيو محل السفير دانيال امبيو كمبعوث خاص، فى حين اكتسبت سكرتارية بعثة "الإيقاد" فى السودان صبغة قانونية شرعية بمقتضى القانون الكينى، والذى منح أعضاء البعثة صفة دبلوماسية، كما منح سومبيو صفة مزدوجة كمبعوث خاص، وكسفير كينيا للسلام. كذلك، فمما عمل على تدعيم مكانة الجنرال سومبيو علاقته بالرئيس الكينى دانيال آراب موى، حيث عمل إلى جواره لأكثر من عقد كامل. لقد أدى الانخراط المتزايد لأولئك المسئولين فى عملية السلام إلى تعزيز الحس المتنامى لامتلاك الحكومة الكينية مقدرات تلك العملية، بيد أنه أدى – فى الوقت ذاته – إلى إضعاف الروابط مع سكرتارية "الإيقاد". وفيما ضعفت الرابطة بالإيقاد، تدعمت العلاقة بين كل من نيروبى وواشنطن.

وعقب هجمات الحادى عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، قامت الولايات المتحدة الأمريكية، على نحو متزايد، بمطالبة كينيا بالاضطلاع بدور رئيسى فى الحرب على الإرهاب نتيجة للموقع الاستراتيجى المميز للأغلبية المسلمة بها والتى تحيا على الشاطئ الذى يقابل الخليج غير المستقر. وقد أدى القصف الإرهابى للسفارة الأمريكية فى نيروبى فى آب/ أغسطس ١٩٩٨ إلى زيادة ربط كينيا بالولايات المتحدة وسياساتها فى الإقليم، وعليه فقد أضحت متلقيا كبيرا للدعم الأمنى. وإلى جانب القواعد البريطانية التى كانت فيها لوقت طويل، منحت كينيا بعض الأراضى للقوات العسكرية الأمريكية فى شمال شرقى البلاد، وأصبحت مومباسا مركزاً رئيسياً للسفن الحربية الغربية التى كانت تذرع الخليج، وكذلك فقد توطد التعاون الاستخباراتى فيما بين البلدين. ونظراً لقيام الولايات المتحدة بتحديد الرابط فيما

بين الأمن القومي وعملية السلام السودانية، فقد تأكد الأمريكيون أن كينيا قد باتت مهيأة للاضطلاع بدور هام، وأن المفاوضات ستتم تحت قيادة الجنرال سومبيو الذى تلقى تعليمه فى الولايات المتحدة، وكان رئيسا للمخابرات الكينية، وقائدا للجيش، فضلا عن إقامته لعلاقات مع قيادات حركة/ جيش تحرير السودان خلال قيامها بالانسحاب من قواعدها بإثيوبيا عام ١٩٩١ .

فى أيار/ مايو ٢٠٠٢، بدأت الجولة الأولى التى ستظهر الأيام أنها كانت الطور الأخير فى عملية السلام السودانية، فى "كارين"، إحدى ضواحى العاصمة الكينية نيروبى. هذا، وقد كان الفريق المفاوض التابع لحزب المؤتمر الوطنى تحت قيادة "إدريس محمد" – وزير دولة برئاسة الجمهورية، فيما كان الفريق المفاوض التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة "إيليا مالوك الينج"، ابن عم جون قرنق. وكان الاهتمام منصبا على التوصل إلى قبول لاتفاق إطارى، إلا أن اجتماعات "كارين" قد انقضت ولم تحرز إلا تقدما محدودا.

أما الجولة التالية، فقد بدأت فى السابع عشر من حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ ببلدة مشاكوس بكينيا، حيث كان الوفد الحكومي ما يزال تحت قيادة "إدريس محمد"، أما الفريق المفاوض التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان فقد كان بقيادة موال أخر لقرنق هو نيال دينق نيال. وفى محاولة لتحفيز سير المفاوضات، قام الجنرال سومبيو وأعضاء الوساطة بإعداد مسودة نص تفاوضى من جانب واحد، إلا أن هذا النص لم يتضمن حق جنوب السودان فى تقرير مصيره. ولم تكن الحركة الشعبية هى الطرف الوحيد الذى استشاط غضبا، بل لقد انسحب المبعوث الأمريكى من المفاوضات محبطا كسيفا، رغم أن السيناتور دانفورث قد اعتبر أن حق تقرير المصير لم يكن لترضى به الجبهة الإسلامية القومية على الإطلاق. وفى أعقاب تلك النكسة، عمد سومبيو إلى ترتيبات كى تعبر الأطراف بمقتضاها عن

غضبها من خلال مجموعة من الجلسات وورش العمل لمناقشة قضايا كالهوية الإفريقية، والاسترقاق، وحق تقرير المصير. هذا، وقد اعتبر الوسطاء تلك الممارسة نافعة، إلا أن الأمريكيين قد اعتبروها مضيعة للوقت إذ لم ينجم عنها العودة إلى المفاوضات الأصلية.

وفى الخرطوم، كان الحزب الحاكم ينشط لمواجهة ذلك الأمر. وقد أخبر وزير جنوبى فى الحكومة السودانية مؤلف الكتاب بأنه قد حذر فى اجتماع وزارى من أنه إذا لم توافق الحكومة على مبدأ حق تقرير المصير للجنوبيين فى مشاكوس، فإنها، بذلك، ستقوم بإلقاء ظلال من الشك حول مدى التزامها باتفاق الخرطوم للسلام، وسيعمل ذلك على تشجيع الالتحاق بصفوف الجيش الشعبى لتحرير السودان. كذلك فقد أخبر الوزير ذاته ووزير آخر مؤلف الكتاب بأنهما قد ناشدا الفريق المفاوض التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان بألا يعارض رغبة حزب المؤتمر الوطنى فى تطبيق الشريعة، إذ سيؤدى ذلك إلى تشجيع الجنوبيين على التصويت لصالح الانفصال. وقد ذكر الوزيران أن اتفاق الخرطوم للسلام قد أقر مبدأ تطبيق الشريعة، وبالمقابل فقد شدد على الالتزام بحق تقرير المصير للجنوب. هذا، ويفهم من كلامهما أنه ووفقا لأوامر قرنق، فإن الفريق المفاوض التابع للحركة الشعبية للتحرير سيوافق على حق تقرير المصير للجنوب، على أن يتم ذلك بموجب استفتاء يقتصر الاختيار فيه على المفاضلة بين الوحدة أو الفيدرالية أو الكونفدرالية، ولا يكون مبدأ الانفصال متضمنا فى الاختيارات. وفى الوقت ذاته، أخبر آخرون دانفورث والأمريكيين بأنه لن يكون ثمة اتفاق سلام دونما التزام بحق تقرير المصير. وللتدليل على ذلك، نظم عدد من المسئولين الجنوبيين بالحكومة السودانية تظاهرة فى مشاكوس دعت إلى حق الجنوب فى تقرير مصيره.

وفى النهاية، توصلت الأطراف إلى اتفاق بشأن ما سيعرف لاحقاً ببروتوكول

مشاكوس، والذى تم التوقيع عليه بواسطة سالفاكير ممثلا عن حركة/ جيش تحرير السودان، والدكتور غازى صلاح الدين ممثلا عن حزب المؤتمر الوطنى، وبحضور الرئيس الكينى دانيال آراب موى، وذلك فى قصر الرئاسة فى العشرين من تموز/ يوليو ٢٠٠٢ . ومن الملاحظ أن بروتوكول مشاكوس قد اشتمل على حق الجنوب فى تقرير مصيره اشتمالا وافيا. وقد كانت ردة فعل الأمريكيين الأولى هى رفض البروتوكول على الفور استنادا إلى عدم استشارة الجنرال سومبيو لهم أولا فى هذا الشأن. ولعل الأمر شبه المؤكد أنهم قد أحيط بهم إذ فوجئوا بالاتفاق حول حق تقرير المصير، علماً بأن معرفتهم بالوضع التفاوضى للحركة الشعبية لتحرير السودان كانت مستقاة من لقاءاتهم مع جون قرنق، والذى كان يعارض ذلك الالتزام الصريح. كذلك، فقد فوجئ قرنق ذاته بتمسك سالفاكير بالانفصال كممثل للحركة. ووفقا لأحد القريبين من قرنق آنذاك، فقد كان قرنق "شديد الاهتياج". وما من شك فى النزعة الانفصالية التى قد انطوى عليها تفكير سالفاكير حينذاك ولاحقا، إلا أن "النائب الوفى" كان قد أخذ المبادرة بالفعل حيث لقى استحسانا كبيرا من قبل الجيش الشعبى للتحرير، والذى كان، على الدوام، منظمة انفصالية رغما عن خطابات قرنق البلاغية الرنانة. ولا ريب فى أن ذلك الفعل المحورى قد كان نقطة البداية لتوتر العلاقات فيما بين قرنق وسالفاكير ... ذلك التوتر الذى كاد يفضى إلى انهيار حركة/ جيش تحرير السودان فى غضون سنوات قلائل لاحقة.

وسرعان ما قدر قرنق أن ليس بوسعه الكثير ليفعله إزاء اتفاق تم التوقيع عليه بالفعل، وأنه إذا ما أقدم على توبيخ سالفاكير على الملأ فسوف يثبت جليا أن زمام الأمر قد أفلت من قبضته، وسيضعه ذلك فى صدام مع الحركة الشعبية التى صادقت، وبقوة، على بروتوكول مشاكوس، إلا أن قرنق قد قام، من فوره، بإقصاء سالفاكير وإحلال نيال دينق نيال محله، أما قضية الالتزام بحق تقرير مصير

الجنوب بمقتضى استفتاء يجرى فلم يتم مناقشتها مجددا. وفى أعقاب تشاورات وافية مع قرنق، وبعد "جس النبض" سياسيا، صادقت الولايات المتحدة الأمريكية على بروتوكول مشاكوس، بل وامتدحته. أما الدكتور غازى صلاح الدين فقد تم انتقاده بشدة من قبل حزب المؤتمر الوطنى لقيامه بالتوقيع على وثيقة البروتوكول، كذلك فقد تم إقصاؤه عن المفاوضات. أما التحالف الوطنى الديمقراطى فقد أصابته الصدمة، هو الآخر، جراء التزام بروتوكول مشاكوس بمبدأ حق الجنوب فى تقرير مصيره، والذى فاق ما ورد من قبل فى إعلان أسمرا، وكان على النقيض تماما من التوكيدات التى أعطاها قرنق للتحالف.

وفى حين أكد كل من البيان الرسمى للجنة الوزارية الفرعية للإيقاد فى السودان (١٩ - ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٩٩)، والبيان الرسمى المشترك للجولة الأولى من مهمة اللجنة السياسية (٢٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٢) ... على التزامهما بإعلان المبادئ، فإن بروتوكول مشاكوس، والذى أتاح الإطار، لا يشبهه إلا تشابها ظاهريا وسطحيا. وقد ذهب الجنرال سومبيو إلى وصف إعلان المبادئ بأنه "تحليل متكامل الأركان". كذلك فقد ذكر أنه قام بترجمة الإعلان فى نص واحد ثم سلط الضوء على قضيتين رئيسيتين هما: حق تقرير المصير، وفصل السياسة (الدولة) عن الدين. وبعبارة أخرى، فقد كانت النية "أن يكون بروتوكول مشاكوس "تبسيطا"، بيد أنه - فى الواقع- قد أغفل أركانا رئيسية من "إعلان المبادئ". وبالرغم من أنه لم يتجاوز الورقة الواحدة، فقد صادق "إعلان المبادئ" على حق الجنوب فى تقرير مصيره، ولكنه قد صمم، فى الوقت نفسه، لتبديد مخاوف الرئيس عمر البشير، وللتناغم مع رؤية قرنق بشأن "السودان الجديد"، والتى أكدت على الحاجة الماسة للقضاء على التباينات الصارخة داخل السودان، حيث لم تعمد إلى اختزال المشكلة فى بعد شمالى/ جنوبى. وبالفعل، فقد اشترط إعلان المبادئ أنه:

واعترافاً بأن السودان بلد متعدد الثقافات والأعراق والإثنيات والأديان واللغات، وتأكيدا لعدم استخدام الدين كعامل للفرقة، اتفق على ما يلى:

- الأديان والأعراف والمعتقدات مصدر للقوة الروحية والإلهام للشعب السوداني.

- تضمن حرية المعتقد والعبادة والضمير لأتباع كل الأديان والمعتقدات والأعراف، ولا يجوز التمييز ضد أى شخص على هذه الأسس.

- تولى جميع المناصب، بما فيها رئاسة الدولة والخدمة العامة، والتمتع بجميع الحقوق والواجبات يتم على أساس المواطنة وليس على أساس الدين أو المعتقدات أو الأعراف.

- يمكن أن تجرى وتنظم كل الأمور الشخصية والعائلية، ومن ضمنها الزواج والطلاق والإرث والتنصيب والولاء، وفق القوانين الشخصية (بما فيها الشريعة والقوانين الدينية الأخرى أو العادات أو الأعراف) الخاصة بأولئك الذين يهمهم الأمر.

- حرية العبادة والتجمع من أجل أداء الممارسات الدينية أو الممارسات الخاصة بالمعتقدات الأخرى وتأسيس وحماية الأماكن التى تقوم لأداء هذه الشعائر.

- خلق إطار للحكم يقوم على الاقتسام العادل للسلطة والثروة وضمان صيانة حقوق الإنسان.

- إيجاد حل شامل يعالج التدهور الاقتصادى والاجتماعى للسودان، ويرسى العدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والتى تخدم الحقوق الأساسية، الإنسانية والسياسية، لكل شعب السودان.

وبينما نادى إعلان المبادئ بفصل الدولة (السياسة) عن الدين، فإن بروتوكول مشاكوس قد صادق فقط على ذلك المبدأ فى الجنوب. ونتيجة لذلك، فإن البروتوكول قد أهمل الرؤية العامة لمشكلات السودان ككل وانحصر اهتمامه فى تلبية الرغبات الآنية للأطراف المشاركة. كذلك، فبينما جعل إعلان المبادئ حق الجنوب فى تقرير مصيره مشروطا بفشل الحكومة فى إرساء الديمقراطية والعلمانية، والتوزيع العادل للموارد، فإن بروتوكول مشاكوس قد نص على منح الجنوب الحق فى تقرير مصيره بعد فترة انتقالية بغض النظر عن أية تغيرات قد تطرأ على الدولة المركزية. لذا، فبالرغم من إيمان "الإيقاد" بأن إعلان المبادئ قد شكل الأساس لمسيرة السلام السودانية، فإن الرؤية السائدة، حينذاك، آمنت بكون بروتوكول مشاكوس اختراقا بما يناقض التوكيد المذكور آنفا من قبل الجنرال سومبيو بأن البروتوكول هو روح سياسة إعلان المبادئ ولبها. وفى الواقع، فقد أبحر بروتوكول مشاكوس فى بحار سياسية متباينة. وقد خلص مبعوث تابع للحركة الشعبية لتحرير السودان، كان ضالعا فى المفاوضات، إلى أنه لا يوجد أى "رابط حقيقى" بين إعلان المبادئ من جهة، وبروتوكول مشاكوس من جهة أخرى. كذلك فقد قام أحد مفاوضى حزب المؤتمر الوطنى بإخبار المؤلف بأن "بروتوكول مشاكوس كان مختلفا تماما عن إعلان المبادئ"، بالرغم من أن ذلك التقييم لم يكن يتبناه الكافة. وبالإضافة إلى ذلك، وإدراكا بأن الجزء الأكبر من الفترة الأخيرة من عملية سلام "الإيقاد" قد تمت فى ظلال المآسى الإنسانية فى دارفور، والتى أبانت جليا أنه لا يمكن اختزال مشاكل السودان وفقا لرؤية شمالية/ جنوبية، بل وفقا لصراع إسلامى/ مسيحى، فإن التحليل الذى انبنى فوقه إعلان المبادئ ليبدو أكثر إقناعا من اختزالية بروتوكول مشاكوس. حتى أنه، وفى تلك الأثناء، كان البروتوكول أشبه ما يكون بخارطة طريق لانفصال جنوب السودان، وليس الاتفاق الشامل الذى ادعاه مؤيدوه.

وعلى أية حال، فإن إذعان الحكومة وتسليمها بحق الجنوب فى تقرير مصيره كان قد تم قبوله فى عدد من المنتديات، فيما ذكرت زعامات حركة/ جيش تحرير السودان، فى حينه، أنهم لم يكونوا يتوقعون أن يرفع حزب المؤتمر الوطنى لواء قضية حق تقرير المصير. والذى بدا أنه الحقيقة أن حركة/ جيش تحرير السودان كانت قد فقدت الثقة فى حزب المؤتمر الوطنى، ولذا فقد كانت بحاجة إلى وعد آخر بحق تقرير المصير، على أن يكون بمرأى ومسمع من المجتمع الدولى، هذه المرة. كذلك فلم تكن حركة/ جيش تحرير السودان راغبة فى الاعتراف بأى من اتفاقى الخرطوم وفاشودة للسلام. (فى حين خلص أحد مفاوضي الحركة إلى أنهما قد مهدا الأساس "لاتفاق السلام الشامل"، فيما قام مفاوض آخر بإخبار المؤلف بأن تلك الاتفاقات لم تكن إلا مستندات تم التوقيع عليها، وقصد بها أن يتم وأدها فى مهدها)، كذلك لم تكن الحركة راغبة فى الاعتراف بدستور ١٩٩٨، ورغبت فى ادعاء الحق فى الحصول على ذلك الاعتراف. وفى تلك الأثناء، سعى حزب المؤتمر الوطنى إلى تصوير حق تقرير المصير على أنه "حل وسط" جيد، وأن بمقدور قرنق، الملتزم بخيار الوحدة، أن يستقطب كلاً من حركة/ جيش تحرير السودان، وكذا الجنوبيين ليتبنوا رؤيته. ووفقا لما قيل، فإن "الحل الوسط" الذى انطوى عليه بروتوكول مشاكوس كان يبدو أقل شأنا عما كان مخططا أن يبدو عليه.

وخلال المفاوضات، كانت هناك قضية أخرى قد ولدت إشكالية كبيرة داخل صفوف المعسكر "الجنوبى"، ألا وهى وضع كل من أبيى، وجبال النوبة، وجنوب النيل الأزرق. أما قرنق، فقد أصر على الضغط لتضمين تلك المناطق فى البروتوكول. إن حقيقة كون بعض زملاء قرنق المقربين فى حركة/ جيش تحرير السودان ينتمون إلى أبيى، كما كانت الحال فيما يخص ابن السودان الشهير، فرانسيس دينق، وهو موال لقرنق ... قد جعل من الصعب ترك تلك المناطق غير

متضمنة فى المفاوضات. بيد أن الكثير من الجنوبيين كانوا قد آمنوا أنه كان يتوجب على زعماء أبيى والذين قرروا ضمها إلى الشمال المبادرة بحسم الأمر، أما المناطق الأخرى فقد كانت، دستوريا، جزءا من الشمال، ولذا فإن تضمين المناطق الثلاث فى عملية السلام سيتم الاعتراض عليه من قبل حزب المؤتمر الوطنى، بما سوف يؤدى إلى تعقيد المفاوضات بلا داع. وبإزاء المعارضة القوية، توجب على قرنق أن تلين قناته، ولم يكن ثمة ذكر لتلك المناطق فى بروتوكول مشاكوس.

إلا أنه قد نتج عن ذلك أن واجه زعماء حركة/ جيش تحرير السودان المنتمون إلى تلك المناطق شبه انتفاضات من أتباعهم. وقد طالب كل من مالك عقار اير من جنوب النيل الأزرق، وعبد العزيز آدم الحلو من جبال النوبة أن يتم اعتبار المناطق المهمشة جزءا من الجنوب، وأن تمنح الحق فى تقرير المصير. وبالفعل، فقد عمت موجات من الاستنكار وعدم الرضا صفوف عناصر الحركة الشعبية لتحرير السودان فى أعقاب بروتوكول "جنوب النيل الأزرق وجنوب كردفان"، وبخاصة ضمن مؤيدى جبال النوبة، إلى الحد الذى كادت معه الحركة أن ينفصم عراها، ونهض ذلك دليلا آخر على السبب فى إقصاء قرنق لسالفاكير عن رئاسة الفريق المفاوض التابع للحركة.

وبعيداً عن قضية حق الجنوب فى تقرير مصيره، فمن المرجح أن كان الشرط الأساسى فى بروتوكول مشاكوس هو التزام كلا الطرفين بأن يجعلا خيار "الوحدة" يبدو جذابا، وهو شرط قصد به أنه يتعين على الجنوبيين الاقتناع بأنه سوف يتم الحفاظ على هويتهم الحضارية وحقوقهم على امتداد ربوع السودان، وأنهم سوف يعاملون كمواطنين أكفاء مقدرين . إلا أن الحركة الشعبية لتحرير السودان كانت تؤمن بأن ذلك الشرط إنما ينطبق على حزب المؤتمر الوطنى فحسب، وعلى أية حال، لم يصدق أحد فى الفريق المفاوض التابع للحركة أن الحكومة ستفى بذلك الالتزام

الذى تعهدت به. ونتيجة لذلك، فقد تم النظر إلى ذلك الشرط على أنه ورقة "خروج من السودان"، إذ ظلت زعامة الحركة مؤمنة، وحتى موعد الاستفتاء، بأن حزب المؤتمر الوطنى لن يرسى الشروط الديمقراطية التى يمكنها جعل خيار "الوحدة" جاذبا للجنوبيين. وقد أشار أحد مفاوضى الحركة السابقين للمؤلف بأن "الوحدة تعد خطرا يتهدد بقاء حزب المؤتمر الوطنى" لأن أى نظام ديمقراطى حقيقى سيعنى تقويض الحركة. كما أشار إلى أنه حتى قبل بدء عملية سلام الإيقاد، فإن أعضاء الحزب الحاكم قد سعوا لانفصال مبكر للجنوب، وذلك لتأكيد سيطرتهم المستدامة على القلب الإسلامى فى شمال البلاد.

بيد أن التناقضات لم تقتصر على المعسكر الحكومى. إذ بينما كان قادة الجيش الشعبى وجنوده ملتزمين رسميا بتحقيق "سودان جديد موحد"، فقد كان حافزهم هو الرغبة فى تحقيق استقلال الجنوب بانفصاله، وهو الأمر الذى أفسد المفاوضات وعمل على تعقيد عملية السلام. وقد ذكر أحد مبحوثى حزب المؤتمر الوطنى أن "لدى قرنق تصوره الخاص عن الوحدة، وهو التصور الذى يتعارض مع تصور الشعب السودانى".

إلا أن ديباجة بروتوكول مشاكوس قد أشارت إلى أن "الطرفين (حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية/ الجيش الشعبى لتحرير السودان) يرغبان فى تسوية النزاع فى السودان بأسلوب عادل ومستدام عن طريق معالجة الأسباب الجذرية للنزاع". (بروتوكول مشاكوس ٢٠٠٢ - الديباجة). أما المبدأ الأول للبروتوكول فقد نص، بدوره، على "أن وحدة السودان، التى تقوم على أساس الإرادة الحرة لشعبه والحكم الديمقراطى، والمساءلة، والمساواة، والاحترام والعدالة لجميع مواطنى السودان، ستظل هى الأولوية بالنسبة للطرفين، وأنه من الممكن رد مظالم شعب جنوب السودان وتلبية طموحاته ضمن هذا الإطار (بروتوكول

مشاكوس ٢٠٠٢: ١ - ١)، وهناك العديد من إحالات مماثلة وردت فى اتفاق السلام الشامل، تشير بجلاء إلى الالتزام بخيار الوحدة وأن كلا الطرفين يتشاركان فى ذلك الالتزام. إلا أنه من الجلى أن العديد من أعضاء الفريق المفاوض التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان كانوا "انفصاليين"، بمن فيهم سالفاكير والذى وقع وثيقة البروتوكول ممثلا عن الحركة.

إن تأييد انفصال الجنوب لم يقتصر على الحركة الشعبية لتحرير السودان. إذ يتضح ذلك من عدم رغبة حزب المؤتمر الوطنى السماح لجماعات تمرد أخرى بالمشاركة فى المفاوضات، إذ يؤدى ذلك إلى صبغ تلك المفاوضات بطابع أكثر اتساعا يمتد ليشمل السودان بأسره. ويصر الحزب على أن تفهم المفاوضات فقط على اعتبارها شأنا شماليا/ جنوبيا، وهى أيديولوجية تعلى، على الدوام، الالتزام بالإسلام والولاء له فوق وحدة السودان. وكما سنرى لاحقا، فإنها تظهر تأييد الحزب الفاتر لحملة "الوحدة" خلال الاستفتاء. كذلك، فمن العسير أن يصدق المرء أن الوسطاء والسفير/ المبعوثين، والولايات المتحدة وحلفاءها لم يكونوا يعلمون، أو لم يشكوا فى، ما اكتنف الالتزام "بالوحدة" من نفاق وتزلف. إن الأمر كان أشبه بوجود جهد جماعى لتضليل الشعب السودانى والمجتمع الدولى عن حقيقة الاتفاق الذى تم التوصل إليه.

إن بروتوكول مشاكوس صريح فى التزامه بالتحول الديمقراطى فى السودان، على الرغم من وجود عوامل وجيهة للتشكك فى نزاهة ذلك الالتزام. هذا، وقد بدا أن الوسطاء والمتحاربين يؤمنون بأن شرعية اتفاق السلام ترتكن إلى التزام بالتحول الديمقراطى. والبروتوكول حافل بالإشارات إلى "الحكم الديمقراطى، والمساءلة، والمساواة، والاحترام، والعدالة لجميع مواطنى السودان" (بروتوكول مشاكوس ٢٠٠٢: ١- ١)، حيث يؤكد على أن "شعب

جنوب السودان له الحق فى رقابة وحكم شئون إقليمه والمشاركة بصورة عادلة فى الحكومة القومية (بروتوكول مشاكوس ٢٠٠٢: ١- ٢)، وينص على حق السودان فى "إقامة نظام ديمقراطى للحكم يأخذ فى الحسبان التنوع الثقافى والعرقى والدينى والجنسى واللغة، والمساواة بين الجنسين لدى شعب السودان" (بروتوكول مشاكوس ٢٠٠٢: ١- ٦).

لذا، فقد كان من الصارخ قيام أحد مفاوضى حزب المؤتمر الوطنى بإخبار المؤلف بأنه "لايوجد إيمان بالديمقراطية لدى أى من الطرفين". كذلك، فقد ذهب مفاوض جنوبى من الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى أن "جميع البروتوكولات يتم التوقيع عليها عن سوء نية وخبث طوية"، حيث شاركه ذلك الرأى كثير من رفاقه. كذلك، فقد أدرك العديد من مفاوضى الحركة الشعبية بأنه لن يسمح مطلقا بأن يتولى مسيحى جنوبى منصب رئيس الدولة رغما عن الوعود بإمكانية ذلك، بما فى ذلك استحالة تولى جون قرنق ذلك المنصب لو كان قد بقى على قيد الحياة. ولم يكن طرفا المفاوضات مؤمنين بما كانا يقومان به وسرعان ما اتضح لاحقا أن خللا كبيرا فى بروتوكول مشاكوس يكمن فى الفجوة بين العبارات الديمقراطية الفضفاضة، وبين الطرائق التى تصبغ تلك العبارات بلغة منضبطة محددة. وكما كان هناك انفصال بين الرؤية الشاملة الرحبة لإعلان المبادئ، وبين بروتوكول مشاكوس والذى تم إعداده لتلبية مطالب الأحزاب الحاكمة فى شمال البلاد وجنوبها، كانت هناك فجوة أخرى بين المزاعم الديمقراطية لبروتوكول مشاكوس، وبين البعد الميكيافيلى (المنفعى البراجماتى) للبروتوكولات التى تلته، وبين النهج غير الديمقراطى الذى تم تبنيه واعتماده.

من سيادة "حزبين" إلى سيادة "شعبين"

كان بروتوكول مشاكوس مهما لأنه حتى وإن كان قد تناول قضايا قديمة، إلا أن الفريقين انتظما فى تعهداتهما لأحدهما الآخر، وتعهداتهما لجمهور ناخبيهما، وتعهداتهما - من خلال الوسطاء والسفير/ المبعوثين والمراقبين - للعالم بأنهما سيحاولان جهدهما التوصل إلى اتفاق سلام، أو - على أدنى تقدير - تلك كانت الصورة التى تم تقديمها. وهناك وجه آخر لذلك التعهد تمثل فى اجتماع جرى بين جون قرنق والرئيس عمر البشير فى العاصمة الأوغندية كمبالا عقب توقيع البروتوكول مباشرة. وبينما سعى زعماء كثر إلى استضافة ذلك الاجتماع، إلا أن حركة/ جيش تحرير السودان قد وقع اختيارها على كمبالا وذلك لتقديم الشكر للرئيس الأوغندى يورى موسيفينى على الدعم الذى قدمه للحركة، كذلك فقد يكون قرنق قد أراد أن يوقع البشير فى حرج، إذ أنه كان قد قام بسب موسيفينى قبلها.

إلا أنه وقبل أن تسلك المفاوضات مسارها، كان هناك خلاف كبير حول إصرار حركة/ جيش تحرير السودان على ترك المشاورات بشأن مفاوضات وقف إطلاق النار إلى المرحلة الأخيرة من عملية السلام إذ كانت سلاحها الوحيد للضغط على الحكومة السودانية. أما حزب المؤتمر الوطنى فقد كان صلبا كذلك حيث ذهب إلى أنه إذا كان المراد اعتبار المفاوضات جدية، يستلزم الأمر، حينئذ، التوصل إلى وقف إطلاق النار. ومما أثار حفيظة الحكومة وأجج غضبها قبول الجنرال سومبيو ما ذهبت إليه حركة/ جيش تحرير السودان من الإيمان بأن القتال والتفاوض المتزامنين من شأنهما خلخلة الوضع القائم المتجمد فى ميدان المعركة، والذى يترجم على أنه اتفاق غير عادل على طاولة المفاوضات. وسواء أكان الهدف تدعيم موقفه على طاولة المفاوضات أو كان الحط من شأن عملية السلام برمتها من قبل

قرنق لعدم رضائه عن بروتوكول مشاكوس، فقد قام الجيش الشعبى لتحرير السودان، فى أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢، بالاستيلاء على مدينة "توريت" الاستراتيجية بولاية الاستوائية. أما الدافع للتشكك فى الاحتمال الخاص بقرنق، فبما أن ناتج عملية السلام سوف يؤدى، بالضرورة، إلى انتقال الجنوب برمته إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان، فلن يكون، إذا، ثمة مزية عسكرية فى الاستيلاء على المزيد من الأراضى.

كذلك كان غضب حزب المؤتمر الوطنى جراء الاستيلاء على "توريت" بسبب الأعداد الكبيرة من كبار القيادات العسكرية الذين اُغتيلوا فى الهجوم، بالإضافة إلى اغتيال الملا أحمد حاج نور، الصديق المقرب من البشير، والإسلامى البارز. وعليه، فقد انسحب الحزب من المفاوضات، وبعد ذلك بستة أسابيع تم استعادة "توريت" بواسطة القوات المسلحة السودانية، والمدعومة بقوة من قبل "قوة دفاع جنوب السودان"، دونما نزال يذكر إذ تم الدفاع عن المدينة عن طريق الشباب الذين تم جلب بعضهم من المدارس الثانوية برمبيك، فيما كان البعض الآخر قد حضر لتوه من معسكرات للتدريب بكويا. أما الحكومة فقد عادت إلى طاولة المفاوضات حيث أصرت على وقف شامل للأعمال العدائية ... تلك التى كانت تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية والجنرال سومبيو. وسرعان ما تم التوصل إلى اتفاق إلى أن تم التوقيع على اتفاق السلام الشامل.

أما الوسطاء، وفى ظل وقف إطلاق النار، فقد سعوا إلى التوصل إلى اقتراح جامع شامل بهدف حسم القضايا المعلقة الناتجة عن بروتوكول مشاكوس وتعقيداته. وبالرغم من التطمينات بإمكانية مراجعة الاقتراح، فإن حزب المؤتمر الوطنى كان مؤمنا بأن ذلك الاقتراح (أو مشروع ناكورو الإطارى) قد هجر لغة بروتوكول مشاكوس ونبذها، وانحرف عن خيار وحدة السودان، وأعطى وزنا أكبر

للحكم الذاتى فى الجنوب. ووفقا للفريق المفاوض التابع لحزب المؤتمر الوطنى فإن مشروع ناكورو الإطارى لم يكن صيغة التزام مرحباً بها من قبل مستشارى الحزب، إذ قصد برفضه السريع والقاطع توجيه رسالة هامة مفادها أن أولئك المستشارين، وليس الوسطاء، هم المسكون بزمام التحكم فى عملية السلام. أما حركة/ حزب تحرير السودان فقد كانت متعاطفة بشدة مع مشروع ناكورو الإطارى حيث أدانت حزب المؤتمر الوطنى بمحاولة الانحراف عن مسار عملية السلام. وبالمثل، استبعدت وثيقة مشروع ناكورو الإطارى مشاركة حركات التحرر التى قامت بالتوقيع على اتفاقى سلام الخرطوم وفاشودة خلال الترتيبات الأمنية الانتقالية، الأمر الذى سبب الكثير من القلق وعدم الارتياح ضمن صفوف الأطراف المشاركة.

فى حين أن بعض الأمور الأكثر إزعاجا لحزب المؤتمر الوطنى كاقتراح تشكيل جيش منفصل عن الجيش الشعبى لتحرير السودان ... قد تم قبولها، فى النهاية، فى "اجتماع الترتيبات الأمنية"، فإن تهديد الحكومة السودانية بالانسحاب من المفاوضات قد أوتى ثماره. إذ تنازل الوسطاء عن مطالبهم ولم يعمدوا ثانية إلى طرح نهج شمولى جامع لحل المشكلات المعلقة واقتراحه على الأطراف المتفاوضة، بل ذهبوا إلى اتباع الأطراف التى فضلت نهجا تدرجيا.

أما حزب المؤتمر الوطنى فقد شكا منذ بداية عملية السلام فى منتصف تسعينيات القرن العشرين من أنه رغما عن ندرة حضوره المفاوضات، فإن جون قرنق قد نجح فى إدارة فريقه التفاوضى. كذلك، فقد خلص الحزب إلى أن قرنق أراد استخدام المفاوضات المختلفة كمنتديات وأقنية لتعضيد مركزه السياسى، والبقاء مقترنا بنصر عسكرى. وقد أوضح قرنق أنه لن يجلس إلى طاولة المفاوضات إلا إذا شاركه البشير ذلك. إلا أنه وعلى الرغم من كون قرنق واقعا تحت بعض

الضغوط من قبل فريقه التفاوضى، فإنه لم يوافق مطلقا على المشاركة فى مفاوضات نيفاشا. وفى هذا الصدد، فقد كان تسويغ قرنق ذا شقين: الأول: كونه سيعانى انتقاصا من كرامته وأنفته إذ هو قد وافق على الاجتماع وجها لوجه مع من عساه سيكون على طاولة المفاوضات بمنزلة أقل من منزلة رئيس الجمهورية. أما الثانى: فإذا قدر للمفاوضات أن تنهار، فسوف يكون من الصعوبة بمكان أن يعاد إحياؤها ثانية. ومن جانبه، فقد أبى البشير مطلقا أن يتفاوض مباشرة مع قرنق، ومن ثم إعطاؤه مكانة الند والكفء. لذا، فقد شرع أولئك التواقون لإحياء عملية السلام الراهنة وصبغها بالديناميكية فى اقتراح أن يكون نائب الرئيس الأول على عثمان طه، والمعروف لدى المجتمع الدولى آنذاك بأنه المستأثر الحقيقى بمقاليد السلطة الفعلية فى الشمال ... قائدا لفريق التفاوض التابع لحزب المؤتمر الوطنى.

هذا، وقد كانت قيادة على عثمان طه للمفاوضات محصلة عدد من العوامل. أولاً: فبالرغم من أن البشير قد التقى قرنق للمرة الأولى فى السابع والعشرين، والثامن والعشرين من تموز/ يوليو ٢٠٠٢ فى العاصمة الأوغندية كمبالا، أثناء توقيع بروتوكول مشاكوس، فإنهما قد وافقا على تصعيد المحادثات إلى مستوى أعلى. ثانياً: كان هناك استياء متنام من قبل الولايات المتحدة وحلفائها بسبب بطء وتيرة المفاوضات، والتى أعزيت، فى جانب منها، إلى قيادة غازى صلاح الدين للفريق التفاوضى التابع لحزب المؤتمر الوطنى. ثالثاً: كان معلوما أن على عثمان طه لديه تحفظات بشأن عملية السلام، وبسبب أقدميته فى أروقة الحكومة، فقد خلص العديد ممن انخرط فى غمار المفاوضات إلى ضرورة تصعيده لاكتساب تأييده. وبالرغم من كون غازى صلاح الدين من أقدم أعضاء الحكومة والمنتمين إليها، ومع التوقيع على بروتوكول مشاكوس، أحيت المفاوضات توقعات باتفاق سلام نهائى، وهو ما استلزم أكبر قدر من التأييد الحكومى.

ووفقاً لما سبق، شرع أفراد عديدون فى الضغط على جون قرنق، والضغط على عثمان طه لقيادة الفريق التفاوضى التابع لكل منهما. كذلك، فقد سلم وزير الخارجية الكيني، كالونزو موسيوكا، رسالة إلى البشير فى الخرطوم مفادها الترحيب بأى فريق تفاوضى يقوده النائب الأول للرئيس السودانى، بينما دعت الولايات المتحدة الأمريكية على عثمان طه إلى اجتماع خاص فى السفارة الأمريكية بلندن، حيث أجبر على قيادة الفريق التفاوضى التابع لحزب المؤتمر الوطنى، وبالمقابل، فقد تم إخباره بأن إرساء السلام فى البلاد سيفضى إلى تحسين العلاقات مع واشنطن، ووفقا لهذا التأسيس، فقد قام على عثمان طه بالموافقة.

وبالمثل، كان قرنق يمانع الذهاب إلى مفاوضات مع على عثمان طه، على أسس متساوية. وقد كان ثمة صوت له تأثير بليغ انبرى مؤيدا ذلك الطرح، ألا وهو صوت ابيل الير، رئيس أول حكومة مستقلة فى جنوب السودان، وأحد المؤتمنين على أسرار البشير. وبالرغم من إذعان قرنق فى النهاية، إلا أنه لم يؤمن بأن تلك المفاوضات سينجم عنها أمر ذو بال. وفى حين وافق على عثمان طه على رئاسة المفاوضات، فقد كان مقتنعا هو وحكومته أن قرنق لن يجتمع معه كونه قد أخلف موعده معه فى ثلاث حالات سابقة. ونتيجة لذلك، وبالرغم من أن موعدا قد ضرب بالفعل لاجتماعهما، فقد حضر قرنق اجتماعا مع قواده العسكريين فى رمبيك، حيث دهش عندما علم بوجود على عثمان طه فى نيروبى منتظرا إياه. وقد أعقب ذلك إجراء العديد من المكالمات الهاتفية مع حلفاء حركة/ جيش تحرير السودان فى الخرطوم، والذين أخبروا قرنق بأن على عثمان طه على وشك ترك القيادة، ومن ثم يكون من الخطأ أن يقوم بمقابلته. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقا لأحد القادة البارزين القريبين من تلك الأحداث ... فباستثناء نائبه سالفاكير، وباقان أموم، فإن جميع مستشارى قرنق، على وجه التقريب، والقادة الثلاثة آلاف فى رمبيك قد نصحوه

بعدم مقابلة على عثمان طه. وبينما كان طه ينتظر قرنق فى كينيا للاجتماع به، قام كالونزو موسيوكا بإخبار الدكتور جستن ياك من الحركة الشعبية لتحرير السودان بأنه إذا لم يقم قرنق بحضور الاجتماع، فسوف تقوم الحركة بمغادرة البلاد. وفى النهاية، اقتنع قرنق بوجهات نظر "ياك" وآخرين التى ذهبت إلى أنه إذا لم يقم بمقابلة النائب الأول للرئيس السودانى، فسوف يكون بمقدور الحكومة المجادلة، على نحو إقناعى، وذلك أمام المجتمع الدولى -وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية- بأن قرنق وحركة/ جيش تحرير السودان غير جادين بشأن مفاوضات السلام. ومما زاد الطين بلة، أن تزايدت الأخطار بأنه إذا لم يعقد الاجتماع، فإن ثمة خطرا حقيقيا أن تنهار عملية السلام برمتها.

وبالرغم من الظهور كممانع لحضور تلك المفاوضات الهامة، فإن الطرح كان فى وقت مناسب للحكومة، إذ كان ينظر إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان – على نطاق واسع – على أنها غير جادة فى التزامها بعملية السلام. فإذا ما أخذت المفاوضات أنماطا أعلى، فسوف يؤدى ذلك إلى ترسيخ تلك النظرة. كذلك، فإذا لم يقم قرنق بحضور الاجتماع الأول وجها لوجه مع على عثمان طه، وهو ما ذهبت الحكومة إلى افتراضه، فسوف يكون للحكومة القدح المعلى فى حرب الدعايات. إلا أن قرنق كان لا يزال يخفى رهاناته، وكان متوجبا على طه الانتظار لأربعة أيام حتى يأتى قرنق. وفضلا عن ذلك، فوفقا لاستراتيجى محنك مثل قرنق والذى كان يسعى، على الدوام، إلى إحداث انقسامات داخل صفوف المعسكر الشمالى ... سيكون من الصعب بمكان ألا يشترك واحد من أبرز قيادات حزب المؤتمر الوطنى أملاً فى أن تتولد الشكوك والريبة داخل صفوف معسكر الأعداء.

وبالرغم من شدة حذرهما فى البداية، إلا أن العلاقة بين الحركة الشعبية لتحرير السودان، وحزب المؤتمر الوطنى تحسنت، وسرعان ما اختزلت المفاوضات

فيما بينهما إلى مفاوضات قرنق، وعلى عثمان طه. أما الدبلوماسيون الدوليون واخرون غيرهم ممن قاموا بمتابعة المفاوضات فقد أصابتهم نشوة الفرح وسكرته لما تم من إنجازات، وكانوا مؤمنين بانطوائها على نتائج موفقة. وبالفعل، كان لواشنطن ونيروبى أن يزعما أن ما أنجز كان نتيجة جهودهما بخاصة. أما المحصلة فكانت جلية: أولا اختزلت عملية السلام فى فريقين، ثم اختزلت أكثر فأكثر إلى أن انحصرت فى شخصيتين. ولا شك فى أن حضور قرنق وعلى عثمان طه المفاوضات كان له الأثر المنشود، وهو الإسراع بوتيرة المفاوضات، حيث أحيلت جميع المنازعات فيما بين طرفى التفاوض إلى فريق الوساطة، ثم أرسلت إلى القادة الذين كانوا مخولين البت بشأنها. وبعبارة أخرى، كان لدى قرنق سلطة شبه كاملة لاتخاذ القرار، فى حين كان معلوما أن على عثمان طه قد قام بإجراء اتصالات هاتفية مع الخرطوم، بل ذهب إلى العاصمة، فى مناسبات محدودة، للتشاور. ولقد بدا أن على عثمان طه كان لديه تفويض كامل لإجراء مفاوضات، ونتيجة لذلك، فقد قام بمبادرات ولدت لاحقا استياء بين أعضاء الحكومة البارزين. ولعل الحادثة الأهم فى هذا الصدد، تلك التى شغلت الخرطوم، موافقة على عثمان طه على أن يتم إقصاء جيش السودان الوطنى برمته من جنوب السودان بحلول تموز/ يوليو ٢٠٠٧، والذى إن تم الموافقة عليه لكان يعنى أن جيش السودان الوطنى كان جيش احتلال، وأن إزاحته كانت لتعبد الطريق أمام استقلال الجنوب. إلا أن ذلك لم يفهم من قبل الوسطاء والمحللين ... أولئك الذين اعتبروا أن انفراد جون قرنق وعلى عثمان طه بمحادثات السلام إنجاز كبير، وأنه بشر بالنجاح الوشيك لذلك الجهد الكبير.

إلا أنه، ومع مصرع جون قرنق فى حادث تحطم مروحيته فى الثلاثين من تموز/ يوليو ٢٠٠٥، ومع عدم قيادة على عثمان طه لحكومة حزب المؤتمر الوطنى،

وهو ما كان متوقعا من قبل الكثيرين فى حينه ... فإن هناك مسوغاً جيداً للسؤال ما إذا كان ترك قيادة عملية السلام لاثنين فقط هو الإنجاز العظيم الذى صرح به المروجون له !! أما الحوارات المؤيدة لأن يقود كل من قرنق وعلى عثمان طه عملية السلام فقد تضمنت: الارتقاء بمستوى المفاوضات، وأن المفاوضين على طاولة التفاوض لهم السلطات الأعلى كل فى فريقه، والتأكيد على جدية المفاوضات كما ارتأها كل فريق، وإعطاء الأمل فى أن المفاوضات سيكتب لها النجاح. بيد أن الجدالات المناهضة لذلك المنحى قد كان لها وجاهتها: ترك مصير عملية السلام فى أيدى اثنين فقط وافتراض أنهما سيستمران متمتعين بسلطاتهما لتنفيذ الاتفاق الذى توصلا إليه (وهو ما ثبت لاحقا أنه افتراض خاطئ)، والمخاطرة بانهيار كامل للمفاوضات إذا فشلت محادثاتهما، وإبراز الهشاشة المؤسساتية للسودان بجعل عملية السلام ترتكن إلى فردين فحسب. أى أنه، ونظرا لأن أحد المظاهر الهامة لضعف الحكم فى السودان، شماله وجنوبه، بل وجنوبه بصفة خاصة تمثل فى ما عهد به إلى أفراد بأعينهم على حساب مبدأى "المؤسساتية" و"المحاسبية"، فإن المرحلة النهائية من المفاوضات قد أبرزت ذلك الضعف وعززته.

إن محادثات قرنق/ طه قد ولدت شائعات ذهبت إلى أنهما كانا يجريان صفقات خاصة ... صفقات رأى رفقاء قرنق المقربون أنفسهم أنها قد تكون عقدت بالفعل. إلا أننا لا ندرى ما إذا كان ثمة صفقات سرية، أم قد مثلت المحادثات تدشين على عثمان طه اقتراحه بشأن "شراكة سياسية" فيما بين حزب المؤتمر الوطنى وحركة/ جيش تحرير السودان، على أن بعض القرارات التى اتخذت جراء المحادثات ترجح ذلك الأخير. لذا، وبينما يكون من المنطقى توقع المعارضة الشديدة من قبل حزب المؤتمر الوطنى للضمانات الدولية لاتفاق السلام، تظل معارضة قرنق لها عصية على الفهم. وقد ذكر بعض ممن شهد الاجتماعات عن كثب أن قرنق قد

عارض أيضا تأسيس "لجنة الحقيقة والمصالحة"، كما رفض أن يكون "للجنة التقدير والتقييم" المقترحة تفويض قوى، ورفض أن تقوم بإمداد "الإيقاد" أو أى كيان دولى آخر بأية تقارير أو استخلاصات. هذا، وقد رجح أحد الوسطاء تعسف قرنق مع حزب المؤتمر الوطنى للممارسات غير الديمقراطية من قبل الحزب، بيد أنه لم يكن يريد تحقيقات من قبل "لجنة التقدير والتقييم" بشأن قضايا الحوكمة، فضلا عن معارضته بأن تقوم بالإشراف على الانتخابات فى جنوب السودان، كونها لن تلتزم المعايير الدولية المقررة فى أمثال تلك الحالة. كذلك يبقى عصيا على الفهم موافقة على عثمان طه على إقصاء جيش السودان الوطنى برمته عن جنوب السودان، قبل حلول تموز/ يوليو ٢٠٠٧، وبينما كان قرنق يفكر فى احتمالات إقامة "شراكة سياسية" مع أى من حزب المؤتمر الوطنى أو التحالف الوطنى الديمقراطى، فإن اقتراح على عثمان طه كان أكثر جاذبية – أولا، لأن حزب المؤتمر الوطنى سيوقع اتفاق السلام الشامل، فى حين كان معلوما معارضة أعضاء بارزين فى التحالف الوطنى الديمقراطى لبعض بنود الاتفاق. ثانيا، لأن حزب المؤتمر الوطنى يمسك بزمام السلطة فى البلاد، وأقصى ما يطمح إليه التحالف الوطنى الديمقراطى الانقضاض على السلطة باستخدام حركة/ جيش تحرير السودان مطية له.

وبالرغم من ترك قرنق الباب مشرعاً أمام احتمالات "شراكة سياسية" متكاملة مع حزب المؤتمر الوطنى، كان هو وعلى عثمان طه ينطلقان كما لو كانا سيظفران بسدة الرئاسة، ومن ثم تذليل المشكلات الرئيسية التى تعترض تنفيذ اتفاق السلام الشامل. لذا، فقد اتفق كلاهما على إحالة القضايا الرئيسية مثل أبيى وترسيم الحدود على الرئاسة لحسمها والبت فى شأنها، وبذا فقد أحيل العديد من المشكلات العسيرة التى واجهت تنفيذ اتفاق السلام الشامل على الرئاسة، إلا أنه وبرحيل قرنق ليخلفه سالفاكير، ظلت تلك المشكلات غير محسومة. فما بدا أنه حيلة نافعة

فى حينه سرعان ما أضحى مصدر تهديد بوجه تطبيق اتفاق السلام الشامل.

وبالتزامن مع احتكار كل من قرنق وطه لفعاليات عملية السلام، كان هناك الدور الخارجى المتنامي، وبخاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق "الخبراء" ومستجمعات الأفكار think tanks، التى أعدت عددا من التقارير والمقترحات. ولعل الأمر اللافت هو مفهوم "نظامان اثنان – دولة واحدة". هذا، وقد ساعدت تلك الوثائق وتهميش قرنق وطه فى الحط من شأن جهود فريقى المفاوضات فى التوصل إلى فهم مشترك. فوفقا لأحد مبحوثى حزب المؤتمر الوطنى: "قد قام الخبراء الأجانب بتأدية مهامنا نيابة عنا !!" مما كان له كبير أثر فى تهميش فريقى المفاوضات ليكونا فى عداد المتفرجين. وبالفعل، فإن مصداقية اجتماعات فريقى المفاوضات قد اهتزت مع تدخل الخبراء الأجانب والتركيز على قرنق وطه. وفضلا عن ذلك، فقد تراجع دور المبعوث الخاص سومبيو وفريق الوساطة تراجعا ملحوظا، إذ فقدا سيطرتهما على عملية السلام واقتصر دورهما على "حضور صورى"، حيث كانا يلوذان بقرنق وطه للتعرف إلى الجديد، وذلك وفقا لما أدلى به مفاوضو كل من حزب المؤتمر الوطنى، والحركة الشعبية لتحرير السودان.

إن مصرع جون قرنق قد خلف فجوة كبيرة فى عملية السلام. فسرعان ما بدا جليا أن سالفاكير ومؤيديه لهم نهج مغاير. أما على عثمان طه فقد كان، وفقا لأحد مبحوثى الحركة الشعبية لتحرير السودان، ضحية اتفاق السلام الشامل. فبوفاة قرنق، خسر طه سلطات كثيرة، فضلا عن أن سياسته فى تقديم تنازلات أثناء عملية السلام لتحسين العلاقات بين الخرطوم وواشنطن لم تؤت ثمارها. وبينما آمن السيناتور دانفورث، على الدوام، أن حزب المؤتمر الوطنى لن يهجر نهجه المتشدد إلا إذا قامت الولايات المتحدة بتقديم حوافز إيجابية لنظام الحكم فى السودان، فإن إدارة جورج بوش (الابن) قد خلصت إلى أنه ليس لديها سوى حيز محدود للمناورة

بسبب المآسى المتفاقمة فى دارفور، والمطالب الأمريكية المتصاعدة لاتخاذ إجراءات أشد صرامة تجاه الخرطوم. ونتيجة لذلك، تم مهاجمة على عثمان طه بشكل متواتر، وذلك من قبل متشددى حزب المؤتمر الوطنى وغلاته بقيادة الدكتور نافع على نافع، والذى ذهب إلى أن طه قد قدم تنازلات كثيرة فى نيفاشا، وكان من السذاجة بمكان لأن يصدق الوعود الأمريكية ويأمن لها.

تحديات عملية السلام الشاملة

لقد سعى كل من التحالف الوطنى الديمقراطى، وبعض الجماعات السياسية فى شمال البلاد وجنوبها، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدنى، إلى المطالبة – مراراً– بالحصول على صفة رسمية أو صفة مراقب فى عملية المفاوضات، إلا أن ذلك قد قوبل بالرفض. لذا فقد أفضى الفشل فى توسعة نطاق عملية السلام إلى العديد من المشكلات التى أطلت برأسها فى حقبة ما بعد اتفاق السلام الشامل. أما الجنرال سومبيو فقد عارض أن يكون للمجتمع المدنى دور فى عملية المفاوضات، وذهب إلى "أن هناك شمولية تنطوى عليها العملية، فقد سعينا إلى استقطاب أناس من شمال البلاد وجنوبها، كى لا تكون حكرا على حركة/ جيش تحرير السودان أو الحكومة السودانية". وفيما تم استشارة بعض الأحزاب السياسية وعناصر من المجتمع المدنى من قبل المشاركين فى عملية التفاوض، إلا أن الدليل على صحة ما ذهب إليه سومبيو كان داحضا. واستطرد سومبيو ليعلن أن صناديق الاقتراع ستكون المحك فيما يتعلق بعملية السلام، الأمر الذى لم يتحقق كما سنوضح لاحقا.

وبالرغم من أن حركة/ جيش تحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى قد بَدَوَا وكأنهما يتعاطفان مع اهتمامات بعض من الأحزاب الأخرى ومصالحها، إلا أنهما لم يريدا أن تضطلع تلك الأحزاب بأى دور فى عملية السلام، وقد شمل ذلك

حلفاءهما المقربين. فقد عارض حزب المؤتمر الوطنى أن يفد التحالف الوطنى إلى طاولة المفاوضات لخوف الحزب من أن يتم مهاجمة التحالف، أما حركة/ جيش تحرير السودان فقد خشيت، بدورها، أن يتآزر أعضاء التحالف الوطنى الديمقراطى مع أشقائهم الشماليين، وخشيت كذلك من مغبة أن يؤدى ذلك إلى انحراف مسار العملية التفاوضية عن وجهتها الشمالية/ الجنوبية. كذاك، فلم تتم دعوة "قوة دفاع جنوب السودان"، التى يقارب حجمها حجم الجيش الشعبى للتحرير، إلى طاولة المفاوضات. فمن جهة، كان حزب المؤتمر الوطنى يخشى أن تتحالف "قوة الدفاع" مع الأشقاء الجنوبيين فى الجيش الشعبى للتحرير، ومن جهة أخرى، كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان تنظر إلى "قوة دفاع جنوب السودان" على أنها خاضعة لحزب المؤتمر الوطنى، لذا، فقد كانت الحركة الشعبية تخشى أن يؤدى وجود "قوة الدفاع" إلى دحض مزاعم الجيش الشعبى للتحرير فى سعيه للهيمنة العسكرية على معظم جنوب السودان غير الحضرى. هذا، وقد ظل الفشل فى تضمين "قوة دفاع جنوب السودان" يمثل مشكلة حتى بعد أن نال الجنوب استقلاله.

أما مفاوضو حزب المؤتمر الشعبى فقد ذهبوا إلى كون الأحزاب السياسية غير مؤهلة بعد لأن يتم تضمينها، على الرغم من أنه إذا كانت تلك هى الحالة، فذلك مرجعه إلى سنوات طوال من القمع الحكومى لها. كذلك، فقد تم الزعم بأن الأحزاب السياسية الكبرى لم تلح فى أن يكون لها وجود على طاولة المفاوضات لإيمانها بأن عملية السلام لن تكون مثمرة، وإدراكها بأن مشاركتها ستعطى الحكومة شرعية فى غير محلها. أما الصادق المهدى، زعيم حزب الأمة، فقد كان مؤيدا لعملية السلام منذ البداية، إلا أنه خلص إلى كونها ستؤول إلى اتفاق ثنائى ستعن الحاجة بعده إلى مشاورات موسعة بغية التوصل إلى "اتفاق وطنى". أما عثمان الميرغنى، زعيم

الحزب الاتحادى الديمقراطى، فلم يكن مؤمنا بأن عملية السلام ستكون ناجحة، وكان يدعم علاقة حزبه بحركة/ جيش تحرير السودان من خلال التحالف الوطنى الديمقراطى، ومن ثم عدم مطالبته بمقعد على طاولة المفاوضات. إلا أنه، وفى هذا الشأن فقد أخبر أحد المبحوثين المعارضين المؤلف بأن "قرنق قد أغفل عضويته فى التحالف الوطنى الديمقراطى وأخبر الميرغنى بأن الحركة الشعبية لتحرير السودان ستقوم بتمثيل مصالح الحزب الاتحادى الديمقراطى".

وقد زعم مفاوض ينتمى إلى حزب المؤتمر الوطنى أن الحكومة قد أخذت مبادئ إعلان أسمرا بعين الاعتبار، وأنه قد تم بالفعل إشراك تلك الأحزاب المعارضة، إلا أن وجودهم الفعلى "المادى" كان ليصبح أكثر إقناعا من تلك التكهنات. كذلك، فقد قام حزب المؤتمر الوطنى، بالفعل، بتشجيع الانقسامات فى حزب الأمة والحزب الاتحادى الديمقراطى، ومنح أعضاء تلك الجماعات المنشقة مناصب فى الهيكل الحكومى، هذا بالإضافة إلى منحه مناصب لعدد من أعضاء بعض الجماعات الجنوبية الناشئة، ولجبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة باعتبارها، نظريا، الجناح السياسى لقوة دفاع جنوب السودان. هذا، وغالبا ما كان الفريق التابع لحزب المؤتمر الوطنى يضم عددا من الجنوبيين. أما مقولة إن الحكومة كانت تمثل ائتلافاً – وفقاً لما كان يذهب إليه البعض أحياناً – فلم تكن إلا مخادعة.

كذلك، فلم يسمح للمجتمع المدنى بالمشاركة فى عملية التفاوض. إن الشمال السودانى لديه واحد من أكثر المجتمعات المدنية المتطورة والنشيطة سياسيا على امتداد إفريقيا فى حقبة ما بعد الكولونيالية، بيد أن المجتمع المدنى السودانى، وبحلول أواخر ثمانينيات القرن العشرين، قد اتبع النمط السائد بأن أضحى كيانا خدميا يرتكن بشدة إلى التمويل المقدم من قبل المجتمع الدولى. أما فى الجنوب، فقد كان المجتمع المدنى، فى معظمه، صنيعة المجتمع الدولى بغية تيسير تدخلاته

الإنسانية!!، ومن ثم لم يكن لذلك المجتمع جذور ضاربة أو أسس راسخة. وفى عام ١٩٨٩، وبإمساك الجبهة الإسلامية القومية بمقاليد السلطة فى البلاد، وُضِعت قيود مكبلة على نشاطات المجتمع المدنى السياسية فى المناطق المسيطر عليها حكوميا. أما حركة/ جيش تحرير السودان فقد كانت أكثر تواؤماً مع المجتمع المدنى -- ولو هامشياً، وذلك فى المناطق الخاضعة لسيطرتها. وحين انطلقت مبادرة "الإيقاد" للسلام، كان هناك قدر ما من تخفيف الضغوط الواقعة على المجتمع المدنى. إلا أن ذلك قد أدى إلى انبثاق مجتمع مدنى فى شمال البلاد كان، فى بعض الأحيان، ستارا لحزب المؤتمر الوطنى وأداة له، أما فى الجنوب، فقد كان هناك نشاط مواز، وإن كان أشد ضعفاً فى طور المخاض.

وفى المراحل النهائية من المفاوضات، أضحى الوسطاء، وحزب المؤتمر الوطنى، وحركة/ جيش تحرير السودان أكثر إدراكا أن إحلال السلام، إذا أريد له قبول وذيوع، بحاجة إلى دعم عامة السودانيين. وفيما سعت حركة/ جيش تحرير السودان إلى تهدئة مخاوف المجتمع المدنى جراء عدم استشارته أثناء المفاوضات، كان حزب المؤتمر الوطنى أوفر نشاطا فى إعلام المنظمات غير الحكومية وأحزاب المعارضة الرئيسية، والرموز الوطنية المعروفة، وشيوخ القبائل والزعماء الدينيين، واصطحب بعضا منهم إلى نيفاشا. إلا أنه، وفى الحالتين، اقتصر دور حزب المؤتمر الوطنى وحركة/ جيش تحرير السودان على إضفاء شرعية على اتفاق قد اكتملت أركانه أو كادت. وكما أخبر أحد أعضاء حزب المؤتمر الوطنى المؤلف، "فقد كان ذلك، فى جله، ممارسة لفنون العلاقات العامة". إن حركة/ جيش تحرير السودان، وكذلك حزب المؤتمر الوطنى لم يقبلا، بأية حال، المبدأ القائل بمسئوليتهما تجاه دوائر انتخابية خارج إطار كيانهما عن مواقفهما المتبناة فى أثناء المفاوضات. كذلك، لم يكن ثمة ما يشير إلى أن القائمين على عملية السلام قد اعتبروا المشاركة

المحدودة فى المفاوضات حجر عثرة فى وجه تلك العملية.

ووفقاً لدبلوماسى قريب من أوساط عملية السلام، فإن كلا من الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى "ينظران إلى المجتمع المدنى باعتباره عدواً"، إلا أنه ربما كان الأكثر دقة أن نخلص إلى أن كلا منهما، على حدة، قد نظر إلى المجتمع المدنى قرين الآخر على أنه حليف. لذا، فقد رحبت الحركة الشعبية لتحرير السودان بعناصر من الشمال نادت بالعلمانية، فيما شجع حزب المؤتمر الوطنى عناصر المجتمع المدنى الجنوبى المناهضة لهيمنة قرنق. أما أحد أعضاء سكرتارية عملية السلام فذهب إلى كون الوسطاء غير مبالين كثيرا بالأمر، إلا أنهم خشوا أن يؤدى وجود جماعات من المجتمع المدنى إلى تصلب موقف الطرفين.

إن نظرة الوسطاء السلبية للمجتمع المدنى قد أخفقت فى إدراك أن مشاركة المجتمع المدنى تعد قوة بوجه مزاعم السيطرة من قبل كلا الطرفين، وأنها قد تكون دعما للوسطاء وسندا لهم. كذلك، فقد غاب الإدراك بحاجة كلا الطرفين إلى التواصل مع دوائرهما، إذ إنه بدون تلك المشاورات، فإن التوصل إلى اتفاق متعجل بينهما سيعمل فقط على إرجاء المشكلات إلى مرحلة لاحقة، بل ربما تضخيمها. لذا، فإن إخفاق حركة/ جيش تحرير السودان فى الاستماع إلى مؤيديها فى جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق قد أدى إلى المسار السريع تجاه مشاكوس أو بالمثل، تم التوصل إلى اتفاق وتسوية حول مشكلة أبيى، وسرعان ما رفضت الحكومة العمل بتقرير "لجنة حدود أبيى"، ومقررات محكمة لاهاى، حين أحدث ذلك ثورة فى صفوف مؤيديها من "المسيرية".

وبالإضافة إلى ما تقدم، فإن التوصل إلى التسوية ما بين الشمال والجنوب، إذا كان للالتزام المفترض "بسودان موحد" أن يتحقق، لا يمكن أن يتم إلا من خلال

مشاركة الشعب السودانى، ونقطة البدء هنا: المجتمع المدنى. وبالرغم من أن سكرتارية "الإيقاد" قد تقدمت باقتراح للتوصل إلى "اتفاق السلام الشامل"، إلا أنه قد عورض من قبل حزب المؤتمر الوطنى، ومن بعده الحركة الشعبية لتحرير السودان ... اللذين ارتكبا جرائم مروعة على امتداد سنى الحرب الأهلية، تلك الجرائم التى كان من المحتمل أن يتم مناقشتها فى منتديات عامة، ومن ثم كانا كارهين أن يتم ذلك. وبالفعل، فقد كان هناك اتفاق، فى لحظة ما، بين الطرفين على إصدار عفو شامل تبادلى عن الجرائم المقترفة على مدار أعوام الحرب الأهلية، إلا أن الوسطاء قد قاموا بإقناعهما بعدم قانونية ذلك الاتفاق وفقا لأحكام القانون الدولى، ومن ثم استحالة تفعيله وإنفاذه. فحتى حين كان يتم التفكير فى التسوية كان ينظر إليها على أنها "زائدة"، فى حين أنه إذا ما ووجهت باعتراضات كان يتم الاستغناء عنها. إن هذا الإخفاق سيكون له دلالة موحية لثلث السودانيين، الشماليين والجنوبيين، من قاطنى المنطقة الحدودية، والذى اعتمدوا فى معايشهم وحيواتهم على بعضهم البعض. وكثير من هؤلاء بدو رحل من الشمال كانوا يمضون سبعة شهور من كل عام فى الجنوب، حيث تفاقمت مشكلاتهم خلال سنى الحرب الأهلية ... تلك المشكلات التى لم ترد الإشارة إليها فى اتفاق السلام الشامل، ولم يلتفت إليها خلال فترة الستة أعوام ونصف العام الانتقالية التى أعقبته.

وعند الحديث مع الوسطاء والدبلوماسيين المنخرطين فى المفاوضات وما بعدها، كان الجدال والطرح المؤيدان لمحادثات محدودة النطاق يرتكنان إلى قناعات عدة. أولا: الاعتقاد السائد بأن الطبيعة الشاملة للمفاوضات، والتى لا تستبعد أحدا، تجعل العملية معقدة للغاية، ومن ثم فإن مشاركة عناصر إضافية يمكن أن يفضى إلى أن يكون التفاوض عقيما غير ذى جدوى. ولا شك فى أنه كان يخشى،

كذلك، أنه لو ظل الباب مشرعا على مصراعيه لدخول مشاركين جدد إلى المفاوضات، لكان من الصعب إغلاقه لاحقا. ثانيا: كان ثمة خوف من أن تؤدى الأعداد المتزايدة حول طاولة المفاوضات إلى حتمية زيادة تسريبات ما اعتبر معلومات سرية، وهو ما يفضى، بدوره، إلى استقطاب انشقاقات من شأنها تقويض العملية برمتها. وبحق، فإن ذلك يفسر الطبيعة السرية للمفاوضات والتدابير الصارمة المتخذة لضمان أكبر قدر من التعتيم الإعلامى. ثالثا، كان الجنرال سومبيو وسكرتارية "الإيقاد" يؤمنون بشدة بأن "كل صغير جميل"، ومن ثم رغبتهم فى الاحتفاظ بمستوى المشاركة عند الحد الذى يسمح بأن تدار العملية بسهولة. وكما أخبر أحد المراقبين مؤلف الكتاب: "لقد كان أمرا شاقا للغاية السعى للوساطة بين فريقين، أما إضافة أطراف أخرى فكان سيؤدى، حتما، إلى تعقيدات يستحيل معها إدارة العملية". ووفقا للإدراك اللاحق، فإن ثمة ميلا إلى تبرير إقصاء الجماعات الأخرى واستبعادها حين تتم مقارنة الأمر بمحادثات دارفور فى أبوجا، والتى اشتركت فيها أعداد كبيرة وكانت العاقبة فوضى عارمة.

إن إشراك المجتمع المدنى فى عملية السلام، سواء رسميا من خلال طاولة المفاوضات، أو – على نحو أكثر وضوحاً – من خلال عملية موازية ... كان يمكن أن يكون باعثا للفوضى، بل كان يمكن – وفقا لتأكيدات منتقدى الشراكة – أن يعقد عملية عسيرة فى الأساس. كذلك، كان يمكن أن يعنى إشراك المجتمع المدنى عدم إحاطة عملية المفاوضات بالسرية اللازمة، إلى جانب توجب إجراء بحوث جدية للتأكد من أهلية المنظمات المختلفة وجدارتها للمشاركة، وكذا تقديم مقترحات بشأن أفضل الطرق وأنجعها لتضمين تلك المنظمات فى عملية المفاوضات. إلا أنه، وعلى النقيض من الزعم بحدوث الفوضى على طاولة المفاوضات، والتى ووجه بها أعضاء كثر من المجتمع المدنى، فإن جل ما حدث لا يعدو إلا أن يكون دعوات للمشاركة فى

عملية سلام أرحب نطاقا. إن القبول بأن المجتمع المدنى يمثل ضرورة لنجاح عملية السلام، من جهة، ودعوة أعضائه للجلوس إلى طاولة المفاوضات من جهة أخرى، يتم النظر إليهما على اعتبارهما أمرين منفصلين.

وبالرغم من هشاشة المجتمع المدنى فى السودان، إلا أنه كان يمكن أن يضطلع بدور بناء ورائد فى عملية السلام ويسهم فى تحجيم (أو القضاء على) بعض المشكلات التى طفت، على نحو متنام، على السطح فى حقبة ما بعد اتفاق السلام الشامل. ولعل أكثر تلك المشكلات أهمية افتقار كلا طرفى الاتفاق إلى الشرعية الديمقراطية ... وهى مشكلة ذات صلة وبخاصة عند أخذ اتفاق أديس أبابا (١٩٧٢) فى الاعتبار، والذى فشل لأن طرفى النزاع كانا قد نجحا فى التأكيد على أن الاتفاق لم يحظ بتأييد الشعب السودانى. كذلك، فقد كان من الممكن أن تفضى مشاركة المجتمع المدنى إلى انخراط المرأة فى عملية السلام. لقد كان غياب المرأة أمرا صادما أضفى مزيدا من الضعف على شرعية العملية، إذ كان إشراك المرأة لينطوى على رفد المحادثات بوجهات نظر هامة. ووفقا لأحد مبحوثى المعارضة آنذاك "فلا أحد يدافع عن اتفاق السلام الشامل من أهل الشمال"، وقد ظلت تلك هى الحال حتى توقف العمل بالاتفاق فى تموز/ يوليو ٢٠١١ .

إن وساطة "الإيقاد"، والتى فشلت فى جعل الشعب السودانى يشعر بأنه جزء من عملية السلام، كان لها أثر سلبى شامل حيث أذكت من النزعة الهرمية ذات الاتجاه الأوحد (من أعلى إلى أسفل)، ومناخ الفساد السياسى الضارب أطنابه فى البلاد. وفى الجنوب، تم تشكيل العديد من الفصائل السياسية والمنظمات ذات الطابع القبلى والنزعة الإقليمية، إلا أن القليل منها هو ما يمكن اعتباره أحزابا سياسية حقيقية. هذا، وترتكن السلطة وتحتكم خلال الحروب وفترات التخلف الحاد إلى فوهة البنادق، ولقد كان محور الصراع يدور حول فرض هيمنة فى الجنوب

بالقدر ذاته الذى كان يدور حول تحدى "حكومات الشمال" ومناهضة التوزيع الجائر للسلطة والثروة. ونتيجة لذلك، كانت هناك حربان مشرعتان على الدوام، فى الجنوب، إحداهما: حرب جنوبية/ جنوبية، والأخرى: حرب شمالية/ جنوبية بالرغم من أنه كان من المتعذر - أحياناً - تمييز إحداهما عن الأخرى عمليا. أما الحرب الشمالية/ الجنوبية فكانت محور وساطة "الإيقاد" ... تلك الوساطة التى تجاهلت تماما الحرب الجنوبية/ الجنوبية، على أن تلك الأخيرة كانت هى، على الأرجح، سبب معظم معاناة أهالى جنوب السودان، وهو الأمر الذى ظل قائما حتى بعد أن نال الجنوب استقلاله.

إن وساطة "الإيقاد" قد ارتكنت إلى "الصفوة غير الموثوقة" فى شمال السودان وجنوبه. وفيما أوضحت قدراتها العسكرية الجلية أنه لا يمكن ضرب الصفح عنها، فإن عملية السلام قد خلعت على تلك الصفوة "مكانة" دولية عوّضت عن تلك التى خسرتها فى السودان. وكما أضفى الانخراط فى الكيانات والمنظمات الدولية على دول العالم النامى ضربا من الشرعية رغما عن هشاشتها، فقد أدت الوساطات كتلك التى مارستها بعثة "الإيقاد" إلى إعلاء شأن "الصفوة" الآفلة وإسناد مهام صانعى السلام والساسة إلى عناصر تلك "الصفوة"، وما لهذه المهام من شأن رفيع. إن تمديد نطاق وساطة السلام لم يكن فقط ليضفى مسحة من شرعية على عملية غير موثوقة فى دوائر عدة لارتكانها كلية إلى الصفوة الشمالية والجنوبية، بل كان ليمنح الوسطاء أساسا قد عنت الحاجة إليه يتم بمقتضاه تقييم تحليلاتهم وبلاغاتهم الخطابية. وكما أن "الإيقاد"، بموجب التعريف، هى منظمة دولانية المركز، فإن عملية السلام التى خولت الإشراف عليها كانت "صفوية النزعة"، ذات طابع ضمنى محافظ، تمتلك القدرة على إضفاء شرعية على أحزاب تجاوزها المنتمون إليها حين فقدت مصداقيتها. وإضافة إلى ما سبق، أشار أحد مراقبى عملية

التفاوض إلى "إخفاق الوسطاء فى أن يفطنوا إلى أن نهج الأحزاب كان استبعاديا للغاية بما لم يسمح بإرساء دعائم السلام فى السودان".

عملية سلام تعوزها الثقة

على خلاف الاقترابات الإفريقية التقليدية بشأن حسم النزاعات، والتى تشدد على بناء الثقة، فإن عملية السلام فى السودان لم تقم ألبتة ببناء جسور الثقة فيما بين أطراف النزاع. وبينما لم يكن من المرجح أن تنشأ ثقة ما بين الأطراف، كان من الجلى أنها لن تنشأ إلا من خلال اجتماعات وجدالات موسعة مكثفة، لا من خلال وسطاء يلجأون إلى الاحتكام للقانون، وفرض جداول زمنية صارمة، وإنشاء أعداد كبيرة من اللجان والهياكل الأخرى. ولعل الفرق يمكن أن يتضح بجلاء حين عقد مقارنة ما بين عملية نيفاشا، ومؤتمرات "ينليت" لمجلس كنائس السودان الجديد ما بين النوير والدينكا، المنعقدة فى بحر الغزال (١٧ شباط/ فبراير – ٧ آذار/ مارس ١٩٩٩)، وكذا معاهدة "ليلير" بين الأنواك والدينكا والكى والمورلى والنوير، والمنعقدة فى ليلير (٩ – ١٥ أيار/ مايو ٢٠٠٠). إن التشديد على الحوار وبناء الثقة من خلال تنفيس "المظالم"، وطرح تدابير لرأب الصدع، قد أسهم إسهاما كبيرا فى التسوية ما بين الطرفين. ورغما عن ضعفها نتيجة ظاهرة الحداثة، فإن التدابير المحلية لحسم النزاعات وتشديدها على إجراء التسويات، تظل ذات كفاءة كبيرة.

أما الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى فلم يكونا يريدان أيا من المجتمع المدنى أو السلطات التقليدية، إذ كان من الممكن أن يقوم ذلك المجتمع وتلك السلطات بتسليط الضوء على قضيتى الثقة والمصالحة، وأن يضطلعا بدور فى عملية السلام، وبدا أن الوسطاء واللجنة الرباعية بقيادة الولايات المتحدة

الأمريكية قد تبنوا النزعة ذاتها. أما "لجنة الحقيقة والمصالحة"، السائرة على درب سميتها فى جنوب إفريقيا، فكان المجتمع المدنى يدعمها بشدة، بيد أنه قد قضى عليها فى النهاية بواسطة كل من جون قرنق وعلى عثمان طه اللذين ذهبا إلى أنها سوف تحط من قدر عملية السلام وأنه لا يتحتم عليهما الظهور بمظهر "ساسة ديمقراطيين"، والترويج للاتفاق داخل دوائرهما الانتخابية. أما أطراف النزاع فلم يقتصر الأمر على غياب الثقة فيما بينهم، إذ كانوا لا يثقون فى الشعب السودانى ذاته. ونتيجة لذلك، لم تبذل أية جهود خلاقة خلال مسيرة عملية السلام، أو منذ التوقيع على "اتفاق السلام الشامل" للمجابهة الجدية لمشاعر الألم والصدمة وفقدان الثقة التى ابتلى بها شعب السودان جراء حربه الأهلية.

لقد كان إصرار حركة/ جيش تحرير السودان، منذ البداية، على الاحتفاظ بالجيش الشعبى للتحرير خلال عملية السلام بأكملها ... تعبيرا سافرا يشى بعدم ثقتها فى حزب المؤتمر الوطنى. وبالفعل، فقد ذكر جون قرنق، فى معرض رفضه لمقولة استعداد الأمم المتحدة للدفاع عن جنوب السودان ضد أية انتهاكات لاتفاق السلام الشامل:

"إن ضماننا ضمان فطرى، إذ سيكون لجنوب السودان جيشه المستقل، وذلك خلال فترة الوحدة الانتقالية، بالإضافة إلى القوات المتحالفة، وقوى أمنية أخرى، وهو الضمان الرئيسى الأوحد، بل وحجر الزاوية لبقاء اتفاق السلام الشامل وديمومته".

إن حركة/ جيش تحرير السودان قد نظرت إلى حزب المؤتمر الوطنى على أنه الأسوأ ضمن سلسلة طويلة من الحكومات الشمالية التى خدعت الجنوبيين ولم تف بالاتفاقات. وقد استتبع ذلك، أن كانت تلك الحكومات حذرة على الدوام وانطوت على قدر من التوجس والشكوك. أما حزب المؤتمر الوطنى، فقد نظر بدوره إلى

الجيش الشعبى لتحرير السودان على أنه "غير مؤتمن"، بل أشار إلى أن حصار "توريت" خلال مرحلة التفاوض ينهض دليلا على عدم التزام الجيش الشعبى بعملية السلام. كذلك، أشار الحزب إلى القوة المتنامية لحركة/ جيش تحرير السودان، ومقرها دارفور، والتى تلقت دعمها من الجيش الشعبى لتحرير السودان، كدليل على أنها تدعو للسلام رغم عدم استبعادها لخيار الإطاحة بالحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، لم يشك الحزب مطلقا فى المشاعر الانفصالية التى صبغت معظم أفراد فريق المفاوضات التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان، وفى هذا الشأن بالذات، كان الحزب محقا تماما.

كذلك، فقد كانت هناك شكوك متبادلة فى معسكرات شركاء السلام. ولعل الأمر الأكثر جلاء فى حركة/ جيش تحرير السودان - إصرار جون قرنق، منذ البداية، على احتكار مقاليد القوة برمتها فى الجنوب: رئيس حكومة جنوب السودان، وزعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان، وزعيم الجيش الشعبى لتحرير السودان، وبالإضافة إلى منصبه كنائب أول للرئيس، الممثل الرئيسى للجنوب فى الحكومة الوطنية. وبالمثل، فقد قرر قرنق بموجب إرادته الكاملة أن جوبا ليست عاصمة مناسبة للجنوب نظرا لعدم ثقته فى الاستوائيين، ليختار "رامشيل" عوضا عنها، وهى موطن "دينكا ألياب" فى شرق بحر الغزال. إن غياب الثقة بين قرنق وعناصر مختلفة من المجتمع المدنى، وأطراف جنوبية أخرى يفسر بجلاء معارضة حركة/ جيش تحرير السودان لمشاركتهم فى عملية السلام، وهو الأمر الذى انسحب كذلك على التحالف الوطنى الديمقراطى.

إن عدم الثقة كان جليا من جانب حزب المؤتمر الوطنى أيضا. إذ لم يقتصر الأمر على امتلاك الحزب لأعداد كبيرة من رؤساء الفرق التفاوضية على امتداد أكثر من عشرة أعوام، حيث كان لكل منهم أسلوبه الخاص فى القيادة ... بل كان

للحزب اقترابات جد مختلفة فيما تعلق بالقضايا الرئيسية. وقد بدا ذلك جلياً حين أوشك الدكتور على الحاج محمد على المصادقة على حق تقرير المصير للجنوب، والتوصل إلى صيغة توافقية بشأن الشريعة الإسلامية، وذلك خلال جولات المفاوضات الأولى فى منتصف تسعينيات القرن العشرين ... صيغة تم استبعادها من مسار المحادثات، لتقوم الحكومة بالرفض الجازم لتقرير المصير للجنوب، أو أية تدابير تواؤمية بشأن الشريعة. وفى أواخر تسعينيات القرن العشرين، انقسمت الجبهة الإسلامية القومية فيما بين جناحى البشير والترابى، واللذين كان لهما اقترابات متباينة بشأن تلك القضايا. كذلك، فقد كان هناك وجهات نظر جد مختلفة فيما تعلق بقضايا رئيسية، وذلك بين الدكتور غازى صلاح الدين، والذى قام بالإشراف على اتفاق بروتوكول مشاكوس، وبين على عثمان طه، النائب الأول للرئيس السودانى، مثل قضية الانتخابات (حيث فضل غازى صلاح الدين أن تعقد على وجه السرعة، فيما فضل على عثمان طه إجراءها فى وقت لاحق)، أما بشأن الترتيبات الأمنية (فقد فضل غازى دورا متواصلا لجيش السودان خلال الفترة الانتقالية، فيما فضل طه انسحابه فى السنة الثانية)، وبخصوص الاتفاق السياسى مع حركة/ جيش تحرير السودان، فقد قام غازى بمعارضته، فى حين عمد طه إلى تأييده فضلاً عن غيرها من فعاليات أخرى. وكما أدين الدكتور على الحاج محمد من قبل رفاقه للتنازلات التى قدمها خلال عملية التفاوض، فقد أدين على عثمان طه بالمثل لتنازلات كثيرة خلال تلك العملية.

لم يقتصر تأثير عدم الثقة على العلاقات بين الأطراف المختلفة فى عملية السلام، بل انعكس ذلك فى مخرجات العملية: البروتوكولات. إن عملية السلام قد صممت وفقا للثقافة القانونية الأنجلوأمريكية، حيث يتم التوكيد على القانون، وذلك فى حالة غياب الثقة. وبالفعل، فقد ذكر أحد مفاوضى الحركة الشعبية لتحرير

السودان للمؤلف أن الثقة لا تعد ضرورية للتوصل إلى اتفاق ما. هذا، وقد تم تحديد كل قضية وكل طارئ، وأعطيت الأهمية اللازمة فى البروتوكولات. وقد كانت المحصلة وثيقة ضخمة معقدة، كما كانت عصية على الفهم، وكان من الصعوبة بمكان تقييم نتائج تطبيقها. فبمقتضى المناخ القانونى الأنجلوأمريكى، يتم إحالة الانتهاكات المزعومة لاتفاقية ما على كيانات قضائية لديها القدرة على البت فى الشكاوى المقدمة إليها، وكذا القدرة على إلزام السلطات الشرطية بإعطائها الأوامر لضمان تنفيذ قراراتها وأحكامها. إلا أن أمثال تلك السلطات والكيانات القضائية لم توجد ألبتة فى السودان، ولم يتشكل أى منها خلال الفترة الانتقالية، وبذا فإن الالتجاء إلى تلك الثقافة القانونية المركبة فى ظل غياب الثقة كان فى غير محله. وقد ذكر أحد المراقبين للمؤلف أن التشديد على "الطابع القانونى" يعد مضيعة للوقت، حيث ذهب ذلك المراقب إلى أنه كان يتحتم تكريس وقت أطول فى مفاوضات عملية السلام للتوصل إلى اتفاق على المبادئ.

وبينما لا يستقيم توقع وجود ثقة ما عند بدء مفاوضات بين أطراف ظلت طويلا فى حالة احتراب، إلا أن تجربة بعثة "الإيقاد" للسلام فى السودان قد أوضحت أنه إذا لم تنشأ "الثقة" عند نقطة زمنية ما، فإن المشاورات والاتفاق المتحقق ستكون غير مستقرة إلى حد بعيد. وفى ضوء ذلك، فإن التفكير فى المشكلة الخاصة بقوة دفاع جنوب السودان ليعطى دروسا. وبالرغم من أن التدخل الدولى فى عملية السلام قد سمح به ارتكانا إلى الرغبة فى إنهاء حالة "عدم الأمان" التى مست البشر فى جنوب السودان باشتراط وجوب حل الجماعات المسلحة الأخرى فى الجنوب وتسريح عناصرها خلال عام من توقيع اتفاق السلام الشامل (وهو ما قصد به، بالأساس، قوة دفاع جنوب السودان)، كان لبروتوكول "الترتيبات الأمنية" الخاص باتفاق السلام الشامل الأثر المبدئى فى زيادة حدة التوتر فيما بين الجيش

الشعبى لتحرير السودان، وبين قوة دفاع جنوب السودان. وبينما رغب حزب المؤتمر الوطنى فى استغلال "قوة دفاع جنوب السودان" للحط من قدر عملية السلام، والظهور بمظهر العالم بأن العملية لم تكن لتتقوض فى غضون عام، فقد عارض قرنق - على الدوام - اندماج "قوة دفاع جنوب السودان" فى الجيش الشعبى لتحرير السودان. وقد أورد مبحوثان، أحدهما كينى والآخر سودانى، أن مسئولا كينيا فى حركة/ جيش تحرير السودان، آنذاك، قد قال: "يريد قرنق حدوث تمرد محدود" كوسيلة لفرض الهيمنة فى الجنوب ... وهى ممارسة مألوفة خاصة فى القرن الإفريقى. إلا أنه وبسبب كون قوة دفاع جنوب السودان قد فرضت تهديدات أكبر بكثير من ذلك، فمن المرجح أن يكون جون قرنق قد رأى تحديا أكبر، من الوجهة السياسية، حين اندمجت قوة دفاع جنوب السودان مع حركة/ جيش تحرير السودان، كما خلص إلى أنه يمكن احتواء المشكلة عن طريق مناشدته "للأصدقاء الأمريكيين" للضغط على حزب المؤتمر الوطنى حين تكون قوة دفاع جنوب السودان ما زالت قائمة بعد مضى عام.

ومع المعارضة الشديدة التى لقيها قرنق بشأن استدعاء قوة دفاع جنوب السودان إلى عملية السلام، وأخذا للدعم الأمريكى القوى فى الاعتبار، انتفى احتمال أن يتم تناول المشكلة ومحاولة حلها. وفيما تنبأ البعض على طاولة المفاوضات بالخطر المحدق، لم يحركوا ساكنا، وكانت النتيجة أن أضحت قوة دفاع جنوب السودان فى صدام مع الجيش الشعبى لتحرير السودان. وعقب مصرع قرنق، خلفه سالفاكير الذى أسرع إلى الموافقة على إعلان جوبا فى الثامن من كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٦ . ولقد كان إعلان جوبا، فى المقام الأول، ردة فعل للمطالب واسعة النطاق للسودانيين الجنوبيين المنادين بأن يعمد قادتهم إلى حسم اختلافاتهم بشكل سلمى، ووضع حد لحالة "عدم الأمان" التى جعلت حياتهم جحيما

"لا يطاق". فبأقل القليل من الدعم من قبل مؤسسة "موى" الكينية، نسبة إلى الرئيس الكيني دانيال آراب موى، بادر كل من سالفاكير، وباولينو ماتيب، زعيم قوة دفاع الجنوب إلى إرساء أواصر علاقة من الثقة المتبادلة، ووافقا على المبادئ التى ارتكن إليها الاتفاق. أما إعلان جوبا فهو موجز مقتضب، يسهل فهمه خال من أية رطانة قانونية. ولقد أدى ذلك الإعلان، من فوره، إلى استعادة الأمان، على نحو كبير، ووفقا لما لمسه المؤلف الذى كان فى الخرطوم حين الاتفاق، فإن الإحالات السلبية من قبل قوة دفاع جنوب السودان عن سالفاكير والجيش الشعبى لتحرير السودان قد تلاشت فى عشية أو ضحاها. ولعل الدرس الأول المستفاد هو أن الثقة التى ارتكن إليها إعلان جوبا هى أداة جد فاعلة فى القضاء على التوترات والخلافات فيما بين الأعداء السابقين، إذ تعد أجدى من الالتجاء إلى القانون والمؤسسات، وهو المسار الذى اتبعته عملية سلام "الإيقاد". أما الدرس الثانى فينصرف إلى ضرورة تجديد الثقة. إن تطبيق إعلان جوبا، لاحقا، بصورة هزيلة، والذى أحدثه عدم الثقة فى الكوادر العليا فى الجيش الشعبى لتحرير السودان ذى الأغلبية من الجنود "النوير" المصطفين معا ... قد أدى إلى توترات بزغت ثانية لتتشكل فى سلسلة من التمردات والثورات.

إن الشعب السودانى فى الشمال لديه صعوبات فى التواؤم مع عملية السلام واتفاق السلام الشامل إذ لمسوا القليل من المنافع العائدة عليهم. وبالمثل، فقد رفض الشركاء المتفاوضون إجراءات وتدابير كان يمكن أن تحشد الشعب السودانى نحو ممارسة جمعية تصحيحية. أما أخطار ذلك الاستبعاد فقد بدت بوضوح فى الثلاثين من تموز/ يوليو ٢٠٠٥، حين لقى قرنق مصرعه، إذ قام الأفارقة بأعمال شغب فى الخرطوم، فيما جثم سكان العاصمة من العرب فى ديارهم، حيث التحق البعض، لاحقا، بجهاز أمن الدولة فى أعمال انتقامية ضد الأفارقة. هذا، ولم يشهد السودان

انقسامات بعيدة الغور كتلك لسنين عديدة خلت، وذلك بعد نصف عام فقط من التوقيع على اتفاق السلام الشامل ... ذلك الاتفاق الذى صمم لإرساء دعائم جديدة للوحدة والثقة المتبادلة على امتداد البلاد.

الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها

إن دور الولايات المتحدة وحلفائها ... تلك الدول التى عادة ما يطلق عليها "الرباعى" لدورها شديد الأهمية والمركزية فى عملية السلام المتبدية ... تلك البلدان الأربعة التى منحت عملية السلام دعما سياسيا وكان لها صفة "المراقب" على طاولة المفاوضات. أما النرويج وإيطاليا فقد استقتا عضويتيهما من كونهما ضمن طاقم رئاسة منتدى شركاء "الإيقاد"، بينما أسندت الولايات المتحدة وبريطانيا لنفسيهما أدوارا رائدة فى عملية السلام. ولقد رحبت حركة/ جيش تحرير السودان باضطلاع الولايات المتحدة بدور رائد فى عملية السلام. إذ أقام قرنق علاقات وثيقة مع واشنطن، وتطلع إلى الولايات المتحدة لبذل الجهد اللازم لدفع عملية السلام قدما، ثم للمساعدة - لاحقاً - فى تنفيذ الاتفاق، ولضخ التمويل اللازم لإعادة الهيكلة فى فترة ما بعد الصراع. إلا أن حزب المؤتمر الوطنى قد أيد - أيضاً - الدور الرائد (الكبير) للولايات المتحدة، من أجل أسباب عديدة: الأول، كون حزب المؤتمر الوطنى يؤمن بأن الولايات المتحدة هى الدولة الوحيدة التى يمكنها استقطاب الضغط المطلوب لكى يقوم قرنق بالتوقيع على اتفاقية. الثانى، رغبة الخرطوم فى تحسين علاقاتها مع واشنطن. وفضلا عن ذلك، فقد خشيت الخرطوم، فى حالة ما لم تتحسن العلاقات، أن تعمد واشنطن إلى زيادة دعمها لحركة/ جيش تحرير السودان، أو حتى محاولة تغيير نظام الحكم.

لقد كان من اليسير تحقيق التهدئة بعد إقصاء جناح "الترابى" - ذلك الجناح

الأكثر تشدداً وعدائية – وذلك عن الحزب فى أواخر تسعينيات القرن العشرين. ولقد تزامن ذلك التغير فى السياسة مع اعتلاء جورج بوش الابن لسدة الرئاسة فى الولايات المتحدة الأمريكية. وبينما حظى نشطاء حقوق الإنسان وكتلة النواب السود بالكونجرس باهتمام كبير من قبل إدارة كلينتون، فقد كان محور الاهتمام فى عهد جورج بوش – اليمين المسيحى، مع اهتمام أقل بالصناعات النفطية، أما المحور الأكثر من حيث الاهتمام فكان الأمن والترتيبات الاستخباراتية. إن اليمين المسيحى قد تعاطف طويلا مع كارثة الجنوبيين الذين كانوا يتحولون إلى المسيحية بأعداد متنامية، كما تعاطف، بالتبعية، مع حركة/ جيش تحرير السودان، والتى رأت، بدورها، هؤلاء المسيحيين المترابطين سياسيا حلفاء لهم قدرهم فى واشنطن. أما جورج بوش نفسه فقد تشبع ببعض الإلهامات من جماعات دينية فى مدينته ميدلاند بتكساس، حيث شدد عليه زعماء الكنيسة لتعميق انخراط الولايات المتحدة فى السودان !! كذلك، فقد احتفظ بوش بصداقة وثيقة ربطته بالقس البروتستانتى بيل جراهام وولده فرانكلين، اللذين أدارا منظمتهما غير الهادفة للربح – محفظة السامرى – فى السودان.

إن الصناعة النفطية بالولايات المتحدة الأمريكية كانت مهيأة تماما للتأثير فى الإدارة الأمريكية فى عهد جورج بوش الابن، الذى كان له ولعدد من رفاقه المبرزين صلات وثيقة بتلك الصناعة ... التى طالها الإحباط جراء كون المنافع المتولدة من جهودها لإرساء صناعة نفطية فى السودان قد استأثرت بها حفنة من الشركات الآسيوية، فضلاً عن شركة "تاليسمان" الكندية للطاقة. لذا يمكننا التكهن بأن شركات النفط قد استحثت بوش للتوصل إلى اتفاق سلام فى السودان يمكن بموجبه إلغاء الحظر المفروض، وتوفير الحماية اللازمة لكى يأخذوا خيار العمل فى السودان بعين الاعتبار. لذا، فقد التحمت مصالح الصناعة النفطية مع سياسات

الحكومة والتى ربطت أمن الولايات المتحدة بتنويع مصادرها من الطاقة بعيداً عن الشرق الأوسط غير المستقر، وزيادة نصيبها من النفط من البلدان الإفريقية.

إلا أنه، وفى غمار الهجمات "الإسلامية" على الولايات المتحدة الأمريكية فإن الحصول على معلومات وبيانات خاصة "بالجماعات" من خلال التعاون مع أجهزة الأمن السودانية، وحماية الحلفاء فى الإقليم من خطر "الإسلامويين"، وتعميق الانخراط فى عملية السلام فى السودان ... كل ذلك قد نبع من التصور المتنامى بأن أمن الولايات المتحدة يرتبط بمسار صراعات كتلك الدائرة فى السودان ونتائجها. كذلك، يمكن أن تدرج جميع تلك الجهود كجزء من "الحرب ضد الإرهاب". إن الاهتمام بحقوق الإنسان، والنهج الإنسانوى Humanitarianism، ومناقذ المخزون الأمريكى من غلال وحبوب للمعوزين فى السودان – كل ذلك كان مدرجا فى حسابات الولايات المتحدة، إلا أن أحداث الحادى عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ كان لها أثر فى جعل قضية الأمن، والاهتمام الشديد "بالدول الفاشلة"، ومواصلة الحرب على الإرهاب – الهدف الرئيسى للسياسة الخارجية الولايات المتحدة. ولعل أية ذلك قد تمثلت جلية حين أرسلت الولايات المتحدة طائرة تابعة لوكالة الاستخبارات المركزية لتنقل صلاح عبد الله قوش إلى كل من نيويورك وواشنطن فى نيسان/ أبريل ٢٠٠٥ لتوجيه الشكر إليه على دوره فى مساعدة الحكومة الأمريكية فى حربها ضد الإرهاب ... صلاح قوش، ذلك المسئول الأمنى الأرفع شأنا فى حزب المؤتمر الوطنى، والضالع حتى أذنيه فى انتهاكات حقوق الإنسان بالسودان، بما فى ذلك إدارة "بيوت الأشباح" حيث كان يتم تعذيب كل من ينظر إليه النظام كعدو. بيد أن ذلك الرابط ما بين "الأعداء المفترضين" كان سلاحا ذا حدين لحزب المؤتمر الوطنى، إذ دفع حكومة الولايات المتحدة إلى انتحال دور جوهرى فى عملية السلام المتداعية فى السودان. وبالإحالة على أحداث الحادى

عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، ألمح جابرييل شانقسون شانق، الوزير بحكومة جنوب السودان، أن "الهجوم الإرهابى على الولايات المتحدة الأمريكية قد عمل على إنقاذنا وتحريرنا، إذ بدونه لم يكن جورج بوش ليضلع فى الأمر".

ولقد صعّدت الولايات المتحدة من انخراطها فى عملية السلام باعتماد سبيلين. الأول: استغلال الهيكل الإطارى "للإيقاد"، والثانى: العمل من خلال تحالف رباعى والموافقة على أن تقوم كينيا بإدارة عملية السلام السودانية ... كينيا التى استجابت دائما للمناشدات البريطانية والأمريكية. إذا، فقد أضحى ما كان مبادرة سلام حقيقية، مع بعض اللمسات التجميلية لتحقيق الشرعية اللازمة، عملية قادتها الولايات المتحدة ورعتها. وقد أدركت جميع الأطراف ذلك الدور الأمريكى، فيما عدا كينيا التى ما برحت تحسب، بما يخالف تماما الحقيقة الساطعة، أن وزنها السياسى الضئيل هو ما عمل على أن تمضى عملية السلام قدما. أما دور الولايات المتحدة فى العملية فقد كان - وفقاً لما أورده أحد الدبلوماسيين" - دوراً ضرورياً حتمياً باعتبارها القوة العظمى الأوحد"، فضلاً عن التوقيت الأمثل لتدخلها فى عملية السلام. أما غازى صلاح الدين، مستشار الرئيس السودانى، فقد قال إن الدور الأمريكى فى عملية السلام كان دورا حاسما ركينا مثله فى ذلك مثل دور كل من حركة/ جيش تحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى.

وبالتزامن مع زيادة دلالة دور الولايات المتحدة وحلفائها فى عملية السلام، كان هناك الانسحاب الإثيوبى من تلك العملية فضلا عن تهميش الدور الإريترى فى الإقليم تهميشا كبيرا ... هاتان الدولتان اللتان كان لهما زمام القيادة وقصب السبق فى المرحلة المبكرة من مبادرة سلام "الإيقاد". وفيما قامت الدولتان باعتماد سبل سياسية وعسكرية للتوصل إلى حسم للصراع السودانى فى منتصف تسعينيات القرن العشرين، آمنت الولايات المتحدة إبان إدارة الرئيس بوش بقدرتها

على التعامل مع "الإسلاميين" وتحقيق مآربها عن طريق المفاوضات. كذلك، فعلى حين واصلت القوى الإقليمية تحقيق أهدافها على امتداد كامل الأراضى السودانية وارتأت دورا للمعارضة الشمالية فى عملية السلام، انصب اهتمام الولايات المتحدة - بالأساس - على جنوب البلاد وسعت إلى إبرام صفقة مساومة مع المعارضة الشمالية فى أعقاب مفاوضات سلام ناجحة بين حزب المؤتمر الوطنى وحركة/ جيش تحرير السودان. على أن تلك الصفقة لم تر النور مطلقا، ولم تكن لتدرج، ألبتة، كخيار مستقبلى. ولقد راهنت الولايات المتحدة على جون قرنق رهانا ارتكن إلى ثقتها الشديدة فيه حيث آمنت بأن بمقدوره أن يضطلع بدور رئيسى فى سودان ما بعد الصراع. وكان هذا النهج من قبل الولايات المتحدة يعنى أنها قد وجدت أنه من الصعوبة بمكان أن تتعامل، على نحو صائب، مع مأساة دارفور التى تنامت بوتائر متسارعة. وحين لقى جون قرنق مصرعه انهارت تلك السياسة الأمريكية انهياراً مدوياً.

وفى الوقت الذى خلص الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن الحرب فى دارفور قد نجم عنها أكبر المآسى الإنسانية قاطبة على مستوى العالم، وكذا حين أدركت وزارة الخارجية الأمريكية أن حزب المؤتمر الوطنى قد مارس إبادات ومذابح جماعية فى دارفور ... كانت الولايات المتحدة بطيئة فى اقتراح أية مبادرات مضادة، إذ باتت حريصة على ألا يحدث ما من شأنه تهديد عملية سلام "الإيقاد" التى كانت قائمة حينذاك، أو ما قد يضر بالروابط الاستخباراتية الهامة التى تصلها بالخرطوم. وعند التمهيد للتوقيع على اتفاق السلام الشامل، انتهكت الحكومة السودانية الهدنة المتفق عليها، وشنت هجوما كاسحا على مواقع المتمردين فى دارفور، الأمر الذى عمق حدة المأساة الإنسانية هناك. وبالرغم من ذلك، أصرت الولايات المتحدة وحلفاؤها على دعم عملية سلام هزيلة البنيان ذات شعبية محدودة

عملت على إقصاء مشاركات عدة، كمشاركة أهالى دارفور. إن الولايات المتحدة، التى ساندت عملية السلام تلك والتى انطوت على تركيز السلطات برمتها فى قبضة حزب المؤتمر الوطنى وحركة/ جيش تحرير السودان ... قد أصرت على أن يتم التعامل مع شكايات السودانيين ومظالمهم من خلال عمليات هزيلة أخرى، وذلك لضمان عدم تهديد اتفاق السلام الشامل.

إن السياسة الأمريكية تجاه السودان قد تأثرت كثيرا بالعلاقات الشخصية الوثيقة التى ربطت ثلاثة من المسئولين الأمريكيين البارزين بجون قرنق - بريان دى سيلفا، من وزارة الزراعة الأمريكية، وروجر وينتر، من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وأندرو ناتسيوس، الذى عمل سابقا بالوكالة ذاتها، وأضحى لاحقا المبعوث الخاص للرئيس بوش. وعلى امتداد سنوات عديدة، كان الثلاثة وثيقى الصلة بقرنق، وكان لهم دور محورى فى إسداء النصح له بشأن الظفر بقبول الولايات المتحدة الأمريكية له، ومن ثم حصوله لاحقا على تأييدها ودعمها. كذلك، فقد كان لثلاثتهم إسهام كبير فى إقناع الحكومة الأمريكية بأن زعيماً للتمرد اعتبر شيوعياً من قبل كثيرين لعلاقاته مع "الدرج" الإثيوبية، يمكن أن يصبح حليفا ذا شأن للولايات المتحدة. لقد قام المسئولون الثلاثة "بتلميع" صورة قرنق إلى الحد الذى بات "رمزا ملهما" فى بعض الأوساط الأمريكية مع نهايات حقبة تسعينيات القرن العشرين، وذلك رغما عن سجل انتهاكاته لحقوق الإنسان، وقيامه بتصفية العديد من رفاقه جسديا، فضلاً عن امتناعه عن اقتسام مقاليد السلطة مع من عداه.

وبالرغم مما للمسئولين الثلاثة من تأثير ملموس على السياسة الأمريكية وملامستهم لمأساة السودانيين فى جبال النوبة وأبيى، فقد عجزوا عن إدراج معاناة أهالى هاتين المنطقتين ضمن بروتوكول مشاكوس، أو تضمينها فى عملية السلام الموازية التى قادها المبعوث الخاص لضمان الوفاء بوعود حركة/ جيش تحرير

السودان بحق تقرير المصير لأهالى المنطقتين. وفيما يتعلق بأبيى، كان سعى المسئولين الثلاثة انطلاقا من الالتزام المبرم فى اتفاق أديس أبابا (١٩٧٢) والقاضى بحق أهالى أبيى فى استفتاء بشأن رغبتهم فى الالتحاق بشمال البلاد أو الانضمام لجنوبها، وقد وفق ثلاثتهم إلى تحقيق الشرط ذاته فى اتفاق السلام الشامل، وحصولهم على وعد بأن يتزامن ذلك التصويت مع استفتاء الجنوب بشأن حق تقرير مصيره. إلا أن الأطراف المعنية قد فشلت فى التوصل إلى اتفاق حول "حدود أبيى" (ومن ثم من له حق التصويت فى الاستفتاء)، لتترك ذلك إلى لجنة يتم بموجبها التوصل إلى تصويت حاسم من قبل خبراء أجانب. ولم يكن غريبا، إذا، ألا تتحقق تعهدات ذلك البروتوكول واشتراطاته، وبصفة خاصة المطالبة بإجراء استفتاء. وفى نهاية عملية السلام، لم يبق ثمة احتمال أن تتحقق تلك التعهدات فى الأجل المنظور.

لقد افترض حزب المؤتمر الوطنى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد خلصت إلى أن ميزان القوى لم يكن راجحا لصالح حركة/ جيش تحرير السودان إذ استطاعت الخرطوم أن تكرس كميات متزايدة من أموال تحصلت عليها جراء بيع النفط - لشراء تقنيات عسكرية معقدة لاستخدامها فى الحرب. ونتيجة لذلك، كانت عملية السلام الفرصة المثلى، والأخيرة، المتاحة أمام حركة/ جيش تحرير السودان للفوز فى المفاوضات بما لم يكن بالإمكان الفوز به فى أرض المعركة (أدى اندلاع حرب ضروس فى دارفور إلى تغيير ذلك التقييم، ولكن ساعتها، كان السيف قد سبق العذل). وبالفعل، كان للصواريخ والطائرات الحربية والأسلحة الخفيفة المصنعة محليا، بل والمدفعية، أثر ملحوظ على الحرب. هذا، وقد خلص مالك عقار اير، حاكم جنوب النيل الأزرق، والمنتمى لحركة/ جيش التحرير، إلى أنه إذا ما فشلت الحركة فى تعطيل تدفق النفط، وقدر للخرطوم استخدام ذلك "العارض" المالى لثلاث سنين

أو أربع فستخسر حركة/ جيش التحرير الحرب. وقد توافقت نبوءة عقار اير تماما مع تحول بؤرة اهتمام الحركة من الجبهة العسكرية إلى عملية السلام. ونتيجة لذلك، وبالرغم من تشكك حزب المؤتمر الوطنى فى وعود الولايات المتحدة بالتحرك باتجاه إرساء علاقات ثنائية طبيعية مع السودان، إذا ما تعهد بالتعاون معها لمجابهة الإرهاب والتوصل إلى اتفاق سلام ... استشعر السودان أنه لا سبيل أمامه سوى الانخراط فى عملية السلام ودعم الولايات المتحدة فى اضطلاعها بدور رائد فى تلك العملية،

أما النرويج، فقد حلت ثانية، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك وفق معيار التأثير، لما لممثليها من قوة وحماسة، خاصة هيلدا جونسون، وزيرة التنمية الدولية. إلا أن الحكومة السودانية لم تركن لهذا الطرح، إذ رفض أعضاؤها موقف جونسون فى تأييدها السافر لحركة/ جيش تحرير السودان. ووفقاً لأحد مبحوثى حزب المؤتمر الوطنى، فإن "النرويج كانت منحازة، بالكلية، إلى الجنوب وعدت مهمتها مهمة مقدسة". على أن ما يعد،بحق، مفاجأة للكثيرين ضآلة التأثير البريطانى فيما ارتبط بعملية السلام، علما بانخراطها فى علاقات ممتدة مع السودان. كذلك، فقد نظر إلى بريطانيا على كونها أكثر تعاطفا مع الخرطوم، وهو افتراض يصدق فقط إذا ما قورنت بريطانيا وموقفها بغيرها من البلدان. وقد اتهمت حركة/ جيش تحرير السودان آلان غولتى، سفير بريطانيا الأسبق إلى السودان والمراقب لعملية السلام هناك، بانحيازه إلى الخرطوم وتعاطفه معها، ولكن إجباره، لاحقا، على مغادرة البلاد يشى بعدم مشاطرة حزب المؤتمر الوطنى لتلك الرؤية مع الحركة الشعبية للتحرير، أما إيطاليا فكانت "النغمة النشاز". فبينما كانت إحدى كبريات ممولى عملية السلام، إلا أنه كان ينظر إليها، عامة، على أنها الأدنى فاعلية.

إلا أن الترويج الذاتى لتلك البلدان الأربعة فى عملية السلام بالسودان قد

انطوى على إشكالية ما. إذ استشعرت دول منتدى شركاء "الإيقاد" أنه يجب أن ينظر إليها، جمعيا، كداعم لعملية سلام "الإيقاد"، بيد أنها قد اكتشفت، فى المقابل، أنه قد تم تحييدها على نحو واسع، فلم يكن بمقدورها، إذا، إلا أن تكون كتلة داعمة تشارك فى دعم المفاوضات ماليا.

حـــدود الوساطـــة

وفى هذا الإطار، يعن السؤال الآتى: هل الوسطاء ملتزمون تماما بمطالب أطراف النزاع؟ أم أن لهم قدرا من استقلالية القرار؟ فإذا كانوا مقيدين تماما بمتطلبات أطراف النزاع، فقد يصبغوا ضربا من الشرعية على عملية تفضى إلى كارثة محققة ... أما إذا انطلقوا مستقلين، فسوف يتم اتهامهم، على أدنى تقدير، بإنكار حق أطراف النزاع فى "امتلاك" عملية السلام، ومن ثم المشاركة فى تقويض العملية برمتها. أما فريق وساطة "الإيقاد" فقد اختار أن يتقيد بمطالب أطراف النزاع. وقد أكد المبعوث الخاص، الجنرال سومبيو، أن "التصور المفاهيمى يجب أن يتولد من الأطراف ذاتها وليس من خارجها ... فمن الضرورى أن تكون لهم ملكية الاتفاق". فالملكية، وفقا لتعريف سومبيو، هى ملكية أطراف النزاع، وليس ملكية مجتمعات قد أقروا بتمثيلها.

إلا أن قبول هذا الدور المحدود يعمل على تقليص مهمة الوسطاء فى إيجاد القاسم الأدنى المشترك الذى يربط ما بين مواقف فريقى النزاع، كما حدث فى بروتوكول مشاكوس. وفضلا عن ذلك، فإن منظورا أكثر رحابة للظروف المحيطة لم يكن ممكنا لأن المجتمع المدنى وأطراف أخرى - والتى كان يمكن لها إتاحته أو الإصرار عليه - لم يسمح لها بالمشاركة فى عملية السلام. كذلك، فرضت قيود على الرأى العام إذ كانت المفاوضات تكتنفها السرية، وتم إبقاء "الميديا" بعيداً.

إن مرونة المبعوث الخاص، الجنرال لازارو سومبيو، فى عملية السلام لا تكمن فى امتلاكه رؤية ثاقبة، إذ لا يوجد ما يشير إلى امتلاكه لمثلها، بل تكمن فى كونه قد تواءم بنجاح مع مصالح كل من حركة/ جيش تحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى ... تلك المصالح التى لم تتطلب رؤية أو زعامة قوية أو تأثيراً ثقافياً ساحراً أو التقدم بمقترحات ذات شأن بالغ ... بل تطلبت، وحظيت بالفعل، بمنحى وئيد تدريجى خال من أدنى إبداع أو ابتكار، وبمناخ صالح لتحقيقها يخلو، أو يكاد، من ضغوط سافرة لمصالح خارجية. بل لعل الأمر المثير للانتباه قد كمن فى النحو المتواتر الذى أعلن به المفاوضون (خاصة أولئك ممن ينتمون لحزب المؤتمر الوطنى) عن تقديرهم للدور الكبير الذى اضطلع به الجنرال سومبيو لاحتواء المراقبين وآخرين غيرهم. أما حين أمسكت العناصر السودانية - بقيادة جون قرنق وعلى عثمان طه - بزمام القيادة خلال الأشهر الأخيرة من المفاوضات، تراجع المبعوث الخاص، لازارو سومبيو، إلى خلفية المشهد. ولا شك فى كون ذلك المنحى البسيط الذى اتسم دائما بالوضوح والنزاهة قد أسهم بفاعلية فى المضى بعملية السلام قدما، والتوصل إلى اتفاق لم يتوقعه غير القليل حين بدأت تلك العملية.

إلا أن تلك الرؤية المحدودة لدور الوسطاء قد أفضت إلى عدة مشاكل لعل أخطرها أنها جعلت حسم الصراعات فى مناطق أخرى من البلاد أكثر صعوبة، بل قد تكون قد فاقمت من حدتها. وبعبارة أخرى، نجح فريق وساطة "الإيقاد"، والولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها - فى النهاية - فى التوصل إلى اتفاق جرى توقيعه، وبما أن تلك كانت المهمة المناطة بهم، فقد حصلوا على تقدير كبير مقابل ذلك. بيد أنهم وإن لم يدانوا بتهمة إحداث صراعات جنوبية بينية، أو صراعات أخرى فى غرب البلاد وشرقها، إلا أن وساطتهم لم تقم بشىء ألبتة لحسم تلك الصراعات، بل يمكن القول إنها قد فاقمتها وجعلت حسمها النهائى أمرا أكثر صعوبة.

إن الزعم بأنه سوف تكون ثمة جولة ثانية لاتفاق نيفاشا، ذلك الطرح الذى كان متداولا فيما بين الدبلوماسيين المقربين من فعاليات "الوساطة" وأروقتها فى حينه، كان زعما داحضا. كذلك، فقد كان الإيمان بأن اتفاق السلام الشامل قد أتاح الإطار والحافز لحسم سلمى للنزاعات فى أماكن متفرقة بالسودان، وبخاصة دارفور، أمرا لم تؤيده الشواهد. أما الجنرال سومبيو فقد أشار إلى أن "اتفاق السلام الشامل إذا ما تم تطبيقه على النحو الأمثل، فسوف يعمل على حسم الصراعات الأخرى فى السودان. إذ يعنى الاتفاق أن ثمة من يشارك الحكومة السودانية فى "المركز"، الأمر الذى يعنى، بدوره، أن الحكومة لن يكون بمقدورها لاحقا مواصلة تهميشها لمناطق أخرى فى البلاد بمثل ما كان ديدنها فيما سلف". إلا أن ذلك الإيمان لم يكن صائبا، بيد أن معظم المحللين قد تابعوا سومبيو فيما ذهب إليه من أن أفضل الطرق لحسم النزاع فى دارفور كان التوصل إلى اتفاق سريع فى جنوب البلاد.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن بروتوكول اقتسام السلطة قد جعل التوصل إلى اتفاق سلام شامل وتحقيقه مهمة شبه مستحيلة. لقد نجم عن ترك ١٤٪ فقط من مجمل السلطة المحلية بحيث يتم توزيعها على الغالبية الكبيرة من أهالى شمال السودان أن لم يجد متمردو الغرب والشرق مكانا لهم فى الحكومة المركزية (إذ تم التقسيم بحيث تم تخصيص ٥٢٪ من مجمل السلطة المحلية لحزب المؤتمر الوطنى، و٢٨٪ لحركة/ جيش تحرير السودان، و٦٪ للأحزاب الجنوبية فى الشمال). هذا، ولم يقتصر الأمر على رفض متمردى التخوم ذلك التقسيم، بل تعداه إلى تأجيج النوازع الانفصالية التى أدت فى نهاية المطاف إلى تمزيق أواصر البلاد. فحين كان يتم التوقيع على اتفاق السلام الشامل، أوجز الصادق المهدى - رئيس الوزراء الأسبق - الحالة حيث قال إن "الأطراف قد تزيت فى أردية فولاذية أعاقت تواؤمها مع أية قوى أخرى".

إن السؤال العصى على الإجابة على نحو مرض هو: هل كان الوسطاء والولايات المتحدة وحلفاؤها يدركون العواقب الوخيمة المحتمل أن تترتب على نهج وساطة محدودة كتلك؟ وهل كانوا يدركون القيود المفروضة على أية عملية للسلام يمكن أن تجيء فى أعقابها؟ لقد قام الجنرال سومبيو بجولة موسعة فى أرجاء السودان فى أعقاب بروتوكول مشاكوس الكارثى، حيث التقى زعماء أحزاب معارضة وعناصر من قوة دفاع جنوب السودان. وحين سئل عما عساه كان فاعلا فى موقف كهذا، أجاب سومبيو: "كنت لألمس أرض الواقع عند بواكير العملية التفاوضية ساعيا نحو استجلاء ما يريد الأهالى، وهو ما لا يماثل - بالضرورة - ما طرحه فريق التفاوض على طاولة النقاش". وهذا يستدعى سؤالا آخر: "لماذا توجب أن يلمس سومبيو "أرض الواقع" إذا كان الوسطاء مقيدين بمطالب أطراف النزاع، وهو ما قاله سومبيو أيضا؟" فإذا كان حريصا للغاية على التشديد على "ما يريد الأهالى"، فلماذا كان عنيدا لا تلين قناته بشأن قصر المفاوضات على حزب المؤتمر الوطنى، وحركة/ جيش تحرير السودان؟! لا ريب فى أن أهالى جنوب السودان، وبخاصة أهالى أعالى النيل الكبرى، كانوا سيضغطون من أجل حسم النزاع فيما بين الجيش الشعبى لتحرير السودان، وقوة دفاع جنوب السودان. فإذا ما كان المبعوث الخاص قد التقى السودانيين الشماليين خارج إطار الحزب الحاكم، لكانوا أطلعوه على العواقب الكارثية المحتملة لعملية سلام الجنوب فيما يتعلق بحسم النزاعات المسلحة فى شرق السودان وغربه، ولكانوا طالبوا بعملية سلام شاملة حقيقية تشدد على مبدأ التحول الديمقراطى. كذلك، فلا يوجد ما يشير إلى أن اندلاع الحرب فى دارفور وما تبعها من مأس إنسانية خلال العام الأخير من وساطة "الإيقاد" قد أثر، بأية حال، على مسار المفاوضات وفحوى ما انطوت عليه. ووفقا لما أشار إليه أحد المحللين قبل توقيع اتفاقية السلام الشامل، فإن

"ضريبة الاتفاق فى الجنوب كان استبعاد جميع أطراف عملية السلام فيما عدا الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان". كذلك، فلا يوجد ما يشير إلى أن وسطاء "الإيقاد" قد خلصوا إلى النتيجة ذاتها التى خلص إليها معظم المحللين، تحديدا كون العوامل التى أفضت إلى الصراع فى الجنوب هى ذاتها تلك المفضية إلى صراعات غرب البلاد وشرقها.

خلاصة

على الرغم من التأييد الإقليمى الكبير للحركة الشعبية لتحرير السودان، فقد عجزت الحركة عن هزيمة "الجيش الشمالى" عسكريا، ومن ثم لجوؤها إلى المجتمع الدولى لتحرز على طاولة المفاوضات ما لم تنجح فى إحرازه فى ساحات القتال. وفى تلك الأونة، استطاع حزب المؤتمر الوطنى - المعزول آنذاك إقليمياً ودولياً - الإفادة من الموقف العسير وتحويله لمصلحته، وعدم رفضه - مطلقاً - أية مطالبات للمشاركة فى عمليات السلام. وبالفعل، كان الحزب يدرك أنه كلما زادت عمليات السلام، زادت الطرائق التى يمكن بموجبها تفتيت خصومه. أما عملية سلام "الإيقاد" والمدعومة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية فقد مثلت تحديات بعينها. بيد أن حزب المؤتمر الوطنى لم يكن قادرا على الرفض دون التعرض لأخطار هجوم عسكرى، أو خطر قيام الولايات المتحدة بدعم الحركة الشعبية لتحرير السودان ومؤازرتها. إذا، فقد كان المطلوب عملية سلام ينصب اهتمامها على قضايا الشمال/ الجنوب، ولا تسمح للمتمردين من مناطق أخرى من البلاد، أو لعناصر المجتمع المدنى أن تتحد مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، فضلا عن عدم تهديدها للشريعة الإسلامية، والتى تعتبر لازمة للحفاظ على جمهور ناخبى حزب المؤتمر الوطنى. هذا، وقد كانت الحركة الشعبية وصناع السلام متعاونين للغاية فى الاستجابة لمطالب حزب المؤتمر الوطنى واهتماماته. وبموجب حرص صناع السلام

على التوصل إلى اتفاق بأكثر من حرصهم على النضال فى قضايا شائكة كوحدة السودان، والتحول الديمقراطى ... يمكن أن ننحى تلك القضايا جانبا بحيث يتم استبعادها لاحقا، أو الوعد بأنه وفقا لما تم قطعه من خطوات كثيرة على مسار السلام، فلن ينسحب الداعمون الدوليون من عملية السلام. وفى تلك الحالة، كما فى كثير غيرها، فإن الأساس المنطقى الذى انتهجته زعامات الحركة الشعبية لتحرير السودان لم يختلف كثيرا عن الأساس المنطقى المتبع من قبل حزب المؤتمر الوطنى.

أما تقييم مجلس الأمن، والوارد فى بيانه الصحافى الصادر عند توقيع اتفاق السلام، فقد أفرد مساحة للحرب فى دارفور، والتى كانت أخبارها تملأ شاشات التلفاز على امتداد العالم بأسره، كتلك التى أفردها لاتفاق السلام الشامل، تقريبا. وقد أورد البيان الصحافى مقتطفا من دعوة على عثمان طه ومناشدته للمجتمع الدولى لرفع القيود والعقوبات الاقتصادية والتجارية عن السودان، وإسقاط جميع الديون الخارجية المستحقة على السودان. كذلك، فقد ناشد طه البلدان بأن يمنحوا السودان بسخاء، وذلك فى اجتماع المانحين اللاحق. وفى البيان الصحافى ذاته، أثنى جون قرنق على محاسن ما أطلق عليه "بلد واحد، نظامان للحكم"، والذى افترض أن يكون خارطة طريق "لسودان موحد" فى مرحلة ما بعد الاستفتاء. أما مجلس الأمن فقد أولى اهتماما أكبر بتصريحات قرنق بشأن حسم الحرب فى دارفور.

لقد خابت توقعات مجلس الأمن وجون قرنق وعلى عثمان طه فى هذا الصدد. إذاً، لم يهبط السلام من السماء على جنوب السودان، إذ لاحت فى الآفاق نذر حرب بين الجيش الشعبى لتحرير السودان وقوة دفاع جنوب السودان، عند التوقيع على اتفاق السلام الشامل، إضافة إلى اندلاع العديد من النزاعات المحلية المكبوتة. هذا ولم يمهل القدر جون قرنق ليشهد الجنوبيين وهم يهرعون سراعا للتصويت لصالح

الانفصـال، ومـا اسـتـتبع ذلك من وأد حلمـه "بلد واحد، نظامـان للحكم". وقد طالت الحـرب في دارفـور دون أن تلوح لهـا نهـاية فى الأفق، فـيـمـا كان على عثـمـان طه يترقب شطب السـودان من قـائمـة العـقـوبات الأمـريكيـة، مـع نهـاية اتفـاق السـلام الشـامل. إذاً، فلم تزدهر الديمقراطية مع التوقيع على ذلك الاتفاق، كما لم يكن لها أدنى وجـود مع نهـايته فـى تموز/ يوليـو ٢٠١١ . لقـد كان المأمـول أن يضـع اتفـاق السـلام الشامل السودان على طريق حلحلة مشكلاته، فإذا به يصير جزءا من العبء السياسى الذى رزحت تحت وطأته البلاد. إن صلب المشكلة السودانية قد ظل ممثلا فى الاختلالات الهيكلية للدولة ... تلك الاختلالات التى عجز المجتمع الدولى وحزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السـودان عن الاتفاق بشـأن إيجـاد حلول لها.

الفصل الثالث

الاستغناء عن الديمقراطية: انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠

تعد الانتخابات مكونا هاما من مكونات المفاهيم الليبرالية لصنع السلام والحكم الرشيد، وتعتبر إحدى مقتضيات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وشروطهما السياسية للبلدان الساعية إلى الحصول على تمويلات أو مساعدات الإصلاح الاقتصادى.

بيد أنه فى ظل الأوضاع التى ناقشناها آنفا، حيث اختزل السودان إلى أن أضحى أداة فى قبضة حزب المؤتمر الوطنى، وأوشك أن يصبح أداة أيضا فى قبضة الحركة الشعبية لتحرير السودان، وذلك فى الجنوب ... فإن إمكانية إجراء انتخابات حرة نزيهة قد باتت، آنذاك، عصية قصية. وفى حال كتلك، تكون الانتخابات استراتيجية للحفاظ على السلطة - فكثير من الانتخابات فى إفريقيا قد أريد بها، صراحة، إحباط أية محاولات للتغيير، والعمل على تعزيز الوضع القائم. وبالتبعية يقوم المشاركون الدوليون فى تلك الممارسات باستبعاد أى مفهوم خاص بتمكين الشعوب، ويتم التركيز - بالمقابل - على شكليات الممارسة لا على مضامينها وفحواها. فوفقا لأديلايا أوديكويا، فى معرض الحديث عن غرب إفريقيا، فإن "الغرب يؤيد الانتخابات التى لا تمس المشكلات الهيكلية، إذ تساعد فى شل



فاعلية أية معارضة قد تفكر في انتهاج العنف، كما تضمن تعاون "النخبة الحاكمة ذات الحظوة" وولاءها لذلك "الغرب". أما بول كولييه فقد أشار إلى أن الحكام الشموليين يوطنون أنفسهم للظروف "الديمقراطية" باعتماد استراتيجيات عدة كالكذب وتزييف الحقائق والرشاوى وتزوير الانتخابات بشتى الوسائل، وذلك لضمان ألا تهدد الانتخابات سلطتهم وقبضتهم على مقاليد الحكم، ونتيجة لذلك، فغالبا ما تفضي الانتخابات إلى عرقلة جهود إصلاح السياسات الاقتصادية وممارسات الحكم الرشيد. أما المجتمع الدولي فقد كان تواقا إلى المحافظة على سلطة حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، وذلك لأنهما يعدان عنصرا أساسيا لضمان أن تمضي عملية السلام وفق المسار المخطط لها، مع الأخذ بعين الاعتبار كونه مسارا ذا اتجاه واحد يستهدف منه تحقيق استقلال

"سلس" لجنوب السودان ضاربا الصفح عن أى تحول ديمقراطى أيا ما كان.

إن الانتخابات السودانية كانت قد أرجئت مرارا، وحين أجريت فى نهاية المطاف فى نيسان/ أبريل ٢٠١٠ كان يسيطر عليها كل من حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان، بما لهما من صلاحيات واسعة فى استخدام موارد الدولة ومستخدميها لإدارة الحملات الانتخابية بكفاءة. ورغما عن تلك المزايا، قام الحزبان الحاكمان بانتهاكات موسعة بحق الأحزاب المعارضة فى شمال البلاد وجنوبها ... تلك الأحزاب التى كانت بالفعل قد أنهكت جراء سنوات طوال من كبت وقمع. إن حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان، واللذين عارضا الانتخابات بادئ الأمر، قد نظرا إليها باعتبارها نجاحا مدويا ... وبما أنهما قد أسسا شرعيتيهما وفقا لفلسفة إسلامية وأخرى ليبرالية - على الترتيب - فقد حق لهما الآن الظهور كقوى ديمقراطية تباركها مصادقة المجتمع الدولى. لقد كانت حصيلة الانتخابات ونتيجتها سلبية، فى أغلبها، فقد أفضت إلى زيادة تمثيل الحزبين الحاكمين فى نطاق دوائرهما الانتخابية، بما يمثل تهميشا متزايدا لأحزاب المعارضة فى الشمال والجنوب، فضلا عن خلقها لجنوب مستقل بالفعل.

المساءلة الديمقراطية والانتخابات

على الرغم من قيام حزب المؤتمر الوطنى بإجراء انتخابين فى عامى ١٩٩٦ و٢٠٠٠، إلا أنهما كانا يفتقدان المصداقية، إذ كانت انتخابات عام ١٩٨٦ آخر انتخاب حظى بقبول عام. إن إرساء سلام ليبرالى يتطلب تحقيق قدر من المساءلة الديمقراطية، على أقل تقدير، وكان من المفترض أن يكون ذلك ثمرة لانتخابات تتحرى اشتراطات اتفاق السلام الشامل. لقد أكد الجنرال لازارو سومبيو، المبعوث الخاص، أنه "وبعد مرور ثلاث سنوات، ستتاح للأحزاب كافة فرصة التنافس على

اقتسام مقاليد السلطة من خلال العملية الانتخابية". وبالمثل، فقد تبنت حركة/ جيش تحرير السودان موقفا مشابها، إذ ذهبت إلى القول بأنه عوضا عن توجيه سهام النقد صوب اتفاق السلام الشامل، يتعين على المجتمع المدنى وكذا الأحزاب السياسية استغلال مناخ الحرية الوليدة للتخطيط والإعداد للانتخابات الوشيكة. ورغما عن كون الولايات المتحدة الأمريكية قد عارضت، على الدوام، التوسع فى عملية السلام بما يضفى عليها شرعية ديمقراطية، إلا أنها قد أيدت إجراء انتخابات حرة نزيهة. أما المجتمع الدولى فقد آمن أن الانتخابات ستفتح الأفق السياسى المفروض بموجب صيغة اقتسام السلطة والمتضمنة فى اتفاق السلام الشامل، والتى خولت كلاً من الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى الاستئثار بنصيب الأسد فيما يتعلق بالسلطة فى شمال السودان وجنوبه، ولكن، كما سنرى لاحقا، لم يتحقق هذا الأمل مطلقا.

وفيما يتعلق بالمناخ الذى واكب العملية الانتخابية، فقد شاع حينها التدخل فى شئون الصحافة فى الشمال والجنوب على حد سواء، كذلك فقد كانت حرية "التجمع" فى حدها الأدنى. أما الأحزاب السياسية غير الحكومية فقد واجهت مضايقات وانتهاكات متكررة، وقامت الحكومة بدس أنفها فى شئون المجتمع المدنى، وبخاصة فى شمال البلاد (إذ كان ذلك المجتمع شبه غائب فى الجنوب)، ولم تنس العناصر الأمنية أن تضطلع بدور ذى ثقل فى السودان. لذا فقد جرت الانتخابات فى مناخ تقلصت خلاله الحريات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان إلى حدودها الدنيا، وشاعت خلاله ضروب من القمع السياسى.

وفى الأجواء التى أحاطت بروتوكول مشاكوس، اقترح الدكتور غازى صلاح الدين المضى حثيثا نحو إجراء انتخابات فى البلاد. وبينما كان اقتراحه مرتبطا، فى الأغلب، بالمزايا التى ارتآها عائدة على حزب المؤتمر الوطنى، والذى افترض أنه

مهيأ على نحو أفضل من الحركة الشعبية لتحرير السودان، فقد كان للاقتراح فضيلة سرعة تعيين حكومات لتولى السلطة فى شمال البلاد وجنوبها ... حكومات ذات شرعية تخولها المضى بعملية السلام قدما. هذا، ولا يمكن إنكار الصعوبات التنظيمية والسياسية التى تنطوى عليها سرعة التحرك صوب إجراء انتخابات ما، إلا أن ذلك لم يكن السبب الذى دفع بحركة/ جيش تحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى إلى رفض الاقتراح المقدم. إذ لم يرغب أى من الحزبين فى اختبار مدى ما عساه أن يحظى به من تأييد ومؤازرة أمام الناخبين السودانيين، بل فضلا - فى المقابل - إرجاء الانتخابات إلى ما بعد استفتاء ٢٠١١ بشأن حق تقرير المصير للجنوب. ففى مواجهة إيمان الوسطاء بكون الانتخابات ضرورية لإضفاء الشرعية على عملية السلام، ذهبت الحركة الشعبية لتحرير السودان، على حد ما قاله أحد المفاوضين حينها، إلى كونها حركة تحررية لا حاجة لها إلى أية وصاية. وقد أبدى مفاوض آخر سؤالا مفاده "ماذا سيكون تأثير هزيمة الحركة الشعبية لتحرير السودان، ما إذا حدث ذلك، فى عملية السلام؟" وقد جادل عدد من مثقفى الجنوب، بمن فيهم ابيل الير، بشدة ضد إجراء انتخابات رئاسية سواء فى الجنوب أو على امتداد كامل الأراضى السودانية، خوفا من أن تضحى تلك الانتخابات عاملا من عوامل عدم الاستقرار. إلا أن الوسطاء والمراقبين كانوا مؤمنين بشدة أنه لن يكون ثمة اتفاق دونما التزام بإجراء الانتخابات أولا.

وفى أثناء الانتخابات، كان ثمة مخاوف من أنه نظرا لافتقاد الثقة فيما بين أطراف الاتفاق، والانقسامات الحادة التى تشهدها البلاد، وكذا الأخطار التى تنطوى عليها العملية الانتخابية ... فقد تؤدى الانتخابات، فى الأغلب، إلى تكريس الصراع وتعميق حدة هوته بأكثر مما قد تعمل على استقطاب التجمعات والأطراف المتباينة وإرساء الأساس لعملية تحول ديمقراطى يشمل السودان بأسره. أى أن

الاعتقاد السائد، حينذاك، قد ذهب إلى أنه وبغض الطرف عن الكيفية التى سيدلى بمقتضاها السودانيون بأصواتهم، فإن حركة/ جيش تحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى سيحددان ترتيبات اقتسام السلطة، مثلما فعلا أثناء عملية السلام.

وقد ارتكن الأساس المنطقى وراء إجراء الانتخابات أثناء سريان عملية السلام، وذلك فى جانب منه، إلى أنه نظرا لحرمان الأحزاب السياسية والمجتمع المدنى من حق المشاركة فى عملية السلام، فإنه يتوجب إعطاؤهم الفرصة للتعبير عن آرائهم، ولو على نحو غير مباشر، بشأن اتفاق السلام، وذلك بإشراكهم فى العملية الانتخابية. إلا أنه، وفى مستهل عام ٢٠٠٧، قضى البرلمان بعدم مشروعية خوض الأحزاب أية انتخابات إلا أن تكون مؤيدة لاتفاق السلام الشامل وداعمة له، ومن ثم تفويت الفرصة على السودانيين لإبداء آرائهم بشأن اتفاق السلام. وبينما صادقت غالبية الأحزاب السودانية على فحوى اتفاق السلام الشامل، من منظور عام، ذهب البعض فى حزب الأمة والحزب الاتحادى الديمقراطى إلى أن الاتفاق قد طرق دروبا تفوق طاقاته، كما ذهبوا إلى إنكار كونه مجرد صنيعة ثنائية. وبمقتضى قانون الأحزاب السياسى، يحق للدولة القيام بحل الأحزاب التى تعترض على دستور البلاد المرتكن، بدوره، إلى اتفاق السلام الشامل.

وفى عام ٢٠٠٥، طرح الصادق المهدى ما سماه "السيناريو الأكثر تشاؤما"، ذلك السيناريو الذى يمكن بمقتضاه لحركة/ جيش تحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى المناداة باتفاق شامل وتكوين حكومة ائتلاف وطنى، وبحيث يؤدى قيام أى من كان بالاعتراض عليهما إلى فقدان المعترض لحقوقه، ومن ثم خلق مناخ تصادمى - وهو طرح أثبتت الأيام مدى عدم حصافته.

هذا، وقد نشأت مشكلات أخرى جراء تتابع اشتراطات اتفاق السلام الشامل والذى نادى بترسيم الحدود، وإجراء تعداد قومى، ثم إجراء الانتخابات بعد ذلك. وفى تلك الأثناء، لم يكن ترسيم الحدود قد استكمل بعد، حين انتهت عملية السلام رسميا فى تموز/ يوليو ٢٠١١ . لقد تبادل طرفا النزاع إلقاء اللائمة فيما بينهما بشأن بعض التأخير، إلا أن الحركة الشعبية لتحرير السودان كانت أكثر صراحة ومباشرة فى هذا الصدد. لذا، فقد قام مندوب إحدى المناطق الحدودية المتنازع عليها بإخبار المؤلف "بأن الحزب لم يكن يريد ترسيم الحدود ليزج بأنفه فى شئون الاستفتاء، وأنه بالإمكان حسم المشكلة على نحو أفضل حين يكون الجنوب مستقلا قادرا على استقطاب تأييد له من خارج البلاد". إن تعداد السودان الخامس على مدار تاريخه قد استغرق الفترة ما بين الثانى والعشرين من نيسان/ أبريل ٢٠٠٨ والأول من أيار/ مايو من العام ذاته، إلا أن الحركة الشعبية لتحرير السودان قد رفضته مؤكدة على رفضها التام لأية نتائج بشأن جنوب البلاد إذ أظهرت النتائج تعدادا يقل عن ١١ مليون نسمة فى الجنوب، وذلك بالرغم من أن تعداد السكان فى الجنوب قد أجرى من قبل وكالة تابعة لحكومة جنوب السودان. إن مكتب الإحصاء المركزى قد صادق على نتيجة التعداد التى بلغت ٣٩.١٥ مليون نسمة كتعداد القطر السودانى بأكمله، أما الجنوب فقد بلغ تعداد سكانه ٨.٢ مليونا. ولقد أشار العديد من الأهالى إلى عدم إدراجهم ضمن التعداد، وبدت المشكلات صعبة للغاية فى كل من دارفور وجنوب كردفان.

وكما ارتكن التقسيم المبدئى للمقاعد فى البرلمان عام ٢٠٠٥ فيما بين الأحزاب الشمالية والجنوبية إلى توافق بعينه لا إلى انتخابات رسمية أو أسس موضوعية، فقد وافقت الأحزاب فى شباط/ فبراير ٢٠١٠ على إضافة أربعين مقعداً لجنوب السودان ومنح أبيى مقعدين إضافيين وجنوب كردفان أربعة أخرى. وكما جرت العادة، فقد

اتخذت الأحزاب، لاالمواطنون، تلك القرارات. أما المقاعد الأربعون المخصصة للجنوب فكان مقررا أن يتم تخصيصها عقب إجراء الانتخابات استنادا إلى أداء كل حزب سياسى على حدة، بالرغم من أن ذلك لم يتم أيضا. وقد كان ذلك العدد هو ما سيرفع تمثيل الجنوبيين فى البرلمان لتصبح نسبة تمثيلهم ٢٧٪، وهو ما يكفى لإحباط أى تعديل دستورى محتمل لمنع مسيرة "الاستفتاء" من المضى قدما. أما فيما يتعلق بجنوب كردفان، فقد وافقت الأحزاب على إعادة إجراء التعداد السكانى وكذا تسجيل من يحق له التصويت استعدادا لانتخابات المجلس التشريعى للولاية والانتخابات المحلية (انتخابات الولايات)، والتى جرى تعديل موعدها ليصبح شهر نيسان/ أبريل ٢٠١١، ثم عدل مرة أخرى ليصبح شهر أيار/ مايو ٢٠١١ .

وقد كان من الأمور الهامة المساعدة فى إدارة سير العملية الانتخابية تأسيس المفوضية القومية للانتخابات المنبثقة عن قانون الانتخابات القومية المصادق عليه من قبل البرلمان فى السابع من تموز/ يوليو ٢٠٠٨ . وبالرغم من رئاسة ابيل الير للمفوضية القومية للانتخابات، وهو محام بارز تربطه بالحركة الشعبية لتحرير السودان علاقات وثيقة، ورغم التصويت بالإجماع على تأسيس تلك المفوضية، فقد اعتبرتها المعارضة تابعة لحزب المؤتمر الوطنى. وبالرغم من أن الير رمز يحظى بتقدير واسع على المستوى الدولى، وكذا فى أوساط بعض النخب الشمالية، فإن آراء الجنوبيين تتضارب بشأن الرجل تضاربا بينا، فهو رجل ينظر إليه كثيرون على أنه كان أداة طيعة فى يد جعفر نميرى، ومن بعده جون قرنق، وأنه كان قد أشرف على نظام دينكاوى فاسد حين كان رئيسا للمجلس التنفيذى الأعلى فى جنوب السودان خلال فترة الحكم الذاتى الأولى. ولكن المحك فى هذا الصدد، أن ابيل الير قد بات مسنا، ومن ثم الخوف من أن يتم استغلاله من قبل مسئولين آخرين.

ومنذ البداية، اشتكت أحزاب المعارضة من الإطار القانونى الحاكم. وقد قامت

لجان المراقبة بترديد تلك الشكاوى ومناصرتها، إذ خلصت تلك اللجان إلى كون عدد من القوانين السودانية مكبلة للغاية. كذلك، كانت ثمة مخاوف من أن تتدخل مؤسسات الدولة كجهاز الاستخبارات والأمن الوطنى ومفوضية العون الإنسانى فى مسار الانتخابات، على نحو ما قام به جهاز الاستخبارات بالفعل. إلا أن حزب المؤتمر الوطنى قد رفض الاستجابة إلى مناشدات الأحزاب والبعثات الدولية المنوط بها الإشراف على الانتخابات لإلغاء أى من القوانين آنفة الذكر خلال فترة الانتخابات، كما رفض إلغاء حالة الطوارئ فى دارفور، بيد أنه قد وافق على تعطيل سريان تلك القوانين خلال فترة الانتخابات فحسب.

تصنف انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ بأنها من أكثر الانتخابات التى أجريت تعقيدا: إذ كان يتعين على الجنوبيين ملء اثنتى عشرة استمارة اقتراع، أما الشماليون فثمان. وكانت استمارات اقتراع الجنوب تشمل التصويت على رئيس للسودان، ورئيس للجنوب، وحكام الولايات، وكذا اشتملت على الدوائر الانتخابية جغرافيا، وقوائم الأحزاب، وقوائم "المرأة" على المستوى المحلى والقومى والإقليمى. وللفوز بمقعد الرئاسة، كان يتعين على المرشح الفوز بأغلبية مطلقة (٥٠٪+١)، أما الانتخابات المحلية (انتخابات الولايات) فتعين على المرشح أن يحظى بأغلبية نسبية. وقد ارتكنت الانتخابات التشريعية إلى مزيج من الأغلبية النسبية والتمثيل النسبى. ففى البرلمان، كانت ٦٠٪ من المقاعد وفقا للأغلبية النسبية، و٢٥٪ تمثيلا نسبيا لمرشحات تم الدفع بهن من قبل الأحزاب السياسية، و١٥٪ لمرشحين على مستوى الولايات تم اختيارهم بواسطة الأحزاب. ويرجع هذا التعقيد، فى جانب منه، إلى "الموازنات" التى تعين على كل من حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان الحفاظ عليها، وكذلك إلى الالتزام بتخطيط الدوائر الانتخابية ومقتضياتها. أما المفوضية القومية للانتخابات فقد سنت تشريعاً يقضى بألا

تتجاوز أية دائرة انتخابية "الحصة" المقررة بأكثر أو أقل من ١٥٪، بهامش ٣٠٪ إلا أن بعض الدوائر قد تباينت وفقا للحجم لما قد يصل إلى ١٥٠٪، كما أضيفت بعض الدوائر فى المناطق ذات التأييد القوى لحزب المؤتمر الوطنى، فيما ألغيت دوائر أخرى فى المناطق ذات التأييد الخافت. ونتيجة لذلك، خلص مركز كارتر الدولى للسلام إلى ضبابية الحدود الفاصلة ما بين الدوائر الانتخابية، فضلا عن افتقار الدوائر للتخطيط بما مثل صعوبة ووجه بها المراقبون والمسئولون عن الانتخابات. لذلك، فقد بلغ عدد الشكاوى المقدمة نحوا من ٨٠٠ شكوى، حظى أقل من ربعها باستجابة رسمية من قبل المفوضية القومية للانتخابات. وفى هذه الانتخابات، تنافس ١٦٠٠٠ مرشحا على الفوز بـ ١٨٤١ مقعداً برلمانياً وتنفيذياً.

وفيما نظر الجنوبيون إلى الانتخابات بأنها خطوة هامة على طريق إقرار الحكم الذاتى وحق تقرير المصير، استبشر الشماليون، مبدئياً، ببداية التحول الديمقراطى الذى طالما وعدوا به. أما المجتمع الدولى فقد قام بدعم الجنوبيين وحركة/ جيش تحرير السودان، ولم يعر الشماليين أدنى التفاتة. هذا، وقد حرص سالفاكير على ألا يؤثر أى تعطيل للانتخابات استفتاء كانون الثانى/ يناير ٢٠١١، كما أكد على "أن إجراء الانتخابات ليس شرطا على الإطلاق لإجراء الاستفتاء المقرر ... فالجنوبيون يعلقون آمالاً كباراً على الاستفتاء بأكثر مما يعلقونه على الانتخابات". وكان سالفاكير بحاجة إلى الانتخابات الرئاسية لحكومة جنوب السودان، وكذا الانتخابات الفيدرالية والمحلية للمضى فى تأكيده على اعتزامه إجراء استفتاء، بيد أن عناصر أخرى خاصة بالانتخابات كانت قابلة للتفاوض والتباحث بشأنها. فلا عجب، إذاً، أن ينظر الشماليون إلى سالفاكير بمزيد من الريبة والتشكك. فوفقا لسناء حمد من حزب المؤتمر الوطنى، "كان السودانيون ينظرون إلى قرنق كسودانى، أما سالفاكير فينظرون إليه كجنوبى". وفى تلك

الأثناء، حرصت قيادات حزب المؤتمر الوطنى، كل الحرص، على أن تمضى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية قدما، وذلك نظرا للحاجة إليها لاكتساب شرعية طالما ناضلت من أجلها. وبصفة عامة، كان حزب المؤتمر الوطنى مستعدا للانتخابات، فيما كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان مترددة بشأنها. أما أحزاب المعارضة الشمالية فقد باغتتهم الدهشة إذ كانوا يحسبون ألا يتم إجراء الانتخابات، فيما كانت أحزاب المعارضة الجنوبية تملؤها الحماسة، بيد أنها كانت تفتقر إلى الموارد والخبرة، و - فى حالات عديدة - كان ينقصها الأعضاء.

كانت جميع الأحزاب تتطلع إلى التحول الديمقراطى، إلا أن الانتخابات كانت تعنى لحزب المؤتمر الوطنى الإشراف على عملية انتخابية شديدة الإحكام تضمن استمرارية استئثاره بمقاليد السلطة وتضفى عليه مسحة من شرعية دولية. أما المعارضة الشمالية فقد كانت الانتخابات تعنى لها المضى قدما نحو الإطاحة بنظام شمولى مستبد، واستغلال المناخ السياسى الحر للتواصل مع قواعدها. وبالنسبة إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان، فقد كانت الانتخابات تعنى لها كونها أداة لإضعاف شوكة حزب المؤتمر الوطنى، وفى الوقت ذاته عدم تهديد إمكانية تحقيق هدف الحكم الذاتى من خلال حق تقرير المصير، بصفته مطلبها الأساسى وهدفها الأولى. أما أحزاب الجنوب فقد رأت الانتخابات على أنها أداة يمكن بمقتضاها إحداث أثر، ولو محدود، فى شأن تسيطر عليه الحركة الشعبية لتحرير السودان بالكامل. هذا، وقد شرعت أحزاب المعارضة الشمالية، بما فيها الحركة الشعبية لتحرير السودان، فى الانتخابات وفق رابط جمع عناصرها عرف بائتلاف جوبا المناهض لحزب المؤتمر الوطنى.

إن اتفاق السلام الشامل قد أدى إلى جعل ساسة المعارضة الشماليين شديدى التشكك فى مدى جدية التزام حركة/ جيش التحرير بسودان جديد فى

مقابل توقهم إلى انفصال جنوبي. وقد جاءت الانتخابات لتعطى أدلة إضافية لتعضيد ذلك التشكك وترسيخه، ومن ثم فقد ضعفت الروابط التى كانت تصلهم بالحركة الشعبية لتحرير السودان ضعفا متواترا. هذا، وكان المتوجب أن يتم حسم ذلك التشكك حسما نهائيا خلال المؤتمر الوطنى الثانى للحركة، والذى عقد فى جوبا فى تموز/ يوليو ٢٠٠٨، بيد أن ذلك لم يتم، بل كشف المؤتمر، فى المقابل، عن انقسامات خطيرة داخل صفوف زعامات الحركة.

أما المرشحان رياك مشار ونيال دينق نيال فقد صرحا بعزمهما على التنافس مع سالفاكير على زعامة الحركة، بيد أن المعارضة واسعة النطاق لأى ملمح انقسامى قد منعت إجراء أى انتخاب، لتؤدى إلى المصادقة على زعامة سالفاكير بالإجماع. وقد فاجأ سالفاكير الكثيرين بمساعيه الهادفة لتغيير سياسة الحركة القاضية بوجود ثلاثة نواب للرئيس بحيث يصير هناك نائب واحد. وكان هذا النائب جيمس وانى إيقا، رئيس البرلمان، وهو رجل اشتهر بتملقه الذليل لسالفاكير. هذا، وقد تم تخصيص أوقات طوال لبحث ذلك الموضوع قبل أن يتم إجبار سالفاكير على تغيير موقفه. وقد ألمح سالفاكير إلى أنه يتوجس من باقان أموم، ولكن نظرا لمواجهته بمعارضة شديدة فقد لانت قناة سالفاكير، وتمت المصادقة على تعيين أموم سكرتيرا عاما للحركة.

وكما كان متوقعا، فقد صادقت الحركة على تعهدها والتزامها بسودان جديد، بيد أنه لم يكن واضحا إن كان ذلك قد انطوى على الالتزام بالصراع من أجل سودان موحد سواء فى الانتخابات المحلية الوشيكة أو فى استفتاء ٢٠١١ . كذلك، لم يكن واضحا من سيكون المرشح الرئاسى عن الحركة. إن الولايات المتحدة الأمريكية قد ساندت مسعى قرنق نحو الرئاسة كأفضل الطرق لتغيير النظام، وهى الاستراتيجية التى نظر إليها على كونها قد أخذت طابعا رسميا حين سافر

سالفاكير إلى واشنطن عام ٢٠٠٦ للقاء كوندوليزا رايس، وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك، وكان ذلك بعد مصرع جون قرنق فى الثلاثين من تموز/ يوليو ٢٠٠٥ .

إلا أن قانون انتخابات ٢٠٠٨ لم يسمح للمتبارين أن يتنافسوا على أكثر من منصب تنفيذى (منصب الرئيس فى الشمال، أو الجنوب، أو منصب حاكم ولاية من الولايات). وكان ذلك يعنى أنه فى حالة خسارة سالفاكير لانتخابات الرئاسة فسوف يصير بلا نفوذ. وفى الوقت ذاته، إذا قام أحد المنتمين للحركة الشعبية لتحرير السودان بترشيح نفسه لمنصب الرئيس، وحظى بالفعل بذلك المنصب، وأصبح سالفاكير رئيسا للجنوب، فلن يحظى سالفاكير بالمكانة ذاتها كتلك التى لذلك الرئيس. وفضلا عن ذلك، فإذا ما تنازل سالفاكير لمرشح آخر من الحركة الشعبية لتحرير السودان ليتنافس ذلك الأخير على رئاسة حكومة وحدة وطنية، وفى حالة فوز ذلك المتنافس، فسوف يفقد سالفاكير، بالتبعية، منصبه كنائب أول للرئيس إذ يتعين دستوريا أن يكون شاغل ذلك المنصب شماليا. هذا، وقد أعلن كل من باقان أموم وياسر سعيد عرمان، مرارا، اعتزام سالفاكير التنافس على منصب الرئيس، إلا أنه خشى أن يكون المراد من مناشدتهما تلك تهميشه وإقصاءه. وفى النهاية، تم الإعلان أن سالفاكير سوف يترشح لمنصب الرئيس، إلا أنه سرعان ما أخذت تراوده أفكار مغايرة.

لقد أدى الإعلان المبدئى لاعتزام ترشح سالفاكير للرئاسة إلى إثارة غضب حزب المؤتمر الوطنى، والذى ذهب إلى وجوب دعم الحركة الشعبية لتحرير السودان عمر البشير رئيسا لحكومة الوحدة الوطنية، وذلك من منطلق شراكتهما، إلا أن سالفاكير قد قام بالتراجع. وبالإضافة إلى تجاهل إشكالية من سيقوم بالتنافس على منصب الرئاسة، فقد تركت الاستراتيجية الانتخابية للحركة الشعبية لتحرير السودان، حتى عشية الانتخابات، دون حسم أو تحديد ... ما إذا كانت الحركة

ستقوم بالتنافس بمفردها أم ستعمد إلى بناء تحالف مع أحزاب ذات توجه مشترك، أم ستتحالف مع حزب المؤتمر الوطنى، أم ستتفق مع ذلك الأخير للتركيز على دائرة اختصاصها فحسب. وبالرغم من أن تحالفا مع حزب المؤتمر الوطنى سيعمل على ضمان نتائج انتخابية سلمية، وهو الخيار المفضل من قبل الحزب، إلا أن ذلك سيخالف إرادة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد يحدث ثورة فى أوساط القطاع الشمالى للحزب ويبدو غير مقبول دوليا فى الوقت الذى يحتمل أن تصدر خلاله عقوبات من قبل المحكمة الجنائية الدولية بحق عمر البشير. أما الطابع الأخف حدة لهذا السيناريو بما فيه تراجع موقف حزب المؤتمر الوطنى، فكان يتمثل فى أن تترك الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال السودان لسيطرة حزب المؤتمر الوطنى، على أن يترك جنوب السودان لسيطرة الحركة. وقد كان هذا الطرح ممكنا بالرغم من أن زعامات الحركة كانت ستعترضهم الصعاب لإقناع القطاع الشمالى من الحزب بقبول اتفاق كهذا وفى النهاية، اختارت زعامات جوبا القبول بذلك الطرح، والذى كان موفقا للغاية من منظور انتخابى إلا أنه قد أفضى إلى انقسام فى صفوف حزب المؤتمر الوطنى.

الانتخابـــات

لقد بدأت العملية الانتخابية، رسمياً، بتسجيل الناخبين، وذلك خلال الفترة التى امتدت من الأول من تشرين الثانى/ نوفمبر ٢٠٠٩ وحتى السابع من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩، كما تم إضافة أسبوع لتلك الفترة للوصول إلى مناطق نائية، من الوجهة اللوجيستية، فى جنوب السودان، وكذلك بسبب فشل المفوضية القومية للانتخابات فى إعلام الأهالى على نحو جيد بالعملية الانتخابية، وإخفاق مسئولى الحركة الشعبية لتحرير السودان فى حشد مريديها وتعبئتهم. وقد خلص "المركز الإفريقى لدراسات العدالة والسلام" إلى أن "فترة التسجيل للانتخابات كانت

نذيرا لما حدث بالفعل من تجاوزات وانتهاكات خلال سير العملية الانتخابية". ووفقا للمفوضية القومية للانتخابات، فإن ٧١٪ ممن يحق لهم التصويت فى الشمال قد تم تسجيلهم، كما تم تسجيل ٩٨٪ ممن لهم ذلك الحق فى الجنوب، إلا أن النسبة قد تجاوزت الـ ١٠٠٪ فى الجنوب فى بعض الأحيان بعد أن سعى زعماء الحركة الشعبية لتحرير السودان خلال الأسابيع الأخيرة التى سبقت الانتخابات إلى إثبات أن تعداد السكان الذى تم إجراؤه قد انطوى على مغالطات فاضحة.

وفى الواقع، فقد أوضحت جميع لجان الإشراف والمراقبة إخفاق المفوضية القومية للانتخابات فى توعية الناخبين بشأن إجراءات التسجيل الأمر الذى أثر بالسلب فى معدلات المشاركة، وكذا فى فهم العملية الانتخابية وإدراكها من قبل السودانيين فى المجمل. لقد قامت المفوضية القومية للانتخابات باستخدام "الشجرة" كشعار انتخابى لحزب المؤتمر الوطنى، وهو الشعار ذاته الذى اعتمد فى المواد المستخدمة لتوعية الناخبين فى حملة الرئيس عمر البشير. هذا، وترد إلى الخاطر حالات عديدة لمواطنين تم منعهم من تسجيل أسمائهم فى قوائم الناخبين، ولآخرين تم تسجيلهم بطرق ملتوية، وكذا تسجيل أسماء مواطنين لم يبلغوا السن القانونية للتسجيل بالقوائم الانتخابية، فضلا عن حالات لتعديات وانتهاكات جرت بحق المراقبين. إن اللجان الشعبية والسلطات المحلية قد تم تعضيدها من قبل المفوضية القومية للانتخابات للتوثق من مستندات الهويات الشخصية للناخبين بما يتفق ومقتضى المادة ٢٢/ ٢/ ب من قانون الانتخابات القومية السودانية لسنة ٢٠٠٨ والتى نصت على "أنه يجب أن يكون لدى السودانى المقيم داخل السودان فى تاريخ تقديم طلب التسجيل وثيقة إثبات شخصية أو شهادة معتمدة من اللجنة الشعبية المحلية أو من سلطات الإدارة الأهلية أو التقليدية حسبما تكون الحال" ... هذا على الرغم من أنه فى كثير من الحالات كانت لتلك المنظمات روابط وثيقة بحزب

المؤتمر الوطني. وكثيراً ما سمح المسئولون للأهالى بتسجيل أسمائهم وإدراجها فى لجان لا يقطنون فى المحيط الذى تمثله، كما سمحوا للأهالى بالتسجيل دون أن يكون لديهم المستندات والأوراق اللازمة، أو لأولئك الذين لم يقدموا جميع البيانات المطلوبة. وبينما كانت هناك حاجة لبعض المرونة فى التعامل مع أولئك الذين يشتبه فى عدم بلوغهم السن القانونية للتسجيل، وذلك نظرا لعدم توافر شهادات تثبت تواريخ ميلادهم، عامة ... كان هناك ما يسوغ الإيمان بأن العملية الانتخابية قد تم تزويرها، وهو ما اتضح بجلاء فى حالات شهدها مؤلف الكتاب لمقاطع "فيديو" ظهرت فيها فتيات دون الثانية عشرة من أعمارهن وهن يلوحن، فى سعادة، بقسائم تسجيل أسمائهن كناخبات. كذلك، فقد تم تسجيل أسماء الكثير من العسكريين وضباط الصف وفقا لمحال عملهم وليس لأماكن سكناهم، وهو ما جاء مخالفا للمادة ٢٢ من قانون الانتخابات السودانية المشار إليه آنفا. وحين قدمت الشكاوى ضد تلك الممارسة، أصدرت المفوضية القومية للانتخابات بيانا يقضى بجواز تسجيل القوات النظامية بمحال عمل تلك القوات. وثمة احتمالان فى هذا الصدد. إما أن تكون عناصر القوات النظامية قد تمكنت من تسجيل أسمائها فى أكثر من موطن انتخابى، أو أن تكون الحكومة السودانية قد وجهت أو أجبرت هؤلاء المنتسبين الحكوميين نحو مواطن تتسم بضعف التأييد من قبل الأهالى للحكومة.

كذلك، فقد كانت هناك مشاكل خاصة بفتح مراكز التسجيل وإغلاقها دونما إنذار مسبق، وبخاصة فى جنوب البلاد. هذا، وقد اعتمد جنوب السودان مراكز التسجيل المتنقلة، ولكن قلة فقط هم من عرفوا بها مقدما. أما قاطنو أبيى، فكان بإمكانهم -بموجب اتفاق السلام الشامل- تسجيل أسمائهم إما فى جنوب كردفان وإما فى واراب، بيد أن هؤلاء الأهالى كانت تنقصهم المعلومات الكافية. وقد خلصت إحدى لجان الإشراف والمراقبة إلى أنه "وبما للسودان من تاريخ حافل بالاختلالات،

والتهميش، والتباينات الإقليمية فى التخوم ... فإن النتائج غير العادلة للانتخابات يخشى معها تكريس الخلافات التقليدية وترسيخ التهميش، بدلاً من بناء عملية سياسية لا تستبعد أحدا مطلقا. ولقد عانت كل من ولاية الوحدة، وولايتى بحر الغزال الغربية والشمالية، وكذا ولايتى النيل الأزرق وكردفان نقصا فيما يتعلق بمستلزمات التسجيل. هذا، وقد كان تسجيل أسماء من يعملون بالرعى محدودا، فى حين وجدها آخرون مهمة شاقة وذلك لبعد المسافة من المراكز ولعدم توفر الأمان، وبخاصة فى الجنوب. وقد زعم الدكتور قطبى المهدى، المنتمى لحزب المؤتمر الوطنى أن تسجيل أسماء الناخبين فى الجنوب قد اصطبغ بعمليات تزوير واسعة النطاق لم يتم الإفصاح عنها على نحو كامل بسبب اعتقال كوادر حزب المؤتمر الوطنى، على نحو متواتر، فضلا عن وجود عدد محدود من المراقبين الدوليين مما لم يسمح بأن يكونوا ذوى فاعلية. إن جميع المراقبين كانوا مدركين أن مسئولى الحزب كانوا يعملون من خلال لجان شعبية ذات صلة بالحزب، أو من خلال خيام خارج مراكز التسجيل – حيث جرت عملية جمع استمارات تسجيل الناخبين، على الأرجح، لاعتبارات الحفاظ على الأمن.

أما حركات التحرر فى دارفور فلم تشارك فى الانتخابات وذلك بسبب اعتراضها على أن تجرى تلك الانتخابات، وكذا لأنه قد تم الإعلان أنه لا يحق لتلك الحركات خوض الانتخابات كونها جماعات مسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه وحتى نهاية الانتخابات كانت تلك الحركات تدعو إلى مقاطعة الانتخابات برمتها. وأما الحزب الشيوعى السودانى، وحزب الأمة للإصلاح والتجديد فقد قررا منذ البداية عدم مشاركتهما فى دارفور، وذلك بسبب الحرب، ووجود مشكلات تتعلق بتسجيل الناخبين، وإنكار حقوق المرحلين، وعجز الأهالى الموجودين خلف خطوط المتمردين عن الإدلاء بأصواتهم لتعذر الوصول إلى مقار الانتخابات، ومناشدة طائفة من

عناصر المجتمع المدنى بعدم خوض الانتخابات، والرغبة فى تحقيق السلام أولا ثم استقطاب الجماعات المسلحة إلى حلبة التنافس السياسى ومعتركه.

وعلى الرغم من تلك المشكلات، إلا أن المفوضية الدولية الوحيدة التى أشرفت على عملية تسجيل الناخبين - مركز كارتر - قد خلصت إلى أن عملية تسجيل الناخبين كانت سلمية ومنظمة فيما عدا دارفور. وقد قرر كثير من المحللين لاحقا أن بعض أسوأ الانتهاكات التى جرت أثناء الانتخابات قد وقعت خلال ذلك الطور ولم يتم رصدها أو إثباتها. وفى النهاية، فقد كان عدد الناخبين المقيدين فى السودان يبلغ نحو ١٦,٣٥ مليونا، بالإضافة إلى مائة ألف ناخب فى الخارج. وقد بلغ عدد الأحزاب السياسية التى قامت بتسمية مرشحيها ٧٢ حزبا، بيد أن حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان كانا الحزبين الوحيدين المتلكين لموارد مالية وبشرية كافية لخوض غمار المنافسة الانتخابية فى العديد من الدوائر.

ومن بين المشكلات التى اصطبغت بها فترة الحملة الانتخابية اشتراط أن تقوم الأحزاب بالإخطار عن نيتها لعقد اجتماعات لحشد الأنصار، وذلك قبل ٧٢ ساعة، فى بعض المناطق، بينما استدعى إخطار عدد من الوكالات الأمنية فى مناطق أخرى. كذلك، كانت هناك مشاكل متعلقة بمدى القدرة على النفاذ إلى وسائل الإعلام واستخدامها فى هذا الشأن، ففى إحدى الوقائع تم حجب حديث إذاعى مسجل سلفا للصادق المهدى فى إذاعة أم درمان الرسمية فى الثالث من آذار/ مارس ٢٠١٠، وذلك لأنه قد تم الزعم بأن المهدى كان "يحرض على الكراهية" ... وهو ما كشف مركز كارتر الدولى للسلام لاحقا عن كونه محض فرية لا أساس لها. ونظرا للتحيز الواضح، قام تحالف جوبا الشمالى بالانسحاب من المشاركة فى المجلس الإعلامى المؤسس من قبل الحكومة، ثم ما لبث أن قامت الجهات الأمنية

بالجنوب بإغلاق محطتين إذاعيتين فى جوبا (راديو بخيتة، والحرية اف.ام)، وذلك لاعتراض تلك الجهات على محتوى ما يبثانه، فضلا عن تعرض الصحافيين على امتداد السودان إلى كثير من التهديدات والانتهاكات. هذا، وقد اعترضت أحزاب تحالف جوبا على استخدام المقار والممتلكات الحكومية فى الحملات الانتخابية، كما طالبت بإنهاء حالة الطوارئ المفروضة فى دارفور، وأصرت على ضرورة التوصل إلى اتفاق يتيح للجماعات المسلحة فى دارفور حق التصويت، وكذلك فقد تشككت فى مدى حيدة المفوضية القومية للانتخابات ونزاهتها فى إحالة تقدمت بها إلى المفوضية فى السادس من آذار/ مارس ٢٠١٠ . أما جهاز الاستخبارات والأمن الوطنى فقد كان صارما فى القبض على أعضاء حركة "قرفنا" والاعتداء عليهم ... تلك الحركة التى شككت فى مشروعية العملية الانتخابية، وناشدت بإعادة إرساء الدولة الديمقراطية ونبذ مفهوم دولة "الحزب".

إن جهوداً قد بذلت بواسطة فريق "الاتحاد الإفريقى" تحت قيادة رئيس جنوب إفريقيا الأسبق تابو مبيكى، وذلك للحصول على موافقة الأحزاب السياسية على ميثاق شرف للعمل السياسى، أما فى الشمال فقد سعت أحزاب المعارضة إلى استخدام المفاوضات لجعل المناخ السياسى أكثر رحابة ولرفدها بالتمويل الحكومى (استنادا إلى أحكام المادة ٦٧/ ٢/ ج من قانون الانتخابات القومية، والخاصة بتمويل الحملة الانتخابية ومصادرها، والتى تنص على "أنه يجوز للمرشحين والأحزاب السياسية تمويل نشاط الحملة الانتخابية من المساهمات المالية التى قد تقدمها الحكومة القومية وحكومة جنوب السودان وحكومات الولايات لجميع الأحزاب السياسية أو المرشحين بقدر متساو") ، إلا أن ذلك قد قوبل بالرفض من قبل حزب المؤتمر الوطنى، وبذا انهارت تلك الجهود. وقد أنحى أحد أعضاء فريق مبيكى باللائمة عن الفشل فى إقرار ميثاق الشرف على كل من صديق يوسف من

الحزب الشيوعى السودانى، ومبارك الفاضل المهدى من حزب الأمة للإصلاح والتجديد. أما فى الجنوب، فقد وافقت أحزاب المعارضة والجبهة الشعبية لتحرير السودان على ميثاق شرف للعمل السياسى، كما وافقت على تقديم الحكومة للتمويل اللازم. بيد أن قبول الجبهة الشعبية لميثاق الشرف كان صوريا إلى حد كبير، وذلك على النحو الذى أوضحته ممارساتها التعسفية المتواترة، بينما لم يتم تقديم التمويل إلا فى وقت متأخر ولحزبين فقط قاما بتبديده لاحقا، مع عدم تلقى معظم الأحزاب الأخرى أى تمويل على الإطلاق.

وقد توالى المزيد من المشكلات مع تواتر التسميات، على الرغم من إمكانية عزوها، على نحو كبير، إلى افتقار الأحزاب إلى إجراءات ناجعة، بأكثر من عزوها إلى المفوضية القومية للانتخابات. لذا، فإن أعدادا كبيرة من الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى، وبخاصة من الحركة الشعبية، لم تقبل المرشحين المختارين من قبل الحزب، ومن ثم فقد خاضوا الانتخابات كمستقلين. أما فى الشمال، فقد خاض بعض المنشقين الانتخابات لأنهم توقعوا أن الحزب سيقوم بالتخلص منهم، ولذا قاموا بالانسحاب. بيد أن ذلك لم يكن اتجاه معظم المنشقين عن الحركة الشعبية لتحرير السودان، ونتيجة لذلك، فقد خاض ٣٥٧ فردا الانتخابات كمستقلين فى مواجهة مرشحى الحزب الموافق عليهم رسميا، بمن فيهم أنجلينا تينى درقون، وزيرة الدولة للطاقة والتعدين فى حكومة الوحدة الوطنية عن الحركة الشعبية وزوجة رياك مشار، نائب الرئيس، والتى خاضت الانتخابات لتنافس على مقعد حاكم ولاية الوحدة ضد تعبان دينق قاى الذى خسر رئاسة الحزب فى الولاية فى انتخاب حزبى، وذلك لصالح حاكم سابق أصبح لاحقا وزيرا للصحة فى حكومة جنوب السودان وهو الدكتور جوزيف بابينى مونيتويل، والذى اختير لاحقا بواسطة الحزب لخوض الانتخابات كمرشح عنه ليجد أن "الكلية

الانتخابية" المعينة من قبل سالفاكير قد أبطلت القرار في إصرارها على تعبان دينق ذي الشعبية المحدودة.

أما تعبان دينق فقد أسس تنظيماً عصابياً ديكتاتورياً في ولاية الوحدة ارتكانا إلى ٢٪ من عائدات النفط التي تتحصل عليها الولاية وفقا لبروتوكول اقتسام الثروة بمقتضى اتفاق السلام الشامل. وقد تم تحويل تلك المبالغ بواسطه وكيله الشخصي في الخرطوم، وذلك لأغراض لم تكن معلومة حتى لوزير ماليته، في الوقت الذي كان كل فرد في الولاية يخشى ذلك الحاكم. هذا، وقد استطاع دينق المحافظة على ذلك الوضع ارتكانا إلى صلات وثيقة كانت تربطه برئيس أركان الجيش الشعبي لتحرير السودان - جيمس هوت ماي، وإلى ما كان يرقى لأن يعد جيشا خاصا، والذي استخدمه دينق، عام ٢٠٠٩، للهجوم على ١٦ من حراس الأمن وقتلهم في منزل نائب قائد الجيش الشعبي لتحرير السودان، باولينو ماتيب، وذلك في بانتيو ... والذي اعتبره دينق منافسا له في الولاية. كذلك، كان دينق مدعوما من قبل سالفاكير، والأرجح أن كان ذلك وسيلة للقضاء على طموحات نائب الرئيس، رياك مشار. ونتيجة لتلك الممارسات، تحالف كل من باولينو ماتيب، ورياك مشار، وجوزيف مونيتويل، واللواء بيتر قديت ياكا، وعديد من القادة في الحركة الشعبية لتحرير السودان لمعارضة تعبان دينق ومؤازرة أنجلينا درقون في سعيها التنافسي. هذا، وقد اتسمت ولاية الوحدة بتفشي الفساد وسوء الإدارة بها، إلا أن ولايات أخرى قد عانت كذلك مشاكل مشابهة. كل ذلك أدى إلى تشجيع المنشقين، على جميع المستويات في الجنوب، لخوض الانتخابات كمستقلين.

إن زعامات الحركة الشعبية لتحرير السودان كانت راغبة، في البداية، في معاقبة المنشقين والتبرؤ منهم، ولكن بسبب كثرة عددهم اضطر سالفاكير في النهاية إلى انتهاج منحى توفيقي. وقد تم تعضيد ذلك من قبل الكثيرين منهم ممن

قالوا إنهم سوف يرجعون إلى الحركة إذا ما تم انتخابهم. وقد أدت العملية التى أخفقت بجلاء إلى إرباك "المكتب السياسى" للحركة، وجعلت سكرتيرها العام، باقان أموم، يتقدم باستقالته. إن بزوغ أولئك المنشقين قد ضاعف من الحيرة فى الجنوب، وقد زعم حزب المؤتمر الوطنى أنه إذا ما استمرت الفوضى ممسكة بخناق الحركة الشعبية فسيكون من الصعب عليه عقد شراكة معها، كما سيضحى من العسير المضى بعملية السلام قدما فى فترة ما بعد الانتخابات.

كذلك، فقد ووجه حزب المؤتمر الوطنى بمشكلات مماثلة فى تسمية مرشحيه، إلا أن الأمر لم يصبح شقاقيا كما فى حالة الحركة الشعبية لتحرير السودان نظرا لما كان للدوائر الانتخابية من تحكم أكبر فى مجريات العملية الانتخابية بالمقارنة بما حدث فى الجنوب. هذا، وقد أدت الصراعات حول تسمية المرشحين فى شمال كردفان وجنوبه إلى حدوث انقسامات ومصادمات وقضايا. أما فى الجزيرة، فإن الدكتور نافع على نافع – أحد أقوى رجالات حزب المؤتمر الوطنى، فقد رفضت دائرته ترشيحه بها، حيث أجبر على أن يرشح نفسه فى موطنه (شندى بالشمال). وحيث كان نافع قائدا لحملة حزب المؤتمر الوطنى، فقد قام – مراراً – باستبعاد العناصر المحلية من الحزب حين انتقاء المرشحين، وهو الأمر الذى أشعل غضبا عارما انتشر ليصل أثره إليه ذاته.

أما الخلافات فقد كانت حادة فى التنافس على ترشيحات حكام الولايات. وبينما لم يكن لدى المشرعين وحكام الولايات سلطة كبيرة فى ظل دستور حزب المؤتمر الوطنى لعام ١٩٩٨، حيث استعيض عنهم بالخرطوم وجوبا، ونتيجة للدساتير المؤقتة فى شمال البلاد وجنوبها والمنصوص عليها بموجب اتفاق السلام الشامل، فقد كان لكليهما سلطات أكبر. أما حزب المؤتمر الوطنى فقد ووجه بمأزق أن يختار ما بين حلفاء للحزب قد لا يحظوا بالدعم الشعبى، أو مرشحين يتمتعون

بشعبية كبيرة إلا أنه قد يصبح من الصعب السيطرة عليهم حال نجاحهم فى الانتخابات. إن بروغ المرشحين المستقلين لم يكن يمثل – على الإطلاق – أية شقاقات أيديولوجية أو سياسية عميقة فى الشمال أو الجنوب، بل كان يمثل – بالأساس – ردة فعل لنهج الانتقاء المستبد والتعسفى من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان، وحزب المؤتمر الوطنى، وكذا للقضايا القبلية المحلية.

وبينما أدى بروغ المرشحين المستقلين إلى بعض الصراعات الحزبية الداخلية، كان اختيار الحركة الشعبية لتحرير السودان لياسر عرمان كمرشح رئاسى اختيارا أثار الكثير من الجدل والخلاف، قد يرجع جانب منه إلى أن عرمان لم يتم اختياره خلال المؤتمر الوطنى للحركة عام ٢٠٠٨، بل تم بواسطة "المكتب السياسى" للحزب فى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩ . فإذا ما تم النظر إلى عرمان كناشط حزبى متمرس، فهو بلا شك مرشح مؤهل لخوض السباق، بيد أن اختياره ليطرح العديد من الأسئلة. أولاً: كان قرار اختيار عرمان ليخوض سباق رئاسة الحركة الشعبية، وعدم اختيار سالفاكير إشارة جلية إلى أنه رغما عن التزام الحركة "بسودان جديد موحد"، فقد كان سالفاكير يهيئ نفسه ليصبح زعيما فى جنوب مستقل. كذلك، فبسبب أن فوز عرمان لم يكن أمرا واردا فى البداية، ذهب الكثير من المراقبين إلى أن خوضه السباق كان مصمما لحشد التأييد للحركة الشعبية فى الشمال فى حقبة ما بعد الاستفتاء بعد أن يتم انفصال جنوب السودان. ثانياً: بدا اختيار "المكتب السياسى" لياسر عرمان كحجر عثرة فى وجة تحقيق شراكة ناجعة مع حزب المؤتمر الوطنى فيما بعد الانتخابات، إذ كان ينظر إليه على كونه منشقاً شمالياً وشيوعياً مناهضاً لأيديولوجية "السودان الجديد"، وهى الأيديولوجية التى لم تكن ترتكن إلى الوحدة فحسب، وإنما – فى الأساس – إلى العلمانية ... ذلك المفهوم الذى يرغب حزب المؤتمر الوطنى فى أن يقوم بوأده. هذا، وقد زعم الحزب أنه لن

يطرح مرشحا للتنافس ضد سالفاكير فى الجنوب، بيد أن الدكتور لام أكول أجاوين، وزير خارجية الحركة الشعبية الأسبق فى حكومة الوحدة الوطنية، وزعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطى والتى كانت حديثة العهد آنذاك ... قد خاض السباق الرئاسى، إذ آمنت الحركة الشعبية لتحرير السودان أنه مرشح حزب المؤتمر الوطنى باقتدار. ثالثا: كان من المتوقع أن يؤدى اختيار ياسر عرمان إلى خلق انقسامات فى صفوف الدوائر الجنوبية للحركة الشعبية لتحرير السودان، خاصة أولئك الذين يجدون من الصعوبة بمكان التصويت لأحد "الجلابة"[(١)] ، حتى ولو كان "جلابة" من نوع مغاير. وحين تم القبض على عرمان والتعدى عليه بالضرب هو وباقان أموم خلال تظاهرة فى الخرطوم فى نهاية كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩، أورد باقان أموم أن عقيدا بالقوات المسلحة السودانية قال: "يجب أن يقتل ياسر عرمان بسبب جلبه لأولئك العبيد إلى الخرطوم". وبالفعل، فإن جانبا من كراهية حزب المؤتمر الوطنى لعرمان يكمن فى كونه "جعليا"، من القبيلة ذاتها التى ينتمى إليها عمر البشير (وثمة مزاعم بكونهم قريبين بعيدين)، ومن ثم

---

(١) تأتى كلمة «الجلابى» من جلب / يجلب، وهى فئة اجتماعية اقتصادية قد تكون من قبائل مشتركة من الشمال النيلى وبعض الجنوبيين الذين كانت لديهم بعض الحظوة المالية وأصبحوا ضمن هذه المجموعة، وأصبحت هذه المجموعة على علاقة بالنشاط السياسى والسلطة، وتوسعت هذه المجموعة وذهبت لدارفور وجبال النوبة.

وكلمة الجلابة يتم استخدامها فى إطار مفهوم السودانى الشمالى وأحياناً السودانى من ذوى الأصول العربية، وأحياناً يستخدمها البعض للسودانيين الشماليين بإضافة الانتهازيين كصفة للجزء المقصود منه الشماليون.

فى كل الأحوال، نستطيع أن نجزم بأن كلمة «جلاّبة» مقصود بها العنصر الشمالى، وإن كانت فى بداياتها قد استخدمت وأطلقت على التجار الشماليين فى جنوب السودان، وقد تلازمت صفة التاجر مع كلمة «الجلاّبة»، حيث كانت السلع والخدمات نادرة فى السودان فى حقب مختلفة ويسيطر على قلتها التجار، وحيث كان هدف التجار الربح الكبير دون مراعاة أحوال العباد، فأدّى ذلك إلى طمعهم فى الربح وتخزينهم للسلع وسيطرتهم على معايش الناس منه. كلمة «جلاّبة» كلمة سيئة السمعة يوصف بها من هو جشع. (المترجم).

ينظر إليه على كونه خائناً عنصرياً. وبالرغم من ذلك، يرى من هم أشد تشاؤما (وتضم القائمة رياك مشار من دون أدنى شك) أن عرمان قد تم اختياره ككبش فداء يمكن أن يتم سحبه، وذلك كجزء من صفقة مع حزب المؤتمر الوطنى.

وعقب ترشيح ياسر عرمان، قام على عثمان طه بزيارة إلى جوبا. وقد أخبر المؤلف من قبل مصدر عليم بحزب المؤتمر الوطنى أن طه قدم مقترحا لسالفاكير، رئيس حكومة جنوب السودان لإقصاء عرمان وذلك للحفاظ على الشراكة فيما بين الحزب والحركة الشعبية لتحرير السودان وفق المسار المرسوم لها، وكذا لضمان التوصل إلى اتفاقات مرضية بشأن القضايا المعلقة كتعداد السكان وزيادة عدد المقاعد التمثيلية فى الجنوب. هذا، ويمكن الركون إلى صحة ما سبق إذ لم يخف حزب المؤتمر الوطنى ما ذهب إليه من اعتبار الحركة الشعبية لتحرير السودان قد خانت شراكتها معه بتقديم مرشح ضد عمر البشير. أما سالفاكير ورياك مشار فقد وافقا على إقصاء عرمان، إلا أنهما قد تم تجاوزهما فى اجتماع عاصف "للمكتب السياسى" للحركة - بيد أن ذلك لم يمثل نهاية الأمر. وقد أخبر أحد قادة حزب المؤتمر الوطنى المؤلف أن عرمان لا يمثل تهديدا، ولكن الحزب أرادها انتخابات نزيهة فى سعيه لإظهار ملامح الوحدة فيما بين شركاء السلام، إلا أن مسئولاً آخر أكد أن أصوات معظم الجنوبيين "موقوفة" لصالح ياسر عرمان، إذ من المتوقع أن تنحاز أصوات المعارضة الشمالية إليه حال إجراء اقتراع لاحق، الأمر الذى يمثل تهديدا حقيقيا لعمر البشير.

أما سالفاكير، فقد عمد إلى انتهاك القواعد الحاكمة بإصراره على ارتداء بزته العسكرية وتمسكه بأن تتم مخاطبته "بالفريق"، وهو ما جعل مختار الأصم، رئيس لجنة التسجيل بالمفوضية القومية للانتخابات يصرح بأن سلوك سالفاكير على هذا النحو يفقده الأحقية فى خوض سباق الانتخابات. هذا، وقد قام جون قرنق عام

٢٠٠٥ بإجبار سالفاكير على الاستقالة من الجيش الشعبى لتحرير السودان، وعلى الفور أذعن سالفاكير للأمر.

فى العشرين من شباط/ فبراير ٢٠١٠ بدأت الحملة الانتخابية حيث قامت جميع الأحزاب الرئيسية فى البلاد بعقد مؤتمرات صحافية واجتماعات حاشدة. وكانت الملصقات الضخمة التى حملت صورة عمر البشير تنتشر فى كل ركن من شوارع وسط الخرطوم، مما جعل الساخرين الخبثاء يتلامزون بأن الفائز فى الانتخابات لن يكون إلا أحد اثنين: إما عمر البشير، وإما نجم الملصق الإعلانى للمشروب المحلى، وهو الملصق الذى تنافس مع ملصقات عمر البشير من حيث العدد والانتشار. أما جوبا، فقد رفعت القليل من ملصقات تحمل صورة سالفاكير، ولم ترفع ملصقات لمنافسه الرئيسى، لام أكول. وفى الثالث والعشرين من شباط/ فبراير ٢٠١٠، دشن مسئول الاستخبارات السابق، صلاح عبد الله قوش الحملة الانتخابية لحزب المؤتمر الوطنى، فى حين دشن سالفاكير، فى اليوم التالى مباشرة، الحملة الانتخابية للحركة الشعبية لتحرير السودان، فى ظل أوامر الجيش الشعبى لتحرير السودان للمحال التجارية فى جوبا بإغلاق أبوابها وذلك لضمان حضور الناخبين للإدلاء بأصواتهم فى اللجان المختلفة. وبالرغم من الإعلان عن هدنة لوقف إطلاق النار بين حركة العدل والمساواة وبين القوات المسلحة السودانية فى دارفور، إلا أن تلك الهدنة لم تنسحب إلى الجماعات المسلحة الأخرى، وأدت - بالتالى - إلى عدم إتاحة المناطق المسيطر عليها من قبل حركة العدل والمساواة لأن تجرى بها حملات انتخابية.

أما فى شمال بحر الغزال، فقد عمد حاكمها، بول مالونج أوان، إلى منع مرشحى المعارضة من عقد اجتماعات لحشد الأنصار. وقد أورد كل من مراقبى مركز كارتر الدولى للسلام ووسائط الإعلام أن تعبان دينق، حاكم ولاية الوحدة، قد

أمر باعتقال عدد من المسئولين المناصرين لأنجلينا درقون، وإغلاق المرور من على الجسر الذى يربط ما بين بانتيو وروبكونا لمنع مرور أية مواكب. كذلك أورد مراقبو مركز كارتر استخدام مركبات الجيش الشعبى لتحرير السودان فى مسيرات الحشد لتعبان دينق، وقيام أفراد الجيش الشعبي بتمزيق ملصقات المعارضين وصورهم، فضلا عن خطاب لدينق ذهب فيه إلى عدم أهلية أنجلينا درقون لتولى منصب حاكم الولاية لكونها امرأة. وفى أثناء الانتخابات، قام وفد ممثل لجميع الأحزاب بما فيه بعض أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان بإمداد مؤلف الكتاب بالمئات من بطاقات الاقتراع المهورة بتوقيعات الناخبين زاعمين أنها قد ألقيت من النوافذ من قبل مسئولى العملية الانتخابية بسبب قيام الناخبين بالتصويت لمرشحين آخرين غير تعبان دينق.

هذا، وقد سعت أحزاب تحالف جوبا، منذ البداية، إلى توظيف تهديدها بالانسحاب من العملية الانتخابية برمتها للضغط على حزب المؤتمر الوطنى للموافقة على الإرجاء، وتكوين حكومة تضم جميع الأطياف الحزبية للإشراف على سير العملية الانتخابية. وفى خضم ذلك الجدل، ودونما إجراء أية مشاورات مع الرفقاء فى تحالف جوبا، أعلن ياسر عرمان مقاطعة الحركة الشعبية لتحرير السودان للانتخابات الرئاسية وانتخابات دارفور، على الرغم من كون الحركة ستكمل مشاركتها فى ذلك الجزء المتبقى من الشمال بما فيه النيل الأزرق وجنوب كردفان. وقد أدى ذلك إلى إرباك أحزاب تحالف جوبا، إذ كان له ثلاثة تأثيرات مباشرة. أولها، أنه جعل الكثيرين من الشماليين يخلصون إلى أن ذلك يعد إعلاناً من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان عن انفصال الجنوب واستقلاله عن الشمال. وثانيها، أنه أدى إلى تولد شكوك عميقة بأن الحملة الانتخابية لياسر عرمان قد تم تعطيلها نتيجة صفقة سرية جرت بين الحركة فى جوبا، وبين حزب المؤتمر الوطنى.

أما التأثير الثالث، فكان تشجيع أحزاب المعارضة في الشمال لحسم مواقفها من مقاطعة الانتخابات. وبالفعل، عقب أن قامت الحركة الشعبية لتحرير السودان بالخطوة الأولى، أعلن كل من حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي – في تتابع سريع – مقاطعتهما للانتخابات الرئاسية، ومن ثم الانضمام إلى المقاطعات المبكرة التي قام بها كل من الحزب الشيوعي السوداني، وحزب الأمة للإصلاح والتجديد.

لقد بات جلياً وقوع الحركة الشعبية لتحرير السودان بين مطرقة دعاة "السودان الجديد" في الشمال الذين آمنوا بعدم قدرتهم على الفوز في الانتخابات التشريعية أو انتخابات الولايات، ولكن حسبوا أنهم قد يفوزون في انتخابات الرئاسة ... وسندان الانفصاليين الجنوبيين الذين باتوا منزعجين من نجاح حملة ياسر عرمان الانتخابية، والتي قرعت أيضا نواقيس الإنذار لحزب المؤتمر الوطني. أما في صفوف القطاع الشمالي للحركة الشعبية لتحرير السودان، فقد تجذرت الانقسامات بين هؤلاء الراغبين في مقاطعة شاملة وأولئك الراغبين في التمثيل الكامل، وإن ظلوا يستبعدون كلا من دارفور والنيل الأزرق (إذ اعتبرت الحركة الشعبية النيل الأزرق جزءا من الجنوب ... وذلك لحاجة في نفسها). وكانت النتيجة فوز أنصار المقاطعة الشاملة، حيث أعلن السكرتير العام للحركة الشعبية، باقان أموم، القرار الرسمي في مؤتمر صحافي. وقد بدا القرار متماسكا لارتكانه، بالأساس، إلى انسحاب المرشحين من الإقليم، إلا أنه قد ووجه بمعارضة أولئك الذين اعتبروه تهديدا لشراكة الحركة الشعبية مع حزب المؤتمر الوطني، وبمعارضة مالك عقار اير، نائب قائد الحركة الشعبية، وقائد قطاعها الشمالي، والذي كان يخوض سباق الترشح لمنصب حاكم ولاية النيل الأزرق.

ولكن يبقى السؤال ... لماذا تم إبعاد ياسر عرمان عن المشهد الانتخابي؟! إن التبرير المقدم، رسميا، هو عدم ملاءمة الأجواء لإدارة العملية الانتخابية والإشراف

عليها، وأنه بعد أن فشلت الحركة الشعبية لتحرير السودان فى توظيف شراكتها مع حزب المؤتمر الوطنى لإحداث تغييرات فى إجراءات العملية الانتخابية وإلغاء التحكم الممارس ضد المفوضية القومية للانتخابات ... قررت الحركة الانسحاب من الانتخابات. أما السبب الضمنى المتداول فى المحيط الخاص غير المعلن فيختلف عن ذلك المذكور آنفا، وإن اشتركا فى كونهما غير مقنعين، بل تعداه الأخير وفاقه فى كونه غرائبيا. لقد قدم كل من ياسر عرمان وباقان أموم طرحين مؤيدين للانسحاب من سباق الانتخابات، تناول الطرح الأول قولهما إنهما حسبا، فى بداية الأمر، إمكانية حدوث تحول ديمقراطى وتداول للسلطة، إلا أنهما اكتشفا - لاحقاً - استحالة ذلك. أما الطرح الثانى، فقد زعما بموجبه أن مواصلة الحركة الشعبية لتحرير السودان حملتها الانتخابية قد خشى معه حدوث مذبحة طائفية واسعة النطاق إذ استشعر النظام الحاكم خطر كونه مهددا. إلا أنه لا يعقل أن تذهب الحركة الشعبية إلى أن تتصور إمكانية أن يتم تداول السلطة على نحو سلمى. وقد ذهب الطرح الثانى إلى الإشارة إلى ما نعت به ياسر عرمان من عنصرية بسبب دعمه للجنوبيين، حيث أورد كراهيته العنصرية تلك على صفحات جريدة "الانتباهة"، التى يصدرها الطيب مصطفى، خال عمر البشير ... والحديث عن إمكانية أن تؤدى التوترات الناجمة عن الانتهاكات الصارخة فى العملية الانتخابية إلى "صراع عرقى"، حيث كان الهدف من انسحاب الحركة الشعبية لتحرير السودان ضمان عدم حدوث ذلك الأمر. وبالفعل، كان ثمة إيمان بوجوب تقدير المجتمع الدولى لذلك الانسحاب وذلك لضمان أن تجرى الانتخابات فى مناخ سلمى. وقد بقى السؤال: كيف يستقيم أن تجرى انتخابات ذات معنى فى ظل غياب المرشح الوحيد الذى يمثل تهديدا حقيقيا لعمر البشير ... بدون إجابة.

لقد كان حتماً أن يسود العنف إذا لم يفز عرمان بمنصب الرئيس عن طريق

صناديق الاقتراع (إذا كان له أن يفوز به)، إلا أن عرمان وأموم، اللذين قدما ما أوردناه آنفا، لم يعرف عنهما من قبل أنه قد تم تخويفهما عن طريق تهديدات بالعنف من قبل الحكومة. كذلك، فإن الزعم بأن العنف سيكون ذا طابع عرقى وعنصرى، وأنه لكى يفوز عرمان بالرئاسة لتوجب عليه حصد العديد من الأصوات فى الشمال ... هو زعم داحض لا أساس له. أما رياك مشار الذى قام بتأييد مقاطعة الانتخابات الرئاسية، ولكنه عارض بشدة قرار الحركة الشعبية لتحرير السودان/ قطاع الشمال بمقاطعة المناطق الأخرى... فقد ذكر أن عرمان قد ناشد "المكتب السياسى" مراراً سحب ترشيحه للرئاسة، وأن المكتب قد استجاب لرغبته فى النهاية. إن ذلك أمر لا يمكن تصديقه، فسلوك عرمان وتوجهاته قد نهضت دليلاً على رغبته فى خوض انتخابات الرئاسة. أما المتداول فهو أن حزب المؤتمر الوطنى كان لديه أسباب وجيهة للخوف من إمكانية فوز عرمان وبالتالى هزيمة البشير، أو قيام عرمان بالتعاون مع مرشحين آخرين بتفويت الفرصة على البشير للفوز فى جولة أولى للانتخابات، ومن ثم إرجاء حسم الأمر حتى جولة ثانية يتوقع خلالها أن تحتشد أحزاب المعارضة الأخرى حول عرمان.

وقبل أسبوع من إجراء الانتخابات، كان مؤلف الكتاب موجودا بأحد مقار الحركة الشعبية لتحرير السودان فى الخرطوم، حيث تم إخباره من قبل مسئولى الحركة بأن مقاطعة الحركة للانتخابات قد اكتملت فيما عدا ولاية النيل الأزرق. وخلال ذلك الاجتماع تناهت إلى الأسماع أصوات صفير معلنة وصول الدكتور رياك مشار، والذى أخبر المؤلف، خلال لقاء جمعهما بعد دقائق، أنه لن تكون هناك مقاطعة للانتخابات من قبل الحركة فى الشمال، فيما عدا الانتخابات الرئاسية، وأنه قد تم رفض جميع المقترحات الداعية إلى إجراء صفقة ما مع حزب المؤتمر الوطنى فى هذا الشأن. وعند انصراف رياك مشار، أكد مسئولو الحركة للمؤلف أن

المقاطعة "سارية المفعول" رغم ما قد قيل على نحو يخالف ذلك.

لذا، فإن أكثر التفسيرات إقناعا أنه خلال الاجتماع الذى عقد فى جوبا بين سالفاكير وعلى عثمان طه، أو بعيد ذلك الاجتماع، قررت زعامات الحركة الشعبية لتحرير السودان، فى جوبا، إنهاء حملة ياسر عرمان الانتخابية بغية المحافظة على ديمومة الشراكة مع حزب المؤتمر الوطنى، وعدم عرقلة مسيرة الاستقلال الجنوبى. على أن الأمر لم يكن يمثل مفاجأة إذ تزامن مع ما اعتبر خيانة من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان لمؤيديها فى الولايات الشمالية (جنوب كردفان والنيل الأزرق) خلال مفاوضات اتفاق السلام الشامل، كما تزامن مع العديد من المقايضات التى تمت فى البرلمان بشأن التدابير الديمقراطية لإبقاء مشروع انفصال الجنوب فى مساره المرسوم سلفا (وهى المقايضات التى لاقت دعما من قبل عرمان بصفته زعيم الكتلة البرلمانية عن الحركة الشعبية لتحرير السودان). كذلك، قد يكون ثمة اتفاق تم التوصل إليه فى اجتماع على عثمان طه مع قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان لإغضاء الطرف عن انتهاكات كلا الطرفين فى نطاق تأثيرهما، وذلك على نحو تبادلى.

وبنظرة ارتجاعية، كان سالفاكير ليذهب، على الأرجح، إلى أن اختيار ياسر عرمان كمرشح رئاسى عن الحركة الشعبية لتحرير السودان يعد اختيارا خاطئا ... ليس لكون عرمان مرشحا تنقصه الكفاءة، بل لكونه بالفعل مرشحا ذا كفاءة إذ أبدى قدرة مذهلة على حشد الجماهير فى الشمال، وبخاصة فى المناطق المهمشة كدارفور، وكذا حشد الجنوبيين ممن يقطن شمال البلاد، فضلا عن كونه قد حظى بتأييد الجنوبيين فى موطنهم، الجنوب. لقد كان عرمان مثالا حيا على أن حلم "السودان الجديد" له أساس سياسى متين مصحوب بقدرة فائقة على استقطاب تأييد شعبى غفير. إلا أنه ووفقا لواقعة نادرة من تطابق المصالح بين سالفاكير

ورياك مشار، أقدم الاثنان على الضغط من خلال "المكتب السياسي" للحركة الشعبية لاستصدار قرار بإبعاد عرمان عن المعترك الانتخابي على أساس إيمانه هو وباقان أموم أن الانتخابات لن تجرى بالأساس، وأنه إذا أجريت فسيتم انتهاكها وتزويرها لا محالة، وبالتالي فليس من المنطقي الانسحاب من الانتخابات الأخرى فحسب، وإنما يتوجب الانسحاب من معترك جملة الانتخابات الرئاسية كذلك. وعندها، تحديدا، تم التضحية "بالسودان الجديد" لصالح تحقيق الانفصال الجنوبي.

أما حزب الأمة فقد انقسم إلى معسكرين بشأن قرار مقاطعة الانتخابات، حيث كان الصادق المهدي من معارضي المقاطعة، بينما نادى بعض رفاقه المقربين، بمن فيهم كريمته الدكتورة مريم الصادق، بمقاطعة الانتخابات. وحين أخفقت جهود المهدي في الضغط على عمر البشير لتقديم بعض التنازلات، وقع حزب الأمة في دوامة من الجدالات اللانهائية والتي كان نتيجتها الانسحاب الكامل للحزب من الانتخابات. وبينما ارتكن قرار المقاطعة رسميا إلى الإيمان بأنه قد تم تزوير الانتخابات، وإلى كون الحزب قد عانى كثيرا قمع حزب المؤتمر الوطني على امتداد سنوات طوال، إلا أن الواقع كان يشير إلى تراجع دور الحزب على نحو تدريجي مما سيؤثر بالسلب على أدائه في الانتخابات. وقد وجد الصادق المهدي نفسه شطر لغز محير ومأزق حرج: ففي حالة فوز البشير ستكون هناك "مصاعب جسام"، أما في حالة فوز عرمان، فلن يرتضي الجيش ذلك الفوز مطلقا.

أما عثمان الميرغني، رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي، والذي يمسك بزمام حزبه بأكثر مما يفعل الصادق المهدي في حزب الأمة ... فقد انضم إلى تحالف جوبا لاحقا، إلا أنه سرعان ما أعلن انسحاب حاتم عسير، المرشح الرئاسي عن الحزب، من سباق الانتخابات. هذا، وقد ترك الميرغني الباب مشرعا أمام احتمالات

قدر أكبر من المقاطعة، إلا أنه سرعان ما كانت الانتخابات الرئاسية قد أحاطتها الشكوك. وثمة عوامل ثلاثة في هذا الصدد. الأول: أن الحزب الاتحادي الديمقراطي قد انقسم بشأن المشاركة في الانتخابات، شأنه في ذلك شأن حزب الأمة، والثاني: أنه كان ثمة مساومات كثيرة فيما بين عثمان الميرغني وقيادات حزب المؤتمر الوطني، وكذلك البشير، وبينما انصبت بعض تلك المساومات على إصلاح العملية الانتخابية، انطوى البعض على مطالبة الميرغني بتعويضات عن ممتلكاته التي تم مصادرتها من قبل الحكومة. أما العامل الثالث فينصرف إلى أن الحزب الاتحادي الديمقراطي قد كان عرضة للضغط عليه من قبل القاهرة، نظرا للعلاقات التاريخية الوثيقة التي ربطت الحزب بجمهورية مصر العربية. هذا، وقد طالبت مصر بإرجاء الانتخابات والاستفتاء إلى أجل غير مسمى. إلا أنه وخوفا من انتشار الاضطرابات وعدم الاستقرار في السودان على نحو أكبر، فقد ضغطت مصر على الحزب لعدم الانسحاب من الانتخابات، وفي النهاية قام الحزب بدفع مرشحين لتمثيله على الصعد كافة. وحين مني مرشحو الحزب بالخسارة في السباق الانتخابي، صرحت قيادة الحزب بأنها لم تكن تدرك ما سوف تسفر عنه تلك الانتخابات. وكما هي الحال بالنسبة لحزب الأمة، فإن الوضع الراهن للحزب الاتحادي الديمقراطي تحت قيادة الميرغني هو نسخة باهتة لما كان عليه الحزب من قوة في السابق.

أما حزب المؤتمر الشعبي برئاسة حسن الترابي فقد أعلن المشاركة الكاملة في الانتخابات، وذلك لأن الترابي اعتبر الانتخابات فرصة سانحة لاستمرار مناخ الفوضى، وفقا لتصوره، السائد في كل من حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي، وليصبح زعيم المعارضة البرلمانية في حقبة ما بعد الانتخابات. إن حسن الترابي يعد من وجهة نظر معظم أهالي السودان المسئول الأول عن الكثير من الكوارث التي حاقت بالسودان، ولذا فمن المستحيل أن يقدموا على التصويت له

أو لحزبه. هذا، وقد قام عبد الله دينق، وهو مسلم من الدينكا، بخوض الانتخابات الرئاسية كمرشح رئاسى عن حزب المؤتمر الشعبى. وبلا شك، فقد أحس الترابى أنه بانتمائه إلى التجمعين الرئيسيين فى السودان بما لهما من أغلبية عددية، وهما التجمع الإفريقى والتجمع الإسلامى، أن ستكون له الكلمة العليا، ولكن جرت الرياح بما لم تشته سفن الترابى.

ولربما كان الزعيم الحزبى الأمضى أثراً هو مبارك الفاضل المهدى، والذى انسحب من حزب الأمة عقب رفض الصادق المهدى أن يجعل الحزب أكثر مواكبة لروح العصر الذى يحيا به، وكذا رفضه إجراء انتخابات للتنافس على مقعد رئيس الحزب ... وهى الطريق التى كان يأمل مبارك أن يجتازها إلى السلطة. وتلا ذلك قيام مبارك بإنشاء حزب الأمة للإصلاح والتجديد، والذى يوحى اسمه بأن هدف مبارك النهائى كان العودة ثانية إلى "الحزب الأم". هذا، وقد أتاحت الانتخابات لمبارك الفاضل فرصة تثبيت قدميه على مسرح الأحداث المحلية، إذ أثبت أن لديه حافزا وقدرات لترشيح نفسه فى سباق رئاسة الدولة. وفضلا عن ذلك، فإن أداءه، وبخاصة أمام كاميرات التليفزيون، حيث تحدث بصراحة عن الفساد الضارب أطنابه فى الحزب الحاكم ... كان من الوقائع القليلة التى حدت بمواطنى شمال السودان المنسحبين من متابعة ما يدور داخل أروقة السياسة أن يناقشوا تلك الأمور ويتحدثوا بشأنها.

أما الحزب الشيوعى السودانى، فقد قام بتسمية مرشحين عنه لسباق الرئاسة، وذلك على امتداد شمال السودان، بمن فيهم محمد إبراهيم نجود، السكرتير العام للحزب، بيد أن الحزب كان قد أحجم - منذ البداية - عن المشاركة فى دارفور. هذا، وقد استغل الحزب - فى البداية - فرصة توافر حريات أكبر لإجراء حملات انتخابية، ولإعادة التواصل مع قاعدته الشعبية، والعمل من خلال

تحالف جوبا على الضغط على حزب المؤتمر الوطنى لفتح آفاق أرحب للممارسات السياسية، وحين استنفاد ذلك، تأييد نداء الحركة الشعبية لتحرير السودان/ قطاع الشمال بالمقاطعة. ولقد حذر نجود، فى وقت مبكر من الحملة الانتخابية، بأنه من المحتمل ألا يتم قبول نتائج الانتخابات ... وقد أثبتت الأيام صدق نبوءته.

وبالرغم من انسحاب أحزاب المعارضة الخمسة الكبرى (فيما عدا الحزب الاتحادى الديمقراطى)، إلا أن أسماءهم كانت ما تزال مدونة فى بطاقات الاقتراع مما يعنى أن الناخبين المسجلة أسماؤهم كان ما يزال بمقدورهم التصويت لأى حزب منها. وبينما نأى زعماء الأحزاب بأنفسهم عن تلك الممارسة، إلا أن البعض قد طالب مؤيديه بالتصويت أيا ما كان الأمر. وبالرغم من النهج التشاؤمى الذى اعتمدته أحزاب المعارضة الشمالية فى تناول الشأن الانتخابى، إلا أنها استشعرت حصافة سلوكها إذ باتت مقتنعة بأن مسار العملية الانتخابية كان قد انحرف مفضيا إلى انتخابات معيبة. كذلك فقد كانت تلك الأحزاب غاضبة لأن الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والنرويج وبلدان غربية أخرى من تلك التى تتشدق بدعمها للديمقراطية من خلال بلاغاتها الخطابية الرنانة ... قد وجدت من السهل عليها التعامى عن الانتهاكات المنهجة البادية للعيان والتى شهدتها العملية الانتخابية فى السودان.

وقد لاحظ سالفاكير ما انطوت عليه الانتخابات من أمور معيبة مماثلة لتلك التى كشفت عنها المعارضة الشمالية من تعداد سكانى معيب وقوانين مكبلة و"مفوضية قومية للانتخابات" غير نزيهة تكيل بمكيالين. كذلك فقد خشى سالفاكير أنه فى حالة فوز حزب المؤتمر الوطنى بأغلبية برلمانية أن يعمد الحزب إلى التنصل من مقتضيات اتفاق السلام بإجبار الجنوب على العودة ثانية إلى ساحة القتال. وقد اعترض سالفاكير مرارا، أثناء الحملة الانتخابية، على الادعاءات التى رددتها

أحزاب المعارضة بشأن تجاوزات الحركة الشعبية لتحرير السودان وانتهاكاتها، إذ آمن بقيام تلك الأحزاب بالشكوى فقط لافتقارها إلى أى احتمال للفوز. وعلى امتداد سنى الحرب، كان الجيش الشعبى لتحرير السودان يتحكم فى المناطق الريفية بالبلاد، ومن ثم كانت الحركة الشعبية الحزب الوحيد الذى يعرفه قاطنو تلك المناطق. كذلك، فقد شدد سالفاكير على أنه "ظل يسترشد بما للحركة الشعبية لتحرير السودان من رؤية ودور مكرسين لأهالى السودان" ... ذلك القول الذى بدا أنه يعنى المصادقة على وحدة السودان، إلا أنه قد صرح أيضا "بقبوله بأى اختيار يرتضيه الشعب فى الاستفتاء المقرر".

لقد شارك زعماء الأحزاب المعارضة فى الجنوب سالفاكير الرأى بشأن المفوضية القومية للانتخابات، إلا أنهم لم يقبلوا طرحه القائل إن لهم حرية تدشين حملات انتخابية. إن الحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطى قد أوردت أنه قد تم تقليص نشاطاتها السياسية، كما اشتكت من التحكم الحكومى فى وسائط الإعلام. ويذكر أن رئيسها فى واو قد حددت إقامته لمدة ستة شهور، وأن نائبه قد احتجز، وأنه قد تم القبض على مسئولين بالحركة فى ولايتى البحيرات وجونقلى، كما أغلقت قوات الأمن مكاتب الحركة فى كل من بانتيو وواو. وفضلا عن ذلك، فقد تم القبض على معظم أعضاء "التغيير الديمقراطى" فى ولاية الوحدة قبل بداية الحملة الانتخابية، أما الآخرون فلم يكن فى مقدورهم العمل إلا بشكل سرى متخف. أما اتحاد أحزاب السودان الإفريقى فقد ذكر أنه قد تم تجاهل شكاياته المقدمة إلى كبار أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الممارسات غير القانونية، ومنها القبض على مسئولين فى المنتدى الديمقراطى لجنوب السودان، وذلك خلال عملية تسجيل الناخبين، كذلك قيام الجبهة الديمقراطية المتحدة، وزعيمها المخضرم بيتر سولى بالإبلاغ عن اعتقالات وممارسات مهينة بحق أعضاء الجبهة،

بالإضافة إلى "انتخابات تم سرقتها"، وكذلك شكوى جبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة من أنه في حين كان يفترض أن تؤدى الانتخابات إلى إحداث تحول ديمقراطى، إلا أن انتهاكات كل من الحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبى لتحرير السودان قد أثبتت أن ذلك لن يحدث على الإطلاق.

أما الدكتور لام أكول، زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطى فقد دشن حملته الانتخابية فى ملكال، موطن مؤيديه المنتمين لقبيلة "الشلك"، إلا أنه كان يمارس نشاطه فى الخرطوم خلال انعقاد الحملة وذلك لسلامته الشخصية، وكذا لأغراض الملاءمة. لقد كان لام أكول أكثر المتنافسين مخاطبة للعقل، إلا أنه كان مكروها بشدة من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان والتى آمنت بأنه زعيم ميليشيا مأجور يتلقى تمويله من حزب المؤتمر الوطنى. ونظرا للأجواء السائدة فى السودان، فمن الجلى أن الأحزاب لا تقوى على التنافس إلا إذا تلقت تمويلا من الداخل أو تمويلا أجنبيا، ويعد هذا الأخير غير شرعى وفقا لما نص عليه "قانون الانتخابات القومية"، حتى ولو أنه ثمة شكوكا حول انتهاك ذلك القانون. ولقد دشن الدكتور لام أكول حزبه فى السادس من حزيران/ يونيو ٢٠٠٩ بوصفه "ريحا لتغيير الوضع وإصلاحه داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان والتى فقدت بوصلتها بعد مصرع زعيمها الأول الدكتور جون قرنق دى مابيور". ونظرا لالتزامها باتفاق السلام الشامل، فقد أصدرت الحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطى "بيانا انتخابيا" شمل معظم السياسات، إلا أنه لم يكن واضحا بما يكفى بشأن انفصال الجنوب، هذا وقد نادى البيان "بحق تقرير المصير وكذا بحق ممارسته"، وفى الوقت ذاته "بتحقيق الوحدة الطوعية فيما بين جميع أهالى بلاد السودان".

أما مصر وإريتريا فقد راقبا الموقف باهتمام بالغ، حيث آثرت مصر إرجاء

كل من الانتخابات والاستفتاء نظراً لعدم استتباب الأمن واشتراطات اتفاق السلام الشامل غير المعمول بها. أما ملس زيناوى، رئيس وزراء إثيوبيا آنذاك، فكان يعرف بمناهضته لانفصال الجنوب، بيد أنه كان شديد التكتم متحفظا، وبخاصة فى الأوساط العامة. إلا أنه، ووفقا لمصدر مطلع فى حزب المؤتمر الوطنى، قد أخبر مسئولى الحكومة السودانية بكونه يناصر وحدة السودان من صميم قلبه، وبخاصة فى ضوء المشكلات التى تلازمت وانفصال إريتريا، إلا أنه لن يعمد إلى التدخل المباشر فيما يدور فى السودان من جدالات فى هذا الشأن. أما كينيا وأوغندا فقد كانتا تؤيدان الحركة الشعبية لتحرير السودان وتناصران مبدأ الانفصال الجنوبى. وقد عمد مسئولو حزب المؤتمر الوطنى، على الدوام، إلى شجب الرئيس الأوغندى يورى موسيفينى والتنديد به. هذا، وقد أخبر المؤلف من قبل أحد المسئولين أن موسيفينى قد حسب أن دوره قد تمثل فى الدفاع عن جنوب السودان، وأنه يتبنى، فى بعض الأحيان، مواقف أكثر تشددا من تلك التى تتبناها الحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن بعض القضايا. أما معمر القذافى، الرئيس الليبى وقتذاك، والمعروف بتاريخه الطويل فى التدخل فى شئون الإقليم أيا ما كانت ... فبالرغم من صمته خلال انتخابات السودان، إلا أنه قد قام بتمويل عدد من الأحزاب السودانية.

وقبل بدء الحملة الانتخابية، صرح الدكتور غازى صلاح الدين - المفاوض الرئيسى لحزب المؤتمر الوطنى فى مسألة دارفور - بأن كلا من حزب المؤتمر الوطنى وحركة العدل والمساواة قد توصلا إلى اتفاقية إطارية، متوقعا أن يتم التوقيع على اتفاق شامل فيما بينهما فى القريب العاجل. وبالفعل، فقد ذهب البشير، من فوره، إلى دارفور حيث دشن الحملة الانتخابية لحزبه بإعلانه أن الحرب قد وضعت أوزارها. هذا، وقد راجت التكهنات عن أنه نظرا لشيوع الاعتقاد بوقوع

حركة العدل والمساواة تحت قبضة الترابى، ولكون حزب المؤتمر الشعبى قد اختار أن يستمر فى العملية الانتخابية - خلافاً لما سلكته معظم أحزاب المعارضة، فإن الانتخابات سيكون لها أثر فى استقطاب تلك القوى الثلاثة الرئيسية من قوى المجتمع الإسلامى فى السودان داخل بوتقة واحدة. إلا أن ذلك لم يكن ما تم بالفعل، إذ لم تفتح الاتفاقية الإطارية آفاقا لتوافقات أرحب، مع استمرار الصراع قائما فى دارفور خلال العملية الانتخابية، واكتشاف حزب المؤتمر الشعبى، لاحقا، أن الانتخابات كانت مزورة بأكملها، ومن ثم قيامه بعدم قبول نتائجها.

إن الحملات الانتخابية كانت أكثر ضراوة وفوضوية فى الجنوب منها فى الشمال، فضلا عن كونها قد أوضحت وقائع أكثر لما قام به الجيش الشعبى/ الحركة الشعبية لتحرير السودان من انتهاكات صارخة، إلا أنه وبالرغم من ذلك كله لم يقم أى حزب جنوبى بالدعوة إلى الانسحاب من السباق الانتخابى. ففى شمال بحر الغزال حيث أدار حاكمها، بول مالونج، إقطاعيات على غرار تلك التى أدارها تعبان دينق فى ولاية "الوحدة" المجاورة، وجدت إحدى مسئولى المفوضية القومية للانتخابات نفسها مرغمة على اللجوء إلى المجمع السكنى الخاص "ببعثة الأمم المتحدة فى السودان" طلبا للأمان بعد أن هددها الحاكم، على الملأ، بأن يقتلها. ولقد وصفت تلك المسئولة للمؤلف كيف أحاطت قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان، المؤتمر بتعليمات الحاكم والعامل تحت إمرته، عددا من مراكز الاقتراع الريفية لضمان كون مؤيدى الحركة الشعبية لتحرير السودان هم فقط المسموح لهم بالتصويت.

وكما أن خوض ياسر عرمان انتخابات الرئاسة قد أزعج حزب المؤتمر الوطنى، فإن قرار لام أكول خوض انتخابات رئاسة جنوب السودان قد أغضب قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان والتى عمدت مرارا إلى عرقلة حملته

الانتخابية، بل والتشكك فى مدى أحقية حزبه، الحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطى، فى خوض الانتخابات. وقد تمثلت استجابة أكول فى اللجوء إلى المحكمة الدستورية، والتى أبطلت – فى السادس من كانون الثانى/ يناير ٢٠١٠ – القيود غير الدستورية التى فرضتها حكومة جنوب السودان على أنشطة الحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطى. إلا أن القرار لم يحدث اختلافا ذا شأن، إذ اشتكى لام أكول، لاحقا، من أنه كان ممنوعا بالفعل من القيام بحملته الانتخابية فى ٤٠٪ من نطاق الجنوب السودانى. كذلك، فقد كان يتم القبض على مسئولى "التغيير الديمقراطى" والاعتداء عليهم بالضرب، وذلك على امتداد الحملة الانتخابية، فضلا عن مصادرة مستلزمات تلك الحملة وتمزيق ملصقاتها من قبل الجيش الشعبى لتحرير السودان ... كذلك فقد تم إلغاء الاجتماعات على نحو تعسفى، وفى إحدى الوقائع فشلت الشرطة فى حماية زعيم الحزب من مواطنين رشقوه بالحجارة فى واو. وبما أن لام أكول ينتمى إلى قبيلة "الشلك"، فقد كانت احتمالات نجاحه تتموضع فى "أعالى النيل" موطن قبيلة الشلك، والتى أضحت مستقطبة ما بين الشلك والدينكا بعد أن شرعت الدينكا، وبدعم من الجيش الشعبى لتحرير السودان، فى مناسبة الذكرى الأولى لإرساء اتفاق السلام الشامل فى التاسع من كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٩، فى طرد الشلك من أراضيهم التى توارثوها عن الأجداد على الضفة الشرقية لنهر النيل، والزعم بامتلاكهم العاصمة ملكال.

كان من المرجح أن تكون "دارفور" أكثر مناطق السودان تعرضا للمشاكل، فقد انسحبت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للأمم المتحدة من دارفور وذلك بسبب تعذر قيامها بمهمتها نظرا لعدم توافر الأمن وعدم التمكن من الوصول إلى المناطق الريفية هناك. وبالفعل، فقد كان لمركز كارتر الدولى للسلام مراقبون فى دارفور، إلا

أنهم كانوا قد ضيق عليهم. وقد رصد أولئك المراقبون تصويتا من دون السن القانونية، وانتهاكات، وتوقيفا لمندوبى الأحزاب، مما حدا بهم – فى النهاية – إلى خلاصة مفادها أنه لا يمكن، بأية حال، اعتبار الانتخابات فى دارفور حرة أو نزيهة.

أما طباعة بطاقات الاقتراع فى مطابع تتبع الحكومة السودانية فكان أمرا جد مستهجن. وفى بعض الأحيان، كان ثمة خلط بين أسماء المرشحين والأحزاب، وفى أحايين أخرى لم تكن أسماء المرشحين مدرجة بالبطاقات. أما قوائم الناخبين فقد انطوت على مشاكل جمة؛ إذ تم التجاوز عن تسجيل أسماء عديدة، فيما تضمنت أخرى أخطاء هجائية. كذلك برزت مشاكل نتيجة إخبار بعض الناخبين بالتصويت فى المقار ذاتها التى تم تسجيل أسمائهم بها، إلا أن ذلك ما لم يحدث بالفعل. هذا، وقد تم تقليص أعداد مراكز الاقتراع حين لم يتبق سوى سويعات على إدلاء الناخبين بأصواتهم ... وذلك لاعتبارات أمنية وهو التبرير الظاهرى. أما الهدف غير المعلن فتمثل فى أنه أريد لهذا الحزب أو ذاك الاستئثار بمزية انتخابية والتمتع بتفوق نسبى. وقد خلصت بعثة الأمم المتحدة إلى أن ٨٪ من أسماء الناخبين قد تم استبعادها من القوائم، فيما كشف مركز كارتر الدولى للسلام عن أن التسجيل المعيب لأسماء الناخبين قد أدى إلى حرمان الكثير من حقهم فى التصويت. كذلك، لم تكن الساعات التى يحق للناخبين خلالها الإدلاء بأصواتهم موحدة على امتداد البلاد، وكانت بعض مراكز الاقتراع تفتح أبوابها للناخبين بعد الموعد المقرر لذلك، بل إن بعضها لم يفتح أبوابه على الإطلاق خلال اليوم الأول للانتخابات. أما الناخبون الأميون، وكذلك أولئك من ذوى الإعاقة، فكان يلزمهم المساعدة للإدلاء بأصواتهم، إلا أن ثمة تقارير كثيرة قد رصدت قيام مراقبى الأحزاب ومسئولى المفوضية القومية للانتخابات بتوجيه أصواتهم صوب وجهة بعينها بدلا من قيامهم بمساعدة تلك الفئات.

وفى حين واجهت المراقبين الدوليين مشاكل قليلة من قبل السلطات الأمنية، لم تكن تلك هى الحال بالنسبة للمراقبين المحليين ومندوبى الأحزاب، وبخاصة فى جنوب السودان. لقد اشتكى حزب المؤتمر الوطنى من ممارسات مركز الخاتم عدلان للاستنارة والتنمية البشرية (منظمة غير ربحية)، حيث اتهمه الحزب بأنه تنظيم شيوعى (كما لو كانت الشيوعية تعد غير قانونية !!). هذا، وقد رصدت جميع لجان المراقبة الرئيسية وقائع عديدة من منع الناخبين من التصويت، وكذا وقائع للتهديد والانتهاكات والتعدى بالضرب والقبض على المراقبين المحليين ومندوبى الأحزاب، وذلك فى معظم الولايات الجنوبية، إلا أن حدة تلك المشاكل كانت أعمق غورا فى وسط الاستوائية وغربها، وشمال بحر الغزال وغربها وولايتى البحيرات والوحدة. وبالتبعية، لم يرتض كثير من الجنوبيين النتائج الرسمية المعلنة، وخاصة بالنسبة لانتخابات الولايات. أما الأوضاع الأمنية فى غرب الاستوائية فكانت سيئة للغاية مما حدا ببعثة المراقبة التابعة للأمم المتحدة إلى الانسحاب. كذلك، كانت ثمة شواهد عديدة على ضلوع الجيش الشعبى لتحرير السودان فى إساءة معاملة مرشحى المعارضة ومندوبيهم، فقد رصد مركز كارتر أن جنودا فى شمال بحر الغزال قاموا بوضع علامات على بطاقات الاقتراع، وقاموا، عنوة، بإحلال أفراد الشرطة ومندوبى الأحزاب فى اللجان الانتخابية. أما فى همشكوريب بولاية كسلا، فقد خاض الشيخ/ سليمان على بيتاى، وهو رجل ذو حظوة بوصفه حاكما تقليديا، السباق الانتخابى ببطاقة حزب المؤتمر الوطنى واستخدم ميليشياته المسلحة فى منع مراقبى الحزب الاتحادى الديمقراطى من ملاحظة سير العملية الانتخابية والإشراف عليها.

وقد رصدت لجان المراقبة انحرافات فيما تعلق بالأموال المتاحة للأحزاب لإدارة حملاتها الانتخابية، فقامت بتوبيخ تلك المتجاوزة للحد المقرر فى قانون

الانتخابات القومية توبيخا فاترا. إلا أنها لم تصل، قط، إلى فهم لأبعاد المشكلة، والتى أتاحت لحفنة من الأحزاب تلقى تمويلات ضخمة، وبالتالى أثارت الشكوك حول الطبيعة التنافسية التى يجب أن تصطبغ بها العملية الانتخابية. هذا، وقد شاع الاعتقاد، وفقا لما رصده بعض وزراء حكومة جنوب السودان، أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع العقيد معمر القذافى، الرئيس الليبى آنذاك، قد قاما بتمويل الحركة الشعبية لتحرير السودان تمويلا مباشرا، منذ عام ٢٠٠٦ على أدنى تقدير.

مراقبـــة المراقبيــن

لقد أضحت المراقبة بواسطة اللجان الدولية جزءا من الترتيبات المتعارف عليها لإدارة الانتخابات بالعالم الثالث، وكذا جزءا من حزمة صناعة السلام. وفيما يتعلق بانتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ بالسودان، كان هناك خمس لجان مراقبة دولية هى: الاتحاد الأوروبى، ومركز كارتر الدولى للسلام، والاتحاد الإفريقى، وجامعة الدول العربية، و"الإيقاد" - إلى جانب عدد من الكيانات الصغيرة والسفارات. كذلك، كان هناك مجموعة أكبر من المراقبين المحليين، ممن يرتبط معظمهم بعلاقات مع مركز كارتر الدولى للسلام، أو المعهد الديمقراطى الوطنى للشئون الدولية. وبالرغم من أنه لم يكن ثمة تنسيق رسمى بين تلك المجموعات، إلا أن البيان الختامى لكل منها كان مشابها للغاية لبيان الأخرى، وهو الأمر غير المستغرب إذا ما علمنا مدى تواتر التعاون فيما بين تلك المجموعات، وكونها خاضعة للمنظومة ذاتها من الافتراضات والاهتمامات السياسية، وكذا قيامها بتبادل الموظفين فيما بينها. وفى التنظير، فإن مراقبة الانتخابات تزيد من الثقة فى نزاهة العملية الانتخابية وتساعد فى الحيلولة دون انتشار التزوير خلال عمليتى الاقتراع وفرز الأصوات، وتوضح نزاهة الانتخابات، والتوسط لحسم النزاعات الناشئة عنها فضلا

عن ترسيخها للديمقراطية.

إن تجربة الإشراف على الانتخابات في السودان لم تؤكد، بصفة عامة، التنظير آنف الذكر، إذ تم التغاضي عن الحيادية لأن القائمين على لجان المراقبة كانوا قد قرروا، على نحو غير رسمي، في بداية الانتخابات أنها لن تقلل من شأن عملية السلام في مجملها، وبخاصة الاستفتاء الوشيك والسير باتجاه استقلال الجنوب. كذلك، فقد افترض جميع القائمين على تلك اللجان أن التقييم الدقيق للانتهاكات، وخاصة تلك التي مورست من قبل المؤتمر الوطني، قد يفضي إلى تعطيل عملية السلام أو إجهاضها. أما المقاربة المغايرة والذاهب إلى أن التحقيقات الصورية سوف تقوم بإقناع الأحزاب التي أخطأت بأنها قد أطلق لها العنان ... فلم تتم مناقشته على نحو جدي. ولقد كانت هناك إحالات عديدة وإشارات جمة إلى كون الانتخابات المذكورة أول انتخابات تعددية حقيقية منذ نحو أربعة وعشرين عاما، وبالتالي كان بدهيا توقع حدوث مشاكل. إلا أن ذلك قد حجب نقطتين هامتين للغاية، أولا: قيام حزب المؤتمر الوطني عام ١٩٨٩ بالإطاحة بحكومة ديمقراطية منتخبة، علما بأن أي جهل من قبل السودانيين بالانتخابات كان مرده رفض الحزب الحاكم لإجراء أية انتخابات، وثانيا: جرت انتخابات عام ١٩٨٦، بوصفها آخر انتخاب قد لاقى قبولا، بمشاكل أقل وبمزاعم أقل بشأن الانتهاكات التي وقعت، وذلك حين المقارنة بانتخابات ٢٠١٠، على الرغم من كونها أول انتخابات حقيقية جرت منذ ثمانية عشر عاما، ولم تكن لتلك الانتخابات مزية التمتع بالإشراف الكثيف من قبل المجتمع الدولي.

إن النهج التقني للجان المراقبة، والذي بدا أنه قد تم تصميمه لكي لا يدرك التطورات السياسية ... لم يكن قادرا على كشف العديد من الانتهاكات وفضحها. وفي مناطق أخرى من إفريقيا، تم ملاحظة أن الساسة قد عمدوا إلى استغلال

لجان المراقبة للفوز باحترام انتخابى. لقد كان اهتمام الوكالات الداعمة للانتخابات وكذا لجان المراقبة منصبا على ضمان أن تكون العملية الانتخابية متسمة بكفاءة تقنية، وهو ما أصبح المعيار الأساسى لتحديد ما إذا كانت الانتخابات حرة نزيهة أم لا. ولقد لاحظ بعض المحللين الفجوة بين كثافة المراقبة الانتخابية، وفشل ذلك النهج فى اكتشاف الانتهاكات الرئيسية، وهو ما دفع الدكتور كايودى سورميكون، أستاذ العلاقات الدولية بجامعة كوفينانت النيجيرية إلى نعت عملية المراقبة بأنها "سياحة مُقَنَّعة" disguised tourism.

كذلك، تجدر الإشارة إلى محاولات القائمين على لجان المراقبة التحكم فى مسار الحملات الانتخابية. لذا، ففى شمال السودان، فإن الصادق المهدى، رئيس حزب الأمة، وعثمان الميرغنى، رئيس الحزب الاتحادى الديمقراطى، وإبراهيم نجود، رئيس الحزب الشيوعى السودانى، ومبارك الفاضل المهدى، رئيس حزب الأمة للإصلاح والتجديد ... قد جادلوا، مرارا، فى أن المفوضية القومية للانتخابات كانت تسيطر عليها حفنة ذات ولاء لحزب المؤتمر الوطنى ... حفنة لا يمكن أن يتمخض عنها انتخابات حرة أو نزيهة. كذلك فقد جادلوا بشأن رغبتهم فى إرجاء الانتخابات لسبعة شهور، وتشكيل حكومة انتقالية تمثل الأحزاب كلها، وذلك للإشراف على الانتخابات وضمان نزاهتها. أما الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر، فقد أكد عقب اجتماع استغرق ٤٥ دقيقة مع مسئولى المفوضية القومية للانتخابات، أنه يوقن بحيادية المفوضية وكفاءتها، حيث ظل مستمسكا برأيه ذلك حتى عشية الانتخابات. هذا، وقد رفض كارتر قبول الاقتراح الداعى إلى إرجاء الانتخابات موضحا أنه بما أن المجتمع الدولى قد قام بدفع ٥٠٠ مليون دولار أمريكى لأغراض تلك الانتخابات (لم يتم الكشف مطلقا عن مصدر تلك الأموال)، فلا يمكن إرجاؤها. وخلال الحملات الانتخابية، سعت المعارضة الشمالية إلى تنظيم مقاطعة

للانتخابات، إلا أن كارتر كان قد عارض ذلك بشدة حيث أصدر عددا من بيانات عامة ذهب فيها إلى إخفاق تلك المقاطعة، إلا أن حقيقة الأمر كانت على خلاف ذلك. إن المواقف التى اتخذها كارتر بشأن تلك القضية وغيرها من القضايا الرئيسية كانت تتوافق مع موقف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وبخاصة مع موقف المبعوث الأمريكى الخاص إلى السودان، الجنرال المتقاعد جوناثان سكوت جريشن.

لقد أقحم جريشن نفسه فى غمار العملية الانتخابية على نحو أثار موجات متكررة من الشكوك والغضب. ففى حين ذا ع صيته وفشت جماهيريته فى دوائر حزب المؤتمر الوطنى (ورد أن البشير قد أعرب عن تقديره له قائلا: حتى الولايات المتحدة قد التحقت بصفوف حزب المؤتمر الوطنى). إلا أنه قد لعن من قبل المعارضة الشمالية، بما فيها الحركة الشعبية لتحرير السودان. إن ما أغضب المعارضة الشمالية كان تأييد جريشن المطلق لما من شأنه تيسير إجراء الاستفتاء ... ذلك الاستفتاء الذى يؤمن الشماليون تماما أنه تجسيد للمصادقة الأمريكية على انفصال جنوب السودان، وكذلك فقد أغضبهم افتقاره إلى النزاهة والحيادية، وكذا وجهات نظره الأربع بشأن الانتخابات، وهى، أولا: كون المفوضية القومية للانتخابات كياناً كفئاً ونزيهاً قادراً على إدارة العملية الانتخابية. ثانيا: أنه لن يكون ثمة إرجاء للانتخابات. ثالثا: غض الطرف عن اهتمامات المعارضة ومطالبها. رابعا: زعمه بأن الانتخابات ستكون حرة ونزيهة بأقصى ما يمكن أن يكون. ولقد قام أحد الأعضاء المخضرمين بالحركة الشعبية لتحرير السودان بإخبار المؤلف بأن "مهمة جريشن، كما يراها، تكمن فى تيسير انفصال جنوب السودان، وهو الأمر الوحيد الذى يمكن إنقاذه فى تلك الانتخابات المعيبة للغاية". كذلك، فقد جارى جريشن حزب المؤتمر الوطنى فى إدانة حركات التحرر فى دارفور، وبخاصة الثائر الدارفورى، عبد الواحد النور، لعدم مشاركتها فى انتخابات السودان العظيمة!!"،

فقد أورد جريشن:

"إن الانتخابات هي المناسبة الأولى التي لم تحدث منذ ٢٤ عاما، والتي يمكن بمقتضاها لأهالي السودان التعبير عن إرادتهم الحرة من خلال صناديق الاقتراع، وأنا أرى أن ذلك أمر هام، لأن ما يجرى الإعداد له الآن ... التحول السياسي، والديمقراطية التي نشهد ميلادها الآن ... كل ذلك سيتيح للأجيال القادمة فرصة التعبير عن إرادتها من خلال صناديق الاقتراع، وليس من خلال ساحات القتال".

وفي حين حرص قادة المعارضة ألا يدينوا الولايات المتحدة الأمريكية بسبب ممارسات جريشن، أدت الانتخابات إلى تنامي "العداء لأمريكا" Anti- Americanism. وبالرغم من أن البشير قد رحب بدور المبعوث الخاص في العملية الانتخابية، إلا أنه عمد إلى توجيه بعض اللمز للسياسات الأمريكية، وذلك لانتشار مشاعر العداء تلك. إن المملكة المتحدة والنرويج، أوثق حلفاء الولايات المتحدة، قد قامتا بدعم الانتخابات في السودان دعما قويا. وقد أسهم السعي السافر للمراقبين الأجانب لتوجيه مسار الانتخابات في ترسيخ المعتقد الشائع بأنهم متحالفون مع الأحزاب الحاكمة لتمرير "النتائج" بما يروق لهم. ولعل ما ينهض دليلا على ذلك التشكك ما حدث في المؤتمر الصحافي للاتحاد الأوروبي في الخرطوم في السابع عشر من نيسان/ أبريل ٢٠١٠، والذي شهده المؤلف ... حين قام ثلاثة صحافيين بسؤال قيادات لجان المراقبة ما إذا كان تقريرهم قد أعد سلفا في بروكسل قبل قدومهم إلى السودان. وكان الرد أن المعلومات والبيانات بشأن الانتخابات قد أرسلت إلى بروكسل حيث تم بالفعل إعداد المذكرة الختامية هناك.

هذا، وبينما ذهبت العامة، في بعض الأحايين، إلى اعتبار بعثات المراقبة تقوم بتأييد الأحزاب الحاكمة ودعمها ... فإن حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية

لتحرير السودان لم يذهبا إلى ذلك التصور. فحين ذهب تقرير لمركز كارتر الدولى للسلام إلى مطالبة المفوضية القومية للانتخابات بالتفكير فى إرجاء سريع يرتكن إلى أساس تقنى بما يضمن أن يتم تنظيم الانتخابات على نحو كفء، استهجنت الحكومة بشدة ما طالب به المركز لتوافقه مع ما تصبو إليه أحزاب المعارضة، والتى كانت تطالب بإرجاء الانتخابات لسبعة شهور، وذلك لأسباب سياسية. كذلك، فقد قام عمر البشير بتعنيف المركز، وذلك فى حملة لحشد الأنصار، حيث ذكر أن الإمام المهدى قد قتل الأجانب الغزاة، و"أن أى أجنبى أو منظمة تطلب إرجاء الانتخابات سيتم طردهم عاجلا وليس آجلا. أردنا لهم أن يروا انتخابات حرة ونزيهة، ولكن إذا ما تم التدخل فى شئوننا، فسوف نقطع أصابعهم، ونضعهم تحت أحذيتنا، ونرمى بهم بعيداً" ... تلك الكلمات التى ترددت معها صيحات "الله أكبر" مدوية من الجماهير. وقد مرت هذه الإساءة أشبه ما تمر بمرور الكرام، إلا أنه حين قام البشير، عشية الانتخابات، بإصدار بيان مشابه، طالب مركز كارتر باعتذار، وهدد بالانسحاب من الإشراف على الانتخابات، إذا لم يأت هذا الاعتذار سريعا. وبالفعل، فقد جاءت الاعتذارات، سريعة، من كل من على عثمان طه، وغازى صلاح الدين، وعمر البشير فى مكالمات هاتفية جرت مع مركز كارتر، وأعقبتها اعتذارات قدمت فى مسيرة حشد شعبية فى اليوم التالى. ولقد كانت فحوى تلك الاعتذارات مدح الرئيس الأسبق جيمى كارتر وتوجيه الشكر له لدعمه السودان طيلة سنوات عديدة. وفى الواقع، كان كارتر حينها فى أطلانطا بالولايات المتحدة، أما موظفو المركز والمراقبون التابعون له، والذين كانوا فى السودان فى وقت التلويح بالتهديد من قبل البشير، فقد كانوا هم المهددين بالفعل.

وتبقى أسئلة لابد من إيرادها: هل أسهمت الانتخابات فى تمكين الشعب السودانى، وهو الهدف النهائى من وراء التحول الديمقراطى وفق شروط اتفاق

السلام الشامل؟ وهل بات في مقدور مواطني السودان أن يجدوا مطالبهم واهتماماتهم وقد تم التعبير عنها بشكل جيد؟ وهل أضحى بإمكانهم أن يمتلكوا قدرة أكبر عند التعامل مع القادة السياسيين من تلك التي كانت لهم قبل الانتخابات؟ وهل أصبح لديهم سيطرة على عملية السلام؟ إن الإجابة عن جميع تلك الأسئلة هي إجابة بالنفي. وفي ضوء ذلك، فإن الاستخلاص الوحيد الذي يمكن الوصول إليه هو كون الانتخابات فشلا محققا. ففي واقع الحال، أدت الانتخابات - بالفعل- إلى تقليص قوة السودانيين في تعاملهم مع القادة السياسيين وفي احتكاكهم بالبيئة السياسية في الشمال. أما الجنوب، فقد ساءت أحواله على نحو منذر بعد الانتخابات.

إن الرفض المتكرر من قبل حكومة السودان وحكومة جنوب السودان للتعامل على نحو إيجابي مع أحزاب المعارضة لكل منهما، وذلك في أعقاب الانتخابات ... كان مدعوما على الدوام بالزعم باستناد سلطتهما إلى شرعية الانتخابات. أما غير المعلن فقد تمثل في أن المجتمع الدولي، تحت رعاية بعثات المراقبة الدولية، قد أكد هذا الأمر. لذا، فقد صرح عمر البشير بأن "تلك الانتخابات قد تم الإشراف عليها ومراقبتها من قبل مراقبين محليين وإقليميين ودوليين - والذين شهدوا جميعا مدى نزاهة وشفافية العملية الانتخابية في السودان". والأمر المؤكد أن بعثات المراقبة لم تخلص قط إلى أمثال تلك المزاعم. إلا أنه في حين قام السياسيون بترديد تلك المزاعم على نحو متكرر، وهو ما فعلته وسائط الإعلام أيضا، حسب العديد من عوام السودانيين قيام بعثات المراقبة بالمصادقة التامة على الانتخابات، فثارت بالتالي ثائرتهم. ووفقا لما سبق، يمكن القول إنه كان من الأفضل ألا يتم الاستعانة مطلقا ببعثات المراقبة تلك. إن الانتهاكات، في ظل غياب بعثات المراقبة، لم تكن بالكاد لتزيد عن تلك التي رصدت بالفعل، حيث استأثر حزب المؤتمر الوطني بجميع

المقاعد البرلمانية والمناصب الولاياتية فى شمال البلاد، فى حين استأثرت الحركة الشعبية لتحرير السودان بمثيلاتها فى الجنوب، لذا فقد كان وجود تلك البعثات أمرا غير ذى موضوع. إلا أنه فى حال غيابها، ما كان ليتأتى لأى من الحزبين الارتكان إلى سند قوى فى الادعاء بشرعية انتصاراته، إذ ربما توجب على كل منهما إحداث تواؤمات بعينها مع خصومه السياسيين.

ففى غمار العملية الانتخابية، أعلن حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان عن التزامهما بتشكيل حكومات تضم شتى ألوان الطيف السياسى، إلا أنه ومع نهاية الانتخابات لم يتحقق شىء من تلك الوعود. وعلى أية حال، فقد زعم كلا الحزبين أن اقتسام السلطات المقترح كان تفضلا من فيض كرمهما، إذ أثبتت الوقائع أنهما فقط من يمثلان إرادة الشعب السودانى تأسيسا على نتائج خضعت لمصادقة دولية عليها. كذلك، فإن الأمل الذى راود المجتمع الدولى فى أن تقود الانتخابات إلى توسعة قاعدة الحكم الرشيد فى البلاد واستقطاب أحزاب أخرى مباشرة، إلى برلمانى الخرطوم وجوبا، وإدراجها ضمن عملية السلام المسيطر عليها من قبل حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان ... لم تكن إلا حلما بعيد المنال إذ احتكرت هاتان القوتان مقاعد ببرلمانى الخرطوم وجوبا بأكثر مما احتكرتاه قبل إجراء الانتخابات. وفى تلك الأثناء، قامت أحزاب المعارضة فى شمال البلاد وجنوبها بشجب الانتخابات وعدم قبول نتائجها، ولو أن ذلك لم يكن ليغنى فتيلا نظرا لهشاشة موقفها التنافسى.

إلا أن الإخفاق الذريع للمجتمع الدولى كان قد تمثل فى إهمال العلاقة التى تربط ما بين التحول الديمقراطى والسلام والاستقرار. فالديمقراطية قد تم مقايضتها أثناء الانتخابات على النحو ذاته الذى تم مقايضتها به مرارا خلال الفترة الانتقالية لعملية السلام ... وذلك لصالح ضرب من الذرائعية السياسية. أما

الثمن، فلم يكن ممثلا فقط فى صلف ونفاق زعامات كل من حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان، بل تمثل أيضا فى التهديدات المتعددة لعملية السلام، واستمرار غياب الاستقرار فى ربوع البلاد. ولربما يرتضى براجماتى ما الركون إلى أن الأمر لم يكن على ذلك القُدر من السوء حين تم مقايضة المبادئ ما دامت النتائج النهائية مرضية ومقبولة، إلا أن النتائج – فى واقع الأمر – كانت غير مرضية على الإطلاق. وكما فى الشرق الأوسط، فقد أبدت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الغربيون، فى السودان، انفصاما تاما وقطيعة مطلقة ما بين رطانتهم الخطابية الرنانة فى دعمهم للديمقراطية من جهة، وبين دعمهم البادى لأنظمة الحكم الشمولية فى البلاد. فحين تتأزم الأمور، تلقى المجتمع الدولى حريصا على الاستقرار بأكثر من حرصه على الديمقراطية، إلا أنه، فى النهاية، لا يبلغ أيا منهما. ويعنى ذلك، فى الممارسة العملية، دعما لمن بيده مقاليد السلطة فى كل من الخرطوم وجوبا بغض الطرف عن الكيفية التى حيزت بها تلك السلطة ... وهو النمط المشاهد لسنوات طوال على امتداد العالم بأسره، وإن واجه أعتى التحديات وأخطرها فى نطاق بلدان الشرق الأوسط.

خلاصة

فى دراسة بعنوان "الانتخابات فى السودان. التعلم من التجربة" ... وهى دراسة نشرت قبل الانتخابات السودانية التى أجريت عام ٢٠١٠، وتحديدا فى ٢٠٠٩، ذهب واضعو الدراسة، جستن ويليس، وعطا البطحانى، وبيتر وودوورد، إلى أنه "إذا كانت الانتخابات قد افتقدت المصداقية، فمن الصعوبة بمكان تصور كيف سيمضى "اتفاق السلام الشامل" قدما. بيد أن الاتفاق ظل ساريا على الرغم من افتقاره إلى المصداقية. إن الديمقراطية حين ينظر إليها باعتبارها تهديدا للسلام، يؤكد صناع السلام الدوليون، على الدوام، أن الديمقراطية هى التى يتم

التضحية بها. ثم تذهب الدراسة إلى رفض الأطروحة القائلة بأن:

ثمة ولع بصندوق الاقتراع، وهو الأمر الذى يفضى إلى أداء باهت للسلوك الانتخابى مبقيا على ثوابت السياسة كما هى. ووفقا لهذا الطرح، فإنه من الممكن أن توجد صناديق للاقتراع، ومع ذلك يتم حرمان الجماهير من الديمقراطية، وحق الالتجاء إلى العدالة، كما يحرمون من الشفافية الحكومية وحرية التعبير وحق تكوين التنظيمات.

إن الأطروحة التى رفضها واضعو التقرير هى، فى الحقيقة، موجز دقيق للانتخابات العامة فى السودان (نيسان/ أبريل ٢٠١٠).

لقد انخرطت كل من بعثتى "مركز كارتر الدولى للسلام" و"الأمم المتحدة" لمراقبة الانتخابات فى السودان فى جدالات داخلية عميقة حول كيفية التعامل مع الانتهاكات التى انطوت عليها الانتخابات، وذلك خوفاً من احتمالية أن يفضى استدعاء الأحزاب لتلك المهمة إلى تهديد عملية السلام الوليدة. لذا فقد تم الجنوح إلى اعتبار الانتخابات قد استوفت المعايير الدولية المقررة، بيد أن الواقع الفعلى قد شهد إحجاماً، فيما أغلظ كل من حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان معاملة المعارضة واستغلا الفرصة لتقسيم البلاد وفق معيار شمالى/ جنوبى والذى سرعان ما توافق مع ما تم التعارف عليه لاحقا بأنه "حدود دولية". وفى الواقع، فإن قلة فقط هى التى اطلعت على تقارير بعثات المراقبة الدولية. وعلى أية حال، فقد انطوت تلك التقارير على الكثير من التحليلات والانطباعات حول قضايا تقنية وأمور أخرى موضع اهتمام. ونتيجة لذلك، لم يكن صعبا على الإطلاق استخلاص قيام تلك البعثات بالمصادقة على الانتخابات، إذ قامت بالتشديد على أنه أيا ما كانت الانتهاكات، فلابد وأن تمضى عملية السلام فى طريقها المرسوم.

وبالفعل، فقد وجد مركز كارتر أن "تعهد اتفاق السلام الشامل بإنجاز التحول الديمقراطى لم يتحقق مطلقا"، كما وجد أن الانتخابات "ستعجز عن الوفاء بالمعايير الدولية، والوفاء بالتزام السودان بانتخابات حقيقية – من مناح عدة"، إلا أنه خلص، بدرجة أو أخرى من اللامنطقية، إلى "كون الانتخابات مهمة كمؤشر ذى دلالة لاتفاق السلام الشامل". أما بيان حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الانتخابات السودانية فقد عكس ما خلصت إليه بعثات المراقبة، فضلا عن ترديده لما شددت عليه تلك البعثات، فقد أكد السطر الأول من البيان الأمريكى أن "الانتخابات التى أجريت مؤخرا فى السودان كانت خطوة أساسية ضمن خطوات تم التأسيس لها من قبل اتفاق السلام الشامل السودانى"، وذلك قبل أن يذكر أن الانتخابات قد عجزت عن الوفاء بالمعايير الدولية.

إن توزيع المقاعد فى البرلمان السودانى (بعد استبعاد نتائج انتخابات الدوائر الجغرافية التى أعيد جدولتها، والبالغ عددها ١٧ دائرة، فضلا عن دائرة انتخابية تتبع نطاق "البحر الأحمر" لم يتم الكشف عن نتائج التصويت بها) ... قد أسفر عن فوز حزب المؤتمر الوطنى بـ ٣١٢ مقعدا بالبرلمان، واستئثاره بـ ١٨٠ دائرة انتخابية جغرافية، و٥٠ قائمة حزبية، و٨٢ مقعدا لقوائم المرأة، بما يعادل ٧٢٪ من الإجمالى. أما الحركة الشعبية لتحرير السودان فقد فازت بـ ٩٩ مقعدا فى البرلمان، واستأثرت بـ ٥٦ دائرة انتخابية جغرافية، و١٧ قائمة حزبية، و٢٦ مقعدا لقوائم المرأة، بما يعادل ٢٣٪ من الإجمالى. هذا، بينما فاز حزب المؤتمر الشعبى بأربعة مقاعد برلمانية، ودائرة جغرافية واحدة، وثلاثة مقاعد لقوائم المرأة. وقد حصلت الأحزاب الآتى ذكرها على مقاعد بالدوائر الجغرافية وفقا لما يلى: الحزب الاتحادى الديمقراطى (٤ مقاعد)، الحزب الاتحادى الديمقراطى – الأصل (مقعد واحد)، الحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطى (مقعدان)، حزب الأمة

للإصلاح والتجديد (مقعدان)، حزب الأمة القومي (مقعد واحد)، المرشحون المستقلون (٣ مقاعد)، الإخوان المسلمون (مقعد واحد). هذا، وقد فاز مرشحو حزب المؤتمر الوطني بـ ٩١٪ من مقاعد المجالس التشريعية للولايات الشمالية، بينما فاز مرشحو الحركة الشعبية لتحرير السودان بـ ٨٧٪ من مقاعد المجالس التشريعية للولايات الجنوبية.

وبالرغم من أن كوادر حزب المؤتمر الوطني قد تكهنت بحصول البشير على ٨٠٪ أو أكثر من أصوات الناخبين، إلا أنه، ورغما عن انسحاب ياسر عرمان، لم يحصل إلا على ٦٨,١٥٪ من الأصوات. إن مدى دقة النسبة المذكورة قد اكتنفها كثير من الشكوك من قبل بعثات المراقبة، ولكن في ظل غياب أدلة داعمة، لم يكن هناك مجال للتشكك في النسبة التي حصل عليها البشير في تقارير تلك البعثات. أما ياسر عرمان فقد حصل على ٢١,٦٤٪ من أصوات الناخبين، إذ كان اسمه ما زال مدرجا في بطاقات الاقتراع بالرغم من انسحابه من الانتخابات، حيث قام الجنوبيون بالتصويت لصالحه "بالجملة" (وذلك وفقا لتوجيهات الحركة الشعبية لتحرير السودان). أما سالفاكير فقد حصد ٩٣٪ من أصوات الناخبين، في مقابل ٧٪ فاز بها لام أكول ... وقد ثارت الشكوك حول تلك الأرقام على المستوى غير المعلن، إلا أنها لم تبارز جهاراً.

وقد فازت الحركة الشعبية لتحرير السودان بجميع مقاعد المجالس التشريعية للولايات الجنوبية باستثناء ١٦ مقعدا، ذهبت أربعة منها إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطي، ومقعد واحد إلى حزب المؤتمر الوطني، بينما فاز المستقلون بالأحد عشر مقعداً المتبقية، على الرغم من أن معظم المستقلين قد التحقوا ثانية بالحركة الشعبية لتحرير السودان، في نهاية المطاف. أما حزب المؤتمر الوطني فقد فاز بجميع المناصب الولاياتية في الشمال فيما عدا ولاية النيل

الأزرق والتى فاز فيها مالك عقار اير عن الحركة الشعبية لتحرير السودان فى أعقاب مفاوضات ومساومات وتهديدات باستخدام العنف، بينما حصدت الحركة الشعبية لتحرير السودان جميع المناصب الولاياتية فى الجنوب، بعد أن أعلن العقيد بانقاسى جوزيف باكوسورو، والذى خاض الانتخابات كمرشح مستقل فى غرب الاستوائية، على نحو مفاجئ، التحاقه ثانية بالحركة الشعبية. وقد شاع الاعتقاد بأن الحركة الشعبية لتحرير السودان لم تخسر منصب حاكم ولاية غرب الاستوائية فحسب، بل فقدت كذلك منصب حاكم ولايات وسط الاستوائية، وأعالى النيل، والوحدة، والبحيرات، وبحر الغزال الشمالية، وربما فقدت جونقلى أيضا ... بالرغم من أنه من المستحيل التيقن من ذلك.

وبما أن معظم أهالى الجنوب يبدون مؤمنين بأن حكام تلك الولايات، ممن ينتمون إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان، قد خسروا، وحيث لم تستطع أية بعثة مراقبة تأكيد ذلك ... لذا تعن الحاجة إلى فهم تلك الواقعة وإيراد تفسير لها. وبما أننى - مؤلف الكتاب - كنت مشاركا فى هذا الأمر، يمكننى القول إنه لم يكن ثمة ضغط صريح سافر على المراقبين، كما لم تكن هناك أية محاولة للتستر على الانتهاكات، ولكن - حين النظر إلى الأمر على نحو ارتجاعى - نجد أن المنهاجية المتبعة من قبل بعثات المراقبة لم تكن موفقة فى التعرف إلى كثير من الانتهاكات التى جرت خلال الانتخابات، فعدم قدرة تلك البعثات على إجراء تحليل بشأن تمويل الحملة الانتخابية يعد أحد الأمثلة على عدم التوفيق. كذلك كانت هناك ضغوط كبيرة - وذلك بلا شك هو النمط السائد فى الانتخابات - لإصدار بيان فور الفراغ مباشرة من العملية الانتخابية، وهو ما يعزى، فى جانب كبير منه وفقا لأحد كبار المراقبين، إلى الرغبة فى التأكيد على الجماهير أنه بالرغم من وجود مشاكل إلا أنه يجب عليهم تقبل النتائج وعدم اللجوء إلى العنف. كذلك، فوفقا لأحد السياسيين

الجنوبيين، فإن مهمة المراقبين قد تمثلت فى "تقنين الأمر الواقع". هذا، وقد قام مركز كارتر الدولى للسلام وبعثة المراقبة التابعة للأمم المتحدة بنشر بيانيهما وعقد مؤتمر صحافى فى السابع عشر من نيسان/ أبريل ٢٠١٠ بينما كانت عملية حصر الأصوات ما تزال جارية، وتبعتهما فى ذلك باقى بعثات المراقبة. ولقد كان هذا الإجراء المعيب بسبب ارتباط كل من رئيسى هاتين البعثتين بأعمال أخرى فى اليوم التالى (١٨/ ٤/ ٢٠١٠).

من الأرجح أن الكثيرين فى الجنوب ممن قاموا بالتصويت لصالح الحركة الشعبية لتحرير السودان قد قاموا بذلك ليس انطلاقاً من احترامهم للحركة، أو تقديراً لمنجزاتها، أو توقعا لأداء مستقبلى جيد، وإنما لأن التصويت لصالح الحركة كان يعد السبيل الأمثل للمحافظة على سيرورة عملية السلام وعدم انحرافها عن المسار المرسوم، وكذلك لضمان إجراء الاستفتاء المفضى إلى انفصال جنوب السودان. وبينما جاءت أغلب الأصوات التى حصدها ياسر عرمان من الجنوبيين، فإن الشماليين قد صوتوا لصالح الحركة الشعبية لتحرير السودان لإيمانهم العميق بأيديولوجية "السودان الجديد". لقد كانوا ضمن أكبر الخاسرين فى الانتخابات.

ولكن إذا كان بناة السلام الدوليون وبعثات مراقبة الانتخابات قد أملوا سريعا فى تجاوز المعضلات التى نجمت عن الانتخابات، فقد أخفقوا فى تقدير إرث المرارة الذى خلقته الانتخابات فى صفوف أحزاب المعارضة، والتشاؤم الذى ولدته لدى عامة الجماهير. وكما سنرى لاحقا، فإن بعضاً من أكثر المشكلات السياسية والأمنية ضراوة فى الجنوب قد نشأ فى الولايات التى تفشّت بها الانتهاكات. وفى النهاية، فقد أسهمت انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ فى إنهاء تعهدات اتفاق السلام الشامل بشأن التحول الديمقراطى والوحدة فى السودان، كما أسهمت فى تبديد أية خيالات حول المصداقية الديمقراطية للحركة الشعبية لتحرير السودان.

هذا، وقد خلص الزعيم الشمالى المخضرم للحركة، الدكتور منصور خالد، إلى أن "أحد مظاهر ضعف اتفاق السلام الشامل كان اعتماده على الشراكة فيما بين حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان، بيد أن المشكلة الحقيقية كانت تكمن فى فشل كلا الطرفين في توسعة حدود الشراكة، ومن ثم الإخفاق فى تحقيق التحول الديمقراطى الموعود". كذلك، فقد أوضح الدكتور منصور خالد أن المراقبين الدوليين يتحملون بعضا من المسئولية عن الفشل الذى منيت به الانتخابات.

وأخيراً، وفى العاشر من أيار/ مايو ٢٠١٠، وبعد أن فرغ شركاء السلام، والمجتمع الدولى من تهنئة أنفسهم بمهمة أديت بنجاح ... أصدر مركز كارتر الدولى للسلام بيانا خاصا برصد الأصوات. وقد خلص البيان إلى "أن العملية قد شابتها فوضى عارمة، وانعدام للشفافية، وكانت عرضة للتحايل والابتزاز. ونتيجة لذلك، كان المركز مهتما بمدى دقة النتائج الأولية وصوابها، تلك المعلن عنها من قبل المفوضية القومية للانتخابات، كذلك، فإن الإجراءات والتدابير الاحترازية - التى كان الغرض منها ضمان دقة النتائج وشفافيتها - لم يتم تطبيقها على نحو ممنهج، بل إنه قد تم تجاهلها فى بعض المناطق. وبعبارة أخرى، وحتى بتنحية مشكلات التسجيل جانبا، وكذا الحملات الانتخابية، ومضمار التسابق الانتخابى غير الكفء وغير العادل، والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان ... فإن مركز كارتر الدولى للسلام، وارتكانا إلى أساس تقنى بحت، قد خلص إلى كون عملية رصد الأصوات قد شابها عوار جلى وعيوب جمة بما يلقى ظلالا من الشك على العملية الانتخابية برمتها. ولكن، فى ذلك الوقت، لم يكن أحد يسمع شيئا، فقد كان الاهتمام منصبا على المحافظة على سيرورة عملية السلام وضمان أن يتمخض الاستفتاء عن نتائج إيجابية.

الفصل الرابع

إقرار ما لا مفر منه

استفتاء كانون الثانى/ يناير ٢٠١١

كان الداعمون الدوليون لعملية السلام، وكذلك حكومة جنوب السودان تحت قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان، تواقين للمضى قدما إلى ما وراء انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ المعيبة، والتركيز على ما اعتبروه دائما الهدف الرئيسى لاتفاق السلام الشامل - تحديداً الاستفتاء على حق تقرير المصير لتيسير انفصال جنوب السودان - وتحديد ما إذا كان قاطنو ولاية أبيى راغبين فى أن يتم إلحاقهم بالجنوب، أم فى أن يظلوا تابعين للشمال.

بيد أن المرارة التى ولدتها الانتخابات، والفشل فى إحراز تقدم فى إرساء دعائم الديمقراطية، والركود الذى أصاب عددا كبيرا من القضايا ... كل ذلك كان يعنى أن المناخ الذى أحاط المسيرة نحو الاستفتاء بدا محفزا على الصراع والخلاف ومحرضا على العودة إلى ساحات القتال. وفضلا عن ذلك، فإنه قد تعين على قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان تجاوز التعارض القائم بين برنامج الحركة الداعى إلى "سودان موحد إصلاحى"، وبين دعم الحركة لانفصال الجنوب، إلى جانب التواؤم مع موقف مرير، وإقناع حزب المؤتمر الوطنى بقبول حتمية الانفصال. كذلك، فقد كان حزب المؤتمر الوطنى يواجه موقفا متعارضا إذ إنه بالرغم من قيام الحزب بتأييد الوحدة – اسمياً – إلا أن معظم قياداته كانوا سعداء لمجاراتهم العلمانيين المشاغبين فى الجنوب وأيديولوجيتهم، "السودان الجديد"، ما



دام كان بإمكانهم توظيف قبول التصويت بالانفصال كوسيلة لابتزاز حكومة جنوب السودان، وكذا المجتمع الدولى فى الكثير من القضايا.

حق تقرير المصير

نبعت المطالبة بحق تقرير المصير من قرابة عقود ستة من الصراعات السياسية والنزاعات المسلحة، حيث كانت تدعمها جميع الفصائل المنتمية للمجتمع الجنوبى. هذا، وقد نص بروتوكول مشاكوس، فى مادته (١-٣) على حق الجنوبيين - قانونياً - فى تقرير مصيرهم، حيث إن "شعب جنوب السودان له الحق فى تقرير مصيره، وذلك ضمن أمور أخرى، عن طريق استفتاء لتحديد وضعهم مستقبلاً" (مادة ١-٣). كذلك، فقد ورد بالبروتوكول فى مادته (٢-٥) أنه "عند نهاية الفترة الانتقالية التى مدتها ست سنوات، يكون هناك استفتاء لشعب جنوب السودان تحت رقابة دولية،

يتم تنظيمه بصورة مشتركة بواسطة حكومة السودان والحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان لكي يؤكد وحدة السودان عن طريق التصويت لاعتماد نظام الحكم الذي تم وضعه بموجب اتفاقية السلام، أو التصويت للانفصال".

وبالرغم من وجود ما يسوغ الإيمان بأن صيغة "سودان كونفدرالي" سيكون لها قاعدة تأييدية صلبة في الجنوب، إلا أن تلك الصيغة لم تطرح كخيار منفصل بالرغم من أن مجموعات "استطلاع الرأي" في الجنوب في ظلال المعهد الديمقراطي الوطني للشئون الدولية قد وجدت أن هناك تأييدا كبيرا لها، بالرغم من التأييد الأكبر لخيار الانفصال. هذا، وقد ينظر إلى مناصرة الكونفدرالية على أنه دعم وتأييد للوحدة إذ إنها تعني المحافظة على الهياكل الحكومية المستقلة التي أتاحها اتفاق السلام الشامل ... ذلك الطرح الذي نادى به لسنوات مالك عقار اير، زعيم القطاع الشمالي للحركة الشعبية لتحرير السودان وحاكم ولاية النيل الأزرق. أما الدكتور غازي صلاح الدين، المفاوض الرئيسي عن حزب المؤتمر الوطني في مفاوضات بروتوكول مشاكوس، فقد ذكر أنه ومنذ خمسينيات القرن العشرين، ساوى السياسيون الشماليون بين "الفيدرالية الموسعة"، وبين الانفصال، إلا أنهم لم يعملوا بتلك المقولة. وفي حقيقة الأمر، عارض كل من حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان ذلك الطرح ... عارضه الحزب لانطوائه على دعم فكرة "السودان الجديد"، والحد من إمكانية "أسلمة الجنوب"، وعارضته الحركة لأنه على الرغم من تأييدها الرسمي لسودان موحد، فإن زعامة الحركة "ما بعد قرنق" تذهب إلى تفضيل الانفصال الصريح.

وقد ظل العمل ببروتوكول مشاكوس ساريا إذ تم تضمين البروتوكول في دستور البلاد، إلا أن قانون الاستفتاء الذي صادق عليه البرلمان عام ٢٠٠٩ هو الذي حدد الشروط التي يمكن أن يجرى بمقتضاها الاستفتاءان بشأن جنوب

السودان ومنطقة أبيى، وكان ذلك نتاج مفاوضات مضنية جرت، بالأساس، بين نائبى الرئيس، رياك مشار وعلى عثمان طه، وكذا تظاهرات قادها ياسر عرمان. على أن الأمر الذى أثار إشكالية خاصة تمثل فى النسبة المئوية من الجنوبيين الذين يجب أن يدلوا بأصواتهم حتى يتم قبول نتائج الاستفتاء. ولقد وافقت الأحزاب على ضرورة أن يدلى ٦٠٪ من الناخبين المسجلين بأصواتهم فى الاستفتاء، وأنه إذا تعذر الوصول إلى ذلك الحد توجب إعادة إجراء الاستفتاء فى غضون ستين يوماً. هذا، وقد نصت المادة ٤١/ ٢ من قانون الاستفتاء لشعب جنوب السودان على ما يلى: (أ) يعتبر استفتاء جنوب السودان قد تم قانونا إذا اقترع ما لا يقل عن ٥٨٪ من عدد الناخبين المسجلين. (ب) إذا لم يكتمل النصاب يعاد الاستفتاء بنفس الشروط خلال ستين يوماً من تاريخ إعلان النتيجة النهائية. وقد أدى هذا الشرط إلى إثارة موجات من الغضب فى جنوب السودان. كذلك، فوفقا للمادة ٤١/ ٣ من القانون، "تكون نتيجة الاستفتاء على الخيار الذى حصل على الأغلبية البسيطة (٥٠٪ + ١) من أصوات الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم حول أحد الخيارين، وهما إما تأكيد وحدة السودان باستدامة نظام الحكم الذى أرساه اتفاق السلام الشامل أو الانفصال. كذلك، فقد دعا قانون الاستفتاء إلى الاستعانة "بالمراقبين الدوليين" فى جميع مراحل عملية الاستفتاء، فقد نصت المادة ٦١/ ١ من القانون على أنه "يجب أن تتم عملية الاستفتاء بمراقبة دولية وإقليمية ومحلية وذلك بقيام الحكومة وحكومة جنوب السودان بالتنسيق مع مفوضية استفتاء جنوب السودان، إلى جانب الدول الراعية للاتفاق، بدعوة أو قبول طلبات الدول أو المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية لحضور ومراقبة الاستفتاء وفقا لأحكام هذا القانون وتحديد ممثليهم على أن تقوم المفوضية باعتماد الممثلين رسميا". ونظرا لحركة الترحيل الواسعة التى زامنت الصراع فى جنوب السودان، أتاح القانون حق التصويت للمقيمين فى شمال السودان وكذلك فى ثمانى دول هى: إثيوبيا وكينيا وأوغندا وأستراليا

وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا ومصر. هذا، وقد نصت المادة ٢٧ من قانون الاستفتاء، والخاصة بمراكز التسجيل والاقتراع على ما يلي: (٢٧/ ١): فيما عدا مراكز الاستفتاء في المواقع الأخرى المنشأة بمقتضى الضرورة، تقوم اللجنة العليا بناء على توصية من اللجنة الفرعية بتكوين لجان مراكز التسجيل والاقتراع في المقاطعات. (٢٧/ ٢): دون المساس بأحكام البند (١) أعلاه، يجوز للمفوضية إنشاء مراكز للاستفتاء في أية مواقع أخرى على ألا يقل عدد الناخبين المسجلين عن عشرين ألف ناخب في كل مركز، أما في حالة عدم توفر ذلك العدد (٢٠٠٠٠) في أي موقع يتم فتح مركز الاقتراع لهم في عاصمة الولاية المعنية في شمال السودان أو في بلاد المهجر.

وكانت أكثر مواد قانون الاستفتاء إثارة للجدل، المادة ٢٥ والخاصة بأهلية الناخب للاستفتاء، حيث اشترطت في الناخب أن يكون (١) مولودا من أبوين ينتمي كلاهما أو أحدهما إلى أي من المجموعات الأصيلة المستوطنة في جنوب السودان أو قبل الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦ أو تعود أصوله إلى أحد الأصول الإثنية في جنوب السودان، أو (٢) مقيما إقامة دائمة متواصلة دون انقطاع أو أي من الأبوين أو الجدين مقيما إقامة دائمة ومتواصلة دون انقطاع في جنوب السودان منذ الأول من كانون الأول/ يناير ١٩٥٦ (قانون الاستفتاء لشعب جنوب السودان: المادة ٢٥). هذا، وقد كان القصد من وراء تلك المعايير تضمين أولئك الذين تعود أصولهم إلى أحد الأصول الإثنية في جنوب السودان، وأولئك المقيمين إقامة دائمة في جنوب السودان، إلا أنه لم يتم تقديم بيان ما بما تتكون منه المجموعات الإثنية أو الأصيلة، أو كيف سيتم تطبيق تلك الاشتراطات.

لقد جاءت تلك الاشتراطات المعقدة تجاوبا مع مخاوف الحركة الشعبية لتحرير السودان إزاء تلاعب حزب المؤتمر الوطني بالناخبين الشماليين وتضليله لهم. إذ

أرادت الحركة الشعبية، فى بداية الأمر، أن تنكر على الجنوبيين المقيمين فى الشمال الحق فى التصويت، إلا أن حلفاءها فى البرلمان اقتنعوا بالتراجع عن ذلك. وأخذاً بقانون استفتاء منطقة أبيى فى اعتبارها، تمادت الكتلة البرلمانية للحركة الشعبية لتحرير السودان فى إنكار أدنى الحقوق الديمقراطية الأساسية. ففى أعقاب قيام لجنة برلمانية ضمت جميع الأحزاب بمنح كل من بدو دينكا نقوك والمسيرية بالمنطقة الحق فى التصويت فى الاستفتاء، ثارت ثائرة الحركة الشعبية لتحرير السودان مما أدى إلى وقف استكمال الإجراءات لتدخل مع حزب المؤتمر الوطنى فى مفاوضات غير علنية، كانت نتيجتها التقدم بمشروع قانون يخول لجهاز الأمن والاستخبارات الوطنى سلطات أوسع ، حيث وافقت الحركة الشعبية لتحرير السودان على التصويت لصالح تلك التدابير، بينما ارتضى حزب المؤتمر الوطنى ألا تحرم قبيلة المسيرية حقها فى التصويت فى استفتاء منطقة أبيى. أما المعارضون فى الحركة الشعبية فقد استاءوا بشدة، كذلك كانت الحال بالنسبة لأعضاء البرلمان من المسيرية الذين ينتمى أغلبهم إلى حزب المؤتمر الوطنى. وبالزعم أنهم قد تم خيانتهم والغدر بهم، غادر أعضاء البرلمان من المسيرية أروقة البرلمان ويصحبتهم عدد من أعضاء التحالف الوطنى الديمقراطى، وأعضاء برلمانيين أخر. وقد أورد عضو برلمانى معارض، بشئ من المرارة، أن "تلك الأحداث قد زلزلت ثقتنا فى الحركة الشعبية لتحرير السودان".

هذا، وقد أقر قانون استفتاء جنوب السودان إنشاء "مفوضية استفتاء جنوب السودان"، فوفقاً للمادة (٨) من القانون: " ١- تنشئ رئاسة الجمهورية فور صدور هذا القانون مفوضية تسمى مفوضية استفتاء جنوب السودان. ٢- يكون مقر المفوضية بالخرطوم ويكون لها مكتب استفتاء جنوب السودان بجوبا. كذلك فقد نصت المادة (١٤) من القانون ذاته على أنه "يكون من ضمن مهام المفوضية

وسلطاتها تنظيم الاستفتاء والإشراف عليه وفقاً لأحكام الدستور بالتعاون مع الحكومة وحكومة جنوب السودان".، بالرغم من سعى الحركة الشعبية لتحرير السودان باقتراح أمور أخرى. أما رئيس مفوضية استفتاء جنوب السودان فكان البروفسور الجليل محمد إبراهيم خليل، وهو محام مرموق وعضو مخضرم بحزب الأمة على خلاف مع توجهات حزب المؤتمر الوطنى. وقد قام خليل بمغادرة السودان ليعيش فى منفاه الاختيارى فى الولايات المتحدة الأمريكية وذلك فى أعقاب الانقلاب الإسلامى. على أن المشاهد هو كون خليل ومفوضية استفتاء جنوب السودان وكأنهما ينتميان إلى جيلين مختلفين – فهو سودانى ليبرالى النزعة يحاول أن يأتى بما هو صواب حتى ولو أدى ذلك إلى تمزيق أواصر الوطن. أما القاضى شان ريك مادوت رئيس مكتب استفتاء جنوب السودان فكان نائب رئيس محكمة جنوب السودان العليا. هذا، وقد كان عدد من أعضاء المفوضية والمكتب أنصارا مشهورين للحركة الشعبية لتحرير السودان، إذاً، وعلى خلاف انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠، فلا يتأتى أن تكون هناك ممالأة أو انحياز إلا إذا كانت ضد حزب المؤتمر الوطنى. وبالرغم من كون كل من المفوضية والمكتب قد ووجها بالعديد من المشكلات اللوجيستية والتمويلية، إلا أن المتعارف عليه أنهما قد اضطلعا بمسئولياتهما باقتدار وحيادية.

المسيرة نحو الاستفتاء

على الرغم من أن الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى أثبتا خلال العملية الانتخابية مهاراتهما فى التوصل إلى اتفاقات تصب فى مصلحتيهما، وتضعف من شأن الأحزاب المعارضة، وتسخر من التزام اتفاق السلام الشامل بإحداث تحول ديمقراطى، إلا أن الانتخابات قد أسهمت فى ترسيخ انعدام ثقة كل منهما فى الآخر. كذلك فقد أدت الانتخابات إلى تعكير الصفو

لتناولها عدداً من القضايا التى عرفت لاحقا بقضايا ما بعد الاستفتاء. على أن تناول تلك القضايا قد شهد تباطؤاً فى تفعيله بسبب التأخير فى تحقيق معظم أهداف اتفاق السلام الشامل، وكذا بسبب عدم التيقن السياسى، والرغبة من جانب الطرفين، فى أوقات مختلفة، فى إرجاء الأمور، وبسبب تثبيط الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان غربية أخرى لكلا الطرفين عن التعامل مع الأمور مبكرا إذ ساد الاعتقاد بأن ذلك قد يفضى إلى الحكم المسبق على نتائج الانتخابات. إن نتائج الانتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ قد قسمت البلاد إلى شمال يسيطر عليه حزب المؤتمر الوطنى سيطرة كبيرة، وجنوب تهيمن عليه الحركة الشعبية لتحرير السودان، كما جعلت نتيجة الانتخابات التكهن بما سوف يسفر عنه الاستفتاء واضحاً جلياً.

وبما أن المفاوضات لم تسفر عن تقدم ملموس، قام تابو مبيكى، رئيس اللجنة العليا للتنفيذ التابعة للاتحاد الإفريقى بنقل المفاوضات إلى "مقلى" بإثيوبيا، حيث اتفق حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان فى الثالث والعشرين من حزيران/ يونيو ٢٠١٠ على تفاوض رسمى للتفكير فى القضايا المثارة وتحديد من سيشارك فى هذا الصدد. هذا، وقد اتخذ القرار بتقسيم المواضيع المختلفة إلى أربع مجموعات رئيسية: المواطنة، والأمن، والتمويل، والمعاهدات الدولية والشئون القانونية، كما تقرر أن تدار المفاوضات من قبل الاتحاد الإفريقى، وتفويضه "لمساعدة الأحزاب السودانية فى تطبيق مقتضيات اتفاق السلام الشامل، والشئون ذات الصلة"، تلك العملية التى سوف يدعمها "الإيقاد"، و"منتدى شركاء الإيقاد"، والأمم المتحدة. وأخيرا، فقد ووفق على ضرورة أن تشتمل المفاوضات على أحزاب سياسية أخرى، بالإضافة إلى المجتمع المدنى. وقد بدا ذلك استهلالا مبشرا، إلا أنه وبالرغم من مرور عام بأكمله لم تتمخض المفاوضات عن أية اتفاقات موقع عليها.

لقد حظيت قضية المواطنة باهتمام خاص لأنها قد ولدت المخاوف من حركات الترحيل والنزوح المفاجئ، وإهدار الحقوق الأساسية للجنوبيين فى الشمال، وبالفعل، فقد ظل شبح الثأر بتبادل موجات الترحيل بين كل من إثيوبيا وإريتريا خلال الحرب بينهما (١٩٩٨ - ٢٠٠٠) قائماً كمثال على ما قد يصيب السودان. وبالرغم من أن الرئيسين عمر البشير وسالفاكير قد أصدرا بيانات مطمئنة، إلا أن تلك لم تكن الحال بالنسبة إلى بعض الوزراء ممن وجدوها فرصة سياسية سانحة لإشعال الموقف. لقد ذكر كمال عبيد، وزير المعلومات بحكومة الوحدة الوطنية، أنه إذا ما صوت الجنوبيون لصالح الانفصال، "فلن يكون بإمكانهم التمتع بحقوق المواطنة، أو الوظائف أو المنافع الأخرى، كذلك فلن يمكنهم أن يشتروا أو يبيعوا فى أسواق الخرطوم، ولن يتمكنوا من تلقى العلاج فى المستشفيات. وعلى الفور، احتج البشير ضد بيان كمال عبيد، حيث قال إنه مسئول عن حماية الجنوبيين فى الشمال. بيد أن ذلك لم يخمد الموقف المشتعل، حيث عاود السياسيون الشماليون والإعلام الإشارة إلى بيان كمال عبيد لأسابيع تلو الأخرى. وفى الحقيقة، فقد أثبتت الأيام صدق بيانه. وبينما أصر مسئولو حزب المؤتمر الوطنى على أن الوضع فى السودان لا يشبه أيا من إثيوبيا أو إريتريا فيما يتعلق بسباق الترحيلات المتبادلة بينهما، إلا أن عضوا كبيرا بحزب المؤتمر الوطنى يعمل لدى الحكومة قد أخبر المؤلف قبل عام ونصف العام من الاستفتاء أنه فى حالة التصويت على انفصال الجنوب، فسوف يتم طرد الجنوبيين. هذا، وقد جنح منحى حزب المؤتمر الوطنى، فى النهاية، نحو بعض الاعتدال، إلا أنه ومع بدايات عام ٢٠١٢، لم يكن لدى الجنوبيين ممن يقطنون الشمال أية تطمينات.

وفى حين رغبت بعض عناصر حزب المؤتمر الوطنى فى تهديد الجنوبيين أو معاقبتهم لتعليقهم التصويت على الانفصال، قام مسئولو الحركة الشعبية لتحرير

السودان بخلق مناخ من الخوف لحث الجنوبيين على الارتحال جنوباً لتسجيل أصواتهم التى سيدلون بمقتضاها فى الاستفتاء. وبالفعل، فقد شرع الجنوبيون فى الارتحال جنوباً – فى أعداد متنامية – لإيمانهم بأنه لا مستقبل لهم فى الشمال– على الرغم أنه مع نهاية عملية السلام كان هناك مئات الآلاف من الجنوبيين ما يزالون فى الشمال، بمن فيهم أولئك الذين عادوا أدراجهم (شمالا) بعد أن واجهتهم ظروف معيشية عسيرة وبيئة عمل قاسية فى الجنوب، فيما أطلق على البعض الآخر "الجلابة" أو "تجار الشمال" ... وهو نعت تقريعى مسىء. لقد كان لتلك الحركة أثر ملموس فى الاقتصاد الشمالى فى مجالات كالعمران الحضرى، وكذا فى شرق السودان، حيث تعطل الإنتاج الزراعى بسبب نقص أعداد المزارعين الجنوبيين المتوافرين. وكما يوجد من الجنوبيين من يعيش فى شمال البلاد، فإن ٣٠٪ من السكان الشماليين والجنوبيين المنتمين لكل من الشمال والجنوب يعيشون فى المناطق الحدودية، بمن فيهم قرابة ثلاثة ملايين من البدو الرحل من قاطنى الشمال والذين يعبرون الحدود، على نحو منتظم، حيث سيفيدون كلهم من اتفاقية حول نظام للمواطنة الثنائية (المزدوجة)، وهو مبدأ عارضه حزب المؤتمر الوطنى، ولم تشدد عليه الحركة الشعبية كثيراً.

كانت عائدات النفط بموجب اتفاق السلام الشامل، تقسم مناصفة، أما فى حالة التصويت لصالح الانفصال، فسوف يكون للجنوب الحق فى الحصول على جميع الإيرادات المتأتية من النفط الموجود بداخل حدوده، والذى يقدر بنحو ٧٥٪ من الإنتاج الإجمالى للنفط. هذا، وقد توافق كل من حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان على أنه إذا جنح الجنوب باتجاه خيار الانفصال، فسوف تجرى ترتيبات من شأنها التلطيف من حدة ضربة انخفاض العائدات بالنسبة لشمال السودان، بيد أنهما لم يتفقا تحديدا على التدابير التى سيتم اتخاذها. وفى

هذا الإطار، فقد ذهب حزب المؤتمر الوطنى إلى تفضيل ترتيبات طويلة الأجل بالتزامن مع تخفيض تدريجى للنصيب من العوائد النفطية. أما الحركة الشعبية لتحرير السودان فقد رغبت فى تجاوز قضية اقتسام العوائد كلية، والاستعاضة بدفع مقابل استخدام خط أنابيب النفط إلى بورسودان لفترة زمنية يتم التعاقد بشأنها. وفى تلك المرحلة، فضلت الحركة الشعبية أن تدفع للشمال نقدا وعلى هيئة نفط، وذلك إيثارا للسلامة.

كذلك، فقد أثارت قضية النفط مسألة ترسيم الحدود - والتى لم يتم التوصل بشأنها إلى أى قرار - حيث تقع معظم آبار النفط على الحدود الشمالية/ الجنوبية أو بالقرب منها. وبالفعل، فإن التصريح المتواتر الذى يعلنه الوسطاء والذاهب إلى أن ٢٠٪ من الحدود الشمالية/ الجنوبية، بما يقارب من ٤٠٠ كيلو متر هى موضع نزاع - لم يكن مطمئناً بما يكفى فى ظل عدم حدوث أى تقدم. وقد عزا حزب المؤتمر الوطنى الإخفاق فى تحقيق تقدم ما فى مسألة ترسيم الحدود، أولا، إلى رغبة الحركة الشعبية لتحرير السودان فى إرجاء ذلك الأمر لحقبة ما بعد الاستفتاء، عندما يتم تعضيد قدرتها التفاوضية - على حد زعمها - بالتصويت لصالح الانفصال، وثانيا، إلى صعوبة اتفاق الطرفين فيما بينهما على تعريف للحدود. وفى الوقت ذاته، اشتكت الحركة الشعبية لتحرير السودان من أن حزب المؤتمر الوطنى أراد توظيف مسألة الحدود كوسيلة للضغط بشأن قضايا أخرى، وبخاصة قضية اقتسام العوائد النفطية.

كذلك، فقد حظيت المعاهدات الدولية باهتمام، وبخاصة المعاهدات المتعلقة بنهر النيل (معاهدتا ١٩٢٩ و١٩٥٩)، والتى تقسم مياه نهر النيل بين مصر والسودان. وإدراكا بأن تلك الترتيبات هى ترتيبات غير مستدامة، شرع عدد من البلدان الغربية فى تأييد مبادرة حوض النيل، وذلك بهدف بناء علاقات تعاون بين بلدان الحوض.

إلا أن تلك المبادرة كانت غير موفقة كما بدا جليا فى أعقاب المفاوضات الفاشلة فى أيار/ مايو ٢٠١٠، حين قامت كل من إثيوبيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا وكينيا بالتوقيع على اتفاقية جديدة بعد استبعاد كل من مصر والسودان، مما أدى إلى تنامى حدة التوتر بين دول المنبع ودول المصب. وفى هذا الخضم، سيبحر جنوب السودان، والذى من المتوقع أن ينحاز إلى دول المنبع نظرا لارتباطاته الوثيقة مع كل من أوغندا وكينيا. إن الحركة الشعبية لتحرير السودان لم تشدد كثيرا على مسألة الموارد المائية، وذلك فى اتفاق السلام الشامل، وذلك بلا شك لعلمها أن ذلك سوف يغضب مصر، وأيضا لكون الجنوب، فى الوقت الحالى، لا يستخدم مياه النيل فى أغراض الرى أو التصنيع. إلا أن الحركة، فى مفاوضات ما بعد الاستفتاء، قد شددت على نصيب للجنوب من مياه النيل. هذا، ولم يكن حسم ذلك الأمر سهلا، حيث إنه مع فقدانه لآبار النفط للجنوب، ارتكنت الخطط التنموية للسودان، على نحو كبير، إلى الزراعة المروية، الأمر الذى جعل حزب المؤتمر الوطنى أقل رغبة فى التنازل عن أى قدر من نصيبه المائى وفقاً لمعاهدة ١٩٥٩ .

وعند بدء المفاوضات، كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان مؤمنة بأنه نظرا لأن الجنوب لا يلقى إلا منافع محدودة من الحكومة السودانية، فعلى الخرطوم أن تتحمل كامل المسئولية عن مجمل الدين الوطنى البالغ ٣٩ مليار دولار أمريكى، وهو ما ثبت أنه أمر متعذر. وقد نوقشت صيغ عديدة فى هذا الشأن، بما فيها أن يضطلع السودان بكامل الدين وذلك فى مقابل أن يرتضى الاستفتاء ونتائجه على أن يتم سداد الديون بواسطة مانحين متعاطفين. كذلك فقد كان ثمة اتفاق مبكر يقضى بأن يكون لجنوب السودان عملته المستقلة بعد الانفصال، إلا أنه عشية الاستقلال بدا أن ذلك الاتفاق قد انهار.

إن حزب المؤتمر الوطنى قد رغب ليس فقط فى أن تدفع الحركة الشعبية لتحرير

السودان ثمنا لاستقلال الجنوب (أو فدية وفقا لباقان أموم)، وإنما سعى لإحراز منافع من الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي. وتحديدا، فقد رغب الحزب في إسقاط الديون، سواء تم الأمر بواسطة الولايات المتحدة مباشرة، أو من خلال النفوذ الأمريكي الممارس على البنك الدولي، أو من خلال مجموعة من المساهمين تقودها الولايات المتحدة. كذلك، كان الحزب راغبا في إنهاء الولايات المتحدة لعقوباتها ضد السودان (على الرغم من أن العقوبات المفروضة جراء الحرب في دارفور لم يكن ثمة مجال لمناقشتها أو التفاوض بشأنها)، فضلا عن رغبته أيضاً في إسقاط نعت "الدولة الراعية للإرهاب" عن السودان، وتعليق مجلس الأمن للتهم الموجهة ضد الرئيس عمر البشير من قبل المحكمة الجنائية الدولية. وفي المقابل، يقوم الحزب بتسهيل إجراءات عملية الاستفتاء، والاعتراف باستقلال جنوب السودان. لقد شهد حزب المؤتمر الوطني الوعود الأمريكية الزائفة بعد التوقيع على اتفاق السلام الشامل، بيد أنه كان يدرك أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها نفوذ وقوة لا يستهان بهما. فحتى لو خذلهم الأمريكيون ثانية فليس ثمة ما يخسرونه إذا ما كرروا المحاولة.

مجابهة تضاربات الأحزاب

لم تكد الانتخابات تنتهي حتى شرعت الأحزاب في الاستعداد وتهيئة أنفسها للاستفتاء. فبالنسبة للحركة الشعبية لتحرير السودان تمثل الاستعداد في أربع نقاط. أولاها: تقديم التبريرات لعدم الوفاء بالتزام برنامجها "بسودان جديد"، وكذا نقضها لالتزامها بالوحدة الوطنية وفقا لاتفاق السلام الشامل. ثانيها: الإبقاء على عملية السلام وفقا للمسار المرسوم لها. ثالثا: المضي قدما فيما يرتبط بقضايا ما بعد الاستفتاء، ورابعا: التواؤم والتنسيق مع المعارضة الجنوبية لضمان التوصل إلى اتفاق "داخلي" فيما يخص السير نحو الاستفتاء. أما بالنسبة لحزب المؤتمر الوطني، والذي – غالباً – لم يكن بحسبانه أن تصل عملية السلام إلى تلك المرحلة،

فكانت هناك حاجة إلى ثلاثة أمور. الأول: إعادة الثقة والولاء لناخبيه والذين تضاربت مشاعرهم تجاه الانفصال الوشيك لجنوب السودان. الثانى: تهيئة الحزب لأوضاعه للإفادة القصوى من المنافع التى توقع الحصول عليها جراء الموافقة على الأوضاع التى باتت تتشكل وقبول نتائج الاستفتاء. الثالث: الرغبة فى إلقاء بعض الأعباء السياسية المترتبة على انفصال الجنوب على أحزاب المعارضة.

تمثلت نقطة البداية لحملة الاستفتاء فى سلسلة من اللقاءات التى عقدت فى الولايات المتحدة الأمريكية، كان أبرزها المؤتمر الذى عقد فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى الرابع والعشرين من أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠ بحضور نائبى الرئيس، على عثمان طه وسالفاكير، بالإضافة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، بان كى مون، والرئيس الأمريكى باراك أوباما، وتابو مبيكى بصفته رئيس اللجنة العليا للتنفيذ التابعة للاتحاد الإفريقى، ورؤساء كل من كينيا ورواندا وإثيوبيا، بالإضافة إلى مسئولين من المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا والصين. وقد شدد المؤتمر على الالتزام الدولى بمعاهدة السلام والحاجة إلى إجراء استفتاء الجنوب على نحو يتسم بالحيادية والشفافية، وفى الموعد الذى جرى تحديده سلفا دونما إرجاء. أما سالفاكير فقد ذكر، أثناء وجوده بالولايات المتحدة الأمريكية، أنه بالرغم من أن الوحدة كانت أولوية منذ التوقيع على اتفاق السلام الشامل، إلا أنها لم تعد "خيارا ذا جاذبية" لأهالى جنوب السودان، مما سبب إرباكا لعلى عثمان طه. وفى الوقت ذاته، أكد طه للأمم المتحدة ولسالفاكير أنه لن يتم إرجاء الاستفتاء، إلا أنه قد اشتكى حيال "شيطنة السودان"، والمتمثل فى الاتهامات الموجهة للرئيس عمر البشير من المحكمة الجنائية الدولية بشأن ارتكابه لجرائم حرب، فضلا عن العقوبات الاقتصادية المفروضة على السودان، وتعذر سداد الديون، وإدراج السودان ضمن قائمة الولايات المتحدة للبلدان الراعية للإرهاب الدولى.

إلا أن الظهور الحقيقى لسالفاكير فكان فى صحبة عدد من الحلفاء والأصدقاء بكتلة النواب السود بالكونجرس الأمريكى والذى كان قد ألقى به خطابا هاما فى السابع عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠ . وفى هذا الخطاب شدد سالفاكير، ثانية، على أن خيار الوحدة لم يعد "خيارا ذا جاذبية" متوقعا أن يكون "تصويت الجنوبيين لصالح الاستقلال تصويتا كاسحا". أما سكوت جريشن، المبعوث الخاص لأوباما فقد قام بتنظيم إجراء جلسات مباحثات بين مندوبى الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى لتناول عدد من القضايا المرتبطة بما بعد الاستفتاء، وبخاصة مسألة منطقة أبيى. هذا، ويمكن تلخيص نهج جريشن فى المفاوضات ... ذلك النهج الذى يمكن أن يتم تذكره بمقتضاه، بعد أن غادر السودان ليصبح سفيرا للولايات المتحدة فى كينيا، على النحو التالى: "لقد فكرنا فى منح كعكات صغيرة !! إن الأطفال، بل الدول - يتأثرون كثيرا بالنجوم الذهبية كالتى يمنحها المدرس لتلميذه الصغير عند تفوقه، كما يتأثرون بالوجوه الباسمة، ومصافحات الأيدى، والاتفاقيات، والمباحثات". فلا عجب، إذاً، ألا تتمخض تلك الاجتماعات عن شئ ذى بال.

هذا، ويعبر سالفاكير فى "خطبه الأمريكية"، بانتظام، عن رغبته فى حسم قضايا ما بعد الاستفتاء، بيد أن القضية التى شدد عليها كثيرا كانت اقتسام العوائد النفطية. أما وزراء حزب المؤتمر الوطنى فقد صرحوا بأن اهتمامهم الأكبر هو قضية "الحدود"، إذ ذكروا أن ملس زيناوى، رئيس الوزراء الإثيوبى، قد نبههم بشدة إلى الحاجة إلى التوصل لاتفاق فى هذا الشأن قبل انفصال جنوب السودان لضمان ألا يجدوا أنفسهم فى حرب حدودية كالتى دارت رحاها فيما بين إثيوبيا وإريتريا. وبالفعل، بدأ مسئولو حزب المؤتمر الوطنى بالتشديد على ضرورة أن يكون هناك اتفاق حول الحدود الشمالية/ الجنوبية قبل أن يوافقوا على إجراء

الاستفتاء أو قبول نتائجه، بالرغم من أنه ومع اقتراب تاريخ الاستفتاء، أخذ ذلك الموقف يلين على نحو كبير. إلا أنهم استمروا فى القول إنه بدون إرجاء الاستفتاء فسيكون من المرجح أن يتم تشويه ذلك الاستفتاء نظرا لعدم الاستعداد الكافى له. إلا أن الأيام قد أثبتت خطأ ما ذهبوا إليه. أما شكوكهم حول مدى إمكانية أن تحسم قضايا "ما بعد الاستفتاء" قبل تموز/ يوليو ٢٠١١ وانتهاء اتفاق السلام الشامل، رسميا، فكان لها ما يبررها.

كان حزب المؤتمر الوطنى، فى معظم الأوقات، يصرح علانية بأنه ملتزم بإجراء الاستفتاء فى الموعد المقرر له. إلا أن عناصر من الحزب، فى اجتماعات خاصة ضمتها مع مؤلف الكتاب، قد اقترحت حاجتها إلى إرجاء الاستفتاء لشهر أو شهرين. وكان من المفهوم أن الحركة الشعبية لتحرير السودان لن تستسيغ أى إرجاء للاستفتاء، إذ كانت الحركة مكبلة "بنظرية للمؤامرة من صنع يديها"، وفقا لتعبير أحد المسئولين. هذا، وقد علم لاحقا أن مصر قد قامت بالضغط على الولايات المتحدة بهدف إعلان إرجاء الاستفتاء لفترة تتراوح ما بين أربعة إلى ستة أعوام. ونظرا لاهتمام مصر البادى بحماية حكومة حزب المؤتمر الوطنى، كان من قبيل المفاجأة أن تذهب جريدة "الأهرام" القاهرية، رائدة الصحف شبه القومية فى مصر - وذلك فى أوج حملة الاستفتاء - إلى شجب حكومة حزب المؤتمر الوطنى وإدانتها، إذ قال مصطفى الفقى، رئيس لجنة العلاقات الخارجية والأمن القومى بمجلس الشورى المصرى، آنذاك، "إن نظام عمر البشير من أسوأ أنظمة الحكم التى حلت بالسودان".

هذا، وقد اشتكى وزراء حزب المؤتمر الوطنى إلى المؤلف من أن سالفاكير قد أضحى أكثر عدوانية منذ الرحلة التى قام بها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وأنه بقيامه بتأييد فكرة انفصال الجنوب، فإنه يسخر من اتفاقهما ويهزأ به - بيد أن

أولئك الوزراء لم يعزوا ذلك إلى "تطمينات" بعينها من جانب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو الرئيس أوباما، والذى لم يكن يعد، وقتذاك، نصيرا للحركة الشعبية لتحرير السودان، على نحو سافر ... ولا إلى تطمينات من جانب هيلارى كلينتون، وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك، بالرغم من أن أحد المسئولين اشتكى من تعاملها مع عناصر حزب المؤتمر الوطنى كما لو كانوا "طلبة مدارس"، ولم تحفل بأن الحزب له كيان حقيقى وأنه لا يرضخ لجميع ما قد يطلب إليه من أفعال. وقد كان وزراء حزب المؤتمر الوطنى يقدرون مجهودات الجنرال جريشن، على الرغم من أنه كان ينظر إليه – فى بعض الأحيان – على أنه ذو تأثير محدود. كانت المشكلة فى العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وفقا لحزب المؤتمر الوطنى مردها إلى الرؤية السلبية والانطباعات الخاطئة للسفيرة سوزان رايس، وكتلة النواب السود فى الكونجرس الأمريكى. أما حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، فى مجملها، فقد انتقدت حزب المؤتمر لتماشى سياساتها مع إصرار الحركة الشعبية لتحرير السودان على إجراء الاستفتاء فى التاسع من كانون الثانى/ يناير ٢٠١١، وهو نهج "تقنى بحت". وقد قام أحد المسئولين بتوضيح الجهود الأمريكية والإسرائيلية للحط من شأن السودان، وأشار إلى السجل التاريخى لدعم إسرائيل للأنيانيا، وكذا دعم الجماعات اليهودية الكبير لمشروع "كفى"، وحملة "إنقاذ دارفور".

وبعد عودة سالفاكير إلى السودان فى الأول من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠، كرر رسالته التى بعث بها من الولايات المتحدة: "إذا كان لى – كفرد – أن أصوت وأفاضل بين خيارى الوحدة والانفصال، لاخترت الانفصال"، أخذا فى الاعتبار فشل الخرطوم فى جعل خيار الوحدة "جذابا". وتحديدا، فقد تم الزعم بأنه خلال الفترة الانتقالية التى امتدت إلى قرابة الأعوام الستة، فشل حزب المؤتمر الوطنى فى خلق "دولة" يمكن أن يشعر الجنوبيون بالانتماء إليها، لذا فقد كان يعاب على

الحزب الحاكم إصراره على تطبيق الشريعة الإسلامية، بدلا من تبنى نمط علمانى للحكم. هذا، وقد قام حزب المؤتمر الوطنى بالتهكم على تصريح سالفاكير الذى جاء به تفضيله لانفصال الجنوب (فقد صرح على عثمان طه بأنها تصريحات "غير مقبولة"، بينما قال البشير إن سالفاكير قد نكث بعهوده والتزامه بالاتفاق) ... وذلك لأنه لا يستقيم أن يكون لرئيس حزب ما أو لرئيس حكومة بعينها، تفضيلات مستقلة بمعزل عن تلك الخاصة بهذا الحزب أو تلك الحكومة.

هذا، ويتيح بروتوكول مشاكوس قبول حزب المؤتمر الوطنى لحق الجنوب فى تقرير المصير، ويتيح - بالمقابل - للحركة الشعبية لتحرير السودان القبول بتطبيق الشريعة الإسلامية فى الولايات الشمالية. وبما أن الحركة الشعبية قد ارتضت ذلك الوضع التوفيقى، فقد كان من قبيل المخاتلة والخداع أن يعزو قادة الحركة الفشل فى جعل الوحدة خياراً ذا جاذبية إلى إصرار حزب المؤتمر الوطنى على التمسك بتطبيق الشريعة الإسلامية. لذا، فقد كان المسوغ الوحيد لقبول تطبيق الشريعة فى الشمال أن يتم حماية حقوق الجنوبيين المسيحيين هناك. ويمكن القول إن تلك الحقوق لا تتمتع بحماية كاملة كما يتضح من استمرار فرض عراقيل بشأن إنشاء الكنائس، وكذلك المشكلات المرتبطة بالمطاعم التى تفتح أبوابها فى نهار رمضان. وفوق ذلك، فإن الواقع الاجتماعى يملى على المسلمين من أهل الشمال، فضلا عن حكومة الخرطوم، عدم السماح بشرب الكحوليات، والاعتراض على زى النساء غير المحتشم. كما أن المشكلة لها طابع طبقى، إذ إن المتضررين الرئيسيين من حظر الكحوليات لا ينتمون إلى الطبقة الوسطى أو الأثرياء المسيحيين الذين قلما يتم التدخل فى شئونهم، بل هن النسوة الجنوبيات ممن يصنعن المشروبات الكحولية لزبائنهن ... المسلمين فى الأغلب. أما لباس المرأة، فغالبا ما لم تكن تطبق شروطه على المرأة الجنوبية التى لا يختلف لباسها كثيرا عن أترابها فى جوبا. وعلى أية حال، فإن

قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان فى جوبا لم يبدوا مطلقا كثير اهتمام بشأن حقوق الجنوبيين المسيحيين فى الخرطوم، لذا فالمزاعم بأن الشريعة تمثل عقبة كأداء بوجه الوحدة لأمر يصعب أخذه على محمل الجد، إذ ليس لها أدنى تأثير فى "جنوب سودانى مستقل". إن اتفاق السلام الشامل ليتيح، بالفعل، لجنة لحماية حقوق غير المسلمين من أهل الخرطوم، وهى لجنة أنشئت على الوجه الأكمل برئاسة مسيحى تم تسميته من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان. وخلال السنوات الخمس التى أعقبت إنشاء تلك اللجنة، لم يقم أى مسئول جنوبى بزيارتها مطلقا.

وعلى أية حال، لا تمثل الشريعة عائقا بوجه المسيحيين المتبارين للظفر بالمناصب المختلفة، بما فيها منصب رئيس السودان. وفى الحقيقة، فقد صدم الكثيرون من عدم ترشح سالفاكير، وهو مسيحى، فى سباق الانتخابات الرئاسية إذ كانت لديه فرصة جيدة لأن يفوز بمنصب الرئيس ارتكانا إلى قاعدة شعبية جنوبية مؤيدة له، فضلا عن تأييد الجنوبيين القاطنين فى الشمال له، بالإضافة إلى دعم المواطنين المهمشين له فى دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق وشرق البلاد. إلا أنه اختار ألا يخوض انتخابات الرئاسة باعثا بذلك رسالة مفادها إنه لا يحبذ خيار الوحدة. كذلك، فقد أعطى سالفاكير براهين أخرى على ذلك بندرة زياراته للخرطوم للاضطلاع بمهامه كنائب أول لرئيس الجمهورية. كذلك، لم تبذل الحركة الشعبية لتحرير السودان إلا أقل الجهود لضمان التأكد من أن نصاب الجنوبيين من الحقائب الوزارية بحكومة الوحدة الوطنية قد استوفى، وذلك إما لأن الحركة أرادت أن يرجع أولئك الجنوبيون إلى الجنوب أو خوفا منها إن أعطى الجنوبيون مناصب رفيعة فى الخرطوم أن يعارضوا فكرة انفصال الجنوب.

ونتيجة لتلك الأمور، كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان فى حكومة الوحدة الوطنية ضعيفة يمكن التحايل عليها بسهولة من قبل حزب المؤتمر الوطنى الأفضل

تنظيما والأشد بأسا. هذا، ومن المؤكد أن الاضطلاع بدور فاعل فى الشمال لم يكن سهلا على الإطلاق إذا علمنا افتقار الحركة الشعبية للخبرة اللازمة واصطدامها بهياكل وظيفية حكومية تعمل كامتداد لحزب المؤتمر الوطنى. إلا أن الحركة الشعبية - فى أغلب الظن - لم تبذل جهودا مخلصة حقيقية، كما ظهر بصورة أكثر تحديدا فى الأداء المضطرب والمرتبك لدور "الحد الأدنى" الذى مارسته فى عملية سلام دارفور. لقد جاهد حزب المؤتمر الوطنى لاستعادة احتكاره تلك العملية، لذا كان من الصعب على سالفاكير ورفاقه أن يخلفوا "بصمة" ما. أما الحركة الشعبية فقد كانت مؤيدة بدعم البلدان الغربية وحركات التحرر فى دارفور، كونها مناصرة للحركة وملتزمة ببرنامج "السودان الجديد" المتبنى من قبل الحركة.

وإضافة إلى ما سبق، لم يكن سالفاكير أو قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان صادقين حين ادعوا، فى البدء، أنهم ملتزمون بخيار الوحدة، وقد أدت خبرة السنوات الست للفترة الانتقالية المنصوص عليها فى اتفاق السلام الشامل إلى جعل سالفاكير وقيادات الحركة يذهبون إلى نبذ خيار الوحدة. إن معظم قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان، بمن فيهم سالفاكير، كانوا فى عداد الانفصاليين على امتداد سنوات. وفيما يلى نورد سردا لحوار دار بين سالفاكير وبينى - مؤلف الكتاب - فى مقر الجيش الشعبى لتحرير السودان فى ياى بتاريخ الرابع والعشرين من آذار/ مارس ٢٠٠١:

* الجنرال سالفا، هلا تفضلتم ببيان موقفكم بشأن حق الجنوب فى تقرير مصيره؟

* إن موقفى هو أنه إذا تأتى لنا (نحن الجيش الشعبى لتحرير السودان) الاستيلاء على جوبا اليوم، فسنبادر - فى اليوم التالى - إلى الإعلان عن استقلال جنوب السودان ... هل هذا واضح؟

* أجل، جنرال سالفا.

هذا، وفى حين لا يتمتع سالفاكير بالشعبية التى حظى بها قرنق (ولا بشعبية أعدائه)، فقد كان يعرف بأن مشاعره تتشابه مع مشاعر أبناء جلدته، وذلك بسبب تعاطفه المعلوم مع خيار الاستقلال (انفصال الجنوب)، وذلك على النقيض من موقف سلفه - جون قرنق - والذى بدا أنه من مناصرى خيار الوحدة، على الرغم من موقفه شديد التعقيد بما لم يتح لأحد كائنا من كان أن يكون مدركا تماما لذلك الموقف. كذلك، فقد كان من الجلى أن السهولة النسبية التى اصطبغت بها المفاوضات فيما بين سالفاكير وباولينو ماتيب بغرض دمج "قوة دفاع جنوب السودان" فى الجيش الشعبى لتحرير السودان قد نشأت - فى جانب منها - عن إدراك قيادات "قوة دفاع جنوب السودان" أن سالفاكير يشاطرهم إيمانهم بضرورة انفصال الجنوب.

وفى مسعى لتفادى نشوء أزمة ما، رفضت قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان أن تتخذ موقفا رسمياً يصادق على أى من خيارى الوحدة أو الانفصال، لتبدو وكأنها تترك للمواطنين حرية اتخاذ قرارهم فى هذا الشأن وفقاً لاختيارهم المحض. وفى حقيقة الأمر، وبينما كانت قيادات الحركة، رسميا، على الحياد فإنها قد أعطت الأوامر لأجنحتها المختلفة لتدشين حملات مناصرة لانفصال الجنوب. وقد أرجأت الحركة الشعبية لتحرير السودان فى جوبا، مرارا، اجتماعات لمجلس التحرير الوطنى، والذى كان من المتوقع أن ينحاز إلى خيار الوحدة لا إلى خيار الانفصال، وزعم أن مسوغ ذلك الإرجاء كون جدول أعمال قادة الحركة لا يسمح بعقد ذلك الاجتماع، نظرا لازدحامه. هذا، وقد صرح ياسر عرمان، نائب السكرتير العام للحركة الشعبية لتحرير السودان فى الشمال أنه لا يرى أى مسوغ لعقد اجتماع كهذا إذ إن موقف الحركة الشعبية جلى تماما. وبهذا التصريح كان عرمان

يشير إلى أن سياسة الحركة الشعبية، منذ نشأتها، قد فضلت "سودانا موحدا"، لذا يجب أن يصادق أى اجتماع لمجلس التحرير الوطنى على تلك السياسة. وبالرغم من أن لهجة البيان الصادر عن الحركة الشعبية لتحرير السودان عام ٢٠٠٨ لم تكن على ذلك القدر من القوة فى التزامها بوحدة السودان، إلا أنها قد شددت على فكرة "السودان الجديد".

وبدلاً من أن تصدر الحركة الشعبية لتحرير السودان بيانا واضحا، قام مسئولوها بإذكاء الالتباس. ففى الرابع من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، أوردت صحيفة "السودانى" مقتطفات مما زعمت أنه وثيقة الحركة الشعبية التى توضح دعمها للانفصال. وفى اليوم التالى، قام باقان أموم، الأمين العام للحركة، بإخبار وسائط الإعلام بأن الوثيقة قد تم تزويرها بغرض تضليل العامة وتلبيس الأمر عليهم، وما انطوى على ذلك من عدم تأييد الحركة لخيار الانفصال. وفى الحادى عشر من الشهر ذاته، قامت آن إيتو، نائب الأمين العام لقطاع الجنوب بالحركة الشعبية لتحرير السودان، ومساعدة باقان أموم المباشرة ... بعقد مؤتمر صحافى ذكرت فيه "أنه نظراً لعدم تصوير خيار الوحدة على أنه خيار ذو جاذبية خلال الفترة الانتقالية ذات السنوات الست، فلن نحجم عما أراده شعبنا، بل سنعمل على القيام بتحقيق إرادته. فإذا ما أراد شعبنا الانفصال فسوف ندعم خيار الانفصال لأننا نتبع إرادة شعبنا". ثم واصلت إيتو حديثها، "إن هذا الموقف ليس موقف الحركة الشعبية لتحرير السودان بأكملها، فأنا أتحدث بالنيابة عن القطاع الجنوبى للحركة". وقد تكون آن إيتو قد حسبت أنها تسلط الضوء على تلك البقعة الغامضة، إلا أن ما قامت به – فى الحقيقة – تمثل فى كشف أخطبوط المتناقضات الذى كان يمسك بالحركة.

وبالمثل، فقد كانت المتناقضات تمسك بخناق حزب المؤتمر الوطنى. ففى السابع

من تشرين الثانى/ نوفمبر ٢٠١٠ أعلن الرئيس عمر البشير تكوين لجنة عليا لدعم الوحدة، تحت رئاسته، وتضم فى عضويتها سالفاكير، النائب الأول للرئيس، وعلى عثمان طه، نائبه الثانى. كذلك، فقد قام البشير بتعيين كل من عثمان الميرغنى، رئيس الحزب الاتحادى الديمقراطى، وعبد الرحمن سوار الذهب، رئيس السودان الأسبق، وبونا ملوال، مستشار الرئاسة والوزير السابق محمد يوسف عبد الله، وإبراهيم غندور من حزب المؤتمر الوطنى الحاكم ... كأعضاء فى اللجنة. هذا، وقد أورد البشير أن اللجنة العليا لدعم الوحدة ستشتمل على ١١ لجنة فرعية. بيد أن إعلان البشير لم يكن إلا محاولة هزيلة لخداع جماهير الشمال. فمن المستبعد أن يُكون سالفاكير قد تم استشارته بشأن عضوية اللجنة، وذلك فى ضوء تصريحاته المتكررة المناصرة لمبدأ "الانفصال" ... وبالفعل، لم يُسْمَع شىء بعد ذلك بخصوص تلك اللجنة. لقد كانت النية أن يعطى الانطباع بأن حزب المؤتمر الوطنى يكرس جميع موارده من أجل حملة مناصرة خيار الوحدة، بينما لم يقم الحزب بشىء من هذا القبيل. وبالفعل، وفى نهاية عملية السلام، تم الإعلان عن ذلك بواسطة مسئول كبير بالحزب، والذى أخبر المؤلف بأن الحزب لم يعول كثيراً على تلك الحملة، فلو أنه كان جاداً فى هذا الصدد، لكان شرع فى حملة كتلك عقب الفراغ من التوقيع على اتفاق السلام الشامل مباشرة. ونتيجة لذلك، تركت الساحة بأكملها - على حد قول ذلك المسئول - أمام الحركة الشعبية لتحرير السودان.

على امتداد سبعة عقود، وحتى تسعينيات القرن العشرين، كانت القومية هى البوتقة السياسية التى عملت على توحيد الأحزاب وفقا لطيف سياسى ممتد، وذلك فى شمال السودان. بيد أن إمساك الجبهة الإسلامية القومية/ حزب المؤتمر الوطنى بزمام السلطة قد أبرز أيديولوجية جديدة إلى الأفق السياسى. وكان شعار "الإسلام هو الحل" شعاراً لجميع الأحزاب، ولم يشذ حزب المؤتمر الوطنى عن

القاعدة. فالإسلام السياسى هو حركة لها توجهات عالمية ... حركة ترى أن الدول الحديثة هى صنيعة القوى الكولونيالية المسيحية ... حركة تتطلع إلى إعادة الخلافة الإسلامية الراشدة، تلك التى أعقبت وفاة النبى محمد (صلى الله عليه وسلم) مباشرة. وفى عام ١٩٧٦ أشار أحد كوادر تلك الحركة إلى أن الجبهة الإسلامية القومية تعتبر أن انفصال جنوب السودان وسيلة ناجعة وأساسية لضمان إرساء النسق الإسلامى المنشود. أما حزب المؤتمر الوطنى، فقد عمد، حين أضحى قوة فاعلة فى سلطة الحكم، إلى سرعة تقويض قطاع الخدمات الحكومى وشرع - فى الوقت ذاته - فى تنمية جناحه الأمنى. وكانت المحصلة دورا متقلصا للدولة فى حياة عامة الشعب السودانى، وزيادة مطردة فى عدم المساواة، وتراجع الثقة فى الدولة، وتوجها نحو المحيط "الخاص".

لقد كرس حزب المؤتمر الوطنى طاقات عظيمة لإضعاف الأحزاب الإسلامية المنافسة، وبخاصة حزب الأمة والحزب الاتحادى الديمقراطى، وذلك عن طريق الرشاوى وتشجيع الانقسامات، والعديد من الانتهاكات وتقييد الحريات. إن تلك الممارسات قد أثبتت فاعلية ملحوظة؛ فقد قوضت القواعد الشعبية لهذين الحزبين، وكاد الأمر يصل إلى حد إنهاء وجودهما من الجنوب تماما ... هذان الحزبان اللذان كانا يحتلان موقع الصدارة فى الحياة السياسية فى السودان منذ استقلاله عام ١٩٥٦ ... لقد أفضت الممارسات المتبعة بحقهما إلى مزيد من تثبيط الروح الوطنية فى السودان. إلا أن القومية والديمقراطية فى السودان لم تكمن قواعدهما الأساسية فى الأحزاب الطائفية الحاكمة، بل كانت بؤرتهما فى أحد أكثر "المجتمعات المدنية" نشاطا فى إفريقيا والشرق الأوسط، والذى كان محط القمع الممارس من قبل حزب المؤتمر الوطنى. لقد أخضعت الكليات الجامعية والمؤسسات التابعة لها لعمليات تطهير وتصفية، وتم حظر أنشطة نقابات العمال، وقتل ضباط الجيش من ذوى

التوجهات الليبرالية، وتم تصفية ديمقراطيي الشمال السوداني في "بيوت الأشباح".

على أن الانهيار الذى أصاب القومية السودانية لا يمكن أن يعزى إلى حزب المؤتمر الوطنى فحسب، إذ كان نتيجة الإخفاقات المتوالية للحكومات السودانية المتعاقبة ... وبخاصة حكومة الصادق المهدى، فيما بين عامى ١٩٨٦ و١٩٨٩، والتى قامت بتعبيد الطريق أمام الجبهة الإسلامية القومية للمجيء إلى السلطة، ومضت سادرة فى تقليص أمال السودانيين فى حكم ديمقراطى، وأفضت إلى فقدان السودانيين لثقتهم فى أوطانهم. أما حين قامت الجبهة ذات الأيديولوجية الإسلامية العربية بالإمساك بزمام السلطة، تحول مركز الثقل السياسى فى الجنوب من تأييد فكرة الدولة المعاد هيكلتها فى ظل "سودان جديد" إلى الدعم المتنامى لحق الجنوب فى تقرير مصيره. وفى أعقاب استيلاء الجبهة على مقاليد السلطة مباشرة، فإن وثيقة فرانكفورت فى الخامس والعشرين من كانون الثانى/ يناير ١٩٩٢، وبيان أبوجا فى السادس والعشرين من أيار/ مايو ١٩٩٢ وإعلان واشنطن فى الثانى والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣، وإعلان المبادئ للإيقاد فى العشرين من أيار/ مايو ١٩٩٤ ... قد جاءت جميعها لتصادق على حق جنوب السودان فى تقرير مصيره.

لقد كانت إحدى مثالب حكم حزب المؤتمر الوطنى أنه بينما سعى لنيل التأييد ارتكاناً إلى الإسلام لا إلى القبلية، فإن الهويات القبلية قد نمت بوتائر متسارعة فى شمال السودان بعد أن وصل الحزب إلى سدة الحكم عام ١٩٨٩ . إن السبب فى ذلك أن التوظيف الحكومى قد غدا، بأكثر مما كان عليه فى ظل الأحزاب الطائفية، شديد الاعتماد على العلاقات القبلية، إلى الحد الذى خضعت قطاعات بأسرها – كقطاع الخدمات الأمنية -- إلى قبائل بعينها. لذا، فإنه فى الوقت الذى نمت خلاله الهويات القبلية والإسلامية، تراجعت الهوية القومية إلى الخلف.

ووفقاً لتلك الأحوال، كان تدشين حملة لوحدة السودان منبنية على مبدأ القومية أمرا عسيرا للغاية، وهو الأمر الذى زادت حدته لأن الأحزاب المعارضة كانت قد ارتضت أن تدع للحزب الحاكم بمفرده مسئولية التمزيق الوشيك لأواصر البلاد. ومما جعل ذلك القرار أمرا سهلا عدم استعداد حزب المؤتمر الوطنى لدفع ثمن مرتفع لنيل دعم تلك الأحزاب وتأييدها. وكان ذلك لأن الكثيرين من الحزب الحاكم قد رأوا انفصال الجنوب الأسلوب الأمثل لنبذ أيديولوجية الحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن "السودان الجديد"، مع ما لها من تهديد ثنائى للعلمانية واحترام التنوع والتعددية. ونتيجة أيديولوجية حزب الأمة القومى، وضرب مخفف من أيديولوجية حزب المؤتمر الوطنى اتبعه الحزب الاتحادى الديمقراطى، وتنحية الحزب الشيوعى السودانى بعيدا عقب سنوات من ملاحقته واضطهاده ... فإن التهديد الحقيقى الوحيد الذى ما يزال يواجهه حزب المؤتمر الوطنى قد تمثل فى "السودان الجديد".

وفضلاً عن ذلك، فإن إغراء أيديولوجية "السودان الجديد" تحت رعاية قيادة حكيمة لأعداد كبيرة من السودانيين الذين يحيون فى التخوم، وللعلمانيين فى المركز، ولطائفة من السودانيين المؤيدين للبرامج الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التقدمية... قد اتضح جليا حين احتشد الملايين من الأهالى فى شوارع الخرطوم لاستقبال جون قرنق فى الثامن من تموز/ يوليو ٢٠٠٥ . وبعد مصرع قرنق ومجىء سلفه غير الموفق سالفاكير، تراجع شأن أيديولوجية "السودان الجديد" تراجعاً كبيراً. بيد أنها كانت، حينذاك، ما تزال تهديدا كافيا فى حملة ياسر عرمان الانتخابية حيث تواطأ حزب المؤتمر الوطنى مع انفصاليى الحركة الشعبية لتحرير السودان لسحب ترشحه للرئاسة. كذلك فقد أدى انسحاب عرمان إلى إضعاف معنويات الشماليين من المؤمنين "بسودان جديد". هذا، وقد تنبأ حزب المؤتمر

الوطنى بإمكانية أن يؤدى الاستفتاء إلى إنهاء تهديد "السودان الجديد" إلى غير رجعة. لقد كان الثمن ... انفصال الجنوب، والذى لم يكن ثمنا مرتفعا للغاية للإسلاميين، وبخاصة إذا أمكنهم نيل بعض التنازلات من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان والمجتمع الدولى. ولقد لقى ذلك التوجه دفاعاً كبيراً عنه من قبل إحدى كبريات الصحف السودانية، وهى صحيفة "الانتباهة" التى يصدرها الطيب مصطفى، خال الرئيس عمر البشير، والتى تربطها صلة بحزب "السلام العادل" ذى التوجه العرقى ... حيث قاد الاثنان - لفترات طويلة - حملات طائفية لفصل الجنوب عن باقى البلاد. ووفقا لعميد الصحافة السودانية، محجوب محمد صالح، فإن الإسلاميين منقسمون بين هؤلاء المرحبين بانفصال السودان وأولئك الملقين بمسئولية ذلك على المجتمع الدولى.

وفى الوقت ذاته، ظل على عثمان طه وفيا بالتزامه بالاتفاق الذى وقع عليه إذ آمن مخطئا أن سالفاكير "وحدوى"، بل لقد تملكته الحيرة الشديدة لعلمه بتأييد سالفاكير لخيار الانفصال. وبدا أن حيرته نتجت عن اعتماده على ابيل الير وجوزيف أوكيلو يلو، واللذين كانا من مؤيدى خيار "الوحدة". وعلى الرغم من التأييد الكاسح لخيار الانفصال، فى الجنوب، إلا أن أحد مسئولى حزب المؤتمر الوطنى من المقربين إلى على عثمان طه قد أخبر المؤلف، فى منتصف تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠ أن الاستوائيين كانوا هم فقط المؤيدين لخيار الانفصال، كذلك كانت قطاعات كبيرة من الدينكا والنوير تؤيد مبدأ "الوحدة". إلا أن المسئول قد قال إنه نتيجة مكائد الحركة الشعبية لتحرير السودان، تنبأ حزب المؤتمر الوطنى بتصويت كبير لصالح انفصال الجنوب. كذلك فقد أورد مسئول آخر أن حزب المؤتمر الوطنى قد أساء فهم رؤية الجماهير الجنوبية، وأنه قد أصيب بالدهشة للمدى الهائل الذى بلغته الحركة الشعبية لتحرير السودان فى الحشد للمسيرة نحو الاستفتاء. هذا،

وقد قام المسئول ذاته بإخبار المؤلف بأن إعلان عبد الله دينق، نائب الترابى والمرشح الرئاسى الشاب، بأنه سوف يصوت لصالح الانفصال ليعد صدمة كبرى. وبعد إجراء الاستفتاء، قام مسئول آخر بإخبارى بأن "على عثمان طه قد تم خداعه واستدرج إلى الإيمان بأن الحركة الشعبية لتحرير السودان هى حركة "وحدوية"، لذا فقد فضل طه عقد شراكة استراتيجية معها. إلا أن شراكة كتلك لم تكن لترى النور مطلقا وذلك كون مواقفهما السياسية على طرفى نقيض.

توترات بين شركاء السلام

قام المؤلف بإجراء حوارات مع كبار مسئولى حزب المؤتمر الوطنى دامت أسبوعا، وذلك فى منتصف تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠ . وقد أوضحت تلك الحوارات مدى تشاؤمهم بشأن عملية السلام ويأسهم من أن تسفر عن نتائج إيجابية. لقد ذهب جميع أولئك المسئولين إلى أن هناك احتمالا كبيرا لاندلاع الحرب نظرا للجهود الحثيثة من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان لإثارة الانقسامات فى الشمال، وأنه إذا استمر ذلك الأمر فلن يتردد حزب المؤتمر الوطنى فى إطلاق العنان لعناصره لإحداث الفوضى والقلاقل فى الجنوب. وكان أحد الذين أجريت معهم الحوارات، وكان مفاوضا رئيسيا فى مفاوضات نيفاشا، شديد التشاؤم إلى الحد الذى نعت معه اتفاق السلام الشامل بأنه "اتفاق السلام الشائن". هذا، وقد تمثلت إحدى المخاوف التى كثيرا ما تم التعبير عنها حينذاك، والتى لعب الحزب على وترها، فى وقوع الداهيتين معا: انفصال الجنوب واندلاع الحروب. والنتيجة أن استتبع ذلك أنه ما لم تستطع الحركة الشعبية لتحرير السودان إقناع حزب المؤتمر الوطنى أن انفصال الجنوب ستكون له عواقب ملموسة، أو أنه لا خيار أمام الحزب إلا الموافقة على الانفصال ... صار من الأفضل إغضاء الطرف عن الانفصال والمضى قدما باتجاه إضرام نيران الحرب. وقد أشار أحد مسئولى

الحزب للمؤلف أن "الحزب بأكمله ينظر إلى الأمر على أنه قضية وجود". إلا أن خيارا آخر كان قائما، وهو التوصل إلى اتفاق جامع شامل بين حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان يتم بموجبه إقرار انفصال الجنوب، ومن ثم الاستغناء عن إجراء الاستفتاء. وبالفعل، فقد تم مناقشة ذلك الطرح فى بعض دوائر حزب المؤتمر الوطنى حتى منتصف تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠، إلا أنه لم يكن ليلقى أى دعم على الإطلاق من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان.

إن الخطاب الدائم للحركة الشعبية لتحرير السودان، فى شمال البلاد وجنوبها، حتى عشية الاستفتاء كان مفاده أن التصويت لن يتم، وأن حزب المؤتمر الوطنى لن يسمح أبدا بأن ينفصل الجنوب، وأن العودة إلى الحرب أمر حتمى لا فرار منه. وقد ذهب أحد المستشارين الأكاديميين للحركة الشعبية لتحرير السودان إلى أنه بالرغم من التأييد المتواصل لفكرة "السودان الجديد" من قبل البعض، فإنه إذا كانت ثمة محاولة لإقصاء البشير قبل أن يحصل الجنوب على استقلاله، فإن الجيش الشعبى لتحرير السودان سوف يناصر البشير ويدعمه. وفى الوقت ذاته، كان هذا المستشار مؤمنا بأن الصراع من أجل "سودان جديد" سيستمر لإدراك قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان بأنه لن تكون ثمة علاقات مستقرة ما دام حزب المؤتمر الوطنى قابعا فى السلطة. هذا، بينما كانت نظرة الحزب إلى سالفاكير أنه يجمع بين انعدام الكفاءة ومحدودية الثقافة والطبيعة الشخصية المتقلبة، فضلا عن كونه يدين بالفضل لمثيرى الاضطرابات ومحرضى الغوغاء من أمثال باقان أموم، وكذلك كونه وفيا لمافيا أبيى (دينق ألور ولوقا بيونق وإدوارد لينو... إلخ). أما الحركة الشعبية لتحرير السودان فكانت نظرتها إلى حزب المؤتمر الوطنى أنه الأسوأ فى سلسلة طويلة من أحزاب حاكمة تفتقر إلى المصداقية، فهو حزب مؤلف من حفنة من الإرهابيين المتأسلمين غير الملتزمين بالسلام، والذين يمكن أن يدفعوا

البلاد إلى آتون الحرب مرة أخرى.

ولقد سعت الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى إقامة تحالفات مع أحزاب المعارضة الشمالية، إلا أنها قد جوبهت بمتناقضات كتلك المذكورة آنفا، فيما أفضى أداؤها في انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠، وتنامي الإيمان بأنها قد نقضت الالتزام "بسودان جديد" ... إلى شكوك متنامية من قبل جميع أحزاب المعارضة فيما عدا الحزب الشيوعي السوداني. وكان الأمر الأمضى أثرا التهديد المتمثل في الآلاف من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان من جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق، والذين رفض الجيش الشعبي تسريحهم بما يخالف ما نص عليه بروتوكول الترتيبات الأمنية. هذا، وقد انفصل عدد من أولئك الجنود عن الجيش الشعبي، إلا أنهم قد احتفظوا بأسلحتهم وحافظوا على قدر من التنظيم بحيث يمكن أن يتم حشدهم في حالة العودة إلى الحرب. كذلك، يمكن أن تلحق بهم أعداد متزايدة من جنود جبال النوبة وجنود النيل الأزرق العاملين بالجنوب إذا ما اندلعت الحرب ثانية.

أما دارفور فكانت شأنا آخر. لقد سمحت حكومة جنوب السودان للمتمردين بالبقاء في الجنوب، بمن فيهم ميني أركو ميناوي الذي أيس من اتفاق سلام دارفور. وقد قام عبد الواحد النور، رئيس الفصيل (حركة وجيش تحرير السودان)، والذي كان تحت حماية جون قرنق، وبالتالي أقرب إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان ممن عداه من متمردي دارفور ... بزيارة جوبا. هذا، وقد زعم حزب المؤتمر الوطني أن الجيش الشعبي لتحرير السودان كان يدعم متمردي دارفور الذين عبروا من جنوب دارفور إلى شمال بحر الغزال، حيث كانت ردة فعل القوات المسلحة السودانية غارتين جويتين استخدمت فيهما مقاتلات أنتونوف الروسية، فضلا عن العديد من الضربات الجوية عند المناطق الحدودية المتصارع عليها في شمال بحر الغزال، مما أسفر عن مقتل وإصابة عدد محدود من المدنيين وعناصر

الجيش الشعبى لتحرير السودان، وكذا بعض عمليات النزوح. إن حزب المؤتمر الوطنى قد اعتبر دعم الجيش الشعبى لتحرير السودان لمتمردى دارفور "لعبة جد خطيرة"، على حد تعبير أحد وزراء الحزب فيما صرح به لى. لقد أرادت الحركة الشعبية لتحرير السودان استخدام متمردى دارفور ورفاقهم فى النيل الأزرق وجنوب كردفان كوسيلة للضغط على حزب المؤتمر الوطنى بغية ضمان أن يجرى الاستفتاء فى الموعد المقرر له، وكوسيلة - أيضاً - لتوطيد دعائم مصالحها فى مفاوضات ما بعد الاستفتاء. فإذا ما كان قدر لحزب المؤتمر الوطنى أن يدرك أن هناك تحالفا استراتيجيا بين الحركة الشعبية لتحرير السودان، ومتمردى دارفور لأدى ذلك إلى نشوب الحرب، إذ إن "التطويق" كان خوفا قد خيم على الحزب الحاكم. وكان من الممكن أن تكون النتيجة بالمثل إذا كانت ردة فعل الجيش الشعبى لتحرير السودان إزاء هجمات القوات المسلحة السودانية قد اتخذت طابعا عسكريا، ولكن الأمر لم يكن كذلك فى حينها وكذلك لاحقا خلال هجمات جوية إضافية.

إن حزب المؤتمر الوطنى لم يعدم ضلوعاً فى تلك "اللعبة"، ففى نهاية عام ٢٠١٠ صرح وزراؤه صراحة "أن بإمكانهم إحداث قلاقل وفوضى بالجنوب بأكثر مما فى مقدور الحركة الشعبية لتحرير السودان القيام به فى الشمال (وبالفعل، فقد تم ذلك بعدها بعام واحد). فيما أشار وزير آخر أنه ما دامت القوات المسلحة السودانية لا وجود لها فى الجنوب، يمكن للجيش الشعبى أن يضلع فى "لعبة ثنائية" لحماية نفسه. ومن ضمن القوى التى كان يمكن استخدامها ... إمكانيات الجنرال جوردون كونغ، الذى أصبح قائدا لقوة دفاع جنوب السودان، بعد أن انضمت غالبية القوات إلى باولينو ماتيب والجيش الشعبى لتحرير السودان فى كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٦ . إن الكثير من قوات الوحدات المشتركة/ المدمجة للقوات المسلحة السودانية كانت تتكون من أعضاء سابقين من قوة دفاع جنوب

السودان. وقد قام الفريق متقاعد/ جورج أطور، نائب رئيس أركان الجيش الشعبى لتحرير السودان، سابقا، بإعلان التمرد بعد أن منى بالهزيمة فى حملته للفوز بمقعد حاكم ولاية جونقلى فى انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠، إذ انسحب إلى موطنه فى خورفلوس فى الجزء الشمالى من الولاية، حيث فشلت محاولات متعاقبة من قبل الجيش الشعبى لتحرير السودان فى إطاحته. أما العقيد غاتلوك قاى، فقد أعلن تمردا آخر فى ولاية "الوحدة" بعد أن أنكر تعبان دينق والجيش الشعبى لتحرير السودان على أنجلينا تينى درقون حق الفوز بمقعد حاكم الولاية، إذ كانت درقون قد وعدت قاى بمنصب قيادى حال فوزها. هذا، وقد انضم إلى كل من أطور وقاى قادة عسكريون آخرون، بعضهم من الجنوب وبعضهم جنوبيون من القوات المسلحة السودانية. وفى الجنوب، كان يتم التلويح بشبح جيش الرب للمقاومة الذى وظف لعرقلة الاستفتاء، إلا أنه لم يكن ثمة دليل على كون القوات المسلحة السودانية ما تزال تربطها علاقات به. كذلك لم يكن ثمة دليل واضح على كون الجيش الشعبى لتحرير السودان معنيا بأمره. وفى هذا السياق، صرح العقيد بانقاسى جوزيف باكوسورو، حاكم غرب الاستوائية بأن "الجيش الشعبى لتحرير السودان تنقصه الفاعلية فى التعامل مع قضية جيش الرب للمقاومة". أما فى جنوب كردفان والنيل الأزرق ومنطقة أبيى، حيث تعيش أعداد كبيرة من الجنوبيين ممن يحق لهم التصويت فى الاستفتاء، فكانت قوات الدفاع الشعبى التابعة للقوات المسلحة السودانية فاعلة ونشيطة، وكان يمكن الاستعانة بها فى حالة وقوع أزمة ما. هذا، وقد تم رصد عدد من الحالات خلال الاستعداد للاستفتاء حيث قامت عناصر من قبيلة المسيرية بإيقاف حافلات كانت تقل أعدادا من الجنوبيين ودينكا نقوك إلى منطقة أبيى، وأرغمتها على تغيير مسارها، كما تم رصد حالة تم فيها احتجاز حافلة لوقت ليس بالقصير.

إن ما يقدر بثلاثة وعشرين ألف جنوبى يخدمون فى القوات المسلحة السودانية، فضلا عن عدة آلاف أخرى فى الشرطة وقطاعات أخرى من الخدمات الأمنية ... ليشكل محيطاً كبيراً محتملاً لتجنيد متمردين من خلاله، وذلك بالإضافة إلى عشرات الآلاف من الشباب الجنوبى العاطل والساخط. أما المدى والأهداف التى كانت قيادات الخرطوم تنوى توظيف تلك القوى لأجلها، فكانت غير معلومة، إذ كان يمكن للأهداف أن تتغير، إلا أنها قد مثلت -بلا شك- تهديدا واضحا للنظام فى جوبا.

لقد وافق كل من حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان على الاستعانة بالأمم المتحدة لتنهض بمهمة تأمين الاستفتاء المزمع إجراؤه، إلا أن طلبها هذا قد جاء متأخرا جدا مما لم يتح للأمم المتحدة أن تستجيب له. أما حزب المؤتمر الوطنى فقد اعتبر أن مشاركة الأمم المتحدة فى تأمين الاستفتاء يعد أفضل ضمانة لتجنب أمثال ما حدث من انتهاكات من قبل الجيش الشعبى لتحرير السودان خلال انتخابات ٢٠١٠ . وقد ذكر السفير/ الدرديرى محمد أحمد، المتحدث باسم حزب المؤتمر الوطنى أنه إذا نهض أدنى دليل على أية ممارسات انتهاكية كتلك، فسوف تقوم حكومة الخرطوم برفض نتائج الاستفتاء برمته. إلا أن الحزب قد عارض تماماً وجود أية قوات للأمم المتحدة على امتداد الحدود، وهو ما اقترحته الحركة الشعبية لتحرير السودان، وقد تزامن ذلك مع إعلان حزب المؤتمر الوطنى رغبته فى أن تغادر بعثة الأمم المتحدة فى السودان شمال البلاد بعد التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١ . وخلال شهرى تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثانى/ نوفمبر ٢٠١٠، تبادل كل من حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان الاتهامات بشأن تحركات غير قانونية لقوات كل منهما فى المنطقة الحدودية. وقد قام على كرتى، وزير الخارجية السودانى، باتهام الجيش الشعبى لتحرير السودان بترحيل ثلث قواته فقط من الشمال، فى حين أورد سالفاكير كونه

مستهدفا بالقتل من قبل حزب المؤتمر الوطنى وحلفائه.

إن الفشل فى حسم النزاع حول منطقة أبيى التى يقطنها مزارعون ينتمون إلى دينكا نقوك، وبدو رحل من قبيلة المسيرية - كان دائما ما ينظر إليه على إمكانية تقويضه لعملية السلام بين الشمال والجنوب، وكذا احتمالية أن يجر البلاد ثانية إلى آتون الحرب، أو أن يرسخ الخلافات بين البدو الرحل وجيرانهم المستقرين فى الجنوب. هذا، وقد زعمت الحركة الشعبية لتحرير السودان ومؤيدوها أن المشكلة قد نشأت بسبب رفض حزب المؤتمر الوطنى وقبيلة المسيرية لبروتوكول أبيى، ومقررات لجنة حدود أبيى، ومقررات المحكمة الدائمة للتحكيم بلاهاى. إن الحركة الشعبية لتحرير السودان ومؤيديها يؤمنون بأن تلك القرارات توضح أن دينكا نقوك هم الوحيدون الذين يحق لهم التصويت فى الاستفتاء المشروط من قبل اتفاق السلام الشامل، والذى ستفضى نتيجته، حتما، إلى أن تكون منطقة أبيى تابعة لجنوب السودان. أما حزب المؤتمر الوطنى وقبيلة المسيرية، فقد جادلا ارتكانا إلى مرتكزات قانونية أضعف، بأحقية الشمال فى الاستئثار بمنطقة أبيى، وقد تبعهما فى ذلك معظم الأحزاب والأهالى فى الشمال.

وبينما اعتمدت قطاعات بعينها من قبيلة المسيرية على الرعى وسقاية قطعانها فى منطقة أبيى والارتحال إلى أراض ملائمة فى جنوب السودان، كانت بقية القبيلة تقدم الدعم للمضارين. إن الشك قد اكتنف أهالى القبيلة بشأن الوعود التى جاء بها اتفاق السلام الشامل والقاضية بأنه بغض النظر عن نتيجة الاستفتاء، فسوف تضمن لهم حكومة الجنوب الحق فى المياه والمراعى لقطعانهم. وفى هجرة العام ٢٠١٠، خسر بدو المسيرية، وفقا لبعض التقديرات، قرابة ثلث قطعانهم نتيجة رفض الجيش الشعبى لتحرير السودان السماح لهم بالعبور إلى ولاية "الوحدة"، وبعد أن تمكن بعض أصحاب القطعان من العبور إلى الولاية، تم مهاجمتهم بواسطة الجيش

الشعبى لتحرير السودان. هذا، وقد تم إخبار كل من حاكم ولاية "الوحدة"، تعبان دينق، وكذا حاكم جنوب كردفان، أحمد هارون بذلك الهجوم، حيث تمت الموافقة على قيام الجيش الشعبى بتعويض البدو المضارين عن خسائرهم. ولقد نشأت بعض تلك المواقف العدائية بسبب ميراث الحروب، حين تلقى العديد من أفراد قبيلة المسيرية تدريبات عسكرية وزودوا بأسلحة من القوات المسلحة السودانية ليتم توظيفها فى السطو على جيرانهم الجنوبيين. أما المسيرية فقد زعمت أنها لا تريد نفط أبيى، وأن ما تريده فقط هو ضمان السماح لها بالرعى وسقاية قطعانها، إذ آمنت أن ذلك يجعل أفرادها كما لو كانوا مالكين للأرض مثلما الحال بالنسبة للمزارعين بالمنطقة.

إلا أن تلك لم تكن الحالة بالنسبة لحزب المؤتمر الوطنى، الذى كان راغبا فى النفط على الرغم من سرعة استنزاف احتياطيات منطقة أبيى. ونتيجة لمقررات تحكيم دولى، فإن أكبر حقلين للنفط فى هجليج وخرصنة، واللذين يقدر إنتاجهما بأقل من ١٪ من عوائد النفط الإجمالية هما الآن ينتميان للشمال، خارج حدود منطقة أبيى. كذلك، فقد كان حزب المؤتمر الوطنى حريصا على دعم قبيلة المسيرية، ليس فقط لكونها قوة يمكن توظيفها ضد الجنوب، وإنما خشية أن توجه تلك القبيلة سلاحها فى وجه الحكومة إذا ما استثيرت بقوة. وبالإضافة إلى ما تملكه المسيرية ودينكا نقوك من أسلحة، كان ثمة ما يدعو إلى الإيمان بأن كلا من الجيش الشعبى لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية كانتا تنشطان فى أراض وافق كلاهما مسبقا أن تكون منزوعة السلاح، بخلاف "الوحدات المشتركة/ المدمجة".

بيد أن ما يشعل الخلاف لا يقتصر على النفط والأراضى فحسب. إذ تزعم قبيلة المسيرية، استناداً إلى وقائع تاريخية ثابتة، أنها انتقلت إلى منطقة أبيى فى ستينيات القرن الثامن عشر، بما يزيد عن قرن بأكمله من بدء وصول الدينكا،

والذين يتقاسمون معهم أراضى المنطقة. كذلك، فقد كانت المسيرية مستاءة بشدة جراء نقض معاهدة وثيقة صودق عليها من قبل بابو نمر عن قبيلة المسيرية، ودينق مجوك عن دينكا نقوك فى السنوات الأولى من القرن العشرين. إن معاهدة إخاء قد تم التوقيع عليها بالدماء بين زعيم قبيلة المسيرية، الناظر على القلا، والسلطان كول أروب دينق زعيم دينكا نقوك ... حيث ارتكزت تلك المعاهدة على الإيمان بأن المنطقة هى جزء من ديار المسيرية لتنتقل إلى دينق مجوك، زعيم الدينكا الذى امتد نسله ليشمل الكثير من دينكا نقوك اليوم من أمثال لوقا بيونق دينق من الحركة الشعبية لتحرير السودان، وابن السودان النجيب فرنسيس دينق، والناظر بابو نمر زعيم المسيرية ووالد الكثير من زعامات القبيلة اليوم. ووفقا لهرقاس مريدا وهو أحد مخضرمى القبيلة ممن نالوا سهماً وافراً من التعليم، "إن دينق مجوك وبابو نمر هما مطرقة وسندان شمال السودان وجنوبه".

أما دينق ألور فقد كان ابنا لكوال (الأخ غير الشقيق لدينق مجوك). لقد ارتحل الكثيرون من أبناء دينق إلى مقلد ثم منها إلى الخرطوم لتلقى تعليمهم فى الشمال على نفقة مجلس المسيرية. وكانت تلك هى الحال بالنسبة لدينق ألور، الذى اشتهر باسم أحمد ألور، كما كانت هى الحال أيضا بالنسبة للوقا بيونق دينق. هذا، وقد ذكر هرقاس مريدا أنه كان أحد معلمى دينق ألور فى مقلد حين كانت العلاقات طيبة بين القبيلتين، ولكن مريدا أوضح أن "من نالوا قسطا من التعليم لا يعودون إلى رعى الماشية بل يسعون إلى البحث عن المشاكل". ولم تكن المناداة لاحقا من قبل نقوك بأن تلحق أبيى بالجنوب طعنة فى ظهر المسيرية فحسب، بل مما زاد الطين بلة أن اتجه الجيل التالى للحصول على مكتسبات تعليمية أعلى شأنا من تلك المتحصل عليها من قبل بدو المسيرية.

فى عامى ١٩٥١ و١٩٥٢، رفض دينق مجوك عرضا بريطانيا لضم أبيى إلى

الجنوب. وكان عام ١٩٦٤، ونتيجة لجهود الأنيانيا فى تسليط الضوء على مزاعمها بأن أبيى جزء من الجنوب، هو الذى شهد اندلاع الصراعات حيث لقى ما قدر بـ ٢٠٠ مواطن حتفهم. وقد شجع ذلك الحدث الجيل المتعلم من حديثى السن على المطالبة بضم أبيى إلى الجنوب، وكانت النتيجة جولة من الاجتماعات لمناقشة وضع المنطقة، الأمر الذى أسفر عن الإحالة المنحرفة التى وردت فى اتفاقية أديس أبابا، حيث نصت المادة ٣ج من الاتفاقية على أن: المقاطعات الجنوبية من السودان تعنى مقاطعات بحر الغزال والاستوائية وأعالى النيل وفقا لحدودها فى الأول من كانون الثانى/ يناير ١٩٥٦، وغيرها من المناطق التى كانت ثقافيا وجغرافيا جزءا من مجمع الجنوب ما قد يتقرر من خلال استفتاء. (اتفاقية أديس أبابا - المادة ٣ج). وبذا، لم تكن هناك أية إشارة إلى أبيى أو ضرورة إجراء استفتاء، وفى الفترات التالية رفضت الحكومات الوطنية المتعاقبة فكرة الاستفتاء حول أبيى، مدعومة فى ذلك بالزعامات التقليدية لكل من المسيرية ودينكا نقوك. إلا أن حركة/ جيش تحرير السودان قد تبنت قضية انتلجنسيا النقوك، وطليعتها الفكرية، وتم اشتراط ضرورة إجراء الاستفتاء فى بروتوكول أبيى، مما أثار غضب قبيلة المسيرية.

وبعد أن رفض كل من حزب المؤتمر الوطنى وقبيلة المسيرية لجنة حدود أبيى، وطالبا بمزيد من المفاوضات وذلك حين اتخاذ القرار بشأن المنطقة من قبل هيئة التحكيم ... عمد كلاهما أيضا إلى ضمان ألا يعقد استفتاء فى الوقت ذاته الذى يجرى فيه استفتاء بشأن حق جنوب السودان فى تقرير مصيره. وبدءا من نهايات كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، شرعت ميليشيات المسيرية فى عرقلة حركة سير مركبات دينكا نقوك إلى أبيى، ومركبات الجنوبيين نحو الجنوب، على الرغم من أن الشق الأخير قد استخدم كورقة ضغط على تعبان دينق، حاكم ولاية "الوحدة" المجاورة لدفع تعويضات متفق عليها عن قطعان قبيلة المسيرية التى سرقها الجيش

الشعبى لتحرير السودان من الولاية. هذا، وقد أجرى كل من سكوت جريشن وبرنستون لايمان - مبعوثا حكومة الولايات المتحدة الأمريكية - مفاوضات فى أديس أبابا فى تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠ مع حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان اللذين أحضرا ممثلين عن المسيرية ودينكا نقوك، وهنا فقد تم اقتراح أنه يحق لأفراد المسيرية ممن يقيمون فى منطقة أبيى لمدة تزيد عن ١٨٥ يوم التصويت فى الاستفتاء المزمع إجراؤه. وقد قام حزب المؤتمر الوطنى بإقناع المسيرية عدم قبول ذلك الطرح، كما قام بإخبار الوسطاء ... إلا أن الحركة الشعبية لتحرير السودان لم توافق على ذلك. أما فريق تابو مبيكى المشمول برعاية الاتحاد الإفريقى والمدعوم من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تقدم بطائفة من المقترحات، تمثل إحداها فى تقسيم المنطقة إلى قطاع شمالى وآخر جنوبى، وهو المقترح الذى قبله حزب المؤتمر الوطنى وقبيلة المسيرية، فى حين رفضته الحركة الشعبية لتحرير السودان، وبعدها أضحت العملية فى وضع حرج. ووفقا للسفير/ الدرديرى محمد أحمد، رجل حزب المؤتمر الوطنى فى أبيى، فإنه مع اعتراض الحركة الشعبية على تقسيم أبيى وموافقة حزب المؤتمر الوطنى على التقسيم، فإن "عملية السلام قد أمست خبرا". لقد كان الدرديرى مخطئا، إلا أن الحقيقة أنه فى غياب حل توافقى يوائم بين المواقف الرئيسية، فلن يكون ثمة حل نهائى.

وفى ظل غياب أى دور لطاولة المفاوضات، شرع الأهالى بالفعل فى أخذ زمام المبادرة. فقد عقد دينكا نقوك مؤتمرا فى جوبا حيث قرر المؤتمرون أنه نتيجة عدم استطاعتهم نيل حقهم فى إجراء الاستفتاء المنشود، فإنهم سيعمدون إلى حرمان قبيلة المسيرية من الوصول إلى أراضى منطقة أبيى. وفى المؤتمر ذاته، هدد المؤتمرون بأن يقوموا بتنظيم استفتائهم الخاص، ولكن تم إقناعهم بعد إلحاح بعدم

اللجوء إلى ذلك الخيار. هذا، وقد عمل الإرجاء على جعل إجراء استفتاء أبيى مستحيل الحدوث بالتزامن مع استفتاء الجنوب، وكذا مع الانفصال الوشيك للجنوب، ومع تأكيدات الخرطوم بأن أبيى جزء من الشمال، أضحى النقوك قلقين للغاية بشأن مصيرهم المنتظر.

ونظراً لغياب أى تقدم ملموس في قضايا ما بعد الاستفتاء، والتوترات المتنامية حول منطقة أبيى، وقوات الجيش الشعبى لتحرير السودان، والقوات المسلحة السودانية المتأهبة للقتال على امتداد الحدود الشمالية/ الجنوبية، كان هناك خطر دائم تمثل فى إمكانية وقوع مناوشات مسلحة (وبالفعل فقد جرت ثلاث وقائع محدودة فى أواخر عام ٢٠١٠)، بيد أنه نظراً لالتزام الأطراف بالمفاوضات، والسعى الدوب للحركة الشعبية لتحرير السودان لإجراء الاستفتاء ... فإن خطر اندلاع حرب شاملة كان مستبعدا، على الأقل خلال المستقبل المنظور.

مجابهة المعارضة الداخلية

كان كل من حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان مدركا أهمية التوصل إلى اتفاق مع أحزاب المعارضة، وذلك قبل إجراء أى استفتاء، بيد أنه فى النهاية لم يكن حزب المؤتمر الوطنى مستعدا لتقديم ما يكفى، على طاولة المفاوضات، ليحظى بالقبول، بينما قدمت الحركة الشعبية الكثير على طاولة المفاوضات، وحظيت بالدعم اللازم، إلا أنها قد سحبت ذلك كله من على طاولة المفاوضات بعد الاستفتاء.

وفيما أيدت أحزاب المعارضة الشمالية بقوة فكرة "السودان الموحد"، لم تلق عملية الاستفتاء انتباها من جانبها، إذ خشيت تلك الأحزاب من أن يتم النظر إلى أى دعم للحملة المنادية بالوحدة على أنه دعم مقدم لحزب المؤتمر الوطنى، إذ أرادت أن يكون الحزب الحاكم وحده المسئول عن الانفصال الوشيك لجنوب السودان.

كذلك، كان من الجلى أنه فى أعقاب سنوات طوال من القمع والكبت، فإن قدرتهم على الاضطلاع بإدارة حملة ما ... كانت محدودة. أما المؤيدون الدوليون لعملية السلام، وتماشيا منهم مع ممارساتهم الطويلة التى ركزت بالكلية على حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان ... فلم يدعموا، مطلقا، مطالب المعارضة الشمالية بتشكيل حكومة وطنية حقيقية لمواجهة انهيار الدولة الوشيك. كذلك، فبسبب عدم قبول أى من أحزاب المعارضة شرعية انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠، فإن الشرط المسبق للانضمام للحكومة كان الموافقة على إجراء انتخابات ديمقراطية حقيقية، وهو الأمر الذى لم يكن حزب المؤتمر الوطنى مستعدا لتقبله.

وبالرغم من أن بعض مسئولى حزب المؤتمر الوطنى قد صرحوا بأنه فى ظل غياب أية أحزاب معارضة فى الحكومة، فإنهم يشعرون بالانكشاف فى إدارة عملية الاستفتاء، فإن آخرين قد قالوا إنه لا مفر من شعور أحزاب المعارضة بالأزمة. هذا، وقد ألمح أحد المسئولين إلى كون أحزاب المعارضة قد أيدت إعلان أسمرا (١٩٩٥)، والذى أكد على حق الجنوب فى تقرير مصيره، كما صرح بأن قرار معظم أحزاب المعارضة بالانسحاب من الانتخابات يعنى عدم قدرتها على المشاركة فى تلك العملية.

ووفقا لتلك الاعتبارات، شرعت قيادات أحزاب المعارضة فى التهديد باللجوء إلى إشعال "انتفاضة"، إذ وجدت أنه لا سبيل آخر أمامها سوى ذلك. وقد شهد السودان انتفاضتين شعبيتين فى عامى ١٩٦٤ و١٩٨٥، إلا أنهما كانتا بقيادة مجتمع مدنى ونقابات عمالية قوية لم يعد لهما وجود وذلك بسبب ممارسات حزب المؤتمر الوطنى. غير أن الأحزاب المؤلفة لتحالف جوبا أو قوى الإجماع الوطنى قد استثيرت جراء الأزمة الاقتصادية المتنامية فى البلاد والانفصال الوشيك للجنوب، حيث أشارت إلى أن المشكلات الاقتصادية والحرب فى الجنوب كانت عوامل أدى

تراكمها إلى اندلاع انتفاضتى ١٩٦٤ و١٩٨٥ .

وبحلول تموز/ يوليو ٢٠١٠، أضحى السودانيون يعانون أسعارا دائمة الارتفاع وعملة تتدهور قيمتها الشرائية، أدت بدورها إلى زيادة أسعار الواردات. وكانت الأزمة، فى الأساس، نتيجة لارتفاع السعر العالمى للسكر والقمح والأذرة، والتى يستوردها السودان بكميات كبيرة. وثانيا، كانت الأزمة ترجع إلى عدم الاستقرار السياسى والذى أدى إلى تجفيف منابع الاستثمار الأجنبى والتكالب على العملات الأجنبية، وبخاصة الدولار الأمريكى. ونتيجة لذلك، انهارت قيمة الجنيه السودانى مع نهاية عام ٢٠١٠ من ٢,٥ جنيه سودانى للدولار إلى ٣,٥ جنيه سودانى. وأخيرا، فقد كانت الأزمة نتيجة تخصيص جانب كبير من ميزانية البلاد للجيش والخدمات الأمنية، وهى مخصصات لا يمكن إيقافها وسط أزمة سياسية وأمنية كتلك. وبدلا من الاحتفاظ ببعض العائدات النفطية لمواجهة مثل تلك الأزمة، أعطى حزب المؤتمر الوطنى الأولوية لاحتياجاته، وكانت نتيجة ذلك متمثلة فيما لحق البلاد من مصاعب. إذ استنزف الحزب - فعلياً - معظم مخصصات الصحة والخدمات الاجتماعية والتعليمية، وخدمات عامة أخرى، وقام بتنفيذ مشاريع الخصخصة، ومن ثم لم يعد هناك الكثير للاعتماد عليه سوى رفع أسعار السلع الأساسية. أما فى الجنوب، فكانت الأزمة أشد وطأة فى المراكز الحضرية وفى القسم الشمالى من جنوب السودان، والتى كانت تعتمد اعتماداً شبه كلى على السلع التى تجلب من الشمال. وفضلا عن ذلك، كانت السلع تنقل إلى الجنوب بواسطة تجار من الشمال، الذين استشعر معظمهم الخطر إبان التحضير للاستفتاء. لذا، فقد قام البعض بالرحيل نهائيا أو إلى أن تنقشع الأزمة التى خيمت على البلاد، مما كرس النقص فى السلع مؤديا إلى مزيد من الارتفاع فى الأسعار. وفى مناطق أخرى من الجنوب، كان يسيطر على السوق تجار من شرق إفريقيا،

وبالمثل، وبدافع الخوف ارتحل البعض من الجنوب حين لاحت الانتخابات فى الأفق، وكذا حين اقترب موعد الاستفتاء، بالتبعية.

وفى غمار الاهتمام المتنامى بالأوضاع الاقتصادية فى البلاد، وفى الثامن عشر من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، وقبل ثلاثة أسابيع فقط من الاستفتاء المقرر، قال البشير فى حشد بولاية القضارف إنه "إذا انفصل الجنوب، فسوف نقوم بتغيير الدستور، وعندها فلن يكون هناك مجال للحديث عن التنوع الثقافى والإثنى". هذا، وقد ورد أن البشير قد صرح بأن ٩٨٪ من أهالى الشمال مسلمون، ومن ثم فهم ملزمون باتباع أوامر الله فيما يتعلق بالحكم وفقا لمقتضيات الشريعة الإسلامية، واستطرد قائلا "إن الشريعة الإسلامية والدين الإسلامى سيكونان مصدرى التشريع الرئيسيين فى الدستور، بأن يكون الإسلام هو الدين الرسمى للدولة، فيما العربية هى اللغة الرسمية". وقد جاء خطاب البشير خلال أسبوع تم إدانة السودان فيه بسبب القيام بجلد امرأة لارتدائها بنطال، وهو ما روج من خلال "فيديو" فشا تداوله حينذاك، كذلك شهد السودان مزاعم من قبل المحكمة الجنائية الدولية بأن البشير قد أودع ٩ مليار دولار أمريكى فى حساب شخصى. وبالنسبة للكثيرين فى حزب المؤتمر الوطنى، فإن تلك الوقائع التى لا ينتظمها رابط لتنهض دليلا على وجود مؤامرة دولية تحاك وتدار من قبل الغرب ضد النظام السودانى، الأمر الذى أدى إلى زيادة شعورهم بالظلم والعزلة. كانت تلك الخلفية المباشرة لخطاب البشير، ولكن السياق الأشمل تمثل فى أن المشروع "الإسلامى" قد تم التغاضى عنه لصالح مستوى عال من التدخل الدولى فى البلاد نتيجة عملية السلام فى الجنوب، والحرب فى دارفور، وانتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ . ومع انفصال الجنوب، أخبر البشير أتباعه أنه بمقدور حزب المؤتمر الوطنى العودة إلى "أجندته" الإسلامية الأساسية. كذلك، يمكن أن يفهم خطاب البشير بأنه تهديد للغرب بأن

يتعاون مع الحكومة السودانية، أو أن يواجه احتمالات العودة إلى العنف مثلما حدث فى بواكير تسعينيات القرن العشرين.

وخلال التحضير للاستفتاء المقرر، طرح الصادق المهدى على حزب المؤتمر الوطنى عدة مطالب قائلا إنه إذا لم يتم الوفاء بها قبل السادس والعشرين من كانون الثانى/ يناير ٢٠١١، فإما أنه سيستقيل من رئاسة حزب الأمة أو سينضم إلى أولئك الداعين إلى الصراع لإقصاء الحزب الحاكم. وفى الثانى والعشرين من كانون الثانى/ يناير ٢٠١١ كانت الاستجابة الإيجابية لحزب المؤتمر الوطنى. وقد أنشئت لجنة من قبل حزب الأمة لتدارس ذلك الموقف، بالرغم من التشكك البالغ لبعض أعضائها بشأن الممارسة برمتها. إلا أن الصادق المهدى قد أملى إرادته، حيث لانت قناة أعضاء اللجنة ليتم تمديد المفاوضات عبر ستة أشهر هى ما تبقى من أمد عملية السلام دونما أية نتائج حاسمة.

فى الرابع والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، غادر "الأنصار" التابعون للصادق المهدى مقر حزب الأمة فى أم درمان لأداء صلاة الجمعة فى مسجد يتبع المهدى غير بعيد من المقر ... حيث تم الاعتداء عليهم من قبل الشرطة وأصيبت الدكتورة مريم الصادق، كريمة الصادق المهدى، بثلاثة كسور بإحدى ذراعيها. وقد أخبرتنى مريم – الغاضبة – أن "الشرطة لم تدرك أن المسلمين يقومون بالتظاهر بعد أداء الصلاة، وليس قبلها، مثلما حدث فى تلك الحالة". وفى ذات الوقت تقريباً من يوم الجمعة هذا، قامت الرابطة الشرعية للعلماء والدعاة بالسودان، والمكونة من رجال دين معارضين لهيئة العلماء المسلمين فى السودان، بتنظيم مسيرة فى الخرطوم للتظاهر ضد الاستفتاء الوشيك الخاص بحق الجنوب فى تقرير مصيره، ومطالبة الحكومة بالتطبيق الكامل للشريعة الإسلامية ... ثم تلا تلك المسيرة عقد مؤتمر صحافى. وقد حذر الدكتور محمد عبد الكريم – المتحدث

باسم الرابطة – من أن انفصال الجنوب سيؤثر بالسلب على المكتسبات الإسلامية فى الجنوب، لأن الانفصال يمثل اتجاها علمانيا لإقصاء الإسلام عن الجنوب. كان محمد عبد الكريم هو ذاته من أصدر فتوى فى آب/ أغسطس ٢٠٠٩ بأن أعضاء الحزب الشيوعى السودانى كافرون ليسوا على الملة، وأنه يجب تفريقهم عن زوجاتهم واعتبار أولادهم أولاد زنا. هذا، وتضم الرابطة بعض السودانيين، إلا أن معظم أعضائها هم شتات مطرودون من بلدان خليجية عدة بسبب آرائهم وأنشطتهم السياسية حيث تم دعوتهم من قبل الحكومة السودانية للمجىء إلى البلاد. أما الشرطة فقد سمحت لتظاهرة الرابطة أن تأخذ مسارها دونما أية إعاقة لها.

إن الرابطة الشرعية للعلماء والدعاة بالسودان قد انضمت لجماعات إسلامية أخرى، بما فيها جماعة السنة (وهى غير جماعة أنصار حزب الأمة). إن جماعة السنة تلك قد حظيت باهتمام دولى حين قام عباس الباقر عباس، المنشق عن الجماعة بقتل اثنين وعشرين من أعضاء الجماعة فى مسجد بأم درمان، وذلك فى الثامن من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠ . كذلك، يوجد عدد من الجماعات الوهابية السعودية فى السودان، تعمل كقنوات للتمويل الذاهب إلى العديد من الخدمات الاجتماعية والتعليمية. بل إن جماعة إسلامية أخرى قد اتهمت بقتل جون غرانفيل، الدبلوماسى الأمريكى فى السودان، وسائقه الخاص عشية العام الجديد (٢٠٠٧). وفى هذه الواقعة، تم القبض على الجناة وإيداعهم سجن "كوبر"، إلا أنهم قد تمكنوا من الفرار بسبب تواطؤ السلطات وتسترها على الجناة، بلا أدنى شك. وبالإضافة إلى تلك الجماعات الإسلامية، فإن حزب المؤتمر الوطنى لديه حركات إسلامية تتبعه يقودها على عثمان طه، النائب الثانى لرئيس الجمهورية.

وفيما عمدت الشرطة إلى استخدام أساليب العنف مع المعارضين السياسيين لحزب المؤتمر الوطنى، كان سالفاكير ينتهج منحى مغايرا فى الجنوب، على الرغم من

أنه فى النهاية يكاد الاثنان أن يكونا متطابقين. وبالرغم من شعور أحزاب المعارضة بالمرارة من الحركة الشعبية لتحرير السودان، إلا أن جميعها كان ملتزما باستفتاء الجنوب المشروط من قبل اتفاق السلام الشامل. وحتى تلك الأحزاب القليلة الراغبة في الوحدة فإنها قد أيدت حق مواطنى الجنوب فى حرية تقرير ما إذا كانوا يرغبون فى البقاء فى السودان، أم يرغبون فى الانضمام إلى الجنوب بعد انفصاله. وقد كان ذلك الالتزام المشترك هو أساس استقطاب أحزاب المعارضة الأخرى.

وتقديراً من السياسى الجنوبى المخضرم، بونا ملوال، لذلك قام بإقناع سالفاكير بدعوة قادة الأحزاب الجنوبية الأربعة والعشرين إلى جوبا فى الفترة ما بين الثالث عشر والسابع عشر من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠ للتباحث حول الاستعداد للاستفتاء المزمع إجراؤه، والصيغ المحتملة للحكم المستقبلى فى جنوب السودان، حيث مثل الشق الأخير "شركا" لاجتذاب قادة الأحزاب. وقد وافق المؤتمرون على الاستعدادات لإجراء استفتاء حر ونزيه، وعلى إجراء توافقات ما بين الجنوبيين، وكذا على وضع خارطة طريق للحكم ما إذا صوت الجنوبيون لصالح الانفصال. كذلك، فقد وافقت الأحزاب على تفعيل منتدى لقادة جميع الأحزاب السياسية، على أن تجرى اجتماعاته بصفة دورية لضمان تنفيذ مقررات المؤتمر. وفضلا عن ذلك أعلن سالفاكير عفوا عن جماعات التمرد. وكانت تلك أقصى نقطة أحرزتها فعاليات المواءمة بين الشمال والجنوب، والتى أسهمت، بلا شك، فى إدارة عملية الاستفتاء على نحو سلمى، بيد أنه وفى أعقاب الاستفتاء، حين لم يعد سالفاكير بحاجة إلى أحزاب المعارضة، تدهور ذلك المناخ الإيجابى تدهوراً سريعاً.

كلمة أخيرة من عمر البشير

حتى عشية الاستفتاء، كان ثمة شكوك خطيرة حول ما إذا كانت العملية ستمضى قدما. فإصرار الحركة الشعبية لتحرير السودان على عدم قبول أى إرجاء للاستفتاء قد أحدث مناخا مأزوما. إلا أن الدعم التقنى المقدم من قبل المجتمع الدولى، فضلا عن زيارة السيناتور الأمريكى جون كيرى فى الوقت الملائم، والذى أكد للبشير أن الولايات المتحدة الأمريكية ستسعى على نحو سريع لرفع اسم السودان من قائمة العقوبات وإقامة علاقات ثنائية طبيعية بين البلدين إذا ما وافق البشير على استفتاء الجنوب، مؤكدا له وقوف الولايات المتحدة خلف الحركة الشعبية لتحرير السودان، وأن الاستفتاء سيجرى فى التاسع من كانون الثانى/ يناير ٢٠١١ ... كل ذلك كان كافيا لضمان أن تمضى عملية الاستفتاء قدما وفقا للمسار المخطط لها. أما فى الولايات المتحدة، فلم تعدم سياسة أوباما تجاه السودان منتقدين لها. وبما أن الأمور قد تم ترتيبها، ولافتقار البشير إلى أية أوراق صالحة للعب، فقد أكد - فى خطابه بمناسبة عيد استقلال السودان، أنه سيعترف حتما بما ستسفر عنه نتائج الاستفتاء. وفى الرابع من كانون الثانى/ يناير ٢٠١١، غادر البشير إلى جوبا حيث كرر المشاعر ذاتها:

«أيا ما كانت اختيارات الجنوبيين، فسوف نقبلها ونرحب بها ... ولكن دعونا نقدم مثالا جيدا للأشقاء فى إفريقيا، فحتى لو تم الانفصال، وسيتم ذلك على نحو سلمى، فسنلتزم بالتعاون مع الأشقاء ونعطى الأسوة لما ينبغى أن تكون عليه الولايات المتحدة الإفريقية ... نحن لن نمكث فى خيمة للعزاء نبكى، إذا ما آثر الجنوبيون خيار الوحدة. كما أننا لن نكون فرحين أيضا، ولكننا سنكون أول من يجىء إلى الجنوب ويحتفل مع أهله».

إذا، وبمقتضى تلكم الكلمات، فقد كان الاستفتاء يمضى فى الطريق المرسومة

له ... عندها تنفس الكثير من الأهالى الصعداء.

وفى الأثناء ذاتها، عمد البشير إلى توظيف وسائط الإعلام للترويج بأن الجنوب لم يكن أبدا جزءا من السودان، فى الحقيقة، وأن التصويت فى الاستفتاء الوشيك لصالح خيار الانفصال سيكون تأكيدا جازما لتلك الحقيقة. كذلك فقد عمد البشير إلى توظيف الطرح الإسلامى بأنه ابتغاء لاستقرار المجتمع، فإن المسلمين الخلص مطالبون بتأييد زعيمهم الذى قرر السماح بانفصال الجنوب. هذا، وقد لجأ البشير إلى ذلك الطرح كردة فعل تجاه حفنة من الزعماء الإسلاميين الراديكاليين المؤمنين بأنه وفقا للشريعة الإسلامية فإن الاستفتاء المزمع إجراؤه يعد غير شرعى، وأن انفصال جزء من أية دولة إسلامية غير مسموح به. أما البشير فقد ذهب إلى أن الممارسة التى سيتم بمقتضاها انفصال الجنوب هى قانونية وشرعية تماما بما يتوافق مع مقررات اتفاق السلام الشامل.

إن كل الطروحات السابقة لتؤكد أن حزب المؤتمر الوطنى كان حريصا على طمأنة الشماليين بشأن الانفصال الوشيك بأكثر من حرصه على إقناع الجنوبيين بضرورة التصويت لصالح الوحدة. كذلك، أبانت تلك الطروحات للمجتمع الدولى الجهود المبذولة من قبل الحزب لضمان عملية استفتاء سلمية وناجحة.

آليـــات الاستفتـــاء

أورد مركز كارتر أن عملية تسجيل الأصوات الخاصة باستفتاء جنوب السودان كانت "مقبولة بوجه عام"، إلا أنه أشار إلى فشل شركاء السلام فى إزالة "الغموض الذى اكتنف مستقبل منطقة أبيى، وكذا البعد المواطنى للأهالى فى شمال السودان وجنوبه قبل عمليات تسجيل الأصوات ... وفشلهم كذلك فى استقطاب جميع قطاعات المجتمع السياسى السودانى إلى العملية". وقد وجدت تلك المشاعر

أصداء لها فى تقرير بعثة المراقبة التابعة للاتحاد الأوروبى. وبينما كان ثمة مشاكل متعلقة بالإدارة، إلا أن كلا من الاتحاد الأوروبى ومركز كارتر الدولى للسلام قد راق لهما أداء مفوضية ومكتب استفتاء جنوب السودان. وكما فى انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠، خلص مركز كارتر إلى فشل السلطات والمجتمع المدنى حين تعلق الأمر بتوعية القائمين بالتصويت، تلك المهمة التى هيمنت عليها جماعات جنوبية "عادة ما مزجت ما بين أنشطة التوعية، والدعوة إلى انفصال الجنوب". أما التوعية فى الجنوب فقد هيمنت عليها جماعات قامت بطرح القضية على أن التصويت لصالح الوحدة ينطوى على المصادقة على استمرار العبودية والاسترقاق، فيما يمثل التصويت لصالح الانفصال دعما للحرية وتأكيدا لها.

وقد أشارت بعثة الاتحاد الأوروبى فى معرض الحديث عن الحملة إلى أن:

الغياب شبه التام لحملة مؤيدة لخيار الوحدة قد خلق مناخا تم بمقتضاه قمع أى جدال بشأن مستتبعات الانفصال أو الوحدة. لقد انصب اهتمام مناخ الحملة على تعظيم معدل المشاركة فى التصويت، وذلك بغية الوصول إلى نسبة الـ ٦٠٪. وفى المقابل، فإن حملات الشمال، والتى انصب اهتمامها على رسائل وإشارات للتصويت لصالح خيار الوحدة، قد تم قمعها على نحو أشد.

وللأسف، فإنه نادراً ما نشطت حملات الحركة الشعبية لتحرير السودان أو حزب المؤتمر الوطنى وراء الشعارات المرفوعة، كذلك فإن حملة حزب المؤتمر الوطنى خفت ضجيجها قبل التصويت. وباستثناء كل من الحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطى، والجبهة الديمقراطية المتحدة ... فإن الأحزاب السياسية الجنوبية اضطلعت بدور محدود فى حملة الاستفتاء، فيما اضطلعت الأحزاب الشمالية بدور أكثر محدودية (بالرغم من أن الحزب الشيوعى قد قام بتجمعين لحشد أنصار الوحدة فى الجنوب، ومن ثم زيادة الشعور بأن الحملة كانت شأنا

مرتبطا بالحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى).

وقد كانت نسبة المشاركة التصويتية مرتفعة للغاية فى الجنوب، إذ تواترت الروايات حول قيام كوادر الحركة الشعبية لتحرير السودان بإخراج المرضى من المستشفيات وإجبار المعوزين المنتشرين بالشوارع على القيام بالتصويت إلا أن نسبة المشاركة فى الشمال كانت منخفضة بالمقارنة بنظيرتها في الجنوب. وقد عزا مركز كارتر ذلك الأمر إلى عدم توفير وسائل للانتقال خلال عملية التصويت، بينما تم توفير تلك الوسائل خلال عملية التسجيل، وكذا إلى ارتحال كثير من الجنوبيين إلى جنوب البلاد للإدلاء بأصواتهم، وإلى أن أولئك الذين لم يذهبوا للتصويت كان يتملكهم القلق والحيرة بشأن مرحلة ما بعد الاستفتاء. إلا أن مركز كارتر لم يذهب بعيدا فى استقصاء الأسباب وراء انخفاض معدلات التسجيل والمشاركة فى الإدلاء بالأصوات في الشمال، فيما بدا الاتحاد الأوروبى وكأن الأمر لا يعنيه من قريب أو بعيد.

إن السبب الرئيسى لانخفاض معدل المشاركة فى تسجيل الأصوات وبالتالى انخفاض معدل التصويت فى الشمال كان متمثلا فى الحملة المنهجة التى قامت بها الحركة الشعبية لتحرير السودان لحرمان الجنوبيين فى الشمال حقهم الديمقراطى فى التصويت، والذى نبع مباشرة من الجهود المبكرة للحركة فى البرلمان لحرمانهم حق التصويت. وقد خشيت الحركة إمكانية قيام حزب المؤتمر الوطنى بتشجيع معدل مرتفع لتسجيل الأسماء وفى المقابل مشاركة تصويتية محدودة فى محاولة منه لجعل نسبة التصويت أقل من الحد الأدنى المطلوب (٦٠٪). كذلك، كانت هناك مخاوف من أن يقوم حزب المؤتمر الوطنى بإجبار الجنوبيين القاطنين فى الشمال، وبخاصة أولئك العاملون لدى الهيئات الحكومية، على التصويت لصالح خيار الوحدة. وبالفعل، كانت هناك دلائل على أن الحزب قد

استمال المستخدمين الحكوميين للتصويت أملا فى أن يكون لصالح خيار الوحدة، إلا أنه لم تكن ثمة دلائل على قيامهم بذلك. كذلك فقد كان هناك شواهد على إجبار الحركة الشعبية لتحرير السودان للجنوبيين المقيمين فى الشمال على عدم التصويت. هذا، وقد لاحظ مركز كارتر تهديدات ضد مسئولى الاستفتاء فى أوغندا، حيث قام بعض أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان بالضغط لمقاطعة عمليتى التسجيل والتصويت خارج حدود السودان.

وبالتزامن مع ذلك، كانت هناك جهود الحركة الشعبية لتحرير السودان لتشجيع أكبر عدد ممكن من الجنوبيين على الانتقال إلى الجنوب بغرض تسجيل أسمائهم والقيام بالتصويت هناك، وبالفعل فقد انتقل أكثر من ١٨٠٠٠٠ جنوبى إلى جنوب السودان خلال الأسابيع العشرة التى سبقت الاستفتاء. وبحلول منتصف أيار/ مايو ٢٠١١، بلغ عدد اللاجئين السودانيين العائدين إلى جنوب السودان والنيل الأزرق إجماليا تراكميا قدر بـ ٣٢١٧٨٥ سودانى، وذلك منذ توقيع اتفاق السلام الشامل فى ٢٠٠٥ . وقد قامت حكومة جنوب السودان بتوفير خدمات الانتقال لأعداد كبيرة ممن سيدلون بأصواتهم، ولكن سرعان ما نفدت الأموال وفترت همم الكثيرين، فى المعسكرات الشمالية أو فى مركز النقل النهرى فى كوستى. وقد قمت بمحاورة عدد من أولئك العائدين فى كوستى حيث أعجبت بتحليهم بالصبر، ونظرتهم الإيجابية المتفائلة للشمال الذين سيغادرون أراضيه. أما السلطان جيمس قردام، وهو أحد العائدين الطاعنين، فقد شدد على "أنه ما من أحد قد أجبرهم على الارتحال من الخرطوم"، وأنه "لا توجد حدود حقيقية بين شمال البلاد وجنوبها، فلا يوجد ما يعرف بحدود ١٩٥٦، فالسودان ما يزال بلداً واحداً". أما فيليو واسواس، من توريت بشرق الاستوائية، فقد ذكر أنه مقيم فى الشمال منذ عام ١٩٦٧، وأنه بصدد العودة إلى الجنوب لأن "قرنق قد أرسى دعائم

السلام"، و"نحن أبناء الرئيس عمر البشير الذى منحنا استفتاء سلميا". كذلك، فقد شدد واسواس على أنه "لا توجد مشاكل فى الشمال إذ يمكننى أن أعود إليه زائرا"، و"أن جيرانه فى الشمال كانوا يبكون بسبب مغادرته وارتحاله صوب الجنوب. كذلك، فقد كنا مدركين أنه يمكن أن يتم وصمهم بنعت "الجلابة" فى الجنوب، بسبب طول إقامتهم فى الشمال، إلا أنهم كانوا موقنين أنه سوف يتم الترحيب بهم. كانت تلك هى المشاعر السائدة لدى الجنوبيين ممن لهم جذور فى الشمال، إلا أن أولئك الرازحين تحت وطأة الفقر وأولئك الذين يحيون فى مخيمات المرحلين فى أطراف أم درمان والخرطوم فلم يكونوا على القدر ذاته من التفاؤل والأمل.

إن الانتقالات الكثيفة، فضلا عن توقع قيام مزيد من الجنوبيين بالارتحال، قد دفعت أولئك ذوى الدراية المحدودة بالواقع السودانى إلى تصور إمكانية حدوث مذابح شبيهة بتلك التى جرت فى رواندا. وفى حين رغبت حفنة من "المتطرفين المتأسلمين" فى مغادرة الجنوبيين حين بعثت حكومة حزب المؤتمر الوطنى برسائل متضاربة، تمثل شعور معظم السودانيين الشماليين من العامة إزاء التمزق الوشيك لبلادهم فى مزيج من الحزن والندم، إلا أنه كان مصحوبا بالكرامة والشموخ اللذين يميزان الشخصية السودانية.

وبالإضافة إلى تلك المشكلات، فقد رصدت بعثات المراقبة عددا من الانتهاكات من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى. وكان أحد تلك الانتهاكات ذلك المتعلق بجماعة "شهود يهوه" فى ولاية غرب الاستوائية، والذين حالت معتقداتهم دون قيامهم بتسجيل أسمائهم للإدلاء بها فى الاستفتاء. لقد أطلق عليهم حاكم الولاية وآخرون – علانية – لفظة "الخونة"، وتلا ذلك بأيام قلائل حرق هيكلهم. وقد ذهبت بعثة المراقبة التابعة للاتحاد

الأوروبى إلى أن التعدى اللفظى من قبل حاكم الولاية على جماعة شهود يهوه "يمثل اعتداء على حرية التعبير والحق فى الاجتماع، فضلا عن كونه يمثل ازدراء للأديان". وفى الولاية ذاتها، قامت ميليشيات "أولاد السهم"، وهى ميليشيا محلية على صلة وثيقة بحاكم الولاية، بوضع متاريس فى الطرق للتأكد من وجود الحبر الفوسفورى الدال على قيامهم بالتصويت، حيث تم وضع أولئك الذين لم يقوموا بالتصويت تحت التحفظ المؤقت. كذلك، وردت تقارير أفادت بالقبض على مواطنين لأنهم لم يقوموا بإغلاق محالهم التجارية فى وقت إجراء الاستفتاء، وكذا تقارير عن سجناء تم إجبارهم على الإدلاء بأصواتهم، ومرضى نقلوا من المستشفيات إلى لجان الاستفتاء ليشاركوا فى التصويت. وفى معظم لجان الاستفتاء بجونقلى وأعالى النيل، كان هناك وجود لممثلين عن جهاز الاستخبارات والأمن الوطنى. بل أنه فى إحدى اللجان تم رصد قيام أفراد من الشرطة بملاحظة أولئك المدلين بأصواتهم، حيث قاموا بفتح بطاقات الاستفتاء لمعرفة كيف أدلى هؤلاء بأصواتهم، ذلك قبل أن يقوموا بطيها مرة أخرى وإعادتها إلى الصندوق. ولعله من غير المستغرب، إذاً، فى ظل تلك الأجواء، وفى سبع مقاطعات بوسط الاستوائية وغربها، وجونقلى، وأعالى النيل، أن كان عدد الذين أدلوا بأصواتهم يفوق عدد المسجلين ممن يحق لهم التصويت، وذلك وفقا لوثائق صادرة عن لجان الإشراف على الاستفتاء جرى الاطلاع عليها من قبل وكالة "رويترز" الإخبارية.

كذلك، وجدت مجموعة أخرى من "ضحايا" الاستفتاء تمثلت فى ٢٦٠ عائلة عربية تنتمى إلى قبائل "الجنجويد"، و"صالحة"، و"الكبابيش" المقيمين فى "الفخار" بمنطقة "جودة" الحدودية بأعالى النيل، إلى الشمال مباشرة من "الرنك"، والذين ارتحلوا، نتيجة لانتهاكات الجيش الشعبى لتحرير السودان،

إلى معسكر خارج "ربك"، عاصمة ولاية النيل الأبيض. وقد قام هؤلاء المزارعون المهجرون بإخبارى بأن الـ ١٠٠٠٠ مواطن الذين عاشوا فى "الفخار" قد تم إجبارهم على الارتحال إلى "الرنك" بولاية النيل الأبيض بسبب انتهاكات الجيش الشعبى لهم، بالرغم من العلاقات الطيبة التى تربطهم مع السكان الدينكا المحليين. وبالفعل، فقد طالبهم زعيمهم الأعلى بعدم مغادرة أعالى النيل، على عكس ما ذهب إليه مأمور "الرنك" التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان. هذا، وقد أكد مأمور "الرنك" قيامه بالتدخل، إلا أنه أصر على عدم قيام الجيش الشعبى لتحرير السودان بإجبار العرب أو إكراههم. أما المهجرون من أعضاء ذلك المجتمع فقد قالوا إنهم تعرضوا للانتهاكات وأجبروا على المغادرة من قبل الجيش الشعبى لأنه كان من المتوقع أن يقوموا بالتصويت لصالح خيار الوحدة. وقد ذكر لى وزير بحكومة جنوب السودان، لاحقا، أن "هؤلاء لم يكونوا الوحيدين، إذ أساء الجيش الشعبى لتحرير السودان معاملة الجميع، بغض النظر عن أعراقهم أو دياناتهم".

إن بعثات المراقبة لم تتناول بجدية مشكلة ملاءمة المناخ السياسى لإجراء الاستفتاء، وكان مسئولو حكومة جنوب السودان مؤمنين بعدم وجود أية عوائق ضد أولئك المفضلين لخيار الوحدة فى التعبير عن آرائهم، أو قيامهم بمسيرات للحشد، أو ترويجهم لمواد دعائية. وبالفعل لم تكن ثمة عوائق قانونية ضد أمثال تلك الممارسات. أما الحالات المحدودة التى قامت فيها قوات الأمن بمضايقات لمؤيدى خيار الوحدة فلا تعنى وجود حملة حكومية منظمة لذلك الغرض. هذا، ومن الصعب تخيل السبب الذى يدفع حكومة جنوب السودان إلى القيام بانتهاكات بحق مؤيدى الوحدة بينما هم أقلية لا يمكنها التأثير فى نتيجة عملية الاستفتاء. إلا أنه من النادر أن نجد الممارسات السياسية وقد خلت من

المشاعر اللامنطقية أو العاطفية، خاصة إذا ارتبط الأمر بواقعة كبيرة تتمثل فى إنشاء وطن جديد. ففى هذا الطور، كان الملمح الرئيسى الذى اصطبغت به الحياة السياسية لجنوب السودان شعوراً عارماً بوطنية جارفة سمت، ولكن لفترة محدودة، فوق أمور عديدة أسهمت فى تفرقة الجنوبيين، وخلقت مناخا معاديا لأولئك الذين لم يشاركوا مثل هذا الشعور. وفى دراسة للمعهد الديمقراطى الوطنى للشئون الدولية أجريت على ٦٣ مجموعة استطلاعية، وجد أن خيار الوحدة بالنسبة للجنوبيين هو مكافئ لهيمنة الشمال، وتفشى القتال، ونهاية حكومة جنوب السودان. وبعبارة أخرى، فإن الوحدة كانت تعادل الدولة المركزية، وليس استمرار الأنموذج اللامركزى الذى كان سائدا حينذاك. إلا أنه وفى أثناء الحملة التى مهدت للاستفتاء، لم يتم إجراء ما من شأنه تصويب ذلك الفهم الخاطئ، فى حين عجزت بعثات المراقبة عن إيراد تعقيبات فى هذا الخصوص.

فى آب/ أغسطس ٢٠١٠، حين ذكر "لول دينق"، العضوُ الوفى المخضرم فى الحركة الشعبية لتحرير السودان ووزير البترول فى حكومة الوحدة الوطنية - "أنه اتحادى يقفو أثر خطى زعيم وحدوى هو جون قرنق"، تم اتهامه على نحو صريح، فى الجنوب، بأنه خائن وعميل لحزب المؤتمر الوطنى، وأنه قد تمت رشوته، وعمت مطالبات بإقالته. بيد أن "لول دينق" لم يقل ما يخالف السياسة المعلنة والرسمية للحركة الشعبية لتحرير السودان. لقد قامت الحركة، فى مناسبات ثلاث، بإرجاء اجتماعات مجدولة لمجلس التحرير كان الهدف منها تدارس موقف الحركة من خيار الوحدة مقابل خيار انفصال الجنوب، وكان ذلك، بلا شك، راجعا إلى كون الكثير، بل ربما الأغلبية، ما يزالون يؤيدون الالتزام والتمسك بسودان موحد متطور.

المجتمع الدولى والاستفتاء

فى أوج عملية الاستفتاء خلال منتصف كانون الثانى/ يناير ٢٠١١، حللت ضيفا على عدد من الاجتماعات الهامة التى جمعتنى مع لفيف من كبار الوسطاء، ومسئولى الأمم المتحدة، والدبلوماسيين. وقد يخال المرء ارتياحهم لاستفتاء صمم جيدا من الوجهة التقنية، وتصويت نزيه لا يمكن الطعن فى صحته، فضلا عن بيانات البشير وتصريحاته القائلة بقبوله النتائج أيا ما كانت. إلا أنهم كانوا قلقين، إذ توجسوا من عدم حسم القضايا الخاصة بما بعد الاستفتاء، وأزعجهم الراديكاليون والتخريبيون فى الشمال، فضلا عن الأزمة الاقتصادية المتنامية وأثرها المحتمل فى تقويض عملية السلام، وكذا الحاجة لإقناع قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان بعدم الضغط الشديد على عمر البشير إذا اعتمد مصير عملية السلام على شخصه، وهو الذى كان يواجه معارك داخلية ضارية فى حزب المؤتمر الوطنى. وبالفعل، فقد تحول عمر البشير، خلال فترة وجيزة، من شيطان مريد إلى "وسطى معتدل" تحتم على المجتمع الدولى، وبخاصة الغرب، القيام بحمايته. ووفقا للمنحى الجديد، التزم كل من حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان باتفاق السلام الشامل منذ البداية، فقد قال مسئول بالأمم المتحدة، "إن البشير هو القوة المحركة لاتفاق السلام الشامل".

أما حزب المؤتمر الوطنى، فكان هناك الكثير من آيات الإطراء والمديح التى كيلت له، أما أحزاب المعارضة الشمالية فكان نصيبها الإدانة والاتهامات، إذ تم النظر إليها باعتبارها قوى تخريبية. إذاً، فماذا كانت تبتغى المعارضة؟ كانت المعارضة تبغى – بالأساس – عملية دستورية تشمل جميع الأحزاب دونما استثناء، وحكومة وطنية، بحيث يتم النظر إلى كليهما من قبل معظم المراقبين المحليين على أنهما عناصر أساسية لا غنى عنها فى مسيرة البلاد نحو التحول الديمقراطى. إن

المجتمع الدولى لم يكن ليعارض تلك المطالب بشكل سافر، بل قام - بالمقابل - بإدانة الأحزاب لضعفها وافتقارها إلى زعامات مؤثرة. بيد أن الهدف الأساسى للدبلوماسيين الغربيين ومسئولى الأمم المتحدة كان الاستقرار، ومن ثم نظر إلى المعارضة على كونها تهديدا للاستقرار المنشود. وقد كان ذلك هو الموقف ذاته الذى تبناه الدبلوماسيون حين تمخضت الظروف عن اتفاق السلام الشامل حيث ناشدت الجماعات المسلحة على امتداد البلاد أن تكون جزءا من عملية السلام تلك.

وفيما كان السودان ينقسم إلى بلدين، كان الدبلوماسيون الدوليون فى الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقى، والولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا متوجسين من احتمال وقوع انقسامات أخرى فى شمال السودان. بيد أنهم لم يدركوا أن جهودهم لمنع الجماعات، فيما عدا الحركة الشعبية لتحرير السودان، من المشاركة فى عملية السلام، وقيامهم بتسهيل انفصال الجنوب - سوف تؤدى، بطبيعة الحال، إلى تحريض انفصاليين آخرين فى غير موضع من البلاد. إن هؤلاء الدبلوماسيين أنفسهم هم من يشدد على الروابط التى تنتظم الأجزاء المختلفة فى السودان، والحاجة إلى تغليب الاعتبارات المحلية وإيلائها مزيداً من الاهتمام، فضلا عن النظر إلى المشهد الإجمالى دونما التفات إلى سفاسف التفاصيل. ومن المؤكد أن التعامل مع مشكلة دارفور فى عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ كان يمكن أن يمسى أكثر سهولة من التعامل معها فى عام ٢٠١١، الذى شهد توالدا للجماعات المسلحة. وفى تلك الأثناء، كان الغرب يدعم جهود حزب المؤتمر الوطنى الناجحة فى إقصاء الجماعات الأخرى عن المشاركة فى المفاوضات مع الوعد بسلام مستقبلى، ولكن الأمر برمته ذهب أدراج الرياح.

لقد كان هناك إدراك واضح أن الأزمة الاقتصادية قد تفضى إلى الفوضى وعدم الاستقرار، فضلا عن إمكانية توظيفها من قبل المعارضة للحط من شأن

الحكومة وقدرها. لذا، فقد أراد ممثلو الغرب مساندة البشير اقتصاديا، إذ تطلعوا - بصفة خاصة - إلى إزالة العراقيل المفروضة على حصول الشمال والجنوب على القروض المطلوبة. وقد بدت اهتماماتهم موزعة ما بين ضمان تعافى النظام الاقتصادى العالمى وبين المؤسسات الغربية المهيمنة على ذلك النظام التى تسعى للدفاع عن حكومتى الخرطوم وجوبا. وباستثناء الولايات المتحدة الأمريكية والنمسا، فإن معظم الديون الخارجية للسودان هى ديون مستحقة لدول الخليج العربى وبعض المستثمرين الإقليميين ... وكان حزب المؤتمر الوطنى يقوم بدفع الفوائد المترتبة على تلك الديون. أما جنوب السودان، فقد واجهته مشكلة ارتفاع نصيب الفرد من الناتج بما فيه نصيبه من الأموال نتيجة لعائدات النفط. مما يجعل الجنوب غير مؤهل لتلقى قروض صندوق النقد الدولى. والمثير للدهشة، أن شيئا لم يذكر بشأن التعارض السافر ما بين جنوب غارق فى عائدات النفط، وبين الحاجة الماسة للاقتراض من المجتمع الدولى.

لقد كانت هناك مخاوف من أن يفضى إرجاء الحركة الشعبية لتحرير السودان لحسم قضايا ما بعد الاستفتاء بما له من أثر فى تعضيد موقفها التفاوضى وتدعيمه، إلى نقصان أرصدة البشير. لقد طغت تلك المخاوف على خطاب البشير فى عيد الاستقلال، وكذا على خطابه فى جوبا، بالرغم من أن أحد الدبلوماسيين الغربيين قد أشار إلى أن البشير يعمد، فى بعض الأحيان، إلى قول أمور متباينة حين يكون بعيدا عن المدن الكبرى. أما الدبلوماسيون الغربيون فقد نادوا جميعا بزيادة معدلات التنمية ومعونات الإغاثة لشمال السودان، وطالبوا بتعميق مدى التعاون مع النظام. إلا أن المشكلة فى التعاون مع النظام تكمن فى أن الحكومات الغربية لا تسمح لأى من دبلوماسييها بلقاء البشير بسبب الاتهامات الموجهة إليه من قبل المحكمة الجنائية الدولية، الأمر الذى يعد مصدرا لبعض الإرباك.

هذا، وقد أدرج جميع ما سبق فى سياق الحاجة إلى الاستقرار، وذلك فى الوقت الذى سقط فيه حكم الرئيس زين العابدين بن على فى تونس، والذى سرعان ما أعقبه سقوط نظام مبارك فى مصر. أما المسئولون فلم يدركوا أن اهتمامهم وحرصهم على الاستقرار هو الذى أجج ثورات الشرق الأوسط، أو ما بات يعرف "بالربيع العربى". إلا أن ذلك جميعه لم يكن ليدهش الصادق المهدى، زعيم حزب الأمة، والذى ألمح إلى أن "نقطة ضعف الولايات المتحدة الأمريكية والدبلوماسيين الغربيين فى تعاملهم مع السودان تكمن فى منظورهم المحدود لمفهوم "الأمن" وإدراكهم الضئيل لسياسة السودان وأمنه". كذلك، فإنه لأمر صارخ ألا يفوه أى من قادة المجتمع الدولى بكلمة "الديمقراطية" ألبتة.

كذلك يبدو الدبلوماسيون الغربيون وكأنهم قد نسوا التاريخ الطويل لكل من البشير وحزب المؤتمر الوطنى بصفتهم من غلاة "الإسلاميين"، وكأنما نسوا أيضا انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ المعيبة، واستمرار قبضة الحزب الشمولية على مجتمع شمال السودان. كذلك، فلم يؤخذ بعين الاعتبار احتمال أن يكون الحزب يخادع الغرب، أو أنه بينما يبدو البشير وكأنه منضم إلى المعسكر "الوسطى" المعتدل، إلا أنه سرعان ما قد يجنح إلى معسكر "الإسلام الراديكالى". وفى ضوء الترتيبات الدولية للقوى المؤيدة لعملية الاستفتاء، والدعم الجارف الملحوظ للجنوبيين لصالح خيار الانفصال، والشكوك فى مدى قدرات جيش السودان الوطنى ... قد يبدو البشير وكأنما اتخذ قرارا حصيفا بعدم معارضة الاستفتاء على نحو سافر. وبالفعل، فإن عدم المصادقة على الاستفتاء ليعنى العودة إلى الحرب مع الجنوب فى وقت تشتعل فيه نيران الحرب فى دارفور، واحتمال أن يعمد الغرب إلى تأييد الجيش الشعبى لتحرير السودان، وكذا فى الوقت الذى لا يحتفظ السودان، أو يكاد، بأصدقاء دوليين، بل ولا بأصدقاء عرب أو مسلمين، وفى الوقت الذى تعنى

الحرب خسارة الزخم الأمريكى المطلوب لرفع اسم السودان من قائمة العقوبات وإسقاط الديون عن كاهله. وبعبارة أخرى، فإن حزب المؤتمر الوطنى ليس لديه خيار واقعى سوى المصادقة على عملية الاستفتاء، وذلك - بالطبع - أمر لا يجعل من البشير رجل دولة، كما لا يجعله "وسطياً معتدلاً" !!

خلاصة

فى أعقاب الأجواء المشحونة التى رافقت عملية الاستفتاء ونتيجته، والتوقعات العامة بأن التصويت سيسفر عن تأييد عارم لصالح خيار الانفصال، وأنه سيتم الوفاء بالحد الأدنى المقرر (٦٠٪)، وتأكيدات البشير للجماهير بأنه سيصادق على نتيجة الاستفتاء، وأن السودان سيكون الدولة الأولى التى ستعترف بمولد جمهورية جنوب السودان كدولة مستقلة ... إلا أن التصويت الفعلى كان مخيبا للآمال. فمن بين أربعة ملايين اسم مسجل ممن يحق لهم التصويت، صوتت نسبة ٩٨,٨٣٪ لصالح استقلال الجنوب، فيما صوت ١,١٧٪ فقط لصالح خيار الوحدة. أما التصويت خارج السودان فلم تختلف نتائجه كثيرا، فقد صوتت نسبة ٩٨,٠٢٪ لصالح الانفصال. أما جنوب دارفور فكانت المنطقة الوحيدة التى صوت فيها الجنوبيون لصالح الوحدة (٥٩,٤٣٪ من الأصوات المسجلة).

إلا أن الاستفتاء لم يخل من مشاكل، وبخاصة نسبة المشاركة فى التصويت التى تجاوزت الـ ١٠٠٪ فى عشر مقاطعات من بين أكثر من ستين مقاطعة تم فحص بطاقات الاستفتاء بها. وكانت استجابة مفوضية استفتاء جنوب السودان أن قامت بحجب نتائج لجان الاستفتاء التى بلغت نسبة المشاركة بها أكثر من ١٠٥٪ من الأسماء المسجلة - ولم تلتزم بما أقره المراقبون الدوليون بأن تحجب النتائج التى تفوق نسبة الـ ١٠٠٪، بما يتوافق والمعايير الدولية. أما المفوضية فقد ذكرت أن المشكلة قد نجمت عن عملية تسجيل من يحق لهم التصويت، والتى جرت فى

العام الذى سبق الاستفتاء. كذلك، كانت هناك أمور تتعلق بسرية التصويت، والمساعدة فى الإدلاء بالأصوات، ووجود مسئولين أمنيين داخل لجان الاستفتاء وخارجها، وأمور أخرى ... إلا أن أحدا لم يذهب إلى أن تلك النقائص قد أثرت، على نحو بليغ، فى نتائج الاستفتاء. أما فشل الأحزاب فى خلق مناخ ملائم وهو ما يعنى مناخا ديمقراطيا - فلم تشر إليه بعثات المراقبة مطلقا، كذلك لم تتم الإشارة إلى الإكراه الممارس من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان على المدلين بأصواتهم فى الشمال، وفى بعض مواقع الاستفتاء خارج البلاد، وكذا الحالات المناظرة للإكراه من قبل السلطات الشمالية.

وقد كان البشير رحب الصدر:

"لقد تلقينا نتيجة الاستفتاء وقبلناها بصدر رحب لأنها تعبر عن رغبة مواطنى الجنوب. إن اليوم هو يوم فارق فى حياة السودان. وإذ نهنئ شعبنا فى جنوب السودان على اختيارهم، فإننا نأمل أن يكون ذلك الحدث نقطة افتراق بين الحرب والسلم فى السودان، لا نقطة افتراق بين الوحدة والانفصال."

وفى السابع من شباط/ فبراير ٢٠١١ أصدر البشير مرسوما جمهوريا بقبول نتائج الاستفتاء وإلزام كلا الحزبين (حزب المؤتمر الوطنى، والحركة الشعبية لتحرير السودان) بالعمل "لحسم ما تبقى من قضايا معلّقة بينهما، وبناء علاقات إيجابية وبناءة بين شطرى الأمة". وقد تلا ذلك قبول مجلس الوزراء نتائج الاستفتاء فى جلسة استثنائية برئاسة عمر البشير وحضور نائبيه، سالفاكير وعلى عثمان طه. وبذا، استتبت الأمور على أن الاستفتاء قد مثل الإرادة الحرة للجماهير. وبكل هذا الارتياح، ألقى البشير وسالفاكير خطابين ركزا على الأهداف المشتركة، والإرادة والتصميم المشتركين، والحاجة إلى المضى قدماً - وعلى وجه السرعة - لإنشاء حدود شبه مفتوحة فيما بين البلدين.

كذلك، فقد أسرع قادة المجتمع الدولي إلى إصدار بيانات مشابهة. أما تابو مبيكي، رئيس جنوب إفريقيا، فقد ذكر أن نجاح الاستفتاء في السودان سوف يساعد في الترويج للديمقراطية في إفريقيا، وأن نتائجه قد أكدت التزام الشعب السوداني وقادته بعدم العودة إلى الحرب ثانية، فيما صرح باراك أوباما أن الولايات المتحدة ستتعامل مع جمهورية جنوب السودان على أنها دولة مستقلة ذات سيادة، وذلك اعتبارا من تموز/ يوليو ٢٠١١، وأردف قائلا: " بالنيابة عن جماهير الولايات المتحدة الأمريكية، فإنني أهنئ جنوب السودان على ذلك الاستفتاء الملهم الناجح الذي اختارت فيه أغلبية ساحقة ممن أدلوا بأصواتهم خيار الانفصال".

إن هذه البيانات وأمثالها متوقعة في أمثال تلك المناسبات، وبالفعل فشعب جنوب السودان هو أهل للتهنئة على تصويتهم الراقي، بيد أن تلك البيانات والخطب لا تستطيع أن تحجب الخداع والمكائد التي اصطبغت بها حملات كلا الحزبين الحاكمين، أو حقيقة عدم استطاعة أي من زعيمي هذين الحزبين مقاومة عدم ثقته الشديدة في الآخر، وهو أمر في محله. لذا، فعند زيارة البشير إلى جوبا قبل الاستفتاء مباشرة، وعده سالفاكير بأنه سوف يوقف دعمه لمتمردي دارفور، فأكد له البشير – بدوره – اعتزامه وقف دعمه للميليشيات الجنوبية. ولكن، وحتى قبل أن يتم الفراغ من التصويت في الاستفتاء، صار معلوما أنه لم يتم طرد زعماء التمرد الدارفوريين من جوبا (لقد كان أكثرهم مقيمين، بالفعل، في الغراند أوتيل المملوك لحكومة جنوب السودان). أما الجنرال غاتلوك قاي، الذي أغضبته الانتخابات المزورة في ولاية "الوحدة"، والتي أدت إلى حرمان أنجلينا تيني درقون من الفوز بمقعد حاكم الولاية، ومن ثم استبعاد ترشيحه لمنصب قيادي ... فقد أعلن تمردا بدعم من القوات المسلحة السودانية.

ونتيجة لذلك، قام زعماء الأحزاب والقادة العسكريون المنتمون لكلا الطرفين

بتنحية الاستفتاء جانبا للتباحث حول الكيفية التى سينتهجونها لتوظيف "وكلائهم" لتعزيز مصالحهم بشأن قضايا ما بعد الاستفتاء، وكذا منطقة أبيى. وقد استمرت قيادات حزب المؤتمر الوطنى فى التفكير بشأن ما إذا كانت ستعمد إلى توظيف وكلائها لإضعاف حكومة الحركة الشعبية لتحرير السودان والحط من قدرها، أو حتى القضاء عليها تماما ... بينما كان نظراؤهم فى الجنوب يتجادلون فيما بينهم حول ما إذا كانت سيادة دولتهم الوشيكة واستقرارها يستدعيان إطاحة حكومة حزب المؤتمر الوطنى أم لا. إذاً، فلم يرد إلى ذهن أى من الفريقين وضع السلاح جانبا، والذى إن كان قد تم، لكان سيصبح وبالا على من أقدم عليه لانطوائه على طابع انتحارى.

وفى الجنوب، كان البريق الذى أحاط تسويات تشرين الأول/ أكتوبر بين أحزاب المعارضة والحركة الشعبية لتحرير السودان ما يزال قائما. على أنه سرعان ما زال. وقد كان ذلك أمرا حتميا بسبب وجهة نظر قيادات الحركة الشعبية المغلوطة والتى ذهبت إلى أن التصويت الكاسح لصالح الانفصال يعد مصادقة على مدى جماهيرية الحركة، إذ لم يقبل الجنوبيون سوى هيمنة الحركة الشعبية لتحرير السودان كأسلوب ناجع لضمان بقاء "المشروع الانفصالى" وفق المسار الذى خطط له. وبتحقيق ذلك الهدف، اتسعت الفجوة بين الجنوبيين وحكومتهم كثيرا، والذى سرعان ما سيفضى إلى تنامى المشاعر القاسية والعداءات بين أحزاب المعارضة وحكومة الجنوب.

وبينما أظهر المتحدثون الرسميون للقوى الدولية تفاهاتهم وابتذالهم المعهود لنجاح الاستفتاء، والأمل فى مستقبل مزدهر لكلا "السودانين"، إلا أنه وخلف الأبواب المغلقة كان هؤلاء متشككين بشأن تحقق عملية السلام. وقد كان هناك ارتياح جراء تحقق هدفهم الرئيسى وهو انفصال الجنوب، إلا أنهم كانوا -وبحق-

قلقين من الطريق الوعرة المتبدية فى الأفق. وقد أظهرت اجتماعات "الأبواب المغلقة" تلك تشاؤمهم المتنامى بشأن التحول الديمقراطى، وعدم ثقتهم فى أحزاب المعارضة، وإعجابهم المتزلف المداهن بالرئيس عمر البشير الذى لم تسمح لهم حكوماتهم بإجراء مقابلات معه ... تلك الحكومات التى تنظر - رسمياً - إلى حكومة حزب المؤتمر الوطنى على أنها حكومة مارقة. إن تقييم القوى الدولية وأهدافها الحقيقية، مثلها فى ذلك مثل كل من الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى، لا يحمل إلا ارتباطا واهيا بما يظهرونه من أقوال وشعارات على الملأ. كذلك فهو ينحى جانبا التزام "اتفاق السلام الشامل" بالتحول الديمقراطى، والذى من الممكن أن يتم تجاهله - حالياً - نظراً لانفصال جنوب السودان الذى لاقى القبول. إن ما ذهبت إليه القوى الدولية من كون البشير "وسطيا معتدلا"، وتغاضيها عن عملية التحول الديمقراطى سرعان ما سيزعجها ويقض مضاجعها.

الفصل الخامس

المناطق الثلاث:

النيل الأزرق/ جنوب كردفان/ أبيى

حين الفراغ من الانتخابات والاستفتاء، فإن المتطلبات التى اقتضاها اتفاق السلام الشامل، والتى كانت ما تزال معلقة: انتخابات جنوب كردفان، و"المشورات الشعبية" فيها، وكذا حسم مشكلة منطقة أبيى.

إلا أن انتخابات جنوب كردفان تم إرجاؤها من نيسان/ أبريل ٢٠١٠ إلى أيار/ مايو ٢٠١١ لأن الحركة الشعبية لتحرير السودان لم تقبل تعداد السكان الذى كانت سترتكن إليه الانتخابات، أما "المشورات الشعبية" فلم تكن لتبدأ إلا بعد أن تكون الانتخابات قد أتت إلى الولايات بحكم مسئول يمكنه الإشراف على العملية وتعيين مفوضيات لإدارتها. هذا، ولم تكن "المشورات الشعبية" ناجحة فى النيل الأزرق كما لم يكن قد تم الانتهاء منها حين انتهت عملية السلام، لذا فقد مررت الحكومة تشريعا لتمديد العملية ستة أشهر إضافية.

وفى الأثناء ذاتها، رفضت الحركة الشعبية لتحرير السودان بجنوب كردفان نتيجة الانتخابات التى فاز بها حاكم الولاية أحمد هارون. وقد اشتعلت حدة التوترات حين أعلنت القوات المسلحة السودانية ضرورة قيام قوات الجيش الشعبى



لتحرير السودان فى الشمال بنزع سلاحها. وقد دفع ذلك الأمر عبد العزيز آدم الحلو، قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان بجنوب كردفان إلى إعلان العصيان والتمرد ... بما أدى فى نهاية عملية السلام إلى تحكم القوات المسلحة السودانية وهيمنتها على سهول جنوب كردفان، وتحكم الجيش الشعبى لتحرير السودان فى معظم جبال النوبة. أما الفشل فى إجراء الاستفتاء بشأن منطقة أبيى والمطالبات بأن يتم السماح لقبيلة المسيرية بالقيام بممارسات على تلك الشاكلة ... فقد أدى إلى وقوع مناوشات بين القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبى لتحرير السودان وحلفائه من الجماعات المسلحة خلال النصف الأول من عام ٢٠١١، والتى انتهت إلى غزو شامل للقطاع من قبل القوات المسلحة السودانية فى العشرين من حزيران/ يونيو ٢٠١١ . وبالرغم من الارتباط الوثيق لحركة/ جيش تحرير السودان

بمتمردى الشمال، إلا أنها ظلت بعيدة عن الصراع وواصلت التفاوض مع حزب المؤتمر الوطنى بشأن القضايا المعلقة الخاصة بمرحلة ما بعد الاستفتاء. أما اللجوء إلى الصدام المسلح لحسم القضايا التى كان قد تحتم حسمها فى نيفاشا، فقد أشار إلى ضعف اتفاق السلام الشامل وهشاشته، كما أثار خطورة عودة أطراف الاتفاق إلى حرب متكاملة الأركان.

المشـــورات الشعبيـــة

نظرا لرغبة جون قرنق فى إكساب "السودان الجديد" فحوى محددة، فقد كان تواقا لخوض الحرب ضد الشمال. وكانت المنطقتان اللتان حازتا اهتمامه: جنوب النيل الأزرق، وجبال النوبة بجنوب كردفان، فكلتاهما متاخمة للجنوب، وذواتا أغلبية سكانية إفريقية، بما يتوقع معه أن تتجاوبا للبلاغة الخطابية لحركة/ جيش تحرير السودان بشأن التهميش. إن ولاية النيل الأزرق تقع على حدود السودان مع إثيوبيا، حيث قامت "الدرج" الإثيوبية بمساعدة الجيش الشعبى لتحرير السودان مرتين فى الاستيلاء على الإقليم الجنوبى، ولكن لتخسرها ثانية. بيد أنه فى عام ١٩٩٧، استولى الجيش الشعبى لتحرير السودان، بمعاونة الجبهة الديمقراطية الثورية لإثيوبيا، على الإقليم وظل محتفظا به حتى نهاية عملية السلام. إن الجيش الشعبى لتحرير السودان لم يبلغ أبعد من القبائل الإفريقية، وقليل من القبائل "المتنصرة" فى جنوب النيل الأزرق (وبخاصة الأنوك والمابان والجمجم) فى محاولته التغلب على القبائل العربية والغربية التى تقطن المناطق الشمالية من الولاية، حيث يتموضع جل الاقتصاد حول سد الروصيرص على أطراف ولاية الدمازين. وبالرغم من أن مالك عقار اير من قبيلة "انقسنا" بالولاية قد عمل حاكما لها، إلا أن الأعداد الغفيرة من المقاتلين الدينكا والنوير بالجيش الشعبى لتحرير السودان عادة ما أدت إلى توترات، وقد مرت أعوام عديدة قبل أن يتم الاستعاضة عنهم بمقاتلين ينتمون

إلى مجتمعات محلية.

أما جنوب كردفان فقد اتبعت مسارا مغايرا، حيث انبثقت حركة/ جيش تحرير السودان هناك من الصراعات بين القوى المحلية (الأهلية) التى تجمعت تحت قيادة يوسف كوة، وهو مدرس وشاعر قام بشن هجوم مسلح عام ١٩٨٧ مطالبا باحترام الطابع الثقافى والتعددية المميزة للنوبة، كما نادى بالتنمية وعارض ترك الأراضى لملاك عرب من الكتلة النهرية (النيلية) غائبين يملكون مزارع تجارية مميكنة. أما معارضة الدولة المركزية فقد أخذت طابع الصراع المسلح، وذلك على نحو مطرد ... ذلك الطابع الذى كان متناغما مع أناس ذوى تقاليد حربية قتالية عتيدة. وبالإضافة إلى قيام مقاتلى النوبة بخوض تلك الحملة منفردين، فإن الكثيرين منهم قد انضموا إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان بالجنوب إلى الحد الذى كانوا يمثلون فيه المكون الأكبر من حجم الجيش الشعبى خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، وظل هناك عدد كبير ملتحقا به حتى نهاية عملية السلام. إن ولاء مقاتلى النوبة هو الذى مكن جون قرنق من احتواء انشقاق رياك مشار/ لام أكول عام ١٩٩١ . وقد تضمنت جهود القوات المسلحة السودانية لسحق الجيش الشعبى لتحرير السودان فى جبال النوبة تدمير القرى وتهجيراً جماعياً للمدنيين وتوطينهم لاحقا فى "قرى السلام" ... ممارسات لم تقل فى قسوتها عن نظيراتها فى دارفور، إلا أنها لم تحظ بنصيب كبير من الاهتمام الدولى. إلا أن الجيش الشعبى لتحرير السودان كان أبعد ما يكون عن الديمقراطية، فقد تم رصد نمط متكرر من انتهاكات حقوق الإنسان تضمنت التجنيد الإجبارى، وقتل من جرى اعتقالهم جراء الحروب، فضلاً عن سرقة الممتلكات.

وبالرغم من عجز الجيش الشعبى لتحرير السودان عن الاستيلاء إلا على جزء صغير من جبال النوبة، إلا أنه قد شكل تهديداً لحكومات الخرطوم فى منتصف

ثمانينيات القرن العشرين إلى الحد الذى أضحت معه ميليشيات المسيرية المؤسسة من قبل القوات المسلحة السودانية هى السبيل الوحيد لمجابهة العصيان، بما ولد أبعادا عرقية للصراع لم تكن موجودة من قبل. وإلى أن اندلعت الحرب، لم يكن هناك انقسام عربى/ إفريقى ملحوظ وذلك بسبب كل من الإثنيات المتعددة فى جبال النوبة، ونزعة التحالفات القبلية لاختراق الانقسامات العرقية. ولقد تأججت الأبعاد العرقية للصراع نتيجة إمساك الجبهة الإسلامية القومية بزمام السلطة، والتى حاربت القومية النوبية الصاعدة عن طريق اعتقال المئات من مثقفى النوبة وقتلهم فى عام ١٩٨٧، وكذا عام ١٩٩٥... أولئك المطالبين "بالجهاد" ضد مقاتلى الجيش الشعبى لتحرير السودان.

وفى الأثناء ذاتها، عمد الجيش الشعبى لتحرير السودان، على نحو متواتر، إلى تعريف العدو بأنه "العرب"، كما عمد إلى شن حرب شاملة ضدهم، بالرغم من كون ذلك قد أفضى إلى انقسامات فى الحركة. وفى عام ١٩٩٤، كتب كبار قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان فى جبال النوبة بقيادة عوض الكريم كوكو خطابا إلى يوسف كوة يشتكون فيه، صراحة، استهداف الجيش الشعبى لتحرير السودان العرب، وكذا استقدام ضباط من الدينكا إلى تلك المنطقة. وقد قام يوسف كوة، بدوره، برفع الأمر إلى قرنق للتباحث بشأنه ... وكان قرنق ينظر إلى الشكاوى والمظالم على أنها مظهر من مظاهر التمرد، كذلك فقد قام قرنق بإجراء الترتيبات اللازمة لترحيل الضباط، وعددهم ٢٥ إلى جنوب السودان. لقد قضى بعض هؤلاء الضباط حتفهم فى الطريق، ومات بعضهم جراء تعذيبهم فى المعتقلات، أما الباقون فقد قتلوا بوضعهم فى أجولة مخيطة قد ملئت بأحجار ثقال ليتم إلقاؤهم فى نهر النيل. لقد أسهم البعد العرقى الذى اصطبغ به الصراع فى جبال النوبة فى المصاعب التى اعترضت مفاوضات نيفاشا، وفى الانتخابات المتشكك فى صحتها،

وكذا فى الحرب التى اندلعت.

ووفقاً لبروتوكول جنوب كردفان والنيل الأزرق، استأثر حزب المؤتمر الوطنى بـ٥٥٪ من المقاعد، بينما استأثرت الحركة الشعبية لتحرير السودان بـ ٤٥٪. كذلك، عينت قيادات الحركة فى الولايتين فى منصب الحاكم خلال العامين الأولين من الفترة الانتقالية المنصوص عليها فى اتفاق السلام الشامل، ومدتها ستة أعوام، لتعين قيادات حزب المؤتمر الوطنى محلها خلال العامين اللاحقين، لتجرى بعد ذلك الانتخابات كما كان مفترضا. وبالرغم من كون تلك الترتيبات قد استهدفت اقتساما حقيقيا للسلطة، إلا أن الحقيقة كانت جد مغايرة. ففى النيل الأزرق وجنوب كردفان، كما هو الشأن فى مناطق أخرى بشمال السودان، تم إعادة إنشاء الولايتين بالكامل من قبل حزب المؤتمر الوطنى، حيث اتبع حاكما الولايتين تعاليم قيادات الحزب بحذافيرها، وبالطبع كانت الخدمات الأمنية مجرد أدوات فى يد الحاكم. أما فى الجزء الجنوبى المتخلف من ولاية النيل الأزرق، فقد واصل الجيش الشعبى لتحرير السودان احتفاظه بوجود غير رسمى مدعوم بتمثيل كبير له داخل حدود أعالى النيل مباشرة. إلا أن الوضع كان أبعد ما يكون عن "المثالية"، وخابت آمال كثير من الكوادر بالولايتين، خاصة حين أدركوا أن الحركة الشعبية لتحرير السودان، فى ظل سالفاكير، قد تحولت عن فكرة "السودان الجديد" لتكرس جهودها لتحقيق استقلال الجنوب. وقد قام العميد إسحاق موبوتو مامور، نائب رئيس الوحدة المشتركة/ المدمجة لجنوب كردفان بتقديم وصف موجز لمشاعر العديد من أهالى جبال النوبة حيث قال: "إن الجنوب قد أخذ ما أراده من اتفاق السلام الشامل وترك جبال النوبة ... إن الجيش الشعبى لتحرير السودان يعد جزءاً من جبال النوبة، لذا فالكل قد أصيب بخيبة أمل بشأن اتفاق السلام الشامل، فالشئ الوحيد الذى حصلنا عليه من ذلك الاتفاق كان المشورات الشعبية".

أما مالك عقار اير، فقد استغرق – فى سنوات ماضية – فى التفكير بشأن الخيارات المتعددة أمام النيل الأزرق: الوحدة مع الجنوب تحت قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان، أو الوحدة مع الشمال تحت قيادة حكومة ما بعد حزب المؤتمر الوطنى، أو استقلال النيل الأزرق أو الجزء الجنوبى منه على أقل تقدير، أو التحالف مع ولاية "بنى شنقول" الإثيوبية المجاورة للنيل الأزرق، والمرتبطة بها ثقافياً واقتصادياً. إلا أن خيارى الاستقلال أو الانضمام لإثيوبيا لم يكونا خيارين جادين. هذا وقد أغلق اتفاق السلام الشامل الباب بوجه إمكانية انضمام النيل الأزرق للجنوب، حتى ولو استنكر الأمر كثير من عناصر الحركة الشعبية لتحرير السودان.

إن انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ فى ولاية النيل الأزرق كانت نزالا ضاريا، وبخاصة المنافسة على مقعد الحاكم. إلا أننا قد لا ندرك أبدا المغزى السياسى والحيل المنتهجة وراء انتخاب مالك عقار اير، وهو السباق الذى ردد عقار خلاله مرارا أنه يأتى فى مركز متأخر عن منافسه، إلى أن تم إعلان فوز عقار فى الانتخابات. ومن المحتمل أن تكون قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان فى جوبا قد هددت بالانسحاب من الانتخابات برمتها إذا لم يفز عقار بمقعد حاكم ولاية النيل الأزرق، وأن يكون حزب المؤتمر الوطنى قد استشعر وجوب رضوخه للأمر. وقد حصد الحزب، بدوره، ثلثى المقاعد التشريعية عن الولاية. إن الأنظار قد اتجهت، بعد نهاية الانتخابات، إلى "المشورات الشعبية"، حيث سعت الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى المضى قدما والترويج لحق الجنوب فى تقرير مصيره، فى الوقت الذى كان حزب المؤتمر الوطنى يرغب فى حصر تلك الممارسة فى مجرد تعبير رمزى. وبالفعل، ووفقا لأحد ممثلى حزب المؤتمر الوطنى المشاركين فى مفاوضات نيفاشا، فقد تم الالتزام بالمشورات الشعبية وذلك فقط لحفظ ماء الوجه لبعض أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان. وكذلك فقد أخبرنى وزراء حزب

المؤتمر الوطنى بأن الحركة الشعبية وحلفاءها الأمريكيين قد تقدموا باقتراحات بنشر المشورات الشعبية على نطاق واسع، فإذا ما كان الأمر قد عورض لأضحى نقطة انفجار. كذلك ذكر هؤلاء الوزراء أن المشورات الشعبية لم يقصد بها أن تكون حجر الزاوية أو خارطة الطريق لأية ترتيبات دستورية مستقبلية فى شمال السودان بالرغم من أن البروتوكول قد نص، صراحة، على أن تكون "المشورات الشعبية أنموذجا لحل المشكلات على امتداد البلاد". وبالنسبة لأولئك الوزراء، فإن المشورات الشعبية قد تم تصميمها فقط لتشجيع الحوار وإجراء بعض "الإصلاحات المحدودة"، وذلك بعيد كل البعد عن أى مفهوم للكونفدرالية كذلك المقترح من قبل مالك عقار اير.

إن بروتوكول جنوب كردفان وجبال النوبة والنيل الأزرق قد قام بتعريف "المشورات الشعبية" بأنها "حق ديمقراطى وآلية لتأكيد وجهة نظر مواطنى الولايتين – جنوب كردفان/ جبال النوبة والنيل الأزرق – بشأن اتفاق السلام الشامل الذى تم التوصل إليه بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان". وقد تلا البروتوكول قانون المشورة الشعبية لولايتى جنوب كردفان والنيل الأزرق بالسودان لعام ٢٠١٠، والذى حدد نطاق المشورات الشعبية بأنه:

الترتيبات الدستورية والسياسية والإدارية والاقتصادية، ويقصد بها الترتيبات الدستورية والسياسية والإدارية والاقتصادية المتعلقة بهيكل ونوع ومستوى الحكم اللامركزى والمؤسسات والصلاحيات والعلاقة بين الولاية والمركز والصلاحيات التنفيذية والتشريعية ونصيب كل من الولايتين فى الثروة والسلطة القومية المفصلة فى اتفاق السلام الشامل. (المادة ٣).

المشورات الشعبية للنيل الأزرق

منذ بداية عملية المشورات الشعبية، صرح كبار مشرعى الحركة الشعبية لتحرير السودان فى النيل الأزرق وآخرون غيرهم عن التزامهم بحق تقرير المصير وقالوا إنهم قد عزموا على استخدام آلية المشورات الشعبية لتحقيق ذلك الهدف، حتى لو انطوى الأمر على العودة إلى الحرب مرة أخرى ... وهو ما توقعه الكثيرون. وقد علق هاشم محمد، أحد أعضاء برلمان ولاية النيل الأزرق عن الحركة الشعبية لتحرير السودان، بقوله: "إن الصراع فى النيل الأزرق قد واصل مسيرته منذ بداية استقلال السودان، حيث تسوء الأمور على نحو متواتر"، إلى الحد الذى تنبأ هاشم معه بوقوع مذابح جماعية للقبائل الإفريقية. أما مالك عقار اير، حاكم الولاية، فقد أثر عنه قوله إنه يتوقع أن يلبس بزته العسكرية بعد انتهاء استفتاء الجنوب، مما يعنى أنه توقع العودة إلى الحرب مرة أخرى. إن المشكلات التى باتت تؤرق مالك عقار قد تمثلت فى تأييد الحركة الشعبية لتحرير السودان فى جوبا لانفصال الجنوب، وهو ما كان عقار يعترض عليه، والانتخابات المعيبة والتى جعلته الحاكم الأوحد فى شمال السودان الذى لا ينتمى إلى حزب المؤتمر الوطنى، وزعيم أقلية حزبية فى برلمان الولاية، الأمر الذى أعاق تنفيذه لأجندته، كذلك كان من بين المشكلات وجود مؤتمر حزبى منقسم حول "المشورات الشعبية"، ووضعه كقائد للحركة الشعبية لتحرير السودان فى شمال البلاد، وهو الوضع الذى أضحى غير مأمون نظرا للتهديدات المتعاقبة من حزب المؤتمر الوطنى بحظر الحركة.

إن حزب المؤتمر الوطنى قد شدد على أن البروتوكول لم يتح للولاية الحق فى تقرير مصيرها، كما لم يكن هناك استعداد أو موارد لإجراء الاستفتاء، وكانت النية أن يعمل الحزب فى إطار القانون السائد وفحص الموضوعات المدرجة بالبروتوكول. إلا أنه سرعان ما صار جليا أن حزب المؤتمر الوطنى بالولاية لم يكن منقسماً على

نفسه بشأن نهجه عن "المشورات الشعبية" فحسب، بل إن الولاية والحزب الأم كانا منقسمين كذلك، وهو ما اتضح حين تم تعيين عقار عقار، نائب الحاكم، فى منصب وزير الشئون البرلمانية فى حكومة الوحدة الوطنية. إلا أن المنصب لم يمنعه من التصريح، جهارا، بالتزامه بمشورات شعبية تشبه كثيرا تلك المقترحة من قبل مالك عقار اير، والذى شاع أنه يلتقيه بانتظام. وبعد إزاحة عقار عقار، فإن المتحدث باسم برلمان الولاية عن حزب المؤتمر الوطنى، والذى كان مؤيدا لأن تكون السلطة لامركزية، أضحى صامتا فجأة. شاعت بعض الروايات حول جلسة حزبية عاصفة لجأ خلالها مشرعو حزب المؤتمر الوطنى إلى تبادل "اللكمات" حين تناول الكيفية التى تدار بها "المشورات الشعبية". وقد صرح أحد المراقبين بأنه "على النقيض من جنوب كردفان، حيث القرار لأحمد هارون ... فإن جميع أعضاء حزب المؤتمر الوطنى فى النيل الأزرق هم مجرد دمى". بيد أنه وفقا لمسئول بمعهد بحوث السلام بجامعة الخرطوم، وهو المعهد الذى تم تكليفه بإعداد ورقة تحضيرية للمفوضية، فإنه "بغض النظر عن الحزب، فإن جميع الأحزاب قد أضحت محلية".

كذلك، تم التعبير عن الاستياء العام جراء تطبيق اتفاق السلام الشامل، من قبل أحزاب أخرى وعناصر المجتمع المدنى بالولاية. إن معظم الأهالى قد ذكروا أنهم لم يحصلوا على أية منافع من الموارد الغنية التى تتمتع بها ولايتهم ... تلك الموارد التى كانت بحوزة الكتلة العربية النهرية بالولاية وكذا بالخرطوم. كذلك فقد اشتكى الأهالى غياب التنمية، والحالة السيئة التى كانت عليها الشوارع والطرق، وفشل الحكومة فى توفير الخدمات، ووجود أعداد ضخمة من جنود القوات المسلحة السودانية بالولاية. وبتحليل مشارب الحزب المتنوعة، فقد اشتكى الجميع المنافع الضئيلة المتحصل عليها من سد "الروصيرص"، على الرغم من أنه يمد قطاعاً كبيراً من أهالى الشمال بحاجتهم من الكهرباء.

كـذلك، فلم تكن الحـالة الأمنيـة فى الولاية لتـفـضى إلى أى ناتج إيجـابى "للمشورات الشعبية". فأعداد جنود القوات المسلحة السودانية الموجودة بالولاية قد قدرت بما يتراوح، تقريبا، ما بين ١٥٠٠٠ و٢٠٠٠٠ جندى، وهى أعداد تتجاوز الأعداد المنصوص عليها فى بروتوكول الترتيبات الأمنية الذى قام بتخفيض الأعداد إلى المستوى الذى كانت عليه قبل الحرب، وهو كتيبتان، أو قرابة ١٦٠٠ جندى، و٣٠٠٠ آخرين فى الوحدات المشتركة/ المدمجة. وكان الجنود الموجودون بالولاية مدعومين بعدد غير محدد من جنود قوات الدفاع الشعبى، والذين تم توظيفهم كقوة مماثلة، وكأداة، استخدمت أثناء الحرب، لفرض الممارسات الدينية لحزب المؤتمر الوطنى على أهالى الولاية، والذين عادة ما يتبعون طرقا غير مستقيمة بعيدة عن تعاليم الإسلام. إن قوات الدفاع الشعبى كانت نشيطة وبخاصة ضمن قبائل البدو الرحل - رفاعة وكنانة والفلاتة وأمبررو ... إلخ - التى تعبر ولاية النيل الأزرق وجنوب السودان خلال دورتها السنوية (من منتصف تشرين الأول/ أكتوبر إلى تموز/ يوليو من كل عام). هذا، وقد اشتكى ستيفان أموت، مفوض الحركة الشعبية لتحرير السودان فى الكرمك، من "أن المشكلة الرئيسية فى الكرمك تتمثل فى ميليشيات البدو المسلحة ... إن ميليشيات الجيش الشعبى لتحرير السودان قد قامت بتسليم أسلحتها إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان طبقا لمقتضيات اتفاق السلام الشامل، بيد أن ميليشيات حزب المؤتمر الوطنى لم تقم بإجراء مماثل. إن الأمن الداخلى لولاية النيل الأزرق كان فى قبضة قبيلة الفلاتة، وهى فى الأصل جزء من قبيلة الفولانى بغرب إفريقيا. هذا، وقد عمد حزب المؤتمر الوطنى إلى إقامة علاقات وثيقة مع قبيلة الفلاتة.

وفى الأثناء ذاتها، شرع الجيش الشعبى لتحرير السودان، بداية، فى نقل معظم قواته المقدرة بنحو (١٢٠٠٠ - ١٥٠٠٠ جندى) إلى قرية شوفة على حدود

أعالي النيل، إلا أن تلك القوات كانت تذرع جنوب النيل الأزرق جيئة وذهابا، على نحو منتظم، وذلك خلال المناورات العسكرية، وأيضا لزيارة الأقارب والأصدقاء وآخرين ممن تقاعدوا أو تركوا الجيش الشعبي وإن كانت ما تزال تربطهم صلات به. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجيش الشعبي لتحرير السودان لديه ٢٠٠٠ جندي في الوحدات المشتركة/ المدمجة.

إن ولاية النيل الأزرق قد تأثرت كذلك بالصراع بين إريتريا وجارتها، إثيوبيا. إذ كانت إريتريا تدعم المنشقين الإثيوبيين، وبخاصة متمردي أورومو وبني شنقول، الذين يعبرون الحدود الإريترية/ السودانية عند الشمال ثم يتوجهون جنوبا على امتداد الحدود الشرقية للسودان إلى النيل الأزرق، ثم يعبرون منها إلى بني شنقول. وبصفة عامة، يرتحل هؤلاء المقاتلون فرادى، وما من ملمح يميزهم عن السودانيين عامة. غير أنه يقال إنهم يتلقون مساعدات من أهالي ولاية النيل الأزرق. إن مسئولي السلطات الأمنية في السودان، في تطلعهم للتعاون مع السلطة الإثيوبية، يعملون مع نظرائهم الإثيوبيين، عن قرب، لتجاوز تلك المشكلة.

جلسات استماع النيل الأزرق

توجب على ولايتي جنوب كردفان/ جبال النوبة والنيل الأزرق تعيين لجنة مشورة شعبية ولجنة تقويم وقياس تنفيذ، على أن ترسل اللجنتان تقريريهما إلى المجلس التشريعي في الولايتين، فوفقا لبروتوكول حسم النزاع في ولايتي جنوب كردفان/ جبال النوبة والنيل الأزرق، الموقع عليه في نيفاشا بكينيا في السادس والعشرين من أيار/ مايو ٢٠٠٤، مادة (٣) - المشورة الشعبية:

٣-٢ ينشئ كل واحد من المجلسين التشريعيين للولايتين لجنة برلمانية للتقويم وقياس تنفيذ اتفاق السلام الشامل في كل ولاية، وتقدم اللجنتان تقريريهما إلى

المجلسين التشريعيين فى الولايتين بحلول السنة الرابعة من التوقيع على اتفاق السلام الشامل.

٣-٤ تنشئ الرئاسة لجنة مستقلة لتقويم تنفيذ اتفاق السلام الشامل فى كل ولاية من الولايتين وترفع اللجنة تقاريرها إلى الحكومة القومية وحكومتى الولايتين اللتين يستخدمان التقارير لتصحيح أى إجراء يحتاج إلى تصحيح لضمان التنفيذ المخلص للاتفاق.

وفى حينها، كان مواطنو الولايتين سعداء لأنه مع تطبيق اتفاق السلام الشامل، فإن العملية سوف تنتهى، أما إذا لم يكونوا سعداء فإن المجلسين التشريعيين فى الولايتين (أى حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان) سيكون عليهما أن يصلا إلى موقف مشترك وإجراء مفاوضات مع حكومة الوحدة الوطنية، بالرغم من أن تلك الحكومة لم يعد لها وجود حتى قبل أن تكتمل هياكل "المشورات الشعبية".

إن المفوضية البرلمانية للمشورة الشعبية بولاية النيل الأزرق قد أنشئت فى تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠، وهى تتكون من ٢١ عضواً، ينتمى ١٣ منهم إلى حزب المؤتمر الوطنى، فيما ينتمى ثمانية إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان، وجميعهم أعضاء بالمجلس التشريعى للولاية. وقد حددت مفوضية النيل الأزرق أربعة طروحات كبيرة لمناقشتها خلال جلسات الاستماع: الطرح الدستورى، والطرح الإدارى، والطرح السياسى، والطرح الاقتصادى. وفى الفترة ما بين الرابع عشر من كانون الثانى/ يناير ٢٠١١، والثانى من شباط/ فبراير من العام ذاته، قدم ٦٩٤٢٩ من المشاركين من ١٠٨ منطقة مختلفة - ١١٦ مسألة لجلسات الاستماع، وكانت تلك المسائل تشمل ٦ مناطق جغرافية حول الولاية، إذ عقدت دورة استماع أديرت من قبل مفوضين اثنين إلى أربعة، كل يوم فى أراض مختلفة.

وبالرغم من تلك الأرقام وأثرها الانطباعي وبرغم كفاءة المفوضية، إلا أن جلسات الاستماع لم ترق إلى الآمال والتوقعات التي علقت عليها. لقد كان هناك ثلاث مشكلات رئيسية. أولاً، فبدلاً من المناقشة المنطقية للطروحات الأربعة المذكورة آنفا، اختزلت المساهمات بشدة في بيانات مقتضبة لتأييد "الحكم الذاتي" أو "الفيدرالية"، حيث تدعم الحركة الشعبية لتحرير السودان الخيار الأول، فيما يدعم حزب المؤتمر الوطني الخيار الثاني. ثانياً: إن حشد الأحزاب البارزة لناخبيها، والتي غالبا ما تتبع نهجا قبليا، قد هدد بمفاقمة التوترات القبلية داخل ولاية النيل الأزرق. ثالثاً: إن تنسيق العملية على نحو متناغم من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني قد ثبط الجهود التي رمت إلى تأكيد وجهات نظر أهالي الولاية، وكذلك همش الأحزاب السياسية الأخرى والمجتمع المدني في الولاية، وأدى إلى خلق مناخ غير ديمقراطي بها.

لقد أفضت جلسات الاستماع الأولية في الدمازين والروصيرص إلى نقاشات حرة بل و"عاطفية النزعة"، إلا أن مفوضية المشورة الشعبية أوضحت أنها لن تقبل اعتراضات كتلك أو أي سلوك غير منضبط. ولقد اتسمت الأيام الخمسة أو الستة الأولى من جلسات الاستماع بالانضباط، إلا أن الجلسات كانت عمومية على نحو كبير، ولم تعط أي انطباع بكونها متناغمة. وتلا ذلك شروع الحركة الشعبية لتحرير السودان في إعطاء أوامرها لتابعيها للمطالبة "بالحكم الذاتي" والتنمية. وبعدها بيوم أو اثنين، وفي استجابة واضحة لجهود الحركة الشعبية، عمد حزب المؤتمر الوطني إلى توجيه أتباعه للمناداة "بالفيدرالية" أو "بالحكومة القائمة". هذا، وقد كانت هذه المناداة من قبل الحزب قد قصد بها إظهار الرضا عن الوضع القائم، إلا أنه سرعان ما بدا جليا أن تلك لم تكن هي الحال. لقد شهدت عددا من جلسات الاستماع تلك حتى أُجبرت على المغادرة جراء الملل المتسرب إلى النفس من سماع

مئات المواطنين، على التتابع، يرددون كالببغاوات شعارات وضعت على ألسنتهم من قبل كل من الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى. إلا أنه سرعان ما بات واضحا أنه ما من أحد كان يشعر بالارتياح جراء تطبيق اتفاق السلام الشامل، لذا فقد طالب معظم أنصار كلا الحزبين بضرورة إحداث التنمية. وفى بعض الأحيان، قال المتحدثون إن ما يقصدونه بالتنمية التى يطالبون بها يتمثل فى إمداد الولاية بالمياه، والعمل على إنشاء المدارس والعيادات والطرق. ونتيجة لذلك، وبعدها بيوم أو اثنين أضاف أتباع حزب المؤتمر الوطنى "الملقنين" كلمة "التنمية" إلى عباراتهم المنادى بها. فوفقا لشكرى أحمد على، الحاكم المحلى للروصيرص، ورئيس الحركة الشعبية للتحرير بها، "إن حزب المؤتمر الوطنى فى ولاية النيل الأزرق ليدرك أنه إذا لم يقف بجانب الأهالى، فسوف يقومون بالإقدام على الانتحار". وبالفعل، كان من المستحيل أن يجد المرء شخصا يعيش فى الولاية، بغض النظر عن انتمائه/ انتمائها الحزبى، إلا ويشكو/ تشكو غياب التنمية عن الولاية، وبخاصة أن الولاية تولد جانبا كبيرا من كهرباء السودان، إلا أنها تعانى انقطاع التيار بها.

إن قيادات حزب المؤتمر الوطنى قادرة على تقديم تعريف للفيدرالية، بينما تعجز قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان عن تقديم تعريف متسق ومقبول للحكم الذاتى. لذلك، تضغط الحركة على أتباعها ومؤيديها المطالبة بنظام للحكم لم تتوافق عليه قيادات الحركة أنفسهم. لقد عمد كل من حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان إلى تسفيه الهدف من وراء فكرة "المشورات الشعبية"، لتحول جلسات الاستماع، بمهارة، إلى ضرب من "الاستفتاء"، وبالتالى احتفظ مراقبوهما بسجلات للعبارات والبيانات التى نودى بها خلال جلسات الاستماع، والذاهبة إما لتأييد خيار "الحكم الذاتى" أو خيار "الفيدرالية"، ويبدو أن أولئك الذين

شهدوا جلسات الاستماع تلك قد شاركوا الحزبين تلك النظرة.

أما مركز كارتر الدولي للسلام، والذى كان مفوضية المراقبة الدولية الوحيدة، فقد خلص إلى أنه "إلى الحد الذى تعمد خلاله ممارسات الأحزاب الأخرى إلى إخماد التعبير العفوى للمواطنين عن وجهات نظرهم، فإن تلك الممارسات، والتى لا تعد مخالفة للقانون، تثبط من روح "المشورات الشعبية" وهدفها الشامل فى قياس "آراء" المواطنين. ووفقا لشكوى عضو فى أحد أحزاب المعارضة فإن "التربية الوطنية الرسمية كانت تلقن فى الصباح، وبحلول المساء يقوم حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان بتقديم ما يؤمنون به بالفعل".

وثمة مشكلة أخرى خاصة بجلسات الاستماع للمشورات الشعبية تمثلت فى كونها قد حرضت القبائل المحلية – تلك المؤيدة بشدة للحركة الشعبية لتحرير السودان كقبائل البرتى والهمج وانقسنا والوطاويط ودوالا وقماز وباروم والأدوك والجمجم، وكذا القبائل المهاجرة فى أعالى النيل – المابان والدينكا والشلك ... ضد القبائل المؤيدة لحزب المؤتمر الوطنى، التى هاجرت إلى الإقليم مثل الجعليين العرب والشايقية والكماتير والأشراف ورفاعة وكنانة والفلاتة، وقبائل دارفور مثل البقارة والزغاوة والمساليت والفور. ونتيجة لذلك، كان ثمة ارتباط واضح بين القبيلة التى ينتمى إليها المرء، والتأييد الذى يمنحه لخيار "الفيدرالية" أو لخيار "الحكم الذاتى"، وقد أسهم ذلك فى المناخ المتوتر الذى اصطبغت به جلسات الاستماع، كما أدى – فى حالات قليلة – إلى أحداث اتسمت بالعنف. إلا أن صلب التوتر وزبدته كان بين القبائل العربية التى شرعت فى الهجرة إلى ولاية النيل الأزرق فى أوج حكم مملكة الفونج خلال القرن الثامن عشر، وإلى حد ما قبيلة الفلاتة، التى كانت وثيقة الصلة بحكومات الخرطوم المتعاقبة ومختلف القبائل الأهلية. وقد قام أحد مسئولى الحركة الشعبية لتحرير السودان بتفسير ذلك التوتر حيث قال: "إنه لم يكن هناك أى

صراع قبلي في ولاية النيل الأزرق حتى عام ١٩٩٠، حين أدرك الأهالي - ولأول مرة - حقوقهم، وذلك بسبب التعبئة التي قامت بها الحركة الشعبية لتحرير السودان. إن الصراع من أجل الحقوق كان السبب وراء التوترات التي شوهدت خلال جلسات الاستماع".

إن جميع قبائل النيل الأزرق، باستثناء قبيلتي الأدوك والجمجم، هي قبائل مسلمة، لذا فإن الدين - في ذاته - لا ينهض أساسا للتنازع. إلا أن جميع الحكومات السودانية، فيما بعد الحقبة الكولونيالية، قد سعت إلى زرع المفاهيم "النهرية" للإسلام بين القبائل الأهلية ذات العقائد المتباينة. أما حزب المؤتمر الوطني، فقد ذهب إلى أبعد مما ذهبت إليه سائر الحكومات، فمن خلال العديد من الجمعيات الأهلية "الإسلامية" العاملة في الولاية، عمد الحزب إلى فرض المفاهيم السلفية على جميع القبائل غير العربية، وبخاصة القبائل الأهلية، ومن بين تلك القبائل الأهلية تم انتقاء قبيلتي الأدوك والجمجم كونهما قد ناصرتا الحركة الشعبية لتحرير السودان مبكراً.

وبالرغم من أن العرب لا يمثلون سوى نسبة ضئيلة من سكان ولاية النيل الأزرق، كما أن الانقسامات الكبيرة في جلسات الاستماع لم تحرض العرب ضد الأفارقة، إلا أن الولاية كانت في الخطوط الأمامية للصراع حول ما إذا كانت هوية السودان عربية بالأساس أم إفريقية وهو ما انعكس بدوره بوضوح في الصراع الأيديولوجي بين حكومات الخرطوم وبين الحركة الشعبية لتحرير السودان. لقد ازدادت حدة التوترات بعد أن أمسك حزب المؤتمر الوطني بزمام السلطة، ومن ثم، فقد كانت جميع المناصب القيادية والإدارية في ولاية النيل الأزرق، عند التوقيع على اتفاق السلام الشامل، يحتلها أناس لا ينتمون إلى المجتمع الأهلي بالولاية، بل كان المدرسون في مرحلة ما بعد التعليم الإلزامي يفدون من المناطق الرئيسية بالشمال.

ونظراً لضعف قاعدة حزب المؤتمر الوطنى الاجتماعية - وبخاصة فى الجزء الجنوبى من الولاية - فقد قام الحزب بتشجيع الفلاتة على القدوم إلى الولاية (ولو أن بعض الفلاتة قد عاشوا هناك منذ زمن الإمام المهدى)، وبالتبعية، فقد كانت الإدارة المحلية للنيل الأزرق مسيطراً عليها من قبل العرب والفلاتة، وإلى حد أقل، من قبل قبائل غرب السودان والبدو الرحل من الشمال. وفى الوقت ذاته، سيطر العرب على الاقتصاد الرسمى: إذ اشتروا الذهب، وقاموا بتصدير الفحم والفاكهة والخضروات للمدن الشمالية، واستيراد السلع الاستهلاكية، كما قاموا بالتحكم فى معظم وأهم الصناعات الزراعية الميكنة بالولاية.

أثار التحكم فى مقدرات الولاية وكذا فى اقتصادها من قبل أولئك الذين يتم اعتبارهم "دخلاء" استياء شديدا لدى القبائل الأهلية، حيث قامت الحركة الشعبية لتحرير السودان بتوظيف ذلك الغضب والاستياء لاكتساب التأييد. وقد أسهم ذلك، بدوره، فى توطيد الروابط بين العرب والقبائل غير الأهلية من جهة، وبين حزب المؤتمر الوطنى من جهة أخرى. فخلال السنوات الأخيرة فقط، استطاعت الحركة الشعبية لتحرير السودان تجاوز مستوى التأييد الذى تحظى به لدى قاطنى الولاية من الأهليين، لتستقطب بعض العرب وقلة قليلة من الفلاتة ضمن صفوفها. أما أرباب محمد إسماعيل، رئيس قبيلة الفلاتة المخضرم، فقد ذكر أن:

" لم ينشأ التفاوت فيما بين القبائل إلا بعد أن حصل السودان على استقلاله فى الأول من كانون الثانى/ يناير ١٩٥٦، إن الفلاتة، تاريخيا، كانوا من أنصار الإمام المهدى ومؤيديه، وكذا أنصار حزب الأمة، ولكن فى السنوات القليلة الماضية، قام معظم أفراد القبيلة بدعم حزب المؤتمر الوطنى فى انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠، لأن "السود" يحسبون أن الفلاتة والعرب ليس لهم الحق فى العيش هاهنا".

ولا شك أن ذلك الدعم قد ترسخ مع انتخاب مالك عقار اير حاكما للولاية، والذى بذل جهوداً كبيرة لإلحاق القبائل الأهلية بالخدمة المدنية. إلا أن تغيير الديناميات الداخلية لم يغير العلاقات مع الخرطوم حيث أوضح مبارك الفاضل المهدى، وزير مالية الحركة الشعبية لتحرير السودان أن "٩٥٪ من إيرادات ولاية النيل الأزرق ترد من المركز، بما فى ذلك المرتبات، والنتيجة أنه ينفق معظم وقته فى الخرطوم لإحضار تلك المبالغ".

تفاقمت التوترات فيما بين القبائل بسبب جلسات استماع "المشورات الشعبية". نظرت الحركة الشعبية لتحرير السودان ومؤيديها داخل القبائل الأهلية إلى تلك المشورات على أنها وسيلة لتحفيز مصالحهم فى الولاية، إلا أن سلبياتها قد تمثلت فى الخوف الذى ولدته فيما بين القبائل غير الأهلية. لذا، فقد آمن أفراد تلك القبائل أنه إذا تمت الموافقة على خيار "الحكم الذاتى" كهدف للولاية، فسوف يجبرون على مغادرتها، وقد لعب حزب المؤتمر الوطنى على "وتر" ذلك الخوف أثناء حملته الانتخابية. وقد أنكرت الحركة الشعبية لتحرير السودان ذلك، إلا أنها لم تعدم تبريرا كما جاء فى الحوار التالى بين حاكم الولاية، مالك عقار اير، وبينى، فى السادس من شباط/ فبراير ٢٠١١:

المؤلف: اتضح من جلسات استماع "المشورات الشعبية" أن القبائل الأهلية فى الولاية قد أيدت خيار "الحكم الذاتى"، فيما أيدت القبائل الأخرى خيار "الفيدرالية". هل ينتابك قلق من أن يؤدى ذلك إلى توترات قبلية؟

مالك عقار: ليس ثمة توترات قبلية. إلا أن هناك تقسيما واضحا بين انحياز القبائل الأهلية إلى الحكم الذاتى، وانحياز "المستوطنين" إلى الفيدرالية.

المؤلف: المستوطنون؟!

مالك عقار: يمكنك تسميتهم "المهاجرين"، إذ قد وفدوا من خارج الإقليم. إذ لو توفرت لنا القدرة لكنا طاردناهم منذ سنين. انظر، نحن لسنا عنصريين، ولا نتطلع لطرد أحد من أراضينا. ولكن لدينا مظلمة ونريد أن تحترم قضيتنا. "فنحن" نعانى التخلف الاقتصادى وسوء الحكم ... أقصد القبائل الأهلية.

وكما كانت الحال فى غير موضع بالسودان، وحدها الأحزاب التى تملك المال، وكان ذلك حكرا على حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان، هى التى بإمكانها تنظيم الحملات والحشد، وتقديم المنافع لمؤيديها، بينما يتم تهميش الأحزاب الأخرى. ونتيجة لذلك، وفى انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠، فاز حزب المؤتمر الوطنى بـ ٢٩ مقعداً من مقاعد المجلس التشريعى فى الولاية، بينما فازت الحركة الشعبية لتحرير السودان بـ ١٩ مقعداً. إلا أن جهودا قد بذلت لإشراك الأحزاب العشر الأخرى فى "المشورات الشعبية"، وتم إنشاء مجلس سياسى ضم الاثنى عشر حزبا. وقد قام كل من الأمم المتحدة وحاكم الولاية بمنح تمويلات لأحزاب المعارضة للمشاركة فى دورات زيادة الوعى بالقضايا ذات البعد الأهلى، وذلك استعدادا لجلسات استماع "المشورات الشعبية". إلا أن سنوات من القمع ومحدودية الموارد المالية والبشرية كانت تعنى، أنه رغما عن اشتراك أحزاب المعارضة بمراقبين فى جلسات الاستماع، إلا أن تأثيرها الفعلى كان جد محدود. أما سليمان على، رئيس الحزب الشيوعى السودانى عن الولاية، فقد اشتكى من "أنه بخلاف حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان، فإن الأحزاب الأخرى لم يكن ليسمح لها بأن تكون جزءا من العملية (فضلا عن غياب الموارد)، كذلك فقد منعت الأحزاب الأخرى من المشاركة فى المناطق الريفية".

إلا أن إحدى الإسهامات الإيجابية للمجلس السياسى سالف الذكر تمثّل

فى اتفاقية. عشية البدء فى جلسات الاستماع، ألزمت جميع الأحزاب بالمشورات الشعبية التى يجب أن تكون حرة ونزيهة لتستقطب أكبر مشاركة ممكنة. وخلال تلك الأحداث خلص ممثلو أحزاب المعارضة إلى أن توظيف الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى لجلسات استماع المشورات الشعبية للضغط لفرض أنظمة الحكم المفضلة لديهما ... قد أدى إلى تقويض الممارسة برمتها.

وبينما كانت دورات زيادة الوعى بالقضايا ذات البعد الأهلى فاعلة فى إعلام المواطنين بمحل انعقاد جلسات الاستماع، وإعلامهم بمن يحق له المشاركة، وجداولها الزمنية، وأمور فنية وتقنية أخرى ... إلا أنها لم تقم بشرح أهداف تلك المشورات، أو قضايا الأمن والحكم الرشيد التى تأسست لتناولها. فلضمان مشاركة حقيقية وواعية فى جلسات الاستماع تلك، كان لابد أن يكون هناك حملة جماهيرية مستدامة لتوعية أهالى الولاية سياسيا بشأن اتفاق السلام الشامل، وبروتوكول جنوب كردفان/ النيل الأزرق، إلا أن ذلك لم يحدث مطلقا. أما مركز كارتر فقد خلص إلى أنه كانت ثمة حاجة "للترويج للغرض الذى أنشئت من أجله تلك المشورات الشعبية، ولخلق حوار مستمر حول المواضيع الجوهرية ذات الشأن".

فإذا ارتبط الأمر بصوت الأهالى فى ولاية النيل الأزرق، فإنه ليفصح -بقوة- عن الحاجة إلى إحداث تنمية بالولاية وتحسين مستوى الخدمات كالمدارس والمستوصفات والحاجة إلى انتظام الكهرباء (ولعل المفارقة تكمن فى وجود أحد أكبر السدود فى السودان عند الدمازين والروصيرص). كذلك، فقد قيل إن الجهود المبذولة لتوسعة السد تؤدى إلى تهجير المواطنين. أما قضية الأمن، فلم يطرحها سوى عدد محدود جداً من الأهالى، إما بسبب الخوف أو بسبب الجهل بطبيعة ما

ينبغى مناقشته فى جلسات الاستماع، ولا شك فى أن قضية الأمن تعد اهتماما رئيسياً لدى الكثير من أهالى الولاية، خاصة أولئك المقيمين فى جنوب الولاية وكذا ممن هم خارج المدن الكبرى.

وفور الانتهاء من جلسات الاستماع دبت الخلافات حول ما سيتم اتخاذه حيال نتائجها. وبما أن حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان قد عاملا "جلسات الاستماع" كما لو أنها استفتاء يوجد به رابحون وخاسرون فى كل جولة ... فقد شدد كلاهما على أن يتم ترجمة النتائج إلى أصوات مؤيدة ومعارضة للحكم الذاتى أو الفيدرالية. إلا أن ذلك أدى إلى إشعال الأجواء السياسية، وإلى توقف عملية الجدولة. وبالفعل، وفى نهاية عملية السلام، كانت الأحزاب ما تزال حبيسة الجدالات وأسيرة النقاشات، وسادت جولة من التشكك بشأن خطط لجلسات استماع الصفوة (ويقصد بالصفوة عناصر المجتمع المدنى والأحزاب السياسية). وفضلا عن ذلك، فقد بدأت الحركة الشعبية لتحرير السودان "المشورات الشعبية" بقاعدة كبيرة من دعم أحزاب المعارضة لها، إلا أنه ونتيجة لأدائها أعلن تحالف تلك الأحزاب – فى مؤتمر صحافى – اعتراضه على "نبذ الحركة الشعبية للعلاقات الطيبة مع جميع الشركاء الضالعين فى العملية". كذلك، خلصت الأحزاب إلى أن نمط الحكم فقد أهميته طالما نجحت المشورات الشعبية فى تلبية الرغبات الحقيقية لأهالى النيل الأزرق، والتى تعارفوا على أنها التنمية وإعادة هيكلة علاقة الولاية بالحكومة المركزية. وقد تشككت الأحزاب كثيرا فى جلسات استماع الصفوة التى تم اقتراحها خوفا من أن تقع أسيرة التأثر بمنحى الحزبين الحاكمين تجاه أنظمة الحكم.

انتخابات جنوب كردفان و"المشورات الشعبية"

ظلت كردفان، وحتى عام ١٩٩٤، تحكم كإقليم واحد، ولكن فى ذلك العام تم تقسيمها إلى ولايات ثلاث: شمال كردفان، وجنوب كردفان (قبائل جبال النوبة)، وغرب كردفان (وأغلبها من قبيلة المسيرية). وفى آب/ أغسطس ٢٠٠٥، ونتيجة لاتفاق السلام الشامل، وافقت الأحزاب على ضم غرب كردفان إلى جنوب كردفان. ومنذ البداية كانت هناك مشكلات خاصة بإدارة جنوب كردفان بسبب الخلافات حول الأراضى وإدارة المجلس التشريعى، وكذا مشاكل خاصة بالتوصل إلى اتفاق حول دستور الولاية، إلى أن حل يوم السابع من آذار/ مارس ٢٠٠٦ الذى شهد تشكيل حكومة تسيير أعمال. إن قبائل جبال النوبة بجنوب كردفان لم تثق فى اتفاق السلام الشامل الذى أنهى أملها فى "سودان جديد"، كما جعل من المستحيل أن تلحق بالجنوب، وهو الخيار الذى كان يفضله معظم "النوبيين". ونتيجة لذلك كانت هناك مصادمات بين الحين والآخر بين ميليشيات حزب المؤتمر الوطنى وميليشيات الحركة الشعبية لتحرير السودان. وبالفعل، كان هناك حديث عن، بل وبعض الخطط لتدريب قوات نوبية وحشد الأسلحة استعدادا للقيام بعصيان فى نهاية عملية السلام وانفصال جنوب السودان. وبالمثل، أصدرت "مجموعة الأزمات الدولية" فى عام ٢٠٠٨ دراسة عنونت: مشكلة "جنوب كردفان" السودانية: هل هى "دارفور" تالية؟ ... حيث أوجزت الدراسة وجهات نظر شائعة فى هذا الخصوص. فوفقا للحركة الشعبية لتحرير السودان، تنبع مشكلات الولاية من غياب التنمية ومعدلات الأمية المرتفعة وعدم توفر الخدمات، وبذا فإنها تطرح خيار "الديمقراطية" وتتناول - بإيجابية - مشكلة نزع ملكية الأراضى، والرغبة فى إنهاء الطابع العربى والإسلامى الذى يصطبغ به النظام التعليمى، وحسم عدد من القضايا المتعلقة بالأمن، والاهتمام بالمهجرين والمرحلين.

كذلك، فقد كانت مواقف مسئولى الحركة الشعبية لتحرير السودان فى كادوقلى مماثلة لنظيراتها فى الدمازين، إذ رغب كثيرون من مسئولى الحركة فى الدفع بالمشورات الشعبية إلى ما وراء الحدود المنصوص عليها فى البروتوكول. هذا، وقد أشار بعض مسئولى الحركة إلى أنه ما لم يتم الوفاء بمطالبهم، فسوف يعودون إلى "الحرب" ثانية. وفى تلك الأثناء، أوضح مسئولو حزب المؤتمر الوطنى فى جنوب كردفان "القانون الفعلى" المحدد للعملية وشددوا على أنه لا يتيح لأهالى جنوب النوبة حق تقرير المصير، كما ينكر عليهم استقلالهم وحكمهم الذاتى. إن مسئولى حزب المؤتمر الوطنى بجنوب كردفان، مثل نظرائهم فى النيل الأزرق، قد أبدوا قدرا كبيرا من اللامركزية، وكان عليهم التجاوب مع مجتمع جبال النوبة بما لديه من مظالم كثيرة. وقد زعم إبراهيم محمد بلندية، المتحدث المفوه عن الحزب بالولاية، أن الأحزاب هى كيانات "محلية"، وبما أن "ميزانية جنوب كردفان تعتمد على "المركز" بنسبة ٩٩٪، فقد كان هناك حاجة ماسة، إذاً، للنظر الممعن فى شأن الإصلاحات المنشودة".

وعلى خلاف النيل الأزرق، لم تجر انتخابات المجلس التشريعى بجنوب كردفان فى نيسان/ أبريل ٢٠١٠، إذ كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان مؤمنة بأن تعداد السكان قد أظهر سكان جبال النوبة بأقل من عددهم الحقيقى، ولذا فقد ووفق على أن يتم إعادة الإحصاء. وفى السادس والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠، أعلن أن تعداد الولاية يبلغ ٢,٤ مليون نسمة، بزيادة قدرها مليون نسمة عن التعداد السابق والمرفوض من قبل الحركة الشعبية، إلا أنه كان – مع ذلك – أقل بكثير من الرقم المتوقع من قبل أهالى النوبة وقيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان. هذا، ولم يتم الكشف عن تفاصيل التعداد، إلا أنه قد أشيع أن ذلك الرقم هو "رقم سياسى" جرى "طبخه" بواسطة الرئاسة. وبالرغم من الشكوك المثارة حول

ذلك الرقم، إلا أنه قد أفسح الطريق أمام انتخابات الولاية.

إن "المشورات الشعبية" لم تكن لتتم من دون إجراء انتخابات المجلس التشريعي بالولاية، بالرغم من أن لجنة فنية قد شكلت للقيام بالأعمال التحضيرية. وبالإضافة إلى ذلك، تم تشكيل مجلس حكماء، بغرض استقطاب أكبر قدر من المشاركين ... ذلك المجلس الذي انصهرت في بوتقته كوكبة منوعة من أناس مميزين يمثلون جميع المشارب السياسية في جنوب كردفان، حيث كانت لجان المجلس تعقد اجتماعاتها على امتداد الولاية بأسرها.

عانى حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، كلاهما، من انقسام الرأي حول قياداتهما، وذلك لكون تلك القيادات غير "أهلية» [لا تمثل الأهالي] بالكامل، ولكونها مفروضة من قبل المركز. ووفقا للبروتوكول، قام كل من الحزبين باقتسام حكم الولاية حتى إجراء الانتخابات. وقد انتخب إسماعيل خميس جلاب عن الحركة الشعبية لتحرير السودان كأول حاكم للولاية بعد اتفاق السلام الشامل، إلا أنه لم ينجز شيئا ذا بال، وتنامت وتيرة الاستقطاب القبلي إبان حكمه. وقد خلفه في حكم الولاية عمر سليمان عن حزب المؤتمر الوطني، إلا أنه لم يكن لديه الكثير في جعبته خلال فترة مكوثه كحاكم، بالإضافة إلى توجيه الانتقادات لنائبه دانيال كودي عن الحركة الشعبية لتحرير السودان لإفراطه في تعاطي الكحوليات. ونتيجة للصراع المتواصل ضمن صفوف قيادات الحركة الشعبية، أمر سالفاكير أن تكون جوبا مركزا لإدارة وحكم الولاية، وذلك في شباط/ فبراير ٢٠٠٩، حيث اختير عبد العزيز الحلو قائدا عاما. إلا أن موجات السخط والاستياء لم تتوقف. وقد تجذرت الأزمة بسبب مقاطعة تعداد السكان لعام ٢٠٠٨، ولإنقاذ الأمور، أضحى أحمد هارون حاكما للولاية في أيار/ مايو ٢٠٠٩ ... وهو الذي ينظر إليه حزب المؤتمر الوطني كواحد من أمهر قياداته

وأبرعها، بالرغم من أن سمعته قد شوهت بسبب قيامه بتدبير أنشطة إرهابية في دارفور اتهم بارتكابها من قبل المحكمة الجنائية الدولية. إن اختيار أحمد هارون من قبل قيادات الحزب، وبخاصة الدكتور نافع على نافع كبديل توافقى بين مرشحى جبال النوبة والمسيرية ... قد أحدث استياء كذلك.

شرع هارون من فوره في مغازلة نائبه وزعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان بالولاية، عبد العزيز الحلو. هذا، وقد ألمح هارون إلى أن "يدا واحدة لا تصفق"، إذ عزا نجاح علاقتهما إلى "تعامل كل منهما بوضوح وشفافية مع الآخر". وقد سعى هارون إلى تقديم نفسه في صورة "البراجماتى" إذ آمن أن اتفاق السلام الشامل قد قام بتشخيص مشكلات السودان، فضلا عن اقتراحه للحلول، كذلك آمن هارون أن المشورات الشعبية سوف تعمل على تقييم عملية السلام، والحلول المقدمة في هذا الصدد، بحيث إنه إذا لم تكن تلك الحلول ناجعة، يتم حينها اقتراح حلول أخرى. وجهت وللمرة الأولى الموارد الوطنية منذ سنين طوال إلى صالح الولاية: فقد أنشئت طرق ومستشفيات في كادوقلى، فضلا عن إنشاء ملعب لكرة القدم هناك، أما الأمن فقد تم الاهتمام به وتطوير آلياته بالولاية. وقد أرجع الفضل في ذلك إلى ما لهارون من ثقل سياسى في الخرطوم، وتهديده الواضح بأنه إذا ما أخفق في جنوب كردفان ليمثل كمتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية، فسوف يأخذ آخرين بمعيته - من بينهم عمر البشير - والذى كان هو الآخر متهما من قبل تلك المحكمة.

أكسب هذا النهج الصارم هارون أعداء في حزب المؤتمر الوطنى، بيد أن معظمهم كان مستعدا لأن يمضى معه إذا استطاع أن يعيد الاستقرار إلى ولاية جنوب كردفان الحدودية المنتجة للنفط، وأن يتصدى للحركة الشعبية لتحرير السودان بوجودها الكثيف المسلح في جبال النوبة. أما عبد العزيز الحلو فقد آمن

بأن الكثير من مظاهر التنمية التى طالت الولاية مؤخرا كانت بفعل هارون، وأن علاقتهما قد لطفت من حدة المناخ السياسى الملتهب. إلا أن الكثيرين من داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان كانوا يؤمنون بالعكس تماما، حيث عارضوا علاقة الحلو بهارون. ووفقا لما أبلغت به من أحد منتقدى تلك العلاقة حيث قال: "إننى لم أجاهد طيلة عقدين لأحصل فى النهاية على اتفاق كهذا". هذا، ويؤمن المنتقدون بأن التودد للحاكم لم يتفق وبرنامج الحركة الشعبية لتحرير السودان. وقد قام عبد العزيز الحلو برد الهجمة على من أبدوا استياءهم، حيث عمد إلى حملة تطهير حزبية فى كانون الثانى/ يناير ٢٠١٠ أفضت إلى استبعاد ٦٢ عضوا بالحركة الشعبية. وقد اشتكى صادق منصور، نائب رئيس المجلس التشريعى بالولاية من أن "عبد العزيز الحلو قد تم فرضه من قبل القيادة، وأن الحركة الشعبية لتحرير السودان تعمل خلف ستار من "الديكتاتورية". وفى الوقت ذاته، فإن الجنرال تلفون كوكو، ذلك العسكرى المخضرم الذى يحظى بقاعدة تأييد واسعة فى الجيش والحركة الشعبية لتحرير السودان، والمنتقد اللدود للحلو ... قد تم القبض عليه واعتقاله بدون أية تهمة، وذلك فى جوبا. وقد أثار كوكو غيظ حركة/ جيش تحرير السودان فى جوبا لإيمانه بأنه يجب على مقاتلى النوبة فى الجيش الشعبى لتحرير السودان العودة إلى موطنهم قبل استفتاء عام ٢٠١١ . بيد أن مشكلة مقاتلى النوبة، والذين انضموا إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان للجهاد من أجل "سودان جديد"، والذين يشعرون بأنه قد تم الغدر بهم ... لم تحل مطلقا، وفى آذار/ مارس ٢٠١٠ عقد مقاتلو جبال النوبة مؤتمرا فى "ياى" بجنوب السودان للتباحث حول سياسات الحركة الشعبية لتحرير السودان، والأوضاع فى جنوب كردفان فى ضوء الانفصال الوشيك للجنوب. هذا، وقد تم توجيه الدعوة لحضور المؤتمر إلى القيادات العليا بالحركة - عبد العزيز الحلو، وإسماعيل خميس جلاب،

ودانيال كودى، وتلفون كوكو – والذين لبوا الدعوة جميعا باستثناء عبد العزيز الحلو. لقد كان ذلك من سوء الطالع إذ رغب المقاتلون فى الحصول على توكيدات بالوحدة. وبالرغم من تلك المشاكل، إلا أن المجتمع الدولى قد صادق بقوة على الشراكة ما بين أحمد هارون وعبد العزيز الحلو ... وقد رأى المجتمع الدولى تلك الشراكة مثالا لما يأمل أن يسود فى كل مراتب الحكم بين حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان.

وخلال جميع تلك المصادمات الداخلية، فإن دور الحركة الشعبية لتحرير السودان فى جوبا لم يكن واضحا: هل كان تأييدا لعبد العزيز الحلو فى سعيه لتكميم أفواه المنشقين، أم كان إدارة لشئون الحركة الشعبية فى جنوب كردفان؟ وهل كانت الحركة الشعبية فى جوبا تحمى حقوق مقاتلى النوبة فى الجيش الشعبى لتحرير السودان، أم كانت حريصة على ألا تفقدهم لأنهم كانوا ضمن أكثر القوى السياسية الموثوقة وأنهم قد تقلدوا مناصب هامة فى سلاحى المدرعات والمدفعية؟

إذاً، فأين يكمن مستقبل جبال النوبة؟ لقد كان البروتوكول واضحا فى أنه يكمن بالشمال، إلا أنه لم يكن معلوما ما إذا كان أهالى النوبة سيرتضون ذلك أم لا. فعشية انتخابات الولاية، أكد يونان باروت، زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان فى مقاطعة "الرشيد" على أن:

"شيئاً واحداً يعد واضحاً – إذ لا يتخيل أحد إمكانية البقاء فى الشمال. لقد تم تهميشنا لعقود طوال من قبل السلطة فى الخرطوم ... لذا، فقد عمدنا إلى التصارع مع الحركة الشعبية لتحرير السودان. لقد حاربنا هؤلاء فقتلنا منهم وقتلوا منا. إذاً، كيف يتأتى أن ننضم إليهم؟ إنه من الصعب عليك الانضمام إلى شخص كان عدوا لك فى السابق، وما يزال عدوك إلى الآن، وسوف يبقى عدوك إلى الأبد".

وفى تلك الأثناء، وجدت دراسة للمعهد الديمقراطى الوطنى للشئون الدولية أنه من ضمن الجماعات الرئيسية "بالمناطق الثلاث"، كانت النوبة الأقل احتمالا لقبول نتائج أية انتخابات يكون حاكم الولاية المنتخب بها منتميا لإثنية مغايرة.

انتخابات جنوب كردفان

إن الحركة الشعبية لتحرير السودان فى جنوب كردفان قد أرادت الفوز فى الانتخابات وذلك لفرض هيمنتها على الولاية، كما أرادت الفوز فى "المشورات الشعبية" التى كانت ستلى الانتخابات مباشرة، كى تستطيع مواجهة الخرطوم. لقد كان القطاع الشمالى للحركة الشعبية ينظر إلى جنوب كردفان كموقعه الأثير ... قاعدة لتنظيم المقاومة ضد حزب المؤتمر الوطنى، وللحفاظ على استمرارية بقائها فى مواجهة المطالبات الداعية إلى حلها. أما القطاع الجنوبى للحركة فقد نظر إلى نتائج الانتخابات و"المشورات الشعبية" على كونها تنطوى على مستتبعات هامة بشأن مفاوضات الأمن مع الشمال، وكقاعدة يمكن بموجبها فرض الهيمنة على حزب المؤتمر الوطنى. هذا، وقد سعى حزب المؤتمر الوطنى بالولاية إلى الفوز بالانتخابات كى يستأثر برعاية "المشورات الشعبية" ويفرض سيطرته على آلياتها. ورغبة من أحمد هارون فى الاستعداد الأمثل ليكون أهلا للتفاوض مع الخرطوم، فقد كان بحاجة إلى إظهار مدى منفعته لرفاقه بحزب المؤتمر الوطنى ... ذلك الحزب الذى رأى فى الانتخابات فرصة لدق المزيد من المسامير فى نعش أيديولوجية "السودان الجديد"، وفرصة للحد من احتمالات تدمير الحركة الشعبية لتحرير السودان للولاية، وفرصة لإضعاف دور الحركة فى "المشورات الشعبية".

إن كثيراً من القضايا التى تصدرت المشهد الانتخابى كان لها مستتبعات وطنية. ففى الجانب الغربى من الولاية والمأهول من قبل قبيلة المسيرية، كانت أبيى

هى القضية التى حظيت بالاهتمام الأكبر وكان هناك إجماع على أنه أيا ما كان الوضع النهائى فيجب أن تظل أبيى تابعة للشمال، وهو موقف معارض تماما لموقف الحركة الشعبية لتحرير السودان ودينكا نقوك فى كل من الجنوب والشمال، والذين نظروا إلى أبيى باعتبارها إقليما جنوبيا. أما المسيرية فقد تناولوا السياسة على نحو براجماتى: فجميع زعمائها، تقريبا، كانوا أعضاء سابقين فى حزب الأمة، إلا أنه حين أطيح بحكومة الحزب فى عام ١٩٨٩، التحق زعماء القبيلة بحزب المؤتمر الوطنى. إلا أن المسيرية قد حملت حزب المؤتمر الوطنى مسئولية كل من بروتوكول أبيى، وقانون استفتاء أبيى، ولجنة ترسيم حدود أبيى، وهيئة التحكيم ... كما غضبت المسيرية من قرار الحكومة بدمج ولايتهم (ولاية غرب كردفان) فى جبال النوبة ليصبحا معا (ولاية جنوب كردفان) ... فى إشارة إلى الخيارات المحدودة أمام المسيرية التى جعلتها تتحالف – على مضض – مع حزب المؤتمر الوطنى، إلا أن ولاءها للحزب يجب ألا يؤخذ كأمر مسلم به. وبالفعل، وعند بداية الانتخابات، تعهد حزب المؤتمر الوطنى بإعادة إنشاء (غرب كردفان)، وذلك ليحظى بقبول المسيرية له. إلا أن اقتراح إعادة إنشاء ولاية غرب كردفان لم يخل من مشاكل، خاصة ما ارتبط بحدود الولاية، إذ آمنت المسيرية أن الولاية المستحدثة يجب أن تضم منطقة "لقاوة"، بينما كان أهالى النوبة يصرون على أن منطقة "لقاوة" كانت – على امتداد التاريخ – جزءاً من جبال النوبة ... ويبدو أن حجة النوبيين فى هذا الشأن كانت هى الراجحة. وبينما لم يكن النوبيون يشعرون بالأسى لفقدان أراض قد تهيمن عليها المسيرية، إلا أنهم كانوا سيفقدون عائدات النفط الثمينة، وكذا بالنسبة للحركة الشعبية لتحرير السودان فى مقلد، والتى كان مقررا لها أن تصبح عاصمة غرب كردفان. ووفقا لجبريل إبراهيم، نائب سكرتير فرع الحركة الشعبية فى الولاية، "لم نكن نريد أن نصبح حزبا فى ولاية يهيمن عليها حزب المؤتمر الوطنى، ولاية كانت حتماً ستعانى غياباً تنموياً".

أما فى أقصى الغرب، فكان الشاغل هو التدمير البيئى من قبل شركات النفط العاملة هناك، حيث اندلعت عدة تظاهرات مناهضة لذلك التدمير، وفى عام ٢٠٠٩ تم اختطاف خمسة صينيين من العاملين بالمجال النفطى، وذلك للضغط على الشركات لإيقاف ذلك التدهور. وقد أشار محمد يوسف من حزب بابنوسة الشيوعى إلى أن "شركات النفط تمارس سياسات تمييزية ممنهجة حيث يشغل الشماليون معظم المناصب بها". كذلك كانت هناك ظلال من الاهتمام ذاته جراء التدمير الذى أحدثته الزراعة الميكنة فى جبال النوبة. إلا أن القضية الرئيسية فى جبال النوبة قد تمثلت فى نزع ملكية الأراضى، حيث قامت الولاية بنقل أراض كبيرة لصالح المستثمرين والقطاع الخاص - وبصفة خاصة كبار التجار بالخرطوم - وهو الأمر الذى أدى إلى استثارة غضب الأهالى بشدة. لقد دعا اتفاق السلام الشامل إلى تشكيل لجان للأراضى لتناول أمثال تلك المشكلات، إلا أن تلك اللجان لم تر النور مطلقاً.

وكان "البعد الأمنى" قضية رئيسية على امتداد أرجاء الولاية إذ كانت جنوب كردفان، فى الأغلب، تحتضن مسلحين بأكثر مما تحتضن أية منطقة أخرى بالسودان. وكانت تلك القضية محط اهتمام خاص لدى أهالى النوبة، إذ استشعروا أنهم الأكثر استهدافا. وكما كانت الحال فى النيل الأزرق، فقد كان للقوات المسلحة السودانية وجود أكبر بالولاية من ذلك المسموح به وفقاً لمقتضيات بروتوكول الترتيبات الأمنية، بل كان الأمر الأكثر إزعاجا هو العدد الكبير لجماعات قوات الدفاع الشعبى والتى رفضت الحكومة والقوات المسلحة السودانية الاعتراف بها أو نزع السلاح عنها. وفى الوقت ذاته، كان لدى الجيش الشعبى لتحرير السودان عدد غير معلوم من الجنود والجنود المتقاعدين بالولاية، إلى جانب آلاف آخرين فى "جاو"، الواقعة على الحدود مباشرة مع ولاية "الوحدة" ... حيث كانوا يعبرون

بأسلحتهم إلى جبال النوبة على نحو منتظم.

هذا، ولم يوجد أى تعداد عن سكان الولاية يستخدم كمرجعية، إلا أن تقييماً تقريبياً مبسطاً يشير إلى أن ٤٠٪ من سكان الولاية من العرب (والذين كان من المتوقع قيام معظمهم بالتصويت لصالح حزب المؤتمر الوطنى)، وأن ٤٠٪ من السكان من النوبيين (المتوقع قيام أكثرهم بالتصويت لصالح الحركة الشعبية لتحرير السودان)، إلى جانب ١٥٪ إلى ٢٠٪ من السكان هم مهاجرون من دارفور (حيث كان المتوقع أن تنقسم أصواتهم مناصفة بين "الحزبين"). وهنا برز عاملان: الأول، وكما فى مناطق أخرى بالسودان، فقد بدت "العرقية" جلية فى الانحياز لحزب دون آخر، والثانى، ومع بقاء الأمور الأخرى على ما هى عليه، فقد كان المتوقع أن تكون نتائج الانتخابات متقاربة.

إن الأمر المثير للدهشة، أنه ونظرا لأهمية تلك الانتخابات وللزيادة المقدرة بمليون نسمة التى ترتبت على إعادة التعداد السكانى ... فإنه وفقا للمفوضية القومية للانتخابات تم تسجيل ٦٤٢٥٥٥ ناخب فى الفترة ما بين الرابع والعشرين من كانون الثانى/ يناير ٢٠١١ والثانى عشر من شباط/ فبراير من العام ذاته، بانخفاض مقداره ١٠٠٠٠٠ ناخب مقارنة بانتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ . وقد عزا مركز كارتر، وهو المنظمة الدولية الوحيدة التى راقبت الانتخابات، ذلك الانخفاض إلى محدودية مراكز تسجيل الأصوات، والتوعية غير الكافية للناخبين، وسوء الإعداد والتحضير من قبل المفوضية القومية للانتخابات، والمساهمة والحشد المحدودين للمجتمع المدنى والأحزاب السياسية بخلاف الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى.

هذا، وقد قدمت الحركة الشعبية وسبعة أحزاب أخرى شكوى مشتركة بدعوى أنه قد تم إضافة فريق تسجيل لأصوات الناخبين إلى الدائرة الانتخابية رقم

(٣٠)/ غرب، وذلك خلال الأيام الأخيرة للانتخابات بمنأى عن سلطة رئيس الدائرة. كذلك، فقد قدم "تحالف الأحزاب" ذاته عريضة فى الثامن والعشرين من شباط/ فبراير ٢٠١١ جاء فيها أن ٣٨٢٧٤ ناخب قد تم إضافتهم على نحو غير قانونى إلى قوائم الناخبين فى ٢٠ دائرة جغرافية، فضلا عن استبعاد ٢٠٠٤٤ آخرين من ١٢ دائرة أخرى. وقد أرسلت المفوضية القومية للانتخابات فريق تحقيق للمنطقة حيث تم استبعاد ١٦٠٠٠ ناخبا من قوائم الناخبين فى مقلد. وفى السادس من آذار/ مارس ٢٠١١، تجاهلت المفوضية بقية الشكاوى. أما الحركة الشعبية لتحرير السودان فقد اتهمت الشرطة السودانية بالتحيز والمحاباة، وطالبت الوحدات المشتركة/ المدمجة بالاضطلاع بمسئوليتها الأمنية، والتى وإن كان غير مسموح بها قانونيا، إلا أنها قد قامت بها خلال الانتخابات. وقد أعلن مالك عقار اير، زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان فى الشمال، أن تظاهرات ستجرى فى العاشر من أيار/ مايو إذا كان ثمة انتهاكات من قبل حزب المؤتمر الوطنى، حيث لم يترك أثرا للشك فى أن ذلك هو ما توقعه. وللمفارقة، فإن المتحدثين باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان قد تكهنوا بانتصارات عظيمة، وبذا فقد خلقوا آمالاً عراضاً لدى مؤيدى الحركة.

وعشية الانتخابات، قتل ما قدر بـ ٢٩ مدنيا نوبيا من قبيلة "التاغوى" على أيدى ميليشيات "سلامات" التابعة لقوات الدفاع الشعبى فى منطقة الرشاد بجبال النوبة، فى اليوم ذاته الذى شهد مؤتمرا حاشدا فى المنطقة لمرشح الولاية عن الحركة الشعبية لتحرير السودان، عبد العزيز الحلو. وقد شهدت الحملة حضورا عسكريا مكثفا من الشرطة السودانية، والميليشيات، والجيش الشعبى لتحرير السودان، والوحدات المشتركة/ المدمجة للقوات المسلحة السودانية، وممثلين آخرين عن الجيش الشعبى لتحرير السودان (والذين لم يكشف عن انتماءاتهم، وإن كان

الأرجح كونهم غير قانونيين)، وبينما جرت مصادمتان فيما بين عناصر قبيلة المسيرية، حيث قتل العشرات، لم تكن هناك أحداث عنف أخرى ارتبطت بالانتخابات. وقد خلص مركز كارتر إلى أن مناخ الحملة الانتخابية فى جنوب كردفان قد تأثر سلبيا جراء العنف المتولد عن الأعداد الكبيرة للجماعة المسلحة فى الولاية. كذلك لفت المركز الانتباه إلى الفارق فى القدرة على القيام بحملة انتخابية بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى فى ارتباطهما بالولاية، وبين أحزاب المعارضة التى لا تملك سوى موارد هزيلة.

وفى هذا الإطار، عمدت جميع أحزاب المعارضة إلى الانسحاب عشية الانتخابات، بمن فيهم مكى على بلايل عن حزب العدالة، والظاهر خليل حمودة عن حزب الأمة، حيث انسحب كلاهما من الترشح لمنصب حاكم الولاية. أما بلايل فقد كان نوبيا تربطه علاقات وثيقة بتلفون كوكو، ومن ثم كان المتوقع أن يجنح مؤيدوه نحو كوكو. أما الظاهر خليل فكان مسيريا من "لقاوة"، والذى أدى انسحابه إلى تعضيد موقف هارون، ومن ثم تواترت الشائعات بأنه قد تمت رشوته، بالرغم من كونه قد انسحب - رسمياً - نتيجة عجز حزبه عن تمويل حملته الانتخابية. هذا، وقد طالب مركز كارتر أن يتم الإفراج عن تلفون كوكو على الفور وإطلاق سراحه من أحد سجون الجيش الشعبى لتحرير السودان بحيث يتمكن من ممارسة حقه فى استكمال حملته الانتخابية، أو أن يتم توجيه اتهامات صريحة له. وفى بعض الحالات، عمد بعض الأعضاء المرموقين من الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى تمزيق بطاقات عضويتهم الحزبية، ليعلنوا على الملأ ولاءهم لحزب المؤتمر الوطنى، وكان أبرزهم ذلك العضو الذى كان مرشح الحركة الشعبية لتحرير السودان عن مقلد، موطن المسيرية، والذى غير انتماءه الحزبى عشية الحملة الانتخابية الرسمية. وقد كان "للرشاوى" دور بالغ فى تلك الوقائع.

هذا، وقد قدم ١٤ حزبا مرشحيه للمجلس التشريعى للولاية، وكذا ثمانية مرشحين مستقلين، بيد أن ذلك قد طغى على حقيقة أن حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان قد هيمنا على الانتخابات، إذ قدم الأول مرشحيه فى ٣٢ دائرة انتخابية، فيما قدمت الثانية مرشحيها فى ٣١ دائرة، فيما قدم حزب الأمة مرشحيه فى ١٤ دائرة انتخابية. كذلك قامت ستة أحزاب بإعلان أسماء مرشحيها الثمانية (وهو الحد الأقصى)، وهذه الأحزاب هى: الحركة الشعبية لتحرير السودان، وحزب المؤتمر الوطنى، والحزب الاتحادى الديمقراطى- الأصل، والحزب الاتحادى الديمقراطى، والإخوان المسلمون، وحزب الأمة ... وباستثناء "الإخوان المسلمون"، قامت جميع تلك الأحزاب بتقديم ١٤ مرشحة عن كل منها على حدة للتنافس على مقاعد المرأة. وفى الحادى والعشرين من نيسان/ أبريل ٢٠١١، أعلن حزب المؤتمر الشعبى أنه سوف يقاطع انتخابات المجلس التشريعى، إلا أن رئيس الحزب عن جنوب كردفان قد صرح، قبل ذلك، بأن "حزب الأمة وأحزاب أخرى سوف تنضم إلينا فى الانسحاب من تلك الانتخابات المعيبة، ويركز حزب المؤتمر الشعبى على التفاعل مع الجماعات الشبابية لإيجاد قوة دافعة وزخم "للمشورات الشعبية" بعد التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١".

وقد لوحظت عدة ممارسات للترهيب ضد كل من حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان، وكذا استخدام لهجة متعالية وبخاصة من قبل عمر البشير فى مؤتمرات الحشد لأحمد هارون فى مقلد وبابنوسة والفولة وكادوقلى فى الفترة ما بين السادس والعشرين والثامن والعشرين من نيسان/ أبريل ٢٠١١، والتى انطوت ضمنيا على أن حزب المؤتمر الوطنى قد يلجأ إلى الحرب ثانية إذا لم تقبل الحركة الشعبية لتحرير السودان نتيجة الانتخابات.

كذلك فقد وجد كثير من مؤيدى حزب المؤتمر الوطنى أن شعار الحركة الشعبية لتحرير السودان "النجمة أو الهجمة" مستفزا للمشاعر (علما بأن النجمة هى شعار علم الحركة الشعبية)(١).

إن الحركة الشعبية لتحرير السودان قد قادت قبل الانتخابات تحالفا ضم كلاً من: الحزب الشيوعى السودانى، والحزب الاتحادى الديمقراطى، وحزب الأمة القومى، والحزب القومى السودانى الموحد، وحزب العدالة، وحزب المؤتمر الشعبى، وحزب البعث العربى الاشتراكى. بيد أنه ومع بدء الانتخابات، كان الحزب الوحيد المتحالف مع الحركة الشعبية هو الحزب الشيوعى السودانى، إلا أن ذلك التحالف كان تحالفا أحاديا إذ تنازل الشيوعيون عن كل المقاعد لصالح الحركة الشعبية لتحرير السودان، بينما رفضت الحركة التنازل عن مقعد بابنوسة للحزب الشيوعى السودانى، وكانت النتيجة تنافس الحليفين ليفوز حزب المؤتمر الوطنى بمقعد بابنوسة(٢).

أما حزب المؤتمر الوطنى، فقد بدأ السباق دون أى حليف، إلا أنه قام، فى غرب الولاية، بتنظيم لجان حملة "انتخبوا هارون" فى كل مدينة، والتى كان بها العديد من أعضاء حزب الأمة القومى والحزب الاتحادى الديمقراطى، وبخاصة حزب الأمة القومى حيث كانت المنطقة واحدة من حصونه. أما فى الخرطوم، فقد عمد الحزبان المذكوران إلى موقف سلبى، إلا أن تلك الخطوة لم تتبع على مستوى الولاية بأكملها. وفى "الفولة" بغرب كردفان، أضحى آدم كير، وهو مسئول محلى

(١) وهنا تجدر الإشارة إلى أن شعار حزب المؤتمر الوطنى كان: "هارون أو القيامة تقوم". (المترجم).

(٢) بابنوسة مدينة تقع فى ولاية جنوب كردفان، وتعتبر من أهم محطات التقاطع الرئيسية فى سكة حديد السودان التى تربط غرب السودان بشرقه وشماله. وفى عام ١٩٦٨، قامت بابنوسة بانتخاب أحد الشيوعيين وذلك قبل أشهر معدودة من انقلاب جعفر نميرى. (المترجم).

عن حزب الأمة القومى، رئيسا لحملة "انتخبوا هارون"، حيث فسر دعمه لهارون بأنه يرجع إلى "تشابه برنامجى حزب المؤتمر الوطنى وحزب الأمة القومى، وتماثل موقفيهما بشأن عودة غرب كردفان إلى وضعها السابق، وتطابق آرائهما بشأن اللامركزية وإنشاء حكومة وطنية". وقد أيدت معظم أحزاب المعارضة إنشاء حكومة وطنية فيما بعد الانتخابات فى كادوقلى بحيث يمكنها جميعا المشاركة فيها. فليس من قبيل المصادفة، إذاً، أن يتفاوض كل من حزب الأمة القومى والحزب الاتحادى الديمقراطى مع حزب المؤتمر الوطنى فى الخرطوم بغرض إنشاء حكومة وطنية آنذاك. ونتيجة لذلك، كانت جنوب كردفان وكأنها "أنبوب اختبار" لتحديد إمكانية مواصلة القضايا السياسية الكبرى على المستوى القومى، ولإعادة تشكيل مسار السياسة السودانية.

لقد قام رئيس الجمعية التشريعية الوطنية فى الجنوب، جيمس وانى إيقا، بتدشين الحملة الانتخابية الرسمية للحركة الشعبية لتحرير السودان. وقد ضمت لجنة الحملة الانتخابية كثيرا من الأسماء البارزة بالحركة مثل سالفاكير، وباقان أموم، وربيكا قرنق (أرملة جون قرنق)، ومالك عقار اير. كذلك قامت الحركة الشعبية لتحرير السودان بالجنوب بالمشاركة بمركبات وتمويلات وأفراد ذوى خبرة. وفى الوقت ذاته، قام البشير بتدشين الحملة الانتخابية لحزب المؤتمر الوطنى، بمساعدة كل من على عثمان طه، والدكتور نافع على نافع، ورئيس البرلمان أحمد إبراهيم الطاهر.

وفى غرب الولاية، تشكك الكثيرون فى ولاء الحركة الشعبية لتحرير السودان لتأييدها لانفصال الجنوب، ونبهوا على خطورة أن تضم الحركة جنوب كردفان إلى جنوب السودان، وخطورة أن تقوم بإثارة العنف إذا ما خسرت الانتخابات. إن الحركة الشعبية لتحرير السودان كانت تفتقر إلى القوة فى تلك المنطقة، على وجه

الخصوص، نتيجة زعم قطاع الحركة الجنوبى بضرورة إلحاق منطقة أبيى بالجنوب. كذلك، وعلى القدر ذاته من الدلالة والأهمية، وإن كان نادرا ما يذكر، ما أشاعه حزب المؤتمر الوطنى من أن الحركة الشعبية لا تصطدم بالإسلام. وفى الغرب، عانت الحركة الشعبية لتحرير السودان النظر إليها على أنها حزب للنوبة، وهو ما ترسخ بسبب ندرة زيارات عبد العزيز الحلو للمنطقة. أما فى الشرق وجبال النوبة، فبدت الحركة مسيطرة تماما بإعلانها أن المنطقة هى "منطقة مقفلة"، وهو تعبير غير موفق إذ انطوى على أن الحركة هى من يحق لها وحدها دخول المنطقة، وهو منع دعم بضرب من أدلة غير علمية.

فى الخامس والعشرين من نيسان/ أبريل ٢٠١١، أوردت صحيفة "الأيام" السودانية أن عبد الرحمن الخضر - حاكم ولاية الخرطوم - قد خصص مبلغ ١٫٢ مليون جنيه سودانى (المعادل لـ ٤٨١٠٠٠ دولار أمريكى تقريبا) لمشروعات التنمية فى "لقاوة" و"الكوفة - ليما" بجنوب كردفان، بالإضافة إلى ١٢٠٠٠٠ جنيه سودانى (٤٤٠٠٠ دولار أمريكى تقريبا) للولاية. ومثلما كانت الحال فى انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠، لم يقم المراقبون بأكثر من رصد ذلك التمويل للحملة، فقد كان فى غير مقدورهم إجراء أى بحث فى تلك المنطقة الحرجة.

وقد عمدت الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى رفع الكثير من الشكاوى خلال فترة إجراء الانتخابات بيد أن المفوضية القومية للانتخابات، بمصادقة من مركز كارتر، وجدت أن تلك الشكاوى لا أساس لها، أو يتعذر التحقيق بشأنها. تلا ذلك أن طلبت الحركة الشعبية من المفوضية أن يتم نظر شكاواها قبل إعداد الجداول كيما يسهل إلغاء النتائج المزورة، حيث أدى ذلك - بالتزامن مع استجابات من قبل الحركة الشعبية - إلى إرجاء العملية لعدة أيام. وحينما رفضت الحركة الشعبية لتحرير السودان اللجوء إلى المحاكم بسبب عدم ثقتها فى الهيئة

القضائية، أحالت المفوضية القومية للانتخابات جميع الشكاوى للمحكمة، وفقا لقررات قانون الانتخابات القومية. وقد قررت المفوضية استحداث أربعة مراكز إضافية للإسراع بنتائج الجدولة، بيد أن الحركة الشعبية قامت بالانسحاب بزعم أنها لم تخطر بذلك. وفى الثالث عشر من أيار/ مايو ٢٠١١، اتهمت الحركة الشعبية لتحرير السودان المفوضية القومية للانتخابات بضلوعها فى تزييف ممنهج للانتخابات وأعلنت الحركة أنها بصدد التفكير فى الانسحاب وعدم المشاركة فى هذه المرحلة من عملية توفيق النتائج وجمعها، وكذا عدم الاعتراف بما تعلنه المفوضية القومية للانتخابات من نتائج أيا ما كانت، وعدم المشاركة فى المؤسسات التشريعية أو التنفيذية الناتجة عن تلك الانتخابات، والقيام بدعوة القوى الديمقراطية وجماهير ولاية جنوب كردفان، بل جماهير السودان بوجه عام للقيام بانتهاج أساليب ديمقراطية سلمية لتصويب ذلك الوضع ... «نحن نناشد ضامنى اتفاق السلام الشامل، والمجتمع الدولى إعادة تقييم تلك العملية الانتخابية والمساعدة فى إيجاد علاج لذلك الخلل».

لقد كانت مفاجأة سارة لحزب المؤتمر الوطنى عندما ورد تعقيب مركز كارتر الدولى للسلام بشأن انتخابات جنوب كردفان بأنها "كانت سلمية وموثوقة، فى عمومها" ... إذ عادة ما كان الحزب يتوقع هجمات شرسة من المجتمع الدولى، فى حين أثار تعقيب المركز على الانتخابات غضب الحركة الشعبية لتحرير السودان، لأنها توقعت - بصفة عامة - من المجتمع الدولى، وعلى الأخص من منظمة افترض الحزبان - خطئاً - أنها تمثل توجهات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ... أن تقف إلى صفها. وفى غياب مراقبين دوليين باستثناء مركز كارتر، كانت الأغلبية مهيأة لقبول ما خلص إليه المركز، إلا أن بعض المحللين قد ساورهم شعور بالقلق إزاء وصف العملية الانتخابية بأنها "موثوقة"، وهو الأمر الذى وجدوه عصياً على

القبول نظرا لأداء المفوضية القومية للانتخابات فى انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ . وخلال تلك الأيام الأخيرة العصيبة التى شهدت إعداد جداول الناخبين، تجدر الإشارة إلى أنه وباستثناء الحزب الشيوعى السودانى، كانت أحزاب المعارضة شديدة التوجس من مطالب الحركة الشعبية لتحرير السودان، وطالبتها بتوجيه شكاواها للنظر أمام المحاكم.

ووفقا لتقرير مركز كارتر النهائى فى الثامن عشر من أيار/ مايو ٢٠١١، قام المركز بالمصادقة على نتائج الانتخابات كما أعلنتها المفوضية القومية للانتخابات والتى أوردت أنه فى سباق المنافسة على مقعد حاكم الولاية حصل أحمد هارون على ٢٠١٤٥٥ صوت، مقابل ١٩٤٩٥٥ صوت لعبد العزيز الحلو، و٩٠٤٣ صوتا لتلفون كوكو، بينما حصل حزب المؤتمر الوطنى فى انتخابات المجلس التشريعى للولاية على ٣٢ مقعدا فى مقابل ٢٢ مقعدا للحركة الشعبية لتحرير السودان. وأعلنت المفوضية أن كلا الحزبين قد تنافسا بنزاهة وحيدة، حيث كان التأييد كبيرا للحركة الشعبية لتحرير السودان فى منطقة صغيرة (جبال النوبة)، بينما فاز حزب المؤتمر الوطنى بعدد أكبر من المقاعد فى الدوائر الانتخابية، وإن كان بهامش أقل. وبالرغم من بعض التلكؤ فى الإجراءات، إلا أن مركز كارتر لم يرصد نقائص يمكن أن تؤدى إلى إبطال نتائج الانتخابات. وبالرغم من قبول المركز بالنتائج، إلا أنه قد وجد أن مسئولى الانتخابات لم يستخدموا قاعدة البيانات الرسمية المعدة لإعلان النتائج الأولية ... تلك القاعدة التى تم برمجتها بحيث ترفض النتائج إذا ما وجد تضارب فى الأعداد، وعندها يتم إبطال النتيجة والتحقق منها ... وقد خلص المركز إلى أن "تلك العملية قد أهملت من قبل المفوضية العليا للانتخابات بالولاية، ومن ثم تعطيل ضمانة هامة كان يمكن بموجبها الكشف عن النتائج المعيبة." كذلك، قام المركز بانتقاد المفوضية القومية للانتخابات لفشلها فى إرساء إجراءات ملائمة

للتعامل مع الشكاوى الواردة إليها.

لقد كانت نهاية مخزية لآمال الحركة الشعبية لتحرير السودان بعد توقع نصر ساحق بنسبة ٨٠٪، والذى كانه أشار إلى أن غلاة مؤيدى حزب المؤتمر الوطنى أنفسهم قد صوتوا لصالح الحركة الشعبية فى غرب الولاية. ولتحقيق ذلك الهدف قامت الحركة بجلب الآلاف من المراقبين والفنيين من جنوب السودان، والنيل الأزرق، والقطاع الشمالى بالحركة. هذا، وعلى الرغم من تلك الجهود الخارقة من قبل الحركة الشعبية، وخسارتها - مع ذلك - فى الانتخابات، فإن قيادات الحركة كان لديهم تفسير: التزوير من قبل حزب المؤتمر الوطنى، وتغافل المفوضية القومية للانتخابات. كذلك، فقد أدت إلى أن تؤمن الجماهير بأن الحركة الشعبية قد خططت لردة فعل إزاء ذلك التزوير ... ردة فعل قد تتخذ صورة تظاهرات حاشدة فى جنوب كردفان والخرطوم، فضلا عن أن مالك عقار اير قد ألمح إلى إمكانية ردة فعل عسكرية اعتمادا على مقاتلين من النوبة وجنوب النيل الأزرق يبلغ عددهم ٤٠٠٠٠ جندى تحت إمرته.

إلا أن ذلك كله كان هراء. فالحركة الشعبية لم يراودها الأمل مطلقا بأن تخترق الحصن الغربى لحزب المؤتمر الوطنى، وذلك لكونها قد تجاهلت مصالح أهالى تلك المنطقة. إن الاهتمام الأول لأهالى تلك المنطقة كان متمثلا فى "أبيى"، والتنمية، هذا، ولم أجد شخصا واحدا فى غرب كردفان، أيا ما كان انتماؤه الحزبى، يدعم فرضية الحركة الشعبية لتحرير السودان بأن "أبيى" جزء من جنوب السودان. إن مسئولى الحركة الشعبية فى الغرب يستهلون تعقيباتهم بشأن أبيى بالقول: "حسنا، إن وجهة نظرى الشخصية هى ..." - وكانت "وجهات نظرهم الشخصية"، دائما، أن أبيى جزء من الشمال، وهو ما كان يضعهم فى مأزق تجاه الحركة ... وكانت تلك هى الحال مع صلاح الجلة، مرشح الحركة الشعبية لتحرير

السودان عن بابنوسة، ومساعد سكرتير الحركة، والذى قال "إن حزب المؤتمر الوطنى قد خلق مشكلة أبيى عن طريق اللعب على أوتار "القبليات"، وتأجيج التوترات"، مضيفا أن حسم المشكلة "يجب أن يقرره نقوك والدينكا"، وأنه "شخصيا" يشعر بأنه يجب على المسيرية التصويت فى الاستفتاء. إن حصفاء القوم وحكماءهم قد أدركوا أنه قد تم خداع المسيرية من قبل حكومات الخرطوم المتعاقبة، وأن هناك طرقا لحل مشكلة منطقة "أبيى" خارج إطار الشمال/ الجنوب، إلا أن حزب المؤتمر الوطنى كان يهيمن على الحوار، ولم يتأت للحركة الشعبية لتحرير السودان مطلقا أن تقترب لتطرح بديلاً آخر، أو حتى برنامجا يحقق مصالح أهالى غرب كردفان. أما الحركة الشعبية فقد خرجت من الانتخابات بالمظهر ذاته الذى دخلت به: حزب لجبال النوبة.

لم تكمن المفاجأة فى خسارة الحركة الشعبية لتحرير السودان لمقعد حاكم الولاية، بل فى مدى جودة أدائها فى الانتخابات، ولو أن هذا لا علاقة له ببرنامجها إذ لم تتطلع أبدا إلى ما وراء دائرتها الانتخابية، وأن نجاحها يعزى إلى ضعف المشاركة فى الانتخابات فى الغرب. ووفقا لحزب المؤتمر الوطنى، فإن السبب فى ذلك هو أنه عقب أن قام البشير بالتعهد أمام المسيرية بولاية خاصة بهم، لم يكن لديهم الحافز للمشاركة فى الانتخابات فى ولاية سيتركونها عما قريب. أما الحركة الشعبية لتحرير السودان فقد رأت، من جانبها، فى المشاركة الضعيفة فى الانتخابات بالغرب دليلا على تحرر المسيرية من الوهم المعلق بالحزب الحاكم، وهو الأمر الأكثر إقناعا. هذا، وقد ذهب الكثيرون إلى أنه إذا ما كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان قد توصلت إلى صفقة مع تلفون كوكو، لكان الأرجح أن كان عبد العزيز الحلو هو الفائز، بينما ذهب آخرون إلى أنه إذا ما كان قد تم إطلاق سراح كوكو من محبسه، لما كان لينال أصوات حزب المؤتمر

الوطنى، ولا أصوات الحركة الشعبية لتحرير السودان التى أخافت المواطنين من التصويت له. وقد خلص وزير بحكومة جنوب السودان من غير المنتمين إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى القول بلهجة ساخرة "إن انهيار الحركة الشعبية فى جنوب كردفان كان نتيجة إخفاقها فى التوصل إلى اتفاق مع حزب المؤتمر الوطنى بشأن اقتسام المقاعد البرلمانية ومقاعد حكام الولايات، كما فعلت فى انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠".

إن أيديولوجية "السودان الجديد" لجون قرنق قد تضمنت سوداناً تهيمن عليه أغلبية نهرية، إلا أن الحركة الشعبية لتحرير السودان قد أخفقت فى إدراك كون المناطق المهمشة تحوى أناسا أكثر بكثير من مؤيديها "التافهين" فى جبال النوبة، أو حفنة القبائل الموجودة بجنوب النيل الأزرق. وبالفعل، فقد حق للمسيرية ادعاء كونها مهمشة، إذ لم تجن إلا القليل من تحالفها مع حزب المؤتمر الوطنى، وذلك وفق ما أظهرته مستويات التنمية المتدنية بها، وكذا الخدمات الهزيلة، والوضع المزرى الصادم لمدينتها الرئيسية، مقلد، على الرغم من كون المنطقة تحتضن الصناعة النفطية هناك. إن الحركة الشعبية لم تخسر الانتخابات فى جنوب كردفان بسبب التزوير، أو بسبب ضعف التمويل أو ندرة ذوى الكفاءة، وإنما بسبب إخفاقها فى تجاوز دائرتها الانتخابية وفشلها فى استقطاب مجموعات مهمشة أخرى، ونظرا لأنها قد حبست نفسها داخل ثنائية عربية/ إفريقية ضيقة. كذلك، فمن أسباب خسارتها أن لديها سجلا حافلا بمضايقات استهدفت حلفاءها المحتملين، وبذا فقد شهدت نهاية الانتخابات حزبا يفتقر إلى مقومات الود والألفة، وهو عين ما شهدته فى ولاية النيل الأزرق.

أبيـــــى

إن بروتوكول أبيى قد تم التوصل إليه بعد مفاوضات شاقة مضنية. وينص البروتوكول فى المادة (١-٣) المعنونة "نهاية المرحلة الانتقالية"، أنه بالتزامن مع الاستفتاء فى جنوب السودان يدلى أهالى أبيى بأصواتهم بصورة منفصلة ويعطى المقترح الذى يتم التصويت عليه بصورة منفصلة أهالى أبيى الخيارين التاليين بصرف النظر عن استفتاء الجنوب:

أ- أن تحتفظ أبيى بوضعها الإدارى الخاص فى الشمال.

ب- أن تكون أبيى جزءا من بحر الغزال.

كما نص البروتوكول فى المادة السادسة المعنونة "سكان المنطقة" أن سكان منطقة أبيى هم أعضاء مجتمع دينكا نقوك والسودانيون الآخرون المقيمون فى المنطقة (٦-١-أ). وبالنسبة "للسودانيين الآخرين المقيمين فى المنطقة" فقد كانت هذه الصياغة محل جدال واسع. إذ ركز كل من حزب المؤتمر الوطنى و"المسيرية" على كلمة "الآخرين" وقالوا إن "الآخرين" تشملهما ... فى حين ركز كل من "نقوك" والحركة الشعبية لتحرير السودان على كلمة "المقيمين" حيث قالا إنها تشمل فقط ذلك العدد القليل من غير "نقوك" الذين "يقيمون فى المنطقة على مدار العام، بينما لا تشمل "المسيرية" الذين يقومون بعبور أراضى المنطقة فحسب. هذا، وقد استمرت المشكلات فى اطرادها حين اعترض حزب المؤتمر الوطنى على تقرير لجنة ترسيم حدود أبيى، وبعد كثير من الجدال والتشاحن وافقت الحركة الشعبية لتحرير السودان على أن يتم فحص التقرير أمام المحكمة الدائمة للتحكيم بلاهاى، والتى حكمت بأن اللجنة قد تجاوزت سلطتها وقامت بتحجيم حدود القطاع. أما الدرديرى محمد أحمد، والذى قاد الفريق القانونى لحزب المؤتمر الوطنى بلاهاى، فقد اعتبر

أن القرار الذى تم التوصل إليه فى الثانى والعشرين من تموز/ يوليو ٢٠٠٩ هو تبرئة لساحة حزب المؤتمر الوطنى، وإعلان أن النفط (وخاصة حقول هجليج وخرصنة) قد أضحى الآن فى الشمال. بيد أن المسيرية قد أوضحت أنها لم تعتبر حكم المحكمة نصرا حيث رغبت فى مواصلة الجهاد. أما حزب المؤتمر الوطنى - وبقبوله قرار المحكمة - فقد قام بتعديل المسار، ومن ثم شرع فى الدفاع عن حق المسيرية فى التصويت فى الاستفتاء.

إن تعداد سكان منطقة "أبيى" هو محل جدال مثلما هى الحال بشأن حجم أراضيها. فتعداد السكان القومى لعام ٢٠٠٨ قد أبان أنه يوجد ١٩٧٠٠٠ من المسيرية، و٥٦٠٠٠ من دينكا نقوك يحيون فى منطقة "أبيى"، بالرغم من أنه فى المساحة التى حددتها المحكمة، فإن المسيرية قد تم تقدير أعدادهم من قبل مسئولى الأمم المتحدة فى "أبيى"، حيث تراوحت بين ٥٠٠٠ و١٠٠٠٠ نسمة. إن هذه الأرقام (التى يجب أن ينظر إليها فقط على أنها تقديرات) قد تأسست على الإقامة الدائمة، وهو أمر محل خلاف كبير بالنسبة للبدو الرحل من المسيرية.

لقد استقر بعض "المسيرية" فى المنطقة على امتداد الزمن، وكذا فقد وجدت تقارير أفادت بأنهم قد منحوا مبالغ طائلة من قبل حزب المؤتمر الوطنى ليقيموا فى أبيى، إلا أن مسئولى الأمم المتحدة الذين التقيتهم قد قالوا إنه لم يوجد أدنى دليل على أى نمط دال على أن القبيلة قد استقرت، حيث كان أعضاؤها ما يزالون يحيون حياة البدو الرحل. إن للمسيرية أفرعا تسعة أتت من الشمال الشرقى، والشمال الغربى، حيث سلكت مسارات مختلفة للهجرة، وكان لها وجهات ومقاصد شتى، إلا أن أبيى كانت المجاز المحورى للعبور. وحين تزايدت حدة التوترات واندلعت الصدامات فيما بين ميليشيات المسيرية من جهة، وبين مزارعى نقوك وأهالى الجنوب من جهة أخرى ... حاول نقوك عرقلة مسارات الهجرة، ووضعت المسيرية

العراقيل بوجه التجارة الآتية من الشمال، وكذا بوجه كل من نقوك العائدين من الشمال وأهالى الجنوب الآفلين إلى الجنوب عقب الاستفتاء. وقد صرح الأمير حمدى من المسيرية[1]. "إننا نغلق الطرق كوسيلة للانتقام من نقوك لإيذائهم وتعطيل بضائعهم وأفرادهم ... إنه لا توجد مشكلة لدينا مع أى من قبائل الجنوب، المشكلة مع نقوك فحسب".

وبمقتضى اتفاق السلام الشامل، كانت الجماعات المسلحة المسموح لها دخول أبيى هى الوحدات المشتركة/ المدمجة فحسب، والتى كانت مهمتها -بالأساس- ضمان ألا تقوم القوات المسلحة السودانية أو الجيش الشعبى لتحرير السودان بدخول أبيى لدعم أى القوتين ممن لديها قواعد فى شمال المنطقة وجنوبها. إلا أن زيارة لإحدى القواعد الشمالية على امتداد الطريق الرئيسى لتوضح أن الوحدة قد قامت بتفتيش المركبات بحثا عن أسلحة، ولم تقم مطلقا بأية دوريات للعسس. أما الوحدة المشتركة/ المدمجة المركزية فى أبيى فقد قامت بدوريات للعسس، إلا أن الشكوك قد أثيرت حول مدى فاعليتها. وخلافا لاتفاقية بمنع أى شخص من القبائل المحلية من الخدمة فى الوحدات المشتركة/ المدمجة، فإن المسيرية كانت ممثلة فى القوات المسلحة السودانية. فاللواء الثالث عشر من الفرقة العسكرية الثالثة للجيش الشعبى لتحرير السودان قد أثيرت شكوك حول قيامه بعمليات شمال بحر الغزال، وتحديدا فى منطقة أجوك، إلا أن الجيش الشعبى كان له وجود أيضا من خلال ميليشيات قبلية متعددة، وكذلك – وعلى نحو مطرد – من خلال قوى الشرطة. وفى الوقت ذاته، كانت توجد جماعات من قوات الدفاع الشعبى تنتمى إلى المسيرية ومدعومة من قبل القوات المسلحة السودانية ... على امتداد أرجاء المنطقة.

(١) يطلق على كبار قبيلة المسيرية لقب "أمير" (المترجم).

المنظـور المحلـى

شعرت المسيرية أنه قد تم هضم حقوقها، إلا أن فهم أفرادها لمشكلة أبيى قد تباين بشكل ملحوظ وفقا للمكان الذى يحيون فيه، وكذا أسباب رزقهم ومعايشهم، وما إذا كانوا هم أو أقرباؤهم وعشيرتهم يحيون بأبيى أو يعبرون أراضيها فحسب. وبالرغم من أن بعض المسيرية مقيمون بأبيى، فإن البعض لا يعبر أراضيها، فيما يمضى البعض وقتا محدودا من العام بها، بينما يمضى آخرون شهورا عديدة هناك. إن جميع أفراد المسيرية الذين التقيتهم خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١١) كانوا معارضين لبروتوكول أبيى وأحكام لجنة ترسيم حدود أبيى وهيئة التحكيم. فوفقا للأمير حمدى: "لقد قضى البروتوكول على حياة المسيرية - فالبروتوكول قد أعطى حقوقا للماشية، ولم يعط حقوقا للبشر"، وكان يقصد أن المسيرية قد سمح لهم برعى قطعانهم وسقايتها فى أبيى، ولكن لم يسمح لهم بامتلاك الأراضى.

وفضلا عن ذلك، جادلت المسيرية بأنه لم يتم تمثيلها على طاولة المفاوضات، ولم تحصل على أدنى منفعة من اتفاق السلام الشامل الذى قضى بحصول المنطقة على ٢٪ من عائدات النفط. إن المسيرية لتقول إنها لا ترغب فى النفط، وإنما ترغب فى امتلاك أراض بالمنطقة. إن بعض أفراد قبيلة المسيرية يمضون ثمانية شهور من كل عام فى أبيى، ويشتكون أنه رغما عن ذلك فإنهم محرومون من حقوق المواطنة، ومن حق العيش فى المنطقة وفقا للترتيبات القائمة. هذا، وتصر المسيرية على كون حزب المؤتمر الوطنى لا يمثلهم. كذلك تذهب المسيرية إلى أن الاستفتاء بشأن أبيى لا يمكن أن يجرى فى الظروف القائمة، حيث هدد البعض منهم بتعطيله بالقوة. وتؤمن المسيرية أن الشىء الوحيد الذى يكنون له احتراما هو الحدود الشمالية/ الجنوبية فى ١/ ١/ ١٩٥٦ (يوم الاستقلال السودانى). لقد بدا الأمير الصادق حريقة من لقاوة وكأنه يتحدث بلسان الكثير

من المسيرية حين قال: "بينما يعد غياب التنمية عن القبيلة أمر يؤرقنا، إلا أن القضية الملحة التى تستلزم تناولا هى ضياع حقوقنا الجمعية". هذا، وبينما تنتشر مشاعر الغضب بين أفراد المسيرية الذين يشعرون بوطأة الظلم، إلا أن هناك تفاوتا فيما بينهم. إذ يصر الأمير إسماعيل من لقاوة على أن الأساس الأوحد لإجراء الاستفتاء يجب أن يكون ضرورة تمثيل جميع أفراد المسيرية به، بينما ذكر الأمير الصادق حريقة أنه لن يكون له حق التصويت فى الاستفتاء نظراً لأنه مقيم بلقاوة. إلا أنه يؤمن بأن كل من يحيا بأبيى لثلاثة أشهر من العام على الأقل، يحق له/ لها التصويت فى الاستفتاء.

ويصر بعض زعماء المسيرية على أن الأساس الوحيد المقبول لإجراء الاستفتاء يتمثل فى مشاركة جميع أفراد قبيلة المسيرية به، بينما يذهب آخرون إلى أن أولئك الذين يحيون فى أبيى أو يعبرون أراضيها هم وحدهم الذين لهم حق التصويت فى الاستفتاء. وقد تحدث البعض عن صراعات قائمة بين القبائل الشقيقة التى تجد جذورها فى التحالف التاريخى بين دينق مجوك وبابو نمر، وأنه على الرغم من أن المشاكل فيما بين القبائل قد ساءت للغاية، إلا أنه يظل من الممكن احتواء آثارها. فيما كان آخرون شديدى الغضب إلى الحد الذى صرحوا معه بأن الأرض ملك لهم دون غيرهم، وبأنه بعد أن أضحى دينكا نقوك متعلمين، انقلبوا ضد المسيرية، لذا فالمسيرية لن تعترف بدينكا نقوك بعد الآن وأن تفاوضها سيكون فقط مع دينكا التويك من ولاية "واراب" بجنوب السودان. إلا أن اللافت للنظر أن المسيرى المخضرم، الأمير مختار بابو نمر قد ذكر أنه " بغض الطرف عن انضمام أبيى إلى الجنوب من عدمه، فسنظل دائما إخوة للدينكا". فيما ذهب أخوه المسئول بحزب الأمة الصادق بابو نمر إلى القول: "إن المسيرية كقبيلة أقرب كثيرا إلى الدينكا منها إلى الجعليين أو الشايقية". هذا، وقد كانت نصيحة مختار بابو نمر لنقوك أن

يتجاهلوا أمر اتفاق السلام الشامل، وأن يتعاملوا مع المشكلات بواقعية بالتعاون مع قبيلة المسيرية.

وبينما كانت المسيرية ترتبط فى الماضى بصلات وثيقة مع حزب الأمة، حول الكثير من قادتها ولاءهم تجاه حزب المؤتمر الوطنى، فى حين كان نقوك تحت سيطرة حركة/ جيش تحرير السودان. وقد تزامن ذلك مع علو مكانة الشباب المتعلم وأفول الزعامات التقليدية التى فضلت الإبقاء على الروابط التى تصلهم بالمسيرية. وقد كان الجيش الشعبى لتحرير السودان بطيئا فى الدفاع عن أهالى المنطقة وأولئك القاطنين بشمال بحر الغزال ضد المسيرية خلال الحرب. بيد أنه لم يكن ثمة فارق كبير بين مواقف حركة/ جيش تحرير السودان ونقوك فى "أبيى"، إذ كان الكل مؤيدا لوجهة النظر الذاهبة إلى أنه بعد أن هضم حق نقوك فى تقرير المصير وفقا لما وعدوا به بمقتضى اتفاق أديس أبابا (١٩٧٢)، وبعد الموافقة على مقررات لجنة ترسيم حدود أبيى وهيئة التحكيم ... فإن نقوك غير مستعدين لتقديم أية "تنازلات" أخرى لاكتساب تأييد حزب المؤتمر الوطنى والمسيرية.

أما حديث نقوك مجوك/ بابو نمر عن أن القبيلتين تربطهما رابطة الأشقاء فقد قوبل بالسخرية والازدراء، حيث تم إنكار التزاوج المتبادل فيما بينهما (فوفقا لبحوث من دينكا نقوك "لا يسمح لذوى البشرة السمراء هنا")، بالرغم من أن العديد من أفراد قبيلة المسيرية أنفسهم هم من ذوى البشرة الداكنة. أما الصراع فيما بين القبيلتين، فذلك ما تم التركيز عليه. إن أراضى المنطقة كانت، على الدوام، بحوزة نقوك، الذين كانوا يقومون بسرقة ماشية المسيرية، وقد سمح للمسيرية فقط بالدخول إلى تلك الأراضى لرغبتهم فى تقاسمها. بيد أن ذلك الود لم يعد قائما الآن. وبينما شعرت المسيرية أن نقوك قد أضحت لهم اليد العليا بفضل التعليم الذى تحصلوا عليه، وكذا نتيجة التطورات السياسية المستحدثة،

ذكر لى أحد كبار السن من نقوك: "إننا فقراء والمسيرية أغنياء، ويعتمد بقاء نقوك على المساعدات الدولية التى ترسل إليها". ومع ترسيم الحدود، بات الإيمان المشترك أنه لا داعى الآن للاحتفاظ بأية علاقات تربط نقوك بالمسيرية. وفى الوقت ذاته قال أحد المبحوثين إن مشكلات المواطنين المحليين سوف يتم حلها فى موضع آخر. إلا أن أحد النقوك ممن قد أجرى معهم حوار قد قال عبارة كان يمكن أن ترد على لسان أحد المسيرية: "إننا باقون هاهنا لأنها أرضنا، فلا يوجد مكان آخر لنا للعيش فيه".

وبالرغم من تلك المشاعر السلبية، فإن الكثيرين فى الشمال ما يزالون يؤمنون بأن حسم مشكلة منطقة أبيى يجب أن يترك برمته للكبار من قبيلتى نقوك والمسيرية، وبخاصة لضمان أن يتم إقصاء كل من الدرديرى محمد أحمد ودينق ألور ممثلى حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان ... من المفاوضات. أما بونا ملوال، الذى نشأ بالقرب من حدود أبيى، فقد ظل مؤمنا – على الدوام – بأن أبيى هى "مشكلة قبلية يمكن حلها فقط عن طريق الوساطة القبلية إذ لا توجد حدود ثابتة بينهما"، وأنه "من الخطأ إجراء أى اتفاق فى غياب قبيلة المسيرية".

توترات سياسية متنامية

بحلول نيسان/ أبريل ٢٠١١، أعربت وزارة الخارجية السودانية عن خوفها من "أن تندلع صراعات مختلفة فى المناطق الحدودية بما يؤدى إلى الحط من فاعلية اتفاق السلام الشامل، ويؤدى كذلك إلى صراع بين شمال البلاد وجنوبها، وإن ذلك -بدوره- قد يفضى إلى تدخل القوى الدولية، إلا أننا نريد حسم تلك المشاكل داخليا". وفى أبيى، تسارعت وتيرة التوترات فيما بين الحركة الشعبية لتحرير

السودان وحزب المؤتمر الوطنى، وكذا بين نقوك والمسيرية فى الفترة التى أعقبت التوقيع على اتفاق السلام الشامل. وحين بات واضحا كون استفتاء أبيى لن يتم بالتزامن مع استفتاء الجنوب وفقا لما نص عليه البروتوكول، وضعت الخطط البديلة بأن تجرى نقوك استفتاءها الذاتى. ولكن حين أعلنت المسيرية أنها سوف تعرقل تلك الخطط، تم تنحية المقترح جانبا، على الرغم من أنه لم يرفض ألبتة. وفى تلك الأثناء، سعى بعض من المسيرية إلى إكساب مطالبهم اعترافا أكبر عن طريق قطع الطريق أمام مركبات نقوك والجنوبيين القادمين إلى أبيى وما وراءها والقيام بسرقتهم، بدءا من أوائل كانون الثانى/ يناير ٢٠١١ . كذلك، استخدمت المتاريس فى مسعى للحصول على تعويض مقداره مليونا جنيه سودانى وعدت به القبيلة بعد مفاوضات بين تعبان دينق حاكم ولاية الوحدة، وأحمد هارون حاكم ولاية جنوب كردفان – وهو تعويض عن أبقار قام الجيش الشعبى لتحرير السودان بسرقتها من قبيلة المسيرية، وذلك فى ولاية "الوحدة" أثناء هجرة عام ٢٠١٠ .

هذا، وقد عقدت الأمم المتحدة، فى ردة فعل إزاء التهديد المتنامى بحرب سافرة، مؤتمرا لقيادات تقليدية مثلت دينكا نقوك والمسيرية، والذى أسفر عن اتفاق تم التوقيع عليه فى كادوقلى (ومن ثم فقد عرف باتفاق كادوقلى) ليعقبه اتفاق آخر فى آذار/ مارس ٢٠١١ . إن الشروط الأساسية لكلا الاتفاقين تمثلت فى نشر الوحدات المشتركة/ المدمجة لضمان حرية هجرة البدو الرحل من قبيلة المسيرية إلى أبيى ومنها إلى الجنوب، ولتأمين انتقالات المرحلين داخليا فى عودتهم إلى أبيى أو عبورهم أراضى المنطقة فى طريقهم صوب الجنوب. كذلك، فقد ألزم الاتفاقان كلاً من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبى لتحرير السودان بسحب جميع القوات غير الشرعية من منطقة أبيى، ليترك الحفاظ على الأمن واستتبابه للوحدات المشتركة/ المدمجة من الجيش والشرطة.

إلا أن اتفاق كادوقلى لم ينفذ بالكامل - مطلقاً، واستمرت المسيرية فى إغلاق الطرق أمام العابرين، وهو ما أدى إلى زيادات كبيرة فى أسعار الطعام والوقود (المحروقات) فاقت قدرات البعض على الشراء. وقد قامت المسيرية، بدورها، بإنكار قيامها بإغلاق الطرق، لتبرر أفعالها باتهام نقوك بمنعهم من أن يسرقوا قطعان ماشيتهم. وقد اشتعلت حرارة المشهد السياسى حين أعلن فى السادس والعشرين من نيسان/ أبريل ٢٠١١ أن مجلس الوزراء بالجنوب قد أصدر مسودة دستور انتقالى يشمل منح جنوب السودان أراضى تضمنت منطقة "أبيى". أما عمر البشير فقد كانت ردة فعله أن أعلن بوضوح أنه لن يعترف باستقلال جنوب السودان إذا لم يتم إلغاء المادة الخاصة بأبيى من الدستور الانتقالى بحلول التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١ .

لقد أشعلت تلك المناورات السياسية من حدة التوترات بين الجماعات المسلحة فى أبيى، وفى الأول من أيار/ مايو ٢٠١١ فى أم بلابل، أوردت الأمم المتحدة فى مذكرة داخلية لها أنه بين الساعة الرابعة والساعة الخامسة عصراً، وقع إطلاق نار متبادل بين شرطة جنوب السودان (وهى الهوية التى تتكر وراءها الجيش الشعبى لتحرير السودان) والقوات المسلحة السودانية، حيث قتل سبعة جنود من الوحدات المشتركة/ المدمجة وأصيب اثنان، إضافة إلى مقتل جندى تابع للجيش الشعبى لتحرير السودان، وعدد غير معلوم من الجرحى. هذا، ولم يكن المراقبون العسكريون التابعون للأمم المتحدة بأبيى واثقين من هوية من بدأ بإطلاق النار، بينما قام المسئولون فى شمال البلاد وجنوبها بتبادل الاتهامات. أما الاعتقاد الأكثر شيوعا لدى الحركة الشعبية لتحرير السودان ومصادر أخرى فى "مقلد"، حيث كنت هناك حين اندلاع القتال، فنحا إلى أن القوات المسلحة السودانية كانت تسعى إلى تعضيد موقفها بتحريك عتادها الحربى صوب الجنوب، إلا أن الجيش الشعبى

لتحرير السودان قد أوقف تقدمها، حيث قتل أربعة عشر جنديا من الجيش الشعبى، على الرغم من تأكيد حزب المؤتمر الوطنى أن تحريك العتاد الحربى قد صادق عليه مجلس الدفاع المشترك لإحداث تعادل بين القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبى لتحرير السودان الذى كانت كفته العسكرية راجحة وقتذاك. وتمثلت ردة فعل حزب المؤتمر الوطنى إزاء الهجوم فى إرسال وفد إلى جوبا لمطالبة حكومة جنوب السودان بإزالة أية إحالات إلى منطقة أبيى فى الدستور الانتقالى المقترح، والتهديد برد عنيف حال وقوع اعتداءات أخرى.

وفى الخامس من أيار/ مايو ٢٠١١، اجتمع كل من سالفاكير ودينق ألور وعلى عثمان طه مع مسئولى الأمم المتحدة، ومبعوثى الولايات المتحدة الأمريكية، وعضو بهيئة مستشارى الاتحاد الإفريقى بشأن السودان ... حيث أجمع الحضور على التشديد على إزالة أية إحالات إلى منطقة أبيى من مسودة الدستور الانتقالى وكذا كبح جماح الجيش الشعبى لتحرير السودان. وقد تم التوصل إلى اتفاق أكد للمتحاورين الدوليين بقيادة اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الإفريقى أنه لن يكون هناك أى تصرف أحادى من قبل أى طرف بما من شأنه التأثير السلبى فى الوضع الأمنى أو السياسى بمنطقة أبيى، وأن أيا من الحكومتين لن تضمّنا فى مسودة دستوريهما الوطنى زعما غير مشروط بالحق فى المنطقة، على أن يكون ذلك هو الوضع إلى أن يتم التوصل إلى تسوية سياسية. إلا أنه فى اليوم التالى مباشرة، أعلن مايكل ماكوى ليوت، وزير الشئون البرلمانية بالجنوب، أن الحركة الشعبية لتحرير السودان قد حسمت الموقف لصالح تضمين منطقة أبيى فى مسودة الدستور الانتقالى لجنوب السودان: "إن توصيات لجنة مراجعة الدستور قد حددت وضعية الحركة الشعبية لتحرير السودان فى منطقة أبيى. إن تضمين المنطقة فى الدستور الانتقالى لجنوب السودان قد ارتكن إلى شروط قد أجيزت". أما المشهد

السياسى فقد اشتعلت حرارته أكثر فأكثر.

فى التاسع عشر من أيار/ مايو ٢٠١١، هوجم موكب للقوات المسلحة السودانية كان فى حراسة مسلحة لبعثة الأمم المتحدة فى السودان. وذهبت المذكرة الداخلية للأمم المتحدة إلى أنه لا شك فى كون الجيش الشعبى لتحرير السودان هو مرتكب الهجوم. وقد أكد هذا الطرح دينق أروب قائد عمليات الحركة الشعبية لتحرير السودان فى أبيى، ثم تلا ذلك بعدة أيام تأكيد الجيش الشعبى لتحرير السودان فى جوبا صحة الاتهام. هذا، وقد زعمت القوات المسلحة السودانية، فى البداية، أن ٢٢ جنديا من أفرادها قد قتلوا، لتعلن لاحقا أن من قتلوا وفقدوا بلغ ١٩٧ جنديا ... وهو رقم لم يصدقه إلا قليل. وبعد يوم من الهجوم، دخلت القوات المسلحة أبيى وأحدثت اضطرابا كبيرا بين المواطنين، وخلخلة لنظام الإقليم بما أدى إلى تراجع الجيش الشعبى لتحرير السودان وحلفائه.

أما الحركة الشعبية لتحرير السودان فقد كان تفسيرها للاعتداء على الموكب وأمثاله من الاعتداءات أنه نتيجة لسوء التقدير من قبل المسئولين المحليين بالجيش الشعبى للتحرير. إن أمثال ذلك الاعتداء إذا وقعت فى أعالى النيل أو جونقلى أو الوحدة، لكان هذا التفسير قد أخذ على محمل الجد، خاصة فى ظل وفرة من السوابق التى جرت فى النصف الأول من عام ٢٠١١، والذى شهد اعتداءات مماثلة من قبل تحالف ضم الجيش الشعبى لتحرير السودان وجماعات أخرى مسلحة، وذلك خلال هدنة وقف إطلاق النار المتفق عليها (انظر الفصل السادس). إلا أن التفسير الذى سيق لم يكن من السهل تقبله فى حالة أبيى ... تلك المنطقة التى يرجح أنها أكثر مناطق التوترات السياسية فى السودان، والتى من المفترض أن تكون الزعامة السياسية والعسكرية على علم تام بمجريات الأحداث بها نتيجة متابعة تلك الزعامة لها. فإذا كانت القيادة لا تسيطر على

أمور جيشها، وتلك ظاهرة لا يمكن إنكارها بالكلية، فستدان القيادة -ساعتها- بتهمة الإهمال الجسيم.

وثمة تفسير آخر مفاده أن الجيش الشعبى والحركة الشعبية لتحرير السودان قد سعيا - عن عمد - إلى إثارة القوات المسلحة السودانية كى تضطلع بهجوم كبير يفضى إلى صبغ الدور الذى يقوم به حزب المؤتمر الوطنى فى أبيى بطابع سلبى معيب، ويفضى كذلك إلى جذب انتباه المجتمع الدولى، وبخاصة مجلس الأمن، والذى كانت بعثته تزور السودان فى الوقت الذى شهد اعتداء الجيش الشعبى للتحرير وما أعقبه من هجوم القوات المسلحة السودانية. إن الجيش الشعبى والحركة الشعبية لتحرير السودان قد فقدا زمام السيطرة فى منطقة أبيى، ففى التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١ ستصبح المنطقة - فعلياً - جزءاً من الشمال معلقة بذلك الحسم النهائى للمشكلة. وقد قاد هذا الاحتمال - بالفعل - مجلس الوزراء لأن يعلن أن أبيى هى جزء من أراضى جنوب السودان المستقل، وذلك فى الدستور الانتقالى المقترح. إلا أن ذلك الطرح لم يكن لينقذ الموقف ... إذ كان لابد أن يتم اتخاذ فعل أمضى.

وقد أثيرت ملاحظة مفادها أن هجوم القوات المسلحة السودانية وفقا لتلك التعبئة لم يكن ليتم تنظيمه بين ليلة وضحاها ... أى فى اليوم الفاصل بين اعتداء الجيش الشعبى لتحرير السودان على موكب القوات المسلحة فى التاسع عشر من أيار/ مايو، وبين بدء هجوم القوات المسلحة فى العشرين منه. بيد أن حزب المؤتمر الوطنى كان - على الأرجح - يتأهب لأى احتمال، ولعله بعد الاعتداء الأول على جنوده من القوات المسلحة قد شهد قوة سياسة الحركة الشعبية لتحرير السودان، ومن ثم قيامه بهجوم مضاد. أو قد يكون الحزب قد خطط - لفترة طويلة - لهجوم على أبيى، وكان منتظرا لما يسوغ ذلك الهجوم، والذى أمده الجيش الشعبى لتحرير

السودان به. إن حزب المؤتمر الوطنى قد ذهب إلى أن الاعتداء تم تدبيره من قبل دينق أروب - قائد عمليات الحركة الشعبية لتحرير السودان فى أبيى، على الرغم من أنه لا يملك - دستورياً - أية سلطة على الجيش. إلا أن أمثال ذلك الخلل وتلك النقائص لم تكن مستغربة، ففى ولاية "الوحدة" المتاخمة، مارس حاكمها تعبان دينق نفوذا كبيرا على الجيش الشعبى لتحرير السودان. إلا أن أمرا مغايرا كان على المحك. فبالنسبة لجيش ثورى يدافع عن مصالح الجماهير، فإن اعتداءه على القوات المسلحة السودانية، وتراجعه الشائن مخلّفاً وراءه أناسا عزلاً، هو أمر يصعب تبريره.

فى الرابع والعشرين من أيار/ مايو ٢٠١١، قام لوقا بيونق، من دينكا نقوك، ووزير شئون مجلس الوزراء فى حكومة الوحدة الوطنية - بتقديم استقالته قائلا: "فى ظل جرائم الحرب التى جرت فى أبيى على يد حزب المؤتمر الوطنى، فإننى لا أستطيع أن أكون عضوا فى حكومة كتلك". وفى السادس والعشرين من الشهر ذاته، صرح دينق ألور، من دينكا نقوك أيضا، ووزير التعاون الإقليمى فى حكومة جنوب السودان أنه "بدون أبيى، فلن يكون هناك أى حوار بشأن القضايا المعلقة". وفى اليوم التالى، قال لوقا بيونق، الأكثر واقعية، إنه لا بديل أمام الحركة الشعبية لتحرير السودان إلا أن تتحاور مع حزب المؤتمر الوطنى لحسم مشكلة أبيى. وفى حقيقة الأمر، فقد استمرت المفاوضات بشأن قضايا ما بعد الاستفتاء فى أبيى بين حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان، وباستثناء لوقا بيونق، لم يتقدم أى من أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان بحكومة الوحدة الوطنية باستقالته. أما الرسالة التى بعثت بها جوبا فكانت واضحة وجلية للغاية: بالرغم من غضب سالفاكير إزاء استيلاء القوات المسلحة السودانية على أبيى، فإن المشكلة لن تثنى عزيمته وتعهده الشعبى بتحقيق جنوب السودان للاستقلال فى التاسع من

تموز/ يوليو ٢٠١١ . وعندها، قام الجنرال لازارو سومبيو، المبعوث الخاص للإيقاد باللحاق بالركب. فعلى الرغم من أن ملاحظته أن الرئاسة "لم تبد إرادة سياسية لحسم مشكلة أبيي" - كانت صائبة بلا شك، فإن اقتراحه باستقلال أبيي لم يؤخذ على محمل الجد. هذا، وقد أخبرني وزير بحكومة جنوب السودان من خارج الحركة الشعبية لتحرير السودان بأن الأزمة قد نشبت لأن "صبية أبيي النّهِمين" لم يقبلوا تقسيم القطاع إلى شمال وجنوب، وهو الاقتراح الذى تقدمت به اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الإفريقي وصادق عليه حزب المؤتمر الوطنى.

وكان ثمة دلالات على أن الحركة الشعبية لتحرير السودان لم تكن الوحيدة التى تعانى مشاكل من جناحها العسكرى. فالمفاوضات قد ضمت - على الدوام - مسئولى القوات المسلحة، لا شك بسبب إدراك بعض قطاعات الجيش بالانفصال الوشيك لجنوب السودان. وقد تمثلت الدلالة الأبلغ على وجود المشاكل فى أنه عقب الإعلان عن اتفاق حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان، فى أديس أبابا، بشأن نزع سلاح المنطقة الحدودية، فى أيار/ مايو ٢٠١١، قام متحدث باسم القوات المسلحة بنفى الواقعة على الملأ.

وفى حين كانت النظرة الدولية التى شاعت عن هجوم القوات المسلحة السودانية أنه غير قانونى، تحول الاهتمام - على نحو متزايد - إلى الكارثة الإنسانية التى تلت ذلك، إذ قام جنود القوات المسلحة السودانية وحلفائها من قوات الدفاع الشعبى المنتمين إلى قبيلة المسيرية بحرق الجانب الأعظم من أبيي، ونهب كثير مما تبقى. أما المشردون فقد لجأوا إلى جنوب السودان، حيث وصلوا إلى الجنوب من نهر بحر العرب وهم فى حالة مزرية مرعبة: إذ استقبل البعض بمشاعر متضاربة من الدينكاويين أمثالهم، والذين لم يكونوا دائما متعاطفين مع قضاياهم. إن العدد المقدر لأولئك المشردين قد أخذ يتزايد خلال الأسبوعين

الذين أعقبا الهجوم، وسرعان ما تجاوز ذلك العدد الـ ٥٦٠٠٠ مشرد الوارد في تعداد سكان ٢٠٠٨ . وقد ذهب منتقدو الحكومة إلى أن ذلك ينهض دليلا على حملة التطهير العرقي وجرائم الحرب، بيد أن القوات المسلحة السودانية قالت إنها لن تبرح أبيي حتى يتعهد الجيش الشعبي لتحرير السودان بألا يذهب شمالا إلى وراء ما قرر حين استقلال البلاد في ١/ ١/ ١٩٥٦، وأن يرجع إلى اتفاق كادوقلي.

وبالرغم من أن حكومة الحركة الشعبية لتحرير السودان قد أبدت تحفظا، فإن اثنين من مستشاري الرئاسة ممن حاورتهم – آنذاك – لم يستبعدا احتمال الحرب مع الشمال بعد أن ظفر الجنوب باستقلاله وذهب إلى كونه الأقوى. بيد أن الحركة الشعبية لتحرير السودان واصلت مفاوضاتها مع حزب المؤتمر الوطني، وفي العشرين من حزيران/ يونيو ٢٠١١ وقعت في أديس أبابا "اتفاقية بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان حول الترتيبات الإدارية والأمنية المؤقتة لمنطقة أبيي".

واتساقاً مع أحكام اتفاق السلام الشامل وبروتوكول أبيي، نصت الاتفاقية آنفة الذكر على أن تبقى المنطقة جزءا من الشمال إلى أن يتم تقرير مصيرها المستقبلي، وأن حدود ١٩٥٦ سيظل معمولا بها في تقسيم البلاد إلى شمال وجنوب حتى/ إلا إذا قرر الحزبان أمرا خلاف ذلك، أو حال إجراء استفتاء. وبصفة أساسية، لم تربط الاتفاقية مستقبل أبيي بالاستفتاء فحسب، بل أتاحت إمكانية عقد اتفاقية فيما بين الحزبين بشأن مستقبل المنطقة (أبيي). وقد دعت الاتفاقية إلى إعادة نشر جميع قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية، وإلى تأسيس "قوة الأمم المتحدة المؤقتة لأمن أبيي" وقوامها ٤٢٠٠ من العناصر الإثيوبية تحت رعاية الأمم المتحدة للعمل على استتباب الأمن بمنطقة تبلغ مساحتها ١٠٠٠٠ كيلو

متر مربع كان يراد لها أن تكون منزوعة السلاح.

ودون القفز إلى استنتاجات بشأن الوضع النهائى لأبيى، تعين أن يتم إنشاء إدارة قوامها "كبير إداريين" يتم تعيينه من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان، وأن يحظى بقبول الحكومة السودانية، وكذا "نائب كبير إداريين"، يتم تعيينه من قبل الحكومة السودانية، وأن يحظى بقبول الحركة الشعبية لتحرير السودان، بالإضافة إلى خمسة من رؤساء الأقسام، تقوم الحركة الشعبية بتعيين ثلاثة منهم، فيما تقوم الحكومة السودانية بتعيين اثنين. ويجب أن تتم الموافقة على قرارات المجلس التنفيذى بالإجماع، والذى ترأسه اللجنة المشتركة للإشراف على أبيى والمكونة من اثنين من الحركة الشعبية لتحرير السودان، واثنين من الحكومة السودانية. هذا، وتكون تلك اللجنة مسئولة مباشرة أمام رئيسى جمهورية السودان، وجمهورية جنوب السودان عن كل من الأمور الإدارية والأمنية. كذلك، يجب أن يتم إنشاء "خدمات شرطية" فى أبيى، للتعامل مع القضايا الناشئة عن هجرات البدو الرحل، بحيث ترافق هؤلاء الرحل داخل أبيى خلال هجراتهم السنوية. هذا، وقد تعهد الحزبان بتيسير عودة المرحلين.

وقد نصت المادة (٤٠) من اتفاقية الترتيبات الإدارية والأمنية المؤقتة لمنطقة أبيى على:

يؤكد الطرفان التزامهما للوصول إلى حل نهائى للوضع النهائى لأبيى بطريقة سلمية وأنهما سيبحثان، وبنوايا طيبة، مقترحات لجنة الاتحاد الإفريقى رفيعة المستوى لحل هذه المسألة، وستسترشد اللجنة بتوجيهات رئيس السودان ورئيس حكومة جنوب السودان حول الإطار الزمنى الذى يمكنها من خلاله تقديم مقترحاتها.

أما المادة (٤٢) من الاتفاقية ذاتها، فقد نصت على:

تقرر اللجنة المشتركة للإشراف على أبيي فى أية مسألة تتعلق بتفسير بنود هذه الاتفاقية، وفى حالة فشل اللجنة فى الاتفاق على التفسير ترفع المسألة للرئيسين للوصول إلى قرار مشترك.

وفور التوقيع على الاتفاقية، أشعل الدرديرى محمد أحمد، من المسيرية، والمفاوض عن حزب المؤتمر الوطنى حريقا إذ زعم أن الاتفاقية ثابتة، وأنه لن يكون ثمة استفتاء، وأن أبيى ستظل جزءا من الشمال. وقد توصل الدرديرى إلى ذلك استنادا إلى شرط أن يكون القول الفصل للرئيسين، وأن قرارهما يجب أن يكون بالإجماع، ومن ثم ضمان استمرار الوضع الراهن. إلا أن آخرين قد لفتوا الانتباه إلى حق اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الإفريقى فى التقدم بمقترحات لحسم مشكلة المنطقة، كما أشاروا إلى الطبيعة المؤقتة للاتفاقية، والتى تمت الموافقة عليها. هذا، وقد عضد الدكتور أبو الحسن فرح - عضو اللجنة التنفيذية بالحزب الاتحادى الديمقراطى - وجهة نظر الدرديرى وذهب إلى أن الاتفاقية ستجعل أبيى "مثلث حلايب الجديد" (فى إشارة منه إلى النزاع القديم بين مصر والسودان حول أحقية إحداهما فى قطعة من الأرض على الحدود الشمالية الشرقية للسودان)، وأن النزاع سيبقى أبد الدهر دونما حسم". وبالرغم من أنه كان متوقعا أن يسعد "أمراء" المسيرية بالنتائج التى تمخضت عنها الاتفاقية، إلا أن الأمير حمدى قال إنها "لم تحسم المشاكل التى سوف تطفو ثانية إلى السطح، وأن أبيى قد ظلت "قنبلة موقوتة"، وأن شيئا لم يتغير فى مواقف نقوك، الذين ما فتئوا يحسبون أنهم قد ملكوا المنطقة". وقد تحدث الأمير حمدى عن الحاجة إلى اتفاقية تقرر حق المسيرية فى الاستقرار بالمنطقة. كذلك، فقد استبعد حمدى أية إشارة إلى أن المسيرية ستستسلم أو تسلم أسلحتها إلى الجيش الإثيوبى حين رعيها لأنعامها فى

أبيى أو حين عبورها أراضى المنطقة.

وفى الوقت ذاته، أعلنت حكومة حزب المؤتمر الوطنى أن بعثة الأمم المتحدة فى السودان ستغادر البلاد بعد التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١ . وقد فوجئ دبلوماسيو الأمم المتحدة بهذا القرار على الرغم من أنه كان الرسالة غير المعلنة رسميا من قبل الحكومة لشهور عديدة، فى حين ذهب البعض إلى أنه نظرا لكون البعثة صنيعة مجلس الأمن، فهو الوحيد الذى يملك حق إنهاء عملها. بيد أن أمين حسن عمر، وزير الدولة بالخارجية السودانية قال إن الجنود والعمالة الأجنبية عليهم مغادرة البلاد بحلول التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١، الذى يعد "يوما مقدسا" لدى الحكومة. فإذا كان يوما مقدسا أو لم يكن كذلك، فإن الحرب فى أبيى والحرب التى سرعان ما اشتعلت فى جنوب كردفان قد جعلا ذلك المطلب مشكلا، إلا أنه كان مطلبا تحتم على الأمم المتحدة أن تقبل به.

الأزمة فى كردفان

بعد انقضاء أسبوع على هجوم القوات المسلحة السودانية على أبيى، قال العقيد/ الصوارمى خالد سعد – الناطق الرسمى باسمها أن الجيش الشعبى لتحرير السودان يجب أن يسحب قواته من ولايتى النيل الأزرق وجنوب كردفان قبل الأول من حزيران/ يونيو ٢٠١١، وفهم من ذلك أنه يتضمن انسحاب عناصر الجيش الشعبى من الوحدات المشتركة/ المدمجة. وفى الوقت ذاته، قام اللواء بشير مكى الباهى المكى – قائد الفرقة الرابعة عشرة مشاة (كادوقلى) بتأكيد ما قاله الصوارمى فى مذكرة ممهورة "سرى للغاية" قام برفعها إلى رئيس لجنة الأمن بجنوب كردفان، تحديدا أحمد هارون حاكم الولاية، بالإضافة إلى تأكيده للحاجة إلى مراقبة تحركات الجيش الشعبى لتحرير السودان شمال الحدود المقررة عشية

الاستقلال (١/ ١/ ١٩٥٦) - وهو هدف خافت نسبيا. إلا أن مسئولى حزب المؤتمر الوطنى صرحوا - على مضض - أن اتفاقية الترتيبات الأمنية قد سمحت للوحدات المشتركة/ المدمجة أن تبقى قائمة لعدة أشهر عقب نهاية عملية السلام. وقد قال لى مسئول بحزب المؤتمر الوطنى إن "ذلك كان خطئا استراتيجيا من قبل اتفاق السلام الشامل الذى أولى اهتماما محدودا لفترة ما بعد التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١، لأن فكرة "سودان مستقل" لم تكن تناقش على محمل الجد حين كان كل من جون قرنق وعلى عثمان طه يقودان مفاوضات "الإيقاد" - أما الاهتمام بانفصال جنوب السودان فقد تصدر المشهد حين قبض سالفاكير على زمام السلطة. وبالفعل، فإنه من الصعوبة بمكان إدراك الأساس المنطقى وراء الإبقاء على الوحدات المشتركة/ المدمجة بعد الاستفتاء (حين تبرح القوات المسلحة السودانية أراضى الجنوب)، بل لعل الأمر يكون أكثر صعوبة عقب انتهاء عملية السلام حيث كان ذلك الإبقاء يقضى باحتفاظ كل من البلدين المستقلين بقواته داخل حدود البلد الآخر.

ونظراً لما تنطوى علية اتفاقية الترتيبات الأمنية من شروط تبعث على التضارب حولها، يكون من الجدير أن نورد - بالتفصيل - جزءاً من التقرير الخاص للأمين العام للأمم المتحدة عن السودان فى السابع عشر من أيار/ مايو ٢٠١١، وكان ذلك الجزء تحت عنوان "إدماج الجيش الشعبى لتحرير السودان" جاء به:

عملا باتفاق السلام الشامل، اتفقت القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبى لتحرير السودان على أن تعيد الأولى الانتشار إلى الشمال من خط الحدود الحالى، ويعيد الثانى الانتشار إلى الجنوب منه، بعد تشكيل الوحدات المشتركة/ المدمجة. وفى الجلسة المائة التى عقدتها اللجنة المشتركة لمراقبة وقف إطلاق النار فى تموز/ يوليو ٢٠٠٩، اعتبر أن إعادة انتشار القوات المسلحة أنجزت بالكامل، حيث أعيد نشر ١٠٠٪ مما تعداده ٤٦٤٠٣ جندى، وأعاد

الجيش الشعبى الانتشار إلى خارج القطاعات الرابع والخامس والسادس بطريقة تدريجية وصلت إلى ما نسبته ٣٧,٧٪ مما كان مقرراً (٢٠٦٢٢ جندى من أصل ٥٩١٦٨) حتى انعقاد الجلسة ١٣٢ للجنة المراقبة فى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ . وكان من المنتظر الانتهاء فى عام ٢٠٠٩ من إعادة نشر عناصر الجيش الشعبى لتحرير السودان من ولاية النيل الأزرق إلى نقطة التجمع فى القفة (فى ولاية أعالى النيل المحاذية لولاية النيل الأزرق). إلا أنه تبين، خلال مهمة للرصد والتحقق أجريت عام ٢٠١٠، أن غالبية عناصر الجيش الشعبى البالغ عددهم ٤٠٠٢ عنصر كانوا لا يزالون فى "يفتا" بولاية النيل الأزرق، وفيما يتعلق بإعادة نشر عناصر الجيش الشعبى إلى خارج ولاية جنوب كردفان، وجدت بعثة للرصد والتحقق، أوفدت فى نيسان/ أبريل ٢٠١١، أن ٣٠٧١ عنصر من بين عناصر الجيش الشعبى البالغ عددهم ٥١٤٧ عنصر كانوا فى نقطة التجمع التابعة للجيش الشعبى فى البحيرة البيضاء (جاو).

لذا، فباستثناء قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان والتى كانت جزءا من الوحدات المشتركة/ المدمجة، كان يتعين ألا يوجد باقى جنوده، وعددهم غير قليل، إلى الشمال من حدود ١/ ١/ ١٩٥٦ فى نهاية عملية السلام. لذا، فمن الوجهة القانونية، كان الجيش الشعبى لتحرير السودان مخطئا أيضاً.

وقد جادلت الحركة الشعبية لتحرير السودان بأن مقاتلى الجيش الشعبى لتحرير السودان فى النيل الأزرق وجنوب كردفان كانوا من هاتين الولايتين، ولا يمكن أن يتم نزع سلاحهم من قبل الجيش "الأم". كما لم يكن واقعيا افتراض إمكانية دمج أولئك المقاتلين بسهولة فى القوات المسلحة السودانية فى ظل أجواء من عدم الثقة والعداء المتبادلين، وفى ظل عدم حسم المظالم والشكاوى المعلقة بواسطة "المشورات الشعبية". ووفقا لتلك المعطيات جادلت الحركة الشعبية لتحرير

السودان بشأن اتفاقية للترتيبات الأمنية فى كلتا الولايتين بالتوازى مع تلك المقررة من قبل اتفاق السلام الشامل. أى أنه وإلى حين يتم تنفيذ التغييرات التى ووفق عليها بمقتضى "المشورات الشعبية" تنفيذا كاملا، يمكن للجيش الشعبى لتحرير السودان الاحتفاظ بقوات له فى الولايتين. كان من الممكن بزوغ مناخ سياسى أكثر إيجابية بتنفيذ التغييرات... مناخ يتيح التكامل مع القوات المسلحة السودانية، أو نزعا آمنا للسلاح كجزء من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، المتفق عليه.

وعلى الرغم من أن ذلك يبدو منطقيا الآن، إلا أنه حين طرح لم يكن مشجعا لحزب المؤتمر الوطنى، والذى لم يكن ليرتضى ما بدا أنه امتداد لاتفاق السلام الشامل، كما بدا أنه يعطى حركة/ جيش تحرير السودان فرصة لتدخل أعمق فى الشمال، بحيث ينشر جرثومته - "السودان الجديد" - فى كلتا الولايتين، وما وراءهما، ومن ثم إمكانية النجاح فى تحقيق ما عجزت عن تحقيقه حركة/ جيش تحرير السودان فى الجنوب: إطاحة حكومة حزب المؤتمر الوطنى، تحديدا. وقد كان من الممكن للمفاوضات أن تستمر كطريق نحو حلول توافقية تواؤمية، إلا أنه نظرا لموقف قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان فى الشمال وعناصرها فى جنوب كردفان والنيل الأزرق إزاء حزب المؤتمر الوطنى، ومواقف ذلك الأخير تجاه تلك القوى ... لم يكن ذلك واقعيا إلى حد ما، ليصبح غير واقعى ألبتة بعد أن فشل مسعى الفوز بمقعد الحاكم. وقد أكدت الحركة لأنصارها ومؤيديها أن ذلك الفشل ما كان ليقع إلا لقيام حزب المؤتمر الوطنى بتزوير الانتخابات. لذا، فحين تيقن مؤيدو الحركة الشعبية لتحرير السودان من النوبة بأنه - حتماً - سيتم مهاجمتهم من قبل الحكومة السودانية، لم يكن ثمة سبيل سوى القتال.

إن دفاع حزب المؤتمر الوطنى عن تحركاته العسكرية فى جنوب كردفان لم

ينبع من اشتراطات بروتوكول الترتيبات الأمنية، وإنما من زعم بتمرد وشيك فى الولاية. وقد أمنت الحكومة السودانية أن عبد العزيز الحلو، بالتعاون مع ياسر عرمان وعناصر أخرى بالحركة الشعبية لتحرير السودان - قد خططوا لاستغلال فرصة الانتخابات فى جنوب كردفان للقيام بتمرد كانوا يأملون أن يتم ربطه بحملات متمردى دارفور، والجيش الشعبى لتحرير السودان فى النيل الأزرق وردات الفعل المدنية فى الخرطوم ومدن الشمال. لقد كان هناك فورة فى نشاط "حركة العدل والمساواة" فى المنطقة، بما فيها استيلاء لم يدم طويلا على مهبط طائرات فى هجليج، وزعم الحزبان أنهما سيتعاونان لمجابهة أمثال تلك الواقعة. إلا أن الإعلان السابق من قبل مالك عقار اير بالقيام بتظاهرة فى الخرطوم فى العاشر من أيار/ مايو بسبب تزوير الانتخابات لم يتم الوفاء به. هذا، وكان الارتباط بدارفور جليا واضحا بسبب أراضيها المتاخمة لجنوب كردفان، وتماثل صراعاتهما المسلحة ضد التهميش، والوجود المكثف للدارفوريين فى جنوب السودان، بمن فيهم عبد العزيز الحلو. ومن ثم فقد شاع مصطلح "الجنوب الجديد" والذى يشير إلى المشتركات التى تنتظم فيها الأوضاع فى النيل الأزرق، وجنوب كردفان، وجنوب دارفور. أما الدكتور عبد الغفار محمد على أحمد، فقد فضل مصطلح "السودان الثالث"، والذى ذهب إلى أنه "سيضحى بؤرة للصراع أو رابطة هامة للغاية بين الشمال والجنوب تفضى، فى النهاية، إلى إعادة توحيد البلاد". وفى تلك الأثناء، لوح ياسر عرمان بشبح حرب تمتد من النيل الأزرق إلى دارفور" إذا لم تعمد الحكومة إلى تقديم التنازلات المطلوبة فى جنوب كردفان. لذا، فإن سعى حركة/ جيش تحرير السودان للهيمنة على جبال النوبة قد يصبح ترسيخاً لأقدامها فى الشمال، بأن تصبح (بنغازى) أخرى لاجتذاب المؤن من جنوب البلاد ومن أوغندا"، وذلك وفقا لما جاء على لسان مستشار رئاسى تابع لحزب المؤتمر الوطنى.

إن الحركة الشعبية لتحرير السودان قد تبنت – طويلاً – النظرة بأنه إما أن يفوز حزب المؤتمر الوطنى فى الانتخابات نتيجة لقيامه بالتزوير، أو أن تفوز الحركة الشعبية لتحرير السودان ويتم حرمانها من ممارسة سلطاتها. إذاً، فإن حملة سياسية تقوم بشجب نتائج الانتخابات سوف تمهد المشهد لما كان يمكن أن يبدو تمردا عفويا للجيش الشعبى لتحرير السودان ومؤيديه في الشرق من جنوب كردفان. لقد تم حشد وتعبئة الشرطة التى تتكامل مع الجيش الشعبى لتحرير السودان، بالإضافة إلى قوات الجيش الشعبى المنتشرة فى مناطق الحياة البرية، وذلك فى حين قام مقاتلو الجيش الشعبى لتحرير السودان، فى جاو، بعبور الحدود وتم جلب مقاتلين آخرين تحت زعم أنهم أفراد حراسة لحماية زعامات الحركة الشعبية لتحرير السودان خلال حملة الانتخابات. لقد لاحظ جميع المراقبين الدوليين فى الأجزاء الشرقية من جنوب كردفان زيادة كبيرة فى عدد مقاتلى الجيش الشعبى لتحرير السودان خلال الانتخابات. ويبدو أن تلك القوى كانت تهدف إلى الاستيلاء على كادوقلى والدلنج، والجبال المحيطة وإرساء تعزيزات دفاعية فى مواقع أصغر. كذلك، فإن المقيمين المحليين كانوا يشيرون إلى توغل أعمق من قبل جنود القوات المسلحة السودانية والميليشيات المتحالفة معها داخل جنوب كردفان منذ الاستفتاء فى كانون الثانى/ يناير ٢٠١١، وأن هذا التصعيد سيتم النظر إليه على أنه تهديد للجيش الشعبى والحركة الشعبية لتحرير السودان وكونه انتهاكا لبروتوكول الترتيبات الأمنية.

مثلما كانت الحال فى أبيى، بدا هجوم القوات المسلحة السودانية جيد الإعداد وكردة فعل إزاء عدد من الاعتداءات التى عزيت للجيش الشعبى لتحرير السودان. وكانت البداية فى الرابع من حزيران/ يونيو ٢٠١١، حيث استولى الجيش الشعبى على مخفر شرطة فى كادوقلى، ليظل فى قبضته لثلاثة أيام، وذلك للاستيلاء على

الأسلحة والذخيرة. وفى الصباح الباكر من الخامس من حزيران/ يونيو وقع صدام بين القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبى لتحرير السودان، وذلك فى أم درمان. وفى اليوم نفسه، اقترحت القوات المسلحة التفاوض بشأن صيغة للحل قبل أن ينفرط زمام الأمر، إلا أن الجيش الشعبى زعم أن ذلك جزء من خطة استهدفت اغتيال عبد العزيز الحلو.

إن إشكالية ذلك المسار هو عدم اتباعه النهج المفضل من قبل غالبية قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان فى جوبا لاستخدام جنوب كردفان للضغط على حزب المؤتمر الوطنى فى مفاوضات ما بعد الاستفتاء، دون الانحراف عن المسار المفضى إلى التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١ . إذاً، فقد كانت ثمة اهتمامات متعددة، ففى التاسع من حزيران/ يونيو ٢٠١١ دعا عبد العزيز الحلو فى خطاب ألقاه من جهة غير معلومة إلى الإطاحة بحكومة حزب المؤتمر الوطنى بالوسائل العسكرية والسياسية معا. واستطرد الحلو قائلا إن مشكلات السودان لا تنحصر فى جبال النوبة فحسب، كما ذهب إلى أن الجميع يعانى ويلات حزب المؤتمر الوطنى، وأنه يتعين على كل فرد أن ينخرط بجدية للاستعاضة عن نظام الحكم القائم بحكومة ديمقراطية تعترف بحقوق أقاليم السودان المختلفة وترتضى التعددية والاختلاف. إلا أن الحركة الشعبية لتحرير السودان لم تكن لتجعل حليفها يتعثر وبذا تخسر ورقة رابحة فى التفاوض بشأن قضايا ما بعد الاستفتاء. كذلك، فقد كانت الحركة الشعبية تتوق لأن تجعل حزب المؤتمر الوطنى فى موقف "المدافع"، وبخاصة حين كانت قواته قريبة للغاية من حقول النفط بالجنوب.

ويبدو من المؤكد أن عبد العزيز الحلو لم يستشر ياسر عرمان ومالك عقار اير وحدهما، بل حظى بمصادقة الموالين لقرنق مثل باقان أموم و"أبناء أبيى" – دينق ألور، واللواء/ فيانق دينق، ولوقا بيونق، وإدوارد لينو، وآخرين من قيادات الحركة.

وفى هذا التوقيت، كانت القوات المسلحة السودانية تحتل موطنهم، وذهب كثيرون إلى أن الخيار الأفضل، من ضمن خيارات مطروحة، يتمثل فى خوض مواجهات شاملة ضد الخرطوم. كذلك، يمكن أن نفترض أنه خلال الزيارة المطولة لياسر عرمان، وعبد العزيز الحلو، ومالك عقار اير للولايات المتحدة فى آذار/ مارس ٢٠١١ (والتى تم تمديدها بناء على طلب شخصى من سوزان رايس) ... قد أجريت مناقشات مستفيضة حول انتخابات جنوب كردفان الوشيكة وخياراتها المتعددة، مع دلائل أشارت إلى التأييد الأمريكى، وإن كان لا يمكن التثبت من ذلك.

رأت المعارضة الجنوبية أنه إما أن تكون الحركة الشعبية لتحرير السودان قد وجهت رسالة مغلوطة لتأييد عبد العزيز الحلو، أو أن تكون العناصر النوبية تقفو آثار خطى دينكا نقوك وتسعى لجر الجنوب إلى حرب لا يرغب فيها. ولقد قال أحد المستشارين الرئاسيين بحكومة جنوب السودان إن زعماء أبيى وجنوب كردفان يجب ألا يعرضوا الجنوبيين لصراعاتهم، وذلك خشية أنه إذا ما تم التضحية بالجنوب، فسيستتبع ذلك أيضا احتلال أراضيهم. وبالنسبة لأولئك المنتمين للحركة الشعبية لتحرير السودان بجنوب كردفان، والذين تم استبعادهم وتهميشهم من قبل عبد العزيز الحلو لانتقاداتهم لعلاقته بأحمد هارون، فقد أثبتت الأحداث صدق إيمانهم بأن زعامته كانت وبالا على الحزب وعلى أهالى النوبة. وفى الوقت نفسه، فإن الشماليين الآخرين، فى جنوب كردفان وما وراءها، والذين سعت الحركة الشعبية لتحرير السودان كثيرا إلى تهميشهم منذ التوقيع على اتفاق السلام الشامل ... لم يكن أمامهم سوى نفض أيديهم يأسا من دعوة الحلو إلى تأييده.

أما مالك عقار اير، حاكم ولاية النيل الأزرق، فقد أوضح أنه لن يكون ثمة عنف فى الولاية قائلا: "إننى لن أسمح بما من شأنه تهديد الاستقرار والأمن فى الولاية ما دمت على رأس الحكومة هنا، وسوف أناهض أيا من يشرع فى إطلاق النار

بالمنطقة، حتى ولو كان الجيش الشعبي لتحرير السودان". ثم استطرد قائلا: "إن ولاية النيل الأزرق لن تكون أبدا نقطة انطلاق لأية أعمال عسكرية بشمال السودان. وقد مثل هذا تراجعا ملحوظا عن تهديداته الضمنية المبكرة باستخدام ٤٠٠٠٠ من مقاتلي الجيش الشعبي لتحرير السودان تحت قيادته لمواجهة حزب المؤتمر الوطني، بالرغم من تحذيره للحزب بألا يسعى لنزع سلاح الجيش الشعبي لتحرير السودان في النيل الأزرق.

كذلك، فقد ارتبطت بتمرد الحركة الشعبية لتحرير السودان مشكلة أخرى هي التقييم الإيجابي للانتخابات من قبل مركز كارتر وعدد من المراقبين المستقلين، على الرغم من أن قلة من التقارير التحريضية التي ظهرت لاحقا بوسائط الإعلام قد أشارت إلى تقرير مركز كارتر، بل أعلنت صراحة أن نزاهة الانتخابات كانت موضعا للشكوك، كما أولت اهتماما بانتهاكات الجيش والمظالم التاريخية لأهالي النوبة. على أن عبد العزيز الحلو لم يكن ليحشد أهالي النوبة إلا لأن عدم ثقتهم بالحكومة السودانية قد بلغت كل مبلغ ... تلك الحكومة التي لم تفعل شيئا يذكر خلال ستة أعوام ونصف العام لتلطيف الأجواء السلبية الناجمة عن انتهاكات الجيش، وإحساس أهالي النوبة بالمرارة كونهم قد استخدموا لخدمة مصالح الجيش الشعبي لتحرير السودان بالجنوب، ليجدوا أنفسهم قد أهملوا حين جنح سالفاكير لخيار الانفصال.

بل لعل الواقعة التي فاق أثرها المآسي الإنسانية في أبيي قد تمثلت في ترك الحركة الشعبية لتحرير السودان بجنوب كردفان الأهالي في مواجهة وحشية كل من القوات المسلحة السودانية وميليشياتها من قوة الدفاع الشعبي، والتي انقضت على كادوقلي ومدن أخرى وأنشبت مخالب القتل والنهب فيها، بل عمدت في بعض الأحيان إلى استهداف المسيحيين دون غيرهم، فضلا عن فتحها المجال أمام مذابح

جماعية طالت الجانبين معا، لم يكن فى مقدور الجيش الشعبى أو بعثة الأمم المتحدة فى السودان أن يفعلا شيئا إزاءها. فعقب اندلاع القتال مباشرة، لاذ أكثر من سبعة آلاف من الأهالى بالتحصن أمام مقر بعثة الأمم المتحدة فى كادوقلى، إلا أن ذلك لم يجعلهم فى مأمن من قبضة قوة الدفاع الشعبى الغاشمة، والتى قامت باعتقال مؤيدى الحركة الشعبية لتحرير السودان المشتبه فيهم. وفى العشرين من حزيران/ يونيو ٢٠١١، حين قامت القوات المسلحة السودانية بإبلاغ بعثة الأمم المتحدة بأن المرحلين أمامهم ثمان وأربعون ساعة فقط للمغادرة، عجزت البعثة عن الرد، فما كان من القوات المسلحة إلا أن جاءت وساقت المرحلين بعيدا فى حافلات. وفى الأيام الأخيرة من حزيران/ يونيو كانت بعثة الأمم المتحدة على امتداد الشمال السودانى بأكمله تتأهب لإغلاق مقارها هناك عند انتصاف ليلة التاسع من تموز/ يوليو.

وفى تلك الأثناء أقدم النوبيون على الارتحال إما إلى "الأبيض" بولاية شمال كردفان المجاورة، وإما إلى الخرطوم، وإما إلى "ملاذهم الجبلى"، والذى شرع فى استنساخ ملابسات الحرب وديناميـاتها، والتى من المفترض أن يكون اتفاق السلام الشامل قد أنهاها. وقد سمحت القوات المسلحة السودانية بإقامة معسكرات للمرحلين النازحين إلى الأبيض من غير النوبيين، فى حين رفضت إمداد النوبيين بأية خدمات كانت. وكان الهدف من وراء تلك الممارسات إرهاب النوبيين، وفى خلال أقل من أسبوع كان معظم سكان كادوقلى قد ارتحلوا.

إن مسئولية مأساة إنسانية كتلك لتقع، بالأساس، على عاتق حزب المؤتمر الوطنى، بيد أن حركة للتحرير تستأهل أن تنعت بذاك الاسم يتعين عليها أن تفكر فى عواقب أفعالها، فإما ألا تعرض أتباعها لأخطار كتلك وإما أن يكون لديها القدرة على حمايتهم حال اندلاع الهجوم. إن زعامات حركة/ جيش تحرير السودان

بالولاية قالوا مراراً إنهم توقعوا أن يعود الاقتتال مع حزب المؤتمر الوطني، وكانت ثمة دلائل على تأهبها لذلك الاحتمال إذ قامت بحشد الأفراد والعتاد والمؤن إلى جبال النوبة قبل اندلاع القتال، إلا أن استراتيجيتها السياسية لم تكن قوية ناجزة. لقد خسرت الحركة الشعبية معظم حلفائها الشماليين، باستثناء الشيوعيين، وذلك قبل بداية الانتخابات، كذلك فقد الشماليون - بوجه عام - الثقة في الحركة الشعبية عندما كشفت عن وجهها الحقيقي كحركة انفصالية. وفضلا عن ذلك، فإن الانقسامات التي شهدتها الحركة الشعبية بالولاية والتي أكدى عبد العزيز الحلو كثيرا لخلقها، قد بدت أكثر جلاء خلال الانتخابات حين تم إرسال كل من إسماعيل خميس جلاب الحاكم السابق للولاية، ونائبه دانيال كودى إلى بعثات بأوروبا بدلا من القيام بحملات انتخابية جدية. ولدى عودة كودى تم إعفاؤه من منصبه كمستشار رئاسي لسالفاكير، كذلك فقد وقعت انشقاقات عديدة عقب شن عبد العزيز الحلو لتمرده.

وبينما قام مالك عقار حاكم ولاية النيل الأزرق، فيما سبق بتوجيه الانتقاد للخرطوم بأشد لهجة يمكن أن يفوه بها زعيم من زعامات الحركة الشعبية لتحرير السودان، تغير نهجه كثيراً في أعقاب هجوم القوات المسلحة السودانية على جنوب كردفان، وكان مرد ذلك -بلا شك- خشيته من تكرار أمثال تلك الوقائع بالولاية، والتي كانت مهددة كذلك من قبل الجيش. إن ولاية النيل الأزرق تعد أكثر تهديدا من جبال النوبة، وذلك لعدم قدرتها على حشد الأعداد ذاتها من الجنود ... فأولئك الذين يمكن حشدهم تنقصهم المهارات التي تميز مقاتلي جبال النوبة المتسمين بقدرات قتالية يفتقر إليها مقاتلو النيل الأزرق. كذلك، تتسم ولاية النيل الأزرق بطبيعة تضاريس أراضيها المنبسطة ... تلك الطبيعة التي تجعل من الصعب الدفاع عن الولاية خاصة في ظل تفوق القوات المسلحة السودانية في سلاحي المدرعات

والمدفعية.

وحين أخفقت العناصر الأخرى التي حوتها خطة الحركة الشعبية لتحرير السودان في أن تؤتي ثمارها - كالاستيلاء على مدن جنوب كردفان، وحشد الشماليين، والاتحاد مع متمردي دارفور، وجذب الجنوب عميقا إلى بوتقة الصراع - عمد القطاع الشمالي للحركة إلى الدخول في المفاوضات التي رعتها اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الإفريقي في أديس أبابا. وكما كانت الحال قبل اندلاع القتال، تموضع الهدف في التوصل إلى تسوية سياسية مع حزب المؤتمر الوطني، كان الأمل أن تتمخض عن اتفاق بشأن عملية إصلاح سياسي، وتراجع مرحلي للجيش الشعبي لتحرير السودان بالتزامن مع تطبيق الإصلاحات السياسية، والاعتراف بالحركة الشعبية لتحرير السودان (وإن اتخذت اسما جديدا) في شمال السودان فيما بعد التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١ . أما عن عدم القبض على قيادات القطاع الشمالي للحركة الشعبية لتحرير السودان بعد قيام عبد العزيز الحلو بتمرده، فمرده إلى عاملين، أولهما أن سالفاكير قد أوضح للبشير أنه لن يقوم بالتفاوض إلا مع القطاع الشمالي للحركة الشعبية، بشأن قضايا "الشمال"، وثانيهما حاجة حزب المؤتمر الوطني إلى شريك سلام خاصة بعد إخفاقه في مقاومة التمرد.

إن الإصلاح السياسي المنشود كان جزءا من عملية بدأت بالمشورات الشعبية، إلا أن ذلك لم يفض إلى النتائج المأمولة، لتنتهي تلك المرحلة مع نهاية اتفاق السلام الشامل في التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١ . كذلك، فقد انطوت اشتراطات "المشورات الشعبية" على حضور طاغ للحركة الشعبية لتحرير السودان في البرلمان، وعلى رئاسة للبلاد يكون سالفاكير فيها النائب الأول لرئيس الجمهورية، وكذا عضوية الحركة الشعبية في المجالس الإقليمية، والتي يكون لها تلقي أية

دعاوى أو طعون نهائية حال الإخفاق فى التوصل إلى اتفاق مع الحكومة السودانية، على أن تلك المؤسسات جميعها كان سيتم إضعاف شوكتها - بالكلية - بعد التاسع من تموز/ يوليو، وذلك من وجهة نظر القطاع الشمالى للحركة الشعبية. لقد أرادت الحركة الشعبية لتحرير السودان أن تدفع بالعملية الإصلاحية قدما، وتوظيف قوة مقاتلى الجيش الشعبى لتحرير السودان بالشمال لعرض مطالبها، والتوصل إلى اتفاق بشأن مصير مقاتلي الجيش الشعبي من أهل الشمال. ويتضمن ذلك أولئك الجنود الذين يقاتلون فى جبال النوبة والنيل الأزرق، وكذا أعداد غير معلومة من جنود آخرين فى الجيش الشعبى من أهل الشمال لا يزالون بالجنوب. هذا، وقد أوضح على عبد اللطيف، الناطق باسم القطاع الشمالى للحركة الشعبية لتحرير السودان، أن الحركة لا ترغب فى ولوج حقبة ما بعد التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١ بميليشيات عسكرية، بل ترى مستقبلها - فى المقابل - كحزب مدنى مكرس لتحقيق فكرة "السودان الجديد" ... حزب يعمل فى ظل سيادة حكم القانون.

إلا أنه لم يكن واضحا من المتحكم فى تلك القوات "الشمالية" بالجيش الشعبى لتحرير السودان فى جوبا، ومن الذى يقوم بالتمويل ومنح الرواتب، وإلى أية جهة ينتمون ... أهو مالك عقار بصفته زعيما للقطاع الشمالى للحركة الشعبية، أم عبد العزيز الحلو بصفته زعيمها فى جنوب كردفان؟! أم أن تلك القوات تعمل لحسابها ومن تلقاء نفسها؟! كذلك كانت هناك الإشكالية المتمثلة فى تعهد حزب المؤتمر الوطنى لمؤيديه بأنه مع نهاية عملية سلام نيفاشا، فسوف يتم حظر القطاع الشمالى للحركة الشعبية لتحرير السودان أو ترويضه. لقد ساور الحزب قلق من ارتباط الحركة الشعبية بما سيضحى عما قريب "بلدا أجنبيا"، ومواصلة الحركة تبنى فلسفة "السودان الجديد"، تلك الفلسفة الشاذة والغريبة. لقد كان تمرد عبد العزيز

الحلو مبررا لحظر صريح للحركة الشعبية، بيد أنه ما لم يكن فى مقدور القوات المسلحة السودانية إلحاق هزيمة عسكرية بالمتمردين، لاحتاج حزب المؤتمر الوطنى إلى تسوية يتم التفاوض بشأنها، وهو ما يعنى التعامل مع الحركة الشعبية لتحرير السودان.

وباستثناء ما سبق، كانت قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان فى جنوب كردفان تأمل فى أن تهب الحركة الشعبية بالجنوب، وكذا المجتمع الدولى، لنجدتها، بيد أنه كان يجب عليها أن تدرك مدى عدم مصداقيتهما كشركاء. هذا، فى حين كان هاجس جوبا الأول مجىء التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١ معلنا انفصال الجنوب، لتكون بعده على استعداد لدعم المتمردين دعما يفوق ما سبقه. أما المجتمع الدولى فقد تجاهل مأساة النوبة حين عانى أهلها الأمرين على أيدى حزب المؤتمر الوطنى ذاته خلال تسعينيات القرن العشرين، وعلى نحو يفوق معاناتهم خلال عام ٢٠١١ بكثير، فقام بالتحالف مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بالجنوب لإنهاء الصراع الدائر حول "السودان الجديد" الملتزم به، وفرض اتفاق السلام الشامل الذى ترك النوبيين ليواجهوا "إسلاميى الخرطوم" بمفردهم. كذلك، كان ثمة "لوبى" كبير فى واشنطن يدعم متمردى جبال النوبة، والذى لا يمكنه - مثله فى ذلك مثل جوبا - تصور هزيمتهم عسكرياً.

إن محاولة فهم الموقف قد بدت أكثر صعوبة نظرا للتركيز "الأحادى" لوسائط الإعلام العالمية على وقائع الرعب بالسودان، فحتى صحف كالنيويورك تايمز قد فقدت موضوعيتها وحيادها، إذ كانت حريصة على الإثارة وتمييع المشكلة. وفى مقالة عنونت "جوبا"، كتب محررو النيويورك تايمز أن القوات المسلحة السودانية قد "هددت بالاستيلاء على منطقتين أخريين (جنوب كردفان والنيل الأزرق)، على الرغم من أن الكيفية التى سيتم بها ذلك "الاستيلاء" على الأراضى التى كانت معروفة

بأنها جزء من شمال السودان لم يتم تبيانها، وعند قرب انتهاء المقالة تم التصريح بأن جنوب كردفان كان جزءا من الشمال، من الناحية التقنية !! ثم راحت المقالة تفسر أن الأراضى كان يدافع عنها "مقاتلون حلفاء من الجنوب" ... إذاً، كان ذلك هو الجيش الشعبى لتحرير السودان، والذى يقوم بتمويل تلك القوات ورفدها، على الرغم من أن ذلك لن يتم إدراكه بواسطة معظم القراء. وفضلا عن ذلك، وعلى النقيض من الرؤية المتعارف عليها فى وسائط الإعلام الغربية، كان مقاتلو الجنوب من الجيش الشعبى لتحرير السودان منخرطين فى القتال.

بيد أن الرياح لم تجر بما اشتهت سفن حزب المؤتمر الوطنى. فبالإضافة إلى سيل التقارير الذى نشرته وسائط الإعلام ووابل الخطب من قبل الزعماء الغربيين، من أمثال باراك أوباما، الذين دانوا تدخل حزب المؤتمر الوطني في جنوب كردفان، وانتهاكاته بحق المدنيين ... أظهر الجيش السودانى، فى خضم تلك الاعتداءات، بعضا من الانقسامات القبلية ذاتها التى يصطبغ بها الجيش الشعبى لتحرير السودان. ففى الخامس من حزيران/ يونيو ٢٠١١، أقدم لواءان من ألوية القوات المسلحة السودانية المتمركزة فى جنوب كردفان، قوامهما جنود نوبيون بالتمرد حين صدرت الأوامر بنزع سلاح جنود نوبيين، أمثالهم، بالجيش الشعبى لتحرير السودان. وكما استعان الجيش الشعبى - على نحو كبير - بجنود نوبيين إلى حين توقيع إعلان جوبا، والذى جلب أعدادا كبيرة من النوير وغيرهم إلى صفوفه، كذا فقد كان بالقوات المسلحة السودانية أعداد ضخمة من الجنود النوبيين، فضلا عن جنود ينتمون إلى أماكن أخرى، قاموا بالتمرد ضد الحكومة السودانية. وبينما أفضى وجود ضباط وجنود من دارفور فى القوات المسلحة السودانية إلى مشاكل فى عملياتها بتلك الولاية المتمردة مؤدية إلى حملات تطهيرية واسعة، فإن القوات المسلحة قد ووجهت بمشاكل مماثلة فى جنوب كردفان. كذلك، فقد هزم الجيش

الشعبى لتحرير السودان القوات المسلحة السودانية فى أم درمان واستولى على حاميتها، بينما لم تقم القوات المسلحة بمحاولات جادة للقتال فى الجبال، بل ركزت - بالمقابل - على القصف الجوى وفرض الحصار. وبداخل حزب المؤتمر الوطنى، كان ثمة شكاوى ضد أحمد هارون، والذى قيل إنه أظهر قدرا عاليا من المرونة تجاه الحركة الشعبية لتحرير السودان، حيث قام بغض الطرف عن أسلحة الجيش الشعبى للتحرير الوافدة إلى جنوب كردفان، فضلا عن سماحه للحركة الشعبية بالتحكم فى بعض المناطق بجبال النوبة.

وحين أضحت الأجواء قاتمة للغاية، تقدم فريق اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الإفريقى فى أديس أبابا بمقترح اتفاقية سلام، أو بدا كأنه قد فعل ذلك. وفى الثامن والعشرين من حزيران/ يونيو ٢٠١١، توصلت كل من الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان/ قطاع الشمال إلى "اتفاق إطارى" حول "الشراكة السياسية بين حزبى المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان، والإجراءات السياسية والأمنية فى ولايتى النيل الأزرق وجنوب كردفان". وتضمنت العناصر الرئيسية للاتفاق تكوين الطرفين لجنة مشتركة بمشاركة اللجنة الإفريقية رفيعة المستوى لمناقشة كل القضايا المتصلة بجنوب كردفان والنيل الأزرق بما فيها القضايا التى تتناول المسائل الدستورية والقومية، وكذا تأكيد الطرفين حق الحركة الشعبية لتحرير السودان/ قطاع الشمال فى أن تكون حزبا سياسيا شرعيا فى السودان. كذلك، فقد أكد الاتفاق أن "المشورة الشعبية هى حق ديمقراطى وآلية لتجميع آراء مواطنى جنوب كردفان والنيل الأزرق والتى يجب أن يكتمل تطبيقها، ويتم تضمينها فى الإصلاح الدستورى"، وتطبيق ما تبقى من بنود اتفاق السلام الشامل للقضاء على الصراع فى الولايتين وإنشاء شراكة سياسية وترتيبات للحكم فى ولايتى النيل الأزرق وجنوب كردفان. كذلك، ودون المساس بالمباحثات الثنائية

بين الطرفين حول القضايا التى تطرح عبر المشورة الشعبية، فإن المشورة الشعبية يجب أن تمتد إلى ما بعد التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١ عبر الاتفاق من خلال المجلس الوطنى. كذلك وافق الطرفان على القيام بعقد اجتماع مشترك للجنة السياسية فى الحال، ولمناقشة قضايا الحكم فى جنوب كردفان والنيل الأزرق بطريقة ودية خلال ثلاثين يوما ... كما يلتزم الطرفان خلال اللجنة الأمنية المشتركة بالأجندة وبرنامج العمل التالى: # تطبيق اتفاق وقف العدائيات بجنوب كردفان فى وقت واحد. # دعم المساعدات الإنسانية بجنوب كردفان. واتفق الطرفان على المبادئ التالية التى تكون أساس عمل اللجنة الأمنية المشتركة: # جمهورية السودان لها جيش قومى واحد # قوات "الحركة الشعبية لتحرير السودان" من مواطنى النيل الأزرق وجنوب كردفان يجب أن يتم دمجهم خلال فترة زمنية محددة (شاع القول بأنها تسعة أشهر) فى قوات الشعب المسلحة والمؤسسات الأمنية الأخرى والخدمة العامة أو تحويلهم لمفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج. # أى نزع للسلاح يجب أن يتم وفق مخطط متفق عليه دون اللجوء للعنف. هذا، ويفوض الطرفان لجنة الاتحاد الإفريقى رفيعة المستوى لتكون طرفا ثالثا فيما يتعلق بالمنطقتين، ويمكن أن يخول للجنة بعد التشاور مع الطرفين طلب المساعدة من أى شخص لتنفيذ هذا التفويض. وقد وقع الاتفاق الدكتور/ نافع على نافع عن حكومة السودان وحزب المؤتمر الوطنى، ومالك عقار اير عن الحركة الشعبية لتحرير السودان – وثابو مبيكى، رئيس لجنة الاتحاد الإفريقى رفيعة المستوى حول السودان (شاهد).

وفى اليوم التالى – التاسع والعشرين من حزيران/ يونيو ٢٠١١، وقع كل من حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان اتفاقا كان يجرى التحضير له لعدة شهور، وذلك لإنشاء قطاع منزوع السلاح بعرض ١٠ كيلو مترات على كلا

جانبى الحدود. ونظرا لكون القطاع أداة لخلق الثقة، وترسيخ الاستقرار، والتنمية الاقتصادية، فقد تعين أن يقوم على حراسته فريق من مراقبى الأمم المتحدة العسكريين العزل، شمالا وجنوبا، الذين يمكن استقدامهم من إثيوبيا.

إن الاتفاق بشأن إنشاء قطاع منزوع السلاح لم يثر أدنى دهشة، ولكن كثيرين قد دهشوا جراء الاعتراف بالحركة الشعبية لتحرير السودان/ القطاع الشمالى، والذى لا تستأهله الحركة، ومن الشروط التى توحى بترتيبات على غرار "نيفاشا ٢" والتى سيتم بمقتضاها دمج قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان بمرور الزمن، فى حين تواصلت المفاوضات الرامية إلى إحداث تسوية سياسية، وهو الأمر الذى كانت تنادى به الحركة الشعبية لشهور خلت، إلا أنه كان يرفض، مرارا وبشدة، من قبل حزب المؤتمر الوطنى. إن قيام الدكتور/ نافع على نافع - بصلابته وعناده المعهودين - بالتوقيع على الاتفاق جعل الكثيرين يذهبون إلى أن مآل الاتفاق هو التعثر. إلا أن نافع قد رجع إلى الخرطوم، حيث قام - من فوره - بالتشديد على أن الاتفاق الإطارى لا يتضمن وقفا لإطلاق النار، ليعلن البشير - بعدها بقليل - أنه أعطى الأوامر للجيش بمواصلة القتال، وأن الجيش يجب أن يقوم "بحملات تطهيرية" فى المنطقة، و"القبض على المتمرد عبد العزيز الحلو لتقديمه للمحاكمة". ونظرا لكون الجيش الشعبى لتحرير السودان يمارس نشاطاته فى مناطق جبلية وعرة، ومع بدء الموسم المطير، كان من الصعب تصور أن تقوم القوات المسلحة السودانية بهزيمة الجيش الشعبى، لذا فقد كانت معظم جهود القوات المسلحة تنصب على القيام بهجمات جوية "طائشة" ... هجمات قتلت من المدنيين ما فاق من قتل من مقاتلى الجيش الشعبى.

وسرعان ما بات جلياً أن كلاً من نافع والبشير قد تم خداعهما من قبل قيادات القوات المسلحة السودانية، والتى رفضت قبول "نيفاشا ٢". وفى اليوم التالى،

الثلاثين من حزيران/ يونيو ٢٠١١، نشر العميد محمد عجيب - رئيس تحرير صحيفة القوات المسلحة ، لسان حال "القوات المسلحة السودانية" - مقالاً تحت عنوان "المؤتمر الوطنى يلعب بالنار"، قال فيه:

إن المؤتمر الوطنى يفاوض الحركة الشعبية فى أديس أبابا ويبرم معها اتفاقا يتم بموجبه تعديل قانون الأحزاب ويسمح للحركة الشعبية بتكوين حزب سياسى فى الشمال بعد الانفصال ويمارس كل الحقوق القانونية والدستورية لأى حزب سياسى آخر، ويدين بالولاء لدولة أخرى أقل ما يتوقع من وصف لها بعد التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١ أنها دولة معادية.

وقد وصف المقال - الذى امتلأ بإحالات من القرآن والحديث النبوى - الاتفاق الموقع عليه فى أديس أبابا بأنه "خيانة للدين والوطن".

وفى اليوم التالى، الأول من تموز/ يوليو ٢٠١١، عقد المكتب السياسى لحزب المؤتمر الوطنى اجتماعا استغرق سبع ساعات حيث أُدين نافع وفريقه التفاوضى بصراحة واتهموا بأنهم غير مخولين من قبل الحزب أو الحكومة لتوقيع ذلك الاتفاق، فهم بذلك قد "أتوا أمرا نكرا". وقد خلص الحزب إلى أن اشتراطات اتفاق أديس أبابا هذا بشأن الحركة الشعبية لتحرير السودان/ قطاع الشمال مرفوضة، وأن الحركة يجب أن تفى بمتطلبات قانون الأحزاب السياسية قبل أن يتم الاعتراف بها فى الشمال. وبالرغم من أن إبراهيم غندور - الناطق باسم حزب المؤتمر الوطنى - قد واصل تأكيداته بأن اتفاق أديس أبابا لم يتم تفعيله بعد، إلا أنه - وفى غضون أسبوع، كانت هناك حملة تحت الإعداد هدفت إلى نقض الاتفاق وتلطيخ سمعة نافع على نافع ... حملة قادها، ضمن آخرين، الطيب مصطفى، رئيس منتدى السلام العادل ورئيس تحرير صحيفة "الانتباهة" العنصرية، فضلا عن كونه خال الرئيس عمر البشير.

وعلى الفور تصدر المشهد سؤال حول المدى الذى يمكن للجيش بمقتضاه

الضغط بأجندته. فقبل أسابيع قلائل، قام أحد كبار مسئولى حزب المؤتمر الوطنى بتحذيرى من المتطرفين فى الأجهزة الأمنية، وكذا من الطبيعة الهشة للتحالف بين السياسيين والعسكريين. كذلك، فقد قال المسئول إن العلاقات بين حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان قد شهدت تدهورا إلى الحد الذى رغب معه الوزراء بالحكومة فى التخلص من "الجنوب"، والجنوبيين فى الشمال، بل وصل الأمر بالبعض إلى الحديث عن بناء "جدار عازل" يفصل بين شمال السودان وجنوبه، على غرار ذلك المقام من قبل إسرائيل. وقد زعم المسئول ذاته أن أية تنازلات يتم تقديمها إلى الجنوب، فى هذه المرحلة، كانت لتقود إلى قيام الشماليين بالتمرد، على الرغم من غياب الأدلة على هذا الاستياء، وغياب المطالبات الشعبية بطرد الجنوبيين، اللهم إلا من جانب رهط "الانتباهة". وبالمقابل، فقد بدا أن هجوم القوات المسلحة على أبيى وجنوب كردفان كان، فى جانب منه على أقل تقدير، بسبب رغبة فى الفوز بالتأييد الشعبى فى وقت كان الكثير من الشماليين تخالجهم الهواجس وتساورهم المخاوف إزاء احتمالات تمزيق أوطانهم، لذا فيمكن أن يسروا بعض الشىء حين معرفتهم أن أبيى وجنوب كردفان سيظلان تابعين للشمال. أما فى أروقة "الإسلاميين"، فقد اتجهت المشاعر لتأييد الجيش فى رفضه لاتفاق أديس أبابا، نظراً - بالأساس - إلى الغضب من حزب المؤتمر الوطنى لقيامه بالتوقيع على اتفاق ظل لشهور طوال يعدها "غير مقبولة".

وفى تلك الأثناء، فإن تحقيقين - نشر أحدهما بواسطة "مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان"، وتم تسريب الآخر من "بعثة الأمم المتحدة فى السودان" - قد خلصا إلى وقوع انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان وقانونه، وذلك فى أعقاب اندلاع الصراع فى جنوب كردفان فى الخامس من حزيران/ يونيو ٢٠١١ .

وبنهاية عملية السلام، كانت شخصيات نوبية بارزة - داخل حركة/ جيش

تحرير السودان وخارجها - تلتقى فى الخرطوم سعيا وراء سبيل للخروج من المأزق، إذ ساد الإيمان بأن عبد العزيز الحلو قد اقترف خطأ حين عمد إلى شن تمرده. كذلك، فقد أرادت تلك الشخصيات النوبية من "أبناء النوبة" القيام بحسم المشكلات، وقاموا بإدانة قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان لعدم تمثيل مصالح النوبيين فى مفاوضات أديس أبابا. وفى النهاية، قام حزب المؤتمر الوطنى بتمرير تشريع لتمديد "المشورات الشعبية"، إلا أن مالك عقار اعترض عليه، نظرا لأنه وفقا لقانون "المشورة الشعبية"، فإن مجلس الولايات هو منتدى الوساطة الرسمية. إلا أنه ومع انفصال الولايات الجنوبية العشر، أضحت بنية مجلس الولايات لا تتناغم مع مصلحة الحركة الشعبية للتحرير.

خلاصة

لقد كانت عملية السلام على شفا أن تتهشم تماما على صخور النزاعات فى "المناطق الثلاث" عشية انتهائها، بل كادت لتأخذ طرفى النزاع نحو آتون الحرب. إن سنوات طوالاً من الإهمال الحكومى، وتهميش النوبة، وقيام الحكومات السودانية - واحدة تلو الأخرى - بكبت موجات التمرد والعصيان بفجاجة، باستخدام حلفائها المحليين لمحاربة الجيش الشعبى لتحرير السودان ... جرى هذا كله بالتزامن مع حماسة الحركة الشعبية للتحرير لاختزال الصراعات العديدة والمتشعبة فى السودان فى صيغة "عرب مقابل أفارقة"، أو كما الحال فى النيل الأزرق "مقيمون مقابل رحل". إن مثقفى طرفى النزاع قد ساروا - بدأب - فى طريق استكمال مساعى جعفر نميرى لتقويض الارتباطات والهياكل المحلية التقليدية، دونما اجتهاد لإرساء بدائل ناجعة. بيد أن الأمر ليس مستغربا ألبتة، إذ إن مفهومى "الإسلام السياسى" و"السودان الجديد" ليفقدان أدنى معنى حين محاولة فرضهما بالقوة العسكرية لأناس يفتقرون دائما لأية دراية بكيفية الوفاء باحتياجات الأهالى المادية

والسياسية. إن عواقب ما سبق، فى أبيى وجنوب كردفان والنيل الأزرق، قد تمثلت فى أن التوترات العرقية والقبلية، والتى ظلت عند حدودها الدنيا، أو قد أمكن السيطرة عليها إذ لم تكن ذات طابع ممنهج، وذلك قبل الصدام بين القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبى لتحرير السودان ... قد أصبحت بنهاية عملية السلام مستفحلة ومنفجرة، مع احتمال ضئيل لإمكانية إيجاد حل لها. ومما زاد الطين بلة، أن كان ثمة ما يدعو للتشكك فى مدى فاعلية الاتفاقات الأمنية من قبل الاتحاد الإفريقى، فى أبيى وجنوب كردفان، كما كان ثمة شكوك حول مدى النجاح فى إنشاء قطاع منزوع السلاح.

أما فى إثيوبيا المجاورة، فقد شكل زعماء "التيغرى" الثوريون أحزابا تكاملية على أساس إثنى، لينتظموا جميعا تحت اسم "الجبهة الديمقراطية الثورية لإثيوبيا". لقد رفض جون قرنق هذا المنحى إذ دعا إلى جيش واحد وحزب واحد فى السودان بأسره، إلا أنه اضطر إلى التعاون مع الأحزاب القائمة نتيجة فشل حركة/ جيش تحرير السودان فى إرساء قاعدة جماهيرية عريضة فى شرق البلاد وغربها. بيد أن وجود الجيش الشعبى والحركة الشعبية لتحرير السودان فى شمال البلاد كان، كما أدرك قرنق تماما، قنبلة موقوتة تهدد استقرار الشمال برمته. أما ما لم يدر بخلده فكان أن يموت وتخلفه قيادة لا تدرك أن أمن الجنوب واستقلاله يعتمدان على الحفاظ على التحالفات القائمة. لقد كان قرنق ديكتاتورا، بيد أنه كان ذا رؤية وتصور عن كيفية تحقيق تلك الرؤية. كذلك، فقد كان قائدا اتبعه أولئك الذين تجاوز مفهومهم للتحرر مجرد "الخلاص من قبضة الجلابة". فى الوقت ذاته، اعتبر الداعمون الدوليون لعملية السلام اتفاق السلام الشامل خريطة طريق لانفصال الجنوب. إن "المناطق الثلاث" كانت مجرد قضايا أمنية بحاجة إلى حسم أو احتواء من أجل أن يتحقق السلام. لقد ساق هذا المنحى المجتمع الدولى صوب التاسع من

تموز/ يوليو ٢٠١١، إلا أن الصراع فى أبيى ظل قائما دونما حسم، مع إمكانية انفجاره فى أية لحظة، كذلك فقد استمر الصراع المسلح فى جنوب كردفان. وفى بدايات أيلول/ سبتمبر ٢٠١١ انهار الاستقرار فى النيل الأزرق واندلعت الحرب فى أرجائها.

فصل السادس

تقلبات المشهد:
تحولات سياسية فى جنوب السودان وشماله

عقب انتهاء الانتخابات واستفتاء الجنوب، شهدت جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان، اللتان انفصلتا لاحقا ... مرحلة انتقالية. إلا أن إرث الماضى والحاجة إلى تطبيق اشتراطات رئيسية باتفاق السلام الشامل، مثل "المشورات الشعبية" فى جنوب كردفان والنيل الأزرق، والتسوية النهائية لمنطقة أبيى، والاتفاق حول عدد من قضايا ما بعد الاستفتاء ... قد خيم كل ذلك على الحزبين الحاكمين مهددا بأن يقودهما ثانية إلى الحرب.

وبالفعل، وفى أعقاب الخطب ذاتية الإطراء فيما بعد الاستفتاء، استأنف حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان علاقاتهما العدائية "الاعتيادية". وكان الشاغل الأهم لكلا الحزبين استصدار دستورين لمواجهة الوقائع المستجدة.

إن مؤتمر تشرين الأول/ أكتوبر الذى ضم الأحزاب السياسية الجنوبية قد ضرب بسهم لتجاوز شعور المرارة الذى خلفته الانتخابات، إلا أنه بات جليا أن نية الحركة الشعبية لتحرير السودان كانت تستهدف تحقيق الوحدة فحسب خلال الاستعداد للاستفتاء. وعقب انتهاء الاستفتاء بنجاح، عادت الحركة للتعامل مع أحزاب المعارضة وفقا للسلوك المتعالى الاستبعادى ذاته الذى درجت عليه طويلا. ونتيجة لذلك، تضمنت أولويات الحركة الشعبية فى حقبة ما بعد الاستفتاء - إعداد دستور ينبنى على رفض إجراء انتخابات مبكرة ورفض تشكيل حكومة تمثل ألوان



الطيف السياسى كافة، بل ذهبت إلى دعم نسق رئاسى قوى وديكتاتورى. لذا، فإن الشمولية التى كانت الملمح المحورى للحركة الشعبية لتحرير السودان منذ نشأتها قد تصدرت المشهد فى جهاد الحركة لفرض هيمنتها. وقد جعل هذا المنحى من الصعوبة بمكان التعامل مع مشكلات الأمن الداخلى المتفاقمة التى ووجهت بها الحركة، والتى أضحت سافرة جلية وقت التصويت على استقلال الجنوب. إن سخط العسكريين وتذمرهم، كشأن السياسيين أيضا، قد كبح جماحه خشية اتخاذ أى إجراء من شأنه عرقلة المسيرة نحو الاستقلال، إلا أنه عقب استقلال الجنوب، كانت ردة الفعل المسلحة أمرا حتميا، بل كانت المفاجأة أن بدأ العصيان مبكراً – فى أعقاب الاستفتاء، ولكن قبل الاستقلال الفعلى للجنوب فى التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١.

كذلك، كان حزب المؤتمر الوطنى بحاجة إلى دستور جديد، وكان هذا وثيق الصلة بمساعيه لتشكيل حكومة تأتلف الأطياف السياسية كلها. وقد كان القصد من وراء هذين الهدفين تقوية مكانته وتعزيز شوكته بعد خسارة الجنوب، والأزمة الاقتصادية الطاحنة، والحرب في دارفور وجنوب كردفان، والسياق الإقليمي لانتفاضات الربيع العربى. لقد التفت حزب المؤتمر الوطنى، بعد عقود من محاولة إضعاف حزب الأمة والحزب الاتحادى الديمقراطى وتفتيتهما ... إلى هذين الحزبين الإسلاميين لإضفاء شرعية على المراجعات الدستورية، وليكونا ممثلين فى الحكومة، وذلك لخلخلة المعارضة. وفى الوقت ذاته، فإن المعارضة "الصلبة" - المتمثلة فى قوى الإجماع الوطنى وبعض عناصر المجتمع المدنى - قد سعت إلى توظيف المراجعات الدستورية لحشد المعارضة ضد هيمنة حزب المؤتمر الوطنى، ولتقويض تحالف الأحزاب الإسلامية، وتهيئة المشهد لانتفاضات شعبية. أما القطاع الشمالى للحركة الشعبية لتحرير السودان فكان همه الأساسى منصبا على الحرب فى جنوب كردفان، والمشورات الشعبية، وشرعيته كحزب فى مواجهة تهديدات حزب المؤتمر الوطنى بحظره، إلا أن القطاع الشمالى كان متعاطفا مع هدف المعارضة الأشمل المتمثل فى إضعاف حزب المؤتمر الوطنى أو إطاحته. هذا، وقد انتهت عملية السلام - رسمياً - دونما أية تسويات أو نتائج عدا استقلال الجنوب.

أفول وحدة الجنوب الذاتية

مع إتمام الاستفتاء بنجاح وضمان انفصال الجنوب، انتهت المظاهر السافرة للوحدة من قبل الجنوبيين على اختلاف قبائلهم ومشاريهم السياسية، وما لبثت حكومة الحركة الشعبية لتحرير السودان أن واجهت هجوما من جبهات عدة. لقد كان الاستياء من الحكومة يتنامى سريعاً، وكانت الأسباب معلومة تماماً: إساءة استخدام السلطة من قبل الحكومة والجهات الأمنية، فضلاً عن الفساد المنهج،

ومحدودية الخدمات، والفشل فى إحلال الأمن بقطاعات كبيرة من الريف بجنوب البلاد، ناهيك عن توسيد الأمر لأهل الثقة لا لأهل الخبرة، وكذا المحاباة، والخوف الفاشى من أن تقود الحركة الشعبية الجنوب نحو حرب جديدة ضد الشمال. وإضافة إلى تلك الاعتبارات، كان ثمة انقسام فى المواقف بين الجنوبيين من ريف وحضر، وبين المتعلمين والعوام، وبين الأحزاب السياسية المختلفة. كذا، فلم يكن سهلا أن يخلص المرء إلى تعميمات جمعية بشأن الجنوبيين إذ كان المزاج الوطنى والروح القومية فى حالة هزال، حيث استقت الغالبية العظمى هويتها الأساسية وولاءها مما قدر بـ ١٥٠ قبيلة. إلا أن المواقف ووجهات النظر يمكن اختبارها - بالأساس - من خلال نظرة ثلاثة تجمعات جغرافية إثنية هى، الاستوائية الكبرى، وبحر الغزال الكبرى، وأعالى النيل الكبرى، على الرغم من أنه نادرا ما تعمل ثلاثتهم كوحدات سياسية متماسكة. كذلك، فعلى الرغم من أن الاستياء من حكومة الحركة الشعبية لتحرير السودان له أسباب عدة، فإن ملامح الدرب السياسية بعد الاستفتاء، وذلك إزاء الدستور الانتقالى المقترح من جانبها، قد تشكلت سريعاً.

لقد طفت المشكلة على السطح حين انهار منتدى قيادات الأحزاب السياسية، والذى عُقدت عليه آمال عراض حين وفد أربعة وعشرون حزبا سياسيا جنوبيا إلى جوبا خلال الفترة الممتدة من الثالث عشر إلى السابع عشر من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠، استجابة لدعوة سالفاكير. ووفقا للبيان الختامى للمؤتمر، فإنه بعد إعلان نتيجة الاستفتاء، تجتمع لجنة قومية لمراجعة الدستور، وذلك لمراجعة الدستور الانتقالى لجنوب السودان لسنة ٢٠٠٥، لاعتماده كدستور انتقالى للجنوب، على أن يلى ذلك مؤتمر دستورى للأحزاب كافة للتباحث بشأن دستور دائم للجنوب، وتشكيل حكومة انتقالية تمثل شتى ألوان الطيف السياسى الجنوبى بقيادة سالفاكير، على أن تعمل اعتبارا من التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١ على مدار

الفترة الانتقالية المقررة. ويكون من مهام تلك الحكومة الانتقالية الإشراف على إجراء تعداد للسكان، وانتخاب جمعية تأسيسية تقوم - في الوقت المحدد - بتشكيل دستور دائم للجنوب. كذلك فقد ووفق في مؤتمر تشرين الأول/ أكتوبر على أن تجتمع الأحزاب في جوبا، بعد أسبوع واحد من إعلان نتيجة الاستفتاء، للشروع في التخطيط للمرحلة الانتقالية.

إلا أنه سرعان ما فترت حماسة تشرين الأول/ أكتوبر حين أصدر سالفاكير مرسوما رئاسيا في الحادي والعشرين من كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ (رقم ٢٠١١/٢)، بإنشاء اللجنة الفنية لمراجعة الدستور الانتقالي لجنوب السودان لسنة ٢٠٠٥ . ووفقاً للمادة (٢٠٨/ ٥) من الدستور الانتقالي، فإنه في حالة التصويت لصالح انفصال الجنوب يلغى جميع ما جاء بالدستور بشأن المؤسسات الأهلية والحقوق والواجبات والالتزامات، ليحل محلها شروط تتناسب ووضع جنوب السودان كدولة مستقلة. إلا أن "اللجنة الفنية" قد شكلت دستورا جديدا، وكان ذلك سببا للمشاكل. وقد نصت المادة (٢٠٨/ ٥) أيضا على تقديم المسودة النهائية للدستور الانتقالي إلى الرئيس بحلول الخامس والعشرين من نيسان/ أبريل ٢٠١١ للعرض على المجلس التشريعي لجنوب السودان. كذلك، نص الدستور الانتقالي على أن تعرض التعديلات المقترح إجراؤها على الدستور على المجلس التشريعي لجنوب السودان قبل شهرين من التصويت عليها، وأن يكون الدستور الانتقالي نافذا اعتبارا من التاسع من تموز/ يوليو٢٠١١، لذا، فيجب أن تقدم التعديلات المقترحة في أوائل أيار/ مايو ٢٠١١ . وقد أدركت قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان حين تم التوقيع على اتفاق السلام الشامل أنه إذا كان التصويت لصالح الانفصال - وكما ذكر آنفاً، ومع مصرع قرنق في الثلاثين من تموز/ يوليو ٢٠٠٥، وترحيب معظم قيادات الحركة بنتائج الأحوال - فيجب أن يتم وضع دستور انتقالي بحلول

التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١ . إلا أن العملية برمتها قد اختزلت إلى فوضى دامت لعدة أشهر.

وليس من المستغرب أن حسب الكثيرون ذلك التدافع المجنون نتيجة لقلة الخبرة أو لجهد منظم من قبل قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان للدفع بالدستور الانتقالى لجنوب السودان إلى أروقة البرلمان. كذلك فمن بواعث القلق كون الدستور الانتقالى المقترح يؤسس لدستور دائم لجنوب السودان، ولم تكن ثمة دلائل متى سيحظى ذلك بالقبول غير تعهد سالفاكير بانتهاء العملية قبل إجراء انتخابات أخرى بعد مضى أربعة أعوام على تموز/ يوليو ٢٠١١ .

أما مرسوم سالفاكير الرئاسى رقم ٢/ ٢٠١١، فقد تم بمقتضاه تعيين عشرين عضوا فى اللجنة الفنية لمراجعة الدستور الانتقالى، بالإضافة إلى أربعة مستشارين قانونيين، بقيادة جون لوك جوك، وزير الشئون القانونية والتنمية الدستورية، ومايكل ماكوى ليوت، وزير الشئون البرلمانية. وقد شاعت التكهنات حول حق رئيس جنوب السودان فى عزل حكام الولايات حين تم عزل كول مانيانج جوك، حاكم ولاية جونقلى وعدو جون لوك جوك، عن منصبه. وسرعان ما شعر حكام ولايات آخرون بكونهم مهددين، فانضموا لحملة معارضة لهذا الحق. إن جميع المعينين باللجنة الفنية كانوا أعضاء بالحركة الشعبية لتحرير السودان أو مؤيدين لها فيما عدا جابرييل شانقسون شانق، وزير الثقافة والرياضة والشباب، وزعيم جبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة – والذى استقال من عضويته باللجنة مبررا ذلك بكونه لن يشارك فى أى ممارسات تتعارض ومقررات مؤتمر تشرين الأول/ أكتوبر. إلا أنه بات واضحاً أن قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان، بعد أن حشدت ما يلزم لإجراء الاستفتاء بنجاح، استشعرت قليل جدوى من "منتدى قيادات الأحزاب السياسية"، وذهبت إلى أنه لا يرتكن إلى أساس قانونى. كذلك، فقد كان جون لوك

جوك يؤمن بأنه لا حاجة للتمثيل السياسى فى عضوية اللجنة الفنية، لأن مهامها فنية بحتة ... وهو طرح مغلوط سرعان ما سيتم فضحه لاحقاً.

فى أعقاب اجتماع السياسى المخضرم بونا ملوال مع سالفاكير، تم الاتفاق على عقد اجتماع لمنتدى قيادات الأحزاب السياسية، والذى عقد فى جوبا خلال السادى عشر والسابع عشر من شباط/ فبراير ٢٠١١ . وقد كان الشاغل الأساسى لأحزاب المعارضة تأكيد مقررات مؤتمر تشرين الأول/ أكتوبر، وكذا الوصول إلى اتفاق بشأن المدى الزمنى للفترة الانتقالية (حيث فضلت أحزاب المعارضة أن تتراوح الفترة ما بين ١٨ – ٢٤ شهراً)، وكذا بشأن اقتسام السلطة (حيث فضلت أحزاب المعارضة مبدأ "المناصفة"). وفى حينه، تم رفض هذين المقترحين من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان. إذاً، فقد اختزل الاجتماع إلى المصادقة على تقرير رئيس فرقة العمل الخاصة باستفتاء الجنوب، وكذا اسم الدولة الجديدة – "جمهورية جنوب السودان"، والشعار والعلم واللذين سيكونان كشعار وعلم الجيش الشعبى لتحرير السودان (مع ترك الفرصة للجيش لاقتراح بديل). إن المقترحات التى تقدم ذكرها يجب، بأية حال من الأحوال، إجراء تصويت بشأنها بواسطة المجلس التشريعى لجنوب السودان. لقد وافق المجتمعون فى جوبا على تمديد العضوية باللجنة الفنية لتشمل المعارضة وعناصر المجتمع المدنى والجماعات الدينية، وعرض مسودة الدستور الانتقالى المقترح من قبل اللجنة على المنتدى لمراجعتها قبل تقديمها إلى المجلس التشريعى لجنوب السودان. بيد أنه سرعان ما ظهرت اختلافات فى وجهات النظر بشأن المقصود "بالمراجعة"، حيث ذهبت الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى أنه يحق للمنتدى فحص المسودة فحسب قبل عرضها على المجلس التشريعى، فى حين جادلت أحزاب المعارضة – على نحو أكثر إقناعاً – بأن "المراجعة" تعنى الحق فى تغيير مسودة الدستور الانتقالى المقترح. وفى

السابع عشر من شباط/ فبراير ٢٠١١، أصدر سالفاكير مرسوما رئاسيا رقم (٢٠١١/٨) بتعيين ١٢ عضواً جديداً باللجنة الفنية - ١١ ممثلاً عن المعارضة، وممثلاً واحداً عن المجتمع المدنى (أنجيلو بيدا)، إلا أن تعيين ذلك الأخير قد قوبل بالاعتراض فتم استبعاده من عضوية اللجنة.

إن ما أفضت إليه الوقائع آنفة الذكر من انطفاء الحماسة سرعان ما عوض من قبل سالفاكير الذى أصدر قرارا بتعيين ١٧ مؤيدا للحركة الشعبية لتحرير السودان أعضاء فى اللجنة الفنية. ونتيجة لذلك، قام ممثلو خمسة من أحزاب المعارضة بقيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطى وزعيمها لام أكول - بالانسحاب من عضوية اللجنة مبررين ذلك بتعيين أعضاء إضافيين ينتمون إلى الحركة الشعبية لتحرير الجنوب، وكذا محاولات تجاهل مقررات منتدى قيادات الأحزاب السياسية بشأن ضرورة إجماع الآراء حول قرارات اللجنة، فضلا عن رفض الحركة الشعبية لتحرير السودان للتباحث حول المدى الزمنى للفترة الانتقالية واقتسام السلطة فى الحكومة الانتقالية.

وقد قامت اللجنة الفنية، بعد مداولات ومشاورات، بتقديم مسودة الدستور الانتقالى إلى الرئيس سالفاكير فى العشرين من نيسان/ أبريل ٢٠١١ . وفى الثامن والعشرين من الشهر ذاته، عقد سالفاكير اجتماعا مع منتدى قيادات الأحزاب السياسية لعرض المسودة على الأحزاب قبل تقديمها للمجلس التشريعى لجنوب السودان. وكان جليا أن المنتدى لن يخول سلطة تعديل المسودة ولا التباحث بشأن اقتسام السلطة والمدى الزمنى للفترة الانتقالية. لذا، فقد قام ممثلو أحزاب المعارضة الخمسة المذكورون آنفا بالانسحاب كذلك من المنتدى.

أما أحزاب المعارضة الثمانية عشر المتبقية فضلا عن الحركة الشعبية لتحرير السودان فقد استأنفت مداولاتها التشاورية لتعرض قائمة توصيات، كان أهمها

قضية منطقة أبيي، والتي كانت مدرجة داخل حدود الجنوب بمقتضى الدستور المقترح – وهو الأمر الذى أغضب الخرطوم كثيراً – لذا فقد تمثل المقترح فى إلغاء تلك المادة. كذلك فقد تم اقتراح إلغاء الصلاحيات المخولة لرئيس جمهورية جنوب السودان لحل المجالس التشريعية وعزل حكام الولايات المنتخبين وعزل نائب الرئيس. وفى الوقت ذاته، وافقت الأحزاب على فترة رئاسة سالفاكير، وتبلغ أربعة أعوام، كما تراجعت عن اقتراحها السابق باقتسام السلطة مناصفة (٥٠٪)، لتصبح النسبة (٣٥٪) من الوزراء. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت تلك الأحزاب عرض قائمة توصياتها ومقترحاتها على مجلس الوزراء والمجلس التشريعى لجنوب السودان لإبداء الرأى . وكانت النتيجة أن تم رفض جميع المطالب المقدمة، فضلا عن عدم عرض مقترحاتها على الجهتين المذكورتين. إن منتدى قيادات الأحزاب السياسية قد شهد نهاية شائنة مخزية. وبالمثل، تلاشت مساعى المواءمة مع الجماعات المسلحة. فوفقا للواء/ غوردون كونق شول، القائد العام لقوات دفاع جنوب السودان: "حين أمسكت الحركة الشعبية لتحرير السودان زمام السلطة، لم تعد راغبة فى رؤيتنا ثانية".

تمرد الأقاليم

إن مشاعر الاستياء والحزن لدى أهالى الاستوائية خلال فترة الحكم الانتقالى الأولى لم يكن مردها هيمنة "الدينكا" على الفاعليات السياسية بالولاية، وإنما كان مردها هيمنة "الدينكا" غير الأكفاء. كذلك كان الاستيلاء على الأراضى فى جوبا بواسطة "الدينكا" من ذوى النفوذ السياسى سببا فى شعور الاستوائيين بالظلم بقدر ما كان الصراع الدائم بين أصحاب قطعان الماشية الدينكاويين والمزارعين الاستوائيين. وقد طفت تلك المشكلات إلى السطح ثانية حين شكلت الحكومة بقيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان عام ٢٠٠٥ . ولمعرفة جون قرنق بما سيعانيه

أفراد القبائل الدينكاوية من عدم الترحيب بهم وعدم الشعور بالأمان فى جوبا لأن الكثيرين من الاستوائيين هناك لن يتقبلوا وجودهم بسهولة ... فقد رغب - فى البداية - فى أن تكون رمبيك، المأهولة بالدينكا، عاصمة للجنوب. إلا أن كليمنت وانى، زعيم ميليشيا "المنداري" القوية، وأحد مخضرمى "الأنيانيا" والعضو البارز سابقا فى قوة دفاع جنوب السودان ... كان له وجهة نظر مغايرة فعمد إلى اتفاق مع قرنق صار بمقتضاه وانى حاكما لوسط الاستوائية، مما جعل من السهل بمكان أن تصبح جوبا عاصمة الجنوب.

ونظرا لسهولة وصول الاستوائيين إلى مراكز القوة الحضرية، فإنهم أكثر فعالية فيما يخص الحشد السياسى، ولكن باستثناء قبائل مثل "توبوسا" و"منداري"، فإن الاستوائيين لا يتمتعون بالمهارات القتالية التى تميز أبناء عمومتهم النيليين. إن نحوا من ١٠٪ فقط من الجيش الشعبى لتحرير السودان هم من الاستوائيين، ونادرا ما يتم تمثيلهم فى قيادات الجيش العليا. فالسلاح، وكذا القدرة على حشد أعداد كبيرة من حامليه هو ما انبنت عليه السياسة - فى معظمها - فى جنوب السودان. ونتيجة لذلك، أخذ الاستوائيون يفصحون عن عدم ثقتهم فى الحكومة عن طريق الحشد السياسى. ففى منتصف نيسان/ أبريل ٢٠١١ عقد ممثلون عن الولايات الثلاث المكونة للاستوائية الكبرى مؤتمرا حاشدا جيد التنظيم تم خلاله الإفصاح عن شكاوى الاستوائيين ومظالمهم.

وفى وسط الاستوائية عمد حاكمها كليمنت وانى إلى مهاجمة أداء الشرطة فى الولاية متهما إياها بأنها مسئولة عن تزايد حالات السطو والسرقة. كذلك، فقد اشتكى نواب البرلمان من موجات التدمير التى تعرضت لها جوبا، وخرابها المحتمل إذا أُختير عاصمة أخرى غيرها للجنوب. أما العقيد بانقاسى جوزيف باكوسورو، حاكم غرب الاستوائية، فتمثلت شكواه فى غياب الأمن والتنمية بالولاية، حيث

"الزاندى" - المنتمى إليها - يعدون الأكثر تذمراً وسخطاً فى الجنوب.

لقد كاد كليمنت وانى يخسر المعركة الانتخابية على مقعد ولاية وسط الاستوائية فى نيسان/ أبريل ٢٠١٠ لصالح الفريق المتقاعد ألفريد لادو غور، إلا أنه ظل فى منصبه بدعم من الجيش الشعبى والحركة الشعبية لتحرير السودان، لأن ميليشياته من "المندارى" قد حافظت على استتباب الأمن فى الولاية. فاستبعاد وانى ينذر بخطر تحالفه مع المعارضة السياسية، أو حتى أولئك الضالعين فى الصراع المسلح. أما بانقاسى باكوسورو فقد خاض انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ كمستقل وتغلب على مرشح الحركة الشعبية لجنوب السودان فى حملة شهدت بعضا من أسوأ الانتهاكات الحكومية فى جنوب السودان. وفى النهاية صادق مؤتمر نيسان/ أبريل ٢٠١١ على مطالبة جنوب السودان بأن يصبح دولة فيدرالية تتسم بقدر كبير من لامركزية السلطة. وكانت تلك مطالبة حصيفة، وذلك لأنه فضلا عن أنها تؤطر شكاوى الاستوائيين ومظالمهم، وكذا كونها رمزا لمواجهة الهيمنة الدينكاوية ... فإنها قد انبثقت من مطالب الجنوبيين فى مؤتمر ما قبل الاستقلال (١٩٤٧) مرورا بإدانتها للحركة الشعبية لتحرير السودان فى بيانها لعام ١٩٨٣، وصولا إلى مطالبتها بالفيدرالية. كذلك فقد تواكبت تلك المطالبة مع مشاعر الإحباط المتنامية جراء جهود الحركة الشعبية لتحرير السودان لفرض دستور انتقالى شديد المركزية على أحزاب المعارضة والمجلس التشريعى بالولاية، وحتى على كثير من أعضاء البرلمان من الاستوائيين.

إن قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان قد سعت لاستخدام الولاء الحزبى والإيمان بأن الدستور الانتقالى سرعان ما سيحل محله دستور دائم ... لإجبار أعضائها على الموافقة على مسودة الدستور الانتقالى المعد من قبل اللجنة الفنية، وذلك دون أى تعديل. وقد أدان أحد أعضاء البرلمان الاستوائيين من الحركة الشعبية

لتحرير السودان ذلك الأمر قائلا: "إن جماعة إثنية واحدة تسعى إلى الهيمنة على كل شيء". وسرعان ما شرع أعضاء البرلمان الاستوائيون، نظرا لخوفهم من الهيمنة الدينكاوية، فى محاولة عرقلة اندفاع الحزب الحاكم. وفى سلسلة من الاجتماعات خلال أيار/ مايو، وحزيران/ يونيو ٢٠١١، شرع أعضاء البرلمان وأعضاء الأحزاب المعارضة ونشطاء المجتمع المدنى فى الإفصاح عن مظالمهم.

فوفقا لمسودة الدستور الانتقالى المقترح، فإن تداول سلطات الدولة بين الرئيس والسلطات المحلية قد تم تجاهله. أما النقطة الجوهرية التى تنطوى عليها الفيدرالية والمتمثلة فى استقلالية السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية - فأهملت عن عمد، حيث تم تخويل الرئيس الحق فى عزل حكام الولايات المنتخبين ونسخ تشريعات الولايات. أما السلطات الأمنية فكانت مركزية ولم تكن ثمة مخصصات لشرطة الولايات أو عوائد مستقلة للحكومات المحلية. هذا، وقد وجد البعض الأمر مثيرا حين سمح الدستور الانتقالى المقترح للرئيس بالحق فى عزل نائبه، والتى تعنى - وفقاً للظروف الحالية - أن يعزل رئيس "دينكاوى" نائبه "النويرى"، بما قد يتسبب فى إشعال نيران حرب قبلية. وبالمثل، فقد كانت الحدود ما بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية غائمة، وكانت تلك السلطات خاضعة - على نحو كبير - لقبضة رئيس الدولة.

إن الاستوائيين ليسوا فقط أنصاراً متحمسين للفيدرالية، بل كانوا معارضين تماماً لمواد بالدستور الانتقالى المقترح تتيح للرعاة "حقوقا موسمية" فقط لرعى قطعانهم وسقايتها. إن ذلك يعنى، وبلا شك، أن القضية كانت تتمثل فى المشكلة "الأزلية" بين مالكى القطعان "الدينكاويين" فى خلافاتهم مع المزارعين الاستوائيين. أما الاستوائيون فكانوا تواقين لتأكيد سلطات الدولة والولاية على الأراضى خوفاً من أن تضحى فريسة ينهبها "الدخلاء".

كذلك، فقد اعترض الاستوائيون على التمييز الإيجابى الذى أقره الدستور الانتقالى المقترح لدينكا نقوك فى أبيى، حيث ساورتهم الشكوك فى أن يكون مرد ذلك رغبة جون لوك جوك فى اكتساب تأييد دينكا نقوك. كذا، كان الاستوائيون محزونين لمقتل نحو عشرين مقاتلا استوائيا من الجيش الشعبى لتحرير السودان فى هجوم العشرين من أيار/ مايو ٢٠١١ الذى شنته القوات المسلحة السودانية على أبيى.

أما جوزيف لاقو، زعيم "الأنيانيا" الأسبق، ورئيس المجلس التنفيذى الأعلى لإقليم الجنوب، والمستشار الرئاسى لحكومة جنوب السودان سابقا، فقد قال فى اجتماع أعضاء البرلمان من الاستوائيين، وكذا بعض عناصر المعارضة ونشطاء المجتمع المدنى الذى عقد فى جوبا فى الخامس من حزيران/ يونيو ٢٠١١ ... "فى ظل حكم جعفر نميرى، كان هناك تداول للسلطات أكبر بكثير مما هو فى ظل دستور "الحركة الشعبية لتحرير السودان". كذلك فقد قال لاقو إن "المجلس التنفيذى الأعلى لإقليم الجنوب كان متاحا خلال الفترة الانتقالية الأولى بأكثر مما كان عليه فى ظل الحركة الشعبية، وإنه (لاقو) تتاح له فرصة لقاء سالفاكير، فى حين لم يجتمع به كثير من مستشارى الرئاسة منذ تعيينهم فى نيسان/ أبريل ٢٠١٠". كذلك قال لاقو، والذى حذر من مغبة "خلق" الديكتاتور، إن "تحديد المدى الزمنى لفترات الرئاسة لأمر أساسى للزعماء". وقد ذهب لاقو إلى أن الغرض من ذلك الدستور هو تيسير انتقام "الدينكا" من الاستوائيين. كذلك فقد حذر من أنه "إذا لم يتم تعديل المواد الجوهرية المتضمنة فى الدستور الانتقالى، فلن نستبعد بعدها جهاد الاستوائيين لنيل استقلالهم" ... وهى الكلمات التى قوبلت بعاصفة من التصفيق المدوى. وبالفعل، كان ذلك – تماماً – هو شاغل أعضاء آخرين بالبرلمان قد ساورهم القلق بشأن كون نمط الحكم المزمع تطبيقه لا ينبنى على أساس الأقاليم التى فتحت

الأبواب أمام النزعات الانفصالية للاستوائيين فى الفترة (١٩٧٢ - ١٩٨٣).

إن أعضاء البرلمان الاستوائيين وآخرين كانوا غاضبين إزاء ممارسة قيدت مناقشة مسودة الدستور الانتقالى ضمن أربع مجموعات فى المجلس التشريعى لجنوب السودان خلال يومين فقط من النقاش الحر، ومناقشة التعديلات المقترحة فى جلسات منعقدة بكامل هيئتها، قبل القراءة النهائية لها فى الثامن من تموز/ يوليو ٢٠١١ ... من أنها قد حيكت بليل. كذلك، كانت ثمة شكاوى من أن مسودة الدستور الانتقالى لم تتضمن إطارا زمنيا لإعداد دستور دائم وتنقيح مكوناته، كذا فلم تشتمل المسودة على إجراء انتخابات فى نهاية الفترة الانتقالية. كذلك، اعترض الاستوائيون على مادة بالمسودة تسمح بإدراج أعضاء برلمانيين جنوبيين من البرلمان ومجلس الولايات فى المجلس التشريعى لجنوب السودان، بحجة أن ذلك مناف للديمقراطية، ويضعف من شوكة أعضاء برلمانيين منتخبين - بجدارة وعن استحقاق - فى البرلمان الحالى، فضلا عن كونها ممارسة باهظة النفقة. وكان كثيرون غير راضين عن النية فى استبعاد العربية كلغة رسمية، وإحلال الإنجليزية محلها. فوفقا لأونيوتى أديقو نيكواك، الزعيم البرلمانى للحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطى وزعيم المعارضة فى البرلمان "على سالفاكير أن يستخدم العربية فى حديثه لقادة جيوشه فى بيلفام" (قاعدة الجيش الشعبى لتحرير السودان). وفى اجتماع ضم أعضاء برلمانيين استوائيين من الحركة الشعبية لتحرير السودان، قال أحدهم إن "الأهالى يجب ألا تصوت للانفصال إذا كانت المحصلة دستورا كذلك المقترح ... إننا نكرر أخطاءنا فنرتضى ما رفضناه آنفا". وبالرغم من تعدد ما تم التشديد عليه، فإن مخاوف الاستوائيين قد عكست وتطابقت مع مخاوف أحزاب المعارضة فى منتدى قيادات الأحزاب السياسية، إلا أن ما تغير - عدا فيما يخص الحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطى والتى

لديها أربعة ممثلين فى المجلس التشريعى لجنوب السودان ... هو تهميش الأحزاب الأخرى وأن معارضة "دستور الحركة الشعبية لتحرير السودان" – وهو الاسم الذى شاع استخدامه لنعت الدستور المقترح – ارتكنت، بالأساس، إلى أعضاء البرلمان المنشقين عن الحركة الشعبية. ونظرا لعدم تحديد الدستور الانتقالى المقترح صيغة الحكم المستقبلى، فقد خاص الدكتور لام أكول إلى أن:

النظم الرئاسية تتسم بتركز السلطات فى يد شخص بعينه (الرئيس)، وهو ما يتناغم والشمولية. لذا، فليس مستغربا – وفقاً لمنتقدى النظم الرئاسية – أن تولد تلك النظم من رحم الانقلابات العسكرية. فخلال المفاوضات التى أفضت إلى التوقيع على اتفاق السلام الشامل، لم تواجه النظم الرئاسية بأية تحديات من جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان، وبالتالى تم اعتمادها كما الحال فى دستور ١٩٩٨ مع بعض الاختلافات الطفيفة.

وفى مواجهة قيادات الحركة، نظم أعضاء البرلمان المنشقون جلسات استماع علنية استغرقت عدة ساعات، وذلك للمجموعات الأربع فى المجلس التشريعى لجنوب السودان المخولة بمراجعة مسودة التشريع الانتقالى. وكان يهيمن على تلك الجلسات – بالأساس – جماعات المصالح، وأبرزها الكنائس وذوو الاحتياجات الخاصة والصحافيون و"المرأة". أما الكنائس فقد جادلت، بقوة، معارضة لفصل الدولة (السياسة) عن الدين، وكذا فقد عارضت خيار "العلمانية"، فضلا عن معارضتها لأن تكون تلك "الدوائر متداخلة"، وطالبت بحقها فى إدارة منظمات ربحية، وحق الاعتراف بالكنائس فى "المحافل" الرسمية، وفى عودة الصلوات لتؤدى فى المجلس التشريعى لجنوب السودان. إن الجدال المطروح من قبل الكنيسة كان مثيرا فى ضوء المطالب الجنوبية لفصل الدين عن الدولة (السياسة) حيث كان الطابع الإسلامى طاغى الحضور. أما الصحافيون فقد طالبوا بأن يتم تعضيد

حقوقهم فى ظل الدستور المقترح، وذلك لما يتعرضون له من انتهاكات مستمرة على أيدى السلطات الأمنية، وكذا العراقيل الملقاة من قبل مسئولى الحكومة بوجه نشر المعلومات وتداولها. وكان الصحافيون الجنوبيون قد طالبوا – منذ تشكيل حكومة جنوب السودان – بقانون للصحافة والإعلام. أما المنظمات النسوية فقد أشادت بنسبة تمثيل المرأة (٢٥٪) فى المجلس التشريعى لجنوب السودان، إلا أنها طالبت بضرورة رفع النسبة لتصل إلى (٣٠٪) كحد أدنى. وبالمقابل، شددت مساهمات "الصفوة" المشاركة فى جلسات الاستماع على القضايا ذاتها التى طرحت فى اجتماع الاستوائيين: المخاوف إزاء مركزية السلطات فى قبضة رئيس الدولة، ومعارضة الاعتراف بمنطقة أبيى، والقلق بشأن موعد الشروع فى التباحث حول الدستور الدائم. هذا، وقد سادت الفوضى جلسات الاستماع العلنية لمجموعات "الأمن" و"التشريع" و"الولايات" حين أنحى أليو اينى أليو – رئيس الجلسات – باللائمة مراراً على الحضور لعدم طرحهم مقترحاتهم بشأن تغيير مواد الدستور المقترح على مجموعات المراجعة، وقيامه بإعطاء الأوامر للصحافيين "بالتزام الصمت !!" ... تلا ذلك تركه الجلسات على نحو مفاجئ، لتنتهى فاعلياتها تماماً.

ولقد كان رياك مشار، نائب الرئيس، أحد حلفاء أولئك غير الراضين عن التغييرات الدستورية المقترحة ... إذ كان مشار يشاطر الاستوائيين كثيرا من اهتماماتهم وقضاياهم. وبالفعل، فقد عرض "تعديلاته الإضافية المقترحة" على المجلس التشريعى لجنوب السودان. لقد اعترض مشار على تخويل الرئيس سلطة عزل حكام الولايات وحل مجالس الولايات التشريعية، وتعيين حكام "تسيير أعمال". واقترح أن يتم انتخاب الرئيس ونائبه، بعد انتهاء الفترة الانتقالية، كحزمة واحدة، وأن يكمل نائب الرئيس فترة الرئاسة المقررة فى حال أن أضحى منصب الرئيس شاغرا، وألا يكون من حق البرلمان اتهام نائب الرئيس بالتقصير، وألا يكون للرئيس

سلطة عزل نائبه. كذلك جنح مشار إلى تعضيد شوكة مجالس الولايات، والاعتراف بالعربية كلغة قومية وإلغاء أية سلطة للرئيس تخوله حق حل أية مؤسسة تنفيذية قومية أو تعليق العمل بها في حالة ما تم الإعلان عن حالة طوارئ بالبلاد، كما رأى أن يتم رفع نسبة تمثيل المرأة إلى ٣٠٪، وإقرار قوى شرطية للولايات. هذا، وقد استشاط أنتيباس نيوك دى كوتشا - أمين الشئون السياسية بالحركة الشعبية - غضبا أن يقوم مشار بمناهضة الحكومة وتحديها، رابطا إياه بالمعارضة التى هى "أعداء جنوب السودان"، قائلا إن مقترحاته تعد "وثيقة غير قانونية".

إلا أن أونيوتى أديقو نيكواك، زعيم المعارضة فى المجلس التشريعى لجنوب السودان، والمنتمى لقبيلة الشلك التى تعرضت مؤخرا لانتهاكات الجيش الشعبى لتحرير السودان ... هو من لفت الانتباه إلى فشل مسودة الدستور الانتقالى المقترح فى إنهاء الرابطة ما بين الجيش والحركة الشعبية لتحرير السودان، فضلا عن فشلها فى الدعوة لأن يطلق على الجيش الشعبى لتحرير السودان" القوات المسلحة لجمهورية جنوب السودان" اعتبارا من التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١ . لقد كانت ثمة تقارير تشير إلى قلق سالفاكير إزاء الجيش الشعبى لتحرير السودان، إلا أنه خشى أن تفضى أية تعديلات إلى انفجار قد لا تحمد عقباه، وبالفعل راجت الشائعات حول انقلاب عسكرى وشيك خلال الأيام التى سبقت إعلان استقلال الجنوب مباشرة.

كانت تلك هى الأحوال عندما ألقى سالفاكير خطابا استغرق ثلاث ساعات فى جوبا فى الثامن من حزيران/ يونيو ٢٠١١، حيث حذر أعضاء المجلس التشريعى لجنوب السودان من تغيير مسودة الدستور الانتقالى المقترح قائلا إن التغييرات سيتم التباحث بشأنها باستفاضة فى مناقشات الدستور الدائم. وألمح سالفاكير إلى أنه نظراً لوجود رياك مشار فى اجتماع مجلس الوزراء حين تمت الموافقة على

المسودة، فلا يحق له -إذاً- التقدم بمقترحات بديلة لن يتم مناقشتها. وانتقد سالفاكير المطالب الداعية إلى الاعتراف بالعربية كلغة رسمية ثانية ناعتا إياها بأنها "لغة المستعمرين" (متغافلا عن أن الإنجليزية كانت أيضا لغة المستعمرين)، كما انتقد أولئك الداعين إلى فترة انتقالية مدتها عامان تسبق إجراء انتخابات، وهدد بأن يدعو إلى انتخابات بعد ستة أشهر إذا ما تم قبول اقتراح تلك الفترة الانتقالية. وذكر سالفاكير أنه من غير الملائم المطالبة بنظام فيدرالى فى هذا التوقيت حيث يجب أن تكون الأولوية للتنمية فى البلاد. وبالإضافة إلى ذلك، اتهم سالفاكير المعارضة بدعم الميليشيات فى أعالى النيل وجنوب كردفان. كذلك ذكر أن هناك العديد من المشكلات الأمنية الكبرى فى الولايات، التى عجز حكامها عن إيجاد حلول لها ومن ثم طلبوا دعم سالفاكير فى هذا الخصوص (مستثنيا ولايات البحيرات، وواراب، وغرب الاستوائية)، ومن ثم حاجته إلى مزيد من السلطات. وقد أكد سالفاكير أنه لا توجد نية لديه لأن يصبح رئيسا مدى الحياة. كما أخبر أعضاء البرلمان بأنه إذا لم يقوموا بتمرير مسودة الدستور الانتقالى المقترح، فلن تكون ثمة فجوة، إذ سيكون الدستور الانتقالى لجنوب السودان لسنة ٢٠٠٥ سارى المفعول للمدة المتبقية من الأعوام الأربعة، حيث سيحكم جنوب السودان بموجب المرسوم الرئاسى. وخلال الخطاب، وجه سالفاكير اللوم إلى رئيس المجلس التشريعى لجنوب السودان، ونائبه، ومسئول الانضباط الحزبى لإحداثهم ارتباكات ومشكلات فى العملية الدستورية بسماحهم بعقد جلسات استماع علنية. وفيما يعد تنازلا عن منطقة أبيى، وجه سالفاكير أعضاء البرلمان لتضمين الدستور المقترح العبارة التالية: "ستصبح أبيى جزءا من جنوب السودان، إذا صوت أهاليها فى استفتاء على ذلك وانحازوا لتفضيلهم عند الاختيار".

وفى الوقت ذاته، أدى هجوم سالفاكير على رياك مشار إلى استقطاب

الكثيرين للدفاع عن مشار، بمن فيهم مستشار رئاسى من الاستوائية تحدث عن "الدور بالغ الأهمية لرياك مشار فى الحكومة"، وكيف أن "معظم المهام الصعبة المحققة قد أنجزت بواسطته"، واتهم ذلك المستشار سالفاكير بأنه "قلق" من نائبه - مشار - وراغب فى الحط من قدره. أما سالفاكير فقد وبخ مشار وعنفه مرارا منذ أعرب، خلال مؤتمر الحركة الشعبية لتحرير السودان عام ٢٠٠٨، عن رغبته فى التنافس ضد سالفاكير على رئاسة الحركة. إلا أن هجوم سالفاكير على جيمس وانى إيقا، رئيس المجلس التشريعى لجنوب السودان وأحد الاستوائيين، كان مفاجأة بحق ... إذ كان إيقا "المداهن الرئيسى" لسالفاكير فى الحكومة. وبالرغم من ذلك، فقد أعرب إيقا - على نحو صريح - عن انحيازه لخيار "الفيدرالية"، ومن ثم تأكيد مصداقيته لدى "رفاقه" الاستوائيين.

إن ما تبدى من تلك الدراما أن سالفاكير - بنمطه الخنوع - والذى أمضى معظم حياته غمرا فى ظلال جون قرنق فى خلفية المشهد، قد رغب فى امتلاك سلطات زعيمه السابق. إلا أن سالفاكير كانت تنقصه ألمعية قرنق ورؤيته الثاقبة، كما كان ينقصه احترام حركة/ جيش تحرير السودان، بل والجنوبيين عامة. لقد كان سالفاكير أداة تحقيق انفصال الجنوب وتقرير مصيره. وكانت طموحاته ينظر إليها بأنها تفوق قدراته بكثير، وأنه كان أداة طيعة فى أيدى أناس أقوياء أحاطوا به.

وبالرغم من كل ما قاله أعضاء البرلمان عن مقاومتهم لسالفاكير، قام المجلس التشريعى لجنوب السودان بعد جلسات مطولة فى السادس من تموز/ يوليو ٢٠١١ بتمرير الدستور الانتقالى المقترح عند قراءته الرابعة بموافقة ١٤٠ عضواً مقابل اعتراض خمسة أعضاء (أربعة منهم ينتمون إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطى، وعضو آخر مستقل). هذا، وقد تمت

الموافقة على المواد التى أثارت جدالات واسعة والتى خولت سالفاكير السلطة فى إقالة حكام الولايات وحل مجالس ولاياتهم، وهو ما أقرته اللجنة الفنية للمراجعة، بالرغم من تصويت ٤٢ عضوا برلمانيا ضد تلك المواد. والمدهش هو كون المعارضين ليسوا أعضاء باللجنة الفرعية التى طرحت مسودة بلغة بديلة كان يمكن أن تزيد من إدراك مجلس الولايات. أما النزاع حول ما إذا كان النمط المتبع من قبل الحكومة ينعت بالفيدرالية أو بكونه "لامركزيا" فقد حسم لصالح الخيار الأخير بموافقة ١١٣ عضوا مقابل ٤٢ . كذلك، فقد شرعت الحكومة فى تعيين ٦٦ عضوا فيما سيصبح لاحقا برلمان جمهورية جنوب السودان. وبالمثل، فقد أتاح التصويت للحكومة تعيين ٣٠ عضوا آخرين فى مجلس الولايات بواسطة سالفاكير، و٢٠ آخرين بواسطة مجلس الخرطوم ... ولكن بأغلبية أقل بكثير، فقد كانت الموافقة بعدد ٧٩ صوتا مقابل اعتراض ٥٧ صوتا، وامتناع ١٥ عضوا عن التصويت.

أما الانتكاسات الحكومية البسيطة فتضمنت قرارا بأن يكون للدستور الدائم مدى زمنى يضاف إلى الوثيقة الختامية، وأن تخول لجنة محاربة الفساد سلطة المقاضاة، فضلا عن سلطة التحقيق، وألا يترك أولئك المشتبه فيهم ممن تم القبض عليهم أكثر من ٢٤ ساعة قبل أن يمثلوا أمام المحكمة، فى مقابل الأيام السبعة التى أرادها القاضى الأسبق جون لوك جوك.

وبالرغم من اللغط الدائر على ألسنة أعضاء البرلمان فى الأسابيع التى سبقت التصويت النهائى، فقد أذعنوا للضغوط فى الأيام الأخيرة، بما فيها تهديد سالفاكير بتشكيل حكومة عسكرية إذا لم تتم الموافقة على الدستور المقترح. هذا، وقد سئل أعضاء البرلمان "هل أنتم مع الرئيس، أم ضده، إذ إن هذا هو دستور الرئيس؟" وحين تمت الموافقة على الدستور، تعرض أونيوتى أديقو نيكواك، زعيم

المعارضة فى المجلس التشريعى لجنوب السودان، لضرب مبرح وذلك من قبل أعضاء بالاستخبارات الحربية.

إذاً، فقد أصبح لدى جمهورية جنوب السودان دستور لتبدأ بمقتضاه وجودها كدولة مستقلة. وهى الآن فى حاجة إلى مجموعة من السياسات الاقتصادية.

تمرد فى التخوم

إن الهدوء النسبى للنوير خلال السنوات الست الأوائل من اتفاق السلام كان مفاجأة للحكومة، بل ولأنفسهم. بيد أن ذلك كان ديدنهم لرغبتهم فى أن يتحقق انفصال الجنوب وألا يتم اتهامهم بالتسبب فى إحداث مشكلات خلال المسيرة نحو تحقيق الانفصال، لذا فقد عانوا إهانات كثيرة مثل إذلال قادتهم من أمثال باولينو ماتيب ورياك مشار. إلا أنه مع انتهاء الاستفتاء بنجاح، واتهام النوير بالعجلة وعدم التريث، لم يستطع كثير منهم الانتظار حتى حلول التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١ ورغبوا فى التعبير عن غضبهم. فبدلا من القيام بعقد اجتماعات على الغرار الاستوائى، انضمت شبيبتهم الغاضبة إلى اللواء بيتر قديت ياك، والفريق جورج أطور.

أما قديت فإنه ضابط عمل جنديا بسلاح المظلات بالقوات المسلحة السودانية واشترك فى حرب الخليج الأولى (١٩٩١). وبعد عودته إلى السودان، انضم قديت إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان ولكنه انشق عنه عقب أن نشب الخصام ما بين رياك مشار وجون قرنق. وحين رجع مشار إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان، مكث قديت فى الشمال ليصبح مسئولا كبيرا فى قوة دفاع جنوب السودان بقيادة باولينو ماتيب. وكلاهما من النوير "البول" بمقاطعة مايوم بولاية الوحدة. هذا، وقد تقلب قديت مرارا فى تحالفه مع الحكومة السودانية تارة،

وتحالفه مع الجيش الشعبى لتحرير السودان خلال سنى الحرب تارة أخرى، قبل أن يعود ثانية إلى الجيش الشعبى نتيجة لإعلان جوبا. ثم أصبح قديت رئيسا لسلاح الدفاع الجوى فى مقر قيادة الجيش الشعبى فى بيلفام، وهى أعلى رتبة وأرفع منصب تقلده ضابط سابق بقوة دفاع جنوب السودان، باستثناء باولينو ماتيب. وقد شارك قديت فى القتال الذى اندلع فى أبيى عام ٢٠٠٨، ليصبح نائبا لقائد الفرقة الرابعة فى الجيش الشعبى فى ولاية واراب على حدود منطقة أبيى. إن بيتر قديت قصير القامة، على خلاف النوير، وهو نحيل ولكن قوى يتسم بالتحفظ ... ويحكى أنه يغسل جانبا واحدا من وجهه، ثم يعود ليغسل الجانب الآخر ... فلا يغسل وجهه دفعة واحدة حتى يتمكن على الدوام من الاحتفاظ بإحدى عينيه مفتوحة.

إن شكاوى قديت ومظالمه قد تشابهت مع منشقين آخرين، إلا أنه قد أولى الشئون العسكرية اهتماما خاصا. وقد لاحظ قديت أن هناك قائمتين للضباط فى الجيش الشعبى لتحرير السودان: إحداهما خاصة بضباط الجيش الشعبى "الاعتياديين" ممن يتم منحهم ترقيات منتظمة، ولهم الأولوية فى تلقى دورات تدريبية، وكذا كونهم محل ثقة قيادات الجيش، وممن يجرى تعيينهم فى مناصب تستلزم قدرا كبيرا من المسئولية. أما القائمة الأخرى فتحوى ضباطا من المشتبه فيهم، والذين قاموا بالانشقاق عن الجيش الشعبى لتحرير السودان فى وقت ما. وقد ذكر قديت أنه مع اقتراب موعد الاستفتاء، فإن عددا كبيرا من الضباط السابقين بقوة دفاع جنوب السودان قد اعتبروا "غير لائقين، أو تم إحالتهم على التقاعد". أما قديت فقد شارك الجنود والضباط السابقين بقوة دفاع جنوب السودان غضبهم بشأن ما استشعروا أنها عملية تكامل معيبة، تلك التى أعقبت إعلان جوبا فى كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٦، زاعما أنها صيغت على غرار تلك

الموجهة للأنيانيا فى أعقاب اتفاق أديس أبابا[1].

أما العميد غاتلوك قاى، وهو أحد الضباط المتمردين، فقد سبق قديت وانشق بسبب استيائه من تزوير الانتخابات مما أدى إلى خسارة أنجلينا تينى درقون لمنصب حاكم ولاية الوحدة، وهى التى وعدته - حال فوزها - بمنصب قيادى بالولاية. كذلك، فإن العقيد ماتيو بول جانق، أحد مخضرمى قوة دفاع جنوب السودان وأحد معاونى باولينو ماتيب (الذى كان بمنزله فى بانتيو، حيث تم مهاجمة المبنى وإحراقه مما تسبب فى مقتل ١٦ حارسا شخصيا على يد قوات تابعة لتعبان دينق) ... فقد انضم أيضا إلى قديت. وقد سعى جانق إلى دمج قواته فى الجيش الشعبى لتحرير السودان، إلا أن الدمج قد ألغى بعد اعتداءات الجيش الشعبى على قوات جانق. كذلك، كان اللواء بابينى مونيتويل، من القوات المسلحة السودانية، أحد الذين انشقوا.

ولعل القاسم المشترك لجميع المظالم المذكورة آنفا تمثل فى صرخة الاستنفار بوجه "الهيمنة الدينكاوية". فبالرغم من أن رئيس أركان الدفاع آنذاك كان الفريق جيمس هوت ماى، وهو من النوير، فقد عزا متمردو قوة دفاع جنوب السودان إخفاقات الجيش الشعبى لتحرير السودان إلى هيمنة الدينكا، فى حلقات متصلة من تراتبية الهيمنة تمتد لأعلى حتى تصل إلى سالفاكير، وهو أيضا من الدينكا. وينسحب المنطق ذاته على تعبان دينق، وهو من النوير، إلا أنه قد عرف بأنه عميل

(١) إلا أن الفريق جوزيف لاقو، والذى تكامل جيشه من "الأنيانيا" مع القوات الوطنية قد عارض ذلك الطرح قائلا إن قواته كانت تعامل بعدل وحيادية، إلا أنه لا يمكن إنكار وجود تعيينات فى مناصب بعينها، وترقيات، وتكليف بمسئوليات، وتلقى دورات تدريبية ... إلخ. وبالفعل، فقد كان جون قرنق واحدا ممن استفادوا من المنح الدراسية المقدمة آنذاك ... والذى حصل على إجازة طويلة من الجيش للدراسة فى الولايات المتحدة الأمريكية. وبالمقابل، ووفقا للاقو، فقد سعت حفنة من صغار الضباط بقيادة قرنق، وبعض السياسيين بقيادة غوردون موتوت إلى تقويض "التكامل".

للدينكا الذين يديرون الجيش الشعبى لتحرير السودان.

إن قديت قد أعلن تمرده وعصيانه ضمن عشيرته من "البول" فى مقاطعته، مايوم، بولاية الوحدة. وكان من المتوقع، آنذاك، أن يكون أهالى الولاية الذين يمقتون الحاكم ويستنكرون تزويره لانتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ ... متعاطفين. وفى الحادى عشر من نيسان/ أبريل ٢٠١١، أصدر المتمردون – الذين تبنوا الاسم "التاريخى" لأنيانيا "جيش تحرير جنوب السودان" – إعلان مايوم. وقد اشتمل الإعلان على المظالم والشكاوى الاعتيادية: الفساد، والقيادة الديكتاتورية السيئة، وغياب الأمن، والهيئة التشريعية المسيسة، والانتخابات المعيبة، واستمرار "سياسة الإقصاء"، والفشل فى إنشاء جيش وطنى كفء. وكأنما قد وجه إعلان مايوم خطابه مباشرة إلى السياسيين فى جوبا، فقد دعا إلى تشكيل حكومة انتقالية "تقوم بإجراء انتخابات عامة فى جمهورية جنوب السودان فى غضون عامين لانتخاب الجمعية التأسيسية والتى ستعلن الدستور الدائم لجمهورية جنوب السودان. على أن تكون الأولوية هى إمداد الأهالى بما يحتاجونه من خدمات". وكان واضحا من الذى سعى قديت إلى طلب المعونة والتأييد منه: "إننى أناشد الضباط، وعناصر المجتمع المدنى، ورجال الجيش الشعبى لتحرير السودان ونساءه لنفض أيديهم من الصفوة فى جوبا والانضمام إلينا فى جهادنا لوضع جنوب السودان على الطريق المفضى إلى الانضمام إلى مصاف بلدان العالم المختلفة".

وفى أواخر أيار/ مايو ٢٠١١، كانت مقاطعة مايوم هدفا لحصار فرضه الجيش الشعبى لتحرير السودان عليها حين أعلن القائد تشارلز ماتشينق كول أن الحصار أدى إلى إحراق ما يناهز ٨٠٠٠ كوخ من أكواخ القش (توكول)، فضلا عن مقتل عدد من المدنيين وتهجير البعض، إذ سعى تعبان دينق إلى تأليب عشائر النوير الأخرى بالولاية ضد "البول". ونتيجة تفوهه بتلك التصريحات على الملأ، اقتيد

كول إلى المنفى فى جوبا، وبعد رفضه الاعتذار تم إقصاؤه فى الثلاثين من حزيران/ يونيو ٢٠١١ . هذا، وقد أخبرنى مستشار رئاسى فى حكومة جنوب السودان بأن ما قام به الجيش الشعبى لتحرير السودان يمكن تلخيصه فى كونه "حكومة فاشلة اعتمدت استراتيجية قذرة". وفى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، استجارت منظمات "النوير" هناك بالمجتمع الدولى ارتكانا إلى تصريحات كول، وإلى المزاعم بأن الجيش الشعبى قد ساعد سارقى قطعان الماشية، من واراب، فى سرقة ٢٣٠٠٠ رأس ماشية من أهالى مايوم الواقعين تحت الحصار المفروض على المقاطعة. وقد شجب سالفاكير الذين اتهموه أمام المجتمع الدولى، واستنكر مطالبتهم بمثوله أمام المحكمة الدولية بلاهاى بتهمة انتهاكه لحقوق الإنسان فى مقاطعة مايوم.

وما أن قام قديت بشن تمرده، حتى تم عزل بانتيو - عاصمة الولاية - وأضحت معظم الطرق ملغمة من قبل قواته، فى حين أعربت القيادات السياسية فى البحيرات وواراب عن مخاوفها المتنامية بشأن توغل النزاع وإمكانية وصوله إلى الولايتين. أما منتقدو الحركة الشعبية لتحرير السودان فقد رأوا أن قلق الدينكا البالغ قد نبع من مخاوفهم من احتمال أن يسعى قديت للثأر من الاعتداءات على عشيرته "البول". بيد أن تعبان دينق كان له تفسير مغاير: فوفقا لمحادثة هاتفية أجراها معى - من بانتيو - فى السابع عشر من أيار/ مايو ٢٠١١، أشار دينق إلى أن حزب المؤتمر الوطنى لم يقبل مطلقا نتيجة الاستفتاء، فاستخدم جيش تحرير جنوب السودان، وجماعات مسلحة أخرى لإعادة الجنوب ثانية إلى السودان. كذلك، زعم دينق أن "قديت والمسيرية والقوات المسلحة السودانية قد اتحدوا معا فى صراعهم فى أبيى - خارج كادوقلى - وكذلك فى ولاية الوحدة، وأن لديهم الكثير من الأسلحة والذخائر والألغام.

وبالإضافة إلى الاستياء الشديد الذى أبداه ضباط متقاعدون بقوة دفاع جنوب السودان وأناس آخرون ممن تربطهم صلات بالجيش الشعبى لتحرير السودان، كانت هناك أعداد غير معلومة ممن رفضوا الاعتراف بإعلان جوبا، وظلوا يدينون بالولاء للقوات المسلحة السودانية تحت قيادة اللواء جوردون كونق شول، الذى أضحى قائدا لقوة دفاع جنوب السودان فى الخرطوم. وكان بعض أولئك الجنود، وبخاصة من هم تحت قيادة جابربيل تانقيانقى وتوماس مابيور ... أعضاء فى القوات المسلحة السودانية فى الوحدات المشتركة/ المدمجة، وكانوا مصدرا دائما لعدم الاستقرار. وفى واقعتين بعينهما، كان المدنيون من ملكال قد شوهدوا وهم فى غمار القتال بين وحدة مشتركة/ مدمجة تابعة للقوات المسلحة السودانية قوامها رجال من قوة دفاع جنوب السودان، وبين وحدة مشتركة/ مدمجة تابعة للجيش الشعبى لتحرير السودان.

وفى السابع عشر من كانون الثانى/ يناير ٢٠١١ شرع كل من جابربيل تانقيانقى وتوماس مابيور وغيرهما فى تحريك جيش كثيف من الشمال (من الجلى أنه كان مجهزا من قبل القوات المسلحة السودانية) باتجاه أعالى النيل على امتداد الضفة الغربية لنهر النيل. وقد دل تسليحهم الكثيف على أن القوات المسلحة كانت تتوقع منهم محاربة الجيش الشعبى لتحرير السودان، ولكن فى ضوء الأحداث التى تكشفت، بدا جليا أنهم قد خدعوا مموليهم الشماليين إذ اعتزموا دمج تلك القوات فى الجيش الشعبى لتحرير السودان. وفى السابع من نيسان/ أبريل ٢٠١١، شرع جيش جابربيل تانقيانقى وكان قوامه ٧٠٠٠ جندى (والذى ضم العديد من الشباب والنسوة ممن التحقوا بتانقيانقى مؤخرا كوسيلة للظفر بمناصب فى الجيش الشعبى لتحرير السودان) ... فى الاندماج فى الجيش الشعبى فى قاعدتهم فى كالداك، جنوب غرب ملكال مباشرة. وخلال تلك الفترة، كان تانقيانقى يهاتف

سالفاكير - على نحو متصل - إذ ساند سالفاكير جهود الاندماج. ولكن فى الثامن عشر من الشهر ذاته، وردت الأنباء بأن بيتر قاتويتش، قائد وحدة مشتركة/ مدمجة تابعة للجيش الشعبى لتحرير السودان، والمعروف بمناهضته للاندماج ... قد أطلق ثلاثة أعيرة نارية فى الهواء فى المحيط المتاخم (كإشارة ما)، ليتبع ذلك قيام مقاتلى الجيش الشعبى لتحرير السودان، ذى الأغلبية الدينكاوية، بإطلاق النار بكثافة وتفريق قوات تانقيانقى. ونتيجة ما سبق، لقى ما تراوح بين ٤٠٠ - ٥٠٠ جندى ومدنى مصرعهم على أيدى مقاتلى الجيش الشعبى المهتاجين. أما أولئك الذين لم يقتلوا أو يفقدوا، فقد حوصر ألفان منهم بواسطة تانقيانقى الذى طلب أن تستأنف عملية الاندماج. إلا أن تانقيانقى ورفاقه قد تم القبض عليهم حيث أرسلوا إلى جوبا. تلا ذلك إرسال نحو ٢٠٠ من مقاتلى تانقيانقى إلى رامشيل، بالقرب من جوبا، لاستئناف الدمج، وتم ترحيل ما قدر بألفى جندى، معظمهم كان ما يزال يحمل أسلحة، إلى بابيى بالقرب من هضبة دوليب، جنوب ملكال على نهر السوباط، لانتظار تقرير مصيرهم على أيدى القيادة العليا للجيش الشعبى لتحرير السودان.

ومثلما كانت خطورة قيادات الجيش الشعبى المنشقين بالنسبة للحكومة، كان هناك قادة من "النوير" أكثر عددا باستطاعتهم حشد عدد كبير جداً من الشبيبة الغاضبة، وذلك من التجمعات من رعاة الماشية على الأطراف، وفيما وراء هؤلاء يكمن غاضبون آخرون من شباب الشتات الغربى. إن أولئك الشباب - الموجهين أحياناً من قبل سياسيين وقادة حزبيين محبطين وأحياناً أخرى بفعل قياداتهم - عادة ما يكررون إظهارهم للقدرة على التحدى وهزيمة المحليين من الجيش الشعبى لتحرير السودان. ففى أعقاب التوقيع على اتفاق السلام الشامل، رفض "الجيش الأبيض لشبيبة النوير" فى ولاية جونقلى ترك أسلحته حين يسوق ماشيته إلى مناطق "دينكاوية"، وقد كانت عاقبة ذلك سلسلة من المواجهات مع الجيش الشعبى

لتحرير السودان أفضت فى النهاية إلى هزيمة "الجيش الأبيض" وانسحابه إلى منطقة إلى الجنوب من ملكال، ولكن الأمر قد خلف مئات من القتلى من مقاتلى الجيش الشعبى. أما فى شرق أعالى النيل، فكان لجيكانى النوير فى محلية "ناصر" علاقات تصادمية بعيدة مع لو النوير فى أكوبو إلى الجنوب. وقد قام جيكانى النوير - رغبة منهم فى حماية قطعان ماشيتهم - بتكوين ميليشيا ذات صلات باللواء جارهوث قاتكوث، مفوض محلية ناصر بولاية أعالى النيل، والقائد الأسبق لقوة دفاع جنوب السودان. وبعد أن نما إلى علم تلك الميليشيا أن موكبا للأمم المتحدة، تحت حراسة الجيش الشعبى لتحرير السودان، قد انطلق بمحاذاة نهر السوباط من ملكال إلى ناصر ومنها إلى أكوبو ... موكب يحمل أسلحة وذخائر لأعدائهم ... قامت بقتل العشرات من الجيش الشعبى وأجبرتهم على التراجع والانسحاب وجلب جميع عتادها من المقاطعة إلى ناصر. وفى النهاية، وافق شباب تجمعات رعى الماشية على نزع السلاح، وتم تجريد قاتكوث من مهامه ... إلا أن ذلك قد أبان جليا قدرات تلك الشبيبة الساخطة المتمردة.

لقد مثل جيش تحرير جنوب السودان التهديد الأكبر لحكومة الجنوب، إلا أنه لم يكن - بأية حال - التهديد الوحيد. إذ عمد الفريق المتقاعد جورج أطور إلى القيام بتمرد فى أعقاب محاولته الفاشلة لإقصاء كول مانيانغ، رجل الحركة الشعبية القوى، عن منصبه كحاكم لولاية جونقلى فى انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ . وقد طالب أطور بوقف لإطلاق النار تعقبه انتخابات يتم الإشراف عليها. وكذا، دمج قواته فى الجيش الشعبى لتحرير السودان، ودفع تعويضات لأولئك المتضررين على يد الحكومة. كذلك فقد ذهب أطور إلى كون حركة/ جيش تحرير السودان قد أصبحت "دولة بوليسية" بعد أن أمسكت بزمام السلطة. هذا، وقد اعتبر تمرد أطور تحديا للدينكاوى قير تشوانغ ألونغ، وزير داخلية الحركة الشعبية لتحرير السودان.

ومثله فى ذلك مثل قديت، استطاع أطور حشد بعض ضباط الجيش الساخطين، إلا أن قاعدته التأييدية كانت من لو النوير، والذين أجبروا على نزع السلاح بواسطة الجيش الشعبى لتحرير السودان، وكانوا يبحثون عن أسلحة لحماية أنفسهم وقطعان ماشيتهم من اعتداءات قبيلة "المورلى" المجاورة. هذا، وقد زود أطور جنوده بسلاحين لكل منهم، سلاح للاستخدام الشخصى، وآخر لإرساله لأسرته، إذ كان أطور يدرك أن حماية الأسرة وقطعان الماشية هما ما دفع هؤلاء إلى الانضمام لجيشه. ولقد تم إرسال عدد من الحملات من قبل الجيش الشعبى لتحرير السودان لدحر أطور، فباء بعضها بالهزيمة، وفشل البعض الآخر فى العثور عليه. وفى تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠، أصدر سالفاكير عفوا شمل جميع المتمردين، وانخرط أطور فى محادثات مع وسطاء عديدين، إلا أنها انهارت بعد أن هاجم الجيش الشعبى قواته.

وفى أواخر شباط/ فبراير ٢٠١١، قامت قوات أطور بمهاجمة فم الزراف فى فاون (والتى تعرف بفنجاك الجديدة) شمال شرقى ولاية جونقلى، وانتزاعها من قبضة الجيش الشعبى لتحرير السودان - حيث قتل عدد من المدنيين. إلا أن القتلى المدنيين كانوا أكثر حين استعادها الجيش الشعبى لتحرير السودان فى اليوم التالى. وقد انصب غضب الأهالى على أطور نتيجة هجومه، وعلى الجيش الشعبى لعدم توفيره الحماية اللازمة. وبالرغم من هذا الهجوم، جدد سالفاكير وعده بالعفو عن المتمردين. إلا أنه بعد أيام قلائل، قام الجيش الشعبى بمهاجمة قوات أطور أثناء عبورها إحدى الممرات الخاضعة لوقف إطلاق النار بصحبة وسطاء كنسيين. وقد تفاقمت مشكلات أطور حين هجره الكثير من مقاتليه من "لو النوير" فى نهاية موسم الجفاف فى أيار/ مايو، وذلك للمشاركة فى هجمات ضد "المورلى"، ولكن مع بداية هطول الأمطار رجع عدد غير معلوم من أولئك المقاتلين إليه. ومع عودتهم، بات

القتال حاميا فى منطقة "أيود" بوسط جونقلى، حيث شن الجيش الشعبى لتحرير السودان حملة مشابهة لتلك التى شنها فى "مايوم"، انطوت على انتهاكات لحقوق الإنسان، وتلويث لمياه الآبار، وإحراق القرى، واغتصاب النساء.

وفى الوقت ذاته، قام مقاتلو "المورلى" التابعون لمرشح آخر عانى ظلما فى انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ - ديفيد ياو ياو - بحركة تمرد فى الجنوب الشرقى من ولاية جونقلى، حيث تواترت الأنباء عن اعتداءات على الجيش الشعبى لتحرير السودان ومنشآته، وخروقات لوقف إطلاق النار. وكان الرمز البارز فى ذلك الصراع - السلطان إسماعيل قونى، الزعيم الأكبر لقبيلة "المورلى"، واللواء السابق فى قوة دفاع جنوب السودان، والمستشار الرئاسى لحكومة جنوب السودان. إن محاولات دمج "المورلى" فى الجيش الشعبى لتحرير السودان قد باءت دائما بالفشل، ولم يتم نزع سلاحها بالكامل، وكانت ثمة شكوك فى كون السلطان قونى غير ضالع فى تلك الهجمات، بل وربما كان لا يزال على صلة بالخرطوم، التى يزورها على نحو متواتر. إن حجم "المورلى"، وفقاً لتعداد السكان الأخير، لا يجاوز حد الـ ١٥٠٠٠٠، إلا أن نزعتها للإغارة واختطاف الأطفال قد روعت منطقة شاسعة من جونقلى وأعالى النيل وغيرهما. إلا أنه عشية انفصال الجنوب، قام ديفيد ياو ياو بتوقيع اتفاقية مع حكومة جنوب السودان دعت إلى وقف فورى لإطلاق النار، وإعادة دمج قواته فى الجيش الشعبى لتحرير السودان، وإنشاء لجنة مشتركة للتباحث بشأن قضايا اقتسام السلطة رغما عن أنه لم يتم تفعيل تلك اللجنة مطلقا. إن قيام السلطان إسماعيل قونى بالتوقيع على الاتفاقية ممثلا عن حكومة جنوب السودان كان سببا فى الخوف من أن يتم تعطيلها.

إن الجيش الشعبى لتحرير السودان قد واجهته أيضا تحديات فى أعالى النيل من ميليشيات الشلك التى تشكلت لحماية أراضيها من انتهاكات الدينكاويين الذين

شنوا حملة لإقصاء القبيلة عن الضفة الشرقية لنهر النيل، وحتى عن ملكال وذلك عام ٢٠٠٩ ... وهى أراض اعتبرت موطنا للشلك منذ أزمان بعيدة. أما القتال، فكان صعودا وهبوطا طيلة عامين كاملين، كان خلالهما الشلك ضحية للدينكا المدعومين بواسطة عناصر من الجيش الشعبى لتحرير السودان. وقد أفضى ذلك إلى انشقاق الشلك عن الجيش الشعبى، وجهات أمنية أخرى، مثل انشقاق روبرت غوانغ، إلا أنه فى السابع والعشرين من آب/ أغسطس ٢٠١٠، قام غوانغ بتوقيع اتفاق "فاشودة" الذى دعا إلى وقف لإطلاق النار، وإعادة الاندماج فى الجيش الشعبى لتحرير السودان، والتعهد بالتوصل إلى تسوية بشأن الحدود "القبلية" الداخلية. وتلا ذلك وقف لإطلاق النار، إلا أن إعادة الاندماج قد استغرقت خمسة شهور مما جعل نائبه جونسون أولونغ وأتباعه ينسحبون. أما الحدود فلم يتم التوصل إلى تسوية بشأنها - وكان رياك مشار المتسبب فى ذلك - فأضحى ذلك مصدرا للصراع والعنف المحتمل فى غير موضع بجنوب السودان.

أما أولونغ فقد كان مقاتلا بالحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة لام أكول، لكنه ترك الحركة ليصبح تاجرا فى منطقة "القناة" على ضفاف نهر السوباط جنوب ملكال. وحيث اندلعت حرب الدينكا والشلك، تم ترحيله من منطقة "القناة" ليخسر جميع ممتلكاته، لذا فقد تكون الأحداث التى أعقبت ذلك قد مثّلت رغبة منه فى الانتقام. وقد رجع أولونغ إلى عملية الاندماج فى "الدر"، وهى قرية تبعد ١١ كيلو مترا عن جنوب غرب ملكال، إلا أن صراعا قد اندلع هاجم خلاله الجيش الشعبى لتحرير السودان، ذو الغالبية العددية الدينكاوية، قوات أولونغ، وقدرت أعداد الوفيات بـ ٦٠ قتيلا فيما شرد ٧٠٠٠ مدنى. وفى الصباح الباكر من الثانى عشر من آذار/ مارس ٢٠١١ عمدت قوات أولونغ إلى مهاجمة ملكال، لتصل إلى قلب المدينة إلا أنها قد أجبرت على الانسحاب. ووفقاً للـHuman Rights Watch قتل ٤٥

مقاتلاً ومتمرداً إضافيا خلال ذلك الاقتتال. وتعزى قدرة أولونغ على مهاجمة ملكال بنجاح إلى كون معظم قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان قد أرسلوا إلى فم الزراف فى قاون، وكذا إلى خور فلوس لقتال جورج أطور. وفى أعقاب الهجوم، تم القبض على العديد من الشلك، وضربهم، واتهامهم بكونهم أعضاء بالحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطى.

أما باقان أموم، الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان، ووزير "السلام" فى حكومة تسيير الأعمال، والمنتمى إلى قبيلة "الشلك" ... فقد صرح بجلاء بأن جونسون أولونغ عميل للحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطى، وهو الزعم الذى دفع بلام أكول إلى مطالبة أموم بالتنازل عن حصانته البرلمانية حتى يمكن مقاضاته. وفى مقابلة لى مع أولونغ فى التاسع من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، أنكر أولونغ أية صلات تربطه بلام أكول، وصرح - بالمقابل - أنه يشغل منصب رئيس الأركان تحت قيادة جورج أطور. إن باقان أموم وقدامى أعضاء الحركة الشعبية من "الشلك" يعيشون معزولين فى الولاية، وبالرغم من عمليات التزوير إلا أن جميع مقاعد "الشلك" فى انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ قد فاز بها مرشحو الحركة الشعبية لتحرير السودان/ التغيير الديمقراطى. كذلك كان من الجلى أن "الشلك" قد صوتوا بكثافة ضد المرشح الرسمى للحركة الشعبية لمقعد حاكم ولاية أعالى النيل، سايمون كون بوتش، والذى شاع الاعتقاد بأنه ظفر بمنصبه نتيجة تداخله الشخصى مع سالفاكير، وقدر كبير من التزوير. أما من كان ليفوز عن جدارة فهو غاتلوك دينق، والذى شغل منصب حاكم الولاية مرتين عن حزب المؤتمر الوطنى، والذى رشح نفسه كمستقل فى انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠.

أما الدينكا فكان لهم نمط مغاير يختلف عن ذلك الذى للاستوائيين، ونوير

أعالى النيل الكبرى، فالدينكاويون يتوقع أن يخضعوا لحكومة يقودها رجل من بينهم، وتتشكل من الكثيرين من قبيلتهم. إلا أن التقارير الواردة من بحر الغزال الكبرى وجنوب غربى جونقلى ذات الكثافة السكانية الدينكاوية تشير إلى صورة أكثر تعقيدا. إن فشل الجيش الشعبى لتحرير السودان فى الحفاظ على الأمن، وكذا انخفاض معدلات التوظيف وغياب التنمية بالإضافة إلى مجموعة من المظالم المحلية مثل اعتقال شباب تسببوا فى حبل بعض الفتيات فى ولاية البحيرات... كل ذلك أسهم فى تأجيج حدة الغضب "الدينكاوى". إن الدينكا معرضون لاقتتال محلى، وقد شهد كل من أيار/ مايو، وحزيران/ يونيو ٢٠١١ جولة اقتتالية أخرى اندلعت حتى أنها توغلت إلى داخل رمبيك وانطوت على قتل النساء والأطفال طلبا للثأر. وبحلول عام ٢٠١٠، أضحى الاعتداء على قطعان الماشية على امتداد الأراضى الدينكاوية ظاهرة متفشية مستفحلة. وبالرغم من أن "دينكا البور" قد كانوا فى قلب سياسات حركة/ جيش تحرير السودان تحت قيادة قرنق إلا أنهم كانوا مؤمنين بأنه قد تم تجاوزهم من قبل فلاحى ولاية واراب التابعين لسالفاكير، وبخاصة فى توزيع الحقائب الوزارية فى حكومة ما بعد التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١ . وبالرغم من ذلك الإيمان، فإن قلة من الدينكا بولاية واراب وولايات أخرى ببحر الغزال الكبرى كان يستنهضهم الصراع المسلح للرفيق "الدينكاوى" جورج أطور فى جونقلى.

إلا أنهم لم يستنهضوا جراء التمرد الذى أعلنه المخضرم الدينكاوى السلطان عبد الباقى أكول من موطنه (قرية مريم بمحلية لقاوة بولاية جنوب كردفان)، لكن على الأرجح بسبب الغضب من سوء المعاملة التى يلقاها المسلمون على أيدى الحركة الشعبية لتحرير السودان فى جنوب البلاد. لقد حارب السلطان أكول "الأنيانيا" فى ستينيات القرن العشرين، كما حارب الجيش الشعبى لتحرير

السودان فى ثمانينيات القرن وتسعينياته، وكان عضوا فى قوة دفاع السودان عقب تأسيسها عام ١٩٩٧، ليصبح نائبا لباولينو ماتيب، وانضم إلى حكومة جنوب السودان كمستشار رئاسى فى السابع عشر من أيار/ مايو ٢٠٠٧ لحسم النزاعات بين القبائل التى تحيا فى المناطق الحدودية لدارفور وجنوب كردفان (وهو منصب مريب إذ لا تقع كلتاهما فى جنوب السودان). ثم تلا ذلك أن تم استبعاده من ذلك المنصب لأنه - وفقاً لزعمه - قد انتقد حفلات شرب الخمر فى مقار حركة/ جيش تحرير السودان، ولتصريحه بأن "بلدا يغص بالحانات هو بلد ملعون". ونتيجة لذلك، تم اتهامه بالرغبة فى تطبيق الشريعة الإسلامية فى الجنوب. ولعبد الباقى ٦٧ زوجا (كلهن من الدينكا)، إذاً، فأبناؤه يكوّنون - بالفعل - جيشاً فيما بينهم، ولو أنهم يبدون منقسمين بين الجيش الشعبى لتحرير السودان، والقوات المسلحة السودانية. إن قوات السلطان عبد الباقى يقودها ابنه، حسن، وهو من مؤيدى الترابى. وعلى أية حال، فإن تمرد عبد الباقى لم يدم طويلاً، وسرعان ما عقد سلاما مع الحركة الشعبية لتحرير السودان.

إن قوافل هجرة الرعاة فى أعالى النيل الكبرى، وبحر الغزال الكبرى غالبا ما تشهد زيادة فى حدة العنف خلال موسم الرعى، وبخاصة عند اقتراب نهايته حيث لا يكون الرعاة بحاجة إلى مجاراة مضيفيهم المتشككين دائما. بيد أن الصراع المتنامى فى جونقلى وبحر الغزال الكبرى خلال الأسابيع الأخيرة من عملية السلام بدا أنه قد تأثر بمجموعة عوامل متباينة. فغياب الأمن فى المناطق الحدودية الفاصلة بين شمال البلاد وجنوبها، وما يتبعه من انتقال أعداد كبيرة من جنود الجيش الشعبى لتحرير السودان إلى مناطق يمكن أن تكون حلبة للصراع مع القوات المسلحة السودانية ... قد يزعج المجتمعات المحلية. إن الحظر المفروض من قبل حزب المؤتمر الوطنى على نقل الوقود (المحروقات) والطعام إلى الجنوب قد خلق

عجزا مصطنعا، وارتفاعا بالغا فى الأسعار، وذلك - أيضاً - يمكن أن يكون عاملاً لعدم الاستقرار. كذلك، كانت ثمة عوامل محلية أدت إلى تأجيج العنف.

كذلك فمن الدلالات الهامة أثر موجات التمرد فى المناطق المجاورة. وبصفة خاصة، كان لقيام جورج أطور بتسليح "لو النوير" عاقبة متوقعة تماما ألا وهى قيام النوير بتوجيه أسلحتهم بوجه "المورلى"، إلا أن حجم الإغارة على قطعان الماشية وسرقتها لم يكن متوقعا، إذ تم سرقة عشرات الآلاف من رءوس الماشية، كذلك فقد قتل المئات من "النوير" و"المورلى" فى الاقتتال فيما بينهما. ولهذه التمردات عدد من الأسباب المباشرة: ضعف وعدم نجاعة إدارة الحركة الشعبية لتحرير السودان، فضلاً عن عدم شرعيتها بالأساس، ذلك الضعف الذى يتضح بصورة أكثر جلاء على مستوى الولايات، وكذلك فساد الجيش الشعبى لتحرير السودان وسوء إدارته، وعدم قدرته على توفير الأمن للمدنيين إذا ما تم تسريح الجماعات المسلحة أو نزع سلاحها، فضلا عن أن الجنود ذوى الطموح، وكذا السياسيين المحبطين يجدون أنه من السهولة بمكان أن ينطلقوا ليشهروا السلاح ضمن رافد كبير يضم شبابا عاطلين وآخرين تم تسريحهم تبقى خياراتهم محدودة للغاية فيما يتعلق بفرص العمل أو التوظيف، على النحو الذى يجعل تجنيدهم فى صفوف الجيش أو تلقيهم منافع حين تسريحهم الخيار الأمثل فى مقتضى تلك الأحوال.

إن غالبية المقاتلين فى موجات التمرد عند نهاية عملية السلام كانوا من "نوير" أعالى النيل الكبرى. وقد عكس ذلك شعورا مكثفا بالمظالم مما أعطى صراعهم مسحة من "الوحدة". إن ثقافة "النوير" ثقافة شموس جموح، فإذا ما اجتمع النوير، وذلك ديدنهم، للقيام بهدف ما، فما هو إلا زمن وجيز حتى تدب الضغينة والأحقاد فيما بينهم. بيد أن الخطر الأعظم الذى ينطوى عليه صراع "النوير" هو أنه ما دامت "الهيمنة الدينكاوية" هى صرختهم الاستنفارية الرئيسية، إذاً فقد يجدون

أنفسهم ضالعين فى حرب مع "الدينكا". وقد جرى ذلك فى تسعينيات القرن العشرين حيث كانت العواقب وخيمة، إذ من المرجح أن تربو أعداد من قتل فى هذا الصراع على أعداد قتلى حرب الشمال/ الجنوب، ويبدو أن هذا السيناريو كان يلوح فى الآفاق.

ومن دون إجراء أية استشارات مع رفاقه، أجرى بيتر قديت مباحثات مع الحكومة السودانية فى نيروبى بكينيا فى الثالث من آب/ أغسطس ٢٠١١، والتى استكملت فى جوبا. وقد تم التوصل، مبدئيا، إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، تلا ذلك شروع قواته فى التجمع فى "قاى كانغ" بمقاطعة مايوم. كذلك، فقد ووفق أيضا على أن تتحرك القوات نحو مابيل، وهى قاعدة تدريب تابعة للجيش الشعبى لتحرير السودان تقع فى غرب بحر الغزال، حيث سيتم الاندماج هناك. ووفقا لتقديرات أتيحت للمؤلف، تراوحت أعداد تلك القوات ما بين (٥٠٠ - ٦٠٠ مقاتل)، شاملة غير المقاتلين المصاحبين لهم. وفى بدايات عام ٢٠١٢، كان قديت ما يزال ضيفا على حكومة السودان فى فندق "ريجنسى" فى جوبا، فى الوقت الذى كانت قواته لا تزال فى انتظار الاندماج فى مابيل، رافضة نزع سلاحها إلى أن يتم تخصيص الرتب والمناصب. وفى أيلول/ سبتمبر ٢٠١١، قامت قوات تابعة لكل من غاتلوك قاى وغابرييل تانقيانقى بالانضمام إلى قوات قديت فى مابيل. ولم يكن ثمة شك فى أن تأخر الاندماج كان بسبب معارضة جيمس هوت ماى، رئيس أركان الجيش الشعبى لتحرير السودان، وعدد آخر من كبار الضباط، لخوفهم من أن اندماج مقاتلين غير موثوقين قد يضعف شوكة جيشه. هذا، وقد قام المذكورون (جيمس ماى والآخرون) بعرقلة اندماج قوة دفاع جنوب السودان بعد إعلان جوبا عام ٢٠٠٦ للأسباب ذاتها.

وفضلاً عن الاندماج، قال قديت إن سالفاكير وافق على إنشاء لجنة سياسية

مشتركة مهمتها تناول المشكلات القومية فى البلاد، ومن بينها مشكلة الفساد. إلا أنه لم يكن ثمة اتفاق مكتوب، ولم يتم تأسيس أية لجنة سياسية. كذلك، لم يتم تعيين أى من حلفاء قديت فى المناصب الحكومية، ولم يعد هو ثانية إلى صفوف الجيش، وكان هناك تهديد دائم بأن المقاتلين المنتظرين للاندماج فى مابيل، والبالغ عددهم نحواً من ١٧٠٠ مقاتل، قد ينتهى بهم المطاف إن عاجلا أو آجلا إلى التقاتل مع الجيش الشعبى لتحرير السودان.

إن الانحراف الأكبر الذى جرى تمثل فى كون العملية لم تنه التمرد فى ولاية "الوحدة" إذ ظلت معظم قوات جيش تحرير جنوب السودان على حالها، وتولى الفريق جيمس قاى يوش القيادة حيث كان بابينى مونيتويل نائبا له. وفى بدايات تشرين الثانى/ نوفمبر قام ألف مقاتل من تلك القوات بالاستيلاء على مايوم، فى وقت قصير ليتوغلوا فى الأسابيع اللاحقة وينتشروا فى النصف الشمالى من ولاية "الوحدة"، موطن غالبية آبار النفط بجنوب السودان. وبالرغم من أعدادهم المحدودة إلا أنهم قد تمكنوا من أداء مهامهم نظرا لتعاون رؤساء القبائل وأصحاب قطعان الماشية معهم، فضلا عن استياء قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان غير الراغبة فى المجازفة بحياتها للدفاع عن حكم تعبان دينق المقوت على نطاق واسع. وبالرغم من أنه بنهاية عام ٢٠١١ لم يكن جيش تحرير جنوب السودان قد استولى على هدفه الرئيسى، بانتيو، إلا أن الجيش الشعبى لتحرير السودان قد بدا عاجزاً عن التغلب عليه، وظل الصراع قائما بلا حسم. وفى حين أنكر المتمردون أن جيش تحرير جنوب السودان كان يجند شباب الجنوب بالإكراه، وليس فقط "النوير"، فى الخرطوم وغيرها استعدادا للجولة القادمة من الهجمات فى ولاية "الوحدة"، كانت ثمة تقارير موثوقة قد أكدت ذلك الأمر.

وبعد استسلام قديت لحكومة جنوب السودان، بدت قيادات جيش تحرير جنوب

السودان المتبقية ملتزمة بإحراز انتصارات عسكرية هامة قبل التفكير فى إجراء مفاوضات مع جوبا ... باستثناء جورج أطور الذى أقنعته ميريديث بريستون، من مركز الحوار الإنسانى ومقره جنيف بسويسرا، بالذهاب إلى نيروبى منتصف تشرين الثانى/ نوفمبر للاجتماع ليومين بمسئولى الأمن بمكتب سالفاكير. إلا أن مطالب أطور الخاصة بمناصب قيادية فى حكومة جنوب السودان، والتعويضات لأولئك المتضررين من الحرب فى جونقلى، وإقالة حكومة ولاية جونقلى، والاتفاق على إجراء انتخابات قومية مبكرة ... قد رفضت جميعها. ورغماً عن هذا، صرح أطور بأنه "على استعداد لاستئناف المفاوضات فى أى وقت"، إذ لم يستبعد أن تجرى المفاوضات ثانية فى نيروبى. وبعد مرور ثلاثة أسابيع قام أطور بإبلاغى بأنه "لا يمكن الوثوق فى الكينيين إذ يمكن دائما شراء ذممهم"، وبأنه يبحث عن وسيط آخر مناسب.

إن حكومة جنوب السودان قد اعتبرت فشل المفاوضات نصرا سياسيا إذ أظهر المتمردون الانقسام فيما بينهم، وغضبت قيادات جيش تحرير جنوب السودان من أطور الذى أجهضت أفعاله مساعيهم الهادفة إلى تشكيل كيان تمردى موحد تحت قيادة واحدة. ونظرا لكون أطور دينكاويا، وكون غالبية قواته من "النوير"، لم ينظر إليه على أنه زعيم ملائم للكافة. وبالفعل، فقد أخبرنى قائد بجيش تحرير جنوب السودان بأنه "إذا حاول حزب المؤتمر الوطنى أن يفرض أطور قائدا لنا، فنحن نفضل سالفاكير"، فى حين قال متمرد ينتمى إلى "النوير" إن جعل دينكاوى يقود جيشا من النوير "سيجعل سالفاكير يضحك كثيراً".

هذا، وقد بدا جليا أن المرشح الذى يفضله جيش تحرير جنوب السودان كقائد للكيان التمردى الموحد المقترح هو جوردون بواى، وهو شاب ألمعى يدرس القانون فى "أوتاوا" بكندا. إن صعود نجم بواى يرجع إلى عدة عوامل: كونه "نويريا" من

محلية ناصر بشرق أعالى النيل، والتى يؤمن البعض أنها لم تحصل على ما تستحقه أو تستأهله من قبل القيادة. كذلك، فإن بواى متعلم يجيد الإنجليزية بطلاقة وغير منحدر من صفوف الجيش، فضلا عن أنه ينتمى إلى "الشتات النويرى" الذى كان يمارس تأثيراً متنامياً فى التطورات السياسية بجنوب السودان. كذلك، فإنه وبنهاية عام ٢٠١١، كان ذلك "الشتات النويرى" فى أمريكا الشمالية قد تبنى نهجا راديكاليا متنامى الوتيرة (يشكل "النوير" المجموعة الأكبر حجما من شتات جنوب السودان بالمهجر). إن غالبية "الشتات النويرى" يؤيدون "الجيش الأبيض لشبيبة النوير" نظرا لاستيائهم من سياسات الحكومة التى تستهدف نزع سلاحهم، والذين يؤمنون بأنها تتركهم مهددين من قبل "المورلى" المجاورين لهم، وخاصة عقب الاعتداء عليهم فى آب/ أغسطس ٢٠١١ - والذى جاء انتقاما من هجوم شنه "لو النوير" فى حزيران/ يونيو - حيث قتل نحو ٧٠٠ شخص، وتم اختطاف العشرات وسرقة عشرات الآلاف من قطعان الماشية. هذا، وقد خلصت أقلية ما إلى أنه لا يمكن إصلاح الحركة الشعبية لتحرير السودان، وأن مصالح "النوير" ورغباتهم لن تتحقق إلا بعد الإطاحة بالحكومة وانضمام "النوير" إلى صفوف المتمردين على النحو الذى انتهجه جوردون بواى.

ووفقاً لجيمس نوت بوت، الناطق باسم الجيش الديمقراطى لجنوب السودان، وأحد أفراد "الشتات" فى الخرطوم، فإن مسئولى الأمن بالجيش الديمقراطى قد كشفوا، فى الثانى عشر من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١، عن مخطط للجيش الشعبى لتحرير السودان لاغتيال جورج أطور فى الخرطوم، وأنه قد تم احتجاز الضالعين فى هذا المخطط، بواسطة الحكومة السودانية. إلا أنه، وللتعتيم على وجود أطور فى الخرطوم، أعلن فى تسريب صحافى لاحق أن المخطط قد جرت أحداثه فى منزل أطور فى خور فلوس بولاية جونقلى. وبالرغم من تشكك البعض

فى وجود مخطط، بالأساس، لقتل أطور فى الحادى والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر، هو وتوماس دوت وهو مواطن أمريكى وعضو بجيش تحرير جنوب السودان. وقد أبانت تحريات أجريتها أن المسئولين الأوغنديين قد أبلغوا أطور أثناء مفاوضاته مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، والتى جرت فى نيروبى، برغبة الرئيس الأوغندى، يورى موسيفينى، فى لقائه على انفراد فى كمبالا (علما بأنهما قد التقيا قبل ذلك مرتين حين كان أطور نائبا لرئيس أركان الجيش الشعبى لتحرير السودان)، وهى دعوة تكرر توجيهها خلال الأسابيع التالية. وقد ذكر نوت بوت أنه وسلطات الأمن السودانية قد استحثوا أطور بألا يذهب، ولكنه أصر على الذهاب. ووفقا للترتيبات المعدة من قبل الأوغنديين سافر أطور جواً إلى كيغالى للتعتيم على وجهته الحقيقية، لتقله سيارة إلى كمبالا. ويكاد يكون من المؤكد أن أطور وتوماس دوت قد قتلا على أيدى قوات الأمن التابعة للرئيس موسيفينى أثناء نومهما فى أحد فنادق كمبالا ثم سلمت جثتاهما إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان، على الرغم من استحالة أن يكون قد تم أخذ جثتيهما إلى الحدود الأوغندية مع جنوب السودان، وتسليمهما للجيش الشعبى الذى زعم بأنهما قد قتلا أثناء محاولتهما القيام بمفرديهما بتمرد فى التاسع عشر من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١ فى مقاطعة موروبو بوسط الإستوائية.

ووفقاً لما قاله جيمس بوت، فإن "اغتيال أطور لن يؤدى إلى إحلال السلام، لأن الجيش الشعبى لتحرير السودان قد نجح فقط فى قطع أحد الفروع، إلا أنه لم يمس جذور المشكلة". وفى حين كان ثمة ابتهاج كبير فى دوائر حكومة جنوب السودان لمقتل أطور، صرح المتمردون بأن هدف تحقيق الوحدة سيضحى أكثر سهولة فى ظل غياب أطور، وأنه ليس من الممكن إجراء أية مفاوضات بشرق إفريقيا فى غياب وسيط قوى. إن الأثر المباشر لاغتيال جورج أطور تمثل فى زيادة

حدة القلاقل فى جويا، والتى كانت تعانى بالفعل موجات من الجرائم عزاها حاكمها كليمنت وانى إلى جهاز الشرطة. كذلك، كانت ثمة مخاوف من أن يقوم أقرباء أطور وأصدقاؤه بشن هجوم انتقامى ثأراً لمقتله. وعلى أية حال، لم يدم الابتهاج طويلا، ففى الثالث والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١ شن "الجيش الأبيض لشبيبة النوير" هجوما كاسحا على "المورلى". ففى أعقاب الهجوم الذى شنته "المورلى" على "لو النوير" فى آب/ أغسطس، كان الهجوم الانتقامى قد أضحى وشيكا، حيث تمثلت ردة الفعل من جانب الحكومة السودانية، والأمم المتحدة، والكنائس فى القيام بجهود واسعة النطاق للمصالحة. وبالإضافة إلى ذلك، أرسلت حكومة جنوب السودان، وكذا الأمم المتحدة قوات إلى بيبور لحماية المدنيين. إلا أن عملية السلام قد انهارت، ولم يؤد الوجود العسكرى فى أراضى "المورلى" إلى إثناء عزيمة "لو النوير"، ومع بدايات كانون الأول/ ديسمبر صار الهجوم متوقعا.

أما ما لم يكن متوقعاً فنطاق الهجوم ومداه ... ذلك الهجوم الذى كان قوامه ٦٠٠٠ من شبيبة "لو النوير" المسلحة جيدا (والتى سلحت، فى معظمها، بواسطة أطور، بالرغم من رغبة الجيش الديمقراطى لجنوب السودان فى أن يهاجم "اللو" الحكومة، وليس "المورلى")، إلى جانب أعداد محدودة من جيكانى النوير، وكاور النوير، ودينكا تويك من "البور". وخلال الأسبوعين التاليين، زعم مندوب "المورلى" فى بيبور أن الهجوم قد أسفر عن مقتل ما يزيد عن ٣٠٠٠ من "المورلى" وتشريد ١٠٠٠٠٠ منهم، فضلا عن إحراق معظم أماكن التوطن بالمنطقة، وسرقة ٨٠٠٠٠ من رءوس الماشية، على الرغم من أن الكثيرين يعتبرون تلك الأرقام مبالغا فيها على نحو كبير. إذ كان باستطاعة الشباب من "المورلى" الهرب بقطعان ماشيتهم. إن الأساس المنطقى وراء هذا الهجوم قد تم الإفصاح عنه خلال تسريب صحافى مروع تم تذييله بأنه أعد فى أكوبو بجونقلى، ولكن من شبه المؤكد أنه قد أعد

بواسطة "الشتات النويرى" فى مهجره بالولايات المتحدة الأمريكية. ويقول التسريب:

بما أن الحكومة التى نزعت سلاح المدنيين عام ٢٠٠٦ قد أخفقت فى حماية "النوير" من هجمات "المورلى"، فقد قرر شباب "النوير" حماية أسباب معيشتهم ومصادر أرزاقهم. وللقيام بذلك، قررنا نحن - شباب "النوير" - مهاجمة أراضى "المورلى" وإبادة قبيلة "المورلى" من على وجه البسيطة قاطبة إذ ذاك هو السبيل الأوحد لضمان تأمين قطعان ماشية "النوير" فى الأجل الطويل. إن السبيل الوحيد لحسم مشكلة "المورلى" يتمثل فى إبادتهم بقوة السلاح.

لقد هرع رياك مشار، نائب الرئيس، إلى حيث المشهد، وسعى حثيثاً - وإن رافق ذلك خطر كبير - إلى إقناع شباب "لو النوير" بالامتناع عن مهاجمة "المورلى"، إلا أنه قد قوبل بالتجاهل ... وهو التجاهل ذاته الذى قابله به متمردو "النوير". أما سالفاكير، فقد كان فى تلك الأثناء يمضى معظم الوقت فى زيارة موطنه فى "واراب"، حيث انصرم وقت طويل قبل أن يعود ثانية. وفى تصريح له إلى تليفزيون جنوب السودان، زعم أن هناك معدلات عالية للأمراض التناسلية بين "المورلى" تفضى إلى انخفاض معدلات المواليد، بما يدفع القبيلة إلى اختطاف أطفال جيرانها(١). أما الجيش الشعبى لتحرير السودان فقد أبدى سعيا رمزيا لمجابهة "الجيش الأبيض لشبيبة النوير"، ولكن بدا جليا أن معظم مقاتلى الجيش الشعبى لم

---

(١) يسود الاعتقاد فى جنوب السودان أن الدافع إلى خطف "المورلى" للأطفال أنهم يعانون أمراضا تناسلية، وأن لديهم "ممارسات جنسية" بعينها تفضى إلى اضطرابات ومشكلات فيما يخص "الحمل" لدى نسائهم. بيد أن ما سبق لا تؤيده أية أبحاث علمية رصينة. والمعلوم أنه منذ بدايات القرن التاسع عشر، على أدنى تقدير، يقوم "المورلى" بشراء الأطفال من "دينكا البور" المجاورين لقبيلتهم، وأنه فى فترات لاحقة حديثة العهد نسبيا، امتهن بعض "المورلى" خطف الأطفال بالإكراه وبيعهم إلى أفراد قبيلتهم، بل مقايضتهم فى نظير رءوس الماشية والتى يستخدمونها كمهور للنساء. هذا، ويتم تنشئة الأطفال المختطفين كأفراد من "المورلى".

يكونوا راغبين فى قتال "اللو"، إذ من المرجح أن كثيرا منهم كانوا يؤمنون بأهداف "اللو" بل ساعدوهم وانضموا إلى "الجيش الأبيض". وفى تلك الأثناء، وفى بيبور، وقف كل من الجيش الشعبى لتحرير السودان والأمم المتحدة على الحياد، فلم يتدخلا أثناء قيام "الجيش الأبيض" بإحراق المدينة وقتل أى شاب - بل وأى شخص عثروا عليه. هذا، وقد زعم شباب "النوير" أنهم قاموا بتحرير بعض الأطفال المحتجزين. أما التصريحات الصادرة لاحقا عن حكومة جنوب السودان، وكذا الأمم المتحدة، التى يهنئان فيها أنفسهما بجهودهما، ويعزيان إخفاقهما إلى نقص الموارد، ويزعمان أنهما قد أجبرا "الجيش الأبيض" على الرحيل ... فكانت تصريحات غير مقنعة الغرض منها خدمة أغراضهما. ففى ذروة هجوم "الجيش الأبيض"، كان أقصى ما فعلته الأمم المتحدة نصيحة "المورلى" بالدفاع عن أرواحهم !! أما "الجيش الأبيض" فلم تتم ملاحقته من قبل الجيش الشعبى لتحرير السودان، ولا من قبل الأمم المتحدة، بل ترك وشأنه، بعد أن خلص زعماؤه إلى أن أهدافه قد تم تحقيقها. وقد ألقت صحيفة "التايمز" البريطانية قدرا قليلا من المسئولية على حكومة جنوب السودان، والتى قالت إنها "دولة فاشلة". وخلصت بالمقابل إلى "أن الأمم المتحدة قد أخفقت فى أكثر أعبائها من حيث الأهمية: منع اندلاع الحرب، وحماية الأرواح ووقف العنف. إنه لعار على الأمم المتحدة ... والأسوأ أنها ظاهرة فاشية رائجة". (التايمز، ١٦ كانون الثانى/ يناير ٢٠١٢).

تمثلت ردة فعل الحكومة السودانية فى الدعوة إلى جولة أخرى لنزع السلاح ... وهى السياسة التى اعتُمِدت - على نحو متكرر - إلا أنها باءت بالفشل، بل لقد أفضت، فى الواقع وعلى نحو مباشر، إلى المأساة التى نحن بصددها. وبدعم من الأمم المتحدة، قام الجيش الشعبى لتحرير السودان بحملة مكثفة لنزع السلاح فى جونقلى عام ٢٠٠٦، والتى أفضت - كذلك - إلى صدامات بين "الجيش الأبيض"

والجيش الشعبى لتحرير السودان. وفى النهاية، أوقف الجيش الشعبى حملته قبل أن يتم نزع سلاح "المورلى" وما صاحب ذلك من نتيجة حتمية تمثلت فى توظيف "المورلى" تفوقها فى الأسلحة والعتاد لمهاجمة جيرانها. لقد قمت بالتنقل كثيرا فى ربوع جونقلى عام ٢٠٠٦، حيث أخبرت من قبل أناس موجودين فى أماكن متفرقة باستعدادهم للقيام طواعية بتسليم أسلحتهم إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان، إذا وفر لهم الأمن وإذا أكد لهم جميعا أنه قد تم نزع سلاح جميع القبائل دونما تمييز. إلا أن الجيش الشعبى لم يستطع توفير الأمن، ولم يكن أمام القبائل الأخرى سبيل سوى بيع عدد من رءوس ماشيتها لشراء أسلحة للدفاع عن أنفسها، مما أدى، بدوره، إلى جولة جديدة للاقتتال القبلى. وفى عام ٢٠٠٩، كنت فى جونقلى حيث شهدت حملة جديدة لنزع السلاح بواسطة الجيش الشعبى لتحرير السودان، والتى كان لها العواقب المأساوية ذاتها. وبالفعل، فقد أدى إخفاق تلك الحملة إلى فتح المجال أمام أطور لإقامة علاقة مع "اللو" عن طريق إمدادهم بالأسلحة. وبالرغم من السجل الحافل بالإخفاقات، وبالرغم من اعتداءات "الجيش الأبيض" على "المورلى"، قامت حكومة الحركة الشعبية لتحرير السودان - ثانية - بالتوصية بسياسة لنزع السلاح.

كان متمردو الجنوب الذين لم يتمكنوا من حشد أصحاب قطعان الماشية من "اللو" ذوى الاستقلالية الفكرية، وحلفائهم ... أولئك المتمردون الذين لم يسبق لهم مطلقا حشد قوة فاعلة كتلك بمفردهم - رغماً عن ذلك - سعداء بإنجازات "الجيش الأبيض"، وإمكانية قيام الجيش الشعبى لتحرير السودان بالسعى لنزع أسلحتهم. أما اللواء بابينى مونيتويل، نائب قائد جيش تحرير جنوب السودان، فقد قال: "إن سالفاكير قد أعلن الحرب على "اللو"، فإذا ما قام الجيش الشعبى لتحرير السودان بقتال "اللو"، فسوف يلجأون إلى جيش تحرير جنوب السودان"، فيما لاحظ أحد

قادة التمرد أنه إذا سعى الجيش الشعبى لتحرير السودان إلى نزع سلاح "اللو"، فسيرقص المتمردون الآخرون طربا. أما غاى بول تونغ، ممثل "الجيش الأبيض" فى أمريكا الشمالية، والعضو البارز فى تجمع "جنوب السودان" فى سياتل فقد أشار إلى "أن الجيش الأبيض ليس له ارتباطات بالمتمردين ولا تجمعه بهم أية علاقات، كما أنه غير ضالع فى أى تمرد ضد الحكومة السودانية"، هذا بالرغم من قوله إن "قتال الجيش الأبيض يصب فى مصلحة المتمردين". كذلك، فليس ثمة دلائل على دعم الخرطوم للجيش الأبيض. وبالرغم من تهديده الوحشى بإبادة قبيلة "المورلى" عن آخرها من على وجه البسيطة، إلا أن "الجيش الأبيض" لم يعد على ذلك القدر من القوة التى حاربت مع رياك مشار فى هجومه المروع على "بور" عام ١٩٩١، بل ربما لم يعد "الجيش الأبيض" ذاته الذى حارب معركة خاسرة ضد الجيش الشعبى لتحرير السودان عام ٢٠٠٦ . فوفقا لغوردون بواى:

أن "الجيش الأبيض" موصول بالمناخ العالمى السائد حيث يمتلك أفراده هواتف نقالة ويرغبون فى اقتناء سلع غربية إذ لم يعودوا راضين بحياتهم كأصحاب قطعان ماشية ... ويقوم المتمردون بإقناعهم بأن السبيل الوحيد لحماية قطعانهم، وتنمية محيطهم والنهوض به، وامتلاكهم ما يرغبون فيه من سلع وأمتعة وخلافه هو توجيه مهاراتهم القتالية نحو مآرب سياسية والعمل على الإطاحة بالحكومة.

وحتى أثناء جلب مقاتلى "الجيش الأبيض" لقطعانهم وما تم نهبه من أسلاب إلى ديارهم، شرع "المورلى" فى الجيش الشعبى لتحرير السودان وشرطة جنوب السودان فى الانشقاق وشن هجمات انتقامية على المدنيين من "اللو"، قتل خلالها العشرات. أما ديفيد ياو ياو، الذى سبقت الإشارة إليه، ذلك "المورلى" الذى عمل مدرساً فى السابق، ثم شن هجوماً تبعه اتفاق مع الحكومة – فقد انشق أيضاً حيث اتجه هو وأتباعه إلى هضبة بوما فى جنوب شرق جونقلى. وقد تواترت أخبار

مفادها قيام أفراد من "توبوسا" وقبائل أخرى حليفة للمورلى بترك الجيش الشعبى لتحرير السودان والعودة إلى مواطنهم وديارهم. إن الجيش الشعبى لتحرير السودان لم ينجح مطلقا فى التغلب على التباين فى الهويات القبلية لجنوده، وفشل بالتالى فى خلق "مزاج" قومى فيما بينهم. ونتيجة لذلك، عادة ما عمل الجيش الشعبى كمجموعة من الميليشيات والفصائل القتالية التى يدين أعضاؤها بالولاء لقبائلهم أو قادتهم الأفراد بأكثر من ولائهم للتراتبية الهرمية للجيش الشعبى. ونتيجة لذلك، كان الأرجح أن يكون الجيش الشعبى لتحرير السودان مصدراً لتفاقم الصراعات المحلية، وليس أداة لإنهائها على نحو مرض.

وفى حين برزت الفوضى فى أعالى النيل الكبرى، فإن غياب القانون وسرقة الماشية والقتل طلباً للثأر قد كان السمة الغالبة فى بحر الغزال الكبرى. كذلك، كانت ثمة دلائل على تصاعد وتيرة الاستياء فى مناطق كانت إلى عهد قريب مناطق آمنة. إن بيتر سولى، السياسى المخضرم المنتمى إلى جماعة "البارى" بوسط الاستوائية، قد قام بمحاولة باءت بالفشل المحقق حين أقدم على صراع مسلح فى غرب الاستوائية، أما اللواء تونق لوال أيات، وهو دينكاوى من شمال بحر الغزال ورئيس الحزب الديمقراطى المتحد، فقد أسس ما سماه "حزب الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان"، وقوامه ٥٠٠٠ جندى على حد زعمه، على الرغم من أن قليلين هم من يأخذونه على محمل الجد. إن جنوب السودان، بقيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان، بعد نصف عام فقط من حصوله على الاستقلال يبدو هشا للغاية، كما أن خطر الفوضى الداخلية يبدو مخيفاً بأكثر من ذلك المفروض من قبل الخرطوم، بالرغم من كون الاثنين مترابطين. إلا أن حكومة جنوب السودان قد اكتسبت قدرا من الثقة جراء تعهد الرئيس الأمريكى باراك أوباما، فى توقيت مثير للشبهات، بمصادقته على بيع جنوب السودان سلاحا أمريكيا. وقد تلا ذلك القرار، مرسوم

رئاسى أمريكى بإرسال خمسة من كبار العسكريين الأمريكيين إلى جنوب السودان لمساعدة بعثة الأمم المتحدة هناك، والذى قال الكاتب الأمريكى لورانس فريدمان أنه "ينطوى على عسكرة العلاقات الأمريكية مع جنوب السودان"، كما يلفت الانتباه إلى كذب الولايات المتحدة فى أن مسوغ إرسال هؤلاء العسكريين هو أن المحكمة الجنائية الدولية لن يكون بوسعها محاكمتهم، حيث إن جنوب السودان دولة غير عضو بها ... تزامن هذا مع ضغط الولايات المتحدة على حكومة السودان للتوصل إلى اتفاق مع المحكمة الجنائية الدولية "ذاتها !" بشأن الاتهامات الموجهة إلى الرئيس عمر البشير.

إن حزب المؤتمر الوطنى لم يكن واضحاً أبداً ما إذا كان راغبا فى تعضيد موقفه التساومى بشأن قضايا ما بعد الاستفتاء وضمان بقاء حكومة جنوب السودان ضعيفة هشة، أو محاولته الإطاحة بحكومة الحركة الشعبية لتحرير السودان. كان التصويت فى الاستفتاء وقبول حزب المؤتمر الوطنى بنتيجته يعنى أن استقلال جنوب السودان بات حقيقة لا يمكن إنكارها، ومن ثم فإن المبرر الوحيد لتأييد الإطاحة بحكومة الحركة الشعبية كان الرغبة فى أن تحل محلها حكومة أخرى يستطيع حزب المؤتمر الوطنى التعامل معها على نحو أكثر يسرا. كان ذلك احتمالا قائما بالفعل، إلا أن الأهداف قد تخضع لتغيرات سريعة ومذهلة فى السودان، ولكن المحصلة فى نهاية عملية السلام تمثلت فى رغبة حزب المؤتمر الوطنى، على أرجح تقدير، فى توظيف "وكلائه" Proxies كقوى مضادة تعمل لتعادل تأثير الحركة الشعبية لتحرير السودان، وجعل حكومة جنوب السودان فى انشغال بالهموم الأمنية لأمد غير محدد، والضغط لإحداث توافق بشأن عدد من القضايا المعلقة لمرحلة ما بعد الاستفتاء. بيد أن حزب المؤتمر الوطنى يتسم بالبراجماتية والانتهازية السياسية، فإذا ما تبدى له أن بإمكانه المشاركة فى

تقويض حكومة الحركة الشعبية لتحرير السودان دون أن يتكبد نفقات مالية وسياسية طائلة، فسوف يمضى قدما نحو تحقيق مآربه دون كثير التفات إلى ما قد يثنى عزيمته من معارضة داخلية.

غير بناء اقتصاد التبعية:

لقد نال جنوب السودان استقلاله فى ظل عائدات حكومية تبلغ مليار دولار أمريكى تتأتى ما نسبته ٩٨٪ منها من عائدات النفط. بيد أن الجنوب السودانى لم يفعل شيئا خلال ١٢ عاما من الصراع المسلح وستة أعوام ونصف العام فى الحكومة للبحث عن مصادر بديلة للعائد، فضلا عن عدم القيام بإعادة هيكلة الاقتصاد. ولقد كانت المشكلة حادة للغاية، وبخاصة فى تجمعات السكنى النيلية، التى عانت ارتكانا شبه تام إلى الأنماط التقليدية لرعى الماشية، التى لم تكن منتجة فحسب، بل كانت مسئولة عن تنامى معدلات سرقة الماشية وتأجيج حدة الخلافات فيما بين الرعاة، التى لم يكن الجيش الشعبى لتحرير السودان موفقا على الإطلاق فى احتوائها منذ التوقيع على اتفاق السلام. أما الصناعة النفطية فقد أججت حدة الفساد الراسخ بالفعل، وكرست البون الشاسع بين مستويات الدخل المختلفة فى مجتمع كان – إلى وقت قريب للغاية – يقيم موازين المساواة والعدالة، كما تسببت الصناعة النفطية فى مشكلات بيئية متنامية، وجعلت الحكومة تعتمد على "الريع" المتحصل، بدلا من اعتمادها على الضرائب.وبالإضافة إلى ذلك، فإذا ما استرشدنا بتجارب البلدان الأخرى، ألفينا البلدان المعتمدة على النفط لديها تضخم وانخفاض فى قيمة العملة الوطنية، ومن ثم تدهور القيمة الشرائية لها ... وما يسببه ذلك من إضعاف للصناعة المحلية والزراعة، وإنفاق تلك الدول مبالغ طائلة على مشروعاتها العسكرية بما يفوق ما تنفقه البلدان غير النفطية.كذلك، فقد كان يتم توجيه أكثر من ٤٠٪ من الإنفاق الحكومى صوب "الخدمات الأمنية".

وفى مواجهة تلك الحقائق، كان يعمد إلى توجيه السياسات الاقتصادية للحكومة نحو استقطاب التأييد من خلال "الرافد الوظيفى" إلى الحد الذى قدر معه أن ٧٧٪ من الإيرادات الحكومية يذهب إلى دفع "الرواتب"، ليترك القليل لبرامج التنمية الحقيقية. أما برلمان جمهورية جنوب السودان فقد عمد إلى تصحيح المسار عن طريق استيعاب الأعضاء الجنوبيين فى البرلمان بالخرطوم وكذا بمجلس الوزراء واستقطابهم بما أدى إلى أن أضحت حكومة الجنوب إحدى أكبر الحكومات فى العالم بالمقارنة بحجم السكان القائمة على خدمتهم. إذا، فقد حل النظام الوراثى محل مفهوم "السودان الجديد" كأيديولوجية حاكمة للحركة الشعبية لتحرير السودان.

مضت الحكومة ترنو إلى جذب الاستثمار الأجنبى للوفاء باحتياجات البلاد من البنى التحتية، وتوفير الخدمات، وكذا الاضطلاع بدور رائد فى التنمية. فوفقا لرياك مشار، نائب الرئيس، فإن المشروعات المنشأة والممولة من قبل المستثمرين ستتملكها الحكومة وفق جدول زمنى متفق عليه. هذا، وقد أعلن مشار: "إننا سنقوم بجمع ٥٠٠ مليار دولار أمريكى كاستثمارات خاصة، وذلك خلال السنوات الخمس القادمة لبناء هذه الأمة لتلحق ببقية بلدان العالم من حيث تنمية بنيتها التحتية". وعلى ضوء هذا، صادق مجلس الوزراء على مشروع قانون تحفيز الاستثمار لعام ٢٠١١ ومشروع قانون الضرائب لعام ٢٠١١ بهدف أن يكون المناخ مواتيا للمستثمرين المحتملين".

كذلك، يمكن تلمس ملامح الفلسفة الاقتصادية للحكومة فى مصادقتها على إخضاع موارد الدولة، وبخاصة الأراضى، لاعتبارات البيع أو التأجير التمويلى. فوفقا لدراسة أعدتها جمعية المساعدات الشعبية النرويجية، وهى المنظمة الأهلية الدولية التى كانت الأقرب إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان خلال سنى الحرب،

فإن الحكومة قد باعت ٩٪ من الأراضي إلى المستثمرين الأجانب بحلول الاستقلال. إن نحوا من ٢,٦ مليون هكتار من الأراضي كان يفترض أن يستخدم في إنشاء مشاريع زراعية، وكذا في توليد الوقود الحيوي وزراعة الغابات. وقد وجدت الدراسة أن الأراضي قد بيعت بقيمتها الاسمية، حيث بيع الهكتار في بعض الأحيان بثمن بخس (٤ بنسات).

إلا أنه ليس مستغربا من جيش في صورة حزب أمضى سني عمره برمتها في تحالفات سياسية كان فيها تابعا يعوزه الاستقلال، حزب لم يبد أدنى اهتمام بالحكم الذاتي في الجنوب بأكثر من الفكاك من قبضة "الجلابة" ... أن يسعى نحو سياسات اقتصادية تكاملية لبناء جنوب السودان - الدولة الوليدة - حتى ولو كان تابعا كديدنه المعهود !!

تغيير النظام في الشمال

في الثلاثين من كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ عمت تظاهرات نظمت من قبل العديد من المنظمات الشبابية ثلاث بلدات في الخرطوم، فضلا عن جامعات عدة، ومدن شمالية أخرى ... في استجابة لإعلان النتائج المبدئية لاستفتاء الجنوب. أما المتظاهرون الذين أنشأوا مواقع للتواصل الاجتماعي على الإنترنت على غرار الاحتجاجات التونسية في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، فقد طالبوا البشير بالتنحي عن حكم البلاد، كما دعوا إلى تغيير النظام. كذلك، فقد كانت أهازيجهم: "لا لا للغلاء، لا لا للفساد، جوعت الناس يا رقاص" و"تونس ومصر والسودان إيد واحدة". هذا، وقد جرى اعتقال عشرات الطلاب، من بينهم عدد من أولاد الصفوة السياسية السودانية، حيث توفي أحدهم لاحقا، كما كانت هناك تقارير عن تعذيب وانتهاكات جنسية مورست بحق أولئك المعتقلين بمعدلات لم يسمع بها من قبل في

شمال السودان. أما التظاهرات التى نظمها الشباب بين الحين والآخر فاستمرت حتى أيار/ مايو فى شمال السودان ودارفور، إلا أن أحزاب المعارضة الشمالية ظلت على مبعدة، وقدمت مساعدات فى مجال الاتصالات وإتاحة الدعم القانونى لمن تم القبض عليه، والخدمات العلاجية لمن أصيب.

لقد انطوت كتلة المتظاهرين على "الفايسبوك" على ثلة من طلاب الجامعة الراديكاليين، لم ينخرط كثير منهم فى السياسة على نحو كثيف وفعال من قبل، إلى جانب "شباب" آخرين ... الشباب، ذلك المفهوم المطاط فى السودان الذى يمكن أن يشمل فئة عمرية تتراوح ما بين (١٥ – ٤٠ عاماً). وفى الماضى، عادة ما مثلت الجامعات السودانية مراكزا للتمرد، ولكن فى ظل حكم حزب المؤتمر الوطنى، والذى عمل على زيادة عدد الجامعات على نحو كبير، تم "أسلمة" الجامعات، لتصبح أدوات للهيمنة الحكومية. ونتيجة لذلك، كانت معظم اتحادات الطلاب بالجامعات السودانية تدار بواسطة حزب المؤتمر الوطنى. لذا، لم تكن الجامعات السودانية قواعد أصيلة للتمرد، كما الحال فى تونس ومصر. لقد كان لبعض الطلاب المنتمين إلى مناطق تتسم بغليان سياسى – كجنوب النيل الأزرق، وجبال النوبة، وشرق السودان، ودارفور – قابلية محتملة لتحدى الحكومة على نحو راديكالى، كما اتسموا بنزعة أكبر للعنف. ولقد بدا هذا جليا حين عمت الاضطرابات والفوضى عقب مصرع جون قرنق، حيث كانت الشبيبة من دارفور وجبال النوبة هى المهيمنة. كذلك، كانت هناك قلة من الطلاب والشباب من "الكتلة النيلية" قد تحمست جراء الوقائع المتلاحقة فى تونس ومصر، وبخاصة الأخيرة. وقد توجب على الشباب السودانى، مثلهم فى ذلك مثل المصريين، التغلب على مخاوفه المشروعة من حكومة لا حدود لعنفها وبطشها بالمتظاهرين السلميين العزل، إلا أنهم – وبخلاف المصريين – لم يكونوا مشبعين بالكراهية التى يضمرها نظراؤهم الشماليون للحكومة وسلطات

الأمن. وفضلا عن تلك الصفوة من الشباب السودانى، ثمة شباب مهمش فى الخرطوم ومدن كثيرة أخرى ... شباب فقير وعاطل من العمل ليس لديه طموحات تذكر - شباب قد يكون إدراكه السياسى محدودا، إلا أنه ليس لديه الكثير ليخسره، ولذا يمكن جذبه بسهولة إلى الصراعات والاحتجاجات الشعبية، بيد أنه - ومع بدايات عام ٢٠١٢ - لم يحدث ذلك.

وفى حين لم تبادر الأحزاب السياسية بالتظاهرات، ناهيك عن قيادتها لها ... فقد استخدمتها كمخلب قط، أو فلنقل كأنبوب اختبار تستشعر بواسطته مواقف السودانيين واتجاهاتهم، ومدى رغبتهم وعزمهم على مجابهة نظام الحكم. ومن بين الأحزاب السودانية، فإن حزب المؤتمر الشعبى، والحزب الشيوعى السودانى هما فقط من يمكن اعتباره شديد الحماسة لانتفاضات شعبية. وكلا الحزبين لديه قاعدة عضوية محدودة، وحضور غير طاغ لدى عموم الشعب السودانى. فالشيوعية هى رديف الإلحاد لدى معظم السودانيين، ومن ثم فهى ممقوتة من جانبهم، أما حزب المؤتمر الشعبى فهو رديف الترابى، الذى يظل الشخصية الممقوتة الأولى فى السودان بأسره. إلا أن الحزبين لديهما قدرات تنظيمية ورؤى أيديولوجية أكثر وضوحا من أى من أحزاب المعارضة الأخرى. ونتيجة لذلك، كان الحزبان محطا لانتهاكات الحكومة ومضايقاتها التوقيفية، وبخاصة ضد حزب المؤتمر الشعبى. وبالفعل، كان ثمة تخوف فى دوائر حزب المؤتمر الوطنى من أنه نظرا لقيام الترابى وبعض رفاقه باختيار أناس والدفع بهم داخل الخدمات الأمنية والاستخباراتية بالبلاد، فقد يكون لهم بذلك "أشخاص كامنون" يمكن استدعاؤهم لمعارضة نظام الحكم، حين يحين أجل ذلك. إن البعض قد نسى أن حزب المؤتمر الوطنى قد وقف عاجزا عن استخدام الجيش لمواجهة الهجوم الذى شنته حركة العدل والمساواة فى أم درمان عام ٢٠٠٨، واعتمدت - بالمقابل - على قوات جهاز الأمن والاستخبارات

الوطني بقيادة الفريق أول صلاح عبد الله قوش. لقد كانت هناك تفسيرات عديدة لغياب الجيش، إلا أن التفسير الشائع الذي لاقى رواجا وقبولا كان تخوف حزب المؤتمر الوطني من أن يكون ضباطه البارزون واقعين تحت سيطرة الترابي. لذا، فقد كان إبراهيم السنوسي، الذراع اليمنى للترابي، محقا حين خلص إلى أن "المعارضة ضعيفة لكون الحكومة قد عمدت إلى تفتيت الأحزاب، فضلا عن أن قادة الأحزاب غير مستعدين للذهاب إلى المعتقلات". أما الاستثناء الوحيد فكان المخضرم/ محمد إبراهيم نجود - السكرتير العام للحزب الشيوعي السوداني، والذي ذهب بمفرده، من دون أي من أعضاء الحزب، إلى الشوارع الملتهبة آنذاك. وقد شارك نجود في تظاهرة بوسط الخرطوم لمدة دقيقة واحدة تقريبا !! - وهي فترة زمنية كافية للغاية لكي يتم تصويره، قبل أن يتم القبض عليه.

إن قدرة الأجهزة الأمنية على القبض على المتظاهرين بسرعة، واستخدام القسوة المفرطة معهم، واختراق مواقع التواصل الاجتماعي بنجاح، فضلا عن كون المشاركة من قبل مستخدمي تلك المواقع محدودة للغاية إذا ما قورنت بمثيلتيها في تونس ومصر ... كل ذلك يفسر - جزئياً - فشل التظاهرات في حشد عدد أكبر من السودانيين. كذلك، هناك تفسير آخر مفاده عدم حماسة الأحزاب المعارضة لتلك المظاهرات، بل إن بعضها ما يزال يأمل في أن يحول دون وقوع انتفاضات شعبية، من خلال التفاوض مع حزب المؤتمر الوطني. وحتى بالنسبة لتلك الأحزاب التي تفضل مبدأ "الانتفاضة"، كانت ثمة شكوك حول التوقيت المناسب للقيام بها. لقد خشيت بعض الأحزاب من كون حزب المؤتمر الوطني يرغب في التعجيل بانتفاضة "مبكرة" يمكنه معها أن يخمد نيرانها قبل أن تقوى شوكتها ويشتد عودها، فيما رغبت أخرى في أن يتم طرح الثقة - بالكلية - عن الحكومة جراء انفصال الجنوب، وعدم الرغبة في رؤيتها وهي تتدخل في مسيرة عملية السلام بالبلاد.

وخلال سني الحكم "الإسلامى"، تحرر كثير من السودانيين من الوهم، وفقدوا ثقتهم فى السياسة والبلاد وجل زعمائهم ... فيما لم يعاصر الشباب، بحكم عامل العمر، إلا حزب المؤتمر الوطنى، كما لم يكونوا يعلمون إلا القليل عن عادات القتال لدى الجيل الذى سبقهم، وكانوا يجاهدون لمحاولة فهم الاضطرابات بين ظهرانيهم، وتلك المنتشرة فى الشرق الأوسط بأسره، فى سعيهم لتلمس الطريق. أما زعيما حزب الأمة والحزب الاتحادى الديمقراطى فقد أدليا دلوهما فأخفقا ... وأما الترابى، زعيم حزب المؤتمر الشعبى، فيعتبره معظم السودانيين الشماليين السبب الرئيسى لتفكك السودان، فيما اختزل الحزب الشيوعى السودانى فى عقد تحالفات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، تلك الحركة غير الموثوقة من قبل الكثيرين من أهالى السودان.

كذلك، فإن التضارب الحادث فى القطاع الشمالى للحركة الشعبية لتحرير السودان كان سببا آخر للاستجابة الضعيفة للمطالب الداعية إلى انتفاضة شعبية فى ٢٠١١ . وبينما كانت عناصر من الحركة بقيادة ياسر عرمان ترغب فى التحالف مع قوى معارضة أخرى، تم وضع عرمان فى موقف حرج من قبل القطاع الجنوبى للحركة الراغب فى أن يفضى الاستقرار إلى ضمان نجاح عملية السلام، ومن قبل قائده المباشر، مالك عقار اير، غير الواثق فى الأحزاب الشمالية، حيث انصب اهتمامه على "المشورات الشعبية". وفى السادس من شباط/ فبراير ٢٠١١، أخبرنى مالك عقار بأن:

"رياح التغيير قد هبت، بيد أننى أحسب أنه من غير الحصيف أن ننخرط فى انتفاضات فى الوقت الراهن. إن الأحزاب الشمالية ليست تصادمية النزعة، إذ اعتمدت تاريخيا على الحركة الشعبية لتحرير السودان لمجابهة حزب المؤتمر الوطنى نيابة عنها. لقد أرادوا استغلالنا للوصول إلى قصر الرئاسة، بيد أننا أدركنا أنه

إذا كان بوسعنا أن نصل بأى من كان إلى "القصر"، فلماذا لا نصل "نحن" إليه؟ ألا إننا عازمون على المضى قدما إذا أخذوا زمام المبادرة. وتبقى الحاجة ماسة إلى القيادة، ووحدها الحركة الشعبية لتحرير السودان من تمتلك تلك القيادة. إننى أحسب أننا يجب ألا نصطدم بحزب المؤتمر الوطنى. إن الأحزاب الأخرى هى من الهشاشة والضعف بحيث يسهل أن تنحو بعيدا فى هذا الوقت أو ذاك".

إن الحركة الشعبية لتحرير السودان/ القطاع الشمالى لم تضع أية خطط بشأن احتمالية أن تتولد توترات قد تفضى إلى مصادرة أصول الحركة من قبل أجهزة الأمن السودانية، أو أن يجبر ياسر عرمان على مغادرة البلاد ... الأمر الذى حذر الحزب الشيوعى السودانى من مغبته.

كذلك، كانت الحركة منقسمة بولاءاتها تجاه الجنوب ولديها -مثلها فى ذلك مثل نظيرتها الجنوبية- ميل للتفكير فى حلول عسكرية لمشكلات سياسية لم تكن تتوافق ومزاج عموم السودانيين عند انبثاق توترات الربيع العربى. وتضمن ذلك، أيضا، النداءات المتكررة من قبل ياسر عرمان بالتدخل العسكرى الأمريكى. وفى الوقت ذاته، كانت مطالبة الحركة الشعبية لتحرير السودان/ القطاع الشمالى بإسقاط النظام قد قام بها كل من مالك عقار اير، وعبد العزيز آدم الحلو، اللذين كانا فى حماية قواتهما وحماية ياسر عرمان خارج البلاد، فى حين لم تتم استشارة أعضاء الحركة على امتداد السودان. هذا، وقد أخبرنى مسئول بحزب المؤتمر الوطنى بأن "ياسر عرمان كان يريد تثبيت قدميه فى الشمال، بل وفى بنغازى، واستقطاب إمدادات من الجنوب، بل وربما من أوغندا".

أما إحدى مزايا النظام، فإنه بالرغم من أن العلاقات كانت ما تزال متوترة مع الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم بلدان أوروبا، إلا أن السودان -وخلافاً لما كان عليه فى تسعينيات القرن العشرين- لم يكن يعانى عزلة إقليمية. فمع نهاية عملية

السلام، كان لحزب المؤتمر الوطنى روابط تعاونية مع إثيوبيا، فضلا عن إحراز تقدم فى العلاقات مع الرئيس التشادى إدريس ديبى لإنهاء دعمهما المتبادل للمتحاربين بالوكالة، وهو الأمر الذى صمد لاختبار الزمن وسط دهشة الكثيرين. هذا، فضلاً عن احتفاظ حزب المؤتمر الوطنى بعلاقات حميمة مع رئيس إريتريا، أسياسى أفورقى ... تلك الشخصية المراوغة المخاتلة. أما العلاقات مع الجارة الشمالية - مصر - فكان يكتنفها الغموض نظرا للأوضاع غير المستقرة بها، بيد أن حزب المؤتمر الوطنى قد رحب بسقوط نظام حسنى مبارك، وراودته آمال عراض بشأن تنامى نفوذ الإخوان المسلمين فى مصر، الذين تربطه بهم علاقات وثيقة. كذلك، يقوم حزب المؤتمر الوطنى برفد المعارضة الليبية بالدعم المالى، وهنا أيضا لأن الحزب كان آملا فى أن الإسلاميين بليبيا سيبلون بلاء حسنا فى مرحلة ما بعد القذافى، ولكون القذافى قد أضحى المؤيد الأبرز لحركة العدل والمساواة. وفى حين أن الانتفاضات الشعبية التى انتشرت على امتداد الشرق الأوسط عام ٢٠١١ قد أحدثت رجفة شديدة لقادة الحزب، فقد استشعر أولئك القادة - كديدنهم - أنه إذا أمكنهم فحسب تهدئة العواصف السياسية القائمة (آنذاك)، فإن التوجهات الإقليمية الأشمل ستكون موافقة لهم، وأن النظام سيجتاز أزمته بأقوى مما كان من قبل. ولكن الأمر ذا الدلالة الهامة، على الأرجح، ووفقا للدكتور منصور خالد عن الحركة الشعبية لتحرير السودان، "هو ضعف معارضى نظام الحكم"، والذين قال عنهم منصور خالد إنهم المعارضون الأقل نفوذا وفاعلية مقارنة بمن رآهم على مدار سنى عمره.

هذا، وقد ألح حزب المؤتمر الوطنى فى القول بأن الأحوال فى السودان لا يمكن أن يتم مقارنتها بنظيرتها فى تونس أو مصر، على الرغم من أن المثقف البارز والرمز الإصلاحى فى الحزب، الدكتور/ غازى صلاح الدين، قد رأى فى تلك

التطورات قوة دافعة لقضية الديمقراطية، حيث كتب:

فى الماضى، ساد اعتقاد عام بأن ما يسمى "الأحزاب الأيديولوجية" – كالجبهة الإسلامية القومية وحزب المؤتمر الوطنى – تآمرت على الأنظمة الديمقراطية لصالح خدمة وجهة نظرها الضيقة عن الحكومة والمجتمع. هذا الأمر يتغير حاليا. هناك تصريحات قاطعة بالانضمام إلى ركب الديمقراطية تصدر عن الجميع بمن فيهم الأحزاب الإسلامية الصاعدة، وهو الأمر الذى سيضطلع بدور كبير فى ترسيخ الاستقرار والديمقراطية فى الإقليم، وفى السودان (الدكتور/ غازى صلاح الدين – ورقة مقدمة إلى معهد الدراسات الشرقية والإفريقية، لندن، ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١).

وعلى وجه التحديد، فقد آمن الدكتور/ غازى صلاح الدين بأن إمساك الإسلاميين بزمام السلطة والحكم فى الوطن العربى من خلال انتخابات ديمقراطية سيعمل على طمأنة الإسلاميين بالسودان. ولكن وفقا للمشهد السائد المنطوى على اعتقالات متواترة للسياسيين ونشطاء حقوق الإنسان، والمنطوى أيضا على إغلاق الصحف، فإن التقدم باتجاه تحقيق الديمقراطية أمر غير مشاهد ألبتة.

وفى الوقت ذاته، كانت الجهود تبذل لجعل النظام فى السودان آمنا إزاء التغيرات الكاسحة فى الإقليم. ففى أيلول/ سبتمبر ٢٠١١، أعلن الرئيس عمر البشير، البالغ من العمر ٦٧ عاما آنذاك، أنه لا ينتوى الترشح للرئاسة ثانية، كما بدا أنه قد صادق على مطالبات تدعو إلى أن يكون الحد الأقصى لعمر مرشح الرئاسة ٦٠ عاماً. أما حزب المؤتمر الوطنى فقد قام بتفعيل أنشطته مع مجموعات الشباب الذين تم إمدادهم بموارد بشرية ومالية، كما قام بتبنى وجهة نظر الحكومة بإيجاد فرص عمل لهم، أو ترشيحهم لوظائف بعينها، وتنظيم أنشطتهم الاجتماعية، وتطوير منظور لاهتماماتهم ... كل ذلك بغية إحداث إصلاحات بالنظام بدون

الاضطرابات والقلاقل التى شهدت تمهيدا لها بالشرق الأوسط. وطبقا لدلالات انطوت عليها مواقف العديد من الدبلوماسيين الغربيين، فإن حزب المؤتمر الوطنى قد حالفه التوفيق فى الترويج لنفسه بأنه حزب الاعتدال. وقد عقب الصادق المهدى على هذا الأمر بالقول إن "حزب المؤتمر الوطنى يستخدم تكتيك حسنى مبارك حين قال إنه لو رفضتنا، فسوف تصطدم بالمتطرفين، وبذا فإن الحزب السياسى الوحيد المتسم بالتنظيم، فى مصر، هو "الإخوان المسلمين". وكان أحد اقترابات النظام من الشبيبة أن يتم تعيينهم فى مناصب وزارية، ومناصب أخرى. ولعل التعيين الذى لاقى الكثير من اهتمام وسائط الإعلام السودانية، كان تعيين سناء حمد، وزيرة للإعلام. وقد مثلت سناء، البالغة آنذاك ٣١ عاما، ذات الخلفية الأكاديمية، والتى نعتت نفسها بأنها إسلامية ليبرالية" ... الصورة الجديدة لحزب المؤتمر الوطنى التى رغب فى أن يقدمها للعالم. وبينما كانت سناء حمد عادة ما تنتقد اتخاذ القرار فى أروقة حزب المؤتمر الوطنى، فقد أوضحت بجلاء أن ثمة خطوطا حمراء لا يمكن تجاوزها تتعلق بسياسات الحزب، والتعيينات السياسية. ولم تكن المبادئ التى تتبناها سناء حمد تختلف كثيرا عن تلك الخاصة بعموم الحزب. ونتيجة لذلك، فإن حزب المؤتمر الوطنى لم يواجه تحديات المعارضة فحسب، بل كان يتحتم عليه تقرير المدى الذى يمكنه – من خلاله – الاستجابة للضغوط المتنامية من أعضائه المطالبين بإجراءات إصلاحية.

حزب المؤتمر الوطنى، وحكومة ألوان الطيف السياسى، وصياغة دستور البلاد

صُممت جهود حزب المؤتمر الوطنى بشأن صياغة دستور للبلاد، وتشكيل حكومة تضم شتى ألوان الطيف السياسى ... لإعادة التواصل مع جمهور تحرر من أوهام اتفاق السلام الشامل والتدخل الأجنبى فى شئون البلاد، ولتحمل قدر من

المسئولية عن كارثة انفصال الجنوب، وبالتالى حماية نفسه من أخطار التيارات الراديكالية، المحلية والإقليمية معا ... إلا أن إحداث التوازن المنشود لن يكون بالأمر الهين. فإرضاء المؤيدين الراغبين فى دستور إسلامى صريح وسياسات إسلامية واضحة لا يتناغم مع جهود الدفع بإسلاميين معتدلين من حزب الأمة والحزب الاتحادى الديمقراطى فى الحكومة، إذ يتطلب ذلك منحهم مجموعة من الامتيازات لاسترضاء مؤيديهم. فبحظر تلك الامتيازات، فضلت العناصر الأكثر راديكالية فى هذين الحزبين العمل مع قوى الإجماع الوطنى للضغط من أجل إشعال انتفاضة فى البلاد.

وقد أضحى التفاوض أولوية قصوى للحزب الحاكم مع التصويت لصالح انفصال الجنوب وتهديد الصادق المهدى بالانضمام لأولئك الداعين إلى تغيير نظام الحكم، ما لم يصل إلى اتفاق مع حزب المؤتمر الوطنى. ومنذ البداية، أدار الفريق صديق محمد إسماعيل - الأمين العام لحزب الأمة القومى - دفة المفاوضات وكان أكثر مؤيديها حماسة. وقد اعتبر إسماعيل المفاوضات الفرصة الأخيرة أمام الحزب الحاكم لحل سلمى، وإلا فلن يكون أمام حزب الأمة القومى سوى تأييد إطاحة الحكومة عن طريق الانتفاضة. إن المطالب المنشودة قد تمثلت فى دستور ديمقراطى يتيح للأحزاب كافة فرصة المشاركة فى العملية السياسية، وإقامة علاقات طيبة مع جنوب السودان، ومناصرة حقوق الإنسان، وإنشاء فيدرالية فاعلة، إلى جانب حسم النزاع فى دارفور، والتوافق بشأن آلية تقود إلى انتخابات قومية فى غضون ثلاثة أعوام، وفى ظل مفوضية قومية للانتخابات قد أعيد هيكلتها. هذا، وقد صرح صديق إسماعيل، فى منتصف آذار/ مارس ٢٠١١ بأنه متفائل بنتائج إيجابية خلال أسبوع، حيث توقع أن يحسم الأمر من خلال اجتماع ما بين البشير والصادق المهدى، إلا أنه - ومع نهاية عملية السلام - لم تكن ثمة اتفاقات ما بين

حزب المؤتمر الوطنى وأحزاب المعارضة الرئيسية.

وبالرغم من إيمان زعيمى الحزبين بخيار "الانتفاضة"، إلا أن ذلك قد أرقهما - على الأرجح- بأكثر مما أرق البشير ورفاقه المؤمنين بأن حزب المؤتمر الوطنى فى مأمن من موجات التمرد التى اكتسحت العالم العربى، وذلك بسبب ما زعموه من وجود ليبرالية ولا مركزية للسلطة فى الولايات السودانية. لقد كان الصادق المهدى وعثمان الميرغنى متشوقين للانضمام إلى الحكومة، بيد أنهما كانا بحاجة إلى ضمانات بأنهما لا يدعمان ديكتاتورية، وبالتالى يضمنان تأييد أعضاء حزبيهما. كذلك، فلا يوجد أدنى شك فى مخاوفهما الحقيقية، وبخاصة مخاوف المهدى، من أن تهبط البلاد فى منحدر كذلك الذى هبطت إليه ليبيا، وذلك بسبب وجود أعداد كبيرة من الجماعات المسلحة من بينها عدد لا بأس به تربطه علاقات بحزب المؤتمر الوطنى، وكذلك بعض الجماعات الإسلامية فى الخارج. لقد أعلن الصادق المهدى أنه قد يكون "طوباويا" إلا أنه يأمل فى "ربيع عربى بلا عنف". بيد أن حزب المؤتمر الوطنى لم يعدم أوراقا للعب. إذ قد يفضل البشير أن يضم حزب الأمة القومى والحزب الاتحادى الديمقراطى إلى صفوف الحكومة، ولكن إذا كان الثمن باهظا فإن حزب المؤتمر الوطنى بوسعه تغيير المسار والتحالف مع الفصائل الإسلامية، وإن كانت صغيرة نسبيا، مثل منتدى السلام العادل الذى يترأسه الطيب مصطفى - خال البشير، ورئيس تحرير صحيفة "الانتباهة" - وكذا التحالف مع جماعة "أنصار السنة" ذات الطابع الوهابى، وجماعة "الإخوان المسلمون".

وفى الثانى من حزيران/ يونيو ٢٠١١، أعلن البشير أنه فى أعقاب انفصال جنوب السودان سيتم صياغة دستور جديد للسودان، كجزء من "الجمهورية الثانية"، على أن يعرض للتصويت عليه فى استفتاء جماهيرى، وأن حزب المؤتمر الوطنى عازم على استقطاب جميع القوى السياسية السودانية لصياغته. وقد ربط البشير

ذلك بتشكيل حكومة تضم شتى ألوان الطيف السياسى وفقا لأجندة يتفق عليها مع الأحزاب السياسية الأخرى. ومع نهاية عملية السلام، كان حزب المؤتمر الوطنى قد أجرى التعديلات الفنية اللازمة على الدستور، ففى مرحلة ما بعد التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١، سيكون الاهتمام منصبا على التوصل إلى اتفاق بشأن "دستور دائم" زعم المسئولون الانتهاء من صياغته بحلول تشرين الثانى/ نوفمبر ٢٠١١ . ولئلا توحى التعديلات المقترحة بالضعف، قام البشير باستبعاد فكرة الانتخابات المبكرة، مشيرا إلى أن الانتخابات القادمة ستجرى خلال عام ٢٠١٥ وفقا لما اتفق بشأنه. كذلك، فقد أبلغ البشير مجلس الشورى بأن أحزاب المعارضة هى أحزاب ضعيفة، وأن الحزب الحاكم لا يواجه أدنى منافسة من قبلها.

إن الاهتمام بالدستور قد تسارعت وتيرته وقت الاستفتاء بشأن استقلال الجنوب، ومع اقتراب عملية السلام من نهايتها. وكان ذلك واضحا من خلال تزايد اجتماعات الأحزاب السياسية وعناصر المجتمع المدنى للتباحث فيما بينها حول أنجع السبل لبحث الدستور المقترح وإعداد مسودات للمراجعة والتحليل. وبالرغم من أن المجتمع المدنى فى السودان لا يرقى إلى مستوى نظيره الجنوبى من حيث وضوح التكوين، إلا أنه سرعان ما اضطلع بالمهام المذكورة آنفا. إلا أنه -وكما فى الجنوب -شب خلاف حول رغبة الحكومة فى التحكم فى العملية برمتها عن طريق تحجيم المشاركة وتحقيق مآرب بعينها. أما أحزاب المعارضة وعناصر المجتمع المدنى - بدورها - فقد رغبت فى عملية شاملة ومطولة بغية مناقشة القضايا بروية وعمق، وكذا توعية الجماهير، والإفادة من الفرجة المتاحة للتشديد على ضرورة إحداث تحول ديمقراطى بالبلاد. ولقد حالف التوفيق الدكتور/ غازى صلاح الدين - المتسم بعقلية تقدمية إصلاحية - حيث كتب:

إن القول المأثور: "لا توجد ديمقراطية بدون ديمقراطيين" هو قول صائب،

فالأحزاب بحاجة إلى إعادة تقييم قدراتها الديمقراطية. ففى الغالبية العظمى من الأحزاب السياسية، فإن التقاليد الديمقراطية متقلبة. إننا نفتقر إلى روح المؤسساتية ... فالأحزاب تعتمد فى استمراريتها على "العبقرية" !! والمواهب الشخصية لزعاماتها شبه الخالدة!!

(الدكتور/ غازى صلاح الدين - ورقة مقدمة إلى معهد الدراسات الشرقية والإفريقية، لندن، ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١).

منذ عام ١٩٥٦، كان الأسلوب النمطى الذى تكتب به الحكومات السودانية دساتيرها هو تشكيل لجان ثم عرض تقارير تلك اللجان على البرلمان للبت النهائى، وقد عمد حزب المؤتمر الوطنى إلى هذا الأسلوب فى كتابة دستور ١٩٩٨ . هذا، وقد استعيض عن دستور ١٩٩٨ بدستور "اتفاق السلام الشامل" الذى ظلت أحكامه سارية حتى التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١ . ولقد كان دستور "اتفاق السلام الشامل" بصيغته العلمانية غير مستساغ من قبل حزب المؤتمر الوطنى، بالرغم من كون "اتفاق السلام الشامل" الذى انبنى عليه الدستور مصدر حياة الحزب. ومع نهاية عملية السلام طفت إلى السطح الفكرة القديمة الداعية إلى دستور إسلامى للبلاد. وقد عمد حزب المؤتمر الوطنى إلى توظيف تلك الفكرة لإعادة التواصل مع جماهيره، والتدليل على أنه من بين مزايا انفصال الجنوب عودة شمال السودان إلى هويته "الإسلامية الحقيقية"، ونبذ الأفكار العلمانية وطرحها جانبا ... تلك الأفكار التى روجت لها الحركة الشعبية لتحرير السودان، ومفاهيمها بشأن "سودان جديد".

لقد عمد تحالف الجبهة الإسلامية القومية/ حزب المؤتمر الوطنى إلى استخدام الدستور طويلا لتفتيت الأحزاب الطائفية وإضعافها لعلمه بتأزم موقفها حين النظر إليها وهى تناهض دور الإسلام فى الحكم. أرادا حزب الأمة القومى والحزب

الاتحادي الديمقراطي تجنب المأزق بالقول إن ثمة قضايا أكثر أهمية بحاجة للمناقشة، إلا أنه كان مشكوكا في أن يحول ذلك القول دون الشرك الذي نصبه حزب المؤتمر الوطني لهما، علما بتوجهاتهما الإسلامية ... تلك التوجهات التي تجعل تحالفهما مع الأحزاب العلمانية ضربا من المستحيل. أما الاختلاف عن ما سبق ذلك من مناقشات وجدالات، تلك التي دارت في دوائر مفرغة، فهو أنها قد جرت في سياق انفصال الجنوب الكارثي، وفي مناخ الحروب التي دارت في دارفور وجنوب كردفان، حيث طالبت أحزاب التمرد بالاعتراف بالتعددية والاختلاف، ومطالبة الثلاثي (عبد الواحد النور وعبد العزيز الحلو ومالك عقار اير) بالعلمانية. إن دستورا علمانيا قحا لم يكن واقعيا من المنظور السياسي، وبخاصة في ظل تلك الأحوال، إلا أن الجدل الدائر - أنذاك - أتاح الفرصة لتوعية الأهالي وحشدهم حول مواقف شتى.

وفي حين سعى المجتمع المدني الإصلاحي إلى توظيف الحاجة إلى دستور جديد للمطالبة بديمقراطية متكاملة الأركان، كانت أحزاب المعارضة منقسمة، فالبعض يناصر نشطاء المجتمع المدني، والبعض يوظف الموقف لتعضيد موقفه التساومي لموطئ قدم بالحكومة. ولقد كانت نقطة البداية رفض الأساليب التقليدية لصياغة الدستور وفقا لمبدأ "التجربة والخطأ"، ومع نهاية عملية السلام كان كثير من المنتمين لشتى أطياف المشارب السياسية ينادي بمناقشات مجتمعية موسعة. كانت القضايا الرئيسية موضع الاهتمام تدور حول ما إذا كان نظام الحكم الذي من المزمع اعتماده برلمانيا أم رئاسيا ... ودور الإسلام - إذا كان ثمة دور - في الدستور، بالإضافة إلى قضية الفيدرالية وسلطات رئيس الدولة وصلاحياته، وما إذا كانت الوحدات الفيدرالية ستبقى على غرار النمط القائم (١٥ ولاية) أم سيتم الرجوع إلى نمط الأقاليم الستة الذي أنشأته السلطات الكولونيالية البريطانية فيما

سبق. هذا، وقد قيل إن هذا النقاش الشامل يعد متسقا مع الخبرات والتجارب العالمية الراهنة.

إن المجتمع المدنى، وكذا الأحزاب السياسية قد تناولوا قضية "الدستور" بالطريقة ذاتها التى تناولوا بها انتخابات نيسان/ أبريل ٢٠١٠ - أى بتشكك باد، من غير تفويت الفرصة للتواصل مع أعضائهم ودفع الحكومة للقيام ببعض التنازلات أو المواءمات المنشودة أو توظيف الجهود وتوجيهها نحو تنظيم انتفاضات شعبية. إن البعض ممن فى صفوف المعارضة ليفضل "الطرح الانتفاضى" بجلاء، فيما يرى البعض فى الدستور أداة، ليس فقط للحشد والتعبئة، بل للمجتمع ككل لصياغة أفكار مترابطة البنيان عما يريده، ومن بينها تصوراته بشأن الاقتصاد السودانى. ووفقا للدكتورة بلقيس يوسف بدرى - مديرة المعهد الإقليمى لدراسات الجندر والتنوع والسلام وحقوق الإنسان بجامعة الأحفاد للبنات بأم درمان - فإن هذا هو الطرح الأفضل لضمان عدم الالتفاف على الثورة وسرقتها من قبل جماعات أخرى كما حدث فى كل من مصر وتونس. أما الخوف غير المعلن من قبل المعارضة فليس فقط من ألا تلين قناة حكومة حزب المؤتمر الوطنى - وبالفعل قد لا يحدث ذلك نظرا لردات فعل مؤيديها، وإنما يكمن الخوف فى عدم مؤازرة الانتفاضة حال استدعيت. وبالفعل، وبموجب الانقسامات وغياب التنظيم لدى المعارضة، فإذا كان لانتفاضة ما أن تجرى وقائعها، فسيكون ذلك رغما عن الأحزاب السياسية لا بسببها.

وبالرغم من أن الأحزاب الإسلامية الثلاثة المعارضة (حزب الأمة، والحزب الاتحادى الديمقراطى، وحزب المؤتمر الشعبى) كانت ما تزال تتجاذب أطراف الجدال حول مواقفها عشية انتهاء عملية السلام - كان من شبه المؤكد أنها ستؤازر دستورا إسلامى القاعدة، إما عن اقتناع منها بذلك وإما خوفا من نعتها "بمعاداة

الإســـلام" من قـــبل حـــزب المؤتمر الوطني. وفي الوقت ذاته، كـــان الإرهابيـــون المتأسلمون يضطلعون بدور رائد من خلال "جبهة الدستور الإسلامي"، وهو الدور الذي يقومون بممارسته في الحكومة، ومن خلال توظيفهم "الفتاوى" للترهيب.

لقد خلق حزب المؤتمر الوطني مناخا جعل حزبا كالحزب الشيوعي السوداني ذاته حائرا مذبذبا بشأن دعم "الخيار العلماني"، فعمد – بالمقابل – إلى المناداة بدستور "هجين". وعلى أية حال، فإن الدستور المرتكن إلى اتفاق السلام الشامل، في شمال البلاد، قد ذهب إلى أن الشريعة الإسلامية وإجماع الآراء هما مصدرا التشريع. ووحدها "حركة الإخوان الجمهوريين" هي التي صادقت على دستور "علماني" بالكلية لإيمانها بأن الإسلام ينحاز ضد النساء والنصارى. فمنذ نيسان/ أبريل ٢٠١١، عكفت الحركة على عقد اجتماعين أسبوعيا في مقرها بأم درمان تمخضت عن نتائج إيجابية (بل لقد عمدت الحركة إلى تنظيم جلسات للأطفال صبيحة السبت من كل أسبوع). هذا، وقد خشيت الحركة، إن أصر حزب المؤتمر الوطني على دستور إسلامي الطابع، أن يقع العلمانيون – وهي منهم – ضحية موقفهم من الدستور المقترح. وليس الأمر مستغربا، فما يزال لدى "حركة الإخوان الجمهوريين" ذكريات أليمة عن مؤسسها محمود محمد طه الذي أُدين بالردة عن الإسلام من قبل حسن الترابي وجعفر نميري، وحوكم عن تلك التهمة مرتين أعدم في أخراهما في الثامن عشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥ في أواخر عهد نميري ... لذا، فقد خشيت الحركة تكرار تلك الواقعة.

كذلك، فقد دعت قوى الإجماع الوطني إلى دستور علماني، ولكن ذلك كان – في حقيقة الأمر – موقف عدد من الأحزاب اليسارية الصغيرة وبعض المستقلين وكان يتحتم تلطيف حدة هذا الموقف إذا كانت الرغبة كسب تأييد الأحزاب الطائفية الكبرى، التي لن يرتضي زعماؤها اعتناقاً رسمياً لمبدأ "العلمانية". أما قوى

الإجماع الوطنى فقد أثار غضبها مجموعة من "المثقفين" انتظموا تحت لواء مؤسسة "فريدريش إيبرت" الألمانية، ونادوا بدستور "هجين" ... وقاموا بالإفصاح عن رغبتهم فى التوصل إلى "حل وسط" بإعادة بلورة الطابع الإسلامى للدولة، وتعضيد وثيقة حقوق الإنسان كوسيلة لإدراج حقوق المواطنة فى الدستور المقترح. وبينما كان حزب المؤتمر الوطنى يشدد على أن الإسلام هو المصدر الوحيد (الرئيسى) للتشريع، انحاز حزب الأمة القومى والحزب الاتحادى الديمقراطى إلى مصادر أخرى للتشريع بجانب الشريعة الإسلامية، كما رغبوا أيضاً فى وثيقة ناجزة لحقوق الإنسان. هذا، وليس بخاف على أحد أن "نسخة" الإسلام السياسى المطبقة من قبل حزب المؤتمر الوطنى لم تكن أنموذجا جذابا فى أية دولة من دول العالم. ونتيجة لذلك، فإن جماعات إسلامية - مثل جماعة "الإخوان المسلمين" - قد أجرت تعديلات على مناهجها تأثراً بجاذبية الأنموذج التركى الذى مزج ما بين المفاهيم الإسلامية والالتزام بمقتضيات الديمقراطية.

كذلك، تمثل أحد أوجه الخلاف فى سيطرة معايير الاقتصاد الإسلامى على القطاع المصرفى السودانى ... ذلك القطاع الذى يرتبط به حزب المؤتمر الوطنى ارتباطا وثيقا. وقد ذهب البعض إلى أن ذلك لا يمثل مشكلة إذ أدى تحريم الفوائد (المدفوعات الربوية) إلى تشجيع المحاسبين لإيجاد سبل مبتكرة للإقراض دون فوائد. أما رفض الجنوب للنظام المصرفى الإسلامى، وفقا لتبنى الشمال له، فأفضى إلى مغادرة جماعية للبنوك من الجنوب، وانهيار القطاع المصرفى هناك، وبالتالى سيطرة المصارف الكينية على ذلك القطاع. إن قضية "المصارف" بدورها قد أثارت أسئلة حول نمط الاقتصاد المنشود، وكذا الحاجة إلى أخذ "البيزنس" بعين الاعتبار حين التباحث بشأن الدستور.

وثمة وجه آخر للخلاف تمثل فى نمط الحكم وصيغته، حيث ذهب حزب المؤتمر

الوطنى إلى تفضيل النسق "الرئاسى"، فيما ذهبت معظم أحزاب المعارضة إلى تفضيل النسق "البرلمانى"، أو نمط هجين مؤلف من عناصر كلا النسقين، البرلمانى والرئاسى، كما هى الحال فى فرنسا. ويرتبط بما سبق قضية ما إذا كان سيتم الانتخاب على نحو مباشر أم غير غير مباشر. كذلك، فقد عارضت أحزاب المعارضة تطبيق "الحدود" الإسلامية كأداة للعقاب ... تلك "الحدود" التى ينص عليها قانون العقوبات بالفعل، بيد أنه نادرا ما يتم تطبيقها. لقد كانت معظم المعارضة راغبة فى إلغاء تلك التدابير، كما كانت قلقة من أن حزب المؤتمر الوطنى قد رغب فى التوسع فى تطبيقها. إن شبح خطاب الرئيس البشير فى ولاية "القضارف" عشية استفتاء الجنوب، والذى أنكر فيه حقيقة التنوع والتعددية فى شمال السودان، ودعا إلى "أسلمة" كاملة ... قد خيم بشدة على المعارضة السودانية. ونتيجة لذلك، دعا البعض إلى الإقرار بعلانية ووضوح بالتنوع فى السودان.

أما الفيدرالية، فكان متوقعا أن يدور حولها جدال واسع. فلا أحد يعارض الفيدرالية، وإنما يؤمن الأهالى بأنها لابد أن تكون أداة لتحقيق الديمقراطية، وعلى الأخص أن تعمل على توزيع ثروات البلاد على نحو أكثر مساواة وعدلا. ووفقا للترتيبات الحالية، فإن الحكومة الوطنية تعطى إعانات للولايات، ولكن وفقا لصيغ غامضة ملتبسة، إذ ينبنى منح تلك الإعانات على معايير سياسية باستخدامها كوسيلة لإثابة الحلفاء وعقاب "الأعداء". كذلك، يجب اتخاذ قرار بشأن المصادقة على اعتماد نظام برلمانى أو نظام رئاسى لحكم البلاد، أو آخر مختلط (هجين) على غرار النظام فى فرنسا. وبموازاة الخبرة الجنوبية وتجربتها، كان العديد من عناصر قوى الإجماع الوطنى غير راضين عن القيود المفروضة على صلاحيات رئيس الجمهورية، وبخاصة غل يديه عن إقصاء حكام الولايات. بل لقد كانت مفارقة أن يصادق المجلس التشريعى لجنوب السودان – عشية الاستقلال – على مثل تلك

القيود على صلاحيات الرئيس سالفاكير. هذا، وقد استشعر الكثيرون الحاجة إلى مراجعة العلاقات المالية بين الحكومة المركزية والولايات مراجعة دقيقة على ضوء خبرات السنوات الست والنصف السابقة. كذلك، وجوب اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان سيتم اعتماد نظام برلمانى يتسم بوجود حزبين أحدهما للأغلبية والآخر للأقلية على غرار النمط المتبع فى بريطانيا، والذى كان متبعا فى السودان حتى التوقيع على اتفاق السلام الشامل، باستثناء فترات الحكم العسكرى ... أم نظام برلمانى يعتمد على التمثيل النسبى، أم نظام مختلط (هجين) ينبنى وفق مقتضيات اتفاق السلام الشامل، ويتضمن تمثيل المرأة فى البرلمان بنسبة ٢٥٪ من مقاعده. وخلافا للغرب حيث ينحو النمط السائد إلى فصل الديمقراطية عن الاقتصاد، فإن الخبرة الراهنة فى الشرق الأوسط والسودان تملى أخذ العلاقة الوثيقة بينهما بعين الاعتبار. وبالفعل، طالبت قوى الإجماع الوطنى أن يعارض الدستور المقترح آليات السوق الحر، على الرغم من أن ذلك لن يجد صدى لدى حزب المؤتمر الوطنى ذى النزعة اليمينية.

وبمثل ما كانت حكومة جوبا ملتزمة رسميا بخيار "الفيدرالية"، إلا أنها قد سعت – رغماً عن وجود معارضة شديدة – إلى إخضاع السلطات لنهج مركزى ... كانت قوى الإجماع الوطنى فى الخرطوم ملتزمة بالفيدرالية، ولكنها خشيت أن يفضى تفويض السلطات على نحو لامركزى إلى إضعاف هيمنتها فى السودان. كانت الصراعات المسلحة فى دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، فضلا عن فورات الاستياء العارم فى شرق السودان وفى غير موضع بالبلاد – جميعها جزءا من صراع قديم على السلطة بين المركز والأطراف، كما كانت مرتبطة بمدى قبول التعددية والاختلاف.

وبحلول نهاية عام ٢٠١١، لم تسفر الأحداث عن تقدم ملموس بشأن إرساء

دستور ما بعد الانفصال، بالرغم مما أثار دهشة كثيرين من انضمام الحزب الاتحادى الديمقراطى، بقيادة عثمان الميرغنى، إلى الحكومة عن طريق منح الحزب بعض الحقائب الوزارية فضلا عن إغراءات أخرى. وقد أفضى ذلك إلى استبعاد بعض أعضاء الحزب البارزين ممن عارضوا – صراحة – انضمامه للحكومة. وفى حين اضطر الصادق المهدى إلى الرضوخ لإرادة حزبه بعدم الانضمام إلى الائتلاف الذى يقوده حزب المؤتمر الوطنى، فقد نأى بنفسه – أيضاً – عن قوى الإجماع الوطنى ودعوتهم إلى انتفاضات شعبية. هذا، ولم تتشكل حكومة تضم الاتجاهات كافة وفق رغبة حزب المؤتمر الوطنى، إلا أنه فقد تم تفتيت المعارضة، ونظرا لكون الحزب الاتحادى الديمقراطى قد انضم إلى الحكومة، فقد انعقدت الآمال على تحقيق تقدم فى صياغة دستور شرعى للبلاد. بيد أن جميع تلك المساعى والجهود كانت ثانوية مقارنة بالحاجة الأساسية – غير المعلنة – لإرساء أسس التحول الديمقراطى فى البلاد.

انقسامات فى حزب المؤتمر الوطنى

كانت الخلافات والانقسامات ما بين نائب الرئيس، على عثمان طه، ممثلا لصوت العقل – وبين الدكتور نافع على نافع، الجموح الشموس، نائب رئيس حزب المؤتمر الوطنى ومستشار الرئاسة السودانية ... بادية منذ التوقيع على اتفاق السلام الشامل فى ٢٠٠٥، على أقل تقدير، حين قام نافع بانتقاد على عثمان لإيمان الأخير بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستعمل على تحسين علاقتها بالسودان بعد توقيعه على اتفاق السلام، وهو عنصر حيوى فى ترويجه للاتفاق بين رفاقه. ومنذ ذلك الحين، وبقدر من الانتظام والتواتر، برزت التوترات بين المسئولين، إلا أنه تم كبح جماحها. أما إعلان البشير بأنه لن يترشح فى انتخابات السودان القادمة فقد عبدت السبيل أمام التنافس بين من سيخلفه، وكان المرشحان الأبرز

لخلافته ... على عثمان طه ونافع على نافع. وعلى ضوء تلك المعطيات، فإن رفض عناصر بالجيش والحزب لاتفاق نافع الذى وقعه مع الحركة الشعبية لتحرير السودان/ قطاع الشمال، وذلك فى أديس أبابا بشأن جنوب كردفان ووضعية القطاع الشمالى للحركة (انظر الفصل الخامس) ... كان ينظر إليه على أنه قد وضع نهاية لطموحات نافع الزعامية.

أما الشخصية الثالثة وفق الترتيب الهرمى لحزب المؤتمر الوطنى، والتى لم تخف طموحاتها الزعامية فكانت صلاح عبد الله قوش، الذى ظل رئيسا لجهاز الاستخبارات والأمن الوطنى لمدة طويلة، والذى كان معروفا لدى الغرب لإشرافه على روابط للتبادل الاستخباراتى مع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، وعدد من وكالات الاستخبارات الغربية والتى اعتبرت جزءا مما أطلق عليه "الحرب ضد الإرهاب" فى أعقاب أحداث الحادى عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ . وقد قامت الاستخبارات السودانية بتقديم معلومات وتحليلات خاصة بعدد من "الإسلاميين"، والذين كان معظمهم فى رعاية حزب المؤتمر الوطنى، كما أسهمت فى برنامج الولايات المتحدة لترحيل المشتبه بهم، من عدد من الدول واحتجازهم وتعذيبهم هناك. وفى أعقاب الغزو الأمريكى للعراق، كان جهاز الاستخبارات والأمن الوطنى السودانى هناك لمد يد العون !!

وقد كان أبو سفيان عبد الرزاق، السودانى/ الكندى أحد ضحايا روابط التبادل الاستخباراتى، والذى كان فى طريق عودته من كندا إلى السودان فى آب/ أغسطس ٢٠٠٣ لزيارة والدته المريضة، ليلقى به فى أحد السجون بناء على طلب الأمن الاستخباراتى الكندى الذى اشتبه فى كونه إرهابيا. وبعد التحقق من الواقعة قامت الحكومة السودانية بإخبار نظيرتها الكندية بأن المعاملة التى لقيها أبو سفيان تمثل انتهاكاً صارخاً لقواعد حقوق الإنسان، كما قامت الحكومة السودانية بإطلاق

سراحه. إلا أن ستيفن هاربر، رئيس الوزراء الكندى آنذاك، رفض عودة أبى سفيان إلى كندا، ولذا طال مكوثه لشهور فى مقر السفارة الكندية فى الخرطوم. هذا، ولم يسمح لأبى سفيان بالعودة إلى كندا إلا بعد تدخل المحكمة الكندية العليا ... أبو سفيان عبد الرزاق الذى لم توجه إليه أية اتهامات على الإطلاق !!

وقد زعم صلاح قوش أن التعاون الاستخباراتي مع الغرب قد أظل حزب المؤتمر الوطنى بالحماية، بيد أن بعض مؤيدى الحزب قد استثيروا جراء ذلك التصريح. وفى آب/ أغسطس ٢٠٠٩، أقصى صلاح قوش عن الخدمة - على نحو مفاجئ - على يد البشير لأسباب لم يتم الإفصاح عنها ألبتة، رغماً عن أن إقصاءه قد عوض بتعيينه مستشارا للرئيس لشئون الأمن، كذلك فقد تم اختياره لاحقا لإدارة مفاوضات ما بعد الاستفتاء مع الحركة الشعبية لتحرير السودان.

وفى الخامس والعشرين من نيسان/ أبريل ٢٠١١، أقصى قوش ثانية من قبل البشير، وتم تجريده من كل ألقابه ومهامه الحكومية والحزبية باستثناء منصبه كعضو برلمانى. وقد كان هذا الإقصاء - ظاهرياً - نتيجة لخلافه العلنى مع نافع على نافع حول من سيقود المفاوضات مع أحزاب المعارضة بشأن تشكيل حكومة جديدة. أما قوش فقد زعم أن لديه صلاحيات البشير، إلا أن البشير والمكتب السياسى لحزب المؤتمر الوطنى انحازا لصف نافع. تلا ذلك إعلان الدكتور قطبى المهدى، عضو المكتب القيادى للحزب، والرئيس السابق لجهاز الاستخبارات والأمن الوطنى ... أن الحوار مع أحزاب المعارضة "يمثل جزءاً صغيراً من المشكلة"، وأن ممارسات صلاح قوش قد أثارت العديد من الأسئلة، التى دفعت الحزب لإعادة تقييم موقفه. واستطرد قطبى المهدى قائلا إن "قوش قد عمد إلى تلميع صورته للظفر بمقعد الرئاسة. وقد تزايدت شكوك قيادات الحزب، لفترة من الزمن، حول طموحات صلاح قوش ومساعيه لإعطاء صلاحيات أوسع لجهاز الاستخبارات

والأمن الوطنى، مما أثار مخاوف من سيطرة بالغة للجهاز، كتلك التى تحدث فى بلدان أمريكا اللاتينية التى قامت بها انقلابات عدة. كذلك، فقد أدرك سياسيون من خارج حزب المؤتمر الوطنى رغبة قوش فى خلافة البشير قبل استقالته المرتقبة فى ٢٠١٥، أو بعدها. إلا أن الكثير من عامة مؤيدى حزب المؤتمر الوطنى القاعديين قد اعتبروا قوش بطلا قام هو وسلطاته الأمنية بإنقاذ نظام الحكم عام ٢٠٠٨ حين هاجمت قوات حركة العدل والمساواة أم درمان، ولم يكن للقوات المسلحة السودانية آنذاك أثر أو وجود. أما حين عمد قوش إلى إرساء علاقات وثيقة مع قوى المعارضة، وبخاصة "الصادق المهدى"، وكذا مع حفنة من قادة القوات المسلحة السودانية ... دقت آنذاك نواقيس الإنذار.

كذلك، بدت الوشائج القبلية فى النزاع على الزعامة، فقوش من الشايقية وقد ربطته علاقات طال أجلها مع رفاقه من القبيلة ذاتها: على عثمان طه، والدكتور عوض أحمد الجاز (وزير الصناعة آنذاك)، وكمال عبيد (وزير الإعلام) ... المحرضين ضد البشير ونافع، وكلاهما من الجعليين. وبالتوازى مع ذلك التقسيم، كانت الشايقية تسيطر على أجهزة الأمن التابعة لحزب المؤتمر الوطنى، فيما هيمن الجعليون، على نحو كبير، على قيادة الجيش. إن الهوية القبلية فى شمال السودان قد تمت تقويتها من قبل حزب المؤتمر الوطنى نظرا لاستمرار هيمنة القبائل "النهرية" على السودان، وانتماء عناصر الوزارات والهيئات الحكومية إلى تلك القبائل، وانخراط الصفوة الحاكمة فى الشئون الاقتصادية للبلاد.

ونظرا للأسلوب المراوغ والملتوى الذى اعتلى بموجبه حزب المؤتمر الوطنى سدة الحكم فى البلاد، لا يؤمن الكثير من السودانيين، مطلقاً، بأن الحزب الحاكم قد حل ارتباطاته تماما مع حسن الترابى، مصرين على أن تلك خديعة أخرى لتضليل المجتمع الدولى وخداعه، وكذا لتخفيف الضغوط عن كاهل الحكومة.

وبالفعل، كانت ثمة جهود عديدة من قبل زعامات حزب المؤتمر الوطنى خلال السنوات الأولى التى أعقبت انفصال الفصيلين الإسلاميين (حزب المؤتمر الوطنى، وحزب المؤتمر الشعبى) لإعادة اللحمة بينهما، ولكن المساعى كلها قد باءت بالفشل. كذلك، كانت هناك محاولات عديدة من قبل أحزاب وشخصيات إسلامية لتوحيد الحزبين. هذا، وقد قام الإسلامى التونسى/ راشد الغنوشى بزيارة الخرطوم فى أيار/ مايو ٢٠١١، ساعيا إلى التوفيق فيما بين الحزبين، وبعد مرور شهر أعلن "الإخوان المسلمون" المصريون عن سعيهم لتحقيق الهدف ذاته. وبينما كانت جماهير الحزبين تؤيد إجراء التوافق فيما بينهما، فتر اهتمام قياداتهما بذلك الأمر.

اقتصاد شمال السودان

انتهت عملية السلام دون أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن اقتسام العائدات، كما أن الشمال لم يكن يتمتع باستتباب الأمن به. هذا، وقد أخبر وزير المالية، على محمود حسنين، البرلمان السودانى بأن ٧٣٪ من النفط بالبلاد يوجد بالجنوب، بينما يحوى الشمال ٢٦٪، أما أبيى المتنازع عليها فيبلغ إنتاجها من النفط ١٪، وأن الشمال سيخسر ٣٦,٥٪ من عائداته بسبب انفصال الجنوب. وبينما يستخرج معظم إنتاج السودان من النفط، والذى يقدر بـ ٥٠٠٠٠٠ برميل يوميا، من آبار الجنوب، فإن أنابيب النفط ومصافى التكرير والميناء تقع فى الشمال، الأمر الذى يجبر الجنوب على دفع رسوم لنقل إنتاجه من النفط ولشحنه إلى الخارج من خلال ميناء "بور سودان". أما مفاوضو حكومة جنوب السودان فيفضلون دفع رسوم متزايدة فى مقابل تلك الخدمات عن الموافقة على احتفاظ الشمال بنصيب من النفط، وهو ما أراده حزب المؤتمر الوطنى، على الرغم من قيامه بالتراجع فى النهاية. ومما أدى إلى استفحال المشكلة إخفاق الحزب فى مراكمة احتياطيات مالية، ومن ثم ضرورة اتخاذ

تدابير تقشفية. لذا، فقد ألغى بعض الدعم عن السكر والقمح والمنتجات البترولية، كذلك تم حظر استيراد بعض السلع بغية الحفاظ على احتياطيات العملة الأجنبية. وهناك إجراءات تقشفية أخرى فى الأفق، على الرغم من تظاهر الحزب الحاكم بغير ذلك وإعلان البشير أن الدولة لن تفرض ضرائب جديدة على الشعب. ووفقا لتقرير صادر عن صندوق النقد الدولى، "فإنه نظراً لأن العائدات النفطية تمثل أكثر من نصف عائدات الحكومة، كما تمثل ٩٠٪ من الصادرات ... فإن الاقتصاد سيكون بحاجة إلى التواؤم مع "صدمة مستدامة"، خاصة فى وقت تعجز الدولة خلاله عن استقطاب التمويل الخارجى". وفضلا عن ذلك تواجه حكومة حزب المؤتمر الوطنى دينا عاما بلغ ٣٩ مليار دولار أمريكى مع نهاية عملية السلام. لذا، فإن الكيفية التى سيتم انتهاجها فى التعامل مع ما ذكر آنفا لترتكن إلى نتيجة المفاوضات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، وإلى تعاطف المجتمع الدولى – وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية – وهو تعاطف شهد تراجعا ملحوظا بعد الهجوم على أبيى وجنوب كردفان. ومما زاد الطين بلة قيام الجنوب – بعد انفصاله – بسك عملة جديدة، على الرغم من موافقته السابقة على التعامل بالجنيه السودانى لستة أشهر. وكردة فعل، عمد البنك المركزى السودانى إلى صك عملة جديدة.

أما صندوق النقد الدولى، فقد اقترح أن تقوم الحكومة السودانية بتخفيض إنفاقها، ورفع الدعم عن الوقود (المحروقات)، وتقليص الإعفاءات الضريبية والارتقاء بإدارة العائدات. وقد استجاب البشير لكل هذه الاقتراحات، على نحو إيجابى. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم تخفيض عدد الوزراء بالحكومة، وتم تكليف نافع على نافع بإدارة لجنة خولت بوضع سياسة ضريبية جديدة. كذلك، فقد تعهد البشير بتطبيق معايير "الشفافية" و"المحاسبية" فى حكومة السودان التى تعتبر من

أكثر نظم الحكم فساداً فى العالم. ونظراً لقيام حزب المؤتمر الوطنى، على نحو متواتر بعمليات تطهير للمجتمع المدنى ومراكمة أعداد من أوفياء الحزب ومريديه به، فقد أعلن البشير: "إننا سنستهل عملية الإصلاح بإبعاد المجتمع المدنى والخدمة المدنية عن التسييس والارتباطات السياسية". وفى عام ٢٠١١، قام البشير بإنشاء لجنة لمحاربة الفساد بالبلاد. كذلك، وعلى القدر ذاته من الأهمية، قام الرقباء على الوسائط الإعلامية بالسماح بدرجة معينة من النقاش حول الفساد الذى تحدثه "الصفوة !!" السياسية، ومن بينها أفراد من أسرة البشير نفسه والتى كانت – حتى حينه – لا تتورع عن إرسال الصحافيين مباشرة إلى السجون. كذلك، فقد ذهب المسئولون بالحكومة إلى أن فورة "ذهب" gold rush قد بدأت فى ٢٠٠٩، وقدر وزير المالية أن تعمل تلك الفورة على مراكمة ١,٢ مليار دولار أمريكى فى العامين التاليين. إلا أن المشكلة تكمن فى أن معظم العائد يذهب مباشرة إلى أصحاب امتيازات التنقيب عن الذهب، ولذا يظل لزاما على الحكومة أن تستحدث طرقا لفرض الضرائب عليها على نحو كفء.

إلا أن النظام لم يسد لنفسه معروفاً حين بعث للجنوبيين برسائل "مزدوجة" بشأن الترحيب بهم فى الشمال، وبذا شجعهم على مغادرة الجنوب. وقد أفضى ذلك ليس فقط إلى نقض تعهد البشير بمسئوليته الشخصية عن حماية هؤلاء الجنوبيين، بل كانت له تبعات سلبية على القطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل قطاعى التشييد والزراعة، اللذين يرتكنان إلى العمالة الجنوبية.

إن العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية قد بدا أنها تتحسن منذ استفتاء الجنوب. فقيادات حزب المؤتمر الوطنى كان لديها انطباعات جيدة عن السيناتور جون كيرى، وذهبت تلك القيادات إلى أن هناك فريقاً متنامياً – وإن كان صغيراً – بالولايات المتحدة يريد فتح صفحة جديدة فى العلاقات مع السودان. بيد أن سيل

التغطيات الإعلامية السلبية خلال الشهرين الأخيرين من عملية السلام، فضلاً عن وابل من التصريحات من قبل سوزان رايس وهيلارى كلينتون وباراك أوباما ... والتى اتهمت نظام الحكم فى السودان بممارسات وحشية فى أبيى وجنوب كردفان ... قد بدت وكأنها وأدت أية انفراجة أو حلحلة قد ارتآها متفائلو حزب المؤتمر الوطنى. أما ردة فعل قيادات الحزب فكانت: "إننا لم نثق فيكم ألبتة"، وزعموا بأن السودان لم يكن لديه أية توقعات بأن يرفع اسمه من لائحة العقوبات، أو بإرساء علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية[1]. هذا، وقد أخبرنى أحد مستشارى الرئاسة بأن التشديد على جنوب كردفان كان "سلاحا نافعا لأولئك الذين يحبون أن يكرهوننا"، وسوف تمر الذكرى. وقد زعم حزب المؤتمر الوطنى أن الرطانة الخطابية الأمريكية فارغة صممت "لتصيد الأخطاء"، و"أن الولايات المتحدة متخمة، وليست راغبة فى اتخاذ خطوات ناجزة"، على خلاف الوضع فى تسعينيات القرن العشرين. كذلك، فقد أشار الحزب إلى أنه خلافا لما كانت عليه الحال خلال تسعينيات القرن العشرين، فللحزب علاقات طيبة مع دول الجوار، كما أنه أصبح غير مهدد مثلما كان قبل ذلك. وقد زعم مسئولو الحزب الحاكم أن بإمكانهم العيش دون الحاجة إلى تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة. وبالفعل، فإن "عقم الدبلوماسية" قد أضحى ملاحظا بشدة من قبل الدبلوماسيين بما نطقت به تصريحاتهم، فقد صرح أحد الدبلوماسيين الغربيين بيأس باد "بإمكاننا تدبيج التصريحات ... ولكن أين التنفيذ؟".

---

(١) إن إدراج اسم دولة ما على اللائحة الأمريكية لرعاة الإرهاب الدوليين يحرم تلك الدولة استيراد أسلحة أمريكية، ويحجم المعونة الأمريكية لها، ويتيح لواشنطن التصويت ضد منح قروض لتلك الدولة من قبل مؤسسات التمويل الدولية.

خلاصة

إن عملية السلام قد انتهت، بينما كانت معظم قضايا ما بعد الاستفتاء ما تزال قائمة: الحدود، والمواطنة، واقتسام عائدات النفط، والدين القومي، والمعاهدات، والعملة المتداولة فى كل من البلدين ... بيد أنه قد كان للحزبين الحاكمين فى جوبا والخرطوم دستوران مؤقتان أتاحا للبلدين أن يكونا وارثين "للسودان القديم"، الذى لفظ أنفاسه الأخيرة عند منتصف ليل الثامن من تموز/ يوليو ٢٠١١ . وفى حين كان المناخ السائد فى الشمال ندامة وحسرة مكبوتة على ضياع الجنوب، فإن "السودان القديم" لم يف بمتطلبات الكثير من أهالى البلاد، وليس فى الجنوب فحسب ... لذا فلم يؤسف لموته. وبسبب الحرب لم يدر جيل بأكمله من الشماليين شيئا عن جنوب السودان، كذلك ظلت "البروباجندا المتأسلمة" تبعث – على الدوام – برسالة مفادها أن الجنوب غير المسلم لم يكن مرتبطا ألبتة بالشمال المسلم. أما الجنوبيون فقد احتفلوا بمولد دولتهم الجديدة، وسعوا إلى تناسى جميع المشاكل التى واجهتها جمهورية جنوب السودان، ولو كان التناسى ليستمر قدراً وجيزاً. أما المشاكل فسرعان ما ستطفو على السطح، بدءا من دستور تم توظيفه من قبل سالفاكير ووزرائه لإرهاب أعضاء حزبه ليقوموا بتمريره، والذى مثّل نوع الحكومة الذى حارب الجنوبيون طيلة حياتهم السياسية ضده.

منذ نشأة الحركة الشعبية لتحرير السودان عام ١٩٨٣، بقيادة جون قرنق، ثم بقياده خليفته سالفاكير – وهى تقاوم التحول الديمقراطى، حتى ولو طالبت به فى الخرطوم، كذلك فقد نادت "بسودان إصلاحى موحد" فيما كانت تجاهد لتحقيق انفصال الجنوب، وكذا فقد قامت بتوظيف فكرة "السودان الجديد" لاستقطاب حلفاء شماليين يحاربون معاركها ضد الخرطوم، ثم يعقب الظفر بالنصر تنحية "الحلفاء الشماليين !!" جانبا. إن ميراث الصراع المسلح وكذا إرث اتفاق السلام الشامل

وسنوات الحكم الذاتى كانا ثقيلى الوطأة على الحركة الشعبية لتحرير السودان، وكان عليها عقب انفصال الجنوب الوفاء بوعودها بشأن التنمية وتوفير الخدمات حتى ولو وجدت السبل لمواجهة العصيان المسلح، فضلا عن حكومة بالخرطوم على استعداد لمواصلة استغلال أية بادرة تسنح توحى بالضعف. ومثلما كان الأمر على امتداد تاريخ الحركة الشعبية لتحرير السودان، فإنها قد لجأت إلى "أصدقائها" فى المجتمع الدولى كيما يتيحوا التنمية والخدمات والتى لم تكن قادرة على تقديمها بنفسها.

وعلى ضوء التعقيب السابق، فإن جمهورية جنوب السودان لم تف بعقيدة "ماكس فيبر" الرئيسية بشأن الدولة، والقائلة بأن الحكومة يجب أن تحتكر القوة والسلطات فى المحيط الخاضع لسلطانها وشرعيتها. وبالمقابل، وبما لا يشبه بلداناً إفريقية أخرى فى المدى الذى أخفق الجيش الشعبى لتحرير السودان معه فى السيطرة على مناطق متسعة من الأراضى أو القضاء على جماعات مسلحة منافسة ... فإن جنوب السودان يمكنه فقط الزعم بكينونة "الدولة" من خلال اعتراف منظومة البلدان العالمية به. لقد نشر كل من روبرت جاكسون وكارل روزبرغ مقالة رائعة عنونت: "لماذا تقاوم بلدان إفريقيا الضعيفة الاندثار؟ المفهوم الإمبريقى والقانونى للدولة". - وذلك بدورية World Politics، السنة ٣٥، العدد ١، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢ ... حيث ذهبا إلى أنه فى حالة بعض الدول الإفريقية، وكانت زائير مثلهما المفضل، فإن تعريف "ماكس فيبر" الإمبريقى لم يحل محله تعريف قانونى، والنتيجة هى أن المجتمع الدولى عمد إلى دعم ومؤازرة الحكومات الفاسدة غير الكفء. إن التحفظ الوحيد على ذلك المفهوم هو أن جنوب السودان - وبخلاف إريتريا أو الصومال اللتين قد تزعمان موقفا كولونيالياً - هو صنيعة المجتمع الدولى.

ونظراً لكون جمهورية جنوب السودان بقيادة الحركة الشعبية لتحرير

السودان تواجه قدراً هائلا من المشاكل، فإنها ستلجأ إلى المجتمع الدولى طلبا للمساعدة، وهو الأمر الذى سيعمل على تكريس التبعية التى اتسمت بها الحركة منذ نشأتها. وستسعى الحركة الشعبية لتحرير السودان - فى المقام الأول - إلى توطيد روابطها الاقتصادية والسياسية ببلدان شرق إفريقيا المتحالفة مع الغرب. فعلى مدار الفترة الانتقالية التى طالت لستة أعوام ونصف العام، أضحى اقتصاد جنوب السودان وثيق الصلة بالاقتصادين الأوغندى والكينى، حيث يسيطر الأول على تجارة المفرق (التجزئة) والخدمات بجنوب السودان، فيما يهيمن الثانى على القطاع المصرفى بها ... فيما يدير الإثيوبيون والإريتريون جانبا كبيرا من قطاع السياحة والفندقة هناك. ويدير الصوماليون محطات تموين السيارات بالوقود، وكذا محال استبدال العملة. وفى الجنوب، ما يزال يقيم بعض "الجلابة"، بالرغم من أن أعدادهم تقل بكثير عن أعداد "الدارفوريين" الطموحين ومحدودى رأس المال. وبالرغم من عدم الاستقرار وهشاشة الحكم بجنوب السودان فقد استطاعت أن تصبح مركز جذب لشركات الإنشاءات من نيروبى وكمبالا. وفى الوقت ذاته، تعتمد الوكالات الدولية بكثافة على السائقين وشركات النقل من قبيلتي "البوغاندا" و"الكيكويو".

وفيما تطلع حزب المؤتمر الوطنى إلى تخليص الشمال من "بعثة الأمم المتحدة فى السودان"، كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان حريصة على تكريس دورها فى الجنوب المستقل. هذا، وقد نشأت "بعثة الأمم المتحدة فى جنوب السودان" بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وبدأت - بعد التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١ بتكليف لمدة عام واحد، والذى غالبا ما سيتم تجديده لسنوات عديدة قادمة. وتتكون البعثة من ٧٠٠٠ جندى، من بينهم ضباط بالقوات الخاصة وقادة أركان، و٩٠٠ من أفراد الشرطة المدنية مزودين بخبرات تنتمى إلى الحقل التقنى

وحقوق الإنسان والتحريات. وتعمل البعثة تحت رئاسة "هيلدا جونسون"، وهى وزيرة نرويجية سابقة ومن كبار مؤيدى الحركة الشعبية لتحرير السودان، والتى قامت - بدورها - بحملة لكى تفوز "جونسون" بذلك المنصب. وقد اضطلعت هيلدا بدور فى مفاوضات السلام بنيفاشا. أما السياسى الجنوبى المخضرم "جيمى ونقو" فقد تنبأ نبوءة خارقة بأنه "على الأمم المتحدة لكى تحمى المدنيين أن تعمد إلى إنشاء "محمية" لتقسيم ميلشيات القبائل الأكثر ضراوة فى جنوب السودان". وقد أشارت الدلائل الأولية أن بعثة الأمم المتحدة برئاسة هيلدا جونسون قد خلطت ما بين حماية المدنيين الجنوبيين وبين حماية النظام، بل إنها لم تنجح فى حماية النظام باقتدار.

ولقد كانت إسرائيل سريعة فى إدراك المزايا من توثيق عرى علاقاتها مع دولة غير عربية تقع فى محيط العالم العربى، وما لها من موقع استراتيجى يتحكم فى نهر النيل، شريان الحياة للمصريين، كما أنها تدعم عددا من الجماعات المسلحة المناهضة لحزب المؤتمر الوطنى فى الشمال. إن الإشارة المبكرة لرغبة الحركة الشعبية لتحرير السودان لكسب رضا واشنطن والمشاركة فى رابطتها الأمنية الإقليمية قد تمثلت فى تصريح سالفاكير أن بلاده سوف تفتتح سفارة لها فى القدس المحتلة. وكانت إسرائيل من أوليات الدول اللاتى اعترفت باستقلال جنوب السودان، حيث أسرع مسئولوها إلى زيارة جوبا، وفى منتصف كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١ قام الرئيس سالفاكير بزيارة رسمية إلى تل أبيب مما أثار حفيظة الخرطوم وأشعل غضبها. وفى خطوة أخرى للتزلف والفوز بالحظوة لدى الولايات المتحدة، أعلنت جمهورية جنوب السودان نيتها لإرسال بعثة لحفظ السلام فى الصومال. هذا، وقد شرعت الشركات الزراعية/ الصناعية الأمريكية فى العمل بجنوب السودان (مثل جرش كابيتال وشركة النيل للتجارة والتنمية)، والتى لا شك

سوف تتبعها شركات الطاقة والتعدين. أما "دينكورب " و"ماكدونال دوجلاس" و"لوكهيد مارتن" وغيرها من شركات "الأمن" الأمريكية، فكانت تعمل فى جنوب السودان عند نهاية عملية السلام، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تمنح ١٠٠ مليون دولار أمريكى لتدريب الجيش الشعبى لتحرير السودان. ونظرا لنشاط القوات الخاصة الأمريكية فى تشاد، وأوغندا، وإثيوبيا، وكينيا، و"قوة المهام المشتركة فى القرن الإفريقى" فى قاعدة "مونير" الأمريكية فى جيبوتى، فلن يمضى وقت طويل حتى يستأثر الجيش الأمريكى بدور مباشر فى جنوب السودان. إن جنوب السودان التى خسرت أعدادا لا تحصى من الأرواح فى صراع كرس لتحقيق الانفصال، قد أضحت سيادتها مع نهاية عملية السلام "منقوصة" و"مشوهة" بسبب علاقات الحركة الشعبية لتحرير السودان بالولايات المتحدة الأمريكية، وحلفائها، والدول "التابعة" فى شرق إفريقيا.

الخاتمة

إرث «عملية سلام» معيبة

لقد عانى القرن الإفريقى صراعات بين دوله بعضها بعضا، وكذلك داخل الدولة الواحدة ... بأكثر مما عانى أى إقليم آخر فى إفريقيا. وقد أدى ذلك إلى نشأة دولتين هما إريتريا وجنوب السودان، إلى جانب دولة "الصومال" أو أرض الصومال Somaliland القائمة بالفعل، وإلى حد أقل ... دولة ولاية أرض "بونت" الصومالية Puntland.

وفضلاً عن ذلك - وخلافاً لباقى إفريقيا - حيث تسود قواعد منظمة الوحدة الإفريقية/ الاتحاد الإفريقى الذاهبة إلى الإقرار بالحدود التى وضعتها الكولونيالية فيما مضى ... فإن تلك القواعد كانت محط التحدى المستمر فى القرن الإفريقى. لقد كان واضحاً - قبل انفصال جنوب السودان بزمن بعيد - وذلك من خبرة التجارب الإثيوبية والإريترية والصومالية أن الانفصال لم ينجم عنه أى سلام أو استقرار، ناهيك عن أية ديمقراطية ... بل، بالمقابل، عمل الانفصال على خلق مجموعة من الظروف التى أفضت إلى حروب داخل الدولة الواحدة، فضلا عن تفشى النزاعات الداخلية. بيد أنه ورغما عن فشل ذلك الاقتراب على نحو جلى طاغ، فقد تعاونت القوى المحلية فى جنوب السودان وشماله على تسهيل انفصال الجنوب، ومن ثم إعداد المسرح وخلق المحفزات لمجموعة تالية من الصراعات.



فبعد الاستفتاء السلمى على انفصال إريتريا، اندلعت الحرب بين أديس أبابا وأسمرا عام ١٩٨٨، ورافق ذلك مجموعة من حركات العصيان وموجات من التمرد فى كلا البلدين ... قام بتأجيجها والتحريض عليها كل بلد منهما إزاء الآخر. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد اشتمل الصراع على سعى كل منهما إلى إغراق الآخر فى بحر لجى من مصاعب اقتصادية، فضلا عن دعم المرتزقة فى الصومال. هذا، ولا يختلف الأمر كثيراً عن ذلك المتولد فى دولتى السودان. لقد أجرى الاستفتاء وتم انفصال جنوب السودان على نحو سلمى، إلا أنه حتى قبل أن يحرز الجنوب استقلاله رسميا، كانت حكومتا البلدين تنشطان فى دعم المنشقين فى كل منهما تبادليا، وقد تفاقمت تلك الصراعات فى مرحلة ما بعد التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١ . كذلك، فقد سعت كل من الدولتين إلى إغراق الأخرى بالمصاعب

الاقتصادية، مثل تشجيع الجنوبيين لأن يرحلوا عن الشمال، وقيام شمال السودان بفرض حصار اقتصادى على الجنوب، حيث فشل البلدان فى التوصل إلى اتفاق بشأن التجارة الحرة والحدود المفتوحة، إلى جانب فشلهما فى التفاوض حول عائدات النفط والدين المحلى. إن عائدات النفط كانت القضية الأكثر اشتعالا، فحين فشل الطرفان فى التوصل إلى اتفاق بشأنها، عمدت جمهورية السودان إلى مصادرة جانب من إنتاج جمهورية جنوب السودان من النفط كوسيلة لتسوية مالية، مما دفع جوبا إلى التهديد بالالتجاء إلى التقاضى حول هذا الأمر، وكذا التهديد ببناء خط أنابيب جديد، وقطع إمدادات النفط - كلية - حتى يتم التوصل إلى اتفاق حول هذا الشأن.

إن النمط السائد فى القرن الإفريقى يتمثل فى "نخب" إثنية توظف "الدولة" لخدمة مصالحها المادية، وخلق تناغم زائف خادع لفرض ثقافتها وأيديولوجيتها على الأهالى البائسين الممثلين للسواد الأعظم لتلك البلدان. وفى غياب بدائل ديمقراطية، أفضى ذلك إلى مقاومة اتخذت مظهر الحركات المسلحة التى تجاهد فى سبيل تقرير المصير. ووفقا لجون ماركاكيس - أستاذ علم الاجتماع بجامعة كريت - فإن ردة الفعل إزاء مشاريع "بناء الدولة" على أيدى نخب القرن الإفريقى هى مشاريع "تقويض أركان الدولة" على أيدى ضحايا تلك النخب. أما قادة البلدان الوليدة - إريتريا وجنوب السودان - فقد بادروا إلى تبنى النمط ذاته من السيطرة والهيمنة على شعوبهم ذوى الأعراق والملل المتباينة، ما يؤدى - بدوره - إلى خلق مقاومة ... وبذا تستأنف الدائرة ثانية. إن ذلك هو المناخ الذى تجرى وقائع الصراع المسلح فى شمال السودان وجنوبه فى ثناياه. أما الصراعات المسلحة المدعومة من قبل حكومة جنوب السودان، وذلك فى المناطق الثلاث (النيل الأزرق، وجنوب كردفان، وأبيى)، ودارفور ... فمكرسة لتغيير نظام الحكم - على النحو ذاته الذى كان عليه

صراع الحركة الشعبية لتحرير السودان ضد الخرطوم - بيد أنه إذا ما تعذر تحقيق ذلك الهدف، فيمكن الحدس بأن الاهتمام سينصب على تقرير المصير، والمفضى إما إلى الانفصال أو إلى اتحاد أجزاء من دارفور، وجنوب أبيى الذى تقطنه "دينكا نقوك"، وجبال النوبة، وجنوب النيل الأزرق ... مع جنوب السودان. وقد يفضى ذلك كله إلى تأجيج المزيد من الصراعات الداخلية، والتى قد تتمثل فى صراعات إفريقية/ عربية.

على أن جنوب السودان ليس بمنأى عن صراعات كتلك. إذ عانت حركة/ جيش تحرير السودان فى الجنوب - على الدوام - الهيمنة "النخبوية" و"القبائلية"، والتى ولدت صراعات مسلحة "فصائلية"، و"قبائلية". ومع انفصال الجنوب، وفشل الحركة الشعبية لتحرير السودان فى إصلاح مؤسسات الحكم، والمؤسسة العسكرية، وإخفاقها فى توفير الخدمات وإحداث تنمية متوازنة ... قد تتطور الصراعات المسلحة القائمة إلى أن تصير تهديدا استراتيجيا، أو تقود إلى المطالبة بتقرير المصير إثنيا وإقليميا. وفى خلفية المشهد تكمن تجربة الانهيار التام للدولة فى الصومال، تلك التجربة التى قد تتكرر فى شمال السودان وجنوبه. إلا أن ذلك كله ليس مستغربا نظرا لهشاشة الأسس التى ترتكن إليها "الدولة"، وبخاصة فى جنوب السودان، بل المستغرب حقا أنه بينما شدد الوسطاء المعنيون بقضايا ما بعد الاستفتاء على الحاجة لضمان أن تكون الدولتان الوليدتان فاعلتين، لم يكن هذا الأمر مطلقا ضمن دائرة اهتمامهم خلال مرحلة إحلال السلام.

فشل عملية إحلال السلام

إن إخفاق متمردى جنوب السودان، وفشل حكومات الخرطوم المتعاقبة فى حسم الصراعات بالبلاد - عسكرياً أو سياسياً - قد فتحا الباب للتدخل الخارجى ... وهى التجربة التى لم تكن إيجابية ألبتة على النحو الذى أوضحته صفحات

الكتاب. فاللجوء إلى "الإيقاد" للاضطلاع بعملية صنع السلام لم تسهم فى حلول "إفريقية" لمشكلات "إفريقية"، كما زعم مؤيدو تلك المبادرة، بل كانت - بالمقابل - أنموذجاً لوكالة "عالمثالثية" ضعيفة درجت على تحقيق مصالح الولايات المتحدة وحلفائها. إن الدافع إلى إنشاء "الإيقاد" وانخراطها فى عملية إحلال السلام قد نتج عن المانحين الدوليين ... الذين ضغطوا لكى تضطلع "الإيقاد" بدور فى جهود الوساطة وإحلال السلام فى كل من الصومال والسودان. بيد أن العملية - على مدار عمرها الممتد - كانت تهيمن عليها الولايات المتحدة وحلفاؤها المقربون، وذلك من خلال كينيا ... الدولة ذات السجل التاريخى المتسم بالخضوع لمصالح "الغرب" ومآربه. أما "الإيقاد" فلم يكن لها ناقة ولا جمل فى هيكلة عملية السلام أو التحكم فى مسارها أو أهدافها، بل لم يكن يسمح لها -- وفقاً لاتفاق السلام الشامل - بالاضطلاع بأى دور فى ما عرف بمرحلة ما بعد الصراع[1].

إن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية قد ارتكن، فى المقام الأول، إلى اعتبارات أمنية - مجابهة التهديدات المفروضة من قبل دولة "فاشلة"، والخوف من أن يتوغل الصراع السودانى إلى أبعد من حدود البلاد، وكذا الخوف من مساعى حزب المؤتمر الوطنى لتصدير أيديولوجيته "الإسلامية". كذلك، فقد أرادت الولايات المتحدة النهوض بطاقات "الاتحاد الإفريقى" وعناصره شبه الإقليمية "كالإيقاد" للاضطلاع بمسئولية ما سمته "الحرب ضد الإرهاب" فى إفريقيا. وفضلا عن ذلك، أراد الرئيس جورج بوش (الابن) عملية سلام ناجحة كأداة للتعامل مع مشاكل "السود" فى الولايات المتحدة، وكذا "الناشطين الحقوقيين"، وبغية أن ينظر إليه دولياً على أنه

---

(١) ولتوضيح مدى ضعف "الإيقاد" نذكر أنها لم تحصل على نسخة رسمية معتمدة من "اتفاق السلام الشامل". وكان أقصى ما فعلته أن قامت بإقناع الجنرال لازارو سومبيو بإعطائها نسخته لمدة ساعة، بحيث يتم التقاط صور لمسئولى "الإيقاد". وبأيديهم "النسخة" لمراجعتها. تلا ذلك قيام سومبيو بأخذ نسخته ثانية.

يضطلع بدور رائد فى عملية السلام فى وقت كانت الولايات المتحدة محطا للانتقاد بسبب سياساتها فى العالم الإسلامى. وحين تم التوصل إلى الاتفاق فى كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٥، كانت شاشات التلفاز الأمريكى تزخر بمشاهد من المآسى الواقعة فى دارفور ... إذاً، فإن الاحتفال بالسلام فى الجنوب كان ليبدو عجرفة واختيالا بما لا يعطى الانطباع السياسى المنشود. أما الإدارة الأمريكية فى عهد أوباما فقد عمدت إلى سياسة أقل سفورا فى السودان، ويرجع ذلك – فى جانب منه – إلى أنه بحلول التاسع من تموز/ يوليو ٢٠١١، كانت الولايات المتحدة ضالعة فى حملات عسكرية فى بلدان إسلامية ثلاثة – أفغانستان والعراق وليبيا – كما كانت انتفاضات الربيع العربى فى الشرق الأوسط مثار اهتمام أمريكى متنام. وفى الوقت ذاته، فإن المعارك فى أبيى وجنوب كردفان خلال الأيام الأخيرة التى سبقت انتهاء عملية السلام، والفشل فى حسم قضايا ما بعد الاستفتاء – قد حالت دون أن يبتهج الغرب بانفصال جنوب السودان.

إن النهج المتبع فى "الوساطة" بالسودان كان مستقاً مع نظرية إحلال سلام ليبرالى تضع أولوية إحلال السلام فوق عملية التحول الديمقراطى والهيكلى بالبلاد. أما الخطر الذى قد يترتب على ذلك فيتمثل فى احتمال ألا يكون الاتفاق الذى تم التوصل إليه مستداما وشاملا، وكذا احتمال ألا يتناول الاتفاق جميع الأسباب المفضية إلى الصراع، وهو ما حدث بحذافيره فى السودان. وبالإضافة إلى ذلك، ونظرا لاستحالة اختزال الصراع فى السودان فى مشكلة شمالية/ جنوبية، وذلك لامتدادها إلى طول البلاد وعرضها، وتفاقم ذلك الصراع منذ استقلال السودان فى ١/ ١/ ١٩٥٦ ... فقد بدا واضحا أن الصراع هو محصلة أخطاء هيكلية جسيمة لم يكن من المتيسر حلها فى ظل النهج القاصر الذى اتبع.

إن الأثر الكبير الذى أحدثته عملية السلام كان تعضيد قوة "النخبة" فى البلاد

عن طريق ضمان وجودهم خلال عمرها الذى امتد لستة أعوام ونصف العام. وقد سعت جهود الوساطة لإيجاد موضع بالدولة المركزية لحركة/ جيش تحرير السودان خلال الفترة الانتقالية، وإنشاء دولة بالجنوب تسيطر عليها الحركة فى الأجل الطويل. إلا أنه بتعضيد سلطات الدولة وعلاقتها ذات الطبيعة الاستغلالية بالتخوم - وهو ما يجرى حالياً فى الشمال والجنوب - فإن جهود الوساطة قد أغفلت أهدافها الأخرى المعلنة، كالعمل على جعل خيار "الوحدة" جذابا، وتحقيق تحول ديمقراطى، وإرساء سلام مستدام.

إن التشكك الواضح فى جدوى عملية السلام، من قبل حزب المؤتمر الوطنى وحركة/ جيش تحرير السودان ليس بالأمر المستغرب فى القرن الإفريقى، حيث الحرب هى السبيل الراجحة كفته لتحقيق السلام مقارنة بعمليات التفاوض. فإن الصراع ما بين جبهة التحرير الشعبية لإريتريا و"الدرج" الإثيوبية، وما بين الجبهة الديمقراطية الثورية لإثيوبيا و"الدرج" ... قد حسما دون اللجوء إلى خيار المفاوضات إلا فيما ندر. وبالمثل، فقد انتهت حرب جيش المقاومة الوطنية وحركتها تحت إمرة يورى موسيفينى ضد الحكومات الأوغندية المتعاقبة بالإطاحة بالجنرال تيتو أوكيلو لوتوا - الرئيس الأوغندى آنذاك - دون وساطة "الطرف الثالث". كذلك، فإن جهود "الإيقاد" لتوظيف المفاوضات لإنهاء الصراع فى الصومال لم يكتب لها نجاح إلى الآن، ولكونها أخفقت فقد عمدت الحكومات الإثيوبية والكينية والأمريكية إلى انتهاج حلول عسكرية أحادية. أما المجتمع الدولى فقد كانت آماله كبيرة فى أن يكون "اتفاق السلام الشامل" معبرا لإنهاء الصراع فى دارفور، إلا أن اتفاق سلام دارفور انهار عقيب أيام قلائل من التوقيع عليه. ووحده اتفاق سلام شرق السودان الذى صمد، بيد أنه كان - فى المقام الأول - اتفاقاً بين حكومتى إريتريا والسودان ... اتفاق عمد إلى تجاهل مصالح أهالى الإقليم وطموحاتهم. لذا، فإن تجربة إحلال

السلام فى القرن الإفريقى بنتائجها السلبية لهى إنذار ضد الثقة التى لا تستحقها أو تستأهلها فنون الدبلوماسية وألاعيبها، وجهود الوساطة المتضمنة فى النماذج الليبرالية لعمليات إحلال السلام.

لقد كان هناك العديد من الأخطاء التقنية والجوهرية انطوت عليها جهود الوساطة، ومن ثم عملية السلام ،،، تلك الأخطاء التى نشأت بسبب الإخفاق فى الالتزام بالتحول الديمقراطى وتحرى الصواب بشأن عملية أفضت فى النهاية إلى مولد دولة تقودها الحركة الشعبية لتحرير السودان ... دولة عاجزة عن أن تنهض بمعظم الوظائف الأساسية للحكم. وقد أوضح الدكتور لورى ناثان، فى ورقة بحثية له عنونت (الأسباب الهيكلية للعنف فى إفريقيا)، أهم الأسباب المفضية إلى خلق الصراعات فى إفريقيا والتى يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من قبل أية جهود للوساطة: الحكم الشمولى، وتهميش الأقليات الإثنية، والحرمان الاجتماعى والاقتصادى، والدولة الضعيفة التى تفتقر إلى طاقات مؤسساتية تمكنها من حسن إدارة الصراعات السياسية والاجتماعية. ويضاف إلى ما سبق، فيما يتعلق بالحالة السودانية، أهمية القضاء على القمع الثقافى. إن عملية السلام السودانية – على امتداد سنى عمرها – نادراً ما ألقت بالا ما إذا كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان تملك قدرات تؤهلها لإدارة البلد الوليد (جمهورية جنوب السودان) أم لا، وباستبعاد قوة دفاع جنوب السودان والأحزاب السياسية وعناصر المجتمع المدنى من عملية السلام، فإن "صانعى السلام" قد قلصوا إمكانية أن تتولى إدارة البلد الوليد حكومة وطنية تضم جميع الأحزاب ... حكومة كان يمكن أن تكون أفضل من أن يتم قصر حكم البلاد على الحركة الشعبية لتحرير السودان، وما تنطوى عليه من مثالب عديدة ومناقص، إلا أن تعدد أوجه الاهتمام يفترض مشروعاً تحويلياً نهضوياً أبعد بكثير من تفكير أو اهتمامات أولئك القائمين على عملية صنع السلام

وإحلاله فى السودان.

إن الإرث السودانى، والذى تقفو "جنوب السودان" خطاه، هو إرث شعوب تتعرض للتهميش وسوء المعاملة فى بلاد عادة ما يكون للمرجعيات التقليدية والأعراف "القبائلية" شرعية أكبر من شرعية "الصفوة" الحضرية، وحيث ما تزال الملكية الجمعية للأراضى وحقوق الانتفاع بها النمط السائد بالبلاد، فضلا عن قيام النمط الرأسمالى بنزع ملكية الأراضى الزراعية ... ناهيك عن الفقر فى الريف، والتدهور البيئى، والتباينات الصارخة فى توزيع الثروات. إن الإرث السودانى يتسم بارتكان الحكم إلى فوهة البنادق، واعتماده فى التمويل على عائدات النفط. وفى ظل الأحوال المذكورة، يجب أن يكون الهدف هو تمكين الأهالى، على أن ذلك لا يقصد به إعادة ترتيب مواقع "الصفوة الحضرية" بواسطة انتخابات موسمية معيبة، أو تكريس نماذج "الاقتصاد السوقى" لإدارة اقتصاد البلاد ... تلك النماذج المفضلة، بل والمفروضة، من قبل منظمات التمويل الدولية، وصناع السلام الليبراليين !!

إن طرحاً بديلاً يمكن أن ينشأ عن مجموعة افتراضات مغايرة تماما لافتراضات صناع سلام "نيفاشا"

أولاً: إن هدف التحول الديمقراطى يجب ألا يكون إضافة "زائدة" لتيسير إحلال السلام وإضفاء الشرعية، يتم الاستغناء عنها حين مواجهة التحديات، وذلك وفق ما يؤطر له صناع السلام الليبراليون ... بل يجب ألا ينفصل عن السلام المستدام، فالتحول الديمقراطى هو ركن ركين فى تعريف "السلام" وبذا يجب أن يكون متضمنا فى جميع مراحل عملية السلام.

ثانياً: يتعين أن يكون بناء السلام بحيث يكون سلاماً شاملاً فيما يخص المشاركة فى الممارسة ذاتها، وكذا فى نطاق العملية ومداها.

ثالثاً: يجب، لكى يشعر الأهالى بأنهم يملكون مقاليد عملية السلام، أن يتم إعلامهم أولا بأول بتطورات سير العملية، وأن يتمكنوا، من خلال مؤسسات ديمقراطية، من مسايرة تطورات العملية.

رابعاً: يجب أن تكون الأولوية لجهود "العناصر المحلية" فيما يخص إحلال السلام بالبلاد، فإذا ما تعذر ذلك - يمكن للقوى الإقليمية أن تنهض بتلك المسئولية. وللأسباب الموضحة آنفا، فإن إخفاق السودان، بل والمنطقة بكاملها، فى إنهاء الحروب قد أدى إلى أن تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها على عملية السلام، وما نجم عن ذلك التدخل من فقدان للسيادة.

خامساً: أنه فى حين لا تستطيع دولة مثل السودان - بمفردها - مجابهة الاختلالات الهيكلية والمثالب الجوهرية التى ينطوى عليها الاقتصاد العالمى، وكذا المنظومة السياسية الدولية، إلا أنه يجب التفاعل مع الأسباب الرئيسية للصراع التى تكمن فى نطاق قدرة السودان.

سادساً: فى حال لم يقبل المتحاربون الالتزام بالتحول الديمقراطى، يتوجب على الوسطاء - حينها - الانسحاب من العملية.

إن هذا ما حدث بالفعل حين رفضت حكومة السودان "إعلان المبادئ" الأول للإيقاد، والذى صيغ بواسطة وزير الخارجية الإثيوبى سيوم مسفن، وكان الوسطاء من الشجاعة بمكان للانسحاب بشمم وعزة نفس.

إن الطرح السابق لن يرضى مريدى النماذج الليبرالية لصنع السلام المؤمنين بأن أية عملية سلام معيبة تظل أفضل من "لا سلام" على الإطلاق، لأنها - وفقاً لهم - تعمل على عدم سقوط ضحايا. ويؤمن هؤلاء بأن المشاكل التى تقف حجر عثرة فى وجه السودان كان منبعها الإخفاقات التقنية (الفنية) وصعوبات التطبيق. إلا أنه

وبعد عقد كامل من "السلام الليبرالى" ما تزال مناطق شاسعة من السودان، وجنوب السودان تشهد تمردات وغيابا للقانون، كما أن أعداد المهجرين أو الذين يحيون كلاجئين لم يطرأ عليها تغيير يذكر عما كانت عليه حين التوقيع على اتفاق السلام الشامل فى كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٥، فضلا عن عدم التوصل إلى حل لأى من قضايا "ما بعد الاستفتاء" المعلقة. أما الهدف المعلن – على الدوام – من قبل الوسطاء والمتمثل فى أن يشهدوا دولتين فاعلتين إذا جنح الجنوبيون لخيار "الانفصال" ... فلم يتحقق إلى الآن، كما عجز أولئك الوسطاء عن تنمية علاقات فاعلة فيما بين الدولتين. ونتيجة لذلك، فإن العودة إلى حرب متكاملة الأركان بين شمال السودان وجنوبه، أو ترسيخ هوة الحروب الأهلية هو السيناريو الأكثر احتمالية لكلا البلدين. بيد أن هذا لهو ميراث الإسراف والنفقات الباهظة المهدرة لرأس المال – اقتصادياً وسياسياً. ولسوء الحظ، فبدلا من إدراك إخفاق عملية السلام المدفوعة من قبل المجتمع الدولى ... فإن الصراعات والمشكلات التى ما تنى تتوالد فى البلدين ستفضى إلى المطالبة بمزيد من تدخلات دولية ... وما أدراك ما التدخلات الدولية؟!

تذييل

في العشرين من كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢، أوقفت حكومة "جنوب السودان" إنتاجها من النفط كردة فعل على قيام حكومة "السودان" بالاستيلاء على النفط بأسعار اعتبرتها مرتفعة في ظل غياب اتفاق بشأن تعريفة نقل النفط إلى ميناء "بور سودان".

وبذا، فقد قامت الحكومة - وفى ضربة واحدة - بتقليص ٩٨٪ من عائداتها. ونظرا لأن الخرطوم تعانى أزمة اقتصادية طاحنة بعد خسارتها لآبار النفط التى أضحت ملكا لجنوب السودان مع نهاية عملية السلام، وعدم قدرتها على مجابهة التمرد المدعوم من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان، والتى انتشرت موجاته فى جبال النوبة ودارفور (كانت الخرطوم قد حققت بعضا من نجاح فى النيل الأزرق)، فإن فقدان رافد إيرادى هام كان جزءاً من مخطط لابد له أن يفضى إلى تقويض أركان الدولة. وفى تلك الأثناء، وقعت حكومة جنوب السودان مذكرتى تفاهم مع كل من كينيا وإثيوبيا لبناء خطوط أنابيب نفطية، والبحث عن تمويل دولى لبنائها، ولرفد خزانة الدولة بعد أن نفدت إيراداتها ... إلا أن تلكم المساعى لم تسفر عن شىء ذى بال.



ووفقاً لتقرير أرسله البنك الدولى لسالفاكير وعدة وزراء بحكومة جنوب السودان، فإن قادة جنوب السودان غير مدركين لعواقب القرار بوقف إنتاج النفط. وقد خلص التقرير إلى انهيار إجمالى الناتج المحلى للبلاد، وانخفاض قيمة العملة المحلية (جنيه جنوب السودان) انخفاضا هائلا، وما يعنيه من انخفاض قدرته الشرائية، وذلك فضلا عن معدلات متسارعة للتضخم، وتآكل الاحتياطيات النقدية، وزيادة نسبة الفقراء من ٥١٪ إلى ٨٣٪، وتضاعف معدلات وفيات الأطفال من ١٠٪ إلى ٢٠٪، وانخفاض نسبة من يتم تسجيلهم بالقيد المدرسى من ٥٠٪ إلى ٢٠٪ بحلول عام ٢٠١٣، وقد ذهب التقرير إلى أن المجتمع الدولى لا يفهم كيف تُسيّر حكومة جنوب السودان الأمور بالبلاد، كما أنه لايؤيد نهجها الحالى.

لقد كان النفط - وما يزال - محور صراع الخرطوم/ جوبا، خاصة بعد

مناوشة جرت وقائعها عند المنطقة الحدودية ما بين ولاية "الوحدة" وجنوب كردفان في السادس والعشرين من آذار/ مارس ٢٠١٢ – حيث طارد الجيش الشعبي لتحرير السودان ومتمردو دارفور فلول القوات المسلحة السودانية لدى انسحابها، لتحتل هجليج (في جنوب كردفان) والتي تنتج نصف إجمالي إنتاج النفط السوداني ... ذلك الإجمالي المقدر بـ ١٢٠٠٠٠ برميل يومياً. وقد أصدر سالفاكير الأوامر لقواته بالانسحاب والتراجع إلى "جنوب السودان"، إلا أنه وكردة فعل تجاه موجات من القصف الجوي شنتها الخرطوم على الولايات الحدودية، مما روع المدنيين بها – قام الجيش الشعبي لتحرير السودان بالتعاون مع "حركة العدل والمساواة" بإعادة احتلال هجليج في الحادي عشر من نيسان/ أبريل ٢٠١٢ . وفي هذه المرة، أعلن سالفاكير رفضه مغادرة أراض زعم أنها ملك لجنوب السودان، وهو زعم بشأن أراض لم يسبق الإشارة إليها كواحدة من مناطق حدودية خمس متنازع عليها خاضعة لوساطة اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الإفريقي. وقد صدمت جوبا للإدانة الصريحة لاحتلال الجيش الشعبي لتحرير السودان لهجليج، وذلك من قبل كل من الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، بل وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية. ونتيجة لذلك، أعلن سالفاكير في العشرين من نيسان/ أبريل ٢٠١٢ انسحابا لقواته وقوات "حركة العدل والمساواة"، يستغرق أياما ثلاثة. وبدلاً من أن يكون الانسحاب منظما، تكبدت القوات المتراجعة خسائر جسيمة على أيدي جيش تحرير جنوب السودان، والجنود غير النظاميين من المسيرية، مدعومين في ذلك من قبل القوات المسلحة السودانية. وقبل الانسحاب، كانت المنشآت النفطية قد تعرضت لموجات تدمير هائلة، الأرجح أن تكون قد تمت بناء على أوامر من تعبان دينق، حاكم الولاية. وفيما زعم الجيش الشعبي لتحرير السودان نصرا مؤزرا استعاد بموجبه هجليج، فإن القوات المسلحة السودانية قد

زعمت نصرا مؤزرا مماثلا أجبرت بمقتضاه "الغازين" على الانسحاب ... بيد أن الحقيقة تمثلت فى تكبد كلا الجيشين خسائر فادحة.

إن حكومة جنوب السودان قد قالت إن الإغارة على هجليج قد أثارت انتباه المجتمع الدولى، إلا أن التكلفة كانت باهظة، لأن حزب المؤتمر الوطنى قد عمد إلى مكافأة جيش تحرير جنوب السودان وجماعات التمرد الجنوبية الأخرى بمزيد من التأييد لهم فى حربهم ضد الجيش الشعبى لتحرير السودان. كذلك، فإن قرارى وقف إنتاج النفط واحتلال هجليج قد أحدثا صدمة للولايات المتحدة الأمريكية، التى لم تعد تنظر إلى حكومة الحركة الشعبية لتحرير السودان على أنها ضحية لحزب المؤتمر الوطنى، بل كجزء من المشكلة. وبالرغم من تلك الرؤى المعدلة، إلا أن كلا من الحركة الشعبية لتحرير السودان، وحزب المؤتمر الوطنى لم يبرحا موقفهما المشترك الذاهب إلى أن واشنطن لن تسمح بالانهيار التام لدولة جنوب السودان. وفى تلك الأثناء، كانت مشاعر أهالى البلدين قد التهبت بشدة ... وبالرغم من أن ذلك – ولو بصورة مؤقتة – قد عضد حكومتى الخرطوم وجوبا غير الموثوقين، إلا أنه انطوى على احتمالية اقتراب حرب متكاملة الأركان من صدارة المشهد فى السودان.

وإنقاذا للموقف من تداعيات باتت وشيكة، وافق مجلس الأمن بالإجماع فى الثانى من أيار/ مايو ٢٠١٢ على القرار ٢٠٤٦ بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذى دعا إلى وقف الأعمال العدائية بين الطرفين فى غضون ٤٨ ساعة، واستئناف المفاوضات تحت رعاية اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الإفريقى، وذلك خلال أسبوعين (استؤنفت المفاوضات فى التاسع والعشرين من أيار/ مايو ٢٠١٢)، فضلا عن قيام حكومة السودان بالتفاوض مع الحركة الشعبية لتحرير السودان/ القطاع الشمالى بمقتضى اتفاق الثامن والعشرين من حزيران/ يونيو ٢٠١١، وقيام مجلس الأمن بمراقبة سير العملية وتطوراتها، وأنه فى حالة عدم

التزام الطرفين أو أى منهما بمقتضيات القرار ٢٠٤٦، يحق لمجلس الأمن أن يفرض العقوبات التى يراها مناسبة. وإلى جانب الدور المحورى المتواصل للاتحاد الإفريقى، فقد دُعِىَ رئيس الوزراء الإثيوبى ملس زيناوى، بصفته رئيس بعثة "الإيقاد" لكى يقاسم تابو مبيكى قيادة عملية السلام. أما الخرطوم، فقد ثارت ثائرتها لمطالبتها من قبل مجلس الأمن بالتفاوض مع الحركة الشعبية لتحرير السودان/ القطاع الشمالى بمقتضى اتفاق الثامن والعشرين من حزيران/ يونيو ٢٠١١، الذى رفضته، وفرض وساطة "الإيقاد" (والتى استدعتها حكومة جنوب السودان لتحل محل وسطاء الاتحاد الإفريقى، فيما اعتبرتها حكومة السودان منحازة وتكيل بمكيالين)، كما غضب السودان أيضا لقيام مجلس الأمن بمساواة قصفها الجوى بما لحق بمنشآتها البترولية من احتلال وتدمير هائلين. ورغبة من حكومة جنوب السودان فى استعادة الدعم الدولى عقب الانهيار الدبلوماسى فى هجليج، فقد قامت – بدون أدنى تحفظ – بقبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٠٤٦، وسحب قواتها الشرطية من أبيى. وقد أدى ذلك إلى زيادة الضغط على الجيش السودانى الذى أعلن انسحابه فى الثامن والعشرين من أيار/ مايو. أما الخرطوم فقد صادقت على قرار مجلس الأمن على مضض، إلا أنها كانت منقسمة بشأن الخطوات المتبعة لاحقا، فضلا عن حزنها من كون الصين وروسيا قد قامتا بالتصويت لصالح القرار بالرغم من إعلانهما معارضة فرض عقوبات.

إن قرار مجلس الأمن رقم ٢٠٤٦ قد مثل طورا من أطوار عملية السلام فى السودان، إلا أن الأنموذج كان مطابقا لذلك الذى فشل على مدار العقد المنصرم بأكمله: وهو نهج متعال ينحو من أعلى إلى أسفل ويتسم بتوجيه أجنبى يتغافل بجلاء مصالح أغلبية الأهالى العزل فى شمال البلاد وجنوبها، ولا يأبه لاحتياجاتهم ألبتة، فضلا عن تجاهله الرابطة الوثيقة بين السلام المستدام والتحول الديمقراطى،

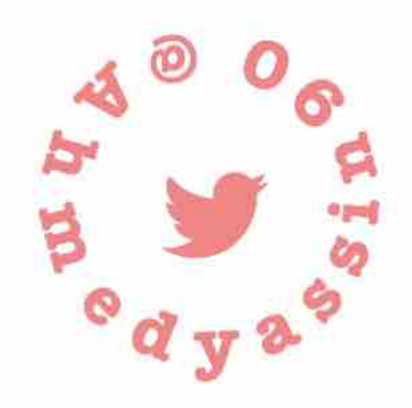
ناهيك عن غضِّه الطرف عن حاجة كل من "السودان"، و"جنوب السودان" إلى تغيير هيكلى حقيقى. وقد أشار اليخاندرو بندانا، مؤسس مركز الدراسات الدولية بماناغوا/ نيكارجوا إلى أن الفشل فى إحلال سلام ليبرالى يؤدى - بالضرورة - إلى مزيد من أمثال تلك التدخلات، بيد أن ذلك النهج لم يكن أبدا على هذا النحو المأزوم على مدار تاريخ إحلال السلام فى السودان قاطبة. ونظرا لعدم الثقة المتبادلة فيما بين الحزبين الحاكمين، واعتماد حكومتيهما المتنامى على حلفائهما من المتمردين، وكذا نظرا لدلالة وطأة الثقل المؤلم للخسائر الاقتصادية التى يلحقها أحدهما بالآخر ... فإن كلا من جوبا والخرطوم يبدو أنهما يسعيان حثيثا للقضاء على بعضهما البعض عن كونهما ينشدان نهاية لصراعاتهما الأزلية.

الخرطوم

٢٩ أيار/ مايو ٢٠١٢

لاحقة

بعد انقضاء عام على صدور الكتاب بالإنجليزية، ورغما عن تقلبات الأوضاع، إلا أنه لم يحدث تغير ذو شأن: فالحكم السلطوى فى كل من الخرطوم وجوبا ما يزال قائما، والصراعات المتعددة في جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان ما فتئت تتوالد، فضلا عن تواصل التوترات التى تسم العلاقة ما بين البلدين، حيث أضحت الحاجة إلى تحول ديمقراطى مطلبا ملحا وإن كانت إمكانية تحققه خافتة باهتة.


@Ahmedyassin90

أمـا القرار ٢٠٤٦ بمقتضى الفصل السـابع من ميثاق الأمم المتحدة -والمشار إليه آنفاً- فقد ذهب إلى وقف الأعمال العدائية بين الحركة الشعبية لتحرير السودان، وحزب المؤتمر الوطني. كذلك، حق مجلس الأمن فى أن يفرض العقوبات التى يراها مناسبة فى حالة عدم التزام الطرفين أو أى منهما بمقتضيات القرار ٢٠٤٦

وفى أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أعلن مسئولو اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الإفريقى عن اتفاق "ناجع" فيما بين الحركة الشعبية لتحرير السودان، وحزب المؤتمر الوطنى، إلا أن ذلك الاتفاق لم يتم تنفيذه. وفى آذار/مارس ٢٠١٣، أعلن مفاوضو الاتحاد الإفريقى عن "اتفاق" آخر لانسحاب القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبى لتحرير السودان من المنطقة الحدودية التى كانت قيد الترسيم

آنذاك، فضلا عن بدء المحادثات حول العديد من القضايا، وإعادة إنتاج النفط. إلا أن ذلك الاتفاق "القاصر" قد عجز عن خلق "السلام المستدام" و"الدولتين القويتين"، كونهما الهدفين اللذين حددهما "تابو مبيكي" عند بدء الاتفاق، فيما تم إسقاط تعهد بروتوكول مشاكوس بإحداث تحول ديمقراطي إسقاطا كليا. وفيما اضطلعت قوات مسلحة إثيوبية تمثل بلادها بمهام فى "أبيى" وذلك تحت رعاية الأمم المتحدة، وفى حين زعم كل من الجيش الشعبى لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية انسحابهما الكامل من المنطقة ... لم ينجح الاتفاق فى حسم الصراع المذكور حسما نهائيا.

هذا، وقد كشف النقاب عن أن سالفاكير قد بعث بخطابات إلى ٧٥ من المسئولين الحاليين والسابقين بحكومته، فى الثالث من أيار/مايو ٢٠١٣ يطلب

إليهم إعادة ٤ مليارات دولار أمريكى كان قد تم سرقتها من خزائن الدولة، وذلك فى مقابل العفو عنهم والتعهد بعدم الإفصاح عن هوياتهم. وقد تمت تلك المبادرة تحت إلحاح من تيد داغنى، وهو أمريكى من أصل إثيوبى طالما قام بدعم الحركة الشعبية لتحرير السودان ومؤازرتها، وكان يشغل -فيما مضى- منصب رئيس مركز "خدمة أبحاث الكونجرس"، فضلا عن كونه المؤتمن على أسرار كل من "سوزان رايس" و"هيلدا جونسون" ... حيث قامت جونسون بترتيبات ليصبح داغنى المستشار الأمريكى الخاص لرئيس دولة الجنوب. وحين فشلت المهمة، فر داغنى - على نحو مخز- قاصدا كينيا، وأمست "الأموال المنهوبة" خبرا ... تلك الأموال التى كان مقررا لها أن تودع أحد المصارف الكينية. وفى تلك الأثناء، وحيث كانت الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية الأساسية فى جنوب السودان تقدم من قبل "المجتمع الدولى"، اضطلعت هيلدا جونسون بما يشبه مهام "القنصل" فى بلد سرعان ما غدا أشبه ما يكون بدولة تحت وصاية كل من الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. أما رموز مؤيدى الحركة الشعبية لتحرير السودان، ممن اتخذوا ا شعار "أصدقاء جنوب السودان" - تيد داغنى، وايريك ريفز، وروجر ونتر، وجون برندرغاست - فقد استشعروا وجوب أن يبعثوا بخطاب إلى سالفاكير فى الرابع والعشرين من حزيران/يونيو ٢٠١٣ مفاده "أنه فى ظل غياب إصلاحات هيكلية وتغييرات ملموسة، فإن جنوب السودان قد ينزلق باتجاه حالة من عدم استقرار وصراعات وأزمة حوكمة تطول".

وفى غضون ذلك، واجه الخرطوم تحديات تمثلت فى زمر من المتمردين، ورجال قبائل مدججين بالسلاح، و"نخب" محلية عاتية ... طالبوا، بل تمكنوا فى بعض الأحايين من تفتيت السلطة ... ونتيجة لذلك، أضحت تخوم كثيرة بالبلاد خارج نطاق السيطرة. وفضلا عن خسارة الخرطوم للموارد النفطية، تفاقمت مشكلات

البلاد التمويلية بسبب الإهمال المتعمد للبنية الأساسية بها، وتوقف مشروع "الجزيرة" الزراعى، فضلا عن الإخفاق فى الحصول على قروض من "إمارات" النفط الخليجية"، بما فيها قطر والتى كانت داعما رئيسيا للإخوان المسلمين فى غير موضع بالإقليم. ولقد كانت الإطاحة بنظام حكم محمد مرسى فى مصر فى تموز/يوليو ٢٠١٣ صدمة للخرطوم، بيد أن حزب المؤتمر الوطنى - وخلافا للإخوان المسلمين فى مصر - لذو جذور عميقة راسخة فى الهياكل الأمنية بالسودان.

ولقد أدانت قيادات حزب المؤتمر الوطنى مجموعة من كبار الضباط بقيادة صلاح عبد الله قوش لمحاولتهم القيام بانقلاب فى البلاد ... وفيما لم ينهض دليل على صحة ذلك، كان من الجلى استعداد قوش وعناصر أخرى فى الحزب الحاكم لإجراء مواءمات ما مع قوى المعارضة لإلحاقها بصفوف الحكومة. أما قادة الانقلاب المزعوم فقد جرى اعتقالهم عقيب ذلك، وبالرغم من انضمام فصيل "الميرغنى" فى الحزب الاتحادى الديمقراطى إلى صفوف الحكومة، إلا أنه لم تبذل أية محاولة لتحقيق هدف البشير الرامى إلى تشكيل حكومة ذات أطياف شتى. وبالإضافة إلى ذلك، فقد وهنت عزيمة دعاة الإصلاح بحزب المؤتمر الوطنى حين أقحم البشير وبطانته أنفسهم فى اختيار زعامات "الحركة الإسلامية" ... جماعة الظل التى توجه البوصلة الأيديولوجية للحزب، وذلك لضمان تهميش دور الدكتور غازى صلاح الدين وتحييده ... وهو الذى أقصى - بالفعل - عن منصبه كمستشار رئاسىُ، وأقصى كذلك فى نيسان/أبريل ٢٠١٣ عن زعامته كرئيس الجناح البرلمانى للحزب.

وخلال نيسان/أبريل ٢٠١٣ تم لقاء عمر البشير وسالفاكير، وبالرغم من عدم إحراز تقدم سياسى ذى بال، إلا أنهما قد وافقا على إعادة إنتاج النفط ونقله عن طريق أنابيب إلى "بور سودان". بيد أنه نتيجة التوترات بشأن منطقة "أبيى" والمزاعم القائلة بمواصلة "جوبا" دعمها للحركة الشعبية لتحرير السودان/القطاع

الشمالى فى جبال النوبة، فقد هدد البشير بضرب أنابيب النفط. إلا أنه لم يفعل حيث بدا أن الحكومتين قد أنهكتا جراء قطع إمدادات النفط للحد الذى يمكن بمقتضاه أن يقوما بتحييد تلك القضية وفصلها عن دوائر اختلافهما بغية ضمان تدفق النفط ثانية.

ومن خلال حكومة ضعيفة عاجزة، وبرلمان تسيطر عليه الحركة الشعبية لتحرير السودان (بما نسبته ٩٨٪ من الأعضاء)، وهيئة قضائية غير مستقلة ... عمد سالفاكير إلى خلق نمط رئاسى ذى طابع أمنى، شبيه بنظيره الشمالى، وجعله ركيزة سلطة جنوبية يتعذر مبارزتها أو تحديها. ونتيجة لذلك، أضحت "الفرمانات" الرئاسية، وليس القوانين التى يقرها البرلمان، هى محور الحكم وبؤرته، فيما كانت الرطانة البلاغية الداعية إلى التمسك بما يحويه دستور البلاد أقرب ما تكون إلى "مسرحية هزلية". هذا، وقد بادر سالفاكير إلى عزل حاكم ولاية "البحيرات" وإقصاء نائبه الطموح رياك مشار. كذلك، فقد أدين وزير المالية كوستى مانيبى، ووزير مجلس الوزراء دينق ألور كوال بتهمة الفساد، حيث أصدر سالفاكير فى حزيران/يونيو ٢٠١٣ قرارا جمهوريا قضى بموجبه برفع الحصانة عن الوزيرين وإحالتهما للتحقيق. وتلا ذلك إحلال جوزيف مونيتويل حاكما لولاية "الوحدة" محل تعبان دينق، وكذا تعيين حاكم ولاية جونقلى، كول مانيانغ، وزيرا للدفاع. أما الفعلة الصارخة التى أتى بها سالفاكير، والتى اتخذت طابعا دراماتيكيا موحيا، فقد كانت إقصاء حكومته بالكامل فى الثالث والعشرين من تموز/يوليو ٢٠١٣ ... تلك الحكومة التى كان قوامها ٢٩ وزيرا وسكرتيرا. وبالإضافة إلى ذلك، أصدر سالفاكير أوامره بالتحرى عن أنشطة باقان أموم، السكرتير العام للحركة الشعبية لتحرير السودان، ومنعه من مغادرة البلاد أو الإدلاء بأية تصريحات أو أحاديث لوسائط الإعلام.

وفى الثانى عشر من آب/أغسطس ٢٠١٣، تم تشكيل حكومة جديدة، أعقبه تعيين رئيس البرلمان "المتملق" - جيمس وانى إيقا - نائبا للرئيس. وباستثناء قيام سالفاكير بتعيين تيلار دينق وزيرا للعدل، صادق البرلمان على الآخرين جميعا رغما عن تهديد سالفاكير بحل البرلمان ما لم يصادق على مجوك رنديال رئيسا له خلفا لجيمس وانى إيقا. كذلك، قام سالفاكير بتعيين تيلار دينق مستشارا رئاسيا، وسرعان ما أشيع أنه "الرئيس الفعلى" لجنوب السودان. وقد أعزى إلى تيلار دينق - فى الأغلب - قيامه بإطلاق سراح غابرييل تانغ وقادة أخرين من متمردى "النوير" من محبسهم، وتم العفو عنهم، وكذا العفو عن لام أكول بالرغم من أنه لم توجد - بالأساس - تهم قد وجهت بحقهم. هذا، وقد بعث إقصاء دينق ألور عن أروقة مجلس الوزراء وإبعاد باقان أموم عن زعامة الحركة الشعبية لتحرير السودان ... برسالة إيجابية للخرطوم مفادها تضاؤل اهتمام الحكومة الجديدة بكل من قضية "أبيى" وأيديولوجية "السودان الجديد". وفى تلك الأثناء، فإن تعيين اثنين من كبار الإسلاميين السابقين - الدكتور رياك قاى من حزب المؤتمر الوطنى، وعبد الله دينق من حزب المؤتمر الشعبى (بقيادة حسن الترابى) - قد بعث برسالة توفيقية تواؤمية. إلا أنه ومع دعوة اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الإفريقى لإجراء استفتاء حول مستقبل منطقة "أبيى" فى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، فضلا عن محاولات زعامات "دينكا نقوك" ضمان إجراء الاستفتاء رغما عن معارضة "الخرطوم" و"المسيرية" ... فمن غير المنتظر أن يتم حسم تلك المشكلة فى الأجل المنظور. أما بابينى مونيتويل، الذى رأى رئاسة ضعيفة عاجزة فضلا عن إخفاقه فى تحقيق تقدم ملحوظ فى محاولته التمردية، فقد شرع فى إجراء مفاوضات لدمج جيش تحرير جنوب السودان فى الجيش الشعبى لتحرير السودان. وبينما عارض جيمس هوت ماى - رئيس أركان الجيش الشعبى لتحرير السودان - بشدة فكرة دمج

المتمردين، فقد حاول جيش تحرير جنوب السودان إقناع سالفاكير بأنه سيقف إلى جانبه فى وجه رياك مشار. إلا أنه سرعان ما تهاوت واجهة الحكومة الدستورية لتحل محلها جولات محمومة "متكاملة الأركان" فى الصراع على الزعامة فى جنوب السودان.

وخلال أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ هزت موجات أخرى من التظاهرات المدن السودانية كردة فعل لتطبيق التدابير التقشفية التى أوصى صندوق النقد الدولى بضرورتها. وكانت حصيلة القتلى فى أعقاب أسبوعين من التظاهرات العارمة مائتى مدنى، فضلاً عن القبض على ثمانمائة مواطن وتدمير العديد من المنشآت والممتلكات. وقد قاد الشباب - ثانية - الهجوم على الحكومة، فيما عجزت أحزاب المعارضة عن الدفع بزعامات، وفشلت فى حشد أعداد كبيرة من مناصريها للخروج إلى الشوارع، فضلا عن إخفاقها فى التوافق بشأن برنامج لحكم البلاد. أما الجيش الشعبى لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية فقد أصدرا بيانات عدة ذهبا فيها إلى تأييد التظاهرات ودعمها، فيما زعم البشير أنهما المحرض الرئيسى على محاولة الإطاحة بنظام حكمه، بيد أنه لم يكن ثمة دليل على صحة ذلك الزعم، وعلى النقيض فقد أظهرت تلك التظاهرات مدى عزلة حركات التمرد المسلحة عن الأوضاع السياسية الراهنة فى السودان. كذلك، فقد أوضح مقتل مائتين من المدنيين العزل التهديد الموجه لنظام الحكم فى السودان، وكذا فقدان ذلك النظام شرعيته المزعومة. أما مطالبة ثلاثين من الأعضاء البارزين بحزب المؤتمر الوطنى بقيادة الدكتور غازى صلاح الدين - فى أثناء التظاهرات - بوقف موجات القتل وإبطال التدابير التقشفية المفروضة فقد قوبلت بالرفض، بل وتم إقصاء غازى صلاح الدين عن عضوية حزب المؤتمر الوطنى فى أخريات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ الأمر الذى أدى إلى إعلانه تأسيس حزب

جديد فيما عد الصدع الأكبر في صفوف حزب المؤتمر الوطني منذ إقصاء حسن الترابي عن عضوية الحزب. أما مصير نظام الحكم في السودان فمن المحتمل أن يعتمد على ما إذا كانت معارضة النشطاء ستفيد من الدروس المستقاة جراء الإخفاقات المحققة، بما فيها سيرهم في ركاب الغرب وفلكه ... ذلك الغرب الذي قام بالإشراف على تمزيق أواصر السودان ونقض لحمته وعراه من خلال دعم حزب المؤتمر الوطني وضمان تماسكه، وكذا من خلال إصرار صندوق النقد الدولي على إنفاذ التدابير التقشفية الصارمة.

فإذا صدق القول المأثور بتلازم الفساد والسلطة المطلقة، فهو قول أحرى أن ينطبق على جمهوريتي "السودان" و"جنوب السودان" حيث تبدو الحكومات المتباينة أيديولوجيا متشابهة إلى حد بعيد في انتهاجها نمطاً للحكم يرتكن إلى صفقات ما وراء الأبواب الموصدة، وحملات تشويه السمعة، وتهميش قطاعات واسعة من أهالي السودان، وسهولة الالتجاء إلى العنف لضمان استمرارية نفوذها وسطوتها.

جوبا/جنوب السودان

٢٠١٣/١٠/٢٨

نبـذة عـن المؤلـف

جــون يونـــغ

منذ عام ١٩٨٦، انخرط جون يونغ - مؤلف الكتاب - في العمل البحثي حول قضايا عدة كالسلام، والأمن، والحكم الرشيد (الحوكمة)، والصراع بشأن الفيدرالية، والانتخابات، والأحزاب السياسية، وذلك في القرن الإفريقي، إلا أنه وفي السنوات الأخيرة أضحى لديه اهتمام خاص بقضايا السلام والأمن في السودان. وقد تواصلت تلك الاهتمامات البحثية بالتزامن مع وظائف ومناصب تقلدها يونغ، مثل عمله كصحافي حر، وكصحافي بالأمم المتحدة، وكذا كونه باحثا أكاديميا، ومستشارا للحكومة الكندية، ومراقبا لعملية السلام خلال صراع شمال السودان وجنوبه، والمضطلع بتقييم برامج عديدة لدعم السلام ... والمنصب الأحدث الذي تقلده هو: المستشار السياسي "لمركز كارتر الدولي للسلام" خلال الانتخابات السودانية (نيسان/أبريل ٢٠١٠)، وكذا استفتاء انفصال الجنوب.

صدر من هذه

السلسلة

١- محمد (ص)

٢- صدام الحضارات

٣- عصر الجينات

٤- القدس

٥- العولمة والعولمة المضادة

٦- التاريخ السرى للموساد

٧- من يخاف استنساخ الإنسان؟

٨- حريم محمد على

٩- عولمة الفقر

١٠- صور حية من إيران

١١- البحث عن العدل

١٢- لورانس: ملك العرب غير المتوج

١٣- الصهيونية تلتهم العرب

١٤- معارك فى سبيل الإله

١٥- التطبيع ومقاومة الغزوة الصهيونية

١٦- التسوية: أى أرض.. أى سلام

١٧- المكنز الكبير

١٨- الحق يخاطب القوة

١٩- نساء فى مواجهة نساء

٢٠- مؤامرة الغرب الكبرى

٢١- روسيا.. إلى أين

٢٢- موسوعة الأم والطفل

٢٣- الخدعة الرهيبة

٢٤- نهاية الإنسان

٢٥- خدعة التكنولوچيا

٢٦- ٣٦٥ حتوتة وحتوتة

٢٧- بوش ضد العراق ... لماذا؟

٢٨- أين الخطأ ؟

٢٩- اللولب المزدوج

٣٠- رجال بيض أغبياء

٣١- سادة العالم الجدد

٣٢- الخطيئة الأولى لإسرائيل

٣٣- اللعب مع الصغار

٣٤- الإبادة السياسية

٣٥- حكومة العالم السرية

٣٦- ما بعد الإمبراطورية

٧١- تجارة الجنس

٧٢- الأمريكى الساذج

٧٣- الأبرياء

٧٤- الشباب والجنس

٧٥- التربية من عام إلى عشرين عام

٧٦- فلورانس وإداورد

٧٧- الجهاد فى سبيل الحقيقة

٧٨- غاندى (٢)، رؤى، تأملات، اعترافات

٧٩- شرف البنت

٨٠- الزواج المحرم

٨١- أنبياء مزيفون

٨٢- إمبراطورية العار

٨٣- اختطاف أمريكا

٨٤- شريعة الجستابو

٨٥- رومانسية العلم

٨٦- اختفاء فلسطين

٨٧- من هم إسرائيل

٨٨- ثلاثون كتاباً فى كتاب

٨٩- اقتصاد الاحتيال البرىء

٩٠- الله.. لماذا؟

٩١- الأمراض المعدية

٩٢- الطريق إلى بئر سبع

٩٣- مجمع الشيطان

٩٤- فى ذكرى المقاومة

٩٥- خطايا تحرير المرأة

٩٦- دساتير من ورق؟

٩٧- صُناع الملوك

٩٨- صناعة الأكاذيب

٩٩- عندما تحكم الصين العالم

١٠٠- الحركة العامة للاقتصاد المصرى فى نصف قرن

١٠١- رحلة السندباد

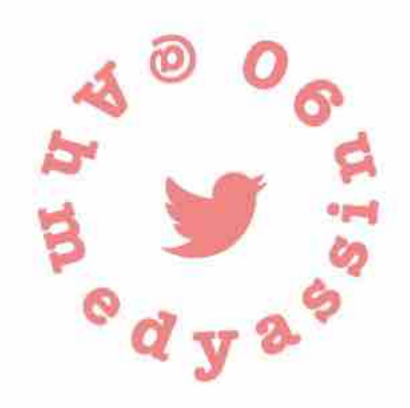
١٠٢- وجه أوباما الأبيض

١٠٣- تشى چيڤارا سيرة للنشء

١٠٤- أنا أقترض.. أنا موجود

١٠٥- قصة فيس بوك

قائمة المحتويات


@Ahmedyassin90


السودان
صراعات المصالح ورهانات المصير
جون يونغ
ترجمة
أحمد جمال أبو الليل
تصوير
أحمد ياسين